المركزية

الجمعة ١٢ نيسان ٢٠١٩

# "مجموعة الاعتماد اللبناني" توقع إعلان"مستثمرون من أجل الحوكمة والنزاهة"



المركزية- أعلنت "مجموعة الاعتماد اللبناني ش.م.ل" خلال مؤتمر صحافي في المقرّ الرئيسي للمصرف، عن توقيع إعلان "مستثمرون من أجل الحوكمة والنزاهة" (Investors for Governance and Integrity)، مؤكدة بذلك التزام المجموعة بأعلى معايير الإدارة الرشيدة والنزاهة في ممارسة الأعمال.

وحضر حفل التوقيع كلّ من رئيس مجلس الإدارة والمدير العام لـ"مجموعة الاعتماد اللبناني" جوزيف طربيه، ورئيس مجلس إدارة Capital Concept ياسر عكاوي، إلى جانب شخصيات ومدراء تنفيذيين من المجموعة ومن مؤسسات مالية وتجارية لبنانية وعالمية مرموقة وحشد من وسائل الإعلام.

وقال طربيه في المناسبة "أن الممارسات الفاعلة للإدارة الرشيدة تُعَد عاملاً أساسياً في كسب وترسيخ ثقة المستثمرين والمودعين بالنظام المصرفي، والتي تكتسب بدورها أهمية كبرى لتحقيق الأداء الأمثل للقطاعين المصرفي والاقتصادي بشكل عام".

عكاوي: أما عكاوي فأوضح من جهته، أن "البيئة المالية تحكمها ظروف متغيّرة باستمرار، فأصبح من الصعب تجاهل مطالب المستثمرين لتطبيق معايير حوكمة صارمة. إن الموقّعين على إعلان "مستثمرون من أجل الحوكمة والنزاهة" يجسّدون هذا المطلب الجديد لتوفير الشفافية، كما أن التزام المصارف بمعايير الإدارة الرشيدة يمثل ضمانة للمستثمرين الحاليين والمستقبليين، ويساهم في تطوير القطاع المصرفي وترويج لبنان كمقصد استثمار آمن للجهات الدولية".

وفي بيان صادر عن المجموعة، "تلتزم "مجموعة الاعتماد اللبناني" من خلال توقيعها على إعلان "مستثمرون من أجل الحوكمة والنزاهة"، بالسعي الدائم إلى الحفاظ على الممارسات الفضلى للإدارة الرشيدة وتحسينها بشكل مستمر، وذلك بهدف التخفيف من المخاطر المالية وحماية حقوق المساهمين والمودعين كما باقي الأطراف ذات الصلة داخلياً وخارجياً".

وختم: يشكّل إعلان "مستثمرون من أجل الحوكمة والنزاهة" (Investors for Governance and Integrity) منبراً يجمع المستثمرين والشركات التي تدرك أهمية تطبيق معايير الإدارة الرشيدة في المؤسسات بهدف تقليص المخاطر المالية. وبانضمامها إلى هذا الإعلان، تعلن "مجموعة الاعتماد اللبناني" التزامها بالسعي الدائم للحفاظ على الممارسات الفضلى للإدارة الرشيدة وتحسينها بشكل مستمر.

EXECUTIVE BULLETIN

**Friday April 12, 2019**

# Group Credit Libanais becomes signatory of the "Investors for Governance & Integrity - IGI" declaration



**Beirut, Lebanon, April 11, 2019 - Credit Libanais, one of Lebanon's leading Banks, announced in a ceremony held at its headquarters, that it has become a signatory of the "Investors for Governance & Integrity - IGI" declaration, confirming as such the Group's commitment to the highest standards of good corporate governance practices and business integrity.**

**The signing ceremony took place in the presence of Dr. Joseph Torbey, Chairman and General Manager of Group Credit Libanais, Mr. Yasser Akkaoui, Chairman of Capital Concept and top executives of prominent Lebanese and International financial and commercial institutions, in the presence of media.**

**By becoming a signatory of the "Investors for Governance & Integrity - IGI" declaration, Group Credit Libanais commits to maintain and continually improve corporate governance practice, in order to mitigate financial risks and protect the Group internal and external stakeholders' rights. Dr. Torbey declared that "the effective practices of corporate governance is a key factor in gaining and strengthening the confidence of investors and depositors in the banking system, which in turn plays a major role towards achieving the optimal performance of the banking sector and the overall economy ".**

**In his turn, Mr. Akkawi said "The financial environment is governed by constantly changing circumstances, making it difficult to ignore the investors' requirements of stringent corporate governance standards. Signatories of the "Investors for Governance and Integrity - IGI " declaration adhere to these new requirements of transparency. Financial Institutions' commitment to good corporate governance standards represents a guarantee for current and potential investors, and contributes to the development of the banking sector and promoting Lebanon as a safe investment destination for international players."**

**The "Investors for Governance & Integrity - IGI" declaration forms a platform that brings together investors and corporates that recognize the importance of best corporate governance practices to mitigate financial risks. By becoming an IGI signatory, Credit Libanais commits to maintain and continually improve its corporate governance practices in line with the best international standards.**

ELNASHRA

الجمعة ٥ نيسان ٢٠١٩

# عثمان: وضعنا في أولوياتنا استئصال الفساد والمفسدين عبر كشفهم وإحالتهم الى القضاء



برعاية المدير العام لقوى الامن الداخلي اللواء عماد عثمان ورئيس مجلس إدارة ومدير عام مجموعة الاعتماد اللبناني الدكتور جوزيف طربيه، أقامت المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي بالتعاون مع بنك الاعتماد اللبناني قبل ظهر اليوم ٢٠١٩/٠٤/٠٥، حفل تدشين ترميم مبنيين في معهد عرمون لأمانة سر الفرق الرياضية في قوى الامن.

حضر الاحتفال قائد معهد قوى الامن الداخلي العميد أحمد الحجار، ورئيس وحدة الإدارة المركزية العميد سعيد فواز، ورئيس هيئة الأركان العميد نعيم الشماس، وعضو لجنة الإدارة في مجموعة الاعتماد الوزير السابق البروفسور آلان حكيم، ومدير عام معاون السيد جورج جرجس، وعدد من المدراء في بنك الاعتماد المصرفي وعدد من كبار الضباط.

وللمناسبة القى المدير العام لقوى الامن الداخلي اللواء عماد عثمان كلمة جاء فيها:

اللواء عثمان لفت في كلمة له بالمناسبة الى ان "نحن في مناسبات عديدة سابقة دعونا ومراراً المؤسسات الخاصة وهيئات المجتمع المدني ورجال الأعمال القادرين على المبادرة وتقديم المساعدات والهبات لقوى الأمن الداخلي لتتمكن من تحقيق التطوير والتحديث المُواكب للأمن العالمي. وقد وضعنا، كما بات معروفاً للجميع، خطة استراتيجية خمسية ، ما بين العامين ٢٠١٨ و ٢٠٢٢ ، للنهوض بقوى الأمن الداخلي وتعزيز قدراتها على جميع المستويات. وها أنا اليوم أجدد دعوتي لكل قادر لمد يد التعاون نحو قوى الأمن الداخلي ، هذه المؤسسة التي تُعنى بأمن الوطن والمواطنين وحمايتهم، والحريصة على إعادة الحقوق الى أصحابها".

وأكد عثمان "ان قوى الأمن الداخلي كانت ولا زالت وستبقى دائماً على مسافة واحدة من الجميع تنصر الحق وتدحض الباطل.

ونحن وضعنا في أولياتنا استئصال الفساد والمفسدين عبر كشفهم وإحالتهم الى القضاء العادل والنزيه".

الجمعة ٥ نيسان ٢٠١٩

# عثمان خلال تدشين ترميم مبنيين في معهد عرمون لقوى الامن: وضعنا في أولياتنا استئصال الفساد والمفسدين عبر كشفهم وإحالتهم الى القضاء




وطنية - أقامت المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي، بالتعاون مع بنك الاعتماد اللبناني، وبرعاية المدير العام لقوى الامن الداخلي اللواء عماد عثمان ورئيس مجلس إدارة، مدير عام مجموعة الاعتماد اللبناني الدكتور جوزيف طربيه، حفل تدشين ترميم مبنيين في معهد عرمون لأمانة سر الفرق الرياضية في قوى الامن.

حضر الاحتفال قائد معهد قوى الامن الداخلي العميد أحمد الحجار، ورئيس وحدة الإدارة المركزية العميد سعيد فواز، ورئيس هيئة الأركان العميد نعيم الشماس، وعضو لجنة الإدارة في مجموعة الاعتماد الوزير السابق البروفسور آلان حكيم، ومدير عام معاون جورج جرجس، وعدد من المدراء في بنك الاعتماد المصرفي ومن كبار الضباط.

عثمان

وللمناسبة القى المدير العام لقوى الامن الداخلي اللواء عماد عثمان كلمة جاء فيها:

تحت شعار خدمة، ثقة، شراكة، نجتمع وإياكم اليوم في صرح عريق من مؤسسة قوى الأمن الداخلي لنثبت سويا أن الأمن والإقتصاد مرتبطان ارتباطا وثيقا، فعندما يكون الأمن مستقرا ينمو الإقتصاد ويزدهر، وعندما يكون الإقتصاد مزدهرا يكون الأمن مستتبا وبنسبة أكبر.

نحن هنا بداية لنشكركم على مبادرتكم الكريمة في مساعدة قوى الأمن الداخلي في ظل الظروف المالية الضيقة التي تمر بها مالية الدولة، ومساهمتكم هذه تدل وبوضوح عن مدى إهتمامكم وفهمكم لضرورة تعزيز الأمن.نحن في مناسبات عديدة سابقة دعونا ومرارا المؤسسات الخاصة وهيئات المجتمع المدني ورجال الأعمال القادرين على المبادرة وتقديم المساعدات والهبات لقوى الأمن الداخلي لتتمكن من تحقيق التطوير والتحديث المواكب للأمن العالمي، وقد وضعنا، كما بات معروفا للجميع، خطة استراتيجية خمسية، ما بين العامين ٢٠١٨ و ٢٠٢٢ ، للنهوض بقوى الأمن الداخلي وتعزيز قدراتها على جميع المستويات، وها أنا اليوم أجدد دعوتي لكل قادر لمد يد التعاون نحو قوى الأمن الداخلي، هذه المؤسسة التي تعنى بأمن الوطن والمواطنين وحمايتهم، والحريصة على إعادة الحقوق الى أصحابها.

إن قوى الأمن الداخلي كانت ولا زالت وستبقى دائما على مسافة واحدة من الجميع تنصر الحق وتدحض الباطل. نحن وضعنا في أولياتنا استئصال الفساد والمفسدين عبر كشفهم وإحالتهم الى القضاء العادل والنزيه.

ثم تابع عثمان مرتجلا: "الجميع يعرف أن مؤسستنا كانت أول من بدأ بمحاربة الفساد كي لا يقول لنا احد يوم ما "بيتكم من قزاز". سنتعاون مع الجميع في محاربة هذه الآفة، وعلينا ان نكون مقتنعين إقتناعا تاما أنه لدينا فساد قبل البدء بمحاربته على كامل الأراضي اللبنانية، فكل التحقيقات التي نجريها تندرج في الإطار القانوني الجدي الدقيق، أي ما نقوم به ليس هو من تلقاء أنفسنا إنما بإشراف السلطة القضائية. والقضاء ليس كما يقال انه فاسد، فلا يجوز القول أن القضاء فاسد والدولة فاسدة والمؤسسات فاسدة، إنما هناك اشخاص فاسدون داخل هذه المؤسسات ."

وأضاف عثمان: "علينا احترام القانون بتفاصيله لأنه يعطي كل صاحب حقه.نحن لسنا بوارد القيام ببطولات وهمية، إنما نمارس دورنا بحسب النص القانوني المعطى لنا ولا نتجاوزه، أما محاسبة القضاة فهو أمر يعود الى المرجع المختص وهي هيئة التفتيش القضائي، ونحن لن نقوم بهذا الدور لأنه يعتبر خروجا عن المؤسسات .

أقول هذا الكلام امامكم كي يعرف الجميع حدودنا، أين وكيف هي طريقنا للوصول الى دولة آمنة ترجع الحقوق لأصحابها.

طربيه

وقال د. طربيه:" يسعدني أن أكون بينكم اليوم مشاركا في تدشين هذين المبنيين لقوى الامن الداخلي في عرمون، والذين رعى

**كلفتهما مصرف الاعتماد اللبناني الذي لي شرف رئاسته. إن ما نقوم به اليوم يندرج ضمن واجبنا وواجب القطاع المصرفي برعاية ودعم وانهاض كل قوى المجتمع الحية، وفي مقدمها القوى الامنية التي تؤمن الاستقرار والامن لكل المقيمين على ارض لبنان، لا بل ان الدور الذي تقومون به وزملاؤكم في القوى العسكرية والامنية الاخرى يتجاوز ارض لبنان ليندرج ضمن حماية امن المنطقة والعالم. لقد نجحتم بأن يكون للبنان دور وتأثير على هذا الصعيد يتجاوز حجمه، وهذا الدور يتوافق وطموحات الانسان اللبناني بأن يكون مؤثرا ومتميزا. لقد أصبحت انجازاتكم في موضوع الامن الاستباقي والامن الوقائي وسرعة كشف الجرائم واعتقال المجرمين معروفة من القاصي والداني وموضع تقدير الشعب اللبناني وكذلك موضع احترام المرجعيات الدولية.ان السمعة الطيبة التي وفرتموها للبنان انعكست آثارها في كل الحقول والميادين، وخصوصا في مصلحة الاقتصاد اللبناني الذي لا يمكن ان ينهض إلا في ظل توقعات استمرار الامن السائد، فلكم منا جميعا الشكر وخاصة شكر القطاع المصرفي الذي لي شرف رئاسته.**

**أكرر سعادتي اليوم بهذه المناسبة التي تظهر مصرفنا في الصورة الى جانبكم يدا بيد في خدمة لبنان.**

**حجار**
**سبق ذلك كلمة ترحيبية لقائد معهد قوى الامن الداخلي العميد احمد الحجار جاء فيها:**
**"أرحب بكم جميعا في معهد قوى الأمن الداخلي في عرمون، في حفل تدشين مبنيين مخصصين لأمانة سر الفرق الرياضية في قوى الأمن الداخلي، تم تأهيلهما بتمويل مشكور من بنك الاعتماد اللبناني."**

**وقال:"إن تأهيل هذين المبنيين سيسمح لنا باستضافة المنافسات الرياضية المختلفة على ارض مادت المعهد، فهي مخصصة لخدمة هذه الفرق، من غرف تبديل الملابس وأماكن الإستحمام والإستراحة، بالإضافة إلى تلبية الاحتياجات اللوجستية لأمانة سر الفرق الرياضية وهذا الأمر يتوافق مع الرؤية التي أقرها سعادة اللواء المدير العام بجعل المعهد مركزا يحتضن الفرق الرياضية في قوى الأمن الداخلي، عبر قسم الرياضة والرماية المقترح استحداثه في وحدة المعهد، وهو يشكل أحد مشاريع الخطة الإستراتيجية الخمسية لقوى الأمن الداخلي ٢٠١٨ ٢٠٢٢."**

**اضاف:"إن وجودكم هنا سيدي اللواء هو تأكيد على رعايتكم ودعمكم للمعهد كما عهدناكم دائما، كما هو تأكيد على دعمكم للرياضة في قوى الأمن الداخلي، وقد شهدنا جميعا حضوركم ورعايتكم الدائمين للنشاطات الرياضية وللفرق الرياضية في قوى الأمن الداخلي، فشكرا لكم على ذلك وإننا نعاهدكم أننا سنستمر بالعمل على تطوير المعهد وعلى تطوير المنشآت الرياضية فيه.**

**لوحة تذكارية**
**بعد ذلك أزاح اللواء عماد عثمان والدكتور طربيه الستارة عن لوحة التذكارية وسلم اللواء عثمان الى طربيه ميدالية قوى الامن الداخلي عربون شكر ومحبة، وجال الحاضرون على المبنيين وإطلعوا على أقسامهما فأبدوا إعجابهم بها .**

**وفي الختام توجه الجميع الى المقصف حيث أقيم حفل كوكتيل للمناسبة .**

الجمهورية

الجمعة ٢٩ آذار ٢٠١٩

# طربيه يحصد جائزة «الإنجاز مدى الحياة» من شركة فيزا




كرّمت شركة "فيزا" العالمية الدكتور جوزف طربيه، رئيس مجلس الإدارة ومدير عام مجموعة الإعتماد اللبناني، تقديراً لجهوده الحثيثة ودوره المتميّز في تحديث العمل المصرفي والمالي وإرساء أنظمة وآليات سمحت بتطوير نشاطات البطاقات في الصناعة المصرفيّة في لبنان وفي منطقة الشرق الأوسط كما وتوسيع نطاق انتشارها.

جاء هذا التكريم الخاص والأوّل من نوعه في لبنان خلال حفل أقيم في ٢٧ آذار ٢٠١٩ في المقر الرئيسي لبنك الإعتماد اللبناني، بحضور السيد أندرو توري، الرئيس الإقليمي لمنطقة وسط وشرق أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا في فيزا، بالإضافة إلى عدد كبير من مدراء الشركة والمصرف.

وتسلّم الدكتور جوزف طربيه جائزة "الإنجاز مدى الحياة " LifeTime Achievement Awardمن السيد توري الذي هنأه على الإنجازات التي يقوم بها في القطاع المصرفي وصرّح "نحن نقدّر شراكة Visa مع الإعتماد اللبناني منذ أكثر من ثلاثين عاماً حيث كان المصرف رائداً في إصدار بطاقات فيزا المصرفية لعملائه منذ منتصف الثمانينيات، وفي إدخال أول شبكة لنقاط البيع الإلكترونية POS في التسعينات."

وأضاف قائلاً: "في العام ٢٠١٠ عيّنت شركة فيزا العالمية مصرف الاعتماد اللبناني الوكيل المعتمد لتقديم خدمات تسوية المدفوعات لبطاقات فيزا العالمية الى المصارف اللبنانية."

ومن جهته، شكر طربيه شركة فيزا العالمية قائلاً: " انني انظر بكثير من الاعتزاز الى المحطات المهمة التي ميّزت الشراكة بين الاعتماد اللبناني وشركة فيزا العالمية والتي مهدّت الطريق لتطوير وتحديث آليات الدفع بواسطة البطاقات المصرفية في لبنان. نحن فخورون بانجازات مصرفنا وشراكتنا مع شركة فيزا العالمية ونتوجه بجزيل الشكر للقيمين على شركة فيزا لتقديمهم هذه الجائزة التي تؤكّد على تعاوننا المستمر ونجاحاتنا المشتركة".

الشرق

الخميس ٢٨ آذار ٢٠١٩

# طربيه يحصد جائزة «الإنجاز مدى الحياة» من شركة فيزا




كرّمت شركة «فيزا» العالمية الدكتور جوزف طربيه، رئيس مجلس الإدارة ومدير عام مجموعة الإعتماد اللبناني، تقديراً لجهوده الحثيثة ودوره المتميّز في تحديث العمل المصرفي والمالي وإرساء أنظمة وآليات سمحت بتطوير نشاطات البطاقات في الصناعة المصرفيّة في لبنان وفي منطقة الشرق الأوسط كما وتوسيع نطاق انتشارها.

جاء هذا التكريم الخاص والأوّل من نوعه في لبنان خلال حفل أقيم في المقر الرئيسي لبنك الإعتماد اللبناني بحضور السيد «أندرو توري» الرئيس الإقليمي لمنطقة وسط وشرق أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا في فيزا بالإضافة إلى عدد كبير من مديري الشركة والمصرف.

تسلم طربيه جائزة «الإنجاز مدى الحياة LifeTime » Achievement Awardمن «اندرو توري» الذي هنأه على الإنجازات التي يقوم بها في القطاع المصرفي وصرّح «نحن نقدّر شراكة Visa مع الإعتماد اللبناني منذ أكثر من ثلاثين عاماً حيث كان المصرف رائداً في إصدار بطاقات فيزا المصرفية لعملائه منذ منتصف الثمانينيات، وفي إدخال أول شبكة لنقاط البيع الإلكترونية POS في التسعينات.«

واضاف قائلاً» « في العام ٢٠١٠ عيّنت شركة فيزا العالمية مصرف الاعتماد اللبناني الوكيل المعتمد لتقديم خدمات تسوية المدفوعات لبطاقات فيزا العالمية الى المصارف اللبنانية«.

من ناحيته ، شكر طربيه شركة فيزا العالمية قائلاً: « انني انظر بكثير من الاعتزاز الى المحطات المهمة التي ميّزت الشراكة بين الاعتماد اللبناني وشركة فيزا العالمية والتي مهدّت الطريق لتطوير وتحديث آليات الدفع بواسطة البطاقات المصرفية في لبنان. نحن فخورون بانجازات مصرفنا وشراكتنا مع شركة فيزا العالمية ونتوجه بجزيل الشكر للقيمين على شركة فيزا لتقديمهم هذه الجائزة التي تؤكّد على تعاوننا المستمر ونجاحاتنا المشتركة».

EXECUTIVE BULLETIN

**Thursday March 28, 2019**

# Visa International recognizes Dr. Joseph Torbey Chairman General Manager of Credit Libanais Group

# with the prestigious "Lifetime Achievement Award"




**Visa International recognizes Dr. Joseph Torbey Chairman General Manager of Credit Libanais Group with the prestigious "Lifetime Achievement Award".**

**On March 27, 2019, Visa International recognized Dr. Joseph Torbey Chairman General Manager of Credit Libanais Group with the prestigious "Lifetime Achievement Award", which is defined as:**

**"A recognition for Dr. Torbey for his long and historical contribution in setting up & growing Visa business in Lebanon, electronic payments industry, and the banking sector in general. This is a unique award that hasn't been given to anyone else in Lebanon and to very top few executives in the MENA region." VISA Inc. statement**

**This recognition was held during a ceremony at Credit Libanais Tower in the presence of Mr. Andrew Torre, the Regional President for CEMEA region at Visa Inc., who oversees more than ninety countries in this region, along with a high delegation of Visa officials as well as board members and senior executives from Credit Libanais.**

الأخبار al-akhbar

الثلاثاء ٤ كانون الأول ٢٠١٨

# الاعتماد اللبناني يرعى نادي الشبيبة تنورين



وقّع مصرف «الاعتماد اللبناني» اتفاقية رعاية لفريق كرة الطائرة ونادي الشبيبة الرياضي والثقافي في تنورين، وكذلك المساهمة في رعاية إنشاء مجمع تنورين الرياضي والثقافي الذي سيوضع الحجر الأساس لتشييده في ربيع عام ٢٠١٩، وذلك خلال حفلٍ أقامه رئيس مجلس الإدارة، المدير العام لمجموعة الاعتماد اللبناني جوزيف طربيه، في المبنى الرئيسي للبنك، بحضور رئيس بلدية تنورين بهاء حرب ونائبه سامي يوسف، وأعضاء المجلس البلدي ورئيس مجلس الأمناء سهيل مطر وأعضاء المجلس، بالإضافة إلى رئيس النادي الثقافي الرياضي عادل شديد. واتفاقية الرعاية واحدةٌ من المبادرات العديدة لمصرف «الاعتماد اللبناني» في مجال المسؤولية المجتمعية للشركات والتنمية المستدامة التي تلاقي أهداف الأمم المتّحدة للتنمية.

الدّيار

الخميس ٢٩ تشرين الثاني ٢٠١٨ – العدد ١٠٦٢٣

# ٥٠ مليون دولار من مُؤسّسة التمويل الدوليّة لـ«مجموعة الإعتماد اللبناني» لتمويل الشركات اللبنانيّة




طربيه يوقع مع مخلوف

اعلنت مجموعة الاعتماد اللبناني ش.م.ل» عن استحصالها على تمويل طويل الأجل بقيمة ٥٠ مليون دولار وبفائدة ثابتة، من مؤسسة التمويل الدولية (International Finance Corporation IFC)، عضو مجموعة البنك الدولي (World Bank) للاستفادة منه وتوظيفه في دعم القطاع الخاص في لبنان وتنميته. ويهدف هذا التمويل الطويل الأجل إلى تعزيز عمليات تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، ما يساهم في دعم هذه المؤسسات دفع عجلة النمو الاقتصادي والمجتمعي.

وصرّح رئيس مجلس إدارة «مجموعة الاعتماد اللبناني» جوزيف طربيه في المناسبة، إن «الاستثمار مع مؤسسة التمويل الدولية سيركّز على زيادة دعمنا للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تسعى إلى الاستثمار في لبنان، وشمول أكبر عدد من مشاريعها، وذلك ضمن استراتيجية المصرف بتعزيز تعاملنا مع هذه الشركات، ما سينعكس إيجاباً على التنمية الاقتصادية». إن الشركة مع مؤسسة التمويل الدولية قائمة منذ زمن، إذ أن هذا التعاقد هو الثالث الذي تمنحه مؤسسة التمويل الدولية لـ«مجموعة الاعتماد اللبناني»، حيث يعود تاريخ هذه الشركة إلى العام ٢٠٠٧.

وصرّح مؤيّد مخلوف المدير الإقليمي لمؤسسة التمويل الدولية إن «مؤسسة التمويل الدولية تعمل على دعم القطاع المالي في لبنان وتعزيز الاستثمارات التي تدفع بالنمو الاقتصادي المستدام، خاصة في القطاعات ذات الأولوية مثل قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة ويسلط هذا الاستثمار الضوء على التزام المؤسسة دعم لبنان وقطاعه المصرفي من خلال توفير التمويل الطويل الأجل الذي يصعب الحصول عليه في ظل مناخ اقتصادي مليء بالتحديات».

THE DAILY STAR
LEBANON

Thursday 29 November 2018

# Credit Libanais gets $50 M loan to lend to small, medium enterprises




The Daily Star

BEIRUT: Credit Libanais, one of the leading banks in Lebanon in terms of assets and customer deposits, received Wednesday a $50 million soft loan from the International Finance Corporation to boost lending to small and medium size enterprises, a statement by the bank said. "International Finance Corporation a sister organization of the World Bank, signed a senior loan for $50 million with Credit Libanais with a hedged fixed interest rate, to boost the lending to small and medium enterprises in Lebanon." The statement added.

Joseph Torbey, Group Credit Libanais Chairman-General Manager, declared: "IFC's investment will further sustain our support to SMEs as part of our strategy and will contribute to a wider financing of the SME projects, which will ultimately lead to stronger economic growth."

This investment is the third financing provided by IFC to Credit Libanais reflecting a long-standing partnership dating back to 2007.

Mouayed Makhlouf, IFC's Regional Director for the Middle East and North Africa, said: "We aim to strengthen Lebanon's financial sector by fostering investments that promote sustainable economic growth, particularly in priority segments like SMEs. The investment also highlights our commitment to supporting Lebanon and its banks by providing long term financing that are not available in the market especially in a challenging economic climate."

L'Orient LE JOUR

**Jeudi 29 Novembre 2018**

# La SFI débloque 50 millions de dollars pour soutenir les PME au Liban




**FINANCEMENT**

La Société financière internationale (SFI), bras privé de la Banque mondiale, a accordé 50 millions de dollars de prêts au Crédit libanais pour lui permettre de financer des PME locales, selon un communiqué publié hier. Il s'agit du troisième investissement de ce type accordé par la SFI à la banque libanaise depuis 2007.

Le PDG du Crédit libanais, Joseph Torbey, a déclaré que ce financement allait permettre « d'élargir » la palette de projets financés par l'établissement qu'il dirige. « Nous voulons renforcer le secteur financier libanais en favorisant les investissements qui soutiennent une croissance économique durable », a assuré de son côté le directeur régional de la SFI pour la zone MENA, Mouayed Makhlouf.

THE DAILY STAR
LEBANON

Tuesday, September 1, 2015

# Credit Libanais net profits up 30 pct

## Customer deposits stood at $8.1 billion at end-June 2015, up by 5.2 percent

BEIRUT: Credit Libanais, one of the largest banks in Lebanon, posted net profits of $35.4 million in the first half of 2015 compared to $27.2 million in the same period of 2014, an increase of 30.1 percent.

The bank's net interest income reached $73.7 million in the first six months of 2015 compared to $65.3 million in the same period of last year, an increase of 13 percent.

The bank's net fees and commissions income declined by 9.8, from $18.3 million in the first half of 2014 to $16.5 million in the first half of this year.

Total operating income rose by an annual 8.6 percent to stand at $96.8 million in the first half of 2015.

This was accompanied by a 2.4 percent yearly decrease in total operating expenses, which amounted to $55.1 million in the first six months of 2015, down from $56.4 million in the same period of last year.

Personnel expenses increased by some 6.8 percent year-on-year to reach $34.7 million in the first six months of the year, while other expenses edged down by a yearly 17 percent to $17 million in the first half of 2015.

The bank's total assets amounted to $9.6 billion at end-June 2015, up by 4.3 percent from $9.2 billion at end of 2014.

Customer deposits stood at $8.1 billion at end-June 2015, rising by 5.2 percent from $7.7 billion at end-2014.

Loans to customers registered $2.9 billion at end-June 2015, up by 2.0 percent from end-2014.

Shareholders' equity totaled $800.2 million at end-June 2015, up by 0.8 percent from $794.0 million at the end of 2014.

Recently, Credit Libanais moved to its new $120 million smart building in Adlieh.

**Total operating income rose by an annual 8.6 percent**

Built over an area of some 6,000 square meters, the 32-story glass tower was constructed to act as a nerve center for branches and operations in Lebanon and abroad. – *The Daily Star*

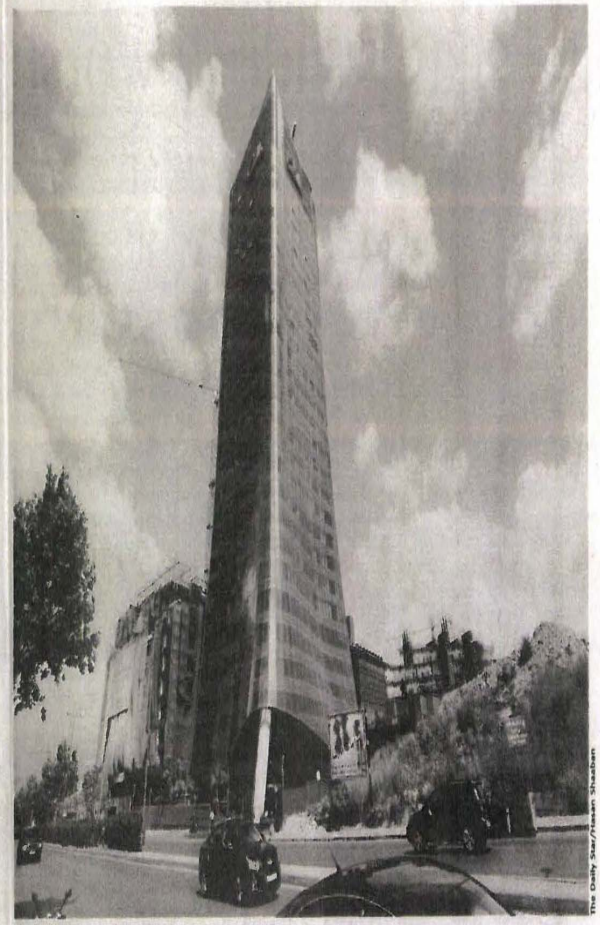


Credit Libanais' new 120-million smart building in Beirut.

THE DAILY STAR
LEBANON

22 June 2015

# From its new HQ, Credit Libanais eyes Africa



**Osama Habib| The Daily Star**
**BEIRUT: Credit Libanais' decision to move its headquarters to a new $120 million smart building in Adlieh signals the bank's long-term goal of cementing its presence in Lebanon while continuing expansion abroad in promising markets such as Africa, the bank's chairman says.**
**"This was an important move for us. We have first managed to reduce operating expenses by half after we brought all different departments that were located in different areas to one location. And second, we wanted to convey a message that the banking sector in Lebanon is still strong and sound," Joseph Torbey told The Daily Star in an interview.**

**Built over an area of 6,000 square meters, the 32-floor glass tower was constructed to act as a nerve center for branches and operations in Lebanon and abroad.**

**Speaking from his new office with a panoramic view of the capital, Torbey said the new location has enabled the bank to reduce administrative expenses by more than $2 million a year.**

**Torbey said expansion abroad was part of the long-term strategy of Credit Libanais to diversify revenues and boost profits.**

**But he remained cautious about regional expansion in light of the turmoil and mounting tensions in some Arab countries.**

**"However, this tension in the region could lure, or at least we hope, some Arab funds and deposits to the Lebanese banking systems. The Lebanese banking sector continued to register steady growth despite the problems surrounding Lebanon, and this is one of the factors that could encourage Arab nationals to deposit their money in our local banks," he said.**

**Torbey pinned high hopes on the prospects of the bank's expansion to African countries that have large Lebanese communities.**

**"We have a presence in Senegal and we are planning to spread over the next few years to Ghana and the Ivory Coast. The central bank of Senegal has direct jurisdiction in seven African countries and this will make our job easier," he said.**

**Torbey said the main aim behind expansion in Africa is to capitalize on the presence of large Lebanese communities in these countries.**

**"Lebanese expats in the Ivory Coast and other African countries are very powerful and actually control the economies of these states," he said.**

**Torbey stressed that the bank would move to any country that has potential, and above all political and security stability.**

**As for the possibility of acquiring another bank in Lebanon, he said Credit Libanais would only make such a move if the conditions were ripe and the price was reasonable.**

**"The banking operations in Lebanon and the world have become very costly. You have to raise your equity and comply with Basel III recommendations and for this reason we have to take all these factors into account if we want to contemplate the acquisition of another bank," Torbey said.**

**Credit Libanais is one of the largest banks in Lebanon in terms of assets and customer deposits.**

**Total assets of the bank at the end of March stood at $8 billion while customer deposits were more than $7 billion. The bank recorded a net profit of $16.6 million in the first quarter of the year.**

**"Our profits in the first six months of this year went up by 16 percent, and we hope to maintain the same results at the end of 2015," Torbey said.**

**He noted that Lebanese banks have weathered difficult times over the past decades, especially the Civil War in the country.**

**"All government institutions were paralyzed during the war and the collection of taxes came to a halt. Instead, the militias who controlled most parts of the country levied illegal taxes on citizens. But in the meantime, Lebanese banks continued to operate despite the difficult conditions at that time and provided all services to citizens," Torbey said.**

**He added that even Lebanese investors and businessmen who travel abroad to expand their operations have to rely on Lebanese banks to finance their work.**

**"The most important thing these days is to have correspondent banks abroad and Lebanese banks are the only ones capable of providing this service to all Lebanese," Torbey said.**

**He assured that the relations with the correspondent banks remained strong despite the strict requirements imposed by the international community in terms of money transfers from one country to another.**

**"We are fully compliant with all money-laundering and terrorist-financing conditions. Credit Libanais for example received four awards from correspondent banks in recognition of its full compliance with rules and regulations."**

**Torbey also downplayed the impact of Syria's war on Lebanon, despite some difficulties that the conflict has created. "It seems that all regional and international powers want Lebanon to remain immune to the ongoing tensions in some countries. These positive developments have helped the performance of the banking sector," he said.**

**Torbey also expressed confidence that the banking sector would continue to register growth in 2015 but underlined the importance of electing a president of the republic as soon as possible to reduce tension and restore the credibility of the state.**

الديار
لبنانية. سياسية. مستقلة الحقيقة في كل دار

ملحق المصارف – الاثنين ٢٩ كانون الاول ٢٠١٤

## رئيس مجلس ادارة مجموعة بنك «الاعتماد اللبناني» جوزف طربيه:

# المصارف تواجه التحديّات وتحافظ على أدائها الصلب من خلال ابتكار باقة واسعة من المنتجات والخدمات

يعتبر رئيس مجلس ادارة مدير عام مجموعة الاعتماد اللبناني الدكتور جوزف طربيه ان المصارف تعمل جاهدة لمواجهة التحديات والمحافظة على ادائها الصلب من خلال هندسة وابتكار باقة واسعة من المنتجات والخدمات المصرفية الجديدة والخلاقة بشكل مستمر.

ويعتبر طربيه ان القطاع المصرفي اللبناني نجح في تسجيل معدلات نمو مقبولة خلال العام ٢٠١٤ بالإضافة إلى إستمراره في تمويل القطاعين العام والخاص وذلك على الرغم من التوترات السياسيّة والأمنيّة السائدة في البلاد والمنطقة. في هذا الإطار، فقد إرتفعت التسليفات إلى القطاع الخاص بنسبة ٧,١٦٪ سنوياً إلى ٩,٨٣ ٤ مليار د.أ. مع نهاية شهر تشرين الأول من العام ٢٠١٤. وتعزى قدرة المصارف على الإستمرار بتمويلها القطاعين العام والخاص بشكل رئيسي إلى مستويات السيولة المرتفعة لديها والناجمة عن رسملتها الجيّدة عن تدفّق تحويلات المغتربين اللبنانيين إلى لبنان والتي تناهز السبعة مليارات د.أ. سنويّاً. وقد كانت مرونة المصارف في إستيعاب التراجعات الإقتصاديّة والتعامل معها عاملاً أساسيّاً وراء نجاحها في المحافظة على مستويات عالية من الربحيّة وذلك من خلال هندسة باقة جديدة من المنتجات والخدمات وخاصّة الإلكترونيّة منها لكي تتلائم مع كافّة أذواق ومتطلّبات العملاء. كما أنّ توسّع المصارف في السنوات القليلة المنصرمة إلى خارج الاراضي اللبنانيّة في ظلّ تشبّع السوق المصرفيّة وإنخفاض الهوامش على الفوائد والمنافسة الشديدة محليّاً بالإضافة إلى توقها إلى تعزيز ميزانيّاتها وزيادة أرباحها قد ساهم في تأمين عوائد جيّدة وفي زيادة مستويات الربحيّة في القطاع.

ويعتبر طربيه إنّ القيّمين على القطاع المصرفي اللبناني كانوا دائمي الحرص على إلتزام هذا القطاع بالقوانين والمعايير الدوليّة وذلك بهدف تجنّب تعريضه لأيّة مخاطر محتملة نظراً لأهميّة هذا القطاع ودوره المحوري في الإقتصاد الوطني. إضافة إلى ذلك فإنّ عدم تطبيق هذه القوانين يمكن أنّ يرتّب تداعيات مباشرة على المصارف كمعاقبة المصارف المراسلة للمصارف اللبنانيّة غير المتعاونة مع هذه القوانين وبالتالي تعطيل أعمالها. إضافة إلى ذلك يمكن أن يرتّب عدم التعاون تداعيّات غير مباشرة على القطاع المصرفي اللبناني كتشويه صورته ووضع علاقته مع القطاع المصرفي الأميركي في دائرة الخطر.

وحول الرزم التحفيزيّة لمصرف لبنان قال طربيه: «إنّ الدعم الذي قدّمه وما زال يقدّمه مصرف لبنان والقطاع المصرفي اللبناني ككلّ لمختلف القطاعات الإقتصاديّة في لبنان يلعب دوراً مهمّاً في تحريك العجلة الإقتصاديّة وفي إرساء جوّ من الإستقرار الإقتصادي في البلاد. فقد هندس مصرف لبنان عبر السنين سلسلة كبيرة من الرزم التحفيزيّة لتشجيع حركة الإستثمار وجذب الرساميل إلى لبنان ولدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، الأمر الذي من شأنه تسريع وتيرة النموّ الإقتصادي في البلاد. وقد لجأ مصرف لبنان إلى المصارف اللبنانيّة لتطبيق تلك الإجراءات التحفيزيّة، وذلك نظراً إلى دورها كوسيط وقدرتها على تفعيل هذه الإجراءات وترجمتها عبر تعاملها مع مختلف مكوّنات الإقتصاد الوطني. كما إبتكرت مصارف لبنانيّة عديدة منتجات وخدمات من شأنها أن تدعم قطاع الصناعات التحويليّة والحرفيّين والمزارعين وغيرها من القطاعات الإنتاجيّة التي تساهم مباشرةً في رفع مستوى الناتج المحلّي الإجمالي للبلاد.

وحول توظيفات القطاع المصرفي قال طربيه ممّا لاشكّ فيه أنّ القطاع المصرفي اللبناني يمرّ حاليّاً بمرحلة ارتقاب في ظلّ الإضطرابات التي لا تزال تعصف بسوريا المجاورة، والتي خلّفت آثاراً سلبيّة على الإستقرار السياسي والأمني في لبنان وعلى نشاطه الإقتصادي. كما تعاني المصارف اللبنانيّة من محدوديّة فرص التوظيف في الآونة الأخيرة إثر ركود الإقتصاد العالمي، الأمر الذي يزيد من الضغوط على معدّلات ربحيّتها. لذا تعمل المصارف جاهدةً لمواجهة تلك التحدّيات والمحافظة على أدائها الصلب، من خلال هندسة وإبتكار باقة واسعة من المنتجات والخدمات المصرفيّة الجديدة والخلّاقة بشكل مستمرّ، وذلك لتعزيز قاعدة عملائها ودعم إيراداتها من الفوائد والعمولات وغيرها.

إضافةً إلى ذلك، وفي ظلّ تضاؤل فرص الإستثمار، لا يزال القطاع المصرفي اللبناني يستثمر في سندات خزينة صادرة عن الدولة اللبنانيّة وفي شهادات إيداع مع مصرف لبنان كما كان الحال عبر التاريخ أكان في فترات الإزدهار أو في فترات الركود الإقتصادي على حدّ سواء. ويجدر الذكر في هذا الإطار أنّ سندات الخزينة اللبنانيّة تقدّم مردوداً جذّاباً للمصارف قد يصل إلى حوالى ٨٪ على سندات العشر سنوات التي تمّ إصدارها مؤخّراً، وأنّ الدولة اللبنانيّة لم تتخلّف يوماً عن سداد ديونها عند الإستحقاق. غير أنّ وكالات التصنيف العالميّة قد حذّرت من خطورة التعرّض الكبير للمصارف تجاه الديون السياديّة، مشدّدةً على أنّ أيّ تخفيض للتصنيف السيادي للبنان قد ينعكس سلباً على تصنيف القطاع المصرفي.

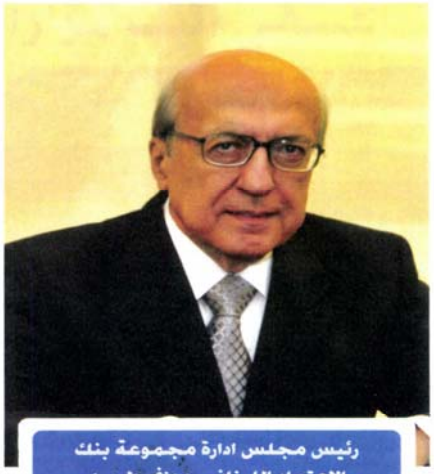

رئيس مجلس ادارة مجموعة بنك الاعتماد اللبناني جوزف طربيه

وعن تقييمه لعمل الاعتماد قال نجحت مجموعة الإعتماد اللبناني بمواصلة أدائها الصلب خلال الأشهر التسعة الأولى من العام ٢٠١٤ على الرغم من التوتّرات الأمنيّة والسياسيّة التي عصفت بالبلاد مع تسجيل زيادة سنويّة بنسبة ١٠,٢٨٪ في مجموع الموجودات إلى حوالى ٨,٩٧ مليار د.أ. مع نهاية شهر أيلول. وقد ترافق ذلك التطوّر مع نموّ سنويّ مضطرد في محفظة التسليفات بلغت نسبته ٩,٨٥٪ إلى حوالى ٢,٧٧ مليار د.أ. وزيادة بنسبة ٩,١٦٪ في ودائع الزبائن إلى ٧,٦٤ مليار د.أ. وقد حافظ المصرف على مستوى سيولة أوليّة مرتفع فاق عتبة الـ٧٦٪. بالإضافة إلى ذلك، إرتفعت الأموال الخاصّة للمجموعة بنسبة ٣,٢٧٪ سنوياً إلى ٧٧٠,٤١ مليون د.أ. مع نهاية الفصل الثالث من العام ٢٠١٤ مع تسجيل نسبة كفاية رأسمال (محتسبة على أساس معايير بازل ٢) بلغت ١٦,٠١٪.

وقد تمّ اختيار مجموعة الإعتماد اللبناني حصراً من منطقة الشرق الأوسط كواحدة من ٤٠ شركة كبرى حول العالم مدرجة في كتاب المراجع CrossKnowledge Reference Book تحت عنوان «Learning for a Better Life» باعتبارها المجموعة التي تعتمد برنامج تعليم إلكتروني شامل يهدف إلى تطوير كفاءات مواردها البشرية على المستويين الشخصي والمهني، بالتعاون مع الشركة العالمية للتعليم الإلكتروني CrossKnowledge وشركة IQuad Learning Solutions.

الجمهورية

الأربعاء ١٩ آذار ٢٠١٤ – العدد ١٩٠١

# إطلاق أول خدمة لدفع اشتراكات المهندسين عبر الإنترنت




في خطوة أولى نحو إرساء النقابة الإلكترونيّة في لبنان، أطلقت نقابة المهندسين في بيروت بالشّراكة مع بوّابة الدّفع الإلكتروني Net Commerce وبالتّعاون مع بنك الإعتماد اللّبناني وفرنسبنك، أوّل خدمة لتسديد اشتراكات المهندسين المنتسبين الى النقابة عبر الإنترنت.

تتيح هذه الخدمة لكلّ مهندسة ومهندس منتسبين إلى النقابة، أكانوا مقيمين في لبنان أو خارجه، تسديد مستحقّاتهم للنقابة – أي الإشتراك السنوي وبدلات التأمين كمرحلة أولى - عبر الموقع الإلكتروني الخاص بنقابة المهندسين www.oea.org.lb عن طريق استخدام بطاقة مصرفيّة صادرة عن أي مصرف لبناني أو عالمي، وذلك بشكل سهل وآمن وسريع، تماشياً مع متطلّبات التطوّر التقني.

ومما لا شك فيه أن خدمة التحصيل عن طريق الدفع الإلكتروني ستشكّل تسهيلاً كبيراً للمهندسين مستخدمي الشبكة الإلكترونيّة في لبنان والخارج.

Business Life
THE LIFESTYLE MAGAZINE
February 2014

# A Partner in the Modernization of banking in Lebanon

## Credit Libanais: a Partner in the Modernization of banking in Lebanon



**Highlighting the achievements of Credit Libanais Group:** *Dr. Joseph Torbey, Chairman General Manager of Credit Libanais Group*

On January 18, 2014, Credit Libanais Banking Group held its Annual Ceremony that gathered all 1600 employees coming from various Lebanese regions, as well as members of the Board and senior managers of the Group. A documentary movie summing up the achievements of the past year and unveiling the near-term strategy was presented, after which star employee performers were honored for their exceptional achievements over the year.

Dr. Joseph Torbey, Chairman General Manager of Credit Libanais Group, addressed the staff and highlighted that "despite the ongoing war in Syria and its negative impact on Lebanon, we continued to provide excellent service to our customers by being close to them and nurturing this relationship throughout our branches, on the internet and on social media channels."

While highlighting the achievements of Credit Libanais Group over the years, Dr. Torbey said: "starting off with the main branch in Riad Solh in 1961, the Bank has now become at the forefront of financial banking institutions in Lebanon. The extensive branch network includes 67 branches covering all the Lebanese territories. The Bank is also present around the world in Cyprus, Bahrain, Senegal, Canada and most recently in Baghdad, Erbil and shorlty in Basra, Iraq."

Dr. Torbey added: "Over the years, CL was associated with the banking technologies, and the Bank played a leading role in modernizing the Lebanese banking industry through innovative initiatives that benefited the Lebanese society in general and positioned the Bank among international banking institutions.

As a matter of fact, CL proved its leadership position in the Lebanese banking industry through numerous pioneering steps, such as the introduction of Points of Sale services in 1993 (amounting to 9000 POS currently), and the introduction of the ATM network that connects 22 banks to each other and to international institutions, and the e-commerce payment gateway NetCommerce in 1999 which provides payment services via Internet safely and accurately.

"Moreover, the Bank played a key role in modernizing the Lebanese government by automating the payment of salaries to public sector employees, by means of domiciling salaries in banks and settling them electronically to public administrations. Additionally, as a first step towards establishing the e-government in Lebanon, the Ministry of Finance joined forced with the online payment gateway Net Commerce, in cooperation with Credit Libanais and Fransabank and launched the first e-payment service in the country that allows taxpayers to settle their built-property-taxes over the internet using credit cards, such as Visa or MasterCard, in a most easy and secure manner.

The year 2013 also witnessed the Bank's equity increase by 18,28% which represents the highest percentage increase of Tier 1 capital for a bank in Lebanon during 2013. This issue has been particularly successful due to the high demand which reveals subscribers confidence in Credit Libanais Group.

On the other hand, to wrap things up, the American Bank JP Morgan awarded CL with the "2013 Elite Quality Recognition Award for Outstanding Achievement of Best-in-Class MT 103." In fact, CL processed more than 10.000 international banking transactions with JP Morgan with high precision and quality. In addition, the Bank reaped two international awards praising CL's leading role in the Lebanese banking system.

Dr. Torbey concluded by announcing that within the coming four months, the name of Credit Libanais will rise high in the sky of Beirut, upon completion of the construction works of the new landmark CL Group headquarters in Ashrafieh.



**Annual Ceremony 2014:** *Annual Ceremony gathering 1600 employees*

الأنوار

الاربعاء ٥ شباط ٢٠١٤

# الاعتماد اللبناني شريك في عصرنة المجتمع اللبناني

على عادتها مع اطلالة كل عام جديد، اجتمعت مجموعة بنك الاعتماد اللبناني بتاريخ ٢٠١٤/١/١٨ في الحفل السنوي الذي ضمّ كافة الموظفين الوافدين من كل المناطق اللبنانية والبالغ عددهم ١٦٠٠، الى أعضاء مجلس الادارة ومدراء الفروع والأقسام. تخلل الحفل عرض لفيلم وثائقي تناول انجازات السنة المنصرمة والاستراتيجية القريبة المدى، ثم جرى تكريم للمتفوقين من الموظفين.

وألقى رئيس مجلس الادارة المدير العام في مجموعة الاعتماد اللبناني د. جوزف طربيه كلمة جاء فيها أن المصرف نجح في توفير خدمة ممتازة لعملائه بالرغم من ظروف المنطقة الحرجة وتأثير الحرب في سوريا السلبي على لبنان.

وذكّر طربيه بانجازات المجموعة المصرفية على مرّ السنين: فقد بدأ المصرف بفرع واحد في ساحة رياض الصلح في العام ١٩٦١ وأصبح اليوم مجموعة مصرفية ومالية ضخمة من مجموعات الصدارة في لبنان. أما شبكة الفروع الواسعة، فأصبح عددها ٦٧ فرعاً تغطي كافة الأراضي اللبنانية، وتمتد جذورها للعالم من خلال وحدات تابعة في قبرص والبحرين والسنغال وكندا وآخرها في بغداد وأربيل وقريباً في البصرة في العراق.

وتابع طربيه: على مرّ السنين، اقترن اسم الاعتماد اللبناني بالتكنولوجيا المصرفية، فلعب المصرف الدور البارز في تحديث الصناعة المصرفية اللبنانية، عن طريق خطوات مبتكرة أفادت المجتمع اللبناني، وساهمت بمقاربته بالمؤسسات المصرفية في الدول المتقدمة، فكان السباق لانشاء أول شبكة لنقاط البيع الالكترونية POS سنة ١٩٩٣، وانشاء شبكة الصرف الآلي بين المصارف IPN وهي تربط ٢٢ مصرفاً ببعضها البعض وبالخارج، وانشاء شركة الدفع والتجارة الالكترونية NetCommerce سنة ١٩٩٩ التي تقدّم خدمات الدفع عبر الانترنت بكل أمان ودقّة.

كما لعب المصرف في السنوات القليلة الماضية دوراً بارزاً في عصرنة الدولة اللبنانية ومساعدتها على مكننة دفع الرواتب لموظفي القطاع العام من خلال توطين المعاشات في المصارف وتسديدها إلكترونياً في الادارات العامة.

النهار

الأربعاء ٢٥ أيلول ٢٠١٣

# مصرفان استحدثا تسديد الضرائب إلكترونياً
# القصّار: رافد في جهود الدولة ■ طربيه: تفيد المكلّفين




من اليمين: القصار وطربيه خلال المؤتمر الصحافي المشترك. (سامي عياد)

بات المكلّف اللبناني قادرا على تسديد ضريبته على الاملاك المبنية عبر الموقع الخاص بوزارة المال، جاء ذلك خلال مؤتمر صحافي مشترك اعلن خلاله مصرفا "الاعتماد اللبناني" و"فرنسبنك" استحداث خدمة تسديد الضرائب عبر بطاقات الائتمان "فيزا" و"ماستركارد"، من خلال بوابة الدفع الالكتروني "نت كوميرس".

شارك في المؤتمر رئيس مجلس الادارة المدير العام لـ"مجموعة الإعتماد اللبناني" رئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب رئيس اللجنة التنفيذية لاتحاد المصارف العربية جوزف طربيه، ورئيس الاتحاد العربي للغرف العربية رئيس مجلس ادارة "فرنسبنك" الوزير السابق عدنان القصار، في حضور نقيب المحررين الياس عون، رئيس مجلس ادارة "تلي انفستمنت" مارون شماس، وذلك في فندق "فينيسيا".

ثمّن طربيه "الخطوة الأولى نحو قيام الحكومة الالكترونية في لبنان، اذ تفيد المكلفين، في توفير الانتقال الى وزارة المال لتسديد الضرائب، وعدم الوقوف والانتظار في الصف، وتسهيل الدفع الالكتروني الآمن. أما المنافع العائدة الى وزارة المال، فوافرة هي أيضا، واهمها تخفيف الأعباء على الوزارة عبر تخفيف الضغط على دوائر التحصيل لديها، وازالة الحاجة الى اضافة صناديق دفع جديدة في الوزارة لتغطية كل المناطق، اضافة الى تأمين سلامة المدفوعات وحصولها في الوقت المحدد عبر التحصيل الالكتروني، اذ يتغذى حساب الخزينة من الضرائب من دون أي جهد بشري كانت تتطلبه الطريقة السابقة في التحصيل".

من جهته، قال القصّار ان "خدمة كهذه هي رافد أساسي في جهود الدولة الرامية إلى مواكبة التقدم المتسارع في التكنولوجيا في كل المجالات، وذلك في معرض مسعاها لتحقيق ما بات يعرف اليوم بالحكومة الالكترونية E Government بغية الحد من البيروقراطية في المجالين الإداري والمالي والتخفيف من أعبائها وتداعياتها على الوطن والمواطن".

واذ دعا الى التعجيل في تأليف الحكومة العتيدة برئاسة تمام سلام "في ظل ما يعانيه لبنان من ركود اقتصادي غير مسبوق"، طالب القوى السياسية بـ "تسهيل مهمة سلام لتأليف الحكومة كمطلب وطني ملح بغية إنقاذ البلاد من المأزق الذي بات يتهدد اقتصادنا الوطني".

بدورها، عرّفت رئيسة مجلس ادارة "نت كوميرس" كارلا الريس بالشركة، التي "تأسست في 1999 بتملكها من المصرفين الرائدين في انظمة الصيرفة الالكترونية "الاعتماد اللبناني" و"فرنسبنك"، اضافة الى شركة "تليفست".

وخلصت الى ان شركتنا "باتت الوحيدة في لبنان التي تعتمد تكنولوجيا خاصة بها من دون الاستعانة بخبرات اطراف اخرى فتؤمن خدمات الكترونية آنية وآمنة عبر الإنترنت بواسطة بطاقات الدفع "فيزا" و"ماستر كارد"، وقد تجاوزت الشركات والمؤسسات اللبنانية في مختلف المجالات والقطاعات كالسياحة والصحافة والتعليم والتأمين والخدمات والاشتراك في الانترنت وشراء السلع اكثر من 800 شركة ومؤسسة، نذكر منها على سبيل المثال وزارة المال، ادارة واستثمار مرفأ بيروت، كازينو لبنان، وغالبية الصحافة اللبنانية، اضافة الى ذلك تعتمد "نت كوميرس" على تكنولوجيا متقدمة جدا لتعزيز مستوى الامان".

الجمهورية

الأربعاء ٢٥ أيلول ٢٠١٣ – العدد ٧٦٣

# القصار وطربيه أطلقا خدمة تسديد الضرائب إلكترونيا

أعلن مصرفا "الاعتماد اللبناني" و"فرنسبنك" استحداث خدمة تسديد الضرائب من خلال بطاقات الائتمان "فيزا" و"ماستركارد"، عبر بوابة الدفع الالكتروني "نت كوميرس"، بالتعاون مع وزارة المال تتيح للمكلف اللبناني تسديد ضرائبه على الاملاك المبنية عبر الموقع الخاص بوزارة المال.

جاء ذلك في مؤتمر صحافي عقده أمس في فندق "فينيسيا"، رئيس مجلس الادارة المدير العام لـ"مجموعة الاعتماد اللبناني"، جوزف طربيه، ورئيس مجلس ادارة "فرنسبنك" الوزير السابق عدنان القصار، في حضور نقيب المحررين الياس عون ورئيس مجلس ادارة "تلي انفستمنت" مارون شماس.



خلال المؤتمر الصحافي (جوزف براك)

**طربيه**

بداية تحدث طربيه فقال: "يسر بنك الاعتماد اللبناني وفرنسبنك أن يعلنا استحداث خدمة تسديد الضرائب من خلال بطاقات الائتمان Visa و MasterCard، عبر بوابة الدفع الإلكتروني NetCommerce، وتتيح هذه الخدمة لكل مكلف لبناني أو أجنبي، مقيم في لبنان أو خارجه تسديد ضرائبه على الأملاك المبنية عبر الموقع الإلكتروني الخاص بوزارة المالية في لبنان (www.finance.gov.lb) عن طريق إستخدام بطاقة مصرفية من نوع فيزا او ماستركارد، صادرة عن أي مصرف لبناني أو عالمي، وذلك بشكل سهل وآمن وسريع، تماشيا مع متطلبات التطور التقني".

أضاف: "اما بوابة الدفع الإلكتروني NetCommerce فتؤمن خدمات الدفع عبر الإنترنت بصورة آمنة وآنية عن طريق بطاقات الإئتمان (Credit Cards) وبطاقات الدفع الفوري (Debit Cards) لشركتي فيزا وماستركارد. وقد إعتمدت شركة NetCommerce أهم برنامج عالمي للتحقق من هوية العملاء، لتوفر بذلك مزيدا من الأمان والحماية لمستعملي البطاقات وفقا لأحدث المعايير المعلوماتية العالمية المعتمدة في عمليات الدفع الإلكترونية. وقد باشرنا بتنفيذ عمليات تسديد الضرائب عمليا من قبل المكلفين خلال شهر آب 2013، وتشهد هذه العمليات إقبالا لافتا من المكلفين".

**القصار**

من جهته، قال القصار: "نطمح من خلال هذه الخدمة أن نرتقي والمواطن اللبناني نحو أفق جديد في التعامل المصرفي، ونقدم له تجربة تواكب معايير الصيرفة الدولية الحديثة من حيث الريادة والراحة والفعالية. أضاف: "إننا ماضون على أساس استراتيجية عمل مجموعتنا ورؤيانا الواضحة والدينامية وقدرتنا على الخلق والإبداع، لنستبق حاجات زبائننا من خدمات ذات قيمة مضافة عالية ومميزة. وإن إطلاق خدمة دفع الضريبة الالكتروني بواسطة بطاقة الائتمان E Payment تندرج في هذا الإطار بما فيه تطوير السوق المصرفية في لبنان عامة.

وقال: إن هاجسنا الأول في الهيئات الاقتصادية في ظل ما يعانيه لبنان من ركود اقتصادي غير مسبوق، هو حتما الخروج من بازار التأليف الحكومي هذا، بعد أكثر من ستة أشهر من المراوحة القاتلة، أدت إلى دخول لبنان في نفق مظلم. وإنني وفي صدد تطرقنا إلى موضوع الحكومة الالكترونية، أغتنم الفرصة لأشدد مجددا على ضرورة تشكيل الحكومة اللبنانية، كما وأطالب القوى السياسية على اختلافها بتسهيل مهمة الرئيس المكلف تمام سلام لتأليف الحكومة كمطلب وطني ملح من أجل إنقاذ البلاد من المأزق الذي بات يتهدد اقتصادنا اللبناني".

أضاف: "من واجبي في هذا المضمار أن أثمن مواقف رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان المساندة للخطوات التي اتخذتها الهيئات الاقتصادية، وأن أثني على المبادرة الحوارية التي أطلقها رئيس مجلس النواب نبيه بري، وأن أؤيد كل خطوة تقرب وجهات النظر بين اللبنانيين بعيدا عن منطق الشروط والشروط المضادة".

الشرق
الأربعاء ٢٥ أيلول ٢٠١٣ – العدد ١٩٣٠٣

## «فرنسبنك» و «الإعتماد اللبناني» يطلقان خدمة سداد الضرائب الكترونيا

# القصار: نؤسس الحكومة الإلكترونية فيما تتأخر الحكومة الرسمية

# طربيه: ندعو باقي الإدارات لسلوك الطريق الإلكتروني نفسه

في خطوة تواكب معايير الصيرفة الدولية الحديثة من حيث الريادة، والراحة والفعالية، أعلن مصرفا «الاعتماد اللبناني» و«فرنسبنك» و«نت كومرس» بالتعاون مع وزارة المال، استحداث خدمة سداد الضرائب من خلال بطاقات الائتمان «فيزا» و«ماستركارد»، عبر بوابة الدفع الالكتروني «نت كوميرس»، تتيح للمكلف اللبناني سداد الضرائب المتوجبة عليه على الاملاك المبنية، عبر الموقع الخاص بوزارة المال.

جاء ذلك في مؤتمر صحافي مشترك عُقد قبل ظهر امس في فندق «فينيسيا» في بيروت، بعنوان «معاً نحو حكومة إلكترونية»، شارك فيه رئيس مجلس الادارة المدير العام لـ«مجموعة الاعتماد اللبناني» رئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب رئيس اللجنة التنفيذية لاتحاد المصارف العربية الدكتور جوزف طربيه، رئيس الاتحاد العربي لغرف التجارة والصناعة والزراعة رئيس مجلس ادارة «فرنسبنك» الوزير السابق عدنان القصار.

بدءاً ألقى طربيه كلمة قال فيها: «باشرنا بتنفيذ عمليات سداد الضرائب عملياً من قبل المكلفين خلال شهر آب 2013، وتشهد هذه العمليات إقبالاً لافتاً من المكلفين. تكمن أهمية هذه الخطوة الأولى نحو قيام الحكومة الاكترونية في لبنان، في المنافع التي تعود بها على المكلفين، لجهة توفير الانتقال الى وزارة المال لسداد الضرائب وعدم الوقوف والانتظار في الصف وتسهيل الدفع الالكتروني الآمن.

واضاف: «أما المنافع العائدة الى وزارة المال، فوافرة هي أيضاً وأهمها تخفيف الأعباء على الوزارة عن طريق تخفيف الضغط على دوائر التحصيل لديها، وازالة الحاجة الى اضافة صناديق دفع جديدة في الوزارة لتغطية كل المناطق اللبنانية، اضافة الى تأمين سلامة المدفوعات وحصولها في الوقت المحدد عبر التحصيل الالكتروني، بحيث يتغذى حساب الخزينة من الضرائب من دون أي جهد بشري كانت تتطلبه الطريقة السابقة في التحصيل».

وتابع: «ولجهة المنافع على المجتمع اللبناني، فمن شأن هذه الخطوة الجديدة ان تحسن علاقة الادارة مع الجمهور وتؤمّن مواكبة التطوّر والتكنولوجيا وعصرنة الخدمات وتنويعها بما يجاري متطلبات العصر الإلكتروني الذي يصل الناس بعضها ببعض بسرعة هائلة محوّلا العالم كله الى قرية كونية متشابكة».

وأكد أن خدمة سداد الضرائب عن طريق الدفع الإلكتروني ستشكل دفعة معنوية كبيرة لمستخدمي الشبكة الالكترونية في لبنان والخارج.

ودعا في هذه المناسبة باقي الادارات، الى ان تسلك الطريق الالكتروني نفسه، خصوصاً تلك التي تستوفي الرسوم في القطاعين العام والخاص.

وكانت كلمة للقصار قال فيها: «إننا ماضون على أساس استراتيجية عمل مجموعتنا ورؤيانا الواضحة والدينامية وقدرتنا على الخلق والإبداع، لنستبق حاجات زبائننا من خدمات ذات قيمة مضافة عالية ومميزة وإن إطلاق خدمة دفع الضريبة الالكتروني بواسطة بطاقة الائتمان E Payment تندرج في هذا الإطار بما فيه تطوير السوق المصرفية في لبنان عموماً».



القصار وطربيه (محمد سلمان)

واضاف: «خدمة كهذه هي رافد أساسي في جهود الدولة الرامية إلى مواكبة التقدم المتسارع في التكنولوجيا في كل المجالات في معرض مسعاها الى تحقيق ما بات يعرف اليوم بالـE Government (الحكومة الإلكترونية) بهدف الحدّ من البيروقراطية في المجالين الإداري والمالي والتخفيف من أعبائها وتداعياتها على الوطن والمواطن».

وتابع: «واننا كقطاع خاص وإذ نضع أيدينا اليوم في هذه المبادرة مع وزارة المال، نؤسس الحكومة الالكترونية في بلد تأخر وللأسف في تشكيل حكومته الرسمية. إن هاجسنا الأول في الهيئات الاقتصادية في ظل ما يعانيه لبنان من ركود اقتصادي غير مسبوق، هو حتماً الخروج من «بازار» التأليف الحكومي هذا، بعد أكثر من ستة أشهر من المراوحة القاتلة، أدت إلى دخول لبنان في نفق مظلم. وإنني وفي صدد تطرقنا إلى موضوع الحكومة الالكترونية، أغتنم الفرصة لأشدد مجدداً على ضرورة تشكيل الحكومة اللبنانية، وأطالب القوى السياسية على اختلافها بتسهيل مهمة الرئيس المكلف تمام سلام لتأليف الحكومة كمطلب وطني ملحّ، من أجل إنقاذ البلاد من المأزق الذي بات يتهدد اقتصادنا اللبناني. وإنه لمن واجبي في هذا المضمار أن أثمّن مواقف رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان المساندة للخطوات التي اتخذتها الهيئات الاقتصادية، وأن أثني على المبادرة الحوارية التي أطلقها رئيس مجلس النواب نبيه بري، وأن أؤيد كل خطوة تقرّب وجهات النظر بين اللبنانيين بعيداً من منطق الشروط والشروط المضادة، خصوصاً في ظل كل هذه التجاذبات الداخلية والتداعيات الأمنية مما تشهده الدول المحيطة بلبنان وفي مقدّمها سوريا».

بعد ذلك، عرّفت رئيسة مجلس إدارة «نت كوميرس» كارلا الريّس بالشركة، وقالت: «اصبحت شركتنا الوحيدة في لبنان التي تعتمد تكنولوجيا خاصة بها من دون الاستعانة بخبرات أطراف اخرى، فتؤمّن خدمات إلكترونية آنية وآمنة عبر الانترنت بواسطة بطاقات الدفع «فيزا» و«ماستر كارد»، وتجاوزت الشركات والمؤسسات اللبنانية في مختلف المجالات والقطاعات كالسياحة والصحافة والتعليم والتأمين والخدمات والاشتراك في الانترنت وشراء السلع اكثر من ثمانمئة شركة ومؤسسة».

الحياة
AL HAYAT
الثلاثاء ٢٤ أيلول ٢٠١٣

بالتعاون مع "فرنسبنك" و"الاعتماد اللبناني" و"نت كومرس"

# لبنان يبدأ تحصيل الضرائب إلكترونياً لخفض الأعباء وتقليص الجهد البشري

□ بيروت – «الحياة»

■ بدأ المكلّف اللبناني يسدّد الضرائب عبر شبكة الإنترنت، في خطوة على طريق الحكومة الإلكترونية هي الأولى في تاريخ لبنان. وتُنفّذ هذه العملية التي كانت أعلنتها وزارة المال بالتكاتف بين «فرنسبنك» و«بنك الاعتماد اللبناني» وشركة «نت كومرس» المتخصصة بخدمات الدفع الإلكترونية، وشركة «تيلي إنفست».

وأعلن رئيس مجلس إدارة «مجموعة فرنسبنك» عدنان القصار في مؤتمر صحافي مشترك عقده أمس مع رئيس مجلس إدارة «مجموعة الاعتماد اللبناني» جوزف طربيه، المضي «على أساس استراتيجية عمل مجموعتنا ورؤيانا الواضحة وقدرتنا على الخلق والإبداع، لنستبق حاجات زبائننا من خدمات ذات قيمة مضافة عالية ومميزة». وأوضح أن هذه الخدمة «مبتكرة وسهلة الاستخدام وفورية ومضمونة وآمنة، كما أنها اختيارية وسرية تنسجم مع سجل إنجازاتنا في هذا المجال».

ورأى أن خدمة كهذه «تمثل رافداً أساسياً في جهود الدولة الرامية إلى مواكبة التقدم المتسارع في التكنولوجيا في كل المجالات، في إطار مسعاها لتحقيق ما بات يعرف اليوم بـ « E Government (الحكومة الإلكترونية)، بهدف الحد من البيروقراطية في المجالين الإداري والمالي، والتخفيف من أعبائها وتداعياتها على الوطن والمواطن».

وأكد أن القطاع الخاص يشارك في هذه المبادرة مع وزارة المال، لـ «تأسيس الحكومة الإلكترونية في بلد تأخر بتشكيل حكومته الرسمية».

وأوضح، أن خدمة تسديد الضرائب «ستكون من خلال بطاقات الائتمان «فيزا» و«ماستركارد» عبر بوّابة الدّفع الإلكتروني «نت كومرس»، وهي تتيح لكل مكلّف لبناني او أجنبي مقيم في لبنان او خارجه، تسديد ضرائبه على الأملاك المبنية عبر الموقع الإلكتروني الخاص بوزارة المال في لبنان (www.finance.gov.lb)».

ولفت إلى أن «نت كومرس» التي تأسست عام ١٩٩٩، وهي شراكة ناجحة بين شركة «تيلي إنفست» ومصرفي «الاعتماد اللبناني» و«فرنسبنك»، تؤمن خدمات الدفع عبر الإنترنت في شكل آمن وآني عبر بطاقات الائتمان والدفع الفوري «فيزا» و«ماستركارد». وأشار طربيه إلى أن «نت كومرس» اعتمدت «أهم برنامج عالمي للتحقق من هوية الزبائن لتوفّر بذلك مزيداً من الأمان والحماية لمستعملي البطاقات، وفق أحدث المعايير المعلوماتية العالمية المعتمدة في عمليات الدفع الإلكترونية».

وأعلن مباشرة «تنفيذ عمليات تسديد الضرائب عملياً من قبل المكلفين في آب (أغسطس) الماضي»، كاشفاً عن «إقبال لافت على هذه العمليات».

وبعدما تحدث عن فوائد قيام الحكومة الإلكترونية العائدة على المواطن في «توفير الانتقال إلى الوزارة لتسديد الضرائب، وعدم الوقوف والانتظار في الصف وتسهيل الدفع الإلكتروني الآمن»، لفت إلى أن أهم المنافع الكثيرة على وزارة المال هي «خفض الأعباء عبر تخفيف الضغط على دوائر التحصيل لديها، وإزالة الحاجة إلى إضافة صناديق دفع جديدة في الوزارة لتغطية كل المناطق اللبنانية، وتأمين سلامة المدفوعات وحصولها في الوقت المحدد عبر التحصيل الإلكتروني، بحيث يتغذى حساب الخزينة من دون أي جهد بشري كانت تتطلبه الطريقة السابقة في التحصيل». ودعا بقية الإدارات إلى «سلوك الطريق الإلكترونية ذاتها خصوصاً تلك التي تستوفي الرسوم في القطاعين العام والخاص».

وأشارت رئيسة شركة «نت كومرس» كارلا الريس، إلى أن الشركة «باتت الوحيدة في لبنان المعتمدة تكنولوجيا خاصة بها من دون الاستعانة بخبرات أطراف آخرين». وقالت «لقد تجاوز عدد الشركات والمؤسسات اللبنانية في المجالات المتنوعة والقطاعات كالسياحة والصحافة والتعليم والتأمين والخدمات والاشتراك في الإنترنت وشراء السلع ، الـ ٨٠٠ شركة».

المال والعالم
AL MAL-WAL ALAM
آذار ٢٠١٣

## شخصية العام ٢٠١٢ المصرفية



الدكتور جوزف طربيه وعقيلته غلاديس

الدكتور جوزف طربيه رئيس جمعية مصارف لبنان، ولا نعدد ألقابه الأخرى التي تتزاحم بحيث يصعب تصوّر كيف يحملها شخص واحد.
رئيس مجموعة الاعتماد اللبناني ورئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب، ورئيس اللجنة التنفيذية في اتحاد المصارف العربية، ورئيس مركز الدراسات المصرفية العليا في جامعة القديس يوسف في بيروت، وعضو مجلس الامناء في عدة جامعات في لبنان والخارج، وبروفسور فخري في جامعة فيينا، هذا على صعيد النشاطات العامة على سبيل التعداد وليس الحصر.

# الدكتور جوزف طربيه: «سعيد من كانت هوايته مهنته»

تابع دراساته العليا بين لبنان وفرنسا والولايات المتحدة وهو حائز على دكتوراه دولة في القانون من جامعة ليون فرنسا، وعلى ديبلوم في ادارة الاعمال من جامعة جنوب كاليفورنيا في الولايات المتحدة الاميركية.

له مؤلفات عديدة في المواضيع المصرفية والمالية والضريبية وغيرها منشورة في لبنان والخارج. وهو حائز على عدة جوائز تقدير محلية وعالمية.

أما مجموعة الاعتماد اللبناني التي يرأسها، فهي احدى مجموعات الصدارة المصرفية في لبنان التي تمتد فروعها وشركاتها الى كندا والبحرين وقبرص والعراق والسنغال وتغطي نشاطاتها كافة أرجاء المعمورة.

عصامي، واثق بنفسه، مهني بامتياز وكثير النشاط والحيوية. يؤمن بأن الحظ يمكن أن يخدم المرء أحياناً، لكنه ليس الأساس بالنجاح الذي لا يحصل الا بالعمل الدؤوب وتفعيل الذات والانجذاب نحو الأفضل. متزوج وله ابنتان، الكبرى محامية متزوجة من قاض والثانية اختصاصية تسويق تعمل معه في المصرف. هو كبير اخوته الأربعة واخته، وقد لازمه سلوكه كالأخ الأكبر الذي يشعر بواجب الرعاية وتحمّل المسؤولية لمن هم أصغر منه في المنزل الوالدي وفي الحياة العامة.

مسيرته المهنية غنية بتنوع الوظائف التي شغلها في القطاعين الخاص والعام، وكان أوّلها وظيفة في ديوان المحاسبة وثم لرئاسته ضريبة الدخل في وزارة المالية، وهو في عمر يقارب الثلاثين عاماً. وقد حفظ له قطاع الأعمال منذ ذلك الوقت أداءه في وزارة المالية الذي إقترن بأحداث نهضة في التشريعات المالية المستحدثة وفي تحديث وسائل العمل وتطورها، وفي فتح مكتبة لمراجعات الناس وقضاياهم دون تميز بين المقامات والاهميات.

المسؤوليات التي يشغلها متكاملة وتعزز بعضها بعضاً حيث النجاح في كل واحدة ينعكس ايجاباً على المسؤوليات الأخرى. كما أن حسن إدارة الوقت وإختيار مساعدين اكفاء ووجود نظام جيد للمساءلة يساعد على حسن الإنجاز وسرعة التنفيذ.

خلال رئاسة الدكتور طربيه لمجلس إدارة إتحاد المصارف العربية وكذلك رئاسة جمعية مصارف لبنان، مرّ لبنان في أحلك الأزمات



الدكتور طربيه مع الرئيس ميشال سليمان

السياسية والاقتصادية وفي الحرب الاسرائيلية عام ٢٠٠٦ ، وقبلها عند إغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري، اهتزت الثقة بمستقبل لبنان باستثناء النظام المصرفي الذي صمد في وجه الأعاصير نتيجة حسن أداء جمعية مصارف لبنان وحاكم البنك المصرفي .

أما دوره في تفعيل المؤتمرات في لبنان والخارج، فقد كان واضحاً من خلال الاجتماعات والندوات والمؤتمرات الدولية التي نظمت على امتداد العالم العربي وفي اوروبا واميركا وكندا، تهدف الى بحث المواضيع الملحة وتوطيد التواصل بين الكفاءات المصرفية والمالية العربية التي تحتل مواقع مهمة في العالم اجمع، والتواقة الى التفاعل مع اصولها.

## المسيرة المهنية في مجموعة الاعتماد اللبناني

عندما تولى الدكتور جوزف طربيه رئاسة المصرف في العام ١٩٨٨، حيّده عن الأزمة التي كانت تهز أركان المؤسسات التابعة لمجموعة انترا – المشرق – مصرف لبنان التي كان الاعتماد اللبناني جزأ منها، وجعل الاعتماد اللبناني أحد مصارف الصدارة في لبنان حيث توصل المصرف عام ١٩٨٩ الى امتلاك أوسع شبكة فروع في لبنان وأعلى رأسمال، وربحية مميزة، مما عزز الثقة فيه واداته وإختيار الزبائن له. كما أدخل المصرف البطاقات المصرفية والصراف الآلي إلى لبنان فقدم هذه الخدمات لزبائنه ولمصارف أخرى أيضاً.

واليوم ينتمي الاعتماد اللبناني الى مجموعة الفا المصرفية وهو مصرف شامل تمتد شبكة فرعه على ٦٦ فرعاً ويقدم مجموعة خدمات في صيرفة التجزئة وصيرفة الشركات واسواق رأس المال، اضافة الى الصيرفة الالكترونية وله تواجد في قبرص والبحرين والعراق والسينيغال وكندا.

## رئاسة جمعية المصارف في لبنان

تضم الجمعية كافة المصارف العاملة في لبنان وعددها حالياً ٧١ مصرفاً. وللجمعية دور فاعل في الاقتصاد اللبناني باعتبار ان القطاع المصرفي هو أهم القطاعات الاقتصادية. وتقوم الجمعية، إضافة الى دورها التمثيلي للقطاع المصرفي، بتقديم خدمات أخرى لأعضائها مثل الاستشارات، واصدار تقارير اقتصادية دورية وسنوية واحصاءات اضافة الى دورات تدريب.

نجاح الدكتور طربيه في جمعية مصارف لبنان يكرسه حرص زملائه بتولّيته هذه المسؤلية تكراراً.

وقد خرج القطاع المصرفي اللبناني سليماً ومعافى من الأزمة المالية الدولية وتداعياتها كما تمرست المصارف وادارتها في مواجهة التحديات عبر عملية شاملة تكاملت فيها جهود إعادة الهيكلية مع الاستراتيجيات الواعدة للنمو والتوسع وفق المواصفات والمعايير الأكثر تقدماً دولياً في المجلات المصرفية والمحاسبية والرقابية ومكافحة غسيل الأموال غير المشروعة، معتمدة بصورة خاصة على مخزون متميز من الخبرات والتمرس بأعمال الصيرفة وإدارة الأموال.

تعترف المؤسسات الدولية كما البنك وصندوق النقد الدوليين ووكالة التصنيف العالمية بان ادارات المصارف في لبنان تتبع سياسات تحصن القطاع وتعزز استقراره. ويحوز القطاع عموماً تصنيفاً جيداً ومتقدماً أحياناً على رغم تأثره بالتصنيف السيادي الذي تتحكم به المديونية العامة والعجز في الموازنة وفقاً للقاعدة المتبعة دولياً في التصنيف.

## رئاسة اتحاد المصارف العربية

مسيرة الدكتور طربيه طويلة ومستمرة في إتحاد المصارف العربية، رئيساً لهذا الإتحاد لست سنوات ولولاتين متتاليتين، بعد أن شغل منصب نائب للرئيس لفترة طويلة، وحالياً رئيس اللجنة التنفيذية في الاتحاد المذكور.

اتحاد المصارف العربية مؤسسة اقليمية تهدف الى تمتين وتنمية العلاقات بين اعضائها، وتضم اكثر من ثلاثمائة مصرف ومؤسسة مالية عربية تمثل معظم الدول العربية، مما يجعل الاتحاد اكبر تجمع مصرفي ومالي في المنطقة. ان نجاح الاتحاد المستمر والاهداف التي حققها جعل منه مؤسسة رائدة في عالم الاقتصاد والمال. والاتحاد هو المستشار الاول للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في منظمة الامم المتحدة وعضو مراقب في المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية اضافة الى مؤسسات عربية اخرى. كما يشارك الاتحاد في لجنة الحوار العربية الاوروبية.

نجح الدكتور طربيه في اقرار وتنفيذ مشروع إنشاء المقر الرئيسي لهذا الاتحاد العربي في قلب بيروت رغم الظروف السياسية الصعبة مسطراً بذلك نجاحه في تفعيل التضامن العربي والثقة بلبنان واقتصاده وقطاعه المصرفي.

## رئاسة الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب

يهدف الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب الى إقامة الروابط بين المصرفيين ورجال المال العرب، وتوثيق أواصر التعاون بينهم، وخدمة مصالحهم المشتركة وتطوير العمل المالي والمصرفي العربي. كما يهدف الى إرساء التعاون مع الجمعيات والإتحادات المصرفية المحلية والإقليمية والدولية، ومع الهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية المعنية بالشؤون الإقتصادية والمصرفية والمالية، وكذلك مع الجامعات ومراكز البحوث، وتبادل المعلومات والخبرات معها في هذا الشأن.

وبرئاسة الدكتور طربيه تم إنشاء وإطلاق مجموعات عمل داخلية داعمة لمراكز القرار في المصارف والمؤسسات المالية وتالياً في الاتحاد، بهدف تعزيز بنية الاتحاد الدولي للمصرفين العرب، وتمتين تفاعله الايجابي مع الهيئات والمؤسسات الدولية المعنية بالصناعة المصرفية.



... ومع الرئيس جاك شيراك

المراقب الإنمائي
AL MORAKEB AL INMAI SINCE 1991
العدد السنوي الممتاز – كانون الثاني (يناير) ٢٠١٣

# مجموعة الاعتماد اللبناني... توسّع، منتجات جديدة ونتائج ممتازة

## د. جوزف طربيه

## القطاع المصرفي اللبناني مثالاً يُحتذى به

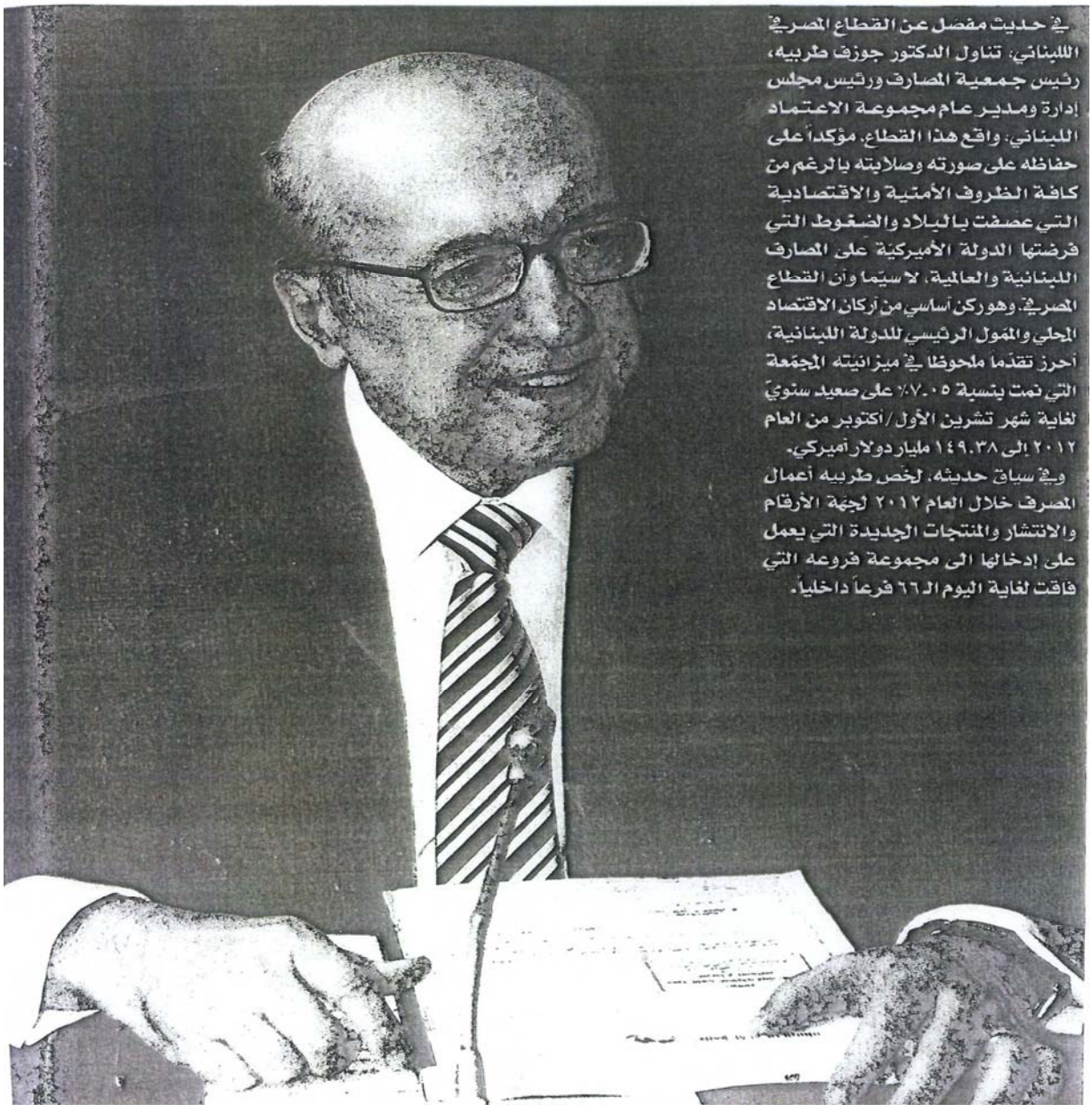

في حديث مفصل عن القطاع المصرفي اللبناني، تناول الدكتور جوزف طربيه، رئيس جمعية المصارف ورئيس مجلس إدارة ومدير عام مجموعة الاعتماد اللبناني، واقع هذا القطاع، مؤكداً على حفاظه على صورته وصلابته بالرغم من كافة الظروف الأمنية والاقتصادية التي عصفت بالبلاد والضغوط التي فرضتها الدولة الأميركية على المصارف اللبنانية والعالمية، لا سيّما وأن القطاع المصرفي، وهو ركن أساسي من أركان الاقتصاد المحلي والممول الرئيسي للدولة اللبنانية، أحرز تقدّماً ملحوظاً في ميزانيته المجمّعة التي نمت بنسبة ٧.٠٥٪ على صعيد سنوي لغاية شهر تشرين الأول/أكتوبر من العام ٢٠١٢ إلى ١٤٩.٣٨ مليار دولار أميركي.

وفي سياق حديثه، لخّص طربيه أعمال المصرف خلال العام ٢٠١٢ لجهة الأرقام والانتشار والمنتجات الجديدة التي يعمل على إدخالها الى مجموعة فروعه التي فاقت لغاية اليوم الـ ٦٦ فرعاً داخلياً.

**■ يتعرّض القطاع المصرفي اللبناني لتحدّيات وضغوط متنوّعة نتيجة ظروف إقليميّة ومحليّة عدّة. ما مدى إنعكاس هذه الضغوط على النشاط المصرفي بشكل عام؟**

- ليس هناك من ضغوط على القطاع المصرفي في لبنان بمعنى الاستهداف له. وقد ترسّخت صورة وصلابة القطاع المصرفي اللبناني، والذي يعتبر كأحد ركائز الاقتصاد اللبناني، من خلال مناعته تجاه مختلف الصدمات الداخليّة والخارجيّة، مشكّلاً مثالاً يحتذى به في تصدّيه للمحن والأزمات السياسيّة والأمنيّة وخاصّةً منذ إندلاع الأحداث في المنطقة العربيّة في مطلع العام ٢٠١١. وقد جاءت الأرقام مرّةً جديدة لتؤكّد على متانة ورصانة النموذج المصرفي المعتمد في لبنان والذي لطالما تمكّن من التغلّب على شتّى الظروف. أمّا لجهة إنعكاس الضغوطات الإقليميّة على القطاع المصرفي، فقد حافظ هذا الأخير على ثباته الصلب، حيث أحرز تقدّماً ملحوظاً في ميزانيّته المجمّعة والتي نمت بنسبة ٧.٠٥٪ على صعيد سنويّ لغاية شهر تشرين الأول/أكتوبر من العام ٢٠١٢ إلى ١٤٩.٣٨ مليار د.أ، مقارنةً مع ١٣٩.٥٤ مليار د.أ كما في شهر تشرين الأول/أكتوبر من العام ٢٠١١. بالإضافة إلى ذلك، تمكّن القطاع المصرفي اللبناني في خضمّ الإضطرابات من المحافظة على نشاطه، لا سيّما مع زيادة محفظة التسليفات إلى القطاع الخاص بنسبة ٩.٠٢٪ على صعيد سنوي إلى ٤٢.٧٦ مليار د.أ لغاية شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ من ٣٩.٢٢ مليار د.أ في نهاية شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١. من منظار آخر، زادت ودائع الزبائن بنسبة ٧.٧٧٪ سنوياً إلى ١٢٥.٠١ مليار د.أ خلال الأشهر العشرة الأولى من العام ٢٠١٢ من ١١٧.٧٠ مليار د.أ في شهر تشرين الأول/أكتوبر من العام ٢٠١١. أمّا على صعيد الربحيّة، فقد نجح القطاع المصرفي اللبناني بتحقيق نتائج مرضية رغم الظروف والمتغيّرات الاقتصاديّة، إذ قُدّرت أرباح القطاع المجمّعة بحوالي ملياراً و٤٤ مليون د.أ حتّى شهر آب/أغسطس من العام ٢٠١٢ مقارنةً مع ٩٦٥ مليون د.أ خلال الفترة ذاتها من العام ٢٠١١.

**■ تشكّل الضغوط الأميركيّة عاملاً مؤثّراً على المصارف اللبنانيّة، لا سيّما في ضوء الزيارات المتكرّرة لمسؤولين أميركيين والتنبيهات والمحاذير التي يضعونها، كما تأثيرهم على القطاع ككل، في حال أردنا ذلك، كيف تنظرون الى الضغوط الأميركيّة في هذا المجال وتأثيرها؟**

- لا يختلف التعاطي الأميركي مع مصارف لبنان عن تعاطيهم مع مصارفهم في أميركا ومع النظام المصرفي العالمي. من جهة أخرى، فإنّ القيّمين على القطاع المصرفي اللبناني كانوا دائمي الحرص على التزام هذا القطاع بالقوانين والمعايير الدولية، وذلك بهدف تجنّب تعريضه لأيّة مخاطر محتملة نظراً لأهميّة هذا القطاع ودوره المحوري في الاقتصاد الوطني. بناءً على ذلك، فقد التزمت المصارف اللبنانيّة بلائحة العقوبات الدوليّة، مع إتّخاذ إجراءات لمنع مرور أي عمليات ماليّة مشبوهة، وذلك في ضوء التزامها الصارم بمكافحة غسل الأموال.

**■ هل إستفاد لبنان عموماً والقطاع المصرفي خصوصاً ممّا يسمّى بالربيع العربي لا سيما لجهة استقباله رساميل واستثمارات وتحويلات من الخارج؟**

- أُحقت أحداث الربيع العربي أضراراً جسيمة باقتصادات بلدانها، وإنعكست أيضاً على بعض البلدان المجاورة لها. لم يستفد لبنان من هروب الودائع والاستثمارات وتحوّل وجهة السياحة من بلدان الإضطراب. إلا أن تفاقم الأزمة في سوريا المجاورة والتزام لبنان بتطبيق العقوبات الدوليّة المفروضة، بالإضافة إلى التدهور غير المسبوق في عملات بلاد الإضطراب لم تؤدّ إلى هجرة ودائع تذكر إليه بالرغم من تسجيل ارتفاع سنويّ بنسبة ٧.٤٢٪ في التدفّقات الماليّة إلى لبنان إلى ١٢.٠٤ مليار د.أ خلال الأشهر العشرة الأولى من العام ٢٠١٢. لطالما شكّلت تحويلات المغتربين اللبنانيّين إلى بلدهم الأمّ ركيزةً أساسيّةً في دعم الاقتصاد اللبناني، وذلك بفعل استمرار تدفّق الأموال المرسلة من قبل اللبنانيّين العاملين في الخارج إلى أهاليهم وعائلاتهم في لبنان خلال شتّى الظروف. وتأتي الأرقام لتؤكّد ذلك، إذ بلغت تحويلات المغتربين إلى لبنان ٧.٦١ مليار د.أ مع نهاية العام ٢٠١١، مشكّلةً بذلك ما نسبته ١٨٪ من الناتج المحلّي الإجمالي للبلاد، مع توقّعات البنك الدولي أن ينهي لبنان العام ٢٠١٢ على مستوى مستقرّ في تحويلات المغتربين مقارنة مع ما كان عليه في سنة ٢٠١١. وتنعكس الزيادة في التحويلات المذكورة بشكل جزئي من خلال ارتفاع ودائع القطاع الخاصّ غير المقيم في لبنان لدى المصارف اللبنانيّة بنسبة ١٢.٢١٪ على صعيد سنويّ إلى حوالي ٢٣.١٥ مليار د.أ مع نهاية شهر تشرين الأول/أكتوبر من العام ٢٠١٢. أمّا في ما يختصّ باستقبال لبنان للاستثمارات الأجنبيّة المباشرة، فتشير توقّعات باركليز كابيتل إلى تراجع محفظة الاستثمارات الأجنبيّة الوافدة إلى ٢.٣ مليار د.أ في العام ٢٠١٢ من ٣.٤ مليار د.أ في العام ٢٠١١، مع ارتقاب مجموعة باركليز أن يعود ويرتفع حجم الاستثمارات الأجنبيّة إلى ٢.٥ مليار د.أ في العام ٢٠١٣.

**■ دور القطاع المصرفي في الاقتصاد، هل تعتبرونه كافياً وهل يقوم هذا القطاع بدوره في تنمية المجتمع؟ وكيف؟**

- إنّ المصارف اللبنانيّة، والتي تشكّل العمود الفقري للاقتصاد المحلّي، شديدة الحرص على استمرار دعمها للقطاعات الإنتاجيّة العاملة في لبنان، والتي تعتبر محرّكاً أساسيّاً للعجلة الاقتصاديّة ولنموّ الناتج المحلي الإجمالي في البلاد. لذا تسعى المصارف دوماً إلى توفير التمويل اللازم والتحفيزات المشجّعة للقطاعات الإنتاجيّة، منها القطاع الصناعي والزراعي والسياحي وغيره.

**■ يلعب القطاع المصرفي اللبناني دوراً كبيراً في تمويل الدولة، ويزداد هذا الدور مع إزدياد العجوزات في الموازنة العامّة. ما هو رأيكم في حدود هذا الدور، لا سيّما على ضوء تجربة المصارف الأوروبيّة مع الديون السياديّة؟**

- إنّ القطاع المصرفي يموّل الدولة اللبنانيّة ضمن سقوف تراعي إمكانيّته وسيولته، مع ممارسة الضغوط على الدولة لتنقية السياسة الماليّة ووقف الهدر. وإنّ حصّة المصارف من الدين العامّ تقارب ٣٠ مليار دولار من أصل موجودات المصارف البالغة ١٥٠ مليار دولار، ممّا لا يشكّل خطراً على سلامة القطاع المصرفي بالنظر لحجم إمكانيّاته.

**■ إتّخذت مؤسّسات دولية وجهات رقابيّة ومصارف مركزيّة، عدداً من الإجراءات والتدابير لتحسين واقع وتحصين إمكانات المصارف التجاريّة والاستثماريّة: بازل ٣، الحوكمة، الشفافيّة. كيف تنظرون إلى هذه الإجراءات، وما هي الخطوات التي إتخذتموها لمواكبتها؟**

- تعمل جمعيّة المصارف بالتنسيق الكامل مع مصرف لبنان على بذل أقصى الجهود لتعزيز صورة القطاع المصرفي من خلال تطبيق المعايير الدوليّة كمقرّرات لجنة بازل ومكافحة تبييض الأموال والإدارة الرشيدة وإدارة المخاطر بطريقة فعّالة، الأمر الذي من شأنه أن يعزّز قدرة المصارف على الصمود في وجه الأزمات بالإضافة إلى توطيد علاقة المصارف اللبنانية مع مراسليها في الخارج. ويجدر الذكر في هذا السياق أن لبنان قد بدأ بالفعل تطبيق تدريجي لمعاهدة بازل٣ من خلال إصدار مصرف لبنان لتعميم وسيط رقم ٢٨٢ والذي يلزم المصارف بتطبيق معاهدة بازل ٣ بشكل تدريجي، وذلك بشروط أقصى من تلك المفروضة في الإتفاقيّة وضمن مهلة زمنيّة أقصر (تطبيق كامل مع نهاية العام ٢٠١٥ بالنسبة للمصارف اللبنانيّة مقارنة مع حدّ أقصى هو العام ٢٠١٩ حددّته الإتّفاقيّة).

**■ كيف تعاطيتم مع أحكام القانون الأميركي الجديد الذي يفرض التزاما ضريبيّاً تجاه السلطات المتخصّصة في الولايات المتّحدة بالنسبة للحسابات الأجنبيّة، المعروف اختصاراً (FATCA)؟**

- إنّ القطاع المصرفي اللبناني ملتزم بالقانون الأميركي FATCA وحريص على صون علاقته مع المصارف الأميركيّة. إنّ القيّمين على القطاع المصرفي اللبناني كانوا دائمي الحرص على التزام هذا القطاع بالقوانين والمعايير الدولية، وذلك بهدف تجنّب تعريضه لأيّة مخاطر محتملة نظراً لأهميّة هذا القطاع ودوره المحوري في الاقتصاد الوطني. إضافة إلى ذلك فإنّ عدم تطبيق هذا القانون يمكن أن يرتّب تداعيات مباشرة على المصارف غير المتعاونة كاقتطاع نسبة ٣٠٪ من إيراداتها على أصول في الولايات المتحدة الأميركيّة، إضافة إلى إمكانيّة معاقبة المصارف المراسلة للمصارف اللبنانيّة غير المتعاونة مع القانون وبالتالي تعطيل أعمالها. إضافة إلى ذلك يمكن أن يرتّب عدم التعاون تداعيّات غير مباشرة على القطاع المصرفي اللبناني كتشويه صورته ووضع علاقته مع القطاع المصرفي الأميركي في دائرة الخطر. بناءً على ذلك فإنّ المصارف اللبنانيّة هي حالياً في صدد انتظار إصدار الحكومة الأميركية للنصوص التطبيقيّة النهائية لهذا القانون وآلية تنفيذه على أن يطبّق هذا القانون في مواعيده المحدّدة، وذلك حفاظاً على الصورة الجيّدة للقطاع المصرفي اللّبناني وعلى علاقة المصارف اللبنانية مع مراسليها في الخارج.

**■ كيف تلخّصون أعمال مصرفكم خلال العام ٢٠١٢ لجهّة الأرقام والانتشار والمنتجات؟**

- في ما يختصّ بأداء مجموعة بنك الإعتماد اللبناني خلال العام ٢٠١٢ فقد أظهرت نتائج الفصل الثالث تطوّراً سنويّاً بنسبة ٩.٧٣٪ في إجمالي الأصول إلى ٧.٧٣ مليار د.أ مع نهاية شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. وقد ترافق ذلك التطوّر مع نموّ قوي في كلٍّ من محفظتيّ التسليفات والودائع وذلك بنسبة ١٤.١٥٪ و ٧.٨٨٪ على صعيد سنويّ إلى ٢.٢٠ مليار د.أ و١.٩٣ مليار د.أ بالتتالي. وقد حقّقت مجموعة بنك الإعتماد اللبناني أرباحاً بقيمة ٥١.٢٤ مليون د.أ مع نهاية الفصل الثالث من العام ٢٠١٢ مقارنةً مع ٥١.١٦ مليون د.أ خلال الفترة ذاتها من ٢٠١١. بالتفاصيل فقد ارتفع كل من صافي الإيرادات من الفوائد وصافي الإيرادات التشغيليّة بنسبة ٤.٨٣٪ و١٠.١٥٪ سنويّاً إلى ٩٤.٧١ مليون د.أ و١٣٦.٧٨ مليون د.أ بالتتالي مع نهاية الفصل الثالث من العام ٢٠١٢. أمّا لجهّة الإنتشار فقد افتتح المصرف فرعين له في العراق خلال العام ٢٠١٢ وتحديداً في منطقتَي إربيل وبغداد، بالإضافة إلى توسيع شبكة فروعه الداخليّة إلى ٦٦ فرعاً. أمّا بالنسبة للمنتجات الجديدة، يسعى بنك الإعتماد اللبناني دوماً إلى إبتكار وتقديم باقة متنوّعة من خدمات الصيرفة بالتجزئة وصيرفة الشركات بالإضافة إلى تعزيز دوره في الصيرفة الاستثماريّة وإدارة المحافظ والحفاظ على موقعه الريادي في مجال الصيرفة الإلكترونيّة.

الديار
لبنانية. سياسية. مستقلة الحقيقة في كل دار
الجمعة ٢٨ كانون الأول ٢٠١٢

## بنك الاعتماد اللبناني يحقق منذ سنوات معدلات نمو مستدامة

# طربيه: القطاع المصرفي هو نقطة القوة المركزية في الاقتصاد وخط الدفاع الحصين في مواجهة المصاعب والازمات

اكد رئيس جمعية المصارف ورئيس مجلس ادارة بنك الاعتماد اللبناني الدكتور جوزف طربية ان القطاع المصرفي هو فعلا نقطة القوة المركزية في الاقتصاد الوطني وخط الدفاع الحصين بمواجهة المصاعب والازمات التي يتعرض لها وهو في الوقت ذاته قطاع اقليمي في انتشاره وفي حيازته شبكة علاقات تاريخية ومتطورة باستمرار في المنطقة وخارجها.

ولفت طربية الى ان المصارف حتى في اصعب الظروف اثبتت موقعها ودورها كجسر حيوي لتمدد اقتصاد لبنان الى الخارج.

واعتبر ان الحديث عن ضغوط مالية اميركية على لبنان فيه الكثير من المبالغة.

واكد طربيه ان بنك الاعتماد اللبناني يحقق منذ سنوات معدلات نمو مستدامة تزيد بشكل صريح على متوسطات نمو القطاع المصرفي اللبناني كما يحقق نموا موازيا في ربحيته يوجه الجزء الاكبر منها لخدمة مخططات التوسع الداخلي والخارجي.

جاء ذلك في حديث طربية لملحق الديار المصرفي على الشكل الآتي:

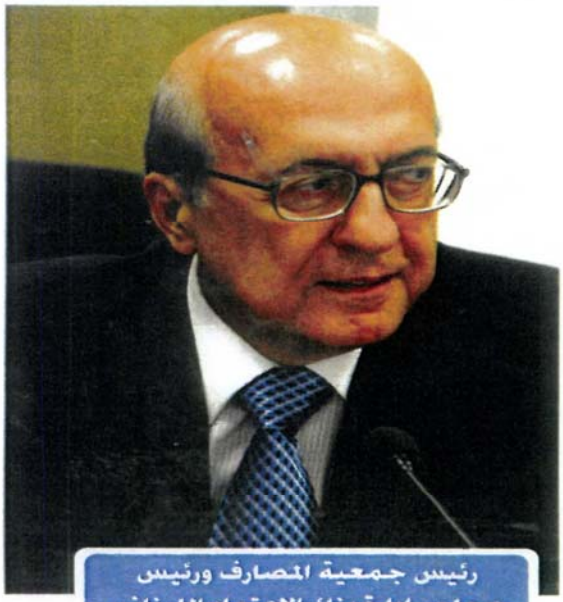

رئيس جمعية المصارف ورئيس مجلس ادارة بنك الاعتماد اللبناني الدكتور جوزف طربية

**■ ما هي تداعيات الربيع العربي على القطاع المصرفي اللبناني ؟**

□ بالتاكيد أرخت التحولات الجارية في العديد من البلدان العربية بانعكاساتها وظلالها على كل المنطقة، بل تمددت الى خارجها بفعل تنامي حركة التغيير وعمقها وتوسعها بشكل غير مسبوق، وهذا ما يرسم تبدلات جذرية في واقع المنطقة ودولها وانظمتها السياسية والاقتصادية ويؤثر راهنا ولاحقا على لبنان واقتصاده .

لكن نوعية هذه التاثيرات تراوح بين الأضرار الجانبية في حالات الاضطراب، وهي محدودة باستثناء ما يتعلق منها بالازمة السورية، وبين ما يمكن للبنان ان يجنيه من فوائد مرتكزا الى تجربته التاريخية في اعتماد النظام الاقتصادي الحر ومهارات رجال الاعمال ومؤسسات القطاع الخاص في المشاركة الفاعلة في اعادة بناء وتطوير اقتصادات البلدان التواقة الى الديموقراطية والتحرر السياسي والاقتصادي .

**■ هل صحيح ان تداعيات الربيع العربي في سوريا ادت الى جمود الحركة في المصارف اللبنانية العاملة هناك والى عدم تحقيق اي ارباح ؟ وهل ادت هذه التداعيات الى جمود الانتشار في المناطق العربية ؟**

□الوضع الاقتصادي في سوريا هو وضع متراجع ومؤثر بشكل او بآخر في اقتصادات المنطقة، وبالأخص الدول المجاورة ومنها لبنان الذي يرتبط بعلاقات اقتصادية واسعة وتاريخية متشابكة ومتداخلة مع الاقتصاد السوري، فيما تشكل الأراضي السورية المنفذ البري التجاري الوحيد للبنان من والى الدول العربية، والمعبر البري الوحيد أيضا للوافدين والسياح .

ومن الطبيعي ان تتاثر المصارف بالاقتصاد الذي تعمل من خلاله، كما انه من الطبيعي أن تتراجع أعمال المصارف في سوريا. فمنذ بداية الأحداث تغير وجه الاقتصاد السوري لجهة الانكماش الذي أصاب الودائع المصرفية بطريقة تلقائية، والمصارف عينها لم تعد متحمسة لاستقطاب الودائع، نتيجة

العبء الذي تلقيه الأخيرة على موازنات المصارف التي تضطر إلى دفع الفوائد على تلك الودائع، في حين أن إمكانات توظيف الودائع أصبحت نادرة أو معدومة، وهذا ما أدى إلى تقليص المصارف في الأشهر الأخيرة أعمالها وميزانياتها على نحو كبير جدا.

لكن هذا الواقع لا يعني بأي حال انعكاس أي خطر جسيم على المصارف في لبنان، فكل المصارف اللبنانية العاملة في سوريا حجزت مؤونات كافية يزيد مجموعها عن ٤٠٠ مليون دولار لمقابلة احتمالات التعثر الائتماني لمحافظها في السوق السورية، كما ان ميزانيات المصارف اللبنانية العاملة في سوريا تمثل نسبة ضئيلة من موجودات المصارف الأم في لبنان.

في رأيكم كيف يمكن ان نحوّل تداعيات الربيع العربي السلبية الى ايجابية على صعيد القطاع المصرفي اللبناني ؟

في انتظار جلاء الصورة وعودة الاستقرار الى بلدان « الربيع العربي » وفق الوصف الشائع، ففي مقبل الايام سيصعب علينا التباهي بميزة التحرر والانفتاح ان لم نمتلك مزايا تنافسية مكملة تستند الى الاستقرار الداخلي والاصلاح الشامل للقطاع العام وبالخصوص الوضع المالي للدولة في جانبي الميزانية وادارة الدين العام، كذلك ينبغي، بالشركة مع القطاع الخاص، الاهتمام بتحديث المؤسسات والارتقاء بالبنى التحتية من اتصالات ومواصلات وكهرباء وطاقة ومياه، وتقديم الدعم والتسهيلات اللازمة لقطاعات منتجة وتعزيز مساهمتها في الناتج المحلي من سياحة وزراعة وصناعة ، فضلا عن المهمة العاجلة الآيلة الى الاطلاق العملي والتنفيذي لمارد النفط والغاز عبر اخراجه نهائيا من قمقم التجاذبات والمصالح الضيقة، وضمن منظومة تتناسب مع الحقوق الوطنية وحمايتها.

ولا شك في النتائج المحققة هذا العام لم تكن على مستوى التطلعات سواء بالنسبة للمؤشرات الماكرو اقتصادية أو بالنسبة لكل قطاع على حدة . فالنمو تراجع فعلا من متوسط ٨ في المئة خلال السنوات السابقة الى أقل من ٢ في المئة هذا العام، وهناك أضرار محسوسة أصابت قطاعات حيوية يتصدرها قطاع السياحة والخدمات . لكن ما نعتبره نجاحا نسبيا يكمن في حفظ مقومات النمو التي تؤهلنا لاستعادة النهوض في مرحلة لاحقة، كما تعزز آمالنا بقدرتنا على تعويض أي نمو فائت أو خسارة أي مكاسب فعلية كان يمكن للبنان ومصارفه تحقيقها .

■ لقد أثر الربيع العربي والاحداث الامنية في لبنان في القطاع المصرفي من دون شك لكن هل وصل التأثير الى الخط الاحمر في ظل تراجع نسبة النمو الى حدود واحد في المئة في القطاع المصرفي وازدياد العجز في الموازنة ؟

□ ان القطاع المصرفي هو فعلا نقطة القوة المركزية في الاقتصاد الوطني وخط الدفاع الحصين بمواجهة المصاعب والازمات التي يتعرض لها . وهو في الوقت ذاته قطاع اقليمي في انتشاره وفي حيازته شبكة علاقات تاريخية ومتطورة باستمرار في المنطقة وخارجها، حيث تتمتع مصارفنا بثقة عالية لدى المتمولين والمستثمرين في المنطقة .

وقد أثبتنا كمصارف، حتى في أصعب الظروف، موقعنا ودورنا كجسر حيوي لتمدد اقتصاد لبنان الى الخارج، فيما تعمل وحداتنا التابعة في تقديم خدمات مميزة في الاسواق الاقليمية، ولدينا كفاءات وخبرات واسعة في استقطاب الرساميل والاستثمارات والائتمان والتمويل والوساطة المالية، وكلها حاجات مالية مهمة تلبي مهمات القطاعين الحكومي والخاص في اعادة بناء وتحديث اقتصادات البلدان التي عانت الاضطرابات والاحداث وتضررت مرافقها العامة وقطاعاتها.

ان مؤسساتنا المصرفية تعمل في أكثر من ٣٢ بلداً و٩٥ مدينة في العالم، وتؤمّن خدمات شاملة ومتنوعة لشريحة واسعة من العملاء المقيمين وغير المقيمين بحيث بات يدير موجودات تفوق قيمتها ١٥٠ مليار دولار أميركي توازي نحو ٤ أضعاف الناتج المحلي الإجمالي للبلاد. وهذا ما يؤهلها لمواكبة أي فرص استثمارية أو شركات فاعلة في الاسواق المقصودة .

■ هل الضغوط الاميركية مستمرة على القطاع المصرفي اللبناني وكيف يمكن المعالجة والتحرك ؟

□ طالما أكدنا ان الحديث عن ضغوط مالية أميركية على لبنان فيه الكثير من المبالغة. فعلاقتنا مع السوق الأميركية قائمة على رصيد تاريخي متواصل على مستويي المصرفين والمؤسسات ضمن الالتزام التام بالمعايير الدولية الرقابية والمحاسبية، والتعاون المستمر في مكافحة الأموال غير المشروعة . كذلك فان عملياتنا وتحويلاتنا الخارجية تجري بشكل عادي في كل الاسواق الدولية وبالاخص منها الاميركية، ونحرص دوما على تطوير وتوسيع شبكة ومنظومة علاقاتنا مع المصارف المراسلة في كل انحاء العالم .

الاعتماد اللبناني
CREDIT LIBANAIS
دائما بقرب

وفي ما يخص ما يثار أحيانا عن أهداف زيارات الموفدين الاميركيين الى لبنان، فانها حقيقة لا تخرج عن اطار المهمات التي تقوم بها السلطات المالية الاميركية في العالم والمنطقة لمتابعة الاجراءات المقررة من حكومتها. كذلك فان جانبا من الجولات يتناول موضوع القانون الضريبي الأميركي الجديد



الخاص بالاميركيين خارج الولايات المتحدة.

في الأصل ان إرادة مصارفنا وقرار السلطات النقدية، بقناعة تامة ودون أي ضغوط، يصبان معا في هدف استراتيجي يقضي بالحفاظ على انفتاح السوق المصرفية اللبنانية على العالم وحماية أموال المودعين والمستثمرين في القطاع وصون سمعته . وتركز إداراتنا على مواصلة اعتماد المعايير الدولية في المجالات كافةً، ومنها بوجه خاص ما يعود الى مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب والتهرب الضريبي، وأخيرا وليس آخراً، التزام تطبيق العقوبات الدولية.

## ■ ما هي اوضاع بنك الاعتماد اللبناني على صعيد الارباح التسليفات « الودائع ـ المشاريع» ؟

□ يحقق الاعتماد اللبناني، منذ سنوات معدلات نمو مستدامة تزيد بشكل صريح، على متوسطات نمو القطاع المصرفي اللبناني. كما يحقق نمواً موازياً في ربحيته يوجّه الجزء الاكبر منها لخدمة مخططات التوسع الداخلي والخارجي.

ورغم الظروف التشغيلية الصعبة الناتجة من تعقيدات الاوضاع الداخلية وتداعياتها على الاقتصاد الوطني، نتوقع ان نحقق نموا متوسطا بين ١٠ و١٢ في المئة هذا العام مقابل متوسط ٧ الى ٨ في المئة للقطاع . فقد حقق مصرفنا، منذ مطلع العام الحالي وحتى نهاية الفصل الثالث، تقدما في اجمالي الموجودات من ٧,١٩ مليار دولار الى ٧,٧٣ مليار دولار، أي بنسبة ٧,٦١ في المئة . وزادت محفظة القروض والتسليفات بنسبة ١١,٤٧ في المئة خلال ٩ أشهر من ١,٩٨ مليار دولار الى ٢,٢٠ مليار دولار. كما زادت الودائع من ٦,٢٩ مليار دولار الى ٦,٦٩ مليار دولار، أي بنسبة ٦,٣٨ في المئة . وبلغت الارباح في نهاية الفصل الثالث ٥١,٢٤ مليون دولار مقابل ٥١,١٦ مليون دولار للفترة ذاتها من العام الماضي .

ان هذه النتائج في ظل الظروف السائدة تؤكد متانة مركزنا المالي وقدرتنا على حفظ المصادر الاساسية للنمو وتنميتها . ونعمل سنوياً على ادخال زيادات على مجموع الاموال الخاصة بما يساهم في تعزيز قوة المركز المالي، كما تساهم في تسريع خطة التوسع في الاعمال والاسواق.

وضمن هوية المصرف الشامل، تعزز مجموعتنا مخططاتها وأعمالها وفق استراتيجيات تشمل مختلف المجالات المصرفية والمالية، وتطور هذه المخططات وفق حاجات الأسواق والعملاء مع التركيز على:

- التوسع في كل المجالات التي تعمل فيها مجموعة البنك داخل لبنان وخارجه ومواصلة تطوير منظومة الخدمات والمنتجات .
- تعزيز قاعدة الشركات التابعة وتنشيط أعمالها وخدماتها، وتوسيع نطاقها ليشمل خدمات جديدة.
- توسيع قاعدة العملاء عن طريق طرح خدمات ومنتجات جديدة تناسب أوسع الشرائح الاجتماعية.
- تنويع الخدمات الالكترونية، وضم فئات جديدة إلى رحابها.
- مواكبة أي فرص مجدية لدخول أسواق جديدة في المنطقة وخارجها.

ELNASHRA FINANCE

الأحد ١٨ تشرين الثاني ٢٠١٢

# جوزف طربيه: رجل الدبلوماسية والقرار



هو قاعدة رئيسية للقطاع المصرفي اللبناني والعربي والدولي. نجح بقدراته الذاتية في الوصول الى أعلى المناصب وأكثرها أهمية، سخر مناصبه لخدمة مصلحة بلده لبنان، فاستحق وعن جدارة أن يكون في عداد النخبة، التي ساهمت في اغناء وطنها وتوفير كل الدعم الاقتصادي والمالي والمصرفي وحتى السياسي له. انه الدكتور جوزف طربيه الحائز على أرقاما قياسية عديدة على مستوى المناصب والمهام التي تولاها. يتميّز بارادته الصلبة والقوية ونجاحاته الكثيرة التي تضفي على شخصه ثقة راسخة.
انخرط في العمل العام والخاص في ان معا، فاكتسب من خلالهما خبرات علمية وإدارية هامة مكنته من تحقيق النجاح تلو الاخر ورفعته الى مصاف القادة الكبار في الاقتصاد.

## نطاق عمل طربيه في القطاع العام

بدأ مسيرته العملية في القطاع العام في ديوان المحاسبة، بعدها انتقل الى وزارة المال كمراقب مالي من العام 1965 وحتى 1970، ثمّ استلم منصب مفوض ادارة ضريبة الدخل ويقي فيه لعشر سنوات. كما عمل في الوقت نفسه في محكمة التدقيق من العام 1962 وحتى 1981. اتقن عمله في وزارة العمل وكان مثالا يحتذى به، بفضل ما كان يتمتّع به من بعد نظر، بالاضافة الى نظافة كفّه. فاصدر مجموعة من المؤلفات المالية والضريبية التي اصبحت مراجع قانونية.

## الانتقال من العام الى الخاص

انتقل الدكتور طربيه سنة 1980 من العام الى الخاص، وتحديدا الى القطاع المصرفي حيث تولى رئاسة مجلس ادارة بنك الاعتماد اللبناني ولا يزال حتى اليوم.
لمع اسمه سريعا في القطاع عندما قاد، بالتنسيق مع مصرف لبنان، اكبر عملية اصلاح في الاعتماد اللبناني ادت الى انتعاش هذا المصرف وتحصينه ووضعه على الطريق السليم، ليصبح اليوم في قائمة المصارف العشرة الاولى في لبنان.

## مناصب الدكتور جوزف طربيه

النجاح الذي حققه في ادارة بنك الاعتماد اللبناني فتح له ابواب القطاع المصرفي، فانتخب في العام 2001 وحتى تشرين الثاني من العام 2005 رئيسا لمجلس ادارة جمعية المصارف في لبنان لولايتين متتاليتين. واعيد انتخابه رئيسا للجمعية في العام 2009. كما انتخب رئيسا لاتحاد المصارف العربية ورئيسا للاتحاد الدولي للمصرفيين العرب.
من جهة اخرى، يشغل طربيه، منذ العام 1996 وحتى اليوم، رئاسة الرابطة المارونية ورئاسة مجلس ادارة بنك الاعتماد اللبناني للاستثمار ش.م.ل.، ومن العام 1994 رئاسة مجلس ادارة شركة ادارة بطاقات الائتمان، بالاضافة الى مجلس ادارة شبكة الدفع الدولية ش.م.ل. ورئاسة مركز الدراسات المصرفية في الجامعة اليسوعية في بيروت منذ العام 2001.

## انجازات طربيه خارج لبنان

المشاركة الدكتور طربيه مؤتمرات دولية واقليمية عديدة مثل الاسكوا، برنامج الامم المتحدة للتنمية، برنامج الامم المتحدة لمكافحة تبييض الاموال، مجلس الامم المتحدة الاقتصادي والاجتماعي، برنامج الصحة للحكم في المنطقة العربية، برنامج الامم المتحدة للحكم، مكافحة الفساد والشفافية، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، شركة التمويل الدولية ولجنة متعلقة بمعايير بازل.
اما اقليميا: المنظمات المالية والاقتصادية العربية الرائدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي في جامعة الدول العربية، مجلس وزراء السياحة العرب، صندوق النقد العربي، مجلس محافظي البنوك المركزية العربية ولجنة الرقابة المصرفية العربية، المنظمات العربية الاقتصادية، اتحاد الغرف التجارية الصناعية والزراعية العربية، اتحاد المستثمرين العرب، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، اتحاد التأمين العربي، اتحاد البورصات وهيئات اسواق رأس المال العربية، الأكاديمية العربية للعلوم

الجمهورية
٢٥ تشرين الأول ٢٠١٢ ـ العدد ٤٩٣

# المركز الطبي في اليرزة... ثقة المواطن اللبناني بجيشه

**برعاية قائد الجيش العماد جان قهوجي ممثلاً بعضو المجلس العسكري اللواء الركن نقولا مزهر، وحضور رئيس جمعية المصارف في لبنان والمدير العام لمجموعة مصرف «الاعتماد اللبناني» الدكتور جوزف طربيه، افتتح المركز الطبي الجديد الخاص بالعسكريين العاملين في مبنى القيادة في اليرزة، والممول والمجهز بالتعاون بين الجيش و«الاعتماد».**



ثقة تزيد من تمسك المؤسسة العسكرية بواجباتها (مديرية التوجيه)

وقد شكر مزهر لإدارة المصرف "مبادرتها القيّمة التي تحمل في طيّاتها الكثير من الدلالات الإنسانية والوطنية، وتعبّر بشكل واضح عن ثقة المواطن اللبناني بجيشه"، مؤكداً أنّ "هذه الثقة تزيد من تمسّك المؤسسة العسكرية بواجباتها ومسؤولياتها الوطنية وعزمها على إنقاذ الوطن كائناً ما كانت التحديات".

من جهته، قال طربيه: "إنه لمدعاة فخر واعتزاز لي أن أكون معكم في عرين الجيش، جيش الشرف والتضحية والوفاء بقيادة العماد جان قهوجي، كما أنه لمدعاة فخر لمصرف "الاعتماد اللبناني"، أن تتاح له فرصة الإسهام في تمويل هذا المركز الطبي الذين نحتفل بافتتاحه اليوم، تأكيداً منه دعم المؤسسة العسكرية، التي تمثل في الوجدان الوطني العام، رمزاً لسيادة الوطن واستقلاله، وخشبة خلاصه من المحن والأزمات التي تعترض سبيله بين الحين والآخر".

**طربيه: الأخطار كانت لتفعل فعلها، لولا جهود الجيش**

ولفت إلى أنّ "ليس من قبيل المصادفة، أن تكون مؤسسة الجيش على الدوام، المؤسسة الوطنية الأولى التي تحوز إجماع اللبنانيين على اختلاف انتماءاتهم الطائفية والمذهبية والمناطقية، بل إن ذلك هو حقيقة راسخة ناصعة لا تقبل الجدل، أملتها هذه المؤسسة العريقة، بدماء شهدائها الأبطال، وبمناقبيّة ضباطها وجنودها، ونزاهتهم وتجردهم، وتفانيهم في أداء واجباتهم العسكرية دفاعاً عن الأرض والشعب. وإني بكل ثقة أقول: الجيش هو قلعة القيم والأخلاق، ومدرسة الوحدة الوطنية التي تحتضن جميع أبناء الوطن من دون تفرقة أو تمييز بين مواطن وآخر".

أضاف: "صدّقوني أنّ الأخطار التي عصفت بلبنان منذ سنوات ولا تزال، والمترافقة مع حصول أزمات حادّة واستثنائية في غير بلد عربي، لكانت فعلت فعلها، لولا الجهود والتضحيات التي بذلها الجيش ليل نهار على حدود الوطن وفي الداخل، لدرء الفتنة عن هذا الوطن وحماية مسيرة سلمه الأهلي، ولولا حكمة وشجاعة قائده العماد جان قهوجي، الذي احترف السير في حقول الألغام، وتحمّل الكثير من سهام التشكيك والانتقاد في سبيل إنقاذ الوطن من السقوط في فخ التجارب من جديد. فللجيش وقائده أسمى التحيات والشكر والعرفان".

وشدد طربيه على أنّ "انطلاقاً من تقديرنا الكامل للدور الوطني المشرّف للجيش، وشعورنا بالمصاعب التي يواجهها أفراده، في ظل الظروف الاقتصادية الحرجة التي تمرّ بها البلاد، بادرنا في مصرف "الاعتماد اللبناني" إلى تعزيز جسور التواصل والتعاون مع المؤسسة العسكرية، ولا سيما في المجالات الحياتية والاجتماعية والإنسانية، وكان لمصرف "الاعتماد اللبناني" الذي لي شرف ترؤس إدارته، نصيب وافر من ذلك، بحيث احتلّ المرتبة الأولى في سباق التعاون بين الجيش والمصارف اللبنانية كافة. ومن على هذا المنبر، أعدكم بأن الإنجاز الذي نحتفل به اليوم لن يكون الأخير، بل سيكون هناك المزيد من الخطوات في المستقبل، على أمل أن تبصر النور في أوقات قريبة". وأكد طربيه أنّ "حجر الزاوية في بنيان الوطن، هو التضامن والعمل يداً بيد في سبيل الخير العام، فكما أن المؤسسة العسكرية تعطي وتضحي بصمت، كذلك من واجب المجتمع المدني ومؤسساته الوقوف إلى جانب هذه المؤسسة ودعمها بكل الإمكانات المتاحة من دون منّة وحساب. هكذا ننسجم مع مبادئنا وقيمنا، وهكذا نصون الوطن ونؤسس لمستقبل الأجيال".■



الجمعة ٢٧ كانون الثاني ٢٠١٢

# إتفاقية بين الإعتماد اللبناني و IFC لدعم النمو الاقتصادي

وقعت «مؤسسة التمويل الدولية» (IFC) مع مجموعة الإعتماد اللبناني اتفاق تمويل تجاري شامل Global Trade Finance Program يهدف الى مساعدة القطاع الخاص على الدخول الى الأسواق الدولية للاستيراد والتصدير، وتشجيع التجارة، والانتاجية وتالياً تحفيز النمو وخلق فرص عمل جديدة. تكمن أهمية هذا الإتفاق في الضمانات التي توفرها «مؤسسة التمويل الدولية»، والتي تتيح للاعتماد اللبناني توفير تمويل عمليات الاستيراد والتصدير لآجال طويلة وبكلفة تشجيعية.

واعلن نائب المدير العام وعضو مجلس الادارة في مجموعة الإعتماد اللبناني ميشال خديج ان «الضمانات الممنوحة من قبل «مؤسسة التمويل الدولية» من شانها ان ترسخ الثقة بين المصارف والمؤسسات الأجنبية من جهة وتلك العاملة في لبنان من جهة أخرى.

النهار

الخميس ١٠ تشرين الثاني ٢٠١١

# "الاعتماد اللبناني": الخصخصة طرحت بدعم هبات من باريس 1 و2 توجه لتمويل الشريك من القطاع الخاص في مشاريع الشراكة ضمن شروط

لقي تطبيق مشاريع الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص في لبنان، بعض التحفظات من مجموعة من المصرفيين لجهة تمويل هذه المشاريع، نظرا الى ميل القطاع الخاص المقترض الى الحصول على خطوط ائتمانية طويلة الامد، في مقابل طبيعة الودائع القصيرة الامد بالاجمال، اضافة الى ان هناك توجها لدى المصارف عالميا لتمويل الشريك من القطاع الخاص في مشاريع الشراكة، نظرا الى استعداد هذا الاخير لتوفير الضمانات والتعهدات المطلوبة بغية الشروع في تنفيذ تلك المشاريع ضمن الشروط والمعايير والمهل المحددة.



الشراكة بين القطاعين العام والخاص تعالج البنية التحتية وتجلب المانيه العدد.

"النهار"

"آلية مشاركة القطاع الخاص في ادارة مرافق القطاع العام وتشغيله جاءت في مسعى لتعزيز الكفاية وتحسين نوعية الخدمات والحد من الفساد، لطالما كانت تعد مسألة مثيرة للجدل سياسيا في لبنان". هذا ما اكده تقرير اصدره اخيرا "بنك الاعتماد اللبناني". ولفت الى انه في المرحلة الاولى، طرحت الخصخصة كأحد اشكال مشاركة القطاع الخاص، "وحظي هذا الطرح بدعم الجهات المانحة، التي ربطت صرف بعض الهبات والقروض التي تم التعهد بها خلال مؤتمري باريس 2 وباريس 3 بتنفيذ بعض الخطوات المتعلقة بخصخصة بعض القطاعات، من ضمنها قطاعي الاتصالات والطاقة".

وأقر مجلس النواب في العام 2000 القانون الرقم 228 الذي انشئ بموجبه المجلس الاعلى للخصخصة، ثم صدق في وقت لاحق على القانون الرقم 231 (في 2002/7/23) والقانون الرقم 462 (في 2002/9/5) المتعلقين بخصخصة قطاعي الكهرباء والإتصالات.

"الا ان قطار الخصخصة عرقل بمجموعة من المعوقات، اهمها عدم توافر اتفاق سياسي على مبدأ بيع موجودات القطاع العام الى القطاع الخاص، وحال عدم الاستقرار السياسي في اعقاب اغتيال رئيس الوزراء الاسبق رفيق الحريري في 2005، والعدوان الاسرائيلي في 2006 حتى اتفاق الدوحة في 2007، اضافة الى الخسائر الحادة التي شهدتها البورصات والاسواق العالمية في الفترة التي تلت الازمة المالية العالمية. في ظل تداعيات هذه الازمة والركود الاقتصادي الذي نجم عنها، ارجيء البت في موضوع الخصخصة في لبنان الى حين توافر مناخ استثماري اكثر جاذبية، بغية تفادي اي تأثير سلبي على القيمة السوقية لشركات القطاع العام المطروحة للخصخصة".

وتوقع التقرير ان يتحسن الناتج المحلي الاجمالي للبنان في حال تنفيذ خطة اصلاح قطاع الكهرباء، على خلفية الزيادة في عنصري استثمار القطاع الخاص والانفاق الحكومي في البنية التحتية لقطاع الكهرباء، وذلك بنسبة تفوق الزيادة المتوقعة في الدين العام الآتية من الاستثمارات في البنية التحتية، مما يسمح بتقليص نسبة الدين من الناتج المحلي الى 130,62% في 2012 و123,10% في 2014 في حال اعتمد سيناريو زيادة تعرفة الكهرباء 54,27% في 2015. "علما انه في حال عدم تطبيق خطة الاصلاح لقطاع الكهرباء، وفق موازنة وزارة المال، فان توقعات الوزارة تشير الى ان نسبة الدين من الناتج ستصل الى 135,67% في 2012 و129,58% في 2014".

واعتبر انه يمكن الشراكة بين القطاعين العام والخاص ان تشكل حلا لمعالجة معضلة تردي مستوى البنية التحتية في لبنان ووضع البلاد على السكة الصحيحة لمعالجة جزء من الحلقة المفرغة من عجز متكرر في المالية العامة وتنامي الدين العام.

لكن شدد على وضع الاطر التشريعية الملائمة لمشاريع الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص وايجاد تحفيزات مهمة، اضافة الى توفير جو من الاستقرار السياسي والامني والاقتصادي بغية استقطاب المستثمرين المحليين والاجانب. يكذر انه ينبغي توفير مناخ من الشفافية خلال كل مراحل تنفيذ الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مسعى لتفادي تحويل هذه المشاريع الى مصدر آخر من الاهدار والفساد.

المال والعالم
AL MAL-WAL ALAM
نيسان ٢٠١١

# الاعتماد اللبناني يحقق معدلات نمو عالية

قال رئيس مجلس الادارة، المدير العام في مجموعة الاعتماد اللبناني د. جوزيف طربيه ، إن نجاح المجموعة في تحقيق معدلات مرتفعة للنمو والربحية في كل الأنشطة تتجاوز متوسطات النسب التي يحققها القطاع المصرفي في لبنان، مرده إلى الإستراتيجية التي اتبعها المصرف، والمبنية على تطور نشاطه وتثبيت حضوره في لبنان والخارج، والقائمة على روح الفريق الواحد للموظفين، الذين تُبنى عليهم ثقة العملاء والمخططات الطموحة للمساهمين.

وأكّد الدكتور طربيه خلال الحفل السنوي الذي ضم موظفي المصرف والشركات التابعة البالغ عددهم ١٥٠٠، والذي حضره أعضاء مجلس الإدارة ومدراء الفروع والأقسام، نية الاعتماد اللبناني، في سياق الاستراتيجية التوسعية للمجموعة، تعزيز حضوره في الخارج من خلال التواجد في أسواق ناشئة تسمح باستثمار القدرات البشرية واللوجستية التي بُنيت في لبنان، للإفادة منها في الأسواق الخارجية الجديدة.

وهكذا تكون شبكة الاعتماد اللبناني قد غطت بفروعها ومصارفها، مواقع رئيسة في العالم العربي والأفريقي والخارجي. أما في الداخل، فقد أعتمد المصرف سياسة فتح فرعين في السنة، وهو العدد الذي تسمح به تعاميم مصرف لبنان. وقد أصبحت شبكة الفروع الداخلية ٦٤ فرعاً منتشرة في مختلف المناطق اللبنانية.

وعدد الدكتور طربيه الانجازات التي حققها المصرف في العام ٢٠١٠ كما أشار إلى البدء بتشييد مقر رئيسي للمصرف



الدكتور جوزف طربيه

يجمع كافة دوائره المركزية، بحيث سيكون أكبر مقر لمصرف في لبنان، يجمع بين الجمالية والحداثة واحترام القواعد البيئية في البناء.

وأشار الدكتور طربيه الى افتتاح المصرف التابع للمجموعة في العام ٢٠١٠ في السنغال «بنك الاعتماد الدولي» Credit International – CISA كمنطلق للأعمال المصرفية في افريقيا، مع نية المصرف بتأسيس أكبر شبكة مصرفية عربية في أفريقيا لتواكب الإنتشار اللبناني والعربي وتدعم نشاطاته الاقتصادية في تلك القارة.

وأشار الدكتور طربيه الى الحدث الاستثنائي في مسيرة الاعتماد اللبناني في العام المنصرم، وهو دخول المصرف الاستثماري الرائد «أ ف ج هرمس EFG Hermes»» كمساهم رئيسي في الإعتماد اللبناني بغالبية مرجّحة في ملكية المصرف. وفي الختام كرّم الدكتور طربيه المتفوقين من الموظفين الذين حققوا انجازات بارزة كلّ في مجاله.

المستقبل

الخميس ٣ آذار ٢٠١١

# الاعتماد اللبناني يحقق معدلات نمو عالية طربيه: نسعى الى تعزيز حضورنا في الخارج

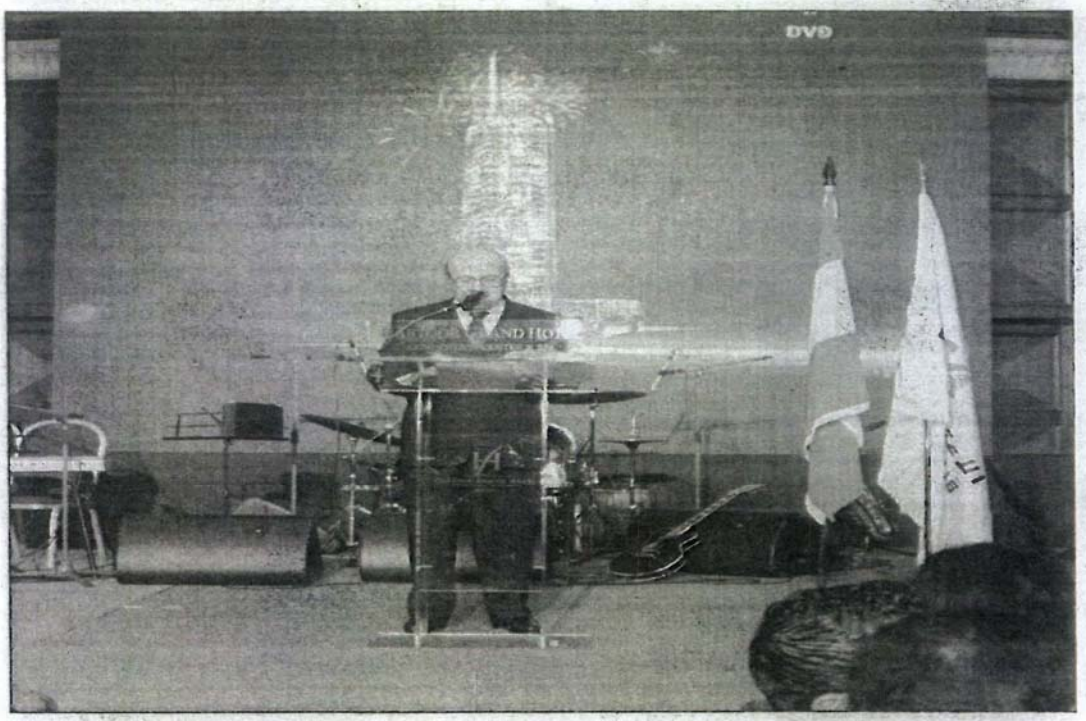

● جوزيف طربيه يلقي كلمته

قال رئيس مجلس الادارة، المدير العام في مجموعة الاعتماد اللبناني جوزيف طربيه ، إن نجاح المجموعة في تحقيق معدلات مرتفعة للنمو والربحية في كل الأنشطة تتجاوز متوسطات النسب التي يحققها القطاع المصرفي في لبنان، مرده إلى الإستراتيجية التي اتبعها المصرف ، والمبنية على تطور نشاطه وتثبيت حضوره في لبنان والخارج، والقائمة على روح الفريق الواحد للموظفين، الذين تُبنى عليهم ثقة العملاء والمخططات الطموحة للمساهمين.

وأكّد طربيه خلال الحفل السنوي الذي ضم موظفي المصرف والشركات التابعة البالغ عددهم ١٥٠٠، والذي حضره أعضاء مجلس الإدارة ومدراء الفروع والأقسام، نية الاعتماد اللبناني، في سياق الإستراتيجية التوسعية للمجموعة، تعزيز حضوره في الخارج من خلال التواجد في أسواق ناشئة تسمح باستثمار القدرات البشرية واللوجستية التي بُنيت في لبنان، للإفادة منها في الأسواق الخارجية الجديدة. وهكذا تكون شبكة الاعتماد اللبناني قد غطت بفروعها ومصارفها ، مواقع رئيسة في العالم العربي والأفريقي والخارجي. ما في الداخل، فقد العدد الذي تسمح به تعاميم مصرف لبنان. وقد أصبحت شبكة الفروع الداخلية ٦٤ فرعاً منتشرة في مختلف المناطق اللبنانية.

وعدد طربيه الانجازات التي حققها المصرف في العام ٢٠١٠ كما أشار إلى البدء بتشييد مقر رئيسي للمصرف يجمع كافة دوائره المركزية، بحيث سيكون أكبر مقر لمصرف في لبنان، يجمع بين الجمالية والحداثة واحترام القواعد البيئية في البناء.

وأشار طربيه الى افتتاح المصرف التابع للمجموعة في العام ٢٠١٠ في السنغال «بنك الاعتماد الدولي» Credit International - CISA كمنطلق للأعمال المصرفية في افريقيا، مع نية المصرف بتأسيس أكبر شبكة مصرفية عربية في أفريقيا لتواكب الإنتشار اللبناني والعربي وتدعم نشاطاته الاقتصادية في تلك البقارة. وأشار طربيه الى الحدث الاستثنائي في مسيرة الاعتماد اللبناني في العام المنصرم، وهو دخول المصرف الاستثماري الرائد «أ ف ج هرمس» EFG Hermes كمساهم رئيسي في الإعتماد اللبناني بغالبية مرجّحة في ملكية المصرف. وفي الختام كرّم طربيه المتفوقين من الموظفين الذين حققوا انجازات بارزة كل في

السفير

الثلاثاء ١٨ كانون الثاني ٢٠١١

## بروتوكول تعاون لتمويل قرض المهجر



شهيب موقعا على برتوكول التعاون أمس

وقّع أمس، بروتوكول تعاون للتسليف السكني للمهجرين لتمويل «قرض المهجر» مع بنك «الاعتماد اللبناني»، هو السادس في مبنى الوزارة. ويأتي استكمالا للخطوة مع مصرف لبنان وجمعية المصارف لوضع هذا المشروع موضع التنفيذ، وكخطوة مكملة لما تم مع المصارف الأخرى. وقال وزير المهجرين في حكومة تصريف الأعمال أكرم شهيب بعد حفل التوقيع: «ننطلق من منطلق سواء كنا في حكومة عادية أم في حكومة تصريف أعمال، لان أولويات الناس لا تتغير، وبالتالي حاجات الناس لا تتغير، ومن هذا المنطلق كان التوقيع على العقد...».

وأعرب عن شكره لجمعية المصارف بشخص رئيسها جوزف طربيه، «الذي يوقع مصرفه معنا كرئيس مجلس إدارة إلى جانب مصرف لبنان الذي ساهم مساهمة فعالة»، متمنيا أن يساهم هذا القرض بعمل جديد وفعال، «والترجمة العملية تبين انه بات لدينا 300 طلب قرض موقع وموافق عليها في الوزارة حولت إلى المصارف، ويساهم هذا البروتوكول في تثبيت العودة في المناطق».

وخلص شهيب للقول: «نعم نوقع في ظرف سياسي صعب، والجميع يعلم ذلك. إنما هذا التوقيع هدفه العودة، والعودة تعني العيش المشترك، والعيش المشترك يعني التلاقي، والتلاقي يعني الحوار، والحوار يعني الاعتراف بالآخر».

البيان الاقتصادية
مجلة مالية مصرفية اسلامية
العدد ٤٧٠ – كانون الثاني (يناير) ٢٠١١

## د. جوزف طربيه (رئيس جمعية المصرفيين الدوليين العرب ورئيس بنك الاعتماد اللبناني):

# بمشاركتنا لمجموعة هرمس القابضة حققنا أهم أهدافنا التوسعية اقليمياً ودولياً

# لا خوف من الانخراط المصرفي بالقروض في ظل سيولة تتدفق واقتصاد ينمو



قبيل طرحنا الأسئلة المعدة مسبقاً على الدكتور جوزف طربيه رئيس مجلس ادارة بنك الاعتماد اللبناني CREDIT LIBANAIS (رئيس جمعية مصارف لبنان ورئيس جمعية المصرفيين الدوليين العرب ورئيس الرابطة المارونية) هنأناه على مشاركة الاعتماد اللبناني مجموعة هرمس القابضة التي استحوذت على غالبية أسهم آل محفوظ وحصلت على تعهد ببيعها كامل الأسهم خلال سنتين، وكذلك هنأنا الدكتور طربيه على الطاقة التي ينعم بها لرئاسة وادارة المؤسسات السابق ذكرها بكل دقة.

ويؤكد الدكتور طربيه ان الهدف الذي طالما سعى اليه ليحول بنك الاعتماد اللبناني الى بنك اقليمي ودولي قد تحقق بمشاركة مجموعة هرمس المصرفية ذات العلاقات العالمية على الصعيد المالي والمصرفي وهذا الهدف الاستراتيجي يصب في مصلحة بنك الاعتماد اللبناني الذي أوصله د. طربيه مع فريق عمله الى مرتبة طليعية في مجموعة «الفا». وأكد لنا د. طربيه ان المجموعة على استعداد للاستحواذ على أي مصرف محلي يعرض عليها.

وبالعودة الى أجوبة د. طربيه يمكن للقارئ ان يعرف كل شيء عن واقع الاقتصاد اللبناني والقطاع المصرفي بخاصة.

وإذ رد د. طربيه على سؤالنا حول تسابق المصارف اللبنانية على تقديم المنتجات الجديدة والقروض على اختلافها والتي تصب في مصلحة الاقتصاد اللبناني، نفى ما ورد في سؤال «بأن الوضع الاقتصادي متردٍ» مؤكدا العكس مستشهدا بنسبة النمو التي يحققها اقتصادنا والمرتقب وصولها الى ٨٪ في نهاية العام ٢٠١٠.

بالنسبة الى متطلبات بازل٣ اعتبر د. طربيه انها اصلاحات أساسية لابد منها بحيث ستجعل النظام المالي العالمي والمصارف حول العالم اكثر صلابة واكثر متانة.

لم يوافقنا د. طربيه على تحليلنا حول تخوف بعض وكالات التصنيف الدولية في حال تقليص المصارف لاحجام قروضها ان تعمد الى رفع أسعار الفوائد المصرفية.. مؤكداً ان المصارف ستحافظ على النمو المطرد لمحفظة تسليفاتها نظراً لفائض السيولة لديها وزيادة الرساميل الوافدة الى لبنان. وعدّد الدكتور طربيه أسباب تخوف المصارف اللبنانية من تسليف المزارعين وهي أسباب كثيرة ومقنعة وفي مقدمة الأسباب التدهور الحاصل في القطاع الزراعي.

وأخيراً أعطى رئيس مجموعة الاعتماد اللبناني خلاصة لنتائج المصرف في العام ٢٠١٠ وهي مميزة بكل بنودها. واختتم حديثه متوقعاً ان يحافظ المصرف على وتيرة النمو القوية في العام ٢٠١١ وان يتابع عملية توسعه الإقليمية والدولية.

### لا جمود بل نمو

**البيان ■ يشهد اللبنانيّون تسابقاً بين معظم المصارف اللبنانيّة على تقديم منتجات جديدة ومتنوّعة شمل بعضها «قروض السفر» و«قروض التجميل» فهل بإمكان عوائد هذه المنتجات أن تعوّض لها العوائد التي تحصل عليها من شراء سندات الخزينة في حال قلّصت الدولة عرضها للسندات، وما هي نسبة ضمان المصارف لسداد المقترضين لقروضهم في ظلّ الوضع الإقتصادي المتردّي؟**

– لطالما كانت الحكومة اللبنانيّة تعتمد بشكل أساسي على القطاع المصرفي للوفاء بالتزاماتها التمويليّة، فكانت المصارف اللبنانيّة المساهم الرئيسي في تمويل الدولة اللبنانيّة عبر الإكتتاب في سندات الخزينة اللبنانيّة والتي شكّلت نسبة ٥٤٪ من إجمالي الإكتتابات مع نهاية النصف الأوّل من العام ٢٠١٠. إضافة إلى ذلك لا نتوقّع أن تقلّص الدولة اللبنانيّة عرضها للسندات نظراً للإلتزامات الماليّة المترتّبة عليها. ولقد سعت المصارف إلى التخفيف من نسبة محفظة سندات الخزينة اللبنانيّة لديها من إجمالي الموجودات السائلة وذلك بهدف توزيع المخاطر والتخفيف من نسبة تركّز ميزانيّتها. وبالتفاصيل إنخفضت نسبة التسليفات إلى القطاع العام من إجمالي الميزانيّة المجمّعة للمصارف التجاريّة من ٢٦,٩٦٪ في نهاية العام ٢٠٠٨ إلى ٢٥,٢٢٪ في نهاية العام ٢٠٠٩ و٢٣,٠٢٪ في نهاية شهر أيلول ٢٠١٠. وقد تمّ تحقيق ذلك عبر تنمية التسليفات للقطاع الخاص من خلال تطوير مروحة واسعة من القروض الميسرة والإستفادة من تعاميم مصرف لبنان في هذا الخصوص. بالتفاصيل أصدر مصرف لبنان التعميم رقم ١٨٥ الذي يخفّض الإحتياطي الإلزامي المترتّب على إلتزامات المصارف العاملة في لبنان بنسبة ٦٠٪ من أرصدة أصل القروض المدعومة الممنوحة بالليرة اللبنانيّة خلال الفترة الممتدّة بين عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠. في هذا السياق، قامت جمعيّة المصارف بتوقيع إتفاقيتيّن مع كلّ من وزارة المهجّرين وقوى الأمن الداخلي لتقديم قروض سكن ميسّرة وطويلة الأمد للمهجّرين وأفراد قوى الأمن، الأمر الذي يوّفر مجالات لإستثمار السيولة الفائضة لدى المصارف. نتيجة لذلك نمت التسليفات الممنوحة للقطاع الخاص من ١٧,٢٢ مليار دولار أميركي في أيلول ٢٠٠٧ إلى ٢٠,٩٤ ملياراً في أيلول ٢٠٠٨ و٢٣,٤٠ ملياراً في أيلول ٢٠٠٩ لتصل إلى ٢٨,٨٦ مليار دولار في أيلول ٢٠١٠ محققة بذلك نسبة نموّ مركّبة (Compounded Annual Growth Rate) قدرها ١٨,٧٨٪ خلال فترة ٢٠٠٦–٢٠١٠. وبالرغم من إنخفاض نسبة تسليفات المصارف إلى القطاع العام وإزدياد نسبة تسليفاتها إلى القطاع الخاص إستطاع القطاع المصرفي اللبناني أن يواصل أداءه المتميّز خلال العام ٢٠١٠ بحيث سجّل أرباحاً قياسيّة بلغت ١٢٢٤ مليون دولار أميركي مع نهاية الفصل الثالث من العام ٢٠١٠ مقارنةً مع ١١٩٢ مليوناً في العام ٢٠٠٩ و٨٣٦ مليوناً مع نهاية شهر أيلول ٢٠٠٩.

أمّا بالنسبة للشق الثاني من السؤال فإننا لا نشاطركم الرأي بأن الوضع الإقتصادي متردّ بل على العكس يشهد الإقتصاد اللبناني تقدما بحيث تجمع التوّقعات على نسبة نموّ مرتقبة تصل إلى ٨٪ في العام ٢٠١٠. أمّا بالنسبة لاطمئنان المصارف لسداد المقترضين لقروضهم، إنّ سياسة التسليف المتّبعة في المصارف هي سياسة حذرة

L'Orient LE JOUR

Mercredi 18 Août 2010

# Le Crédit libanais possède 55 % du marché des cartes bancaires

Le président-directeur général du Crédit libanais, Joseph Torbey, a répondu aux questions de *L'Orient-le Jour* :

**Q – Que pensez-vous du contexte économique actuel au Liban ?**

R – L'économie libanaise a incontestablement démontré une immunité face à la crise économique et financière mondiale, grâce à la solidité du secteur bancaire, noyau de l'économie, et à l'efficacité de la politique monétaire de la Banque du Liban (BDL). Par conséquent, l'économie libanaise a enregistré un taux de croissance réel de 9 % pour les années 2008 et 2009, avec des prévisions de croissance allant de 6 % à 8 % pour 2010. La performance exceptionnelle de l'économie libanaise est attribuée au redressement politique et économique depuis l'accord de Doha en mai 2008, qui s'est répercuté positivement sur le niveau de la confiance des consommateurs et des investisseurs étrangers. Cette confiance s'est concrétisée par une amélioration tangible de plusieurs indicateurs macroéconomiques clés, notamment une balance des paiements excédentaire de 1,31 milliard de dollars jusqu'à juin 2010 ainsi qu'un record historique au niveau des réserves en devises étrangères qui ont atteint 30,97 milliards de dollars à la fin du mois de juillet 2010, ce niveau étant de 26,46 % supérieur à celui enregistré durant la même période en 2009.

**Quels sont les principaux défis auxquels doit actuellement faire face le secteur bancaire libanais, compte tenu du contexte turbulent des marchés européens ?**

La crise européenne représente un sujet d'inquiétude, car elle risque d'engendrer une élévation du chômage dans la zone euro. Cela pourrait négativement influencer les transferts en direction du Liban provenant de ces pays, affectant ainsi la croissance des dépôts et la balance des paiements. Les banques libanaises opérant à l'extérieur et en particulier en Europe demeurent otages de tout effet indésirable de la crise économique sur leurs portefeuilles de placements et crédits octroyés dans la région, ce qui pourrait certainement affecter leur situation financière lors de tout exercice de consolidation. Mais le secteur bancaire libanais a été protégé, jusqu'à maintenant, grâce à la politique monétaire prudente et conservatrice de la Banque centrale et ses circulaires qui interdisent aux banques opérant au Liban d'investir dans des instruments financiers toxiques et exotiques.



Le PDG du Crédit libanais, Joseph Torbey.

**Comment évaluez-vous les résultats financiers de la banque au premier semestre de 2010, par rapport à la même période de 2009 ?**

Le groupe Crédit libanais a réalisé une croissance annuelle de 27,6 % au niveau des bénéfices avant impôts, pour atteindre la barre des 41,1 millions de dollars fin juin 2010, ainsi qu'une hausse de 28,65 % de ses bénéfices nets après impôts à 36,6 millions de dollars. Les bilans consolidés du groupe Crédit libanais ont enregistré une croissance annuelle de 17,13 %, passant de 4,9 milliards de dollars fin juin 2009 à 5,74 milliards en juin 2010. Les dépôts de la clientèle ont de même connu une progression annuelle de 18,08 % pour dépasser les 5 milliards de dollars fin juin 2010. Les prêts accordés pour les transactions de banque de détail ont bondi annuellement de 43,87 %, constituant environ 70,4 % du total des prêts octroyés. Le ratio des prêts à la clientèle sur les dépôts de la clientèle a progressé de 26 % fin juin 2009 à 29,09 % à la fin de la première moitié de 2010. Enfin, les capitaux propres du groupe Crédit libanais ont augmenté annuellement de 9,9 % pour dépasser la barre des 438 millions de dollars.

**Quels sont vos projets d'expansion locale et régionale ?**

La banque contrôle aujourd'hui un réseau de 64 agences locales, une agence à Chypre, une banque à Bahreïn, un bureau de représentation au Canada et une banque récemment inaugurée au Sénégal sous la dénomination « Crédit International S.A.». Sur le plan local, la banque compte préserver sa part de marché en tant que banque de détail et cherche à renforcer son rang parmi le groupe Alpha, par le biais d'une plate-forme sophistiquée de banque électronique, un réseau d'agences bien réparties et en croissance continue, et une gamme de produits bancaires spécifiquement conçus pour répondre à la demande et aux goûts de la clientèle. À cet effet, la stratégie de la banque pour 2010 consiste à consolider sa part de marché d'environ 55 % au niveau du secteur des cartes électroniques au Liban, bénéficiant d'un réseau de DAB en forte croissance englobant 80 machines et 8 500 points de vente jusqu'à la fin du mois de juillet 2010. Le Crédit libanais envisage également d'étendre son réseau d'agences avec une nouvelle ouverture tous les six mois, pour dépasser la barre des 65 agences à la fin de l'année en cours. Enfin, la banque compte développer ses activités de banque d'affaires à travers sa filiale, le Crédit libanais Investment Bank. Sur le plan régional, le Crédit libanais compte pénétrer d'autres pays dans la région du Moyen-Orient et de l'Afrique de l'Ouest, là où se présentent des opportunités d'opérations bancaires rentables et cohérentes avec la stratégie et ligne de produits de la banque.

الحوادث
الجمعة ٢٨ أيار ٢٠١٠

## تأسيس بنك في السنغال يفتح السوق الافريقية / الاعتماد اللبناني مصرف اقليمي شامل

# د. جوزف طربيه: نواصل تحقيق معدلات نمو سنوية تتجاوز ٢٠ بالمائة

يشكل تأسيس بنك الاعتماد الدولي ، الذي سيكرس دخول بنك الاعتماد اللبناني الى السوق الافريقية من خلال بوابة السنغال ، انجازا نوعيا جديدا يضاف الى سلسلة الانجازات الاخرى في مسيرة مجموعة الاعتماد اللبناني. وسيكون رافدا جديدا من روافد تزخيم النمو النوعي في الاعمال والنتائج المالية والانتشار وشبكة الشركات التابعة والعلاقات الداخلية والخارجية . وهي مجالات حيوية اكسبت البنك ، خلال السنوات الماضية ، انجازات ونجاحات مشهوداً لها في اكتساب صفة المصرف الشامل. وتعطي ادارة المجموعة اهمية خاصة لتعزيز الحضور الاقليمي المباشر في منطقة الشرق الاوسط وافريقيا كونه يتكامل ويتناغم مع انطلاقة بنك الاعتماد اللبناني في البحرين ، قبل حوالي عامين، بوصفه مركزا مصرفيا وماليا للمجموعة في منطقة الخليج. مما يؤهلها لدور متميز لخدمة الاسواق بذاتها وخدمة عمليات التجارة البينية والتعاون المالي والمصرفي بين هذه الاسواق التي تستضيف جاليات لبنانية ناشطة في حضورها وفي اعمالها. مع تحقيق قيمة مضافة اساسية تكمن في قوة المؤسسة الام في لبنان وطبيعة اعمالها الشاملة من خلال مصارفها الثلاثة:التجاري، الاعمال والاسلامي. وشركة التامين ومجموعة شركات اخرى ناشطة في مجالات الصيرفة الالكترونية و التمويل التاجيري والتحصيل والاستثمار العقاري والسياحة وغيرها.

كيف يقيم الدكتور جوزف طربيه رئيس جمعية المصارف في لبنان ورئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب والرئيس والمدير العام لبنك الاعتماد اللبناني تطور المجموعة وخياراتها؟

يقول الدكتور طربيه:

يحقق الاعتماد اللبناني، منذ سنوات معدلات نمو مستدامة تزيد بشكل صريح، على متوسطات نمو القطاع المصرفي اللبناني. كما يحقق نمواً موازياً في ربحيته يوجه الجزء الاكبر منها لخدمة مخططات التوسع الداخلي والخارجي. واخر الانجازات في هذا المضمار كان تأسيس المصرف التابع في السنغال من خلال رخصة تسمح بالتمدد الى ثماني دول افريقية تتشارك في اتحاد وبنك مركزي موحد. اي ضمن سوق واسعة وكبيرة ، فيها عشرات الالاف من اللبنانيين العاملين والمغتربين . كما سنعمل لان يكون مصرفنا احدى القنوات الفاعلة لتنمية تجارة هذه المنطقة وعلاقاتها مع لبنان والمحيط العربي. ومن جهة مقابلة، فاننا نواصل تحقيق معدلات نمو سنوية تتجاوز ٢٠ بالمئة ، في مجمل مؤشراتنا الاساسية. اذ اقترب اجمالي موجودات البنك من عتبة ٦ مليارات دولار. وارتفعت الودائع فوق عتبة ٥ مليارات دولار فيما تواصل نمو الارباح لتتجاوز ٦٠ مليون دولار كارباح سنوية. ووصل اجمالي التسليفات الى حوالي ١٥٠٠ مليون دولار. وهذا ما سينعكس حكماً على متانة مركزنا المالي وعلى مجموع الاموال الخاصة علما اننا نعمل سنوياً على ادخال زيادات تسهم في تسريع خطة التوسع في الاعمال والاسواق.



د. جوزف طربيه رئيس جمعية المصارف في لبنان ورئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب والرئيس والمدير العام لبنك الاعتماد اللبناني

يضيف الدكتور طربيه: المهم في هذه النتائج انها حصيلة الاداء القوي الذي يشمل كل اعمال وانشطة مجموعة الاعتماد اللبناني من خلال مصارفه وشركاته التابعة في لبنان . ومن خلال انتشاره الخارجي. وهي تكرس وتعزز ما اكتسبه الاعتماد اللبناني من ميزات خاصة متواصلة التراكم، تشكل مجتمعة ومنفردة مرادفات موازية لشهرة المجموعة ونوعية اعمالها. وتتصدر هذه الميزات قدرة المجموعة على محاكاة النمو المستدام والمدروس بمعانيه الحقيقية ، سواء في جانب المؤشرات الاساسية للاداء المالي والاهم فيها الملاءة المرتفعة ومتانة المركز المالي وسلامة العمليات والاستثمارات، او في جانب الخدمات التي تراعي تلبية الحاجات الفعلية للعملاء الراهنة والمستقبلية والتوازن بدقة بين صيرفة التجزئة Retail Banking وصيرفة الشركات والمؤسسات (Corporate) الى جانب الخدمات الموازية (Para Banking). وتكمن الميزة الثانية في امتلاك روح المبادرة في التوقيت المناسب فالاعتماد اللبناني، هو في طليعة البنوك اللبنانية التي اعتمدت التكنولوجيا الحديثة في العمليات المصرفية والمالية، واول من اسس وامتلك واصدر وادار البطاقات الائتمانية وشركاتها المتخصصة. كما ان «الاعتماد اللبناني» هو من اول البنوك في لبنان الذي انشا مصرفاً مستقلاً للاعمال (بنك الاعتماد اللبناني للاستثمار) ومصرفاً إسلامياً مستقلاً (البنك الاسلامي اللبناني)، واول البنوك التي اصدرت سندات تمويل في الاسواق الدولية، كما انشأ شركة متخصصة بالتمويل التاجيري (كريديليز). وكان الاعتماد اللبناني اول بنك لبناني انشا مصرفاً تابعاً في البحرين وقبله بسنوات مكتباً تمثيلياً في كندا (بنك الاعتماد اللبناني في مونتريال): اما الميزة الثالثة، فتتمثل بالخدمات الشاملة التي توفرها المجموعة لكل الشرائح الاجتماعية منها المصرفية مروراً بالمالية والاستثمارية والمصرفية الاسلامية والتامين والتمويل التاجيري وخدمات التحصيل والاستثمار العقاري والسياحي وصولاً الى الصيرفة الالكترونية وإصدار وإدارة البطاقات ، الامر الذي يمنح المجموعة بالفعل صفة السوبر ماركت المالي.

واما الميزة الرابعة، فهي تمتع مجموعة الاعتماد اللبناني بميزات الانتشار النوعي داخل لبنان وخارجه. فالبنك الام (بنك الاعتماد اللبناني) يملك شبكة من 62 فرعاً تنتشر في كل المناطق اللبنانية اضافة الى انتشاره بشكل استراتيجي في الخارج، الذي يشمل حاليا قبرص (اوروبا)، كندا (اميركا)، البحرين (منطقة الخليج) والسنغال (افريقيا).

«الحوادث»: وماذا عن مخططات العمل؟

د.طربيه: ضمن هوية المصرف الشامل، تعزز مجموعتنا مخططاتها واعمالها وفق استراتيجيات تشمل مختلف المجالات المصرفية والمالية، وتطور هذه المخططات وفق حاجات الأسواق والعملاء مع التركيز على: إجراء المزيد من التوسع الأفقي والعمودي في مجال الصيرفة بالتجزئة.

تنويع الخدمات الالكترونية، وضم فئات جديدة إلى رحابها.

تعزيز قاعدة الشركات التابعة وتنشيط اعمالها وخدماتها، وتوسيع نطاقها ليشمل خدمات جديدة.

توسيع قاعدة العملاء عن طريق طرح خدمات ومنتجات جديدة تناسب أوسع الشرائح الاجتماعية، ومن ضمنها الخدمات ذات الطابع التربوي والتعليمي والاجتماعي.

دخول أسواق جديدة في المنطقة وخارجها.

«الحوادث»: ما هي اهم المزايا التنافسية الداعمة لستراتيجيات العمل والتوسع؟

د.طربيه: اهم هذه المزايا اربع:

عراقة وخبرة الاعتماد اللبناني في إطلاق وتقديم المنتجات والخدمات المصرفية المتنوعة.

ريادة الاعتماد اللبناني في استخدام واستخدام التكنولوجيا الحديثة والتعامل المبكر مع الصيرفة الالكترونية في أعماله الداخلية وفي إصدار بطاقات الائتمان وبطاقات الدفع الالكترونية.

وجود فريق عمل يتمتع بخبرات كبيرة ومتعددة في مجمل العمليات المصرفية والمالية، وعلاقات ذات تأثير وفعالية في أوساط رجال الأعمال والمال والمستثمرين والمؤسسات والشركات.

الاعتماد على نظام متكامل لإدارة المعلومات يشمل كل شبكة فروعه ويوفر للإدارة العليا والمحللين والمديرين المعلومات عن الزبائن، ويخلق هذا النظام قاعدة للمعلومات تشمل جميع الوظائف الرئيسية والمحاسبة على صعيد البنك ككل.■

الاقتصاد والاعمال
شباط / آذار ٢٠١٠


د. جوزف طربيه

## «بنك الاعتماد اللبناني» رخصة واحدة لـ 8 دول في غرب أفريقيا

حقّقت مجموعة بنك الاعتماد اللبناني خطوة نوعية في تنمية انتشارها الخارجي من خلال حيازة رخصة من البنك المركزي لدول غرب أفريقيا (BCEAO) تتيح لها تأسيس بنوك تابعة في 8 دول تتشارك في سلطة نقدية موحدة.

وستطلق المجموعة أول مصرف مستقل تابع لها في السنغال في النصف الثاني من شهر نيسان المقبل، بعد أن استكملت كامل الإجراءات القانونية والإدارية والفنية، واتخذت مقراً له في قلب العاصمة داكار، وسيحمل البنك الوليد اسم: "بنك الاعتماد الدولي".

وبموجب الرخصة، يمكن للبنك الأم أو البنك الوليد التمدّد كوحدات مستقلة أو فروع تابعة في الدول المنضوية إلى البنك المركزي الموحّد، والتي تضم، إضافة إلى السنغال، شاطئ العاج، مالي، بنين، بوركينا فاسو، غينيا بيساو، النيجر وتوغو.

وتكمل هذه الخطوة الخريطة الخارجية لانتشار البنك، بعد أن أطلق سابقاً مصرفاً مستقلاً في البحرين تشمل أنشطته دول مجلس التعاون الخليجي، ومكتباً تمثيلياً في كندا، وفرعاً في قبرص يمثل رأس جسر إلى أوروبا بعد انضمام الجزيرة إلى الاتحاد الأوروبي، وبالتالي دخولها منظومة المؤسسات المشتركة التي تشمل الحقلين المصرفي والمالي. كما حاز البنك، في العام الماضي، على رخصة لإنشاء مصرف مستقل في العراق.

ويؤكد رئيس ومدير عام البنك د.جوزف طربيه، أنّ الانتشار الخارجي "يشكّل احد المكونات الأساسية في ستراتيجية الاعتماد اللبناني وخطط تنمية أنشطته. ونركّز اهتمامنا، في هذا المجال، على خطين متوازيين: الأول مواكبة الفرص ذات الجدوى في الأسواق الخارجية التي يمكننا مواكبتها وخدمة العملاء والمجتمعات في البلدان التي ننتشر فيها؛ والثاني التواصل مع الجاليات اللبنانية والعربية المغتربة أو العاملة في الخارج، حيث أنّ أفريقيا هي مقصد تاريخي للاغتراب اللبناني، وهناك جالية يزيد عددها على 30 ألفاً في السنغال ونحو 100 ألف في شاطئ العاج، وجاليات اضافية في سائر دول غرب أفريقيا".

وعلى المستوى المحلي، يضيف د.طربيه الذي يتولى أيضاً رئاسة جمعية مصارف لبنان ورئاسة الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب: "اكتسبت المجموعة هوية المصرف الشامل تباعاً من خلال ملكيتها وادارتها لثلاثة مصارف مستقلة تضم المصرف التجاري الأم (بنك الاعتماد اللبناني)، والمصرف الاستثماري (بنك الاعتماد اللبناني للاستثمار)، والمصرف الاسلامي (البنك الاسلامي اللبناني). كما تدير شركة مالية (كريديليز) وشركة متخصصة باصدار البطاقات الائتمانية، وشركة تأمين، وشركات اخرى ناشطة في المجالات العقارية والسياحية والتحصيل.

ويصف د.طربيه، المجموعة بـ "السوبر ماركت المالي". فهي ضمن هوية المصرف الشامل "توفّر خدمات شاملة لكل الشرائح الاجتماعية، منها: المصرفية، والمالية والاستثمارية والمصرفية الاسلامية والتأمين والتمويل التأجيري وخدمات التحصيل، والاستثمار العقاري والسياحي، وصولاً الى الصيرفة الالكترونية وإصدار البطاقات. وتطوّر مخططاتها وأعمالها وفق حاجات الأسواق والعملاء، مع التركيز على إجراء المزيد من التوسّع الأفقي والعامودي في مجال الصيرفة بالتجزئة، وتنويع الخدمات الالكترونية، وضمّ فئات جديدة إلى رحابها، وتعزيز قاعدة الشركات التابعة وتنشيط أعمالها وخدماتها لتشمل خدمات جديدة، وتوسيع قاعدة العملاء عن طريق طرح خدمات ومنتجات جديدة تناسب أوسع الشرائح الاجتماعية، ومن ضمنها الخدمات ذات الطابع التربوي والتعليمي والاجتماعي، ودخول أسواق جديدة في المنطقة وخارجها".

السفير
الخميس ١٤ كانون الثاني ٢٠١٠ – العدد ١١٤٩٢

## افتتاح أعمال منتدى المال والأعمال «آفاق الاقتصاد اللبناني وجاذبيته»

# الصفدي: مشروعان لدفع لبنان إلى مسار اقتصادي أكثر إنتاجية

# طربيه: المهمة الأولى للحكومة تثبيت الاستقرار وتعزيز الوفاق

أعلن وزير الاقتصاد والتجارة محمد الصفدي، ممثلا رئيس مجلس الوزراء سعد الحريري، في افتتاح منتدى المال والأعمال «آفاق الاقتصادي اللبناني وجاذبيته»، امس «أن لبنان يعاني من مشاكل اقتصادية من أهمها مشكلة الدين العام»، واقترح مشروعين أساسيين لدفع لبنان إلى مسار اقتصادي جديد أكثر إنتاجية وتنوعا وانتشارا، المشروع الأول هو إصلاح جذري لمستوى التعليم الابتدائي والتكميلي في المدارس الرسمية، والمشروع الثاني هو تحديث شبكة الطرق وبناء سكة حديد للقطار السريع على امتداد الساحل اللبناني بين الشمال والجنوب.

افتتحت أعمال المنتدى الذي تنظمه «كونفكس» في فندق انتركونتيننتال فينيسيا، بحضور وزراء ونواب ورؤساء هيئات اقتصادية. بعد النشيد الوطني، ألقى رئيس مجلس إدارة «كونفيكس انترناشيونال» رفيق زنتوت كلمة قال فيها: «نلتقي اليوم من جديد في تظاهرة اقتصادية تهدف الى وضع لبنان على المسار الصحيح وفي مصاف الدول الواعدة التي تسير قدما في خططها وإنجازاتها مرتكزة على سياسات حكيمة وقديرة». وأشار الى أن أعمال المنتدى تتركز على «العمل من اجل التأسيس لمجتمع أعمال ناجح وتشجيع الاستثمارات من خلال تطوير القطاعات وتفعيل دور المصارف في تنمية الاقتصاد».

ثم تحدث أمين سر الندوة الاقتصادية فادي صعب، فقال: «تأتي أرقام المؤشرات المالية والاقتصادية بمعدلات نموعالية، لتؤكد مرة أخرى على الفرص الكبرى أمام لبنان القوي الموحد والمستقر. هذا ما يدفعنا للتحذير من خطورة هدر المزيد من الوقت الثمين». ودعا صعب الى «الاعتماد الكلي والجدي من قبل كل أطياف المجتمع اللبناني على تفعيل قواعد النزاهة والكفاءة وتطبيق معايير الشفافية والمساءلة والمحاسبة».

### طربيه

وأمل رئيس جمعية مصارف لبنان رئيس الاتحاد الدولي للمصرفين العرب جوزف طربيه في كلمته «أن تستعيد بيروت كامل جهوزيتها كعاصمة لمجتمع المال والاعمال العربي، ويعود معها لبنان مقصداً مفضلاً للسياحة والاصطياف والاستثمار والتوظيف والتعليم والاستشفاء والتدريب وغير ذلك من عوامل الجذب والاستقطاب التي طالما ميزت البلد وأهله. نعم، إن عودة الاستقرار الداخلي، الذي افتقده لبنان طويلاً، هي فرصة ذهبية. وكنا نشعر اليوم بأن هذه المظلة لا بديل لها لحماية الوطن ناساً وحدوداً وطاقات وإمكانات. ونحن نعتقد أن تثبيت الاستقرار سياسياً وأمنياً وتعزيز مسيرة الوفاق واستثمار الاجواء الاقليمية والدولية المؤاتية هي المهمة الواجبة الاولى لحكومة الوحدة الوطنية والمطلوب من كل القيادات والقطاعات المحلية دعمها وإزالة ما يعترضها من معوقات».

اضاف: لكن الإيجابيات لا تشكل وحدها ضماناً لمستقبل واعد للبنان في ظل استمرار مشاكل لبنان الاساسية. وينبغي التنبه الى إن دقة الأوضاع المالية لا تتيح الكثير من المعالجات التي يبدو بعضها متعارضاً. فارتفاع حجم الدين العام، رغم تقلص نسبته الى الناتج، لا يمكن مواجهته بزيادة الأعباء الضريبية في وقت نسعى فيه الى تكبير حجم الاقتصاد، وهو الهدف الاستراتيجي في خطط النهوض والانقاذ. بل يتوجب منح المزيد من الحوافز الضريبية من أجل خلق بنية ملائمة اكثر للنمو المستدام، واستحداث فرص العمل على المدين المتوسط والبعيد، مما يساهم في إحداث تحول في المسار الاقتصادي العام، سواء لناحية تعميق وتطوير ثقة المستثمرين بلبنان أو لناحية المعالجة الجذرية للاختلالات الماكرو-اقتصادية القائمة».

وطالب «الحكومة الجديدة بأن يكون أول اهتماماتها استئناف تنفيذ لائحة الإصلاحات التي التزمت بها في مؤتمر باريس -٣ ومعالجة الاختلالات المزمنة في بعض المؤسسات العامة، وتحسين المناخ الاستثماري والبنية الاستقبالية للاقتصاد اللبناني التي بدأت تفقد الكثير من مميزاتها التفاضلية بفعل ضعف التشريع الذي يحفز النشاط الاقتصادي ويجذب الاستثمار، والبطء بالإصلاحات والبيروقراطية وضعف الحوكمة وتدهور البنية التحتية للمرافق العامة من ماء وكهرباء واتصالات وطرق ومواصلات». ورأى أن «هناك حاجة لتفعيل موجودات الدولة، وهو عنوان أوسع من عملية الخصخصة التي تعني مجرد بيع موجودات».




من اليسار :زنتوت، الصفدي، طربيه وصعب (علي علوش)

### الصفدي

ثم تحدث الوزير الصفدي ناقلا تمنيات رئيس الحكومة سعد الحريري بنجاح المنتدى.

وقال: لا يخفى على أحد أن لبنان يعاني من مشاكل اقتصادية، من أهمها مشكلة الدين العام، بالإضافة الى عدم تأمين الطاقة الكهربائية بشكل متواصل من دون عجز مالي وعدم التمكن حتى الآن من تحويل الادارة العامة، الى إدارة حديثة ومنتجة، تطبق فعلا مبدأ الخدمة العامة للأفراد والمؤسسات.

واسترجع الصفدي سريعا المسار السياسي والاقتصادي في لبنان منذ أوائل العام ٢٠٠٥ ولغاية الآن. وقال: «أن بنية الاقتصاد اللبناني تتحول تدريجيا الى بنية اقتصاد حديث قادر على انتاج نمو اقتصادي قوي وباستمرار لسنوات عديدة، على أن يطال هذا الاداء بشكل لافت مختلف النشاطات الاقتصادية في كل مناطق لبنان وهذا هو الأساس. ونرى ان مشروعين أساسيين يكفلان دفع لبنان الى مسار اقتصادي جديد أكثر انتاجية، وأكثر تنوعا وانتشارا، مما يجعل لبنان أكثر جاذبية للاستثمارات المحلية والأجنبية بشكل أقوى بكثير مما عرفه في الماضي. هذان المشروعان هما في مجال البنية التحتية البشرية والمادية. ففي مجال البنية التحتية المادية، علينا تحديث شبكة المواصلات الموجودة وإنشاء شبكة مواصلات حديثة تشمل كل الأراضي اللبنانية، ويساهم المشروع بإنشاء مؤسسات صغيرة كما يشجع الشركات الكبرى على نقل جزء من أعمالها خارج بيروت والوسط وتزداد الاستثمارات في المناطق وترتفع أسعار الأراضي، مما يزيد من الرساميل لدى الناس. أما في مجال البنية التحتية البشرية، فإن نوعية التعليم في المدارس الرسمية، وبالأخص على المستوى الابتدائي والتكميلي، بحاجة الى إصلاحات جذرية تجعل المستوى التعليمي في المدارس الرسمية مشابها للمستوى التعليمي في المدارس الخاصة الجيدة، مما يؤدي الى قفزة هامة جدا في انتاجية العمال اللبنانية وفي مسار النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

وأبدى اخيرا قناعته بأن تنفيذ هذه المشاريع المحددة في البنية التحتية البشرية والمادية سوف يدفع بالاقتصاد اللبناني الى مسار البلدان الحديثة في مجال التطور الاقتصادي والاجتماعي. ومن الأهمية الأساسية لهذه المشاريع أن تنفيذها يحمل بعدا وطنيا لا يقل أهمية عن البعد الاقتصادي أو الاجتماعي.

ليدر برس LEADER PRESS
مجلة اقتصادية أسبوعية تصدر شهرياً بطبعتها العربية
العدد ٨٨٣ - ٢٠٠٩

# الإعتماد اللبناني يواصل خطة النمو الداخلي والخارجي ويدعم قدراته بإتفاقيات تمويل لتوسعة خدماته

يواصل بنك الاعتماد اللبناني سياسته التوسعية في الداخل والخارج. وفي هذا الاطار، إفتتح مؤخرا في السنغال مصرفه التابع «بنك الاعتماد الدولي» وشارك في حفل الافتتاح الذي تم برعاية رئيس الجمهورية السنغالي عبد الله واد حشد كبير من الوزراء والمسؤولين الرسميين والسفراء العرب واركان الجاليات اللبنانية والعربية.

في حفل الافتتاح نوه رئيس المجموعة الدكتور جوزف طربيه بـ«التسهيلات التي قدمها السنغال لتأسيس بنك الاعتماد الدولي الذي سيخدم الاقتصاد السنغالي وأهل البلاد وكذلك الجاليات اللبنانية والعربية التي تلعب دورا مهما في اقتصاد السنغال ومعظم دول افريقيا». ونوه رئيس الجمهورية السنغالي عبد الله واد في كلمته لمجلس ادارة المصرف بـ « خطوة الاعتماد اللبناني في اختيار السنغال كمنطلق لأعماله المصرفية في افريقيا معتبرا «ان هذه الخطوة تشكل تطورا نوعيا في العلاقات بين السنغال والجالية اللبنانية المتواجدة فيه منذ اكثر من ماية عام اذ ان المصارف تجذب معها الرساميل التي تعتبر المؤشر الحقيقي للثقة بالبلاد واقتصادها». وضمن دعم قدراته لتوسيع دائرة خدماته، وقع بنك الاعتماد اللبناني اتفاقية خط ائتمان جديد بقيمة ٢٠ مليون دولار مع برنامج تمويل التجارة العربية. وقع الاتفاق عن البرنامج رئيسه التنفيذي جاسم المناعي، وعن الاعتماد اللبناني، رئيسه ومديره العام، الدكتور جوزف طربيه. ويأتي هذا الخط ضمن سلسلة اتفاقيات سابقة عقدها الطرفان.

الاعتماد اللبناني
CREDIT LIBANAIS
CLOSE TO YOU
www.creditlibanais.com

وقال طربيه عقب التوقيع، ان «المبلغ التراكمي الذي جرى منحه للاعتماد اللبناني، تجاوز حتى اليوم مئة وسبعين مليون دولار، وهو يعبر عن قدم العلاقة واستمرارها مع برنامج تمويل التجارة العربية، الذي يشكل مصرفنا احد وكالاته الوطنية في لبنان، كما يرتبط مصرفنا بشبكة معلومات التجارة العربية التي يديرها البرنامج المذكور التي تؤمن المعلومات للمصدّرين والمستوردين اللبنانيين». في موازاة ذلك، يواصل بنك الاعتماد اللبناني خطة دعم المنتجات والخدمات التي يقدمها لزبائنه. وتولي ادارة المصرف أهمية كبيرة للبطاقات المصرفية وتعمل على زيادة نسبة إستخدامها بين الزبائن. وعليه، شارك بنك الاعتماد اللبناني مطلع هذا العام، في الحملة الترويجية التي أطلقتها شركة فيزا العالمية.

هدفت هذه الحملة إلى حث حاملي بطاقات فيزا على تسديد مشترياتهم بواسطة بطاقات الإعتماد اللبناني في لبنان والخارج. وقد كان لهذه الحملة الاثر الكبير إذ حثّت حاملي بطاقات فيزا من الإعتماد اللبناني على استخدامها في نقاط البيع. ونتيجة لذلك، ربحت الآنسة تمارا شابو رحلة رائعة لشخصين إلى كيب تاون في جنوب أفريقيا لتمضية ٤ أيام من الخيال وحضور احدى مباريات كرة القدم ضمن بطولة العالم التي استضافتها دولة جنوب افريقيا.



يقدم البنك لعملائه الخدمات المالية المتخصصة، من خلال المصرف وعبر أنشطة الشركات التابعة له، بما في ذلك باقة متنوعة من القروض للأفراد والشركات والاستثمار والخدمات المصرفية الإسلامية ، والتأجير ، وتمويل المشاريع الصغيرة ، فضلا عن المشاريع الصغيرة والمتوسطة. ويعتبر بنك الاعتماد اللبناني رائدا في الخدمات المصرفية الإلكترونية ، ولديه شبكة واسعة من أجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع ، ومراكز الاتصال المتطورة والخدمات المصرفية عبر الإنترنت التي تتيح للعملاء الوصول بسهولة وبشكل آمن إلى حساباتهم أينما كانوا في كل أصقاع الأرض. يحرص الاعتماد اللبناني على معايير الجودة في أسواق رأس المال والمنتجات المصرفية الخاصة والصكوك المتداولة في السوقين المحلية والدولية. ويشارك بفعالية في الإدارة المشتركة لجميع الاصدارات السيادية وسندات اليورو...

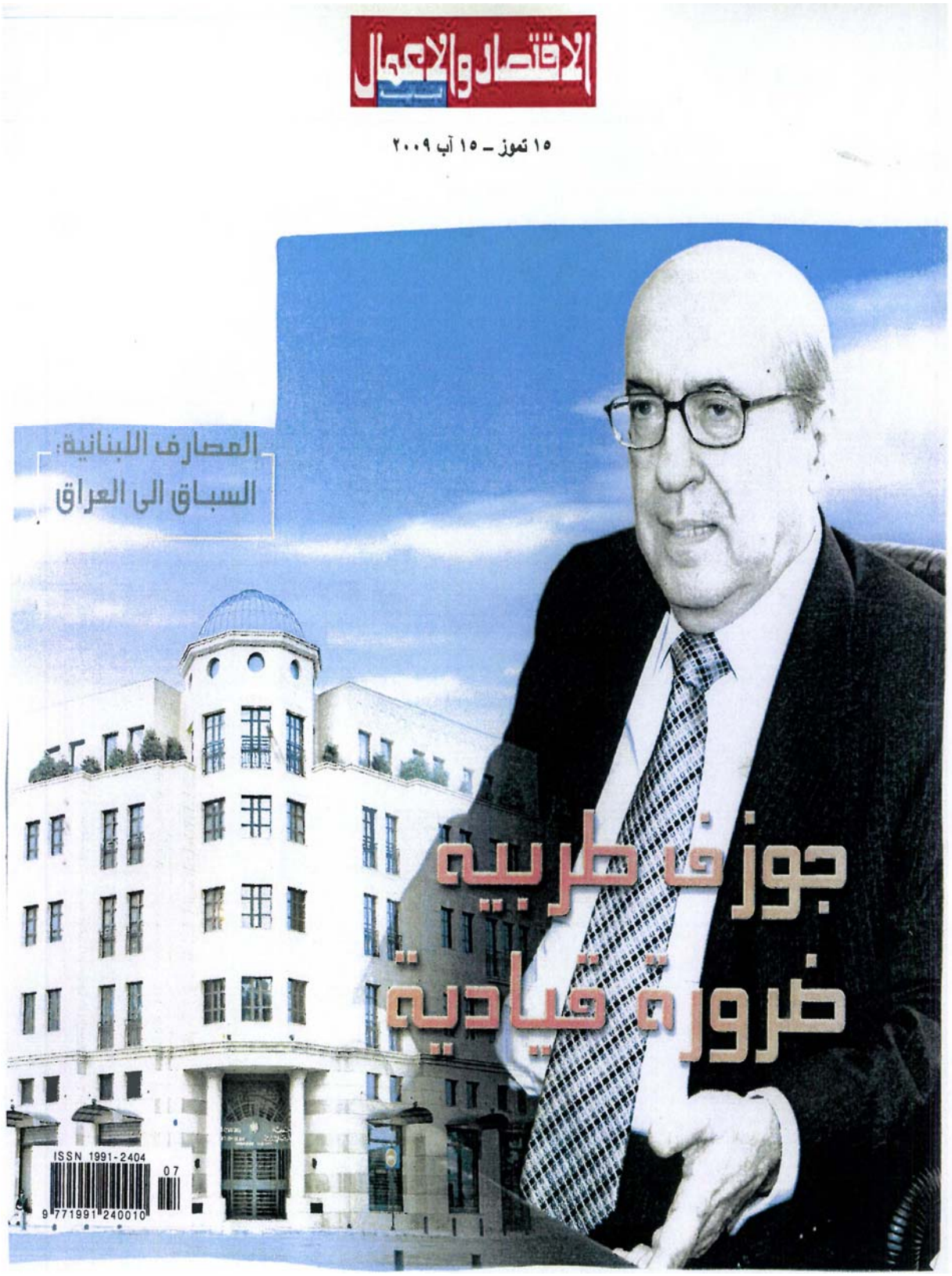
الاقتصاد والاعمال
١٥ تموز ـ ١٥ آب ٢٠٠٩
المصارف اللبنانية:
السباق الى العراق
جوزف طربيه
ضرورة قيادية
ISSN 1991-2404
07
9 771991 240010

الاقتصاد والأعمال
نيسان (أبريل) ٢٠٠٩

## في العراق، بعد البحرين وكندا وقبرص

# بنك الاعتماد اللبناني مصرف إقليمي شامل

**شكّل الإعلان عن إطلاق بنك الاعتماد للتجارة والتمويل في العراق انجازاً نوعياً في تكريس الهوية الاقليمية لمجموعة بنك الاعتماد اللبناني، بعد أن سجّل، خلال السنوات الماضية، نجاحاً مشهوداً في اكتساب صفة المصرف الشامل.**

لا تنحصر مدلولات هذا الإنجاز داخل المجموعة وحدها، فهي في توقيتها إحدى العلامات المضيئة البارزة التي ميزت الأداء الفريد للقطاع المصرفي اللبناني خلال أسوأ أزمة مالية دولية، أصابت، ولا تزال، أسواق العالم المتقدم والنامي بأفدح الأضرار المباشرة وغير المباشرة. وأدت ارتداداتها المتواصلة إلى انهيار وتعثر مؤسسات وشركات عملاقة وكبيرة في أقوى الاقتصادات.

أما في المضمون، وهو الأهم ستراتيجياً، فإن تأسيس البنك الجديد برأس مال يناهز الـ90 مليون دولار، والمشاركة مع مستثمرين ستراتيجيين عراقيين (أفراداً ومؤسسات)، يعكسان، بشكل صريح، أهمية القرار بدخول السوق العراقية، وما تبغيه المجموعة من هذه الخطوة الكبيرة. وهذا ما عبر عنه خير تعبير رئيس مجلس الإدارة والمدير العام لمجموعة الاعتماد اللبناني د. **جوزف طربيه** بالقول: «العراق نمر اقتصادي جريح على طريق الشفاء، ولديه كل المقومات والفرص ليكون في مقدم الأسواق الأنشط في المنطقة والاقتصاد الأعلى نمواً، بفضل ما يملك من موارد متنوعة تتصدرها الموارد البشرية المتعلمة، فضلاً عن ثروته النفطية الهائلة».

وتكتسب الخطوة أهمية إضافية في تعزيز الحضور الإقليمي المباشر للاعتماد اللبناني كونها تتكامل وتتناغم مع انطلاقة بنك الاعتماد اللبناني في البحرين قبل نحو عام، بوصفه مركزاً مصرفياً ومالياً للمجموعة في منطقة الخليج، ما يؤهلها لدور متميز لخدمة الأسواق بذاتها وخدمة عمليات التجارة البينية والتعاون المالي والمصرفي بين هذه الأسواق، مع تحقيق قيمة مضافة أساسية تكمن في قوة المؤسسة الأم في لبنان وطبيعة أعمالها الشاملة، من خلال مصارفها الثلاثة: التجاري، الأعمال، والإسلامي، إضافة إلى شركة التأمين ومجموعة شركات أخرى ناشطة في مجالات الصيرفة الالكترونية والتمويل التأجيري والتحصيل والاستثمار العقاري والسياحة وغيرها.

### ربحية وتوسّع

كيف يقيّم د. طربيه تطور المجموعة



د.جوزف طربيه

وخياراتها؟

يقول: «يحقق «الاعتماد اللبناني»، منذ سنوات، معدلات نمو مستدامة تزيد بشكل صريح، على متوسطات نمو القطاع المصرفي اللبناني. كما يحقق نمواً موازياً في ربحيته يوجه الجزء الأكبر منها لخدمة مخططات التوسع الداخلي والخارجي. وآخر الانجازات في هذا المضمار كان تواجد مصرفنا في العراق بعد حيازة رخصة من السلطات النقدية المعنية، مما يشكل نقلة نوعية جديدة، بعد تحقيق وجود مباشر في البحرين واعتماد المنامة كمركز إقليمي لنشاطنا في منطقة الخليج».

«ووفقاً لذلك، فقد حققنا في العام الماضي قفزة نوعية إضافية في مجمل مؤشراتنا الأساسية، حيث ارتفع إجمالي موجودات البنك بنسبة تزيد على 18 في المئة، لتصل إلى 4.5 مليارات دولار. وارتفعت الودائع بنسبة ناهزت الـ 20 في المئة لتصل إلى 3.9 مليارات، فيما ارتفعت الأرباح بنسبة زادت على 70 في المئة لتصل إلى نحو 62 مليون دولار. وهذا ما سينعكس حكماً على متانة مركزنا المالي وعلى مجموع الأموال الخاصة حيث نعمل على إدخال زيادات كبيرة ونوعية تساهم في تسريع خطة التوسع في الأعمال والأسواق».

ويضيف د. **طربيه**: «المهم في هذه النتائج أنها حصيلة الأداء القوي الذي يشمل كل أعمال وأنشطة مجموعة الاعتماد اللبناني من خلال مصارفه وشركاته التابعة في لبنان،

### مؤشرات مالية

| | 2008 | 2007 | النمو (%) |
|---|---|---|---|
| إجمالي الموجودات (مليار ليرة لبنانية) | 6713.4 | 5692.8 | 17.93 |
| إجمالي الودائع (مليار ليرة لبنانية) | 5819.9 | 4819.5 | 20.76 |
| إجمالي التسليفات (مليار ليرة لبنانية) | 1498.7 | 1150.3 | 30.29 |
| إجمالي الأموال الخاصة Tier1 (مليار ليرة لبنانية) | 497.1 | 461.6 | 7.70 |
| إجمالي الأرباح الصافية (مليون ليرة لبنانية) | 92.266 | 55.026 | 67.68 |

ومن خلال انتشاره الخارجي. وهي تكرّس وتعزّز ما اكتسبه الاعتماد اللبناني من ميزات خاصة متواصلة التراكم، تشكل مجتمعة ومنفردة مرادفات موازية لشهرة المجموعة ونوعية أعمالها، ومتناغمة مع التقدّم المذهل الذي تحققه الصناعة المصرفية والمالية حول العالم.

## مزايا وريادة

وتتصدّر هذه الميزات قدرة المجموعة على محاكاة النمو المستدام والمدروس بمعانيه الحقيقية، سواء في جانب المؤشرات الأساسية للأداء المالي، والأهم فيها الملاءة المرتفعة ومتانة المركز المالي وسلامة العمليات والاستثمارات، أو في جانب الخدمات التي تراعي تلبية الحاجات الفعلية للعملاء الراهنة والمستقبلية، وتوازن بدقة بين صيرفة التجزئة (Retail Banking) وصيرفة الشركات والمؤسسات (Corporate)، إلى جانب الخدمات الموازية (Para Banking).

وتكمن الميزة الثانية في امتلاك روح المبادرة في التوقيت المناسب، فـ«الاعتماد اللبناني» هو أول البنوك اللبنانية التي اعتمدت التكنولوجيا الحديثة في العمليات المصرفية والمالية، وأول من أسس وامتلك وأصدر وأدار البطاقات الائتمانية وشركاتها المتخصصة.

كما أن «الاعتماد اللبناني» هو من أول البنوك في لبنان الذي انشأ مصرفاً مستقلاً للأعمال (بنك الاعتماد اللبناني للاستثمار)، ومصرفاً إسلامياً مستقلاً (البنك الإسلامي اللبناني)، وأول البنوك التي أصدرت سندات تمويل في الأسواق الدولية، كما أنشأ شركة متخصصة بالتمويل التأجيري (كريديليز) والتي تحوّلت مؤخراً إلى شركة مالية في الحقل ذاته. وكان «الاعتماد اللبناني» أول بنك لبناني أنشأ مصرفاً تابعاً في البحرين (مركز إقليمي لمنطقة الخليج)، وقبله بسنوات مكتباً تمثيلياً في كندا (بنك الاعتماد اللبناني في مونتريال).

أما الميزة الثالثة، فتتمثل بالخدمات الشاملة التي توفرها المجموعة لكل الشرائح الاجتماعية، منها الخدمات المصرفية مروراً بالخدمات المالية والاستثمارية والمصرفية الإسلامية والتأمين والتمويل التأجيري وخدمات التحصيل والاستثمار العقاري والسياحي، وصولاً إلى الصيرفة الالكترونية وإصدار وإدارة البطاقات، الأمر الذي يمنح



المجموعة بالفعل صفة «السوبر ماركت المالي».

وأما الميزة الرابعة، فهي تمتع مجموعة «الاعتماد اللبناني» بميزات الانتشار النوعي داخل لبنان وخارجه. فالبنك الأم (بنك الاعتماد اللبناني) يملك شبكة من 62 فرعاً تنتشر في كل المناطق اللبنانية، إضافة إلى انتشاره بشكل ستراتيجي في الخارج، الذي يشمل حالياً قبرص (أوروبا)، كندا (أميركا)، البحرين (منطقة الخليج)، والعراق.

وحول مخططات العمل، يقول **د.طربيه**: «ضمن هوية المصرف الشامل، تعزز مجموعتنا مخططاتها وأعمالها وفق ستراتيجيات تشمل مختلف المجالات المصرفية والمالية، وتطور هذه المخططات وفق حاجات الأسواق والعملاء مع التركيز على:

- إجراء المزيد من التوسع الأفقي والعمودي في مجال الصيرفة بالتجزئة.
- تنويع الخدمات الالكترونية، وضم فئات جديدة إلى رحابها.
- تعزيز قاعدة الشركات التابعة وتنشيط أعمالها وخدماتها، وتوسيع نطاقها ليشمل خدمات جديدة.
- توسيع قاعدة العملاء عن طريق طرح خدمات ومنتجات جديدة تناسب أوسع الشرائح الاجتماعية، ومن ضمنها الخدمات ذات الطابع التربوي والتعليمي والاجتماعي.
- دخول أسواق جديدة في المنطقة وخارجها.»

**أول مصرف لبناني يفتتح مصرفاً مستقلاً للأعمال**

ويعدّد **د.طربيه** المزايا التنافسية الداعمة لستراتيجيات العمل والتوسّع، وأهمها:

- عراقة وخبرة «الاعتماد اللبناني» في إطلاق وتقديم المنتجات والخدمات المصرفية المتنوعة.
- ريادة «الاعتماد اللبناني» في استقدام واستخدام التكنولوجيا الحديثة والتعامل المبكر مع الصيرفة الالكترونية في أعماله الداخلية وفي إصدار بطاقات الائتمان وبطاقات الدفع الالكترونية.
- وجود فريق عمل يتمتع بخبرات كبيرة ومتعددة في مجمل العمليات المصرفية والمالية، وعلاقات ذات تأثير وفعالية في أوساط رجال الأعمال والمال والمستثمرين والمؤسسات والشركات.
- الاعتماد على نظام متكامل لإدارة المعلومات يشمل كل شبكة فروعه ويوفر للإدارة العليا والمحللين والمديرين المعلومات عن الزبائن، ويخلق هذا النظام قاعدة للمعلومات تشمل جميع الوظائف الرئيسية والمحاسبة على صعيد البنك ككل. ■

الاقتصاد اللبناني
العدد ٥١٨ ـ شباط ٢٠٠٩

# الإعتماد اللبناني:
# أداء قوي وقفزة نوعية في مجمل المؤشرات الأساسية خلال ٢٠٠٨

يحقق الاعتماد اللبناني، منذ سنوات معدلات نمو مستدامة تزيد بشكل صريح، على متوسطات نمو القطاع المصرفي اللبناني. كما يحقق نمواً موازياً في ربحيته يوجّه الجزء الاكبر منها لخدمة مخططات التوسع الداخلي والخارجي. وآخر الانجازات في هذا المضمار كان حصول مصرفنا في العراق على رخصة من السلطات النقدية المعنية مما يشكل نقلة نوعية جديدة بعد تحقيق وجود مباشر في البحرين واعتماد المنامة كمركز اقليمي لنشاطنا في منطقة الخليج.

ووفقا لذلك، فقد حققنا في العام الماضي قفزة نوعية اضافية في مجمل مؤشراتنا الاساسية ، حيث ارتفع اجمالي موجودات البنك بنسبة تزيد عن ١٨ في المئة ، لتصل الى ٤،٥ مليارات دولار. وارتفعت الودائع بنسبة ناهزت ٢٠ في المئة لتصل الى ٣،٩ مليارات دولار فيما ارتفعت الارباح بنسبة زادت عن ٧٠في المئة لتصل الى نحو٦٢ مليون دولار . وهذا ما سينعكس حكماً على متانة مركزنا المالي وعلى مجموع الاموال الخاصة حيث نعمل على ادخال زيادات كبيرة ونوعية تساهم في تسريع خطة التوسع في الاعمال والاسواق.

والمهم في هذه النتائج انها حصيلة الاداء القوي الذي يشمل كل اعمال وانشطة مجموعة الاعتماد اللبناني من خلال مصارفه الثلاثة وشركاته التابعة في لبنان ، ومن خلال انتشاره الخارجي . وهي تكرس وتعزز ما اكتسبه الاعتماد اللبناني من ميزات خاصة متواصلة التراكم، تشكل مجتمعة ومنفردة مرادفات موازية لشهرة المجموعة ونوعية اعمالها التي تتناغم مع التقدم الذي تحققه الصناعة المصرفية والمالية حول العالم.

وأما الميزة الأولى، فهي تمتع مجموعة الاعتماد اللبناني بميزات الانتشار النوعي داخل لبنان وخارجه. فالبنك الام (بنك الاعتماد اللبناني) يملك شبكة من ٦٢ فرعاً تنتشر في كل المناطق اللبنانية اضافة الى انتشاره بشكل استراتيجي في الخارج، الذي يشمل حاليا قبرص(اوروبا)، كندا (اميركا)، البحرين (منطقة الخليج) وقريبا» العراق.

وتتصدر هذه الميزات قدرة المجموعة على محاكاة النمو المستدام والمدروس بمعانيه الحقيقية، سواء لجهة المؤشرات الاساسية للاداء المالي والاهم فيها الملاء ة المرتفعة ومتانة المركز المالي وسلامة العمليات والاستثمارات، او لجهة الخدمات التي تراعي تلبية الحاجات الفعلية للعملاء الراهنة والمستقبلية وتوازن بدقة بين صيرفة التجزئة Retail Banking) وصيرفة الشركات والمؤسسات (Corporate) الى جانب الخدمات الموازية (Para Banking).

وتكمن الميزة الثانية في امتلاك روح المبادرة في التوقيت المناسب، فـ» الاعتماد اللبناني» هو اول البنوك اللبنانية التي اعتمدت التكنولوجيا الحديثة في العمليات المصرفية والمالية،



د. جوزيف طربيه رئيس مجلس إدارة بنك الاعتماد اللبناني

واول من اسس وامتلك واصدر وأدار البطاقات الائتمانية وشركاتها المتخصصة.

كما ان «الاعتماد اللبناني» هو من اول البنوك في لبنان الذي انشأ مصرفاً مستقلاً للأعمال (بنك الاعتماد اللبناني للاستثمار) ومصرفاً إسلامياً مستقلاً (البنك الاسلامي اللبناني) ، واول البنوك التي اصدرت سندات تمويل في الاسواق الدولية، كما أنشأ شركة متخصصة بالتمويل التاجيري (كريديليز) والتي تحولت مؤخراً الى شركة مالية في الحقل ذاته. وكان الاعتماد اللبناني اول بنك لبناني أنشأ مصرفاً تابعاً في البحرين (مركز إقليمي لمنطقة الخليج) وقبله بسنوات مكتباً تمثيلياً في كندا (بنك الاعتماد اللبناني في مونتريال).

أما الميزة الثالثة، فتتمثل بالخدمات الشاملة التي توفرها المجموعة لكل الشرائح الاجتماعية منها المصرفية مروراً بالمالية والاستثمارية والمصرفية الاسلامية والتأمين والتمويل التأجيري وخدمات التحصيل والاستثمار العقاري والسياحي والفندقي وصولاً الى الصيرفة الالكترونية وإصدار وإدارة البطاقات، الامر الذي يمنح المجموعة بالفعل صفة السوبر ماركت المالي . ■

THE DAILY STAR
LEBANON

Monday November 24, 2008

# Credit Libanais: Cutting edge competitive banking at its best

For the past years, Credit Libanais has achieved sustained growth, outpacing the average growth of the Lebanese banking sector. A substantial portion of its profits is retained for reinvestment and geared towards internal and external organic growth, the latest being the establishment of a branch in Bahrain and choosing Manama as the regional center for its Gulf operations.

The bank expects to prolong the healthy growth in its main indicators as unveiled by its 2008 mid year figures: assets were up by 8 percent as compared with the same period in 2007, deposits have increased by about 20 percent to reach $3.5bn, with net profits soaring by 73 percent to reach $28m. These encouraging figures go to ascertain the bank's firm steps to grow and penetrate newer markets.

The bank is set to maintain its sustained growth, and along its commitment to stability and dependability, it aims to improve its performance in retail, gorporate, E and para banking segments.

Credit Libanais has been the pioneer in implementing many of the newest technologies and methods. It was the foremost to install computerized technology and issue credit cards. The bank was the first to establish an investment arm, Credit Libanais Investment Bank, the first to issue bonds listed on international markets,

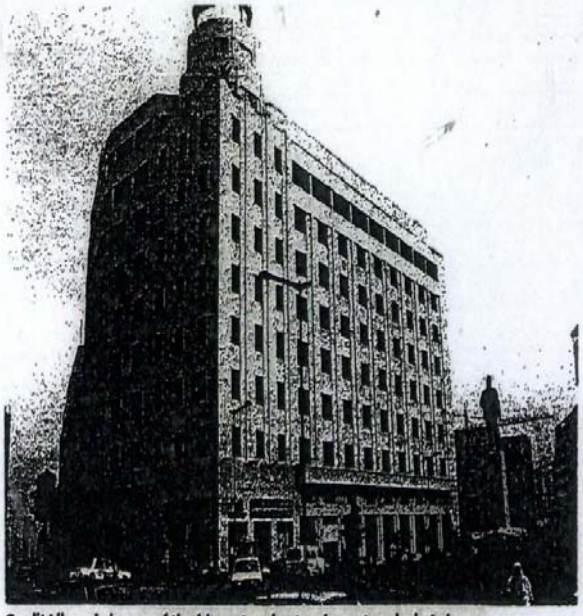

Credit Libanais is one of the biggest and extensive networks in Lebanon

the first Lebanese bank to acquire others banks (Continental Development Bank in 1977, Capital Trust Bank in 1994), First Phoenician Bank in 1994, and the American Express Bank's operations in Lebanon in 2000), as well as founding the first commercial financing company, Credilease, which recently established itself as a separate financial entity.

The bank offers an array of banking services, namely commercial, investment, and Islamic banking. Credit Libanais has an extensive network of 60 branches on the Lebanese territory, as well as strategically placed presence in the Gulf, Europe and North America.

The onset of the Islamic banking law in Lebanon saw Credit Libanais the first Lebanese bank to offer Islamic banking services and products, thus joining the club of Arab and foreign banks offering such services and products, and keeping Lebanon at the forefront of financial services and the banking hub par excellence in the region.

In keeping up with its image of offering total banking solutions for any type of customer, Credit Libanais has opted for the following strategies: increasing expansion in retail banking, offering improved and new services and products, expanding its existing network and agencies, and penetrating new markets both domestically and abroad.

Credit Libanais' competitive edge rests with its having one of the biggest and extensive networks on the Lebanese territory, an external network of branches including a branch in Bahrain to service the Gulf region, another in Cyprus to service the EU and a representative office in Canada serving the North American territories.

Its continued commitment to implementing sound governance and management practices alongside the implementation of the latest available technologies and employee trainings ensures that clients' satisfaction is guaranteed.

**Ara Alain Arzoumanian**

المستقبل

الأربعاء ٢٠ آب ٢٠٠٨

## في تكريم أقامته «مجموعة الاعتماد اللبناني»

# طربيه: الإعلام الاقتصادي يفعّل الحركة وكلمة الهيئات غير مسموعة عند السياسيين

قال رئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب ورئيس مجلس إدارة «مجموعة الاعتماد اللبناني» جوزف طربيه إن الإعلام الاقتصادي يلعب دوراً أساسياً في تفعيل الحركة الاقتصادية في البلد، وأن كلمة الهيئات الاقتصادية غير مسموعة بما فيه الكفاية في القرارات المصيرية الكبرى التي يتخذها الفرقاء السياسيون.

وفي غداء اقامه امس تكريماً للاعلاميين الاقتصاديين، قال طربيه ان «الهيئات الاقتصادية التي تحمل الهمّ الاقتصادي لمؤسساتها وعمالها، غير مسموعة بما فيه الكفاية في القرارات المصيرية الكبرى التي يتخذها الفرقاء السياسيون خاصة وان المشكلة الاقتصادية ـ الاجتماعية تتطلب اهتماماً اكبر من المسؤولين لانها باتت تهدد مستقبل الناس، وهي تبدو احياناً ضحية الخلاف السياسي».

وتابع ان «الاعلام الاقتصادي مسؤول عن مراقبة الاداء الحكومي من ترشيد للانفاق وزيادة الايرادات ومكافحة الفساد، وحسن ادارة الدين العام، وبصورة خاصة الحفاظ على الثقة بالنظام المصرفي اللبناني، الذي يترجم دائماً قدرة على مواجهة الصدمات السياسية مما ينعكس على لبنان استقرارا في القطاع المصرفي ونمواً في الودائع والسيولة، مما يساعد القطاع المصرفي على الصمود، والاستمرار في خدمة الاقتصاد اللبناني والدولة اللبنانية».

بدوره اجاب رئيس جمعية الاعلاميين الاقتصاديين بهيج ابو غانم بالقول «ليس مستغرباً على الدكتور جوزف طربيه مبادرته لتكريم الاعلاميين الاقتصاديين، بل الاعلام الاقتصادي. فهو الذي خبر اهمية هذا الاعلام من موقعيه في رئاسة جمعية مصارف لبنان وفي رئاسة اتحاد المصارف العربية».

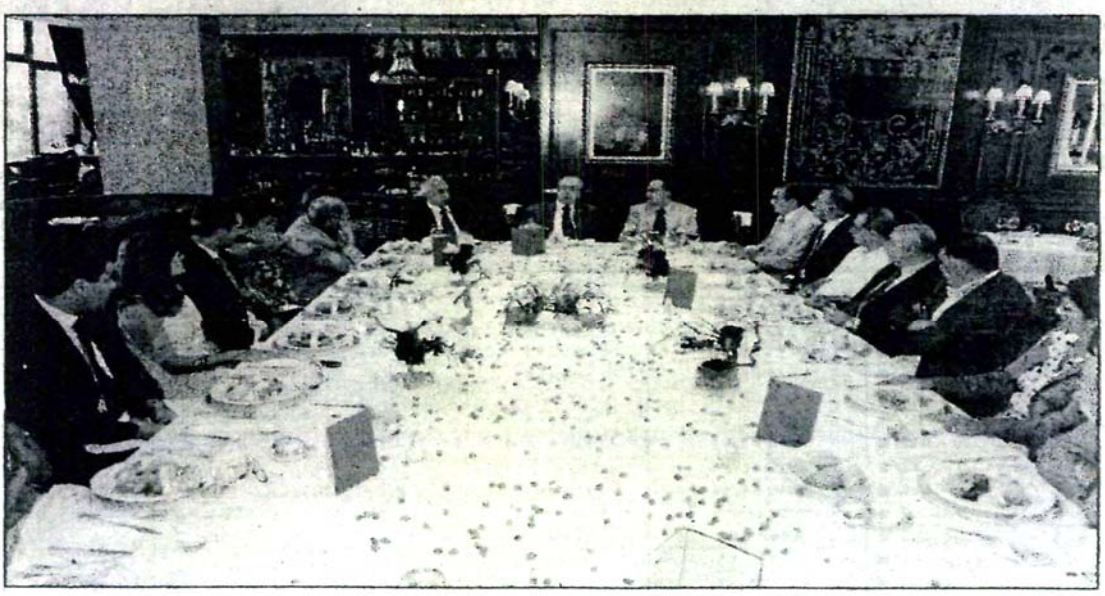

● صورة جامعة للمحتفلين

L'Orient LE JOUR

Vendredi 1 Août 2008

## Joseph Torbey, président-directeur général du groupe

# Les profits nets du Crédit Libanais en hausse de 75 % fin juin

**Q : Comment évaluez-vous les résultats financiers de la banque au premier semestre ?**
R : Les résultats financiers du Crédit Libanais durant le premier semestre 2008 ont enregistré une importante croissance comparée aux résultats du premier semestre 2007, et ce malgré une période caractérisée par une instabilité politique et sécuritaire.
Le produit net bancaire a augmenté de 14,25 % en juin 2008 et ce par rapport à juin 2007.
Les profits avant impôts de la banque ont augmenté de 75 % par rapport à la même période de janvier à juin 2007.
Le total des actifs a augmenté de 8,7 % durant les six premiers mois de l'année 2008 par rapport à juin 2007.
Les dépôts clientèle ont augmenté de 8,6 % durant la période de janvier à juin 2008 par rapport à la même période de 2007.
Les activités de crédit ont, quant à elles, augmenté de 13,81 % durant les six premiers mois de l'année 2008 comparées à la même période de 2007.

**Q : Comment expliquez-vous ces chiffres ?**
R : Les banques libanaises ont montré une résilience à l'instabilité politique qui a prévalu durant le premier semestre de l'année. En effet, les activités financières et l'économie libanaise en général ont totalement ignoré le contexte politique négatif. Cela a permis aux banques de maintenir leur rythme de croissance et d'améliorer leurs résultats financiers.
Ainsi, nous avons réussi à nous adapter au contexte politique et économique, tant interne que régional, en maintenant un haut niveau de professionnalisme dans la gestion des risques, le renforcement de nos fonds propres tout en gardant des ratios de liquidité assez confortables.
Les activités de la banque de détail continuent de se développer de manière très importante, démontrant la solidité et la stabilité du secteur bancaire libanais.

**Q : Comment votre banque a-t-elle géré la baisse des taux d'intérêt américains et comment pourrait-elle réagir face à une éventuelle baisse de taux sur les bons du Trésor ?**
R : Les banques libanaises dénotent une flexibilité d'adaptation à tous les changements macro-économiques, tant sur les marchés locaux qu'internationaux.
La baisse des taux engrangée par la Réserve fédérale américaine s'est répercutée sur les taux d'intérêt pratiqués tant sur les dépôts que sur les prêts-clientèle, et cela de manière graduelle et structurée. Les banques libanaises ont encore une fois démontré un haut niveau de flexibilité et de professionnalisme dans la gestion de leurs bilans (actif/passif) qui leur a permis de s'adapter aux changements structurels des niveaux des taux d'intérêt sur la devise américaine.
Pour le moment, il semble que les niveaux d'intérêt sur le dollar se soient stabilisés. Il est possible que la crise des *subprimes* ainsi que les risques inflationnistes puissent à nouveau modifier la stabilité actuelle, mais cela ne se répercutera qu'à partir du quatrième trimestre de l'année en cours.
Le niveau des taux sur les bons du Trésor est largement induit par la stabilité politique et sécuritaire du pays ainsi que par son niveau de notation et l'appréciation par les investisseurs du risque souverain.
Une baisse de taux sur les bons du Trésor libanais pourrait avoir lieu avec un regain de la stabilité politique du pays, qui à son tour se répercutera favorablement sur le niveau de croissance de l'économie nationale ainsi que sur le climat des investissements. Donc, cette baisse des taux, motivée par un climat politique favorable, ne pourra qu'avoir des répercussions positives sur le secteur bancaire et financier, et les banques pourront sans aucun doute adapter leur gestion actif/passif à ces changements structurels, bénéfiques au développement de la croissance en général.



*Le Crédit Libanais est en voie d'exporter ses services dans plusieurs régions d'Afrique de l'Ouest, affirme Joseph Torbey.*

**Q : Quels sont les métiers appelés à se développer ou pas dans la prochaine étape ?**
Tous les métiers de la banque sont amenés à se développer de manière importante, notamment la banque de détail, la banque d'investissement et la banque privée.
Ces développements sont motivés par le développement exceptionnel du niveau de liquidité dans la région du Moyen-Orient essentiellement liée à la hausse des prix du pétrole. Le Liban devra sans doute bénéficier de ces facteurs avec le retour de la stabilité politique et sécuritaire.
Clients et investisseurs s'adresseront de plus en plus aux banques libanaises qui sont reconnues pour leur haut niveau de professionnalisme et de savoir-faire afin de pallier à leurs besoins tant au niveau de la banque commerciale traditionnelle qu'au niveau de la banque d'investissement ou de la gestion du patrimoine.

**Q : Qu'en est-il de votre stratégie d'expansion régionale ?**
La croissance du Crédit Libanais continue de s'accentuer depuis quelques années, renforçant ainsi son positionnement sur les marchés domestiques, régionaux et internationaux. À ce jour, le Crédit Libanais est présent dans toutes les régions du Liban et jouit d'un réseau de 60 agences.
De plus, le Crédit Libanais assure une présence à Limassol (Chypre), ainsi qu'à Bahreïn par le biais de deux branches offrant la totalité des services bancaires et financiers du groupe. Enfin, le Crédit Libanais couvre la région d'Amérique du Nord grâce à la présence d'un bureau de représentation à Montréal (Canada).
La banque continue d'explorer de nouveaux marchés régionaux afin de mieux servir sa clientèle dans la zone du Golfe. De plus, la banque est en voie d'exporter son savoir-faire et ses services dans plusieurs régions d'Afrique de l'Ouest où se trouve une large communauté d'émigrés libanais et arabes.

الاقتصاد والاعمال
تموز / يوليو – آب / أغسطس ٢٠٠٨

# الاعتماد اللبناني جائزة دولية وأداء قوي

**ليس غريباً أن يحوز بنك الاعتماد اللبناني على جائزة دولية جديدة تؤكد ميزة "النوعية" لخدماته ومنتجاته. فقد أثبتت هذه المؤسسة، على مدى السنوات الماضية قدرتها على التحول المدروس إلى مصرف شامل أشبه "بالسوبر ماركت" المالي، كما أثبتت كفاءتها في المنافسة والنمو المتميز، بين أكبر المصارف اللبنانية.**

**لكن ما يمنح هذه الجائزة "نكهة خاصة" هذا العام هو الأداء القوي الذي يشمل كل الأعمال والأنشطة لمجموعة الاعتماد اللبناني من خلال مصارفه الثلاثة التابعة في لبنان، ومن خلال انتشاره الخارجي، والذي انعكس خصوصاً تقدماً نوعياً في بياناته المالية وفقاً لنتائج الربع الثاني من العام الحالي، بعد أن سجلت ارتفاعاً صريحاً وواعداً في الربع الأول، حيث ارتفعت موجوداته الإجمالية بنسبة 13 في المئة (على أساس سنوي) لتصل إلى 3,91 مليارات دولار. وارتفعت الودائع بنسبة 13,8 في المئة لتصل إلى 3,3 مليارات دولار، وارتفعت محفظة القروض للقطاع الخاص بنسبة 21 في المئة لتصل إلى 802 مليون دولار مشكلة 23,9 في المئة من مجموع الودائع. أما المؤشر الأهم، فكان النمو القوي للأرباح بنسبة 31,5 في المئة لتصل إلى 15 مليون دولار في فصل واحد. وهذا الرقم مرشح للزيادة في الأرباع الثلاثة الباقية في ضوء النتائج الأولية للربع الثاني.**


د. جوزيف طربيه

يرسّخ هذا الأداء ورمزية الجائزة الدولية الجديدة ما اكتسبه الاعتماد اللبناني من ميزات خاصة، متواصلة التراكم، تشكل مجتمعة ومنفردة مرادفات موازية لشهرة البنك وشركاته التابعة ونوعية أعماله داخل لبنان وخارجه.

وتتصدر هذه الميزات قدرة المجموعة على محاكاة النمو المستدام والمدروس بمعانيه الحقيقية، سواء في جانب المؤشرات الأساسية للأداء المالي والأهم فيها الملاءة المرتفعة ومتانة المركز المالي وسلامة العمليات والاستثمارات، أو في جانب الخدمات التي تراعي تلبية الحاجات الفعلية للعملاء الراهنة والمستقبلية وتوازن بدقة بين صيرفة التجزئة (Retail Banking) وصيرفة الشركات والمؤسسات (Corporate) إلى جانب الخدمات الموازية (Para Banking).

وتكمن الميزة الثانية في امتلاك روح المبادرة في التوقيت المناسب. فـ"الاعتماد اللبناني" هو أول البنوك اللبنانية التي اعتمدت التكنولوجيا الحديثة في العمليات المصرفية والمالية، وأول من أسس وامتلك وأصدر وأدار البطاقات الائتمانية وشركاتها المتخصصة. كما أن "الاعتماد اللبناني" هو من أول البنوك الذي أنشأ مصرفاً مستقلاً للأعمال (بنك الاعتماد اللبناني للاستثمار) ومصرفاً إسلامياً مستقلاً (البنك الإسلامي اللبناني)، وأول البنوك التي أصدرت سندات تمويل في الأسواق الدولية، فضلاً عن كونه أول من انشأ شركة متخصصة بالتمويل التأجيري (كريديليز) والتي تحولت مؤخراً إلى شركة مالية في الحقل ذاته. وكان الاعتماد اللبناني أول بنك لبناني أنشأ مصرفاً تابعاً في البحرين (مركز إقليمي لمنطقة الخليج) وقبله بسنوات مكتباً تمثيلياً في كندا (بنك الاعتماد اللبناني في مونتريال).

أما الميزة الثالثة، فتتمثل بالخدمات الشاملة التي توفرها المجموعة لكل الشرائح

**بنك مستقل في البحرين وتواجد في كندا وإعادة هيكلة فرع قبرص**

الاجتماعية منها المصرفية مروراً بالمالية والاستثمارية والمصرفية الإسلامية والتأمين والتمويل التأجيري وخدمات التحصيل (شركة Collect) والاستثمار العقاري والسياحي، وصولاً إلى الصيرفة الإلكترونية وإصدار وإدارة البطاقات، الأمر الذي يمنح المجموعة بالفعل صفة السوبر ماركت المالي الذي يتناغم مع التقدم المذهل الذي تحققه الصناعة المصرفية والمالية حول العالم.

وأما الميزة الرابعة، فهي تمتع مجموعة الاعتماد اللبناني بميزات الانتشار النوعي داخل لبنان وخارجه. فالبنك الأم (بنك الاعتماد اللبناني) يملك شبكة من 60 فرعاً تنتشر في كل المناطق اللبنانية وينتبع للمجموعة المصرف المتخصص بالأعمال (الاعتماد اللبناني للاستثمار) والمصرف الإسلامي (البنك الإسلامي اللبناني)، فضلاً عن الشركة المالية التابعة (كريديليز) ومجموعة الشركات الناشطة في مجال الصيرفة الإلكترونية والتأمين والعقارات والسياحة.

# الاعتماد اللبناني يفوز بـ "الجائزة الذهبية للجودة والامتياز في مجال الاعمال" للعام 2008




حاز بنك الاعتماد اللبناني على الجائزة الذهبية للجودة والامتياز في الأعمال للعام 2008 من (Business Initiative Directions) BID. وجرى ذلك في إطار البرنامج التكريمي السنوي الذي أقامته هذه المؤسسة في قاعة المؤتمرات في فندق "ماريوت اوتيل" في نيويورك، الولايات المتحدة. وشهد الحفل تكريم الشركات والمنظمات ورجال الأعمال المميزين من حول العالم.

و"الاعتماد اللبناني" هو البنك الأول والوحيد في حجمه الذي تميز بتقدير عن الجودة والامتياز بمنحه ISO 9001 / 2000 على كل المستويات وكافة الأطر المهنية في مجال عمل المصرف.

وقد فاز الاعتماد اللبناني بهذه الجائزة الذهبية لعام 2008 كونه اثبت التزامه بمعايير نموذج الجودة الصارم QC100 المطبق في أكثر من 100 دولة وبإقرار الجميع. والجائزة هي عربون تقدير للجهد المتكامل والمتواصل من اجل تحسين وتطوير خدمات المصرف لعملائه في الداخل والخارج في إطار الإبداع في مجال الأعمال.

## التوسع الخارجي

أما في الخارج، فقد عزز البنك شبكة علاقاته الإقليمية بإطلاق بنك مستقل في البحرين بعد أن أرسى سابقاً وجوداً مباشراً في القارة الأميركية (كندا) وأعاد هيكلة وجود فرعه في قبرص بما يتناسب مع انضمام الجزيرة إلى الاتحاد الأوروبي، مكرساً بذلك تواصل شبكة وجوده في ثلاث قارات مع اهتمام خاص بمنطقة الخليج.

ومن المرتقب أن يتم تعزيز شبكة الوجود الخارجي للبنك بالدخول المباشر إلى أكثر من سوق أفريقية ليكتمل التواصل في أربع قارات، فضلاً عن التوجه الستراتيجي لتأمين وجود مباشر للبنك وتنمية أعماله في الأسواق الإقليمية والمرجح منها حالياً سورية والعراق واليمن وربما أسواق أخرى.



مقرّ للبنك في شارع المصارف

وعن ثمرات هذا التميز، يقول رئيس ومدير عام المجموعة د. **جوزف طربيه**: "يحقق الاعتماد اللبناني، منذ سنوات، معدلات نمو مستدامة تزيد بشكل صريح على متوسطات نمو القطاع المصرفي اللبناني، كما يحقق نمواً موازياً في ربحيته التي يتوجه الجزء الأهم منها لخدمة مخططات التوسع في الأسواق الداخلية والخارجية. وآخر الإنجازات في هذا المضمار كان تأسيس البنك التابع لـ"الاعتماد اللبناني" في البحرين كمركز مالي إقليمي في منطقة الخليج. ونعمل حالياً على دخول أسواق جديدة في المنطقة وخارجها.

ويضيف: "تكرس هذه النتائج أهمية توجهنا الستراتيجي المبكر نحو الصيرفة الشاملة التي عملنا من خلالها على تطوير التكامل بين الخدمات المصرفية التجارية والتقليدية والإسلامية، مع حزمة متكاملة من الخدمات المصرفية بالتجزئة (Retail Banking) إلى جانب الخدمات المالية والاستثمارية وتمويل التجارة مع التوسع الدائم في مجال الخدمات الموازية (Para Banking) ليحتل البنك بذلك موقعاً مميزاً في خريطة العمل المصرفي والمالي في لبنان والمنطقة.

الحوادث
الجمعة ٩ أيار ٢٠٠٨

جوزف طربيه رئيس مجلس ادارة «الاعتماد اللبناني» ورئيس جمعية المصرفيين الدوليين لـ«الحوادث»

# على الجميع بذل الجهود لاستئناف الحوار الداخلي واستعادة الدورة الانتاجية المتكاملة للقطاعات الاقتصادية

اكد الدكتور جوزف طربيه رئيس مجلس ادارة ومدير عام بنك الاعتماد اللبناني ورئيس جمعية المصرفيين الدوليين ان المصارف اللبنانية سليمة ومتينة وتمتلك القدرات الكافية لمواجهة اي تطورات محسوبة وغير محسوبة. واوضح ان المصارف اللبنانية التي التزمت بشكل صريح وثابت بتمويل الاقتصاد اللبناني، تتعامل مع الدولة كعميل مدين. ودعا الجميع الى بذل الجهود لاستعادة الحوار الداخلي بالتالي استعادة النمو وتعزيزه واستعادة الدورة الانتاجية المكتملة لجميع القطاعات الاقتصادية. كشف ان بنك الاعتماد اللبناني يتمتع بمعدلات نمو ستدامة تزيد بشكل صريح عن متوسطات نمو لقطاع المصرفي اللبناني.

«الحوادث» التقت الدكتور طربيه وكان معه الحوار التالي:

«الحوادث»: هل ترى في الافق ما يشير الى استمرار لقطاع المصرفي في النمو ام ان هناك مخاطر يواجهها هذا لقطاع من جراء تردي الخطاب السياسي اكثر فاكثر، بالتالي تردي الاداء على صعيد المؤسسات في البلاد ؟

د. طربيه: تسعى المصارف في لبنان الى التأقلم مع لتطورات العامة، سواء منها السياسية او لاقتصادية الداخلية، من جهة، والخارجية المحيطة بها، من جهة اخرى. وهي تقوم بالتعامل بمهنية عالية ع المخاطر العامة والخاصة التي تواجهها وتستمر زيادة اموالها الخاصة والإبقاء على نسبة عالية سيولة الدولية لديها. إذ تبين المعطيات الاحصائية ن معدل الملاءة الحالي، بحسب معايير بازل يفوق ٪، وهو اعلى من الحد الادنى المفروض من قبل لسلطات النقدية اللبنانية ١٢٪ والحد الادنى وفقاً لمعايير الدولية (٨٪).

وتلتزم المصارف اللبنانية، بشكل صارم، ايضاً لادارة السليمة لمجمل اموالها اي ادارة موجوداتها مطلوباتها، ومن الميزات التي نفتخر بها في لمصارف اللبنانية، المهنية العالية والتمرس بإدارة لاموال والمخاطر وهذا ما يبدو جلياً في المؤشرات لاساسية المتعلقة بنسبة الملاءة ونسب السيولة التقليل المستمر لمخاطر التوظيف والاستثمار احتجاز المخصصات اللازمة لمواجهة الديون لمشكوك فيها او الصعبة. وبهذا يمكن الجزم بان لمصارف اللبنانية سليمة ومتينة وتمتلك القدرات لكافية لمواجهة اي تطورات محسوبة وغير حسوبة.

وتعترف المؤسسات المالية الدولية كما البنك صندوق النقد الدوليان ووكالات التصنيف العالمية ان ادارات المصارف في لبنان تتبع سياسات تحصن لقطاع وتعززاستقراره ، ويحوز القطاع عموماً صنيفاً جيداً ومتقدماً احياناً على رغم تاثره لتصنيف السيادي الذي تتحكم به المديونية العامة العجز في الموازنة وفقاً للقاعدة المتبعة دولياً في لتصنيف .

ونحن نعتقد، ان عوامل الارباك السياسي الحالية



د. جوزف طربيه: المصارف اللبنانية تمتلك القدرات الكافية لمواجهة اي تطورات

التي تؤثر حكماً في التصنيف السيادي يوازيها حرص كبير على عدم التفريط باي من عوامل المصداقية الدولية التي اكتسبها لبنان على مر السنين، وهذا يستدعي جهوداً اكبر واجماعاً سياسياً على الحل السياسي ووضع خطة التصحيح المالي في راس هرم الاولويات بدعم وتاييد القطاعات الخاصة وفي مقدمها المصارف والمؤسسات المالية التي تجاوزت معطيات التصنيف السيادي واستطاعت النفاذ الى الاسواق الخارجية واستقطاب الرساميل والاستثمارات، في احوال غير مناسبة، وستكون حكماً اكثر قدرة واكثر دينامية في تعزيز مناخ الاستثمار اذ ما تحركت الحلول بالاتجاه الصحيح دون ابطاء.

ووفقاً لهذه المعادلة فقد دعم القطاع المصرفي مؤتمر باريس2 بشكل مباشر وغير مباشر، كذلك لم يكن القطاع محايداً في تثمير نتائج مؤتمر باريس3 ، وهناك تنسيق تام مع مصرف لبنان المركزي لدعم وحفز اي مبادرة بناءة تسهم باعادة تنشيط الاقتصاد واستعادة الثقة الداخلية والخارجية، لكن من المهم التاكيد ان المصارف اللبنانية التي التزمت بشكل صريح وثابت بتمويل الاقتصاد اللبناني بقطاعيه العام والخاص، تتعامل مع الدولة كعميل مدين وهذا التعامل يقوم على مرتكزات اساسية اهمها :

١. الحرص الشديد على اموال المودعين لدى المصارف التي تتولى ادارة هذه الاموال وفق اقصى التدابير الاحترازية التي تمليها معايير الادارة الرشيدة واصول العمل المصرفي السليم.

٢. التعامل بإيجابية مع كل ما يتعلق بتمويل التمويل اللازم للدولة والاقتصاد الوطني ، في سياق النهج الثابت القائم في التواصل الدائم والحوار الموضوعي البناء.

٣. ضرورة احترام الدولة اللبنانية إلتزاماتها إزاء الاصدارات السابقة التي تمّت في اسواق دولية ووفق شروط وآجال محدّدة , فئمة انظمة وعقود ترعى هذه الاصدارات لا يمكن تجاوز شروطها او الإخلال بها.

٤. إحترام معطيات السوق المحلية والدولية وتلك المتعلقة بموارد المصرف وسيولتها ، لا سيما بالعملات الاجنبية ، وفي ضوء تقييم مخاطر البلد السيادية Risk Sovereign من قبل مؤسسات التصنيف الدولية.

«الحوادث»: على رغم استمرار شدة الحدة في السجال السياسي الداخلي، فقد سجل النشاط الاقتصادي الكلي بعض الثبات ، فيما ظل الاستقرار النقدي سائداً. فما هو سبب ذلك في رأيك؟ وماذا عن الدين العام ووضعه وحجمه وتمويل المصارف الخاصة له؟ ومؤتمر باريس-3 هل أدى اغراضه في رأيك ، خصوصاً أن مقرراته لم تنفذ بكاملها بانتظار تطبيق الاصلاحات التي طلبها المانحون؟

د. طربيه: تختلف تاثيرات الاوضاع السائدة امنياً وسياسياً بدءاً من العام 2005 وحتى الآن ، من قطاع الى آخر بما في ذلك الاغتيالات والتفجيرات والاعتداء الإسرائيلي التدميري صيف العام 2006 والأزمة الداخلية الحادة المستمرة ، كما تتباين قدرات القطاعات في استيعاب هذه الآثار وفي دينامية تجاوزها ومتابعة مسيرة النمو.

ومن المؤكد، ان القطاع السياحي بكل ركائزه ومكوناته حساس للغاية بمواجهة اي تطورات دراماتيكية على الصعيد الامني. وثمة قلق ومخاوف من حصول تداعيات جدّية تصيب هذا القطاع في حال خسارة المواسم المقبلة، بعد خسارة الجزء الاكبر من المواسم الماضية .

والمؤسف ايضاً ان القطاع التجاري بدأ يعاني من الاوضاع القائمة بسبب تراجع حركة الاستهلاك وتراجع قطاع السياحة. والامر ذاته يسري جزئياً على قطاع الاعمال والاستثمار خصوصاً منها المرتبطة كلياً او جزئياً برساميل او تمويل خارجي. بينما نلحظ تميزاً في القطاع المصرفي والمالي والى حدما في القطاع العقاري لجهة تحقيق النمو الايجابي والاسهام بشكل فعال في حماية الاقتصاد.

ولقد شددنا دائماً على اهمية الاستقرار السياسي كعامل محفز لتنشيط الاقتصاد وتامين المناخ الملائم للنمو في احوال طبيعية، وعلى رغم اكتساب الاقتصاد لميزة التعايش مع اجواء سياسية سلبية، فان البلد يشهد مجموعة تطورات متسارعة ذات ارتباطات وابعاد محلية واقليمية ودولية، وليس من المناسب مطلقاً، ان يكون الشان السياسي على ما تعوده السياسيون في السابق، وعلى الجميع بذل الجهود لاستعادة الحوار الداخلي وبالتالي استعادة النمو وتعزيزه. واستعادة الدورة الانتاجية المكتملة لجميع القطاعات الاقتصادية.

الاقتصاد والأعمال
أيار / مايو ٢٠٠٨

## 3 بنوك في لبنان و3 نوافذ خارجية

# الاعتماد اللبناني
# مزايا التنوّع والتكامل

**اكتسب الاعتماد اللبناني في مرحلة تحوّله، خلال السنوات السابقة، من بنك تجاري إلى مؤسسة مصرفية – مالية متكاملة، ميّزات خاصة متواصلة التراكم تشكل مجتمعة ومنفردة مرادفات موازية لشهرة البنك وشركاته التابعة ونوعية أعماله داخل لبنان وخارجه.**

أولى هذه الميّزات هي قدرة المجموعة على محاكاة النمو المستدام والمدروس بمعانيه الحقيقية سواء في جانب المؤشرات الأساسية للأداء المالي والأهم فيها الملاءة المرتفعة ومتانة المركز المالي وسلامة العمليات والاستثمارات، أو في جانب الخدمات والمنتجات التي تراعي تلبية الحاجات الفعلية للعملاء الراهنة والمستقبلية وتوازن بدقة بين صيرفة التجزئة (Retail Banking) وصيرفة الشركات والمؤسسات (Corporate) إلى جانب الخدمات الموازية (Para Banking).

وتكمن الميزة الثانية في امتلاك روح المبادرة في التوقيت المناسب. فـ"الاعتماد اللبناني" هو أول البنوك اللبنانية التي اعتمدت التكنولوجيا الحديثة في العمليات المصرفية والمالية، وأول من أسّس وامتلك وأصدر وأدار البطاقات الائتمانية وشركاتها المتخصصة. كما أن الاعتماد اللبناني هو من أول البنوك الذي أنشأ مصرفاً مستقلاً للأعمال (بنك الاعتماد اللبناني للاستثمار) ومصرفاً إسلامياً مستقلاً (البنك الإسلامي اللبناني)، وأول البنوك التي أصدرت سندات تمويل في الأسواق الدولية، فضلاً عن كونه أول من أنشأ شركة متخصصة بالتمويل التأجيري (كريديليز) والتي تحوّلت مؤخراً إلى شركة مالية في الحقل الاجتماعية منها المصرفية مروراً بالمالية والاستثمارية والمصرفية الإسلامية والتأمين والتمويل التأجيري وخدمات التحصيل (شركة Collect) والاستثمار العقاري والسياحي، وصولاً إلى الصيرفة الإلكترونية وإصدار وإدارة البطاقات. الأمر الذي يمنح المجموعة بالفعل صفة السوبر ماركت المالي الذي يتناغم مع التقدم المذهل الذي تحققه الصناعة المصرفية والمالية حول العالم.

وأمّا الميزة الرابعة فهي تمتّع مجموعة الاعتماد اللبناني بميزات الانتشار النوعي داخل لبنان وخارجه. فالبنك الأم (بنك الاعتماد اللبناني) يملك شبكة من 60 فرعاً تنتشر في كل المناطق اللبنانية ويتبع للمجموعة المصرف المتخصص بالأعمال (الاعتماد اللبناني للاستثمار) والمصرف الإسلامي (البنك الإسلامي اللبناني) فضلاً عن الشركة المالية التابعة (كريديليز) ومجموعة الشركات الناشطة في مجال الصيرفة الإلكترونية والتأمين والعقارات والسياحة.



د. جوزف طربيه

ذاته. وكان الاعتماد اللبناني أول بنك لبناني أنشأ مصرفاً تابعاً في البحرين (مركز إقليمي لمنطقة الخليج) وقبله بسنوات مكتب تمثيل في كندا (بنك الاعتماد اللبناني في مونتريال).

أما الميزة الثالثة فتتمثل بالخدمات الشاملة التي توفرها المجموعة لكل الشرائح

**د. طربيه: دخول أسواق جديدة في المنطقة وخارجها**

**توجه ستراتيجي نحو الصيرفة الشاملة**

### توسّع أفريقي

أما في الخارج، فقد عزّز البنك شبكة علاقاته الإقليمية بإطلاق بنك مستقل في البحرين بعد أن أرسى سابقاً وجوداً مباشراً في القارة الأميركية (كندا) وأعاد هيكلة وجود فرعه في قبرص بما يتناسب مع انضمام الجزيرة إلى الاتحاد الأوروبي، مكرساً بذلك تواصل شبكة وجوده في ثلاث قارات مع اهتمام خاص بمنطقة الخليج.

ومن المرتقب أن يتم تعزيز شبكة الوجود الخارجي للبنك بالدخول المباشر إلى أكثر من سوق أفريقية ليكتمل التواصل في أربع قارات، فضلاً عن التوجه الستراتيجي لتأمين وجود مباشر للبنك وتنمية أعماله في الأسواق الإقليمية والمرجح منها حالياً

سورية والعراق واليمن وربما أسواق أخرى.

وعن ثمرات هذا التميّز، يقول رئيس ومدير عام المجموعة د. **جوزف طربيه**: "يحقق الاعتماد اللبناني، منذ سنوات، معدلات نمو مستدامة تزيد بشكل صريح على متوسطات نمو القطاع المصرفي اللبناني، كما يحقق نمواً موازياً في ربحيته التي يتوجه الجزء الأهم منها لخدمة مخططات التوسّع في الأسواق الداخلية والخارجية. وآخر الإنجازات في هذا المضمار كان تأسيس البنك التابع لـ الاعتماد اللبناني في البحرين كمركز مالي إقليمي في منطقة الخليج. ونعمل حالياً على دخول أسواق جديدة في المنطقة وخارجها".

ويضيف: "تكرّس هذه النتائج أهمية توجهنا الستراتيجي المبكر نحو الصيرفة الشاملة الذي عملنا من خلاله على تطوير التكامل بين الخدمات المصرفية التجارية والتقليدية والإسلامية، مع حزمة متكاملة من الخدمات المصرفية بالتجزئة (Retail Banking) إلى جانب الخدمات المالية والاستثمارية وتمويل التجارة مع التوسّع الدائم في مجال الخدمات الموازية (Para Banking)، ليحتل البنك بذلك موقعاً مميزاً في خريطة العمل المصرفي والمالي في لبنان والمنطقة".

## مخططات ومزايا

وحول مخططات العمل يقول د. طربيه: "ضمن هوية المصرف الشامل، تعزز مجموعتنا مخططاتها وأعمالها وفق ستراتيجيات تشمل مختلف المجالات المصرفية والمالية، وتطور هذه المخططات وفق حاجات الأسواق والعملاء، مع التركيز على:

– إجراء المزيد من التوسّع الأفقي والعمودي في مجال الصيرفة بالتجزئة.

– تنويع الخدمات الإلكترونية، وضم فئات جديدة إلى رحابها.

– تعزيز قاعدة الشركات التابعة وتنشيط أعمالها وخدماتها، وتوسيع نطاقها ليشمل خدمات جديدة.

– توسيع قاعدة العملاء عن طريق طرح خدمات ومنتجات جديدة تناسب أوسع الشرائح الاجتماعية، ومن ضمنها الخدمات ذات الطابع التربوي والتعليمي والاجتماعي.

– دخول أسواق جديدة في المنطقة وخارجها.

ويعدد المزايا التنافسية الداعمة لستراتيجيات العمل والتوسّع، وأهمها:

1 – امتلاك الاعتماد اللبناني لواحدة من أكبر الشبكات المصرفية التي تضم 60 فرعاً تنتشر في مختلف المناطق اللبنانية.

2 – امتلاك الاعتماد اللبناني لشبكة خارجية تشمل حالياً مصرفاً في البحرين كمركز إقليمي لأعمالنا المالية في الخليج، ومصرفاً في قبرص يخدم أعمالنا في المجموعة الأوروبية، ومكتب تمثيل في كندا لخدمة عملائنا في أميركا الشمالية.

3 – عراقة وخبرة الاعتماد اللبناني في إطلاق وتقديم المنتجات والخدمات المصرفية المتنوّعة.

4 – ريادة الاعتماد اللبناني في استقدام واستخدام التكنولوجيا الحديثة والتعامل المبكر مع الصيرفة الإلكترونية في أعماله الداخلية وفي إصدار بطاقات الائتمان وبطاقات الدفع الإلكترونية.

5 – وجود فريق عمل يتمتع بخبرات كبيرة ومتعددة في مجمل العمليات المصرفية والمالية، وعلاقات ذات تأثير وفعالية في أوساط رجال الأعمال والمال والمستثمرين والمؤسسات والشركات.

6 – الاعتماد على نظام متكامل لإدارة المعلومات يشمل كل شبكة فروعه ويوفر للإدارة العليا والمحللين والمديرين المعلومات عن الزبائن، ويخلق هذا النظام قاعدة للمعلومات تشمل جميع الوظائف الرئيسية والمحاسبة على صعيد الفرع وعلى صعيد البنك ككل. ■



**"الاعتماد اللبناني" يجمع مزايا الإنتشار النوعي، وروح المبادرة، والخدمات الشاملة**

### المؤشرات المالية الأساسية خلال 5 سنوات

| | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| إجمالي الموجودات | 2291,46 | 2691,58 | 2999,51 | 3166,32 | 3453,04 | 3776,31 |
| ودائع الزبائن | 1904,54 | 2282,13 | 2524,96 | 2670,72 | 2888,42 | 3197,04 |
| حقوق المساهمين | 145,11 | 157,06 | 216,50 | 227,89 | 352,49 | 361,38 |
| القروض والتسليفات | 515,81 | 502,83 | 539,82 | 596,39 | 650,93 | 763,07 |
| الأرباح (في نهاية العام) | 18,92 | 20,47 | 19,02 | 23,17 | 29,72 | 30,55 |

THE DAILY STAR
LEBANON
Monday, November 12, 2007

# Increasing capital and forging ahead of the competition

## The Strategy

In the past couple of years, Lebanese banks have looked for geographical diversification of branches outside the country in response to the sluggish economy, saturated market and squeezed interest margins. Banks succeeded in obtaining licenses across the Middle East and North Africa region, from Algeria in the West to Iraq in the East. Lebanese banks strived as well to reinforce their domestic positions and equity base through sequential capital increases and local and regional mergers and acquisitions.

As far as Credit Libanais is concerned, the Bank's corporate priority in the past couple of years centered, primarily, on maintaining and improving its strong retail image in the market, spread over a domestic network of 58 branches, in addition to a branch in Limassol, Cyprus, a newly licensed full-fledged bank in the Kingdom of Bahrain and a representative office in Montreal, Canada.

In parallel, Credit Libanais was eager to continuously expand its operations in Lebanon by broadening its branch network and vertically integrating a full range of retail banking products and services, strengthening corporate banking, trade finance and capital markets services and preserving its dominant position in e-banking and e-commerce through several of the Group's affiliates.

Furthermore, the Credit Libanais management was keen to ponder big moves to regional Arab markets either through rolling out the Credit Libanais brand image or through synergistic mergers and acquisitions opportunities. The objective was and is to expand the Bank's regional and global reach to service a larger Lebanese and Arab diaspora.

## Areas of Expansion

Credit Libanais has successfully broadened its domestic branch network to 58 in an endeavor to serve its growing customer base in Lebanon and to preserve its strong retail position in the market. This was reflected by a healthy 8% growth in the Bank's retail customer portfolio in 2006, coupled with a 10.6% expansion in retail sales and a 6% spike in revenues. The Bank continued to place strong emphasis on its retail services, with total retail loans constituting around 60.53% of the Group's consolidated lending in 2006.



Dr. Joseph Torbey, Chairman of Credit Libanais

The Bank continued to preserve and further consolidate its market share in the cards business in Lebanon, with a considerable 18% increase in the number of issued cards in 2006, backed by a broad ATM network of 58 and approximately 7,120 points of sale. As such, it is obvious that the Bank's retail activities have compensated, to a great extent, for the declining exposure to government securities. This is particularly evidenced by a 20.5% year-on-year increase in personal loans, 38% in Iskan loans, 19.5% in consumer loans and 21.8% in Kafalat loans.

Furthermore, like its peers in the banking sector, it was imperative for Credit Libanais to penetrate regional / international markets on the back of the cutthroat competition in the local banking sector and the hampered domestic growth prospects, the escalating political turmoil and its implications on the risk and return portfolios of said banks. This prompted our Bank to spot regional investment opportunities, particularly in the banking sector, and successfully secured a full retail bank license in the Kingdom of Bahrain in mid-January 2007 with operations declared on the 28th of October 2007. The Bank is aggressively screening similar opportunities in the region and globally in an attempt to grow its balance sheet and roll out the Credit Libanais franchise, moving in lockstep with prominent market players in the banking industry.

## 2006 / 2007 Achievements

In spite of a harsh and austere operating environment, limited investment opportunities and escalating political tensions that marked the year 2006, Credit Libanais reported strong and healthy financial results in 2006, thanks to a team effort, growth strategy of business mix and geographical spread – locally, regionally and internationally. The Bank's select diversifications made by geography, by product (new retail products) and by customer segment helped improve Credit Libanais' financial standing in 2006, manage risk levels and pinpoint endemic synergistic opportunities for the future.

The Bank pioneered the opening of a full-fledged bank in the Kingdom of Bahrain, being the first Lebanese bank to launch operation in Manama.

Additionally, the Bank increased its capital by $100 million in the first half of 2006 as part of its strategy to expand its global reach and be well positioned to meet the capital adequacy requirements of Basel II.

Credit Libanais has promptly responded to the unanticipated hostile war that struck Lebanon in mid-2006 by adopting a business continuity plan to ensure sustained banking operations in the entire branch network, while moving branches that were geographically positioned in the heart of the devastation to more convenient and safer areas without disrupting their business activity.

Other recent achievements earmarked to grow the Group's balance sheet include the establishment of a majority owned Islamic Bank subsidiary in 2005 (the Lebanese Islamic Bank SAL) and being the first Islamic Bank licensed in Lebanon under the new Central Bank law. The Bank delivers a full range of Islamic products and services that are Sharia compliant.

## Time for Change

In May 17th 2006, Credit Libanais announced the completion of a $100 million capital increase transaction in support of the Bank's expansion plan. As a result, the Bank's shareholders equity rose to $346 million as at year-end 2006, increasing as such the capital adequacy ratio (excluding profit for the year) to 35.71% as at year end, way above the international norms of 8%.

In parallel and as part of an employee incentive scheme launched by the Bank's shareholders in the aftermath of the capital increase in mid-2006, a Board decision to seed part of the existing shareholders' ownership to the Credit Libanais staff was successfully put into effect. This decision, which has changed the Bank's ownership structure to a certain extent, has fueled employee motivation and dedication to their new working environment, "The Credit Libanais Family."

## Future of Promise

In the short run, Credit Libanais intends to duplicate its Lebanese success story in other regional and global markets. More particularly, the Bank plans to spread its network of activities and services into additional GCC, Middle Eastern and North African territories. The proven experience and know-how of Credit Libanais are key factors in capitalizing upon such an endeavor.

Credit Libanais' short to medium term goals center upon three main pillars namely, geographical risk diversification, better positioning in less saturated markets and potential to share in unlimited rewards through balance sheet growth.

Finally, Credit Libanais plans to float part of its shares on the domestic and regional stock markets, when deemed appropriate, and thus increase share liquidity and marketability.

نيوزفلاش
NEWSFLASH
Cliff Notes for Intelligent & Busy People

Tuesday 30 October 2007

# Credit Libanais makes Bahrain debut

Bahrain being the banking hub in the GCC and Lebanon in the East and Levant will continue to serve the entire region by working together in this most dynamic segment, a senior banker said.

Dr Joseph Torbey, Chairman General Manager Credit Libanais, a leading Lebanese bank and which opened its door for business in Bahrain, said that Bahrain has established its position as a leading financial centre in the Gulf. "We have never contested this position but Lebanon being one of the oldest financial centres in the MENA with over $80 billion assets, the banking sector will continue to dominate in the East and Levant region."

Dr Torbey said that Credit Libanais being one of the largest banks in Lebanon would work for Bahraini institutions as a window of opportunity in Lebanon. "We have opened the operations in Bahrain as a strategic move and this step will serve both Bahrain and Lebanese sides and in fact both centres will complement in banking and financial services sector."

The Governor Central Bank of Bahrain Rasheed Al Maraj said that Bahrain would continue to serve as one of the most attractive destinations for the banks and financial institutions.

Bahrain to date have licensed over 400 banks, financial institutions and companies and this figure has been on the rise since the start of year.

Dr Torbey in his annual statement of the bank said: "Credit Libanais strategy called "Trust in your Capacity" continued to deliver profits in 2006 despite some difficult conditions in 2006. The group achieved a substantial increase of 26.57% in net profits which had risen to $29.33 million at end of December 2006. Credit Libanais balance sheet expanded by 8.82% to $3.45 billion in 2006."

**Bahrain Tribune**

السفير
الأربعاء ٢٦ أيلول ٢٠٠٧ – العدد ١٠٨١٠

## رئيس مجلس إدارة بنك الاعتماد اللبناني طربيه:

# لبنان أضاع فرص الاستفادة من الفورة النفطية

أشار الرئيس السابق لاتحاد المصارف العربية، رئيس مجلس ادارة بنك الاعتماد اللبناني جوزف طربيه، الى ان لبنان يضيع فرصة الاستفادة من السيولة العربية الكبيرة الناتجة عن الفورة النفطية. وأكد على ان الاقتصاد سيشهد نموا لا بأس به اذا ما مر الاستحقاق الرئاسي بسلام وجرى انتاج رئيس جمهورية مقبول من غالبية اللبنانيين، مشيرا الى اختلاف المشهد الاقتصادي عما كان عليه قبل خمس سنوات، حيث كان الاقتصاد مقفلا محليا، بينما القطاع المصرفي اخترق الأسوار الداخلية وانتشر في معظم الاسواق العربية.

وأكد طربيه على ان الليرة ستبقى ثابتة في المدى المنظور، مستبعدا تأثرها بالوضع الاقتصادي الراهن، لكنه يؤكد ايضا على ان القطاع المالي، اذا ما استمر الوضع في التدهور لن يبقى على ما هو عليه، معتبرا ان البلد يمر في مرحلة انتقالية مؤقتة تحتاج الى تظافر الجهود والمساعي الداخلية والخارجية من اجل تجاوزها.

ورأى طربيه ان باريس ـ٣ لم يعط النتائج المرجوة بسبب الحصار السياسي لمقرراته، معتقدا ان مصرف لبنان والجيش اللبناني جعلا الكيان اللبناني متينا وآمنا استمراره، وان صمودهما سينسحب على المؤسسات الدستورية.

### تأثيرات الوضع السياسي

● ما مدى تأثير الوضع السياسي على اداء القطاع المصرفي بشكل عام، وكيف كان ذلك؟

○ الوضع السياسي ترك تأثيره على كل الوضع في لبنان، وبالتالي لا يمكن قياس تأثيراته السلبية بصورة رقمية، انما تأثيراته الظاهرة في ضعف النمو الحاصل منذ تسلسل الاحداث والأزمات التي طالت لبنان في السنتين الاخيرتين. وهذا لا يعني اننا شاهدنا يوما ان القطاع المصرفي مهدد، على العكس من ذلك نحن واثقون من متانة هذا القطاع في مواجهة كل الصدمات. بدليل انه في ظل الظروف المأساوية. والقلق السائد الذي أصاب لبنان حقق القطاع نموا، واستمر في تحقيق هذا النمو، ولو بصورة متواضعة، مقارنة مع ما يحصل في العالم العربي ومنطقة الشرق الأوسط. فنحن بالتالي نضيع فرصا، وهذه الفرص قد لا تتكرر، لأن العالم العربي يمر بفترة فوائض نفطية وسيولة كبيرة، ويرافق ذلك في الوقت نفسه تحديث القطاعات المصرفية والمالية العربية، وتحسن البنى الاستقبالية للاقتصادات العربية، وبروز ظواهر ازدهار ونمو غير مسبوقة في معظم العالم العربي، وليس فقط في منطقة الخليج، مما يعني انه لو توفرت اجواء الاستقرار السياسي في لبنان لكان في مقدمة المستفيدين من هذه الفورة، خاصة ان للبنان تراثاً سابقاً من حسن التعاطي مع العمليات الاستثمارية، أي ان له بنية استثمارية جاذبة، اضافة الى اعتياد المستثمرين العرب والأجانب على التعامل معه. يضاف الى ذلك المقومات الفريدة التي يتمتع بها لبنان سواء كان ذلك في موقعه


طربيه

ومناخه وبنية الموارد البشرية التي تعتبر من الأفضل في العالم العربي، نتيجة النظام التعليمي في لبنان المتعدد والمنفتح على كل اللغات والحضارات، كذلك نتيجة الزحف الكبير من متخرجي الجامعات في لبنان والخارج. يضاف الى ذلك ان قسما من الشباب اللبناني يتخرج متسلحا بالخبرات التقنية التي تعتبر من الأفضل في العالم نتيجة اشغاله مواقع متعددة في مؤسسات دولية مالية واقتصادية وخدماتية واستشارية، مما يجعل بالفعل كل مقومات النجاح والتقدم متوفرة في لبنان، لا يهمها الا المناخ السياسي الذي نرجو ان نستطيع تخطيه في الشهرين المقبلين بحيث تنتج المؤسسات الدستورية اللبنانية انتخابات رئاسية جديدة تأتي برئيس يستطيع بالفعل اعادة احياء، ليس فقط العمل الاقتصادي.

### توقعات النمو الاقتصادي

● هل تتوقعون ايجابيات خلال الشهرين المقبلين، وهل يمكن توقع نمو اقتصادي في ما تبقى من العام الحالي، خصوصا ان معظم القطاعات تراجعت، كم تتوقعون ان تكون نسبة النمو المصرفي والاقتصادي، وما هي نسبة التضخم المحققة؟

○ يتوقف الأمر على امكانية النظام السياسي في الخروج بانتخابات رئاسية تعيد الاستقرار وتنتج حكومة وحدة وطنية جديدة تمسك الأوضاع في البلاد، وأنا أؤكد اذا ما مر هذا الاستحقاق بسلام، وكان ناجحا، سننهي العام بنمو لا بأس به لان الوضع الآن متأرجح بين السلبيات والايجابيات. وخروج لبنان معافى سياسيا نتيجة حسن اداء المؤسسة السياسية الاولى، التي هي المجلس النيابي، وانتاج رئيس مقبول من غالبية اللبنانيين، سيعيد احياء العملية الاستثمارية وسيعطي قوة دفع كبيرة الى الوضع الاقتصادي، مع الاشارة الى ان القطاع الخاص تأقلم نسبيا، مع المخاطر التي تحيط بعمله، وهو قطاع ناجح ومتحفز، وبالتالي أبقى على نشاطه في لبنان، ولكنه في جزء اساسي منه انتقل للعمل في الخارج. فرأينا مؤسسات تنشأ في مختلف الاقطار، ليس فقط في العالم العربي انما ايضا في الخارج، وهذه المؤسسات استقطبت معها جزءا من الموارد البشرية اللبنانية، بما أعطى الأمل لشباب لبنان بوجود نافذة مفتوحة على المستقبل من خلال العمل في اسواق المنطقة التي نعتبر أن لبنان له دور أساسي فيها، نتيجة الخبرة والمعرفة، ونتيجة العلاقات السابقة والحالية.

اذن نحن اليوم امام مشهد اقتصادي يختلف بصورة كبيرة عن المشهد الذي كنا نعرفه قبل خمس سنوات، حيث كان الاقتصاد اللبناني اقتصاداً محلياً مقفلا يركز بصورة أساسية على العمل ضمن الحدود اللبنانية، بينما طبيعة القطاع الخاص اللبناني اليوم هو قطاع اقليمي خرج من أسواقه القديمة وانطلق كالمارد في الاسواق الاقليمية وهو أصبح رائدا في بعض المجالات العابرة للحدود. رأينا مثلا ان القطاع المصرفي اللبناني، كان أجرأ قطاع مصرفي عربي في الخروج من حدوده الوطنية ولم نر قطاعا مصرفيا عربيا آخر بالرغم من قوة بعض القطاعات المصرفية العربية تخرج من أسوارها وتنتقل لتنافس في اسواق عربية اخرى بنفس الكثافة ونفس القدرة.

لا نتوقع عودة سريعة لمن غادر، بل نتوقع قدرة أكبر فيما اذا تحسن الوضع في لبنان. لان تلك المؤسسات وتلك القيادات الاقتصادية التي انتقلت لتعمل في الخارج، سترى ظهرها محصنا في مؤسسات أم قوية، ضمن اطار اقتصاد تلقى الضربات من كل الاتجاهات وبقي صامدا بصورة مدهشة، لان افضل التوقعات لم تكن بالفعل بالمستوى الذي حافظ فيه الاقتصاد اللبناني على حيويته وقدرته في مواجهة الاخطار. هذا لا يعني ان هناك دعوة حرة للسياسيين لإبقاء مستوى التناحر والنظر الى ان الاقتصاد اللبناني والليرة اللبنانية والمؤسسات الاقتصادية تستطيع الى ما لا نهاية تقبل الضربات ومعايشة الازمات دون ان يكون في الأفق حل. أساس العملية السياسية في أي بلد هي مصلحة الشعب، ومصلحة الشعب هي ان يتوقف هذا الصراع السياسي المرير الذي نعتبر ان الشعب ليس راغبا فيه، وليس ممتنا بما يحصل. لذلك لا بد من ان يعود السياسيون الى تقريب خياراتهم حيث يجتمعون على قواسم مشتركة بدلا من ان يركزوا على نقاط الخلاف التي من شأنها الإساءة الى وضع لبنان وتهديد معيشة ابنائه.

● الوضع المالي للدولة بات معروفا، مساهمة القطاع المصرفي في التمويل تراجعت قياسا مع السنوات الماضية، هل تعتبر ان هناك خوفا على الليرة؟

○ الليرة في الوضع الراهن، استنادا الى التقنيات والآليات والتعاون الجاري بين مصرف لبنان والقطاع المصرفي، نعتبر أنها في المستقبل القصير المنظور ثابتة، لكن هذا لا يعني ان الوضع الاقتصادي، اذا استمر متدهورا، لن يؤثر على الوضع النقدي، أي عملة في العالم هي في النتيجة رهينة الاقتصاد ومؤشراته.

### الوضع المالي للدولة

● ما هو تقييمكم للوضع المالي في الدولة، ودور المصارف في تمويلها، وباريس ـ٣، هل تمول المصارف حاليا احتياجات الخزينة؟

○ باريس ـ٣ لم يعط كل النتائج المرجوة منه بسبب الحصار السياسي على مقرراته، ونتيجة الترقب الذي ينظر بموجبه الاقتصاديون الى المنحى السياسي في البلاد. باريس ـ٣ تضمن عدة مراوح، بالأساس فيها دعم تمويلي للقطاع الخاص، فاذا كانت ظروف عمل القطاع الخاص ليست مشجعة، واذا كانت فرص الاعمال ليست كبيرة نتيجة انسداد الأفق المستقبلي، فمعنى ذلك ان القطاع الخاص لم يستطع استعمال الموارد التي رصدت له في باريس ـ٣. اما الدولة فبدأت تتلقى، منذ انعقاد المؤتمر، جرعات تبقيها على قيد الحياة، وذلك بعد ان تدهورت اجراءات جبايتها للضرائب نتيجة انسداد الأفق السياسي وتدهور عالم الاعمال. في المختصر نحن نعيش فترة مرحلية لا بد من ان تنتهي في القريب العاجل، ونأمل أن يكون ذلك في الاتجاه الايجابي المرتجى بحيث ننقذ لبنان من التفكك السياسي والاقتصادي الذي لا يستحقه، واذا حصل لا يكون معبرا بالفعل عن ارادة الغالبية الكبرى من اللبنانيين.

### العلاقة بين السلطات النقدية والمالية

المصارف تشارك في التمويل، وهناك مصلحة مشتركة بين البنك المركزي والقطاع المصرفي بادارة هذه الازمة بايجابية متبادلة. ما يمكن تصوره في القريب العاجل انجاز الاستحقاق الرئاسي ما يتيح عودة المجلس النيابي الى العمل وعودة المؤسسات الى انتاج القوانين والتشريعات التي يفرضها تطبيق باريس ـ٣. وان ما نراه من اهتمام اقليمي ودولي بلبنان، يشير الى ان سقوط لبنان في أزمة كبيرة لا يشكل فقط خطرا عليه، انما على المنطقة، لذلك لا بد في النتيجة من ان يحصل حوار داخلي يؤدي الى ابعاد التدخلات الخارجية لأن ليس هناك من دواء ناجع ضد التدخلات الخارجية إلا توسيع مساحة الحوار الداخلي بين الفرقاء، لأنهم هم اصحاب المصلحة في عودة الحياة الطبيعية الى لبنان.

وأخيرا اعتقد ان المؤسستين اللتين جعلتا بنيان الكيان اللبناني متينا هما الجيش ومصرف لبنان، وأمنتا استمرار الكيان اللبناني في وقت ظهرت مساحة كبيرة من التأزم على الساحة اللبنانية بشكل أظهر لبنان بلدا مفككاً، بينما كانت تلك المؤسستان تعبران عن عدم وجود هذا التفكك في مفصلين اساسيين هما الأمن والليرة اللبنانية. ونعتقد ان صمود المؤسستين المذكورتين سينسحب بالنتيجة على المؤسسات الدستورية، لان لا مجال ولا فرص امام اللبنانيين الا الالتقاء والعودة الى الحياة الطبيعية.

النهار
الجمعة ٣١ آب ٢٠٠٧

# جوزف طربيه رئيس مجلس ادارة بنك الاعتماد اللبناني: مساهمة القطاع المصرفي في الاقتصاد توازي 5% من الناتج المحلي

القطاع المصرفي مندمج في الاقتصاد اللبناني. هذا الاقتناع يترسخ لدى المصرفيين كلما طال امد الازمة السياسية والاقتصادية، على خلفية الدور الذي تضطلع به المصارف في تمويل حاجات البلاد (نحو 38 مليار دولار للقطاعين العام والخاص) من دون ان يتأثر اداؤها سلبا بما تقدم وهي على عتبة تطبيق معايير "بازل 2"، بدليل ان موجودات القطاع فاقت 4 اضعاف حجم الناتج المحلي الاجمالي ببلوغها حدود 80 مليار دولار.

هذه الخلاصة وردت في حديث رئيس مجلس ادارة بنك الاعتماد اللبناني ورئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب الدكتور جوزف طربيه الى "النهار".

وهذا الحوار معه كاملاً:

● انطلاقاً من خبرتكم في رئاسة اتحاد المصارف العربية، كيف تقوّمون إداء القطاع المصرفي العربي وتحديداً لجهة النمو والارباح والرساميل مقارنة بما سجل عربياً مع لحظ العوامل المعوّقة التي سببها المناخ الداخلي؟

- معلوم ان القطاعات المصرفية العربية ليست على مستوى واحد في ميكليتها وبنيتها وفي مدى مقاربتها للمعايير الدولية المصرفية والمحاسبية. وفي منأى عن المقارنة المباشرة، تسعى المصارف الى التأقلم مع التطورات المحلية والخارجية المحيطة بها، وتتعامل بمهنية رفيعة مع المخاطر التي تواجهها، وتستمر في زيادة اموالها الخاصة والمحافظة على نسبة عالية للسيولة. وتبين الاحصاءات ان معدل الملاءة الحالي بحسب معايير "بازل" يفوق 19 في المئة، وهو اعلى مما تفرضه السلطات النقدية (12%)، والمعايير الدولية (8%)، مما يكسبها مزايا تنافسية على المستوى المصرفي العربي.

وتقرّ وكالات التصنيف العالمية وصندوق النقد بأن ادارات المصارف تتبع سياسات محصنة ومعززة لاستقرارها. ويحوز القطاع عموماً تصنيفاً جيداً ومتقدماً احياناً رغم تأثره بالتصنيف السيادي للبلاد. ومعلوم ان القطاع المصرفي شهد منذ بداية التسعينات اعادة هيكلة استهدفت انشاء بنية متطورة لنظام سليم ومواكب للمعايير الدولية، وكانت كفيلة بعودة القطاع في فترة قياسية الى احتلال مكانته في الاقتصاد واكتساب مميزات تنافسية تؤهله لتعزيز دوره الخارجي ومواجهة متطلبات العولمة واتفاقات تحرير الاسواق. ومن اهم مؤشرات النجاح:

- موجودات القطاع فاقت 80 مليار دولار اي نحو 4 اضعاف الناتج المحلي، وما يضاهي الموجودات المصرفية في دول اقليمية غنية بمواردها النفطية.

- دور محوري في تمويل حاجات القطاعين العام والخاص باكثر من 38 مليار دولار.

- بنية قانونية متطورة عمادها نظام السرية المصرفية الذي يكاد لبنان ينفرد به في العالم بدون الاخلال بالمعايير الدولية في الافصاح والشفافية ومكافحة الاموال غير المشروعة عبر القانون رقم 2001/318.

ومعلوم كذلك ان القطاع المصرفي مندمج في الاقتصاد، اذ يساهم بنحو 5 في المئة من الناتج ويؤمّن اكثر من 15 الف فرصة عمل (1,2% من العمالة) بما يشير الى انتاجية مرتفعة مقارنة بالانتاجية المتوسطة في القطاعات الاخرى نتيجة جمود المصارف في تأهيل كوادرها وتحديث اسس العمل وإعادة الهيكلة. ولا يزال القطاع الموقع الاول لتحفيز المدّخرات والاستثمارات (الودائع 63 مليار دولار بدون احتساب الودائع الائتمانية خارج الميزانية). وقياساً بتنامي قدراته ونظراً الى ضيق السوق الداخلية في استيعاب القدرات المصرفية المتنامية، جاء تطلع القطاع الى الاسواق الخارجية حيث يفوق حجم الاغتراب اللبناني 4 اضعاف المقيمين، ليشكل احد الخيارات الاستراتيجية ويعزز الوجود الخارجي، ويحقق اختراقات نوعية للأسواق الدولية، اضافة الى تطوير البنية الالكترونية وتحديثها وفق ارقى المواصفات العالمية مما يتيح له فتح نوافذ افتراضية على العالم.

● الى اي مدى ترون ان المصارف قادرة على تلبية متطلبات "بازل 2" التي يطبقها لبنان اعتباراً من مطلع سنة2008؟ وما تأثير ذلك على اداء القطاع في الداخل (تفعيل دوره في الاقتصاد على نحو افعل)، وفي الخارج (تعزيز موقعه التصنيفي ربما)؟

- في ظل ظروف صعبة ومعقّدة وتصاعد القلق من الاوضاع، من الطبيعي بروز عراقيل في وجه النشاط المصرفي بعضها يتعلق بمخاطر التشغيل والتسليف التي زادت حجماً ونوعاً بدون ان تبلغ حدود التأثير على استراتيجيات العمل والانشطة، اذ تجيد ادارات المصارف التكيف مع متطلبات السوق ومحاذيرها. ولا تغفل المصارف ضرورة الاستعداد لالتزام تطبيق "بازل 2" مطلع سنة 2008 لجهة الرساميل الإضافية المطلوبة، والنظم والإجراءات، ووسائل قياس المخاطر، وتأهيل الكوادر والسلطات الرقابية، ووضع الآليات والسياسات اللازمة موضع التنفيذ، وفقاً للمقاربة التي سيعتمدها مصرف لبنان ولجنة الرقابة. ومن المهم التأكيد أن الخطوات المطلوبة هي مشروع تنظيمي على مستوى الأسواق تتشارك فيه السلطات النقدية والرقابية والمالية والاقتصادية والمصارف والمؤسسات المسؤولة لإنجاح هذه المهمة، نظراً الى ما ستلحقه المتطلبات الجديدة من التزامات ومتغيرات قد تعيد النظر في العمل المصرفي وتلقي بظلالها على كل القطاعات الاقتصادية والانتاجية في القطاعين العام والخاص وعلاقاتها بالمنظمة المالية الدولية، مصارف دولية ووكالات تصنيف ومؤسسات مالية.

## الديون المتعثرة: هل بعد مشكلة

● هل تعتبرون ان القطاع المصرفي يحمّل اكثر من طاقته وقدرته، ولا سيما انه يستمر في تمويل الدين العام، وإن بوتيرة اخفّ، ويعاود نشاطه التسليفي الى القطاع الخاص على خلفية ايمانه بدوره في تنشيط الاقتصاد وفي برنامج الخصخصة، ولرفعه ايضاً الاستمرار في الاكتتاب في سندات خزينة جديدة؟

وكيف تبررون مسببات ملف الديون المتعثرة، هل لعجز لدى المدينين نتيجة الحالقة الاقتصادية فحسب، ام ايضاً نتيجة السياسات المغرية التي يعتمدها بعض المصارف (فوائد وتسهيلات) بما حفّز المتعثرين وغالبيتهم من التجار، على الاقتراض؟

- لقد وقفت المصارف دائماً بجانب الدولة ومصرف لبنان والاقتصاد، وعملت بما لديها من صدقية محلية ودولية على استقطاب مدخرات اللبنانيين المقيمين والمغتربين واعادت ضخّها في السوق، إما تمويلاً للقطاعين العام والخاص، وإما دعماً لاحتياط القطع الأجنبي لدى المركزي. وقد بلغ حجم الدعم الذي قدمه القطاع للإقتصاد حدوداً متقدمة: اكثر من 38 مليون دولار حجم التسليفات للقطاعين العام والخاص، اي اكثر من 180 في المئة من الناتج.

وكما ان القطاع لم يكن معايداً في إنجاز المكتسبات التي حقّقها مؤتمر باريس 2، بل تميز باداء دور اساسي وحيوي في آلية خفض خدمة الدين، إما مباشرة عبر الاكتتاب بسندات خزينة بمبلغ 3,65 مليارات دولار بفائدة صفر في المئة، وإما غير مباشرة عبر المساهمة في خفض معدلات الفوائد على نحو ملموس وبالاخص على سندات الخزينة. لذا، ان يكون القطاع معايدا في تثمير نتائج باريس 3. وثمة تنسيق تام مع مصرف لبنان لحفز اي مبادرة بناءة تساهم باعادة تنشيط الاقتصاد واستعادة الثقة الداخلية والخارجية.

ان المصارف التي التزمت صراحة تمويل الاقتصاد بقطاعيه العام والخاص، تتعامل مع الدولة كعميل مدين استناداً الى مرتكزات اهمها:

1- الحرص على اموال المودعين عبر ادارتها من جانب ادارات المصارف وفق التدابير الاحترازية التي تمليها معايير الادارة الرشيدة، واصول العمل المصرفي السليم.

2- التعامل بإيجابية مع كل ما يتعلق بتوفير التمويل اللازم للدولة والاقتصاد.

3- احترام الدولة إلتزاماتها حيال الاصدارات السابقة في اسواق خارجية بإدارة مؤسسات دولية ووفق شروط وآجال محدّدة. فثمة انظمة وعقود ترعى هذه الاصدارات لا يمكن تجاوز شروطها او الإخلال بها.

4- إحترام معطيات السوق المحلية والدولية وتلك المتعلقة بموارد المصارف وسيولتها ولا سيما بالعملات الاجنبية، وفي ضوء تقويم مخاطر البلد السيادية Sovereign Risk من مؤسسات التصنيف الدولية.

ومن البديهي ان تنحاز المصارف التي دعمت الدولة، الى جانب مختلف القطاعات الاقتصادية بالتنسيق مع السلطات من اشتراعية وتنفيذية ونقدية ومالية، وهي تسعى دوماً الى تأمين افضل آليات الاقراض الممكنة لدعم المؤسسات الانتاجية وتشغيلها، علما انها وضعت اخيراً في تصرف اصحاب المؤسسات المتضررة والمنكوبة، مختلف آليات التمويل المدعومة الفوائد لمساعدتهم على تجاوز المحنة وتقديم العون اللازم اليهم للنهوض مجدداً، وذلك التزاماً من الاسرة المصرفية وحرصاً منها على إعادة تنشيط



تأهيل الكوادر ضروري لتطبيق "بازل 2".



الدكتور جوزف طربيه.

الاقتصاد وتنميته على رغم الظروف الصعبة والمعوقة، ومحافظة على فرص العمل المتوافرة.

وتجمع المصارف على التعامل مع الحال الناجمة عن التدمير الحاصل للمؤسسات الاقتصادية باقصى ما يمكن من المرونة والتفهم لأوضاعها، بحيث يكون الهدف الاساس لها مساعدة هذه المؤسسات والقوى العاملة فيها على معاودة نشاطها في اسرع وقت. ويجري باستمرار تنسيق المواقف والجهود مع مصرف لبنان ولجنة الرقابة على المصارف والهيئات الاقتصادية المعنية بغية بلورة رؤية موحّدة للتعامل مع الديون التجارية للمؤسسات المتضررة والنظر في طريقة ايجاد فرص تمويل جديدة لها تعاونها في اعادة هيكلة ماليتها وادارتها، لتساهم مجدداً في النمو وتوفير فرص العمل والمداخيل الحقيقية. وهذا يهمنا جميعاً، كسلطات نقدية ورقابية وكإدارات مصرفية وقطاعات اقتصادية. وتكاد التسليفات الممنوحة من المصارف للقطاع الخاص توازي اجمالي الناتج المحلي وهي نسبة مساوية لتلك السائدة في الكثير من الدول التي يعتبر فيها القطاع المصرفي الممول الرئيسي للإقتصاد. وذلك على رغم التباطؤ في نمو التسليفات للإقتصاد وانخفاضها بسبب الازمات السياسية والامنية.

## اتحاد المصرفيين العرب

**● ما هو دور الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب في تحسين اداء القطاع العربي واللبناني تحديداً؟ وما هي تطلعاته المستقبلية لمهنة خاضعة للتطور والتحديث على نحو دائم؟**

- لقد تمّ اطلاق الاتحاد قبل اشهر بمبادرة نخبة من المصرفيين العرب. وتمّ انضاج الفكرة ضمن اطار اتحاد المصارف العربية، وهذا ما يؤكد تكامل الاتحادين كمهنيين ومؤسسات في خدمة الصناعة المصرفية العربية. ومن المعلوم، ان اتحاد المصارف العربية يضم مصارف ومؤسسات مملوكة من رساميل عربية باكثر من 51 في المئة. اما الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب الذي شرفني زملائي برئاسة اول مجلس ادارة له، فيضم قيادات مصرفية في مصارف ومؤسسات عربية وعالمية مما يجعله منتدى مهنياً فريداً لجمع الكفايات المصرفية والمالية العربية في تجمع لخدمة قضاياها، علما انه يتخذ من البيت المصرفي العربي الذي انشأه اتحاد المصارف في بيروت، مقراً رئيسياً له.

ومن ابرز أهداف الاتحاد:

1- إقامة الروابط بين المصرفيين ورجال المال العرب وتوثيق أواصر التعاون في ما بينهم، بما يهدف الى خدمة مصالحهم المشتركة، وتطوير العمل المالي والمصرفي العربي.

2- نسج شبكة علاقات مهنية بين المصرفيين ورجال المال العرب، وبينهم وبين زملائهم الاجانب مما يعطي عمقاً إستراتيجياً للصيرفة العربية عبر تواصلها مع الاسواق الدولية، ومما يعزز موقع المهنة المصرفية والمالية العربية على الخريطة الدولية.

3- رصد الكفايات المالية والمصرفية العربية او التي هي من اصل عربي، وتفعيل التواصل معها بغية الإفادة من خبرتها، وإنشاء مركز للتوثيق يتناول انتشار المصرفيين ورجال المال العرب داخل العالم العربي وخارجه.

4- تأسيس تعاون مشترك مع المرجعيات العربية والدولية المهتمة بقضايا الصيرفة، وحوكمة الشركات، ومكافحة تبييض الاموال وتطويرها.

5- المساهمة عبر الإعلام في إظهار المستوى الراقي للمصرفيين العرب، وإبراز التزام المهنة المصرفية العربية المعايير الدولية ومواثيق الشرف والاخلاق، والعمل لترسيخ القيم الجوهرية وتنمية ثقافة حسن الاداء في القطاعات المالية والمصرفية العربية.

6- تشجيع المصرفيين والإختصاصيين العرب على إصدار المؤلفات والأبحاث والنشرات لإغناء المكتبة المالية العربية، والعمل على نشر الثقافة المصرفية الحديثة، والتعريف بالمستجدات، وتطوير مناهج التعليم والتدريب المصرفي، وتيسير إندماج المصرفيين العرب ضمن الصناعة المالية والمصرفية الدولية.

7- تشجيع مساهمة أعضاء الإتحاد في الترويج للإستثمار في المنطقة العربية.

8- إرساء التعاون مع الأجهزة الآتية من أجل تبادل المعرفة والخبرات: الإتحادات والجمعيات المصرفية المحلية والإقليمية والدولية، المؤسسات الإقليمية والدولية الناشطة في المجالات الاقتصادية والمصرفية والمالية والجامعات ومراكز البحوث.

9- تكريم المصرفيين المتميزين العرب او من أصل عربي.

البيرق
AL-BAYRAK
السبت ٢٣ حزيران ٢٠٠٧ – العدد ١٩١٩٢

في مؤتمر اعلان نشاطات اليوم العالمي لمكافحة المخدرات :

# ريفي: عملنا مع الجيش في مواجهة ارهابيين يعملون على النمط العراقي




• اللواء ريفي وطربيه خلال المؤتمر الصحفي •




• ريفي يسلم الدرع لطربيه •

عقد ظهر امس في المديرية العامة لقوى الامن الداخلي مؤتمر صحافي لاعلان نشاطات اليوم العالمي لمكافحة المخدرات، تحدث خلاله اللواء اشرف ريفي، رئيس مجلس ادارة بنك الاعتماد اللبناني" رئيس الرابطة المارونية الدكتور جوزف طربيه. وحضره قائد الشرطة القضائية العميد انور يحيى، قائد القوى السيارة العميد روبير جبور، رئيس وحدة الخدمات الاجتماعية العميد سمير قهوجي ورئيس هيئة الاركان العميد جوزف الحجل وعدد من ضباط قوى الامن الداخلي وضباط مكتب مكافحة المخدرات وممثلون لـ "بنك الاعتماد اللبناني" وللجمعيات الاهلية والمؤسسات المدنية التي تهتم بمعالجة مدمني المخدرات.

والقى اللواء ريفي كلمة قال فيها: كلنا يعلم ان مفاعيل الجرائم الارهابية تنتهي خلال فترة محددة، بينما وبكل اسف تدوم مفاعيل آفة المخدرات لفترات طويلة جدا واحيانا تكون دائمة.

ان مكافحة هذه الآفة هي واجب انساني ووظيفي، والمكافحة لا تقتصر على القمع والملاحقة فقط، اذ يلعب العمل التوعوي والارشادي دورا هاما في الحد منها.

فالمسؤولية اذن مشتركة وهي تقع على عاتق مؤسسات الدولة، ومؤسسات المجتمع المدني بكافة شرائحه، من جمعيات اهلية وهيئات محلية ومنظمات دولية، فلا بد من ان يتعاون الجميع لمنع تفاقمها. وهذه المرة ليست الاولى التي نعمل فيها كقوى امن داخلي مع مجتمعنا المدني فنحن ومنذ تسلمنا لمسؤولياتنا مدننا اليد للتعاون والمشاركة من اجل عمل مشترك يهدف الى توعية المواطنين وارشادهم. وهنا نؤكد ضرورة التركيز على فئة الشباب لتنبيههم الى محاذير ومخاطر تعاطي المخدرات بكل انواعه.

واضاف: لقد تضمنت احصاءاتنا للعام ٢٠٠٦ توقيف ٢١٤٠ شخصا من جنسيات مختلفة، بجرائم مخدرات توزعوا ما بين: تاجر، مروج، متعاط، مهرب، مصنع، ومزارع، كما تم ضبط نحو ٦٩١,٨٢٩ كيلوغراما من حشيشة الكيف، و٥٩٦,٤٣٩ كيلوغراما من شتول وبذور الحشيشة، اضافة الى ٨ كيلوغرامات كوكايين وكيلوغرامين من الهيروبين، وقد جرى تلف مساحة ٢١٧,١٠٠ متر مربع مزروعة بالخشخاش ومساحة ٣,٧٨٦,٠٠٠ متر مربع مزروعة بالحشيشة.

ثم القى الدكتور طربيه كلمة قال فيها: انه مما لا شك فيه ان حماية المجتمع هي من المقومات الاساسية لحماية الوطن والبلاد وضمان الحياة الكريمة للناس تحت سقف القوانين المرعية الاجراء.

وبناء على هذا الاقتناع، فاننا وقفنا دائما في مجموعة الاعتماد اللبناني الى جانب مؤسستكم الامنية العريقة لتجسيد الشراكة الفعلية بين المجتمع المدني والامن.

كما تعاونا مع مؤسستكم الكريمة في مجالات عدة دعما لما تقومون به من نشاطات في خدمة المجتمع على صعيد توفير الامن والمحافظة على الحقوق والممتلكات والتصدي لكل الجرائم لا سيما جرائم المخدرات والاخلال بالامن والارهاب.

واضاف: ان المام الجهات المعنية وبالاخص مديرية قوى الامن الداخلي وحرصها على الوقاية الفائقة والتوعية، ومثابرتها على التخطيط والتنفيذ الدقيق في ملاحقة تجار المخدرات ومروجيها في لبنان، يلاقي اعتبارا كبيرا لدى المجتمع الدولي والجهات العربية التي ادرجت مكافحة المخدرات في جدول اولوياتها الامنية.

ونحن نعتبر ان السعي الى تأمين كل المستلزمات التقنية والعلمية والمادية لمحاربة موجة المخدرات، بمثابة واجب وطني يتم تعزيزه من خلال تحالف كل فئات المجتمع لتأمين برامج توعية متخصصة في هذا الصدد.

الاقتصاد والأعمال
أيار (مايو) ٢٠٠٧

# جوزف طربيه
# رجل المهمات الصعبة



ليس شائعاً أن تتجمع مسؤوليات قيادية متعددة المصادر والأهداف في شخصية واحدة وفي وقت واحد، كما تجتمع "الرئاسات" وإدارة المؤسسات والأعمال لدى د.**جوزف طربيه**.

ونادراً ما يؤول الموقع الأول النقابي أو المهني لقيادي ما بثقة عارمة تقارب "الإجماع" كالتي حازها **طربيه** في رئاسة اتحاد المصارف العربية (دورتان متتاليتان) ورئاسة جمعية مصارف لبنان (دورتان متتاليتان)، ثم رئاسة الرابطة المارونية ورئاسة أول مجلس إدارة للاتحاد الدولي للمصرفيين العرب. وهما المنصبان الأحدث اللذان تولاهما مع استمرار دوره المتقدّم والناشط في الاتحاد والجمعية.

ولا يقتصر الحضور المهني الفاعل على هذه الرئاسات، فالرئيس أيضاً عضو اللجنة التنفيذية ومجلس أمناء الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، ورئيس ثم عضو مجلس إدارة مركز الدراسات المصرفية في جامعة القديس يوسف، وهو بحكم موقعه ممثل اتحاد المصارف العربية في كل من المجلس الاقتصادي والاجتماعي في منظمة الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي في جامعة الدول العربية، ومجلس محافظي البنوك المركزية العربية، فضلاً عن تمثيل وحضور شبه دائم في مجالس وهيئات اقتصادية عربية ومؤتمرات متخصصة وعامة.

أما في مجال الأعمال، فهو رئيس ومدير عام مجموعة بنك الاعتماد اللبناني منذ العام 1988 ورئيس مجلس إدارة شركة إدارة بطاقات الائتمان ورئيس مجلس إدارة شبكة الدفع المصرفية. وعضو مجالس إدارات الشركات التابعة والشقيقة لبنك الاعتماد اللبناني الناشطة في مجالات الاستثمار المصرفي، التأمين، التمويل التأجيري، التجارة الإلكترونية، خدمات البرمجة المعلوماتية، الاستثمار العقاري، إدارة الأعمال والسياحة والسفر.

## تنظيم الوقت

كيف يمكن توزيع الاهتمام على كل هذه المواقع والمهام؟

يفاجئك **جوزف طربيه** أنه متفرّغ (مجازاً) لكل موقع يشغله أو مهمة يتولاها. فهو ملم بالتفاصيل ويملك قدرة متوهجة وديناميكية لافتة في التخطيط ووضع البرامج والسياسات، والأهم جدية في المتابعة وحرص يقارب التزمّت في تجنب الأخطاء فإن وقعت، فالحزم في عدم تكرارها.

بالنسبة إليه "تنظيم الوقت يمنحك المزيد من الوقت"، أما العمل فهو منهجية يتوجّب دوماً تطوير وسائلها وآلياتها وفق المقتضيات. فلكل مهمة ما تحتاجه من وقت ومن جهد ومن متابعة، ولكل شأن من شؤون الحياة الشخصية والعائلية والاجتماعية حقه في العناية والاهتمام.

حين تصارحه: ألا تثقل كل هذه المسؤوليات على أعمالك وحياتك؟ يردّ بصراحة تعلم صدقها: "لم يتغير شيء في برنامج عملي ولا في حياتي اليومية. لدي الوقت الكافي لكل موقع ولكل مسؤولية ولدي الوقت للقاء الأصدقاء والمشاركة في المناسبات الاجتماعية، ولدي الوقت لعائلتي وهواياتي، ولا تستغرب فما زال لدي وقت غير مستهلك أستفيد منه في الاسترخاء وتنشيط الذهن والمطالعة (كتب التاريخ والأدب والسياسة والتراث وغيرها) ومشاهدة التلفاز (قليلاً من البرامج السياسية وكثيراً من البرامج العلمية والوثائقية).

## الإدارة بالأهداف

"ليس تخصيص الوقت الكافي لكل مسؤولية أو مهمة معياراً أساسياً للنجاح رغم ما يتطلبه من تضحية في تأمين استمرارية العمل وانسيابيته في ظروف طارئة ذاتية (صحية مثلاً) أو موضوعية (تكرار حالات الارتباك وعدم الاستقرار في لبنان)، فالأهم أن تجمع الفكر والجهد والوقت لخدمة ما تقوم به من عمل وتجمع الأعمال في خدمة الأهداف المتوخاة".

هذه قناعة **جوزف طربيه** أما منهجيته فهي "الإدارة بالاهداف"، "فمن بدء حياتي العملية في ديوان المحاسبة ومديرية ضريبة الدخل ثم انتقالي من القطاع المالي العام إلى القطاع المصرفي والمالي الخاص كانت ستراتيجيتي في العمل، ولا تزال، تحديد الأهداف ثم رسم السياسات وإدارة التخطيط والبرامج العملية وفق مسار محدد يلتزم بلوغ أفضل النتائج ضمن المعايير المثلى للنجاح".

"خلال فترة الوظيفة العامة (1962–1988) كان في صلب الأهداف الوطنية عموماً والحكومية خصوصاً، إحداث نهضة قوية في بنية لبنان ودوره كمنارة ثقافية وعلمية واقتصادية وسياحية في المنطقة، وانخرطنا جميعاً في ورشة متكاملة لتطوير الدولة ومؤسساتها وتشريعاتها أفضت إلى نهوض غير مسبوق في كل مجالات الأعمال والحياة وفي موقع لبنان ودوره. وكان نصيبنا منه إحداث قفزات نوعية في دور وزارة المالية وإداراتها ولا تزال بعض مرتكزاتها سائدة حتى يومنا هذا".



مع الملكة رانيا في الأردن

## القطاع الخاص

لم يكن انتقال **جوزف طربيه** من القطاع العام إلى القطاع الخاص في العام 1988 خياراً ذاتياً بالمعنى المعروف، فرئاسة بنك الاعتماد اللبناني وتولي إدارته العامة حينها كانت أشبه بمنصب مدير الأزمة أو "إدارة التعثّر" الذي وقع فيه البنك من جراء أزمة إدارة مجموعة انترا المالكة لأسهم البنك ومعه بنك المشرق (تمّ شطبه لاحقاً من لائحة المصارف العاملة).

"إنها مسؤولية محفوفة بالمخاطر كما يستذكر **جوزف طربيه**: "كان من السهل قبول المهمة كتكليف لإدارة مؤسسة مأزومة، لكن قراري كان حاسماً بالإنقاذ وفق ستراتيجية "الإدارة بالأهداف". ووجدت قناعتي وإرادتي الصدى المطلوب لدى حاكمية البنك المركزي، وها هي مجموعة الاعتماد اللبناني تحتل منذ سنوات، موقعاً متقدماً بين مصارف الصدارة في لبنان وتملك كامل مقومات النمو المستدام ولديها انتشار خارجي يشمل البحرين وقبرص وكندا، وجهوزية عالية لتنمية الأعمال ودخول أسواق جديدة في المنطقة (سورية واليمن قريباً) وخارجها، مع التذكير بأن المجموعة حققت للبنك المركزي عوائد مالية عالية، كانت الأولى من نوعها (أرباح وحقوق ملكية) قبل تملكها من قبل مجموعة استثمارية لبنانية – عربية".

## القطاع المصرفي العربي

وفق المنهجية ذاتها (الإدارة بالأهداف)، حفلت الولايتان المتتاليتان لـ **جوزف طربيه** في رئاسة اتحاد المصارف العربية (بدءاً من العام 2001) بإنجازات كبيرة بعضها غير مسبوق ساهمت بشكل حاسم، في إعادة هيكلة بنية الاتحاد ودوره في مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك. وفي تظهير موقعه (شكلاً ومضموناً) كإطار مهني يجمع أكثر من 330 مؤسسة مصرفية ومالية عربية.

في الوقائع، يذكر **طربيه**: "إضافة إلى المهمات المعروفة، فقد واجهت، مع تسلّمي لرئاسة الاتحاد، تحديات لا تقبل المساومة أو التأجيل منها ما هو متراكم ومنها ما فرضته تطورات الصناعة المصرفية عموماً والعربية خصوصاً بعد اعتداءات سبتمبر في أميركا، ومنها ما يتوجب عمله للارتقاء بهذه المؤسسة وتنمية دورها وحضورها في إطار أهدافها المرسومة أصلاً".

"أول التحديات تمثلت في الموجة الدولية العاتية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على خلفية العمليات الإرهابية في أميركا العام 2001، يقول **طربيه** "بعد أشهر قليلة على انتخابي رئيساً



مع الرئيس جاك شيراك

للاتحاد، وكنا قد بدأنا للتوّ العمل على خطة متكاملة لتنمية دور الاتحاد وإعادة هيكلة أنشطته بما يتلاءم مع مقتضيات التطور المذهل في الصناعة المصرفية والمالية. بدأت تتعالى أصوات دولية ثم موجات متصاعدة ترمي شكوكاً حول دور المصارف العربية وإمكانية مرور عمليات تمويل غير مشروعة من خلالها. وزادت الأمور تعقيداً مع تصنيف لبنان ومصر في عداد الدول "غير المتعاونة" في مكافحة غسل الأموال تحت ذريعة النقص في تشريعاتهما وقوانينهما وعدم وجود أجهزة متخصصة في هذا المجال".

"من دون تكليف أو طلب من أي سلطة أو "حكومة عربية، كان قرارنا أنه يتوجب على الاتحاد أن يتولى الدور المحوري في حماية القطاع المصرفي العربي والردّ بموضوعية على حملات التشكيك من خلال إظهار التزام الجهاز المصرفي العربي بأرقى المعايير الدولية لمنع تبييض الأموال والتحويلات أو التمويلات المشبوهة، ولم تكن المعركة سهلة، لكن المثابرة مع الارتكاز على المفاهيم العلمية واستجابة الحكومات والسلطات لاقتراحاتنا، أوصلتنا إلى أفضل النتائج ليس في رد الحملات فحسب، بل في تحوّلنا إلى شركاء حقيقيين في المؤسسات الدولية المعنية."

"ثاني التحديات كان ملازماً للتحدي المستمر في تطوير كيان الاتحاد ودوره، فهل يعقل أن لا يكون لمؤسسة بهذا الحجم والدور مقر لائق لجهازها وأمانتها العامة؟ وأي منطق يبرّر لكيان تأسس العام 1974 يجمع عضوية أكثر من 330 مؤسسة مصرفية ومالية عربية ويتابع أعماله من خلال مكاتب مؤجرة لا تتسع حتى لإجتماعات مجلس الإدارة".

يقول **طربيه**: "الاتحاد مؤسسة مشتركة لا تستهدف الربح. وموارده المالية محصورة برسوم العضوية وناتج الأنشطة، وبالتالي فإن احتياطاته المالية محدودة وبالكاد تكفي لتلبية حاجات التحديث وتطوير الأنشطة. ولا مجال للتفكير بمقر لائق للاتحاد من خلال إمكاناته الذاتية، لكن المجال مفتوح بالتأكيد أمام المبادرة. وهذا ما حصل وجاءت ردات الفعل من قبل المصرفيين على مستوى طموحنا، فأنجزنا في سنتين بناء مقرّ فاخر في قلب بيروت بكلفة إجمالية زادت على 3 ملايين دولار. وهكذا تزيّنت بيروت عاصمة المال والمصارف "بالبيت المصرفي العربي" الذي يضم مقر اتحاد المصارف العربية ومقر الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب."

"ثالث التحديات، وليس آخرها، تمثّل في تنمية دور الاتحاد كشريك فاعل في المؤسسات والهيئات المشتركة العربية والدولية خصوصاً منها المعنية بشؤون الصيرفة وإدارة المال. وقد تحققت إنجازات مهمة خلال السنوات الماضية عبر اتفاقات تعاون وشراكة

أبرزها مع هيئات تابعة للأمم المتحدة وإطلاق لجنة حوار القطاع الخاص العربية الأميركية لمكافحة غسل الأموال. إضافة إلى تفعيل دور الاتحاد في المؤسسات العربية المشتركة وفي المجلس الاقتصادي الاجتماعي التابع لجامعة الدول العربية".

## مصرفيون بلا حدود

أنضجت التجربة الطويلة والمستمرة لـ د. طربيه في جمعية مصارف لبنان وفي اتحاد المصارف فكرة رائدة تشارك في طرحها ومناقشتها مع زملاء قياديين وكانت المبادرة المزدوجة: تأسيس وإطلاق جمعية المصرفيين اللبنانيين في العالم والاتحاد الدولي للمصرفيين العرب (تبنّى فكرته مجلس إدارة اتحاد المصارف) ليكونا أول تجمعين من نوعهما يضمّان زملاء المهنة اللبنانيين والعرب في أصقاع العالم، ويشكّلان خطاً موازياً وداعماً للإطارات المؤسسية الوطنية والعربية.

وإذ تتحضّر الجمعية اللبنانية للانطلاق قريباً وعقد أول جمعية عمومية وانتخاب أول مجلس إدارة، فقد انطلق الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب بمجلسي إدارة واستشاري يضمان نخبة من المصرفيين العرب بينهم محافظو بنوك مركزية ورؤساء لأكبر المؤسسات المصرفية والمالية. وتم انتخاب د. طربيه بالإجماع رئيساً لأول مجلس إدارة.

وعلى قاعدة "الإدارة بالأهداف" أيضاً، حمل "الرئيس" ملفّه الجديد ونجح في الاستحقاق الأول بالاستحصال على منح الاتحاد المزايا والحصانات كافة اللازمة لأداء مهمته أسوة بالمنظمات العاملة في إطار هيئة الأمم المتحدة في لبنان (المقرّ الرئيسي). أما غاياته الأساسية فحددها مع اللجنة التأسيسية بإقامة الروابط بين المصرفيين ورجال الأعمال العرب ونسج شبكة علاقات مهنية تجمعهم مع زملائهم الأجانب، بما يعزز موقع المهنة المصرفية العربية على الخريطة العالمية، ورصد الكفاءات العربية في المهجر لتفعيل التواصل معها، وتأسيس وتطوير تعاون مثمر مع المرجعيات العربية والدولية المهتمة بقضايا الصيرفة والحوكمة ومكافحة تبييض الأموال، وتشجيع المصرفيين على إصدار المؤلفات والأبحاث والنشر، والمساهمة في ترويج الاستثمار في المنطقة العربية وتبادل المعرفة والخبرات على مستوى الأفراد والاتحادات والمؤسسات الوطنية والدولية والجامعات ومراكز البحوث.



مع الرئيس الشهيد رفيق الحريري

## البعد الوطني

لم ينخرط د. جوزف طربيه في الشأن السياسي بمعناه الضيّق القائم على الاصطفاف. فهو معتدل بامتياز ويقف على مسافة واحدة من جميع الأطراف. لكنه بالتأكيد منغمس في الشأن الوطني ويعيش يومياً هاجس سلامة لبنان واستقراره وأهمية حشد الجهود والإمكانات لإحياء دوره الرائد في محيطه وتعزيز دور بيروت كعاصمة ثقافية وحضارية واقتصادية وتعليمية واستشفائية لكل العرب، مجسداً هذا الإيمان في أعماله ومواقفه وإنجازاته ومنها أخيراً وليس آخراً الإصرار على بناء البيت المصرفي العربي في بيروت في ظروف غير ملائمة.

وفق هذه الرؤية وهذه الممارسة، يمكن فهم استجابة د. طربيه لتمنيات زملاء وأصدقاء لتولّي مسؤولية رئاسة الرابطة المارونية وهي جمعية علمانية تضم في عضويتها المئات من نخب الطائفة من أصحاب المواقع القيادية في ميادين السياسة والاقتصاد والثقافة والعلوم والقضاء والسلك الديبلوماسي ومتقاعدين من ذوي رتب عسكرية عالية.

يقول "الرئيس": "أهداف الرابطة تنسجم مع قناعاتي. ورغم مرور خمسة عقود على صياغتها، لا تزال تمثل فكراً مستنيراً ومتقدماً وملخصها: حشد الطاقات في سبيل نشر التراث اللبناني، صون الوطن وسيادته وحرية أبنائه، توطيد التعاون بين لبنان والبلدان



رغم ضغوط العمل هناك وقت للقراءة والإسترخاء



من دفتر الذكريات.. مع الأهل

العربية والدول الصديقة خصوصاً تلك التي تستضيف جاليات لبنانية، تعزيز الحوار في إطار التواصل بين الأديان والحضارات والشعوب في العالم وتنمية الدور الريادي للموارنة في تعزيز الثقافة العربية وتطويرها في لبنان والعالم العربي والعالم.

## عودة إلى "الاعتماد"

بعض الضوء على بعض المحطات المهنية والوطنية والعامة في مسيرة د. **جوزف طربيه** لا يفي الرجل كل حقه، فلكل إنجاز حكاية ولكل محطة تجربة ذات خصوصية في مكوناتها ونتائجها.

لكن ما هو مهم أيضاً، عدم إغفال قصة نجاح تتوالى فصولاً في مجموعة الاعتماد اللبناني التي انتقلت في عهدة **طربيه** من بنك صغير مأزوم العام 1988 إلى مجموعة مصرفية – مالية متكاملة تحتل موقعاً متقدماً في ترتيب لائحة مصارف الصدارة في لبنان. وتحوز على وجود وحصص متنامين في الأسواق الخارجية بدءاً من أقربها في البلدان العربية ويمتد إلى أبعدها في القارة الأميركية (كندا).

عن حاضر "الاعتماد اللبناني" ومستقبل المجموعة يقول **طربيه**: "يحقق الاعتماد اللبناني متوسطات نمو مستدامة تفوق باستمرار متوسطات النمو المسجلة سنوياً في القطاع المصرفي اللبناني، مكرساً بذلك الاستثمار الأمثل لمركزه المتقدم بين المصارف ولمزاياه التنافسية في الإدارة المهنية والتوسع الكبير في خدماته ومنتجاته على خطى الأفراد Retail والشركات Corporate.

ويركّز **طربيه** على أن مسيرة النمو المستدام التي يسلكها الاعتماد اللبناني والتي يتم تطويرها باستمرار في إطار ستراتيجيات العمل وتنمية بنيته وبيئة أعماله داخل وخارج لبنان، تعكس أهمية توجهنا المبكر نحو الصيرفة الشاملة التي تتكامل فيها الخدمات المصرفية التجارية والتقليدية والإسلامية، مع حزمة متكاملة من الخدمات المصرفية بالتجزئة Retail Banking إلى جانب الخدمات المالية والاستثمارية وتمويل التجارة مع التوسع الدائم في مجال الخدمات الموازية Para Banking ليحتل البنك بذلك موقعاً مميزاً في خريطة العمل المصرفي والمالي في لبنان والمنطقة.

مع الإشارة إلى أننا من أولى المؤسسات المصرفية اللبنانية التي استقدمت واستحدثت التكنولوجيا المتطورة في أعمالها الداخلية والمحاسبية، ومن ثم ابتكار وتعميم الخدمات الحديثة التي تعتمد أساساً التقنيات والاتصالات ليصبح البنك بذلك مرجعاً أساسياً في مجال تعميم وتنفيذ الصيرفة الإلكترونية التي شهدت لاحقاً انتشاراً واسعاً في قطاعات الأعمال والاستهلاك في لبنان.

## رجل المهمات الصعبة

... وبعد، لا يزال الكلام عن د. **جوزف طربيه** في أوله، وهذه التجربة الغنية بمحطاتها ومعطياتها جديرة بالمزيد من المتابعة وإلقاء الضوء. واللافت فيها عنوان متكرر، صعوبة المهام والتحديات ليستحق صاحبها لقب "رجل المهمات الصعبة".

بين د. **جوزف طربيه** و"الاقتصاد والأعمال" حكاية مستمرة عناوينها التعاون والتفاهم والتقدير المتبادل، إنها "رفقة عمر" ورحلة مشتركة في المحطات السابقة واللاحقة لا تزال "قيد الكتابة اليومية". ■

علي زين الدين

النهار
الأربعاء ٢٨ شباط ٢٠٠٧

## بنك الإعتماد اللبناني للإستثمار يؤدي دوراً حيوياً في مجال تخصصه

# طربيه: مصارف الأعمال تواكب التحديات الداخلية والخارجية للقطاع

عام 1996، تأسس بنك الاعتماد اللبناني للإستثمار ضمن فئة مصارف الاعمال المتخصصة بالتمويل المتوسط والطويل الاجل. وشكل اطلاقه في حينه حدثا مهما في مسيرته كاحد اوائل المجموعات المصرفية التي تملك ذراعاً استثمارياً متخصصاً ومستقلا.

ويلفت رئيس مجلس الادارة المدير العام للمصرف جوزف طربيه الى ان بنك الاعتماد اللبناني للاستثمار، يضطلع منذ تأسيسه بدور حيوي في مجال اختصاصه "ويحفل سجله بانجازات رائدة في ادارته اصدارات محلية ودولية وتسويقه اوراقا مالية وحكومية وخاصة يتم تسجيلها في بورصات واسواق مالية ودولية".

كذلك يضطلع المصرف بدور رائد في قطاع الوساطة المالية وادارة الاموال والتسليفات المتوسطة والطويلة الاجل لمصلحة الافراد والمؤسسات، مشيرا الى قدراته المتقدمة على المستويات البشرية والفنية والمالية والتي اثبتت جودتها وكفايتها في ادارة عمليات مالية ذات طابع استراتيجي في لبنان وخارجه، على مستوى التمويل واصدارت الاوراق المالية بكل انواعها.

ويذكر ان بنك الاعتماد اللبناني للاستثمار كان طليعة المصارف التي نجحت في فتح السوق المحلية امام استقطاب مصادر تمويل دولية، من خلال طرح الاصدارت الحكومية والخاصة وتسويقها في البورصات الدولية، بما في ذلك اصدارات ناجحة لمصلحة بنك الاعتماد اللبناني، "وكرس الانطلاق المبكر لبنك الاعتماد اللبناني للاستثمار جانباً مهماً من الخيارات الاستراتيجية لمجموعتنا المصرفية التي تسجل تطوراً مستمراً في بنيتها وهيكليتها وتنوع ادواتها وخدماتها لتستحق بجدارة صفة "سوبرماركت مالي"، او المجموعة المالية المصرفية الشاملة التي تضم بنك الاستثمار، والبنك التجاري الام، والبنك الاسلامي اللبناني، وشركة التأجير التمويلي، وشركة التأمين وشركات ناشطة في حقول الوساطة والاستثمار العقاري والتحصيل والسياحة، ومساهمات نوعية في شركات ادارة البطاقات الائتمانية واصدارها اضافة الى الصراف الالكتروني".



رئيس مجلس الادارة المدير العام لبنك الاعتماد اللبناني الدكتور جوزف طربيه.

### مفهوم مصرف الاعمال

ويشير طربيه الى "ان القانون الاساس والتعاميم التطبيقية الصادرة عن مصرف لبنان، تحدد مفهوم مصرف الاعمال بانه من المصارف المتخصصة. وبذلك ينحصر موضوعه في استخدام موارده في عمليات التسليف المتوسط والطويل الاجل، وفي التوظيف المباشر او في المساهمات في عمليات شراء السندات المالية لمصلحته وبيعها، او لحساب الغير، وفي اصدار الكفالات المتوسطة والطويلة الاجل في مقابل ضمانات كافية، والكفالات القصيرة الامد شرط ان تتعلق بعمليات متوسطة وطويلة الامد".

ويضيف: "يمكن مصرف الاعمال او الاستثمار مزاولة العمليات الائتمانية وادارة الاموال لحساب الغير، والقيام بعمليات الوساطة المالية بما فيها الاجراءات العائدة اليها في ردهة البورصة. كذلك يمكنه انشاء صناديق الاستثمار المشترك وشركات الاستثمار المشترك او المساهمة في تأسيسها. ويحق للمصرف القيام بالعمليات المتصلة بموضوعه او المتممة له ضمن احكام القوانين والانظمة".

اما الموارد المالية، فتتكوّن من مصدرين اساسيين: الاول، الاموال الخاصة الاساسية والمساند Tier one +Tier two. اما الثاني، وهو الاهم ويميزه عن المصارف التجارية، فهو الاموال النقدية التي يتلقاها او يقترضها من الجمهور شرط ان تكون لها ودائع مالية لاجل لا يقل عن 6 اشهر، او شهادات ايداع وشهادات مصرفية وسندات دين مصدرة وفق الشروط المحددة في تعاميم المصرف المركزي. والى هذين المصدرين الاساسيين، يحق لمصرف الاعمال تلقي موارد ائتمانية، وهي حقوق واموال منقولة يولي اصحابها المصرف حق ادارتها والتصرف بها لمصلحتهم ولاجل محدد. ويتم قيدها خارج الميزانية. وللمصرف حق استخدام موارده الائتمانية في مختلف مجالات التوظيف والاستثمار المحددة بموجب الاتفاق مع اصحاب الحقوق وفق القوانين والانظمة النافذة. وفي ضوء هذا الوصف، فان مصارف الاعمال ذات طبيعة خاصة متخصصة في تلقي الاموال وادارتها، وهي تتكامل مع طبيعة المصارف التجارية واعمالها مع التميز الاساسي في الاجال على جانبي الودائع والتسليفات.

### سلسلة تحديات

ووفق طربيه "تكمن اهمية مصارف الاعمال في كونها المؤسسة المالية المناسبة لمواكبة مرحلة نهوض او توسع اقتصادي شامل، بما في ذلك عمليات الخصخصة والاعمار وجذب الرساميل وابتكار قنوات ملائمة للتوظيفات المتوسطة والطويلة الامد، وادارة الاصدارات الاولية وتسويقها وادارة الاوراق المالية وتسويقها (سندات، شهادات ايداع، سندات تفضيلية، سندات مرؤوسة، اسهم عادية وغيرها) لمصلحة القطاعين العام والخاص".

ويلفت الى ان مصارف الاعمال ساهمت في تحفيز القطاع المصرفي ومواكبته على مدى الاعوام الماضية، لجبه سلسلة التحديات الداخلية والخارجية التي واجهته ضمن سعيه الى استعادة موقعه على الخريطة المصرفية الاقليمية، وذلك عبر عملية شاملة تكاملت من خلال جهود اعادة الهيكلة مع الخيارات الاستراتيجية للنمو والتوسع وفق المواصفات والمعايير الاعلى للصناعة المصرفية الحديثة معتمدا أعلى قدرات وكفايات بشرية تمرست باعمال الصيرفة وادارة الاموال في لبنان والخارج ويرى ان عملية اعادة الهيكلة والتطوير في القطاعين المالي والمصرفي واكبت ورشة مكملة وموازية في تحديث البنية القانونية "اذ صدرت مجموعة قوانين وتعديلات جوهرية على قوانين سابقة رافقها مجموعة اجراءات وتدابير في شكل تعاميم وقرارات اصدرها المصرف المركزي، ليصب كل ذلك في تحسين عوامل الجذب الاستثمارية، وايجاد عوامل جديدة محفزة للاستثمار، ورسم أطار ملائم لاقتصاد لبنان ودوره المتجدد في المحيط الاقليمي".

### لبنان الى مواقع افضل

ويبدي طربيه اعتقاده ان لبنان مرشح للتقدم الى مواقع افضل على لائحة الدول الاقليمية المختارة لجذب الرساميل والاستثمارات في المرحلة المقبلة "وليس مستغرباً ان يتصدر لبنان هذه اللائحة في حال استقرت اوضاعه الداخلية على نحو واضح ومستدام بما يؤمن استعادة الثقة وترسيخ بيئة ملائمة للعمل والتوظيف والاستثمار". والى ميزات الطبيعية والتنافسية ووجود فوائض مالية كبيرة في المنطقة تبحث عن الفرص المؤاتية، يلفت طربيه الى ان لبنان يتمتع بميزة تنافسية مهمة من خلال قطاعه المصرفي والمالي الرائد "بما يملك من امكانات ادارية ومالية، ومن وجود اقليمي مباشر وغير مباشر يمتد من الخليج الى شمال افريقيا مع تمركز نوعي في منطقة المشرق، ومن حضور دولي في الاسواق المالية اكسبه خبرات قيّمة في عمليات ادارة الرساميل والاصدارات واهله لتأدية دور وساطة مالية بمواصفات دولية لمصلحة الحكومات والمؤسسات الخاصة داخل لبنان وخارجه".

ووفق هذه المعادلة، يرى طربيه ان الدور المرتقب من مصارف الاعمال مرتبط عضوياً بالاستقرار والنمو "وقد شهدنا في فترات سابقة بعض الاضاءات على هذا الدور، وخصوصا في فترة نمو الاصدارات الدولية للمصارف قبل اعوام".

وختم طربيه قائلا ان مصرف الاعتماد اللبناني للاعمال نجح في تكوين قاعدة واسعة من العملاء في الفترة الماضية، وهو يسعى لتنميتها باستمرار. كذلك ابتكر خدمات ومنتجات تتلاءم وموضوعه الاساس، ومنها على سبيل المثال القروض السكنية الطويلة الامد، والتمويل لقطاعات انتاجية متوسطة وطويلة الامد.

L'Orient LE JOUR

Mercredi 28 février 2007

## Joseph Torbey, président-directeur général :

# Le Crédit Libanais, une des premières banques locales ayant une activité d'investissement spécialisée et indépendante

*Question : À quelle date une banque d'affaires a-t-elle été créée au sein du Crédit Libanais et quel est son rôle aujourd'hui ?*

Réponse : La banque du Crédit libanais pour l'investissement a été créée en 1996 en tant que banque d'affaires spécialisée dans le financement à moyen et long terme. Le Crédit Libanais est ainsi devenu l'un des premiers groupes bancaires locaux à posséder une activité d'investissement spécialisée et indépendante. Depuis sa création, la banque d'investissement du Crédit Libanais joue un rôle vital dans son domaine. Elle compte à son actif des réalisations innovantes dans la gestion et la commercialisation des émissions de titres financiers sur les bourses et les marchés financiers locaux et internationaux.

La banque joue également un rôle pionnier dans les activités d'intermédiation financière, de gestion de fonds et des prêts à moyen et long terme pour les particuliers et les entreprises.

Elle bénéficie de ressources humaines développées sur les plans humain, technique et financier, qui ont fait leurs preuves dans la gestion des opérations au Liban et à l'étranger, que ce soit en termes de financements ou d'émissions de titres sous toutes leurs formes.



*« Les banques d'affaires ont aidé le secteur bancaire à surmonter les défis », déclare M. Torbey.*

À ce propos, il faut signaler que le Crédit Libanais pour l'investissement était parmi les premières banques libanaises à ouvrir le marché local aux financements étrangers en émettant et en commercialisant les émissions publiques, surtout sur les Bourses internationales, parmi lesquelles des émissions réussies pour le compte du Crédit Libanais.

Le lancement précoce de la banque du Crédit Libanais pour l'investissement s'inscrit dans la stratégie de développement du groupe et de diversification de ses services et produits, pour mériter l'appellation de « *supermarché financier* » ou de groupe bancaire global regroupant aujourd'hui la banque d'investissement, la banque commerciale mère, la Banque islamique libanaise, une compagnie de leasing, une compagnie d'assurances, et des sociétés d'intermédiation financière, d'investissement immobilier, de recouvrement, de tourisme, des participations sélectives dans les entreprises, de gestion et d'émission de cartes de crédit, et enfin de change électronique.

*Q : Comment se distingue la banque d'affaires par rapport aux banques commerciales et quels sont les services et les produits proposés ?*

R : La loi fondatrice et les décrets d'application de la Banque centrale définissent la banque d'affaires comme une banque spécialisée qui utilise ses ressources dans le financement à moyen et long terme, le placement direct, la participation à des opérations d'achat et de vente de titres financiers pour son compte ou celui d'un tiers, et enfin dans l'émission de garanties à moyen et long terme en échange de gages suffisants, ou de garanties à court terme liées à des opérations à moyen et long terme.

Une banque d'affaires ou d'investissement peut effectuer des opérations de crédit et de gestion des capitaux pour le compte d'un tiers, et des opérations d'intermédiation financière. Elle peut également créer ou participer à des fonds et à des sociétés d'investissement.

Quant aux ressources financières des banques d'affaires, elles proviennent principalement des capitaux privés ou des capitaux « tier one + tier two », de la titrisation financière, selon les conditions définies dans les circulaires de la Banque centrale.

La banque d'affaires peut aussi recevoir des fonds mobiliers.

*Q : Les banques d'affaires jouent-elles le rôle d'institutions financières ?*

R : La banque d'affaires est l'institution financière adéquate pour accompagner le processus de relance ou de développement économique global, notamment à travers les opérations de privatisation, ou de reconstruction. Elle joue également un rôle important en attirant les capitaux, en élaborant les canaux de placement à moyen et long terme, en structurant des émissions sur les marchés primaires, et en gérant et en commercialisant des titres financiers (obligations, certificats de dépôts, obligations préférentielles, obligations individuelles, actions ordinaires et autres) pour le compte des secteurs privé et public.

Ces dernières années, les banques d'affaires ont aidé le secteur bancaire à surmonter les défis internes et externes afin de retrouver sa place sur la scène bancaire régionale. Cela s'est fait dans le cadre d'un processus global de restructuration et de choix stratégiques en termes de croissance et d'élargissement, suivant les critères et les normes de l'industrie bancaire moderne, en se basant sur des ressources et des capacités humaines qui se sont distinguées dans les opérations bancaires et la gestion de fonds au Liban et à l'étranger.

Les banques d'affaires ont également accompagné le chantier de modernisation du cadre législatif bancaire, avec l'élaboration de nouvelles lois et de nouveaux amendements, accompagnés d'une série de mesures sous forme de circulaires émises par la BDL.

Cet effort a abouti à l'amélioration des indicateurs d'attrait et d'incitation aux investissements.

Nous sommes convaincus que le Liban peut gagner des places dans le classement des meilleurs pays de la région en termes d'attrait des capitaux et des investissements si la situation interne se stabilise et permet de restaurer la confiance et de proposer un climat favorable aux affaires, aux placements et aux investissements.

À part ses qualités naturelles, et les excédents financiers importants dans la région, le secteur bancaire libanais est compétitif en termes de gestion et de capacité financière, ainsi qu'en termes de présence régionale directe et indirecte, du Golfe à l'Afrique du Nord, avec un positionnement privilégié dans la région du Levant. Cela, sans parler de sa présence internationale sur les marchés financiers, où il a acquis une grande expérience dans les opérations de gestion de fonds et d'émission. Ce qui lui a permis de jouer un rôle d'intermédiaire pour le compte de gouvernements ou de sociétés privées, au Liban et à l'étranger.

ليدر برس LEADER PRESS
مجلة اقتصادية أسبوعية تصدر شهرياً بطبعتها العربية
العدد ٧٧٩ - ٢٠٠٧



# افتتاح الاعتماد اللبناني في المنامة
# طربيه :نخطّط للتوسّع في سوق البحرين لخدمة العملاء في مجلس التعاون

- طربيه يلقي كلمته-

كشف رئيس مجلس الإدارة المدير العام لبنك الاعتماد اللبناني الدكتور جوزف طربيه ان المصرف لديه خطة يجري تنفيذها للتوسع في سوق البحرين. وقال: "نهدف من خلال خطتنا المستقبلية للأعوام المقبلة الى التوسع في البحرين من خلال افتتاح المزيد من الفروع، والتي ستنتشر في أنحاء المملكة خلال العام القادم2008حتى يساعد المصرف التجاري اللبناني الأول من نوعه في المملكة عملاء دول مجلس التعاون الخليجي."

وأشار طربيه الى أن خطة المصرف تقضي بضم نظام الصيرفة الإسلامية الى خدمات البنك المطروحة خلال الفترة القادمة، الى جانب المجموعة الواسعة من الخدمات المالية المتخصصة عبر شبكة فروعه وشركاته التابعة،كنظام الصيرفة بالتجزئة،والصيرفة للشركات،والاستثمار المصرفي،والصيرفة الإسلامية،والتمويل التأجيري،وتمويل المشاريع الصغيرة والشركات الصغيرة والمتوسطة.

كلام طربيه جاء خلال حفل افتتاح" الاعتماد اللبناني", في البحرين والذي أقيم في فندق الريتزكارلتون. حضر الحفل عدد من الوزراء والسفراء ،وممثلون عن مصرف البحرين المركزي،وحشد من رجال الأعمال والشخصيات كما حضر حفل الافتتاح أعضاء مجلس إدارة الاعتماد اللبناني،إلى جانب عدد وافر من المسؤولين.

وقد شكر طربيه حكومة البحرين على الدعم الذي وفرته تسهيلاً لتأسيس المصرف.

وشدد طربيه في كلمته على" اعتزازه بأن الاعتماد اللبناني هو أول مصرف لبناني يطلق عملياته في البحرين ."كما أشاد بقوة القطاع المصرفي اللبناني وصوابية سياساته المالية والمصرفية، وبالجهود الدؤوبة والحثيثة التي يبذلها فريقه الإداري وموظفوه،واصفاً إياها بالعامل الرئيسي الذي يستثمره المصرف في استراتيجيته التوسعية.

أضاف يعتبر الاعتماد اللبناني رائدا في الخدمات المصرفية الإلكترونية التي يوفرها عبر شبكة كبيرة من نقاط البيع والصرافات الآلية،ومركز خدمة الزبائن، وخدمات الصيرفة عبر الإنترنت التي تسمح لعملائه بالولوج إلى المصرف بطريقة آمنة وسريعة وسهلة،أينما وجدوا في العالم.

أضاف تماشيًا مع سياسته التي ترتكز على تقديم خدمات متطورة ونوعية،يلعب المصرف دورا فاعلا فيمجال الإصدارات الدولية للأوراق اللبنانية في الأسواق الخارجية،ويقدم خدمات إدارة المحافظ للأفراد والمؤسسات في أسواق السندات والأسهم وشهادات الإيداع،محلياً ودولياً."

أضاف الاعتماد اللبناني نسج شراكات استراتيجية مع عدد وافر من الهيئات الدولية لاسيما برنامج تمويل التجارة العربية،والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار،المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات،والبنك الأوروبي للاستثمار، ومؤسسة تطوير الصادرات (كندا)،والبرنامج السعودي للتنمية،ومؤسسة التمويل الدولية.

وأعرب مدير الاعتماد اللبناني في البحرين غبريال بصبوص عن وضع خبرته وخبرة موظفي المصرف وفريق الإدارة في متناول العملاء اللبنانيين والبحرينيين والأجانب القاطنين والعاملين في المملكة.

وكشف بصبوص عن نية البنك طرح خدمة قروض عمليات التجميل الجراحية التي ستساعد كل من يرغب بإجراء عملية تجميل بسيطة للوجه أو غيرها من مناطق الجسم الحصول على قرض خاص لتمويل تكاليف العملية الجراحية مقدراً أن تتراوح قيمة القروض التجميلية الممنوحة للأفراد بين7-5آلاف دينار.

وأشار إلى أن أداء مجموعة الاعتماد اللبناني يعكس نجاح استراتيجية المصرف الهادفة إلى الحفاظ على معدلات نمو مستدامة،مشدداً على أن مثل هذا الأداء كفيل بتقوية مركز المصرف، وبالتأكيد على صوابية استراتيجيات المصرف التوسعية على الصعيدين الإقليمي والدولي.

كما أشاد بقوة القطاع المصرفي اللبنانيون صوابية سياساتها لمالية والمصرفية،وبالجهود الدؤوبة والحثيثة التي يبذلها فريقها الإداري وموظفوه،واصفا إياها بالعامل الرئيسي الذي يستثمره المصرف في استراتيجيته التوسعية.

المستقبل

الإثنين ٤ كانون الأول ٢٠٠٦

## الاعتماد اللبناني يحقق ارباحا اضافية بنسبة ٢٠٪ عن العام الماضي

# طربيه: لبنان أمام فرصة ذهبية بسبب الدعم الدولي لبرنامج الإصلاح

**حقق بنك الاعتماد اللبناني نمواً اضافياً في الارباح بنسبة تراوح بين ١٥ الى ٢٠ في المئة مقارنة بالعام الماضي. ويرهن من خلال المؤشرات المالية الاساسية انه يمتلك مقومات ومزايا خاصة تمنحه مرونة اضافية في ادارة التعامل مع احداث طارئة كالحرب الاخيرة. سياسة مرنة واستراتيجية متكاملة اتبعها بنك الاعتماد للتغلب على آثار الحرب يتحدث عنها رئيس مجلس الادارة رئيس «إتحاد المصارف العربية» جوزيف طربيه لـ«المستقبل» الذي علق آمالا كبيرة على باريس -٣ مؤكدا ان لبنان امام «فرصة ذهبية» بسبب الدعم الدولي لاصلاحه واشار الى خدمات المصرف ومنتجاته الحديثة وتوجهاته المستقبلية التي جعلت منه نموذجا للمصرف الذي تتحرك نشاطاته تحت عنوان «الصيرفة الشاملة».**

**وهنا نص الحوار:**

***

● كيف استطاع مصرفكم التغلب على اثار الحرب الاخيرة واستعادة ثقة العملاء والمستثمرين لتحقيق النمو في ودائعه هذا العام؟

**-يحقق الاعتماد اللبناني، منذ سنوات، معدلات نمو مستدامة تزيده بشكل صريح عن متوسطات نمو القطاع المصرفي اللبناني. كما يحقق نمواً موازياً في ربحيته التي يتوجه الجزء الاهم منها لخدمة مخططات التوسع في الاسواق الداخلية والخارجية.**

**وعلى رغم الاوضاع الصعبة التي عاناها لبنان عموماً واقتصاده خصوصاً خلال العام الحالي بسبب حرب تموز وخلال العام الماضي بفعل جريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري فقد استطعنا تحقيق نمو اضافي في ارباح مجموعة الاعتماد اللبناني، حيث تشير بياناتنا المالية الى تحقيق ارباح بقيمة تقارب ٣٠ مليون دولار، وقد تتجاوز هذا المستوى بنهاية العام الحالي، اي بزيادة تراوح بين ١٥ و٢٠ في المئة قياساً بالعام السابق. وتنعكس بنسبة موازية بالنسبة للعائد المحقق على الاموال الخاصة وعلى متوسط الموجودات.**

**وتكرس هذه النتائج اهمية توجهنا الاستراتيجي نحو الصيرفة الشاملة الذي عملنا من خلاله على تطوير التكامل بين الخدمات المصرفية التجارية والتقليدية ومؤخراً الاسلامية، مع حزمة متكاملة من الخدمات المصرفية بالتجزئة Banking Retail الى جانب الخدمات المالية والاستثمارية وتمويل التجارة مع التوسع الدائم في مجال الخدمات الموازية Banking Para ليحتل البنك بذلك موقعاً مميزاً في خريطة العمل المصرفي والمالي في لبنان والمنطقة.**

**اما بشأن السياسات المتبعة في التعامل مع الازمات فإن القطاع المصرفي جزء اساسي وحيوي من الاقتصاد الوطني، ويتفاعل حكماً مع معطياته وان كان يمتلك مقومات ومزايا خاصة تمنحه مرونة اضافية في ادارة التعامل مع احداث طارئة، وهذا ما اكتسبه بفعالية في طوال السنوات الماضية التي شهد فيها لبنان حالات متكررة من الازمات وانعدام الاستقرار السياسي.**

**على هذا، فإن تقييمنا المصرفي خلال الفترة الماضية يستند، بصورة خاصة الى المستوى المتقدم من المهنية في ادارة التعامل الناجح مع الازمات وهو يعكس بوضوح قدرة القطاع المصرفي على الاحتفاظ بعناصر قوته وعلى استمرار دوره كقاطرة للاقتصاد الوطني، وهو يمثل بموجوداته النامية والتي تقارب عن ٧٥ مليار دولار اي ما يماثل ٣,٥ اضعاف الناتج المحلي، مركز الثقل النوعي في التمويل وادارة المدخرات الوطنية واستقطاب الرساميل الخارجية، وصمّام الامان الذي يسهم بفعالية بدرء المخاطر النقدية والمالية في الظروف الصعبة والاستثنائية.**



● جوزيف طربيه

وقد اظهرت المؤشرات المالية الاساسية للقطاع المصرفي انه استوعب كامل التداعيات الناجمة عن العدوان الاسرائيلي. واستطاع تحقيق نمو ايجابي في الاشهر الماضية ونتوقع ان تكون نسبة النمو الاجمالية بحدود ٧ في المئة هذا العام على جانبي الموجودات والودائع.

أما بشأن الحفاظ على الثقة في تعاملاتنا الخارجية، ففي الواقع، جاءت المبادرة من اصدقائنا في الخارج قبل ان نتوجه اليهم بأي رسالة خلال الحرب وبعدها، وقد ابلغونا مراراً بان ثقتهم لم تتزعزع بهذا البلد وبمؤسساته، وبأن قوة القطاع المصرفي تشكل حافزاً قوياً لتعزيز هذه الثقة، كما ابلغونا باستعدادهم لمعاونتنا، فيما نراه مناسباً، لتجاوز هذه المرحلة الصعبة.

وأود، في هذا السياق، ان اتوجه بالشكر الجزيل الى زملائنا المصرفيين والمستثمرين ورجال الاعمال في المنطقة والعالم الذين منحونا دعمهم وثقتهم، وهم يعلمون ان هذا البلد الحريص على حقوقهم واستثماراتهم، سيبقى على نهجه الاقتصادي المنفتح وعلى دوره الحيوي السياحي والثقافي والمالي والتعليمي والاستشفائي والعمراني وكلها مجالات استثمارية مجدية.

كما نأمل ونتوقع، في سياق المرحلة المقبلة، ان يلقى لبنان دعماً عربياً ودولياً اوسع نطاقاً على الصعيد الاقتصادي وعلى صعيد ازمة الدين العام التي تكبح النمو وتعرقل مسيرة التقدم الى استعادة الازدهار والتنمية الشاملة.

● ماذا تنتظرون من باريس-٣ وكيف ستساهمون فيه؟

**-ينتظر القطاع المصرفي تثمير وعود المجتمع الدولي بمساعدة لبنان واقتصاده، وعقد مؤتمر دولي جديد خلال الشهر الاول من العام القادم ولذا فاننا نرى انه امام الحكومة مهام اساسية لتعبيد الطريق امام استعادة النمو ولتعزيز مناعة مجمل القطاعات الانتاجية وفي مقدمها القطاع المصرفي، الامر الذي يؤدي الى عكس دينامية الدين العام باتجاه ايجابي وابرز هذه المهام:**

**-مساهمة القطاعات والمرجعيات كافة في حملة وطنية شاملة لاعادة ترسيخ الثقة الداخلية واستعادة ما فقد من الثقة الخارجية.**

**- وضع برنامج شامل للإصلاح المالي والاقتصادي بالتعاون مع المجتمع الدولي والمؤسسات المالية الدولية يستهدف خصوصاً بلوغ مرحلة عكس دينامية الدين العام والحد من تأثيره على الاقتصاد ونموه.**

**-اعادة الاعتبار لمشاريع الاصلاح الاداري واعادة الثقة بالمؤسسات العامة والقضاء.**

- بلورة وبدء حملة واسعة ومتكاملة لاعادة ترويج لبنان وقطاعاته.
- التأكيد على تنفيذ التزامات لبنان امام المجتمع الدولي، بما في ذلك اعادة الاعتبار لإلتزامات باريس ٢، تمهيداً لتثمير واستثمار الاستعدادات المعلنة للدول الكبرى بمساعدة لبنان على اعادة انهاض اقتصاده.

ولا شك في أن لبنان اليوم أمام فرصة ذهبية جديدة، أقصد الدعم الدولي الجديد للبنان في إصلاحاته، التي تعهدت بها الحكومة الحالية، وعلينا كلبنانيين، في القطاعين العام والخاص، أن ننتهز هذه الفرصة وعدم تفويتها كما فاتتنا فرص كثيرة في السابق.

اما بشأن التمويل والقروض الجديدة المتوقعة فإن مصداقية الدولة اللبنانية في تعاملاتها واتفاقاتها الخارجية وبالأخص التزاماتها المالية، كانت على الدوام من احدى المميزات الهامة او الاهم لسمعة لبنان الخارجية التي درجت على تعزيزها الحكومات المتعاقبة وحتى في احلك الظروف واصعبها، وهذا ما اكسب الدولة ثقة وتقدير المجتمع الدولي والمؤسسات المالية المعنية وفي مقدمها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومؤسسات التصنيف، حيث لا تخلو تقاريرها عن لبنان واقتصاده، من اشارة الى الالتزام بسداد المستحقات في مواعيدها وعدم الاخلال بأي اتفاقات ذات مضمون مالي.

ونحن نعتقد، ان الحكومة الحريصة على تعزيز التصنيف السيادي باستمرار، لن تفرط مطلقاً بأي من عوامل المصداقية الدولية التي اكتسبها لبنان على مر السنين، وهذا يتطلب جهوداً اكبر واجماعاً سياسياً على وضع خطة التصحيح المالي في رأس هرم الاولويات بدعم وتأييد القطاعات الخاصة واستطاعت النفاذ الى الاسواق الخارجية واستقطاب الرساميل والاستثمارات، في ظروف غير مناسبة، وستكون حكماً اكثر قدرة واكثر دينامية في تعزيز مناخ الاستثمار اذا ما تحركت الحكومة بالاتجاه الصحيح دون إبطاء.

على الرغم من كل ما تقدم فإن الاقتصاد اللبناني من الاقتصادات ذات الخصوصية في ركائزه ومقوماته من خلال دور القطاع الخاص وثقله في الاقتصاد وهذا ما يمكنه من استيعاب تاثيرات تدني التصنيف السيادي، بل ان بعض مؤسساته وبالأخص المالية والمصرفية تحظى بتصنيفات عالية تفوق سقف التصنيف السيادي، بفعل قوة المركز المالي والتزام ارقى المواصفات الدولية في ادارة اصولها واعمالها وسيولتها وملاءتها.

● ما هي توجهاتكم المستقبلية فضلا عن الخدمات والمنتجات الحديثة التي تقدمونها للسوق اللبنانية ؟

- يقع ابتكار وتطوير الخدمات والمنتجات في صلب التحديات التي تواجه المصارف وتنمية ما تقوم به من مهام واعمال لكل مصرف خياراته الخاصة في التقدم والنمو لكن معظم الاستراتيجيات تتلاقى في التزام المعايير الدولية للصناعة المصرفية وصياغة الخطط من ضمن هذا الالتزام وعموماً فإن معظم المصارف العربية تسعى لارساء توجه استراتيجي نحو الصيرفة الشاملة التي تتكامل فيها الخدمات المصرفية التجارية والتقليدية ومؤخراً الاسلامية، مع حزمة متكاملة من الخدمات المصرفية بالتجزئة Banking Retail الى جانب الخدمات المالية والإستثمارية وتمويل التجارة مع التوسع الدائم في مجال الخدمات الموازية Banking Para التي تدخل في نطاقها خدمات التأمين والوساطة والتعليم وسواها.

ومن المهم التأكيد في هذا المجال بأن انخراط الاعتماد اللبناني في الصيرفة الالكترونية، يشكل النموذج. المثال لطبيعة الخيارات التي يسلكها البنك في مجال تطوير بنيته وبيئة اعماله، وهذا ما عملنا على تنفيذه مبكراً في مجموعتنا المصرفية، فقد كنا من اول المؤسسات المصرفية اللبنانية التي استقدمت واستحدثت التكنولوجيا المتطورة في اعمالها الداخلية والمحاسبية، ومن ثم ابتكار وتعميم الخدمات الحديثة الى تعتمد اساساً التقنيات والاتصالات ليصبح البنك بذلك مرجعاً اساسياً في مجال تعميم وتنفيذ الصيرفة الالكترونية التي شهدت لاحقاً انتشاراً واسعاً في قطاعات الاعمال والاستهلاك في لبنان.

ومن المؤكد ان الصيرفة الشاملة هي العنوان الملائم الذي يجب ان تتحرك تحته انشطة الاعتماد اللبناني واعماله كافة، وليتم في اطارها تطوير الستراتيجيات والخطط التي تشمل:

- اجراء المزيد من التوسع الافقي والعمودي في مجال الصيرفة بالتجزئة.
- تنويع الخدمات الالكترونية، وضم فئات جديدة الى رحابها.
- تعزيز قاعدة الشركات التابعة وتنشيط اعمالها وخدماتها، وتوسيع نطاقها ليشمل خدمات جديدة.
- توسيع قاعدة العملاء عن طريق طرح خدمات ومنتجات جديدة تناسب اوسع الشرائح الاجتماعية، ومن ضمنها الخدمات ذات الطابع التربوي والتعليمي والاجتماعي.
- دخول اسواق جديدة في المنطقة وخارجها، وتعزيز الوجود السابق في اميركا، كندا، قبرص واوروبا.

أما بالنسبة لمجموعتنا المصرفية فإن الصيرفة الشاملة باتت المرادف الانسب لهويتنا، ونتحرك في اطارها لتحقيق استراتيجية التوسع في حقول الخدمات المصرفية والمالية كافة وبالاستناد الى عوامل اساسية عدة مؤكدة اهمها :

- امتلاك الاعتماد اللبناني لواحدة من اكبر الشبكات المصرفية التي تضم ٥٨ فرعاً تنتشر في مختلف المناطق اللبنانية.

اضافة الى فرع في قبرص ومكتب تمثيل في كندا.

- عراقة وخبرة الاعتماد اللبناني في اطلاق وتقديم المنتجات والخدمات المصرفية المتنوعة.
- ريادة الاعتماد اللبناني في استقدام واستخدام التكنولوجيا الحديثة والتعامل المبكر مع الصيرفة الإلكترونية في اعماله الداخلية وفي اصدار بطاقات الائتمان وبطاقات الدفع الإلكترونية.
- وجود فريق عمل يتمتع بخبرات كبيرة ومتعددة في مجمل العمليات المصرفية والمالية وعلاقات ذات تأثير وفعالية في اوساط رجال الاعمال والمال والمستثمرين والمؤسسات والشركات.
- الاعتماد على نظام متكامل لادارة المعلومات يشمل كل شبكة فروعه ويوفر للادارة العليا والمحللين والمديرين المعلومات عن الزبائن، ويخلق هذا النظام قاعدة للمعلومات تشمل جميع الوظائف الرئيسية والمحاسبة على صعيد الفرع وعلى صعيد البنك ككل.

وفي السياق ذاته فقد كنا اول المبادرين في اطلاق الصيرفة الإسلامية من خلال تأسيس البنك الإسلامي اللبناني في العام الماضي، مما يكرس تنوع خيارات مجموعة الاعتماد اللبناني لتحاكي مختلف احتياجات التمويل وإدارة الاموال لمختلف الشرائح الاجتماعية، عبر شبكة فروع تغطي غالبية الأراضي اللبنانية وعبر تواجد خارجي مباشر في عدة اسواق مدعوم بشبكة علاقات وتحالفات مع مؤسسات مالية واقتصادية مرموقة في المنطقة وخارجها.

وجاء انطلاق البنك الإسلامي اللبناني منسجماً مع هوية الصيرفة الشاملة لدى الاعتماد اللبناني، التي ترتكز على رؤية متطورة ربطت مبكراً بين التوسعات الافقية والعمودية للبنك وبين الاستثمار السخي في التكنولوجيا والتقنيات الحديثة. كما وأرست توازناً إيجابياً بين الخدمات التقليدية وخدمات المؤسسات والشركات (Corporate) وبين الانفتاح الواسع على حقول الخدمات المصرفية بالتجزئة (Retail) والخدمات المصرفية الإلكترونية (E-banking).

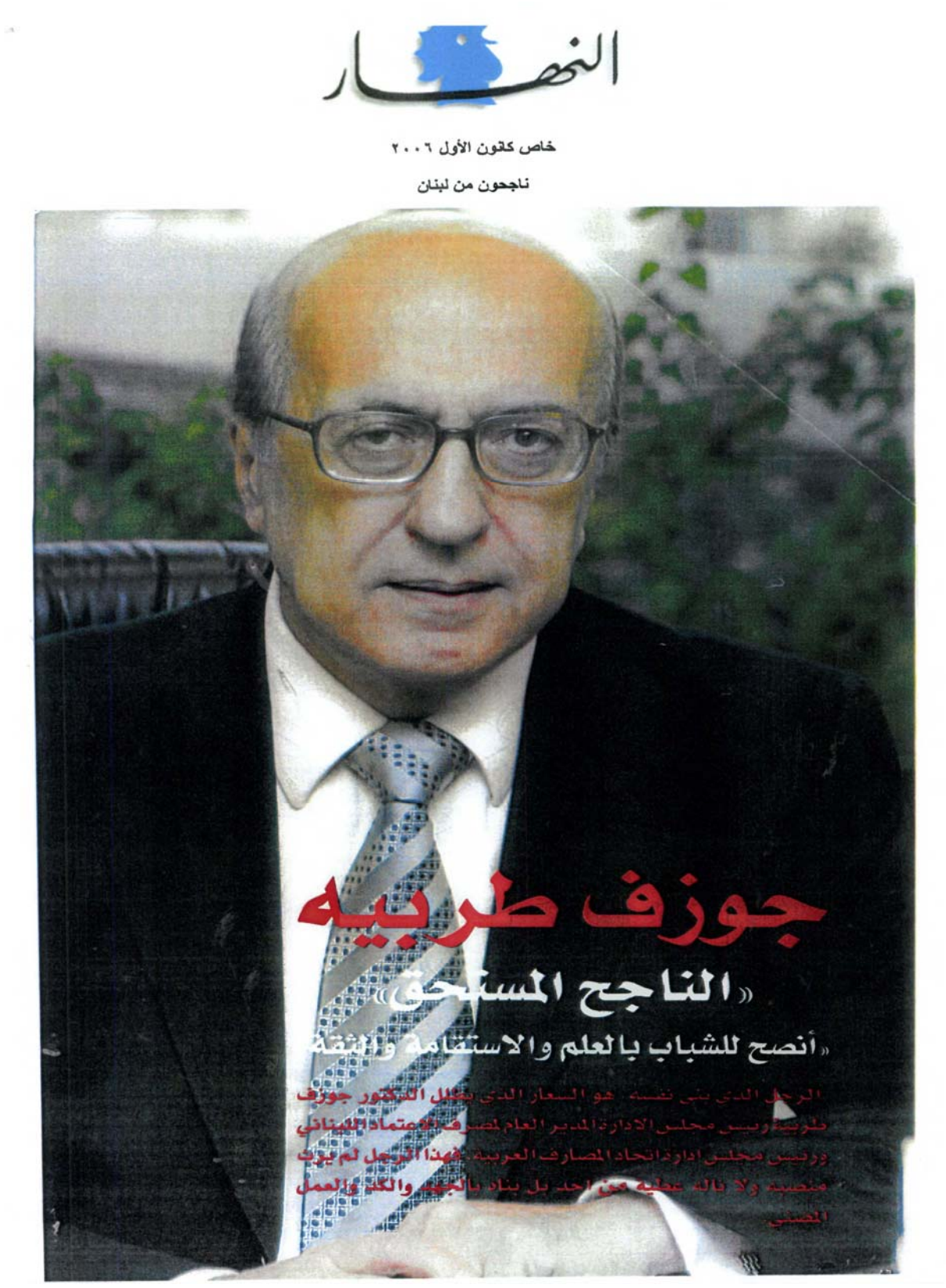
النهار
خاص كانون الأول ٢٠٠٦
ناجحون من لبنان
جوزف طربيه
«الناجح المستحق»
«أنصح للشباب بالعلم والاستقامة والثقة»
الرجل الذي بنى نفسه هو الشعار الذي يطابق الدكتور جوزف طربيه رئيس مجلس الادارة المدير العام لمصرف الاعتماد اللبناني ورئيس مجلس ادارة اتحاد المصارف العربية. فهذا الرجل لم يرث منصبه ولا ناله عطية من احد بل بناه بالجهد والكد والعمل المضني


الدكتور جوزف طربيه وعائلته مع عميد العائلة رئيس كولومبيا السابق خوليو سيزار طربيه.

بعد تخرجه في كلية الحقوق في جامعة القديس يوسف كان مفترضا في هذا الشاب الخريج التوجه نحو المحاماة، لكنه وجد نفسه في ديوان المحاسبة ومنه انتقل الى رئاسة دائرة ضريبة الدخل في وزارة المال احد اكثر المسؤوليات خطورة واهمية في الادارة اللبنانية. وعندما انتقل لتولي رئاسة مصرف الاعتماد اللبناني، كان هذا المصرف يعاني عدداً من المشكلات بسبب انتمائه الى مجموعة انترا التي مرت بازمات سياسية واقتصادية. فكان منقذاً له، وتحولت الوظيفة من عادية جداً في المصارف الاخرى الى مهمة صعبة لتحويل المصرف من ملكية مصرف لبنان الى القطاع الخاص، وهذا ما قام به جوزف طربية ونجح بكفاءة الجراح وعنايته.

هذه التجربة الناجحة شقت الطريق امام طربية الذي حمل لقب «رجل المهمات الصعبة»، فكان طبيعياً ان يتولى ادارة جمعية المصارف في اصعب الايام واحلكها، ثم تعهد اليه لاحقا رئاسة اتحاد المصارف العربية التي كانت تحديا بالنسبة اليه والى زملائه المصرفيين العرب للارتقاء بالمصارف العربية الى مستوى المصارف العالمية.

الحياة بالنسبة الى الدكتور جوزف طربية ليست مغامرة ولا مقامرة بل شأن محسوب بدقة، مضافة اليه شجاعة الموقف والحس العلمي لتجاوز المعوقات.

### «النجاح المستحق»

يصنّف طربية نفسه في فئة «النجاح المستحق» عن طريق العلم والخبرة. اضافة الى ذلك هو يشاطر كارلوس غصن الرأي بان التربية البيتية لها التأثير الاكبر على شخصية المرء، وهو تأثير يتحول تدريجا عامل ثقة كبيرا في بناء شخصية المرء وحضوره.

ولما كانت التربية البيتية في رأيه مجموعة قيم يربى عليها المرء ويترعرع، يمكن تصور مدى تأثير ذلك على جوزف طربية في عائلة مشايخ وهي من العائلات القليلة في لبنان التي يحمل ابناؤها القاباً، الامر الذي يحفر عميقاً في شخصية الواحد منهم وتشكّلها الاجتماعي، من قيم صارمة واعتداد بالنفس وشجاعة ومروؤة .

ويحمد جوزف طربية الله على انه لم يقع في كبوات رغم المهمات الصعبة التي اسندت اليه. وهو استناداً الى هذا التراث العائلي النبيل، يحفظ للمرأة العرفان بالجميل. فهي بالنسبة اليه الام والأخت والحبيبة والزوجة ولكن النجاح يبقى للجهد الشخصي والعناية المستمرة للمرء بتطوير حضوره.

ولم تثنِ المناصب العالية والالقاب الرفيعة الدكتور جوزف طربية عن طلب المزيد من العلم والمعرفة وشعاره دائماً «ربّ زدني علما»، وانطلاقا من هذا المبدأ كان الكتاب رفيقه الدائم لزيادة معرفته في كل الميادين، وهو لا يزال يحفظ بيتا من الشعر كان مرفوعا في صدر احد ى قاعات المطالعة وفيه :

العلم يرفع بيتا لا عماد له
والجهل يهدم بيت العز والشرف

لا يعمل الدكتور جوزف طربية ضمن فريق، بل على رأس فرق تتولى ادارة مختلف العمليات التي يقوم بها، ان على مستوى لبنان حيث يرأس فرق عمل عدة تنشط في التأمين والاستثمارات والصيرفة العادية والالكترونية اضافة الى النشاطات العقارية، او في العالم العربي وتحديدا في اتحاد المصارف العربية حيث يشكل طربية عنصرا رئيسيا بين مجموعة من رجال المال والاقتصاد والشأن العام يؤلفون «لوبي» اقتصاديا مصرفيا يعمل لتطوير اقتصادات الدول العربية وتشريعاتها المصرفية.

يملك طربية شبكة مهمة وغنية من العلاقات الطيبة مع قادة العالم العربي والفاعلين فيه على مختلف الصعد ويصرف جزءا كبيرا من وقته في العمل على تطوير الشأن المصرفي وتعزيز وضعيته. وكثيراً ما يجد نفسه بازاء اوضاع او حالات تملي عليه اتخاذ جملة من القرارات دفعة واحدة من اجل تأمين سير العمل على المستويين ◄



في الطائرة مع الرئيس رفيق الحريري. ويبدا الرئيس فؤاد السنيورة والوزير مروان حماده والنائب انيس نكاش والسادة جاك صراف وفادي عبود ووجيه البزري.

◄ المحلي والعربي.

### الثقة في العمل

يختار الدكتور جوزف طربية مساعديه بعناية كبيرة. وهذا الامر يتلازم مع الجهد الكبير الذي يصرفه على التخطيط. لكن اختيار المساعدين في نظره «مسألة خطيرة»، لذلك هو لا يرى نفسه مجبرا على القبول بمن لا يثق به؛ «لأن الثقة هي الاصل والاساس» في التعامل المصرفي. والمبدأ العام الذي يستند اليه المدير العام للاعتماد اللبناني هو «كثير من الثقة والرقابة بعد التنفيذ» . لكن التحدي الدائم في العمل اليومي هو جبه المسؤوليات بذهنية القائد التي يبثها جوزف طربية في كل الموظفين التنفيذيين الذين يعملون معه انطلاقاً من مبدأ ان لكل انسان تحدياً خاصاً به وعلى قياسه، وهنا يتراجع الحظ وتصبح الامور مجرد عمليات ادارية معقدة تلفها روح التحدي والفوز.

لا أوقات فراغ لدى جوزف طربية وهو يمزج بين العمل والاجازات السنوية لأن مقتضيات السفر معظم الوقت ومتابعة الشؤون المصرفية الاقليمية، على المستوى العربي، لا تدع مكاناً لأي اجازة، والراحة في قاموس رئيس مجلس ادارة اتحاد المصارف العربية تعني ان ينهي مشروعاً بنجاح ويلحقه بسلسلة مشاريعه الناجحة.

ورغم كل الانشغالات يجد جوزف طربية وقتا للمطالعة والاستماع الى الموسيقى وعقد الصداقات التي يعتبرها «غنى كبيرا في هذه الحياة». فهو تحديداً ضد العزلة والانغلاق الذي يمارسه بعض رؤساء المؤسسات الكبرى ومديريها العامين . وهو يؤمن بان العالم قرية كونية صغيرة وان لكل انسان موقعاً مؤثراً في هذا العالم يمكن ان يستثمره لتعزيز التعاون وتبادل الافكار بين الشعوب.

### الرجل القدوة

هو سليل احد ابرز العائلات في شمال لبنان، يشعر بمسؤولية كبيرة حيال عائلته تبدأ من محيطه العائلي القريب من اولاده واحفاده وصولاً الى اشقائه الاربعة وشقيقته وعائلته ككل.

والدكتور طربية كبير عائلته والمتقدم فيها سنا يفترض منه ان يكون قدوة لأفرادها، يحسن التصرف وينهض بمسؤولياته حيالها. وهذا الشعور لم يفارقه يوماً، اذ كان يشعر دائماً بانه مسؤول عن الغير وتجاههم. وهو مارس ذلك في المدرسة بداية، ولاحقاً في الجامعة، وصولاً الى المسؤوليات المختلفة التي اسندت اليه.

لا يفارق التفاؤل صاحب هذه السيرة، وكان الدافع له الى «خوض غمار الميادين الصعبة» كما قال، وهذا السلوك اثبت نجاحه حتى في لحظات الخسارة المرّة.

طربية مؤمن بان الحياة يجب ان تستمر، وان عدم الفوز بنقاط معينة ليس الا حافزاً للمزيد من العطاء وتجنب الثغر مستقبلا.

يختم جوزف طربية بنصح للشباب بان يهتموا بتحصيل العلم اولا، وبالاستقامة ثانياً وبناء عنصر الثقة في شخصيتهم ثالثاً، «والنجاح دون ريب سيكون حليفهم» ، وبرأيه «:ان الغنى المادي لم يعد كافياً بل المعرفة اولاً واخيراً. ودخول الجامعة يعني ان المرء قد قطع نصف الطريق الى النجاح وخصوصاً باب الدراسات العليا المتخصصة. وكارلوس غصن ما كان ليحقق النجاح الباهر لو انه لم يجمع الشهرة والمال والعلم».

لا يورث جوزف طربية اولاده «لا الثروة ولا الصداقات ولا الموقع العائلي بل معرفة بناء الشخصية الذاتية التي تقوم عليها كل الامور».

السفير

السبت ٤ تشرين الثاني ٢٠٠٦ ـ العدد ١٠٤٥٣

# «الاعتماد اللبناني» يقدم ١٢ دراجة نارية لقوى الأمن

# طربيه: الدولة القوية ضمانة لتقدم المجتمع اقتصادياً

# ريفي: التفاتة كريمة تجسد روابط الشراكة الفعلية

تسلمت المديرية العامة لقوى الامن الداخلي قبل ظهر امس هبة مقدمة من بنك الاعتماد اللبناني هي عبارة عن اثنتي عشرة دراجة نارية نوع هوندا كروس ١٢٥ س.س.

وللمناسبة اقيم حفل في باحة ثكنة المقر العام في المديرية العامة لقوى الامن الداخلي حضره المدير العام لقوى الامن الداخلي اللواء اشرف ريفي ورئيس مجلس ادارة بنك الاعتماد اللبناني الدكتور جوزف طربيه على راس وفد من المصرف ضم: سامي نصيري وألان حكيم ونجوى حجار وكارلا جبور وشارك في الاحتفال نقيب المحررين ملحم كرم وعدد من الضباط.

وألقى طربيه كلمة جاء فيها: «ان امن الوطن والمجتمع هو من المقومات الاساسية لحياة البلاد وان بسط سلطة الدولة وهيبتها هو الشرط اللازم لتأمين بيئة العمل والانتاج. فالامن يحمي الوطن والمواطن ويضمن الحياة الكريمة للناس تحت القوانين المرعية الاجراء، ويمكّن الدولة ومؤسساتها من القيام بمهامها على اكمل وجه.

ومن نافل القول، انه كلما ازدادت فاعلية القوى الامنية وتطورت عددا وعتادا بما يتناسب مع دورها ومهامها في ترسيخ الامن والسلم في البلاد، ازدادت فرص النشاط والنمو الاقتصادي وجذب الاستثمار الى وطننا الحبيب لبنان. ونحن من المؤمنين بأن وجود الدولة القوية القادرة على الامساك بمهامها كاملة هو الضمانة الاهم لتقدم المجتمع اقتصاديا وثقافيا وعلميا ومعيشيا.

وبناء لهذه القناعة فإننا قد وقفنا دائما في مجموعة الاعتماد اللبناني الى جانب الدولة وموظفي القطاع العام بكل مكوناته، وخصوصا قوى الامن الداخلي، الذين نسجنا وإياهم علاقة شراكة قوامها الخدمة المصرفية المميزة والسريعة لاحتياجاتهم المالية، وغني عن القول ان فريق عملنا النشيط والحريص على تأدية خدمة نوعية للعملاء، يقدم اكبر سلة خدمات ومنتجات متنوعة تلبي الاحتياجات المصرفية كافة.

ثم ألقى اللواء ريفي كلمة جاء فيها: «هذا اللقاء الذي ارتأينا واياكم عقده، لنعرب لكم من خلاله عن عميق شكرنا وتقديرنا، لكم شخصيا وللمؤسسة التي تمثلون، عنيت بها بنك الاعتماد اللبناني، على هذه الالتفاتة الكريمة الى رجال قوى الامن، لتعزيز امكانياتهم في تنفيذ مهامهم، ولتجسيد روابط الشراكة الفعلية بين المجتمع المدني والامن.

ان الهبة التي تقدمونها اليوم، من خلال هذه الدراجات النارية، والتي نأمل ان تنسحب على باقي المؤسسات والشركات، تضعنا امام مسؤوليات جسام. كم كنا نتمنى لو ان هذه المناسبة اتت في ظروف امنية وسياسية واقتصادية افضل، فبالامس تعرضت احدى ثكناتنا لاعتداء غاشم اضيف الى عدد من الاعتداءات التي طاولت رجالنا وثكناتنا في الفترة الاخيرة في محاولة لارباكنا بعد النجاحات المميزة التي حققناها. لهؤلاء نقول بئس ما تفعلونه فواجبنا الوطني وحسّنا الامني، يضعنا في توقع اجرامكم، فالتضحيات مهما كبرت تبقى رخيصة تجاه امن هذا الوطن العزيز.

واليوم تأتي هذه الخطوة لتعبّر عن مؤازرة مشكورة، من مؤسسة لبنانية دفعها حسها الوطني تجاه قوى الامن، الى المساعدة في وضع مدماك صلب ومتين في جدار هذا الصرح الامني الذي نقف واياكم اليوم في ربوعه.

وفي نهاية الاحتفال قدم اللواء ريفي درع قوى الامن الداخلي، للدكتور طربيه عربون شكر وتقدير.



ريفي يسلم طربيه درع قوى الأمن (حسن عبد الله)

المستقبل

الخميس ٢٥ أيار (مايو) ٢٠٠٦

# تعزيزاً لمركز المجموعة وقدرتها التنافسية
# «الاعتماد اللبناني» يزيد رأسماله ١٥٤ مليار ليرة
## طربيه: خطوة استراتيجية للتوسع والانتشار في الخارج

ضمن خطته للتوسع في لبنان والانتشار في دول المنطقة، وتعزيزاً لمركز «مجموعة الاعتماد اللبناني ش.م.ل» وقدرتها التنافسية في السوق المصرفية، زاد «الاعتماد اللبناني ش.م.ل» رأسماله الى ٢٥٠ مليار ليرة لبنانية من ٩٦ ملياراً، عن طريق إصدار ١٥٤٠٠٠٠٠٠ سهم عادي اكتتب بها مساهموه الحاليون نقداً بقيمة ١٥٤ مليار ليرة، وبذلك ارتفعت قيمة الأموال الخاصة المجمعة لمجموعة «الاعتماد اللبناني»، لتصل الى نحو ٤٨٠ مليار ل.ل. (اي ما يوازي حوالي ٣١٨ مليون دولار أميركي).

وكان «الاعتماد اللبناني» قد رفع رأسماله منتصف عام ٢٠٠٤، عن طريق إصدار أسهم تفضيلية بقيمة ٥٠ مليون دولار أميركي، اكتتب بها مستثمرون محليون وأجانب، وبلغ مجموع الإصدارات الدولية من مختلف الأوراق، التي قام بها الاعتماد اللبناني لتاريخه نحو ٤٠٠ مليون دولار أميركي، وهي إصدارات تتنوع بين سندات دين دولية وشهادات ايداع دولية وإصدار أسهم تفضيلية، جميعها أدرجت في أسواق مالية عالمية، ولاقت اقبالاً في حينه من المستثمرين المحليين والخارجيين، أفراداً ومؤسسات على السواء.

وتعليقاً على الزيادة الجديدة في رأس بنك «الاعتماد اللبناني ش.م.ل.» صرح الدكتور جوزف طربيه رئيس مجلس الإدارة ـ المدير العام، أن «هذه الزيادة هي خطوة من ضمن استراتيجية توسعية تهدف إلى تعزيز مركز المجموعة وقدرتها التنافسية في السوق المصرفية اللبنانية، وتوفير مصادر تمويل ذاتية تساهم الى حد بعيد في تحقيق خطط التوسع في لبنان والانتشار في دول المنطقة. كذلك تساهم هذه الزيادة في تعزيز ملاءة المجموعة ورفعها من نسبة ٢٥،١٪ الآن الى ٣٧٪ بعد الزيادة، مع العلم أن الحد الأدنى المطلوب هو ١٢٪.

وتلبي الزيادة الحاجات المتنامية لمجموعة «الاعتماد اللبناني»، التي تضم مصرفاً تجارياً ناشطاً في مختلف حقول الصيرفة في لبنان، عبر شبكة واسعة من الفروع تضم ٥٧ فرعاً منتشرة على مختلف الأراضي اللبنانية، وفرع تابع له في ليماسول قبرص، ومكتب تمثيل في مونتريال كندا. كذلك يشمل نشاط المجموعة استثمارات مباشرة وغير مباشرة في مجموعة من



● جوزيف طربيه

المصارف والشركات المتعددة النشاطات، نذكر منها بنك «الاعتماد اللبناني للاستثمار ش.م.ل.». وهو مصرف متخصص في حقل الصيرفة الاستثمارية والتسليف المتوسط والطويل الأجل، و«البنك الإسلامي اللبناني ش.م.ل.»، وهو أول مصرف في لبنان يحوز على رخصة ممارسة الصيرفة الإسلامية وفقاً لأحكام الشريعة، وشركة «كريديليز ش.م.ل.» وهي مؤسسة مالية تتعاطى التمويل التأجيري، وشركة «الاعتماد اللبناني للتأمين وإعادة التأمين»، التي تعد من شركات التأمين الرائدة في لبنان، وغيرها من الشركات المتعددة النشاطات، التي أعطت إضافة نوعية لمجموعة الاعتماد اللبناني وأسهمت في تعزيز دور فاعل لها في السوق المصرفية اللبنانية.

إتحاد المصارف العربية

شباط / فبراير ٢٠٠٦

# بنك الاعتماد اللبناني عام 2005

## الأرباح الصافية 34,9 مليار ليرة

## ومعدلات نمو مميزة في كافة الأنشطة

حقّق بنك الإعتماد اللبناني عام 2005 نتائج مميزة ومعدلات نمو ملحوظة في كافة الأنشطة والخدمات التي يقدمها، وأسفرت عن تحقيق أرباح صافية بلغت 34,9 مليار ليرة لبنانية في نهاية العام المذكور وبنسبة نمو بلغت 21,56% عن عام 2004.

وعليه، فقد بلغ العائد على متوسط حقوق المساهمين 13,55% والعائد على متوسط الموجودات 0,91%.

وكان للبنك معدلات نمو متصاعدة في مختلف المؤشرات، حيث ارتفعت موجودات البنك لتصل إلى 4771 مليار ليرة لبنانية في نهاية عام 2005 وبمعدل نمو ناهز 5,50% عن عام 2004. ويستند الارتفاع في نشاط البنك أساساً إلى نتيجة النمو في الودائع بنسبة 5,77%، لتصل في نهاية العام المذكور إلى 4026 مليار ليرة ولتشكّل نحو 84% من إجمالي موجودات البنك للعام نفسه، مما يعكس ثقة عالية بالبنك. كذلك، حقّق النشاط الإقراضي معدلات نمو ملحوظة بلغت نسبتها 10,48% لتصل إلى 899,1 مليار ليرة لبنانية ولتشكل نحو 18,8% من إجمالي موجودات البنك للفترة المذكورة نفسها.

كما شكّلت نسبة القروض من الودائع 22% عام 2005 مقابل 21% عام 2004، ما يشير إلى التوسّع الحاصل في منح القروض رغم الأوضاع غير المؤاتية في البلاد. وقد ارتفعت قيمة حقوق المساهمين وبمعدل ناهز 3,66% عن عام 2004 لتصل إلى 309,3 مليارات ليرة لبنانية في نهاية العام 2005، مما يعكس توسع رسملة البنك.

### الميزانية المجمعة غير المدققة

(مليون ل.ل.)

| | 04/12/31 | 05/12/31 | التغيُّر |
|---|---|---|---|
| مجموع الموجودات | 4,522,475 | 4,770,997 | %5,50 |
| القروض والتسليفات | 813,779 | 899,063 | %10,48 |
| ودائع العملاء | 3,806,371 | 4,026,104 | %5,77 |
| حقوق المساهمين (ناقص أرباح العام) | 298,402 | 309,329 | %3,66 |
| صافي الربح | 28,680 | 34,864 | %21,56 |
| متوسط العائد على الموجودات | %0,82 | %0,91 | |
| متوسط العائد على حقوق المساهمين | %13,22 | %13,55 | |



الدكتور جوزف طربيه، رئيس ومدير عام البنك

### إتفاقية إئتمان وتمويل بين الاعتماد اللبناني وصندوق التنمية التابع للإتحاد الأوروبي عبر مجلس الإنماء والإعمار

وقّع مجلس الإنماء والإعمار ممثلاً برئيسه المهندس الفضل شلق، عقداً بقيمة 2,6 مليار ليرة لبنانية مع بنك الاعتماد اللبناني، ممثلاً برئيس مجلس إدارته الدكتور جوزف طربيه، في حضور مديرة المشاريع في بعثة مفوضية الاتحاد الأوروبي في لبنان السيدة ماريا ألفيس ومدير صندوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الأستاذ هيثم عمر. يندرج هذا العقد في إطار عمل صندوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية (وحدة إيجاد فرص العمل) المموّل من الاتحاد الأوروبي برعاية مجلس الإنماء والإعمار. وهو مخصص لتسليف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويساهم في توفير فرص عمل جديدة وزيادة دخل الأسر.

ومن أهداف هذا القرض:

1– خلق فرص عمل جديدة.

2– تحسين الوضع الاجتماعي.

تبلغ قيمة القرض مليارين وستماية مليون ليرة لبنانية ولمدة ست سنوات، يتولى إعادة ضخها في الاقتصاد الوطني بواسطة قروض صغيرة ومتوسطة بفوائد مدعومة ومحددة وضمن برامج تمويلية مناسبة ولآجال متوسطة. ترتكز القروض على الشروط التالية:

1– تمويل آليات، قطع غيار، أعمال متعاقد عليها، رأسمال تشغيلي.

2– إن فترة السماح القصوى هي 12 شهراً حسب هدف القروض.

3– يمكن أن تمتد مدة السداد لغاية 60 شهراً.

4– قيمة القرض تتراوح بين 15 مليون و30 مليون ليرة لبنانية.

تنسجم الاتفاقية الجديدة مع توجهات وخطط عمل مجموعة الاعتماد اللبناني لجهة تنمية الصيرفة بالتجزئة وابتكار البرامج الملائمة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. والبرامج الخاصة بالقروض الشخصية والاستهلاكية والتعليمية والتأمينية وسواها.

ومن المعروف أن الاعتماد اللبناني من أوائل البنوك اللبنانية التي خاضت غمار الصيرفة بالتجزئة. ولديه سجل مميز في استحداث وابتكار مروحة واسعة من الخدمات والمنتجات وتطويرها باستمرار في هذا المجال الذي أثبت حيويته وأهميته في حفز النمو الاقتصادي، وفي دعم التنمية الشاملة، وبالأخص في مجالات دعم أفكار الشباب وإيجاد الفرص المناسبة لتنمية الأعمال الخاصة في عموم المدن والمحافظات اللبنانية.

وترتكز منتجات وخدمات الاعتماد اللبناني على بنية مصرفية تقنية حديثة، ومن الأكثر تطوراً في التخطيط والبرمجة بما يتناسب مع المتطلبات



المهندس الفضل شلق والدكتور طربيه يوقّعان الإتفاقية



الدكتور المهندس الفضل شلق يتوسط الدكتور طربيه والسيدة ماريا الفيس بعد التوقيع

الحالية والمرتقبة لمجمل الشرائح الاجتماعية. مدعومة بوجود أفقي نوعي من خلال شبكة مؤلفة من 57 فرعاً تغطي المدن والتجمعات السكنية والتجارية في أرجاء لبنان كافة، إضافة إلى وجود إقليمي ودولي مباشر وغير مباشر، وشبكة علاقات قوية ومتنامية مع كبرى المؤسسات المختصة بالتمويل التجاري وضمان الصادرات.

## ... يؤسس بنكاً في اليمن وسط توجُّه نحو سورية والسودان

حقق بنك الإعتماد اللبناني نقلة نوعية مزدوجة في إنتشاره الخارجي عبر تأسيس بنك خاص في سورية بالتحالف مع بنك المشرق الإماراتي.

وعلم أن الملف لحيازة رخصة تأسيس بنك جديد في اليمن اكتمل من الناحيتين القانونية والفنية. وسيتم إطلاق البنك في الأشهر الأولى من العام 2006 برأس مال 70 مليون دولار، اكتتب بجزء منه رجال أعمال سعوديون ويمنيون.

ويمثل دخول الاعتماد اللبناني إلى اليمن أول اختراق مصرفي لبناني لهذه السوق، فيما تنشط مصارف أخرى باتجاه أسواق مصر والأردن وسورية، وبالترافق مع استمرار الجهود لتأمين وجود مباشر، من خلال مكاتب تمثيل في بعض الدول الخليجية، وبالأخص الإمارات وقطر.

ويبدو أن اختيار اليمن كمقصد إستثماري أول يقع ضمن مخطط متكامل لتحويل مجموعة الإعتماد اللبناني، التي تضم ثلاثة مصارف عاملة في لبنان (بنك الاعتماد اللبناني، بنك الاعتماد اللبناني للإستثمار والبنك الإسلامي اللبناني)، إلى مجموعة مصرفية ومالية إقليمية. وإستثمار مزاياها التنافسية في مجال إدارة الأموال والتكنولوجيا المصرفية، إضافة إلى الملاءة المتميزة للمساهمين. وفي مقدمهم المساهمون السعوديون (آل محفوظ).

وتندرج ضمن هذا التوجه، إقامة التحالف مع بنك المشرق الإمارات (آل الغرير) وأولى ثمراته الترخيص لبنك خاص في سورية برأس مال 40 مليون دولار. وعُلم أن ملف الترخيص اكتمل أيضاً، وسيتم إشهاره خلال أسابيع، وذلك وسط إقبال ملحوظ من رجال أعمال سوريين، من الصف الأول، جاءت حصيلته بما يزيد على ضعفي الحصة السورية المفروضة قانونياً، أي نسبة 51% من رأس المال.

وعلم كذلك، أن المجموعة تحضّر لإختراق أسواق إقليمية جديدة من بينها السوق السودانية، كما تشارك حالياً في المزايدة العمومية لحيازة البنك اللبناني للتجارة الذي يملك بدوره البنك اللبناني للتجارة في فرنسا وفروعه الأربعة في الإمارات. كما تعكف المجموعة على إعادة هيكلة وحدتها المصرفية في قبرص، بما ينسجم مع تعليمات البنك المركزي القبرصي، وفق مقتضيات إنضمام الجزيرة إلى المجموعة الأوروبية.

وسبق لبنك الإعتماد اللبناني أن فتح مكتب تمثيل في مونتريال (كندا) مخصصاً عملياً لخدمة الجاليات اللبنانية المغتربة في دول أميركا الشمالية.

## ... يكرّم موظفيه

بمناسبة نهاية العام 2005، أقام الإعتماد اللبناني حفل غداء في صالة الإمارات – فندق الحبتور، تكريماً لموظفي المصرف والشركات التابعة.

وألقى الدكتور جوزف طربيه رئيس مجلس الإدارة والمدير العام للبنك، كلمة أكّد فيها أن الإنسان هو محور النجاح، وتمنى الإستمرار في التعاون والتطوير من أجل التقدم والإزدهار.

وفي المناسبة، تمّ توزيع جوائز تقديرية على الموظفين المميزين في عملهم من فروع وأفراد.

من جهة ثانية، شارك الإعتماد اللبناني في معرض "Wedding Folies" في قاعة بيال، الذي عرضت فيه المنتجات التي تتلاءم مع حاجة الأعراس.

## ... يشارك في حملة "فيزا"

شارك بنك "الاعتماد اللبناني" في الحملة الترويجية، التي أطلقتها شركة "فيزا" العالمية من 10 كانون الأول/ديسمبر 2005 وحتى 10 كانون الثاني/يناير 2006، لتأمين فرص الربح لعملائه.

وهدفت الحملة إلى حث حاملي بطاقة "فيزا إلكترون" على استعمال بطاقاتهم في نقاط البيع وإعطائهم فرصة الاشتراك في سحب على الجائزة الكبرى: رحلة بحرية إلى جزر الكاريبي.

وعليه، يشجع بنك "الاعتماد اللبناني" جميع حاملي البطاقات المصرفية على استعمالها لجمع النقاط، في إطار برنامج "وفاء" من "الاعتماد اللبناني" والاستفادة من الحملات الترويجية المختلفة التي تقوم بها شركة "فيزا" العالمية.□

إتحاد المصارف العربية

ايلول / سبتمبر ٢٠٠٥

## بتكلفة 150 مليون دولار ومدرجة في بورصة اللوكسمبورغ

# "الاعتماد اللبناني"

## يصدر شهادات إيداع دولية

أتمّ "الإعتماد اللبناني" بنجاح، عملية إصدار الشطر الخامس من برنامج شهادات الإيداع الدولية، البالغ مجموعه 150 مليون دولار أميركي والمدرج في بورصة اللوكسمبورغ. وقد بلغت قيمة الشطر الخامس المذكور 60 مليون دولار أميركي، مع العلم بأن حجم طلبات الاكتتاب المثبتة فعلياً، التي تلقاها المصرف لغاية تاريخ إقفال الإصدار، قد بلغت 173 مليون دولار أميركي، أي ما يوازي تقريباً ثلاثة أضعاف القيمة المستهدفة؛ مما اضطر المصرف للتوقف عن قبول أي طلبات اكتتاب جديدة، وجرى توزيع الاكتتابات الواردة على طالبيها بالصورة النسبية.

وشارك "الاعتماد اللبناني" بإدارة وتسويق الإصدار مع مصرف Deutsche Bank AG Lonon. وقد تمثل الإصدار بشهادات إيداع دولية مدتها ثلاث سنوات، تستحق بتاريخ 8 أيلول/سبتمبر 2008، وبفائدة سنوية ثابتة قدرها 6,875% تدفع كل ستة أشهر. وتعود الفائدة المدفوعة على هذه الشريحة تنافسية قياساً بأسعار الفوائد المتداولة على الأوراق السيادية، كما أن هامش المخاطر قد بلغ 296 نقطة فوق سندات الخزينة الأميركية المماثلة.

وقد استقطب الإصدار عدداً كبيراً من المكتتبين، توزعوا بنسبة 84% من داخل لبنان و16% من الخارج، وبين مؤسسات بنسبة 77,7% وأفراد بنسبة 22,3%.

ويرمي برنامج شهادات الإيداع الدولية، الذي وضعه "الإعتماد اللبناني"، إلى تأمين موارد مالية ثابتة متوسطة الأجل، تمكنه من ممارسة إدارة فعالة للمخاطر ومن تحقيق التوازن في عملية إدارة الموجودات والمطلوبات، كذلك تمكنه من تعزيز دوره في عملية تنشيط الدورة الاقتصادية وتوظيف الأموال في السوق اللبنانية عبر مختلف الخدمات والمنتجات، التي يقدمها المصرف لعملائه. ويضاف هذا الإصدار إلى سجل بنك "الإعتماد اللبناني" الحافل بالإصدارات الدولية السابقة من سندات دين وشهادات إيداع وأسهم تفضيلية، إذ أثبتت هذه الإصدارات دائماً قدرة المصرف على جذب الرساميل والتمتع بثقة عملائه وسائر المستثمرين، إذ بلغ مجموع الإصدارات، التي قام بها بنك "الإعتماد اللبناني" لتاريخه نحو 410 ملايين دولار أميركي.

### .. ويرعى مهرجانات صيف تنورين

رعى بنك "الإعتماد اللبناني" مهرجانات صيف 2005 السياحية، التي أحياها مجلس بلدية تنورين، والتي أطلقت السبت 23 تموز/ يوليو واستمرت حتى السبت 15 أيلول/ سبتمبر 2005، وتخلل الافتتاح مسيرة سياحية وحفلة غنائية عشية عيد الجيش وعشاء قروي وحفل غنائي بمناسبة عيد انتقال السيدة العذراء، إضافة إلى مهرجان شعري كبير من تنظيم الملتقى الثقافي في تنورين وجبيل، ورافق المهرجان معرض المنتوجات الزراعية الذي لاقى رواجاً كبيراً.

وكرّم المجلس البلدي السبت في 25 آب/ أغسطس الماضي الدكتور جوزف طربيه، رئيس مجلس إدارة بنك الاعتماد اللبناني، مقدماً له هدية رمزية من خشب الأرز، تقديراً لدعمه النشاطات الثقافية والسياحية والشعرية.□




الدكتور جوزف طربيه يتسلم هدية من خشب الأرز



الحضور خلال مهرجانات تنورين

البيان الاقتصادية
مجلة مالية اقتصادية اجتماعية
العدد ٤٠٤ – تموز (يوليو) ٢٠٠٥

## برعاية بنك الاعتماد اللبناني
## طربيه وأبي نخله ورعد يطلقون «البطاقة الذكية الجامعية» الاولى في الـESIG



د. طربيه متوسطاً عن يمينه روني ابي نخله وعن يساره انطوان رعد



من اليسار: يولند سالم، نجوى حجار، جو خوري، العميد سامي نصيري وجورج خوري

برعاية وحضور رئيس مجلس ادارة مجموعة الاعتماد اللبناني (Credit Libanais)، د. جوزف طربيه، اقيم في المعهد العالي والدولي لإدارة الاعمال الجامعي (ESIG) عينطورة – كسروان، احتفال بالاعلان عن «البطاقة الذكية الجامعية» UNIVERSITY SMART CARD ، وهي الاولى من نوعها في لبنان، وذلك بالتعاون مع بنك الاعتماد اللبناني.

حضر هذا الاحتفال بالاضافة الى الدكتور جوزف طربيه وعميد الـESIG روني ابي نخله حشد من مديري الاقسام في مجموعة الاعتماد اللبناني، ومديري الاقسام والاساتذة والطلاب في الـ «ESIG» وفعاليات تربوية واجتماعية وسياسية وفكرية.

استهل اللقاء **العميد روني ابي نخله** بكلمة مرحباً فيها بالحضور، مثنياً على التعاون البناء والمثمر مع بنك الاعتماد اللبناني وبخاصة بشخص رئيس مجلس ادارته د. جوزف طربيه. فأشاد بالدور الطليعي الذي قامت به هذه المؤسسة المصرفية الرائدة في الانماء وما زالت تشكل العمود الفقري مع مثيلاتها من المؤسسات المالية للاقتصاد اللبناني، الذي، ورغم جميع التحديات، استطاع ان يجنبه الصعاب على تنوعها.

أما المدير العام المساعد في بنك الاعتماد اللبناني **انطوان رعد**، فقد ركّز في كلمته، بالاضافة الى التعاون البناء والمثمر مع الـ ( ESIG)، على هوية «البطاقة الذكية الجامعية» ومفاعيلها وخدماتها على كل الصعد لاسيما الطلابية الجامعية منها.

وأشار السيد رعد: ان البطاقة التي يقدمها الاعتماد اللبناني لطلاب جامعة «ESIG» وبالاشتراك معها تشكل مدخلاً للطالب لان يبدأ تعامله مع مصرفنا بالمبادرة الى فتح حساب مصرفي في اي فرع من فروع المصرف (٥٦ فرعاً) المنتشرة على جميع الاراضي اللبنانية مما يوفر للطالب التعرف والاستفادة من المنتجات المصرفية التي تلبي حاجاته من خلال التكنولوجيا الحديثة المتطورة التي بنيت لتسهيل تقديم الخدمات الحديثة للزبائن. كما تشكل هذه البطاقة نقطة ارتباط بين الطالب ومصرفنا من خلال قنوات التوزيع الحديثة المتوفرة للقيام بتنفيذ اعمال الصيرفة الالكترونية عبر شبكة الانترنت وشبكة الهاتف الخلوي وخدمات SMS وغيرها من التقنيات الحديثة التي دخلت ضمن نطاق حياة الطالب اليومية، والتي يوفرها مصرفنا لزبائنه مترجما بذلك من جديد شعاره المعروف CLOSE TO YOU دائماً بقربك.

ختاماً، كانت كلمة الرعاية **للدكتور جوزف طربيه** جاء فيها:

«... نعتز، في الاعتماد اللبناني، ان نكون المصرف الذي ساعد بتمويله في تأسيس وإطلاق هذه المؤسسة، وذلك من ضمن استراتيجية المصرف التي اولت وتولي الشؤون التربوية والتعليمية والثقافية اهمية موازية لسائر الخدمات والانشطة التي تقدمها، فقد سلكنا مبكراً خيار تمويل اقتصاد المعرفة، ونعمل باستمرار على تطويره وتوسيع آفاقه.

والواقع، إن جامعاتنا تلعب دوراً حيوياً في النهوض الاقتصادي بفعل التعليم الذي يكتسبه الخريجون على مقاعد الدراسة. فللتعليم الدور الاساسي في انتاج خريجين مؤهلين لمواجهة تحديات العصر ومعارفه، وعلى نوعيته يتوقف نجاح الخريجين».

الاقتصاد والاعمال
حزيران (يونيو) ٢٠٠٥

# الاعتماد اللبناني
# البنك الإسلامي يكرّس هوية الصيرفة الشاملة

**مع انطلاقة البنك الإسلامي اللبناني منتصف هذا العام، يكرّس الاعتماد اللبناني هويته الستراتيجية كمجموعة مصرفية ومالية شاملة تحاكي مختلف احتياجات التمويل وإدارة الأموال لمختلف الشرائح الاجتماعية، عبر شبكة فروع تضم 55 فرعاً كاملاً تغطي غالبية الأراضي اللبنانية، وعبر تواجد خارجي مباشر في قبرص (أوروبا) وكندا (أميركا الشمالية) مدعوم بشبكة علاقات وتحالفات مع مؤسسات مالية واقتصادية مرموقة في المنطقة وخارجها.**

**وتتميّز هوية الصيرفة الشاملة لدى الاعتماد اللبناني، بارتكازها على رؤية متطورة ربطت مبكراً بين التوسعات الأفقية والعمودية للبنك وبين الاستثمار السخي في التكنولوجيا والتقنيات الحديثة. كما وأرست توازناً إيجابياً بين الخدمات التقليدية وخدمات المؤسسات والشركات (Corporate). وبين الانفتاح الواسع على حقول الخدمات المصرفية بالتجزئة (Retail) والخدمات المصرفية الإلكترونية (E-banking).**

**وبالانسجام مع هذه الرؤية، أولى الاعتماد اللبناني اهتماماً خاصاً لخطوط التمويل والائتمان للعمليات التجارية على خطي الاستيراد والتصدير، وكان لهذه الغاية، البنك اللبناني السبّاق في عقد اتفاقات مباشرة مع مؤسسات وبرامج تمويل التجارة العربية وضمان وائتمان الصادرات. كما كان السبّاق، في عقد اتفاقات مماثلة مع مؤسسات دولية بينها البنك الأوروبي للتثمير وصندوق تنمية الصادرات الكندية.**



د. جوزف طربيه

يؤكّد رئيس ومدير عام مجموعة الاعتماد اللبناني الدكتور **جوزف طربيه**: "إن الصيرفة الشاملة هي الخيار الأمثل للصناعة المصرفية والمالية الحديثة. ونحن نكرّس تباعاً، توجّهنا الستراتيجي في هذا الاتجاه، حيث بات لدينا منظومة متقدمة من الأعمال تتكامل فيها الخدمات التجارية والتقليدية مع حزمة نوعية من الخدمات المصرفية بالتجزئة، ومع حزمة مماثلة من الخدمات المالية والاستثمارية وتمويل التجارة، واهتمام مستمر بالخدمات الموازية (Para Banking)، التي تشمل قطاعات لم تصلها الأعمال المصرفية في السابق كالتعليم والتأمين والبرامج المتخصصة بالشرائح غير المتمصرفة.

والمؤكّد أن ما حقّقه البنك في السنوات الأخيرة، حوّله فعلاً إلى "سوبر ماركت" مصرفي مالي يوفّر مجمل الاحتياجات المطلوبة للمؤسسات والأفراد ومن مختلف المستويات والشرائح الاجتماعية، كما أنّ خطط التطوير الدائمة تسبق غالباً التطلّعات والاحتياجات المرتقبة، ما يؤهّل البنك إلى حمل قصب السبق والريادة في ابتكار الكثير من الخدمات والمنتجات.

ولعلّ ولوج "الاعتماد اللبناني" المبكر لرحاب الصيرفة الإلكترونية، يشكّل نموذجاً لطبيعة الخيارات التي يسلكها البنك في مجال تطوير بنيته وبيئة أعماله، فقد كان من أولى

















المؤسسات المصرفية اللبنانية التي استحدثت التكنولوجيا المتطورة في أعمالها الداخلية والمحاسبية، ومن ثم ابتكار وتعميم الخدمات الحديثة التي تعتمد أساساً التقنيات والاتصالات ليصبح بذلك مرجعاً أساسياً في مجال تعميم وتنفيذ الصيرفة الإلكترونية التي شهدت لاحقاً انتشاراً واسعاً في قطاعات الأعمال والاستهلاك في لبنان.

وما ينطبق على الصيرفة الإلكترونية ينطبق أيضاً على الصيرفة بالتجزئة التي اعتمدها البنك كخيار ستراتيجي قبل سنوات، ليكون من أوائل البنوك التي وفّرت لعملائها الخدمات المصرفية في هذا الحقل على جانبي الودائع والقروض، وفي مجالات متعدّدة ومبتكرة من القروض الشخصية وقروض السيارات وقروض الإسكان وقروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والقروض التعليمية وبرامج التوفير المتعدّدة.

ويؤكّد د. طربيه: "إنّ الصيرفة الشاملة هي الهوية التي تندرج تحتها أنشطة "الاعتماد اللبناني" وأعماله كافة، ويتم في إطارها تطوير الستراتيجيات والخطط التي تشمل:

– إجراء المزيد من التوسّع الأفقي والعمودي في مجال الصيرفة بالتجزئة.

– تنويع الخدمات الإلكترونية، وضمّ فئات جديدة إلى رحابها.

– تعزيز قاعدة الشركات التابعة وتنشيط أعمالها وخدماتها، وتوسيع نطاقها ليشمل خدمات جديدة في مجالات التربية والتعليم، إلى جانب خدمات العقارات والسياحة.

– توسيع قاعدة العملاء عن طريق طرح خدمات ومنتجات جديدة تناسب أوسع الشرائح الاجتماعية، ومن ضمنها الخدمات ذات الطابع التربوي والتعليمي والاجتماعي.

– التوسّع في حقل خدمات التأمين بما فيها الخدمات المرتبطة بالعمليات المصرفية، وذلك عبر شركته التابعة الاعتماد اللبناني للتأمين CLA.

– توفير عمليات التمويل التأجيري عبر شركة Credilease.

– تقديم خدمات التحصيل للعملاء عبر شركة تابعة.

## الأداء المالي

وتعكس المؤشرات المالية الأساسية للبنك بلوغ مرحلة النمو المستدام وبمعدلات تفوق المتوسطات المحقّقة في القطاع المصرفي على رغم المنافسة الشديدة والظروف السياسية والماكرو اقتصادية غير المؤاتية غالباً في لبنان.

وتظهر حصيلة السنوات الخمس الماضية، أن البنك حقّق قفزات متناسقة في حجمه ضمنت له موقعاً متميزاً وتقدماً متوازناً على لائحة أكبر عشرة مصارف في لبنان. كما حقّق البنك ارتفاعاً موازياً في العوائد التشغيلية، أتاحت له ضخ المزيد من الاستثمارات لأغراض التوسّع وتحديث التكنولوجيا والتقنيات المعتمدة لديه، ومن دون التضحية بوتيرة نمو الربحية التي يتم ضخ الشريحة الأساسية منها لغرض الرسملة وزيادة متانة المركز المالي، ضمن الالتزام المبكر بمتطلبات "بازل 2" وسائر المعايير الدولية المصرفية والمحاسبية.

وقد اخترقت الموجودات الإجمالية للبنك سقف 3 مليارات دولار في نهاية العام الماضي، بزيادة قاربت 12 في المئة عن العام السابق. وبلغ مجموع الودائع 2,54 مليار دولار بزيادة



نسبتها 11 في المئة. في ما كان المؤشر الأهم ارتفاع حقوق المساهمين إلى نحو 220 مليون دولار بزيادة نسبتها 39 في المئة عن العام السابق.

ويتمتع البنك بنسبة ملاءة تزيد على 24 في المئة (مقابل نحو 19 في المئة لمتوسط القطاع و12 في المئة كمعدل مفروض بموجب تعليمات البنك المركزي). كما يتمتع بسيولة عالية تقارب 84 في المئة، تعكس بشكل صريح قدرة البنك على إدارة التعامل الكفوء والمرن مع أي ظروف طارئة.

وحقّق البنك خلال السنوات الخمس الماضية عائداً مناسباً على حقوق المساهمين بلغ متوسطه 18,5 في المئة مع تحقيق أرباح إجمالية فاقت 100 مليون دولار. كما بلغ متوسط العائد على إجمالي الموجودات 1,1 في المئة.

أما على مستوى محفظة القروض والتسليفات، فإن اندفاع البنك لتوسيع انتشاره وخدماته لم يدفعه للتخلي عن سياسة الإقراض المدروس والمستقر، فارتبط نمو محفظة القروض بعوامل الإنتاجية والملاءة والضمانات والابتعاد عن العمليات ذات المخاطر المرتفعة أو المعرضة للتعثّر، لاسيما وأن البنك يتميز بفعالية محفظته الإقراضية البالغة نحو 543 مليون دولار.

وقد حقّق البنك خلال شهر تموز / يوليو من العام الماضي، إصداراً خاصاً للأسهم التفضيلية، هو الأول من نوعه له، بقيمة 50 مليون دولار لمدة 7 سنوات وبفائدة ثابتة بلغت 7,5 في المئة. وقد أسهم بإدارة وتسويق الإصدار بنك HSBC. كما أسهم بإنشاء صندوق تحوط خارجي لتجميع مستحقات الإصدار في مواعيدها.

ابرز المؤشرات لبنك الاعتماد اللبناني

| | 2004 | 2003 | 2002 | 2001 | 2000 |
|---|---|---|---|---|---|
| الموجودات | 4,522,475 | 4,057,557 | 3,454..376 | 3,201,072 | 2,971,604 |
| ودائع العملاء | 3,806,371 | 3,440,318 | 2,871,088 | 2,656..224 | 2,446,000 |
| حقوق المساهمين | 327,082 | 236,765 | 218,759 | 199,249 | 182,724 |
| السيولة | 3,481,053 | 3,091,706 | 2,459,371 | 2,261,643 | 2,095,033 |
| القروض والتسليفات | 813,779 | 758,012 | 777,586 | 720,831 | 668,593 |
| الأرباح الصافية | 26,933 | 30,865 | 28,528 | 28,182 | 29,887 |

ومن المعلوم، أن البنك حقّق الإصدار المصرفي اللبناني الأول لسندات "يوروبوندز" في الأسواق الدولية وذلك في العام 1996 وألحقه بخمسة إصدارات حتى العام 2003. كما أسهم بفعالية عبر مصرفه التابع – بنك الاعتماد اللبناني للاستثمار – في إدارة والمساعدة بإدارة إصدارات سندات دين دولية لصالح الحكومة اللبنانية ومؤسسات القطاع الخاص. ■

## الاعتماد اللبناني للاستثمار

انضم بنك الاعتماد اللبناني للاستثمار (ش.م.ل) إلى مجموعة الاعتماد اللبناني العام 1996 كوحدة مستقلة متخصصة بالخدمات المصرفية والمالية متوسطة وطويلة الأجل على جانبي الودائع والتسليفات.

وجاء تأسيس البنك مواكباً لحركة النمو الاقتصادي التي بدأ يشهدها لبنان والدخول الفعلي في أضخم وأكبر ورشة للإنماء والإعمار وعودة النشاط الاقتصادي والإنتاجي إلى شتى القطاعات، ما أوجد حاجات فعلية متزايدة وضاغطة لضرورة قيام مصارف قادرة على التمويل متوسط وطويل الأجل لصالح الأفراد والمؤسسات.

وبموجب تعاميم مصرف لبنان، فإن بنك الاعتماد اللبناني للاستثمار يصنّف تحت خانة "مصارف الأعمال" التي يمكنها تلقي الودائع التي تتعدى آجالها ستة أشهر كحد أدنى، مبرمة بالليرة اللبنانية أو بالدولار الأميركي والعملات الرئيسية الأخرى، ما يسمح باعتماد فوائد وعوائد تزيد عن الودائع العادية في المصارف التجارية، على أن يكون في صلب مهام المصرف تمويل عمليات إقراض وتسليف لآجال متوسطة وطويلة.

وقد تميّز البنك منذ إنشائه في ميدان عمله وحقّق نتائج واعدة ساهمت في تعزيز دور مجموعة الاعتماد اللبناني في خدمة النهوض الاقتصادي وتلبية الاحتياجات المستجدة والمتزايدة لعملاء من مختلف المستويات، وبشكل خاص في مجال القروض السكنية التي تنمو سنوياً بمعدلات قياسية. كما كان للبنك دور فاعل في مجال الإصدارات الدولية للأوراق اللبنانية في الأسواق الخارجية، سواء منها العائدة للاعتماد اللبناني أو للدولة اللبنانية أو لمؤسسات أخرى من القطاع الخاص.

ويقدّم البنك خدمة إدارة المحافظ للأفراد والمؤسسات في أسواق السندات والأسهم وشهادات الإيداع وسواها في السوق المحلية والأسواق الخارجية، كما يحظى بمقعد في بورصة بيروت يوفّر من خلاله خدمة عملائه في شراء وبيع الأسهم المتداولة.

ويوفّر البنك خدمة القروض الصناعية والسياحية التي توفّر التمويل لأغراض تمويل رأس المال العامل أو تمويل توسعات إنشائية وإنتاجية ولمدة سداد تصل إلى 7 سنوات، مع مرونة في طريقة الدفع التي يمكن أن تكون شهرية أو فصلية أو نصف سنوية.

ويتميز البنك بنشاطه في مجال أعمال الصيرفة الاستثمارية ومنها عمليات الوساطة في البورصة والأسواق المالية. وكان له الدور الأساسي خلال العام 1999 حين شارك في إدارة إصدار أول سندات دين باليورو في منطقة الشرق الأوسط لحساب الدولة اللبنانية بالمشاركة مع شركة Merrill Lynch، كما شارك أيضاً بصفة Co-Lead Manager، مع مصرفي Credit Suisse First Boston و Morgan Stanly بإصدار آخر لسندات الخزينة لحساب الدولة اللبنانية بالدولار الأميركي وباليورو، إضافة إلى إصدارات متعددة لصالح بنك الاعتماد اللبناني ومؤسسات مالية واقتصادية في القطاع الخاص.

البيان
العدد ٤٠٢ – أيار (مايو) ٢٠٠٥

# خط ائتمان بـ١٥ مليون دولار بين برنامج «تمويل التجارة العربية» و «الاعتماد اللبناني»



من اليمين: د. جاسم المناعي ود. جوزف طربيه يوقعان الاتفاقية



من اليمين: عبد الرحمن السحيباني، د. فؤاد شاكر، جورج الخوري، د. مكرم صادر، الزميل خالد القصار والعميد سامي نصيري

وقع برنامج تمويل التجارة العربية وبنك الاعتماد اللبناني CREDIT LIBANAIS اتفاقية خط ائتمان بقيمة ١٥ مليون دولار أميركي لاستخدامه في تمويل التجارة الخارجية للبنان.

وقد قام بالتوقيع نيابة عن برنامج تمويل التجارة العربية الرئيس التنفيذي رئيس مجلس ادارة البرنامج الدكتور جاسم المناعي وعن الاعتماد اللبناني رئيس مجلس الإدارة المدير العام الدكتور جوزف طربيه.

وبهذه المناسبة أشاد الدكتور المناعي بالدور الذي تلعبه الوكالات الوطنية في الجمهورية اللبنانية وعددها ٢١ وكالة وطنية، كما نوه بأهمية الخدمات التي يوفرها البرنامج، من تسهيلات ائتمانية بشروط ميسرة وخدمات المعلومات التجارية والترويج، في تنمية القدرات الانتاجية والتنافسية للمنتج والمصدر العربي ودعم اقتصادات الدول العربية وتشجيع التبادل التجاري تعزيزاً لمسيرة التكامل الاقتصادي العربي.

كما أشار الدكتور المناعي الى ان خدمات البرنامج تعتبر خدمات تنسجم مع التوجهات لإنشاء منطقة حرة للتجارة العربية، داعياً الى تحقيق الاستفادة القصوى من هذه التسهيلات والخدمات للإسهام في دفع مسيرة التنمية والبناء في الدول العربية.

من جهته أشار الدكتور جوزف طربيه الى اهمية الدور الذي يقوم به برنامج تمويل التجارة العربية من خلال التسهيلات والخدمات التي يوفرها، لما في ذلك من أثر ايجابي يسهم في تعزيز وتنمية حجم التبادل التجاري بين الدول العربية، وفي رفع القدرات التنافسية للمنتجين والمصدرين العرب. كما أشاد بالتعاون والتفهم اللذين يلقاهما الاعتماد اللبناني من ادارة البرنامج.

البيان
مجلة مالية اقتصادية اجتماعية
العدد ٣٩٨ – كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٥

# متقاعدو الدولة يكرّمون زميلهم السابق

# د. جوزف طربيه: معاشات المتقاعدين أمانة في أعناق الدولة



من اليمين: امين زيدان، د. خطار شبلي، د. جوزف طربيه، اللواء محمود طي أبو درغم، السفير جان ملحه والزميل انطوان زخور



من اليمين: الفرد الدبس، فؤاد العود، د. جورج صليبي، سمير بدر، الياس عساف، انعام الرافعي ود. سميح الرافعي

في حفل حاشد اقامه المجلس الوطني لقدامى موظفي الدولة تكريما لزميل سابق لهم هو الدكتور جوزف طربيه الذي شغل منصب مدير ادارة ضريبة الدخل في وزارة المال لمدة ربع قرن قبل انتقاله الى القطاع الخاص، جرى تبادل كلمات مليئة بالمشاعر النبيلة التي تجسد الوفاء في أروع صوره.

كان ذلك قبل ظهر يوم الثلاثاء ٧ كانون الاول في مقر المجلس الوطني وبحضور عدد كبير من اعضاء الهيئة الادارية والهيئة العامة وممثلي منتدى السفراء واركان بنك الاعتماد اللبناني واتحاد المصارف العربية ورئيس التحرير في «البيان».



من اليسار: د. سهام بواب، جورج الخوري، المحامي عزيز طربيه، جورج جريس ود. فؤاد شاكر



تظهر السيدة ايفيت كبكب في وسط الصف الاول



د. خطار شبلي واللواء محمود طي أبو درغم يسلمان درع الوفاء للدكتور جوزف طربيه

## كلمة المتقاعدين

رئيس المجلس الوطني لقدامى موظفي الدولة الدكتور خطار شبلي كلف الشاعر والاديب امين زيدان ان يلقي كلمة باسم المتقاعدين فكانت قطعة أدبية قيّمة اشادت بمزايا المحتفى به الدكتور جوزف طربيه.

وكانت كلمة تعريف اكثر وضوحا من قبل الدكتور خطار شبلي الذي عمل والدكتور طربيه معا في وزارة المال حيث شغل الاول منصب المدير العام والثاني مدير ادارة الضرائب. فأثنى الدكتور شبلي على ما قدمه الزميل السابق من عطاءات علمية ومحاسبية وتشريعات ضريبية لا تزال تعرف لغاية تاريخه بأنها من ابتكار وافكار وصياغة الدكتور جوزف طربيه.

ولم ينس ان يذكر الدكتور شبلي اسماء بعض رفاقه ورفاق جوزف طربيه في وزارة المال الدكتور مصطفى الهندي وانطوان رعد (احد كبار موظفي بنك الاعتماد اللبناني حاليا).

وعلا التصفيق عندما قال الدكتور خطار شبلي: فاجأنا الدكتور جوزف طربيه هذا اليوم بهدية قدرها خمسة ملايين ليرة كمساعدة للمجلس.. فوجه اليه الشكر باسمه وباسم المجلس ثم قدم له مع اللواء محمود ابو ضرغم درع المجلس وقد كتب عليه: «بالوفاء يدوم العطاء».

## كلمة الدكتور طربيه

كلمة الكدتور طربيه هزت مشاعر زملائه السابقين اذ تضمنت عبارات محببة ومجبولة بالصدق والوفاء. ومما قال انه يعتز بالانتساب الى هذه العائلة الكبيرة عائلة موظفي الدولة، «وكم يسعدني ان يكون انتمائي حاضرا في ذهنكم كما هو حاضر في ذهني على الرغم من انتقالي من عالم الوظيفة الى عالم القطاع الخاص دون ان يعني ذلك الانتقال انسلاخا من عالمي الاول الذي اعيش وقضاياه وتضعني نشاطاتي في القطاع الخاص على تماس معه كما تضعني كذلك نشاطاتي في الحقل العام، سواء كان ذلك في رئاسة جمعية مصارف لبنان او في اتحاد المصارف العربية على تواصل دائم مع مختلف الادارات الرسمية والقيادات الادارية والسياسية في البلاد».

وقال: إنني وإياكم يجمعنا عمر من العطاء في سبيل نهضة الدولة.. وقد عملت مدة ربع قرن بين ديوان المحاسبة ووزارة المال حيث تسلمت رئاسة دائرة ضريبة الدخل في فترة حرجة من تاريخ لبنان وفي سن لم يبلغ الـ ٣٠ (وهنا ذكر اسم الدكتور مصطفى الهندي الذي كان يشغل منصب رئاسة مصلحة الواردات والدكتور خطار شبلي الذي اختطفه من ديوان المحاسبة الى وزارة المال).

وختم الدكتور طربيه: العمل في الدولة وخدمة المجتمع شرف عظيم فحافظوا على هذا الشرف واعملوا لكل ما هو افضل واعطوا بلدكم افضل ما عندكم.

## اسئلة واجوبة

وأعطي الحاضرون بعض الوقت لطرح الاسئلة والأجوبة، فكان اول سؤال لرئيس هيئة التنسيق في المجلس الوطني الفرد الدبس الذي قال ان لدى المتقاعدين هاجس الهدر الذي يحصل في البلد ويحملهم على الخوف من الوصول الى يوم لايقبضون فيه رواتبهم.

فرد طربيه مطمئنا بأنه ووفد جمعية المصارف قابلوا رئيس الحكومة الجديدة الرئيس عمر كرامي وأبلغوه انهم على استعداد لاقراض الدولة شرط وقف الهدر غير المجدي واجراء الاصلاحات المالية المطلوبة. وقد وعدهم خيرا وقال: نحن واعون لهذا الامر ومن غير المقبول ان يصل من أفنوا زهرة العمر في خدمة الدولة الى يوم كهذا، ونحن نعتبر معاشات التقاعد أمانة في أعناق الدولة.

الشرق الأوسط
ASHARQ AL-AWSAT
جريدة العرب الدولية

العدد ٩٥٢٩ ـ الخميس ٢٠٠٤/١٢/٣٠

# جوزيف طربيه: نجاح وانجازات من القطاع العام إلى الخاص

بيروت: علي زين الدين

كرم المجلس الوطني لقدماء موظفي الدولة في لبنان، زميلهم السابق الدكتور جوزف طربيه، الذي أمضى قرابة 25 عاماً من حياته الوظيفية في القطاع العام، قبل انتقاله للعمل في القطاع الخاص، الذي يحقق فيه نجاحات لافتة في المواقع التي يشغلها وفي ادارته لواحدة من اكبر المؤسسات المالية اللبنانية.

وقد شغل طربيه مناصب ادارية رفيعة في وزارة المال اللبنانية وفي ديوان المحاسبة، وكان ابرز محطاتها تسلم رئاسة ادارة ضريبة الدخل في عمر الثلاثين، واستمر فيها الى ان تم اختياره اواخر الثمانينات لادارة ازمة ادارية ومالية في بنك الاعتماد اللبناني كادت تطيحه وتخرجه من لائحة المصارف العاملة، فحقق فيه انجازاً غير متوقع بإخراجه من ازمته وتعويمه ليتحول الى مؤسسة رابحة بملكية مصرف لبنان المركزي، ثم الى مصرف خاص، مملوك من مجموعة استثمارية لبنانية وعربية ليتحول بعدها البنك الى مجموعة مالية تملك ثلاثة مصارف، الاول تجاري والثاني استثماري اما الثالث فهو البنك الاسلامي، الذي تم الترخيص له قبل شهر وسيبدأ اعماله مطلع العام المقبل. اضافة الى شركات تامين وعقارات وسياحة وتحصيل وتاجير تمويلي (ليزينغ).

ومن موقعه كرئيس ومدير عام للبنك والمجموعة تسلم الدكتور طربيه قبل ثلاث سنوات رئاسة جمعية المصارف في لبنان لولايتين متتاليتين ورئاسة اتحاد المصارف العربية لولايتين متتاليتين ايضاً، ويستمر بشغل المنصبين حالياً، فيما يتردد اسمه باستمرار لشغل احدى الوزارات الاساسية.



د. جوزف طربيه

ويقول طربيه: «ان ما اثر في حياتي الوظيفية التي امتدت لربع قرن في خدمة الدولة، شغلي لوظائف حساسة، سواء كان ذلك في ديوان المحاسبة، او في وزارة المالية، حيث تسلمت رئاسة ضريبة الدخل في فترة حرجة من تاريخ لبنان، وفي سن لم ابلغ فيها الثلاثين بعد. واذ استذكر كيف طلب مني اشغال رئاسة هذا الجهاز الحساس، وانا لم اكن طالباً له ولا لغيره مناصب، بل كنت عاملاً بجد لبناء سمعتي الادارية القائمة على العلم والترفع وروح المبادرة، والصلابة في المواقف، والاتزان في التعبير والحكمة في اختيار القرارات».

ويضيف: «لقد وصلت الى مواقعي الادارية الرفيعة من دون ان اكون منتسباً لاي من الجهات السياسية او الفئوية وتواصل استمراري في هذه المواقع، رغم تغير العهود والمرجعيات، لهذا السبب ايضاً. لقد كان لمعظم الطامحين حولي محجته التي تخدمه، وفخري اني كنت ولا ازال بلا محجة. لقد كنت من رعيل هؤلاء الاداريين الذين عبر عنهم احد كبارنا، عندما كان يقول بيننا: اننا في الادارة العامة نعمل عند رب عمل واحد اسمه لبنان، وقد اعددت للبنان عشرات المشاريع الضريبية والانظمة المالية والمحاسبية التي اصبحت قوانين وهي تشكل اليوم السمة البارزة لنظام الضرائب على الدخل في لبنان».

وتوجه الى زملائه السابقين في القطاع العام بالقول: «ان الحياة لا توهب للانسان الا مرة واحدة، فما اجمل ان يعيشها عيشة لا يشعر فيها بندم على ماض. وفي الواقع لقد مرت الحياة ونحن نعتقد انها لم تبدأ بعد. وفي المحصلة، تغمرني مشاعر السعادة التي لا يفهمها الا من ادى الرسالة وسلم الامانة. ولقد بذلت في الوظيفة العامة افضل ما في وسعي، واستمتعت بمحاولة ذلك».

الاقتصاد والأعمال
أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٤

# الاعتماد اللبناني
# أسهم تفضيلية تسبق توسعات محلية وخارجية

**حقق إصدار الأسهم التفضيلية لبنك الاعتماد اللبناني الذي تمّ إقفاله يوم 10 آب الماضي، إقبالاً قياسياً فاقت نسبته 120 في المئة عن القيمة المستهدفة البالغة 50 مليون دولار.**

**لكن إدارة البنك آثرت عدم تجاوز السقف المحدد، لانتفاء حاجتها إلى مبالغ إضافية حالياً، مع إبقاء الباب مفتوحاً لإعادة استقطاب الاكتتابات الإضافية ضمن المرحلة التالية باعتبار أنه الشطر الأول من برنامج إصدار بقيمة إجمالية تبلغ 150 مليون دولار.**

**ومن شأن الاصدار الجديد، وهو الأول من فئته الذي يقوم به الاعتماد اللبناني بعدما درج خلال الأعوام الماضية على إصدار سندات دين دولية (يوروبندز) وشهادات إيداع دولية بقيمة إجمالية بلغت 350 مليون دولار، أن يعزز الأموال الخاصة للبنك التي تجاوزت عتبة الـ 200 مليون دولار، وذلك قبيل إطلاق البنك لعمليتي توسع كبيرتين في السوقين المحلية والإقليمية، تتمثلان بتأسيس مصرفين تابعين (ملكية غالبية الأسهم) الأول إسلامي في لبنان والثاني خليجي، يتوقع أن تكون المنامة (البحرين) مقراً رئيسياً لأعماله.**

أعلن الإعتماد اللبناني أنه قد أتم بنجاح مؤخراً عملية إصدار أسهم تفضيلية من ضمن برنامج إصدار إجمالي مجموعه 150 مليون دولار أميركي. وقد بلغت قيمة الشطر الأول من هذا البرنامج 50 مليون دولار أميركي حيث فاقت طلبات الإكتتاب عليه من لبنان والخارج القيمة المستهدفة بنحو 120في المئة وذلك ضمن فترة زمنية قياسية لا تتجاوز الشهر الواحد. وقد قام مصرف "HSBC Bank Middle East Ltd." بدور الإستشاري لإصدار الأسهم التفضيلية، وهي من فئة "1 تتمتع بالحق في أرباح سنوية ثابتة بمعدل 7,50 في المئة من قيمتها مع مفعول تراكمي Cumulative في حال لم تقرر الجمعية العمومية للمصرف توزيع أرباح عن سنة مالية معينة، كما يتمتّع حملة هذه الأسهم بحق الأفضلية على غيرهم من المساهمين العاديين لجهة توزيع الأرباح. وتبلغ مدة هذا الإصدار سبع سنوات تستحق بتاريخ 10 آب 2011، مع حق المصرف في استرداد هذه الأسهم مسبقاً بعد انقضاء فترة خمس سنوات من صدورها لقاء علاوة تدفع لحملة هذه الأسهم. إضافة إلى ذلك، يتمتع هذا الإصدار بضمانة نقدية على شكل حساب خاص Sinking Fund مكّون في الخارج تحت إدارة مصرف HSBC يتم فيه إيداع مبلغ سنوي بما يوازي نسبة 14,285 في المئة من قيمة الإصدار وهو مخصص لتسديد قيمة الأسهم عند استحقاقها.

وبحسب بيان أصدره البنك، فإن إصدار الأسهم التفضيلية استقطب عدداً كبيراً من المكتتبين الذين توزعوا بنسبة 82,55 في المئة من داخل لبنان و 17,45 في المئة من الخارج ومنهم مصارف بنسبة 46,0 في المئة ومؤسسات بنسبة 5,50 في المئة وأفراد بنسبة 48,50 في المئة. ليشكل كل ذلك عامل ثقة بالقطاع المصرفي اللبناني عموماً وبالإعتماد اللبناني خصوصاً نظراً للإقبال الكثيف الذي شهده هذا الإصدار في ظل ظروف ومعطيات إقتصادية غير مناسبة تمر بها البلاد والمنطقة، إضافة إلى طبيعة هذا الإصدار الذي يتطلب جهداً أكبر في تسويقه نظراً للخصائص التي تحيط عملية إصدار الأسهم مقارنة مع غيرها من إصدارات الأوراق المالية السهلة التسويق.


د. جوزيف طربيه



وأكد البنك في بيان أن الاصدار يهدف إلى مساندة سياسته للتوسع في "الداخل والخارج" وكذلك إلى تمكينه من تعزيز دوره في عملية تنشيط الدورة الاقتصادية في السوق اللبنانية عبر مختلف الخدمات والمنتجات التي يقدمها المصرف لعملائه، كما يضاف هذا الإصدار إلى سجل الاعتماد اللبناني الحافل بالإصدارات الدولية السابقة من سندات دين وشهادات إيداع والتي أثبتت دائماً قوة ومتانة المصرف وقدرته على جذب الرساميل والتمتع بثقة عملائه وسائر المستثمرين.

واعتبر المصرف أيضاً أن الاصدار يؤكد على مدى جهوزية القطاع المصرفي اللبناني لدخول أسواق المال باستمرار لإصدار أسهم وأوراق مالية، وعلى مدى ثقة هذه الأسواق بقوة ومتانة القطاع المصرفي اللبناني وقدرته على اجتذاب مستثمرين أفراداً ومؤسسات ما يدل على أن لبنان يتمتع بقوة جاذبة للرساميل والتوظيفات، يساعد في ذلك إلتزام القطاع المصرفي بالمعايير المصرفية الدولية الصادرة عن لجنة بازل، وسجله الحافل بحسن الأداء والشفافية وإيفاء الموجبات وحسن رقابة السلطات النقدية في لبنان.

الاقتصاد والأعمال
حزيران (يونيو) ٢٠٠٤

# بنك الإعتماد اللبناني

# إصدار أسهم تفضيلية ودخول الصيرفة الإسلامية

يستعد بنك الإعتماد اللبناني خلال شهر تموز/يوليو المقبل (2004) لخطوة جديدة يتوقع أن تكون بمثابة تمهيد لخطوات أخرى يتوقع أن تتّخذ تباعاً وقبل نهاية هذا العام.

وتتمثل هذه الخطوة بطرح إصدار أسهم تفضيلية (Preferred) بقيمة 50 مليون دولار على أن يتمّ تسويقها محلياً وعربياً ودولياً. وهذا الإصدار هو الأول من نوعه يصدره البنك، علماً أنه أصدر في السابق ومنذ العام 1996 خمسة إصدارات دولية من السندات "يوروبوند" وهو كان رائداً في ذلك خلال طرح الإصدار الأول في العام 1996.

وأوضح رئيس مجلس الإدارة المدير العام لبنك الإعتماد اللبناني د. **جوزيف طربيه** أنّ الفائدة الثابتة التي حُددت للإصدار هي 7,5 في المئة، وهي تراكمية ويتمّ دفعها سنوياً بصورة إلزامية. وذكر **طربيه** أنّ بنك HSBC هو الذي يتولى إدارة الإصدار وتسويقه، مشيراً إلى أنه سيتمّ إلى جانب الإصدار إنشاء صندوق تحوّط يديره بنك HSBC في الخارج ويتمّ تجميع إيرادات هذا الصندوق بمعدل 1/7 سنوياً بحيث أنه يتمّ في نهاية السبع سنوات تسديد كامل الإصدار؛ وأكّد **طربيه** أنّ فائدة الإصدار مضمونة وأنّ الحد الأدنى للإكتتاب بالأسهم هو 25 ألف دولار أميركي.

وأوضح رئيس مجلس الإدارة المدير العام أنّ الهدف من هذا الإصدار هو تعزيز الأموال الخاصة لدى البنك وطرح منتج جديد بات متداولاً في السوق ومن الأفضل أن ذلك في عداد منتجات البنك.

وسئل **طربيه** عما إذا كان هذا الإصدار مرتبطاً بخطوات توسّعية مخطط لها فأكّد أنّ البنك قادر على التوسّع بما لديه من إمكانات تظهر جلياً من خلال أمواله الخاصة ومن نسب السيولة والملاءة التي يتمتّع بها. لكنه أشار إلى أنّ للإصدار مردوداً إيجابياً لجهة تعزيز الأموال الخاصة وتوسيع قاعدة المتعاملين مع البنك سواء كانوا مودعين أو مقترضين أو مساهمين.

## الصيرفة الإسلامية

غير أنّ رئيس مجلس إدارة بنك الإعتماد اللبناني ألمح إلى أنّ البنك في صدد استكمال خطوات توسّعية فقال: "نشارك كأول بنك لبناني في تأسيس مصرف إسلامي في لبنان ليعمل وفقاً لأحكام قانون المصارف الإسلامية الجديد الذي صدر قبل نحو ثلاثة أشهر". ولم يكشف **طربيه** عن مقدار رأس مال البنك العتيد الذي لم يتحدد بعد بصورة نهائية، لكنه أوضح أنّ مع بنك الإعتماد اللبناني شركاء ستراتيجيين ولديهم نشاط في حقل الصيرفة الإسلامية.

وفي كلام أقرب إلى التلميح منه إلى التصريح أشار **طربيه** إلى أن البنك يعتزم التوسّع في منطقة الخليج وأن خطوات عدة تم اتخاذها في هذا الشأن. وهو أكد في الوقت نفسه أن ثمة حرصاً على أن يكون هذا التوسّع تحت إسم بنك الإعتماد اللبناني.

أمّا على صعيد نشاطات البنك خلال العام الحالي فأشار **طربيه** إلى ثمة منتجات جديدة يتمّ طرحها تباعاً. وقال: "تولي اهتماماً خاصاً بالشباب وبالجامعيين بهدف إدخال فئة عُمرية جديدة إلى البنك وذلك عبر الصيرفة الإلكترونية بشكل خاص".

## النمو المستدام

وتعكس المؤشرات المالية لمجموعة



د. جوزيف طربيه

الاعتماد اللبناني، ستراتيجية النمو المستدام وبنسب تفوق متوسّطات النمو المحققة في القطاع المصرفي طوال السنوات الماضية، لتكون رافداً أساسياً من روافد التحوّل إلى الصيرفة الشاملة التي تشكّل العنوان – الإطار للمجموعة وأعمالها. ويشكّل تموضع البنك في موقع متميّز على لائحة مصارف الصدارة في لبنان، عنواناً مزدوجاً لقوة مركزه المالي ولطبيعة الخيارات الستراتيجية للتوسّع وتنمية أعماله محلياً وخارجياً. فالنمو المحقق والربحية المتنامية يستندان إلى التزام صارم بالمواصفات والمعايير الدولية للعمل المصرفي السليم سواء لجهة الملاءة العالية عند مستوى 20 في المئة، أو لجهة السيولة المرتفعة بمستوى يفوق 80 في المئة.

وتظهر البيانات المالية المحققة أنّ مجموع الأرباح الصافية للمصرف فاقت 120 مليون دولار في السنوات الست الماضية، محققاً عائداً متوسطاً بنسبة 1,2 في المئة على مجموع الموجودات وبنسبة 22 في المئة على الأموال الخاصة مكرّساً بذلك بلوغ أعلى مقوّمات الأداء في لبنان والمنطقة خصوصاً بعدما اخترقت ميزانية البنك سقوفاً عدّة لتقترب موجوداته من 3 مليارات دولار وتتجاوز ودائعه سقف المليارين و300 مليون دولار.

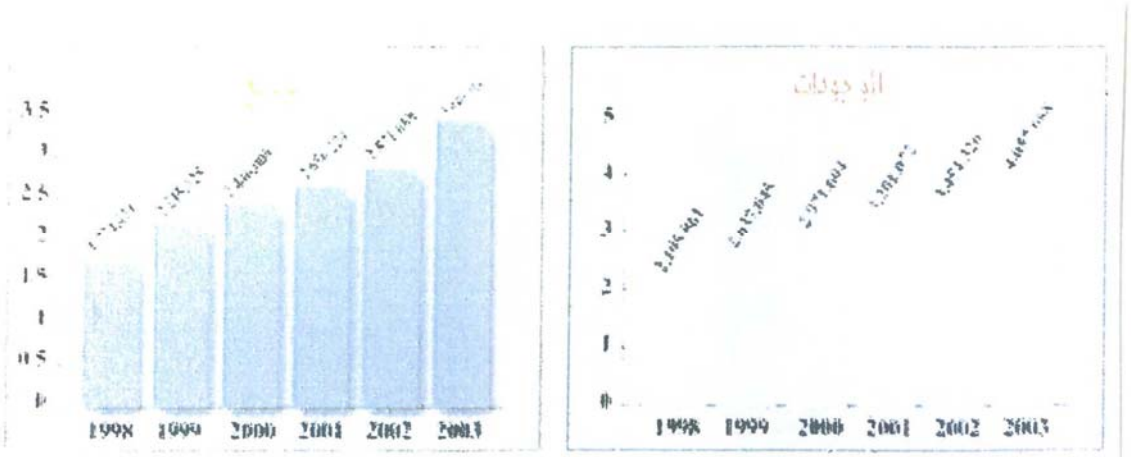


يكرّس بنك الاعتماد اللبناني تباعاً توجّهه الستراتيجي نحو الصيرفة الشاملة التي تتكامل فيها الخدمات المصرفية التجارية والتقليدية، مع خدمة متكاملة من الخدمات المصرفية بالتجزئة Retail Banking إلى جانب الخدمات المالية والاستثمارية وتمويل التجارة مع التوسّع الدائم في مجال الخدمات الموازية Para Banking ليحتلّ بذلك موقعاً متميّزاً في خريطة العمل المصرفي والمالي في لبنان والمنطقة والعالم.

والمؤكّد أن ما حققه البنك في السنوات الأخيرة، حوّله فعلاً إلى "سوبر ماركت" مصرفي ومالي يوفّر مجمل الاحتياجات المطلوبة للمؤسسات والأفراد ومن مختلف المستويات والشرائح الاجتماعية، كما أنّ خطط التطوير الدائمة تسبق غالباً التطلّعات والاحتياجات المرتقبة، ما يؤهّل البنك إلى حمل قصب السبق والريادة في ابتكار الكثير من الخدمات والمنتجات.

ولعلّ ولوج "الاعتماد اللبناني" المبكر لرحاب الصيرفة الإلكترونية، يشكّل نموذجاً لطبيعة الخيارات التي يسلكها البنك في مجال تطوير بنيته وبيئة أعماله، فقد كان من أولى المؤسسات المصرفية اللبنانية التي استحدثت التكنولوجيا المتطورة في أعمالها الداخلية والمحاسبية، ومن ثم ابتكار وتعميم الخدمات الحديثة التي تعتمد أساساً التقنيات والاتصالات ليصبح بذلك مرجعاً أساسياً في مجال تعميم وتنفيذ الصيرفة الإلكترونية التي شهدت لاحقاً انتشاراً واسعاً في قطاعات الأعمال والاستهلاك في لبنان.

وما ينطبق على الصيرفة الإلكترونية ينطبق أيضاً على الصيرفة بالتجزئة التي اعتمدها البنك كخيار ستراتيجي قبل سنوات، ليكون من أوائل البنوك التي وفرت لعملائها الخدمات المصرفية في هذا الحقل على جانبي الودائع والقروض، وفي مجالات متعدّدة ومبتكرة من القروض الشخصية وقروض السيارات وقروض الإسكان وقروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والقروض التعليمية وبرامج التوفير المتعدّدة.



## الصيرفة الشاملة

إنّ الصيرفة الشاملة في لبنان – الهوية الذي تندرج تحته أنشطة "الاعتماد اللبناني" وأعماله كافة، وليتمّ في إطارها تطوير الستراتيجيات والخطط تشمل:

– إجراء المزيد من التوسّع الأفقي والعمودي في مجال الصيرفة بالتجزئة.

– تنويع الخدمات الإلكترونية، وضمّ فئات جديدة إلى رحابها، بما فيها توطين الرواتب، والفواتير وخدمات الإنترنت وسواها.

– تعزيز قاعدة الشركات التابعة وتنشيط أعمالها وخدماتها، وتوسيع نطاقها ليشمل خدمات جديدة في مجالات التربية والتعليم، إلى جانب خدمات العقارات والسياحة.

– توسيع قاعدة العملاء عن طريق طرح خدمات ومنتجات جديدة تناسب أوسع الشرائح الاجتماعية، ومن ضمنها الخدمات ذات الطابع التربوي والتعليمي والاجتماعي.

– التوسّع في حقل خدمات التأمين بما فيها الخدمات المرتبطة بالعمليات المصرفية، وذلك عبر شركته التابعة الاعتماد اللبناني للتأمين CLA.

– الدخول في عمليات التمويل التأجيري بإنشاء شركة Credilease.

– تقديم خدمات التحصيل للعملاء.

الاقتصاد والأعمال

آذار (مارس) ٢٠٠٤

# بنك الإعتماد اللبناني



د. جوزيف طربيه،
رئيس مجلس الإدارة

حصل بنك الإعتماد اللبناني على شهادة الجودة والكفاءة (ISO 9001: 2000 Quality Management System) بواسطة المؤسسة العالمية المانحة SGS وبالتنسيق مع الشركة الإستشارية Brainpower.

وتشمل الشهادة الإدارة العامة للمصرف وفروعه الـ 54 المنتشرة على الأراضي اللبنانية، كما تشمل كافة نشاطاته المصرفية، سواء المتعلقة بصيرفة الشركات أو التجزئة أو الصيرفة الإستثمارية أو نشاطات التجارة الإلكترونية.

البيان الاقتصادية
مجلة مالية اقتصادية اجتماعية
العدد ٣٨٧ – شباط (فبراير) ٢٠٠٤

# توقيع خط ائتمان بـ٥ ملايين دولار لبنك الاعتماد اللبناني



د. جوزف طربيه
*رئيس الاعتماد اللبناني*

وقّع بنك الاعتماد اللبناني اتفاقية خط ائتمان وتمويل مع الصندوق السعودي للتنمية (برنامج الصادرات السعودية) بقيمة خمسة ملايين دولار اميركي، مخصصة لتمويل شراء سلع وخدمات من الانتاج السعودي لمصلحة التجار والمستوردين اللبنانيين.

وقد جرى توقيع الاتفاقية في مقر الادارة العامة للاعتماد اللبناني في بيروت يوم الجمعة الموافق فيه ٢٣ كانون الثاني (يناير) الجاري من قبل الدكتور جوزف طربيه رئيس مجلس الادارة والمدير العام للاعتماد اللبناني، والسيد ابراهيم محمد المفلح، مدير عام برنامج الصادرات للصندوق السعودي للتنمية، وذلك بحضور القائم بالاعمال لدى السفارة السعودية في لبنان السيد عبد الرحمن الخياط، ومدير الشؤون الاقتصادية في السفارة السيد فيصل الزواوي وعدد من كبار الموظفين في البنك والصندوق.

وينضم خط التمويل الجديد الى مجموعة خطوط الائتمان والتمويل العربية والدولية التي يوفرها الاعتماد اللبناني للتجار اللبنانيين، حيث كان المصرف من اوائل البنوك اللبنانية التي اتخذت صفة وكالة وطنية لبرنامج تمويل التجارة العربية التابع لصندوق النقد العربي، وعقد اتفاقات تمويل متجددة معه، تضاف الى الاتفاقات الاخرى المماثلة التي عقدها البنك مع جهات عدة عربية ودولية.

المستقبل
الثلاثاء ١٦ آب (أغسطس) ٢٠٠٣

«الاعتماد اللبناني» احتل موقعاً متميزاً في خريطة العمل المصرفي في لبنان والعالم

# طربيه لـ «المستقبل»: المصارف اللبنانية استطاعت تسجيل حضور إقليمي ودولي عبر الصكوك والأوراق المالية

أكد الدكتور جوزيف طربيه رئيس مجلس إدارة مدير عام بنك الاعتماد اللبناني ورئيس جمعية مصارف لبنان ورئيس اتحاد المصارف العربية، «ان المصارف اللبنانية بما تتمتع به من قوة في المركز المالي والتزامها بالمعايير الفنية والمحاسبية الدولية، استطاعت تسجيل حضور اقليمي ودولي مبكر، عبر الصكوك والأوراق المالية التي لاقت قبولاً ورواجاً في أسواق المنطقة والعالم، فحقق لحامليها عوائد مرتفعة ذات مخاطر مقبولة وحققت لمصدريها مصادر تمويل اضافية، تم ضخ حصيلتها في الاقتصاد الوطني وفي توسيع العمليات والأنشطة باتجاه آفاق جديدة ساهمت بدورها في حفز النمو وتأمين استمراريته».

وقال طربيه لـ«المستقبل» ان القطاع المصرفي في لبنان أكد على خياراته الاستراتيجية وهي موضع اهتمام الأشقاء والأصدقاء كما انها موضع متابعة وترحيب من قبل مؤسسات دولية مرموقة يتقدمها، صندوق النقد الدولي، الذي أشاد مراراً بقوة وحيوية المؤسسات المصرفية وقدرتها على اجتذاب الاستثمارات وحسن إدارتها لمخاطر ومحاذير السوق المحلي، وبالأخص في ما يتعلق بمشكلة المديونية العامة. كذلك الأمر بالنسبة لمؤسسات التصنيف الدولية التي تمنح المصارف اللبنانية درجات تفوق التصنيف السيادي للقاعدة المعتمدة لديها.

وأضاف: «وفق هذه التوجهات الأهداف، فإننا نتطلع لتنمية التعاون في مجال الخدمات المالية والمصرفية بين لبنان والخارج وتحويله الى نوع من الشراكة الاستراتيجية المتعددة الخيارات، سواء بين المؤسسات مباشرة او بينها وبين المستثمرين والمتمولين او عبر الأنشطة والخدمات والعمليات في الأسواق الوطنية خارجها».

## «الاعتماد اللبناني»

ن طربيه «ان بنك الاعتماد يكرّس تباعاً توجهه



● د.جوزف طربيه

قصب السبق والريادة في ابتكار الكثير من الخدمات والمنتجات. ولعل ولوج الاعتماد اللبناني المبكر لرحاب الصيرفة الالكترونية، يشكل النموذج - المثال لطبيعة الخيارات التي يسلكها البنك في مجال تطوير بنيته وبيئة أعماله، فقد كان من أول المؤسسات المصرفية اللبنانية التي استقدمت واستحدثت التكنولوجيا المتطورة في أعمالها الداخلية والمحاسبية، ومن ثم ابتكار وتعميم الخدمات الحديثة التي تعتمد أساساً التقنيات والاتصالات ليصبح بذلك مرجعاً أساسياً في مجال تعميم وتنفيذ الصيرفة الالكترونية التي شهدت لاحقاً انتشاراً واسعاً في قطاعات الأعمال والاستهلاك في لبنان. وما ينطبق على الصيرفة الالكترونية ينطبق ايضاً على الصيرفة بالتجزئة التي اعتمدها البنك كخيار استراتيجي قبل سنوات، ليكون من أوائل البنوك التي وفّرت لعملائها الخدمات المصرفية في هذا الحقل على جانبي الودائع والقروض، وفي مجالات متعددة ومبتكرة من القروض الشخصية وقروض السيارات وقروض الاسكان وقروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والقروض التعليمية وبرامج التوفير المتعددة».

## استراتيجية التوسع

«دايماً بقربك»، شعار اطلقه بنك الاعتماد اللبناني قبل سنوات تجسيداً مباشراً لتشكيلة متنوعة من الخدمات الشخصية والاستهلاكية التي اطلقها في مجالات متعددة يستفيد منها الأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق استراتيجية واضحة محددة لابتكار وإطلاق المزيد من هذه الخدمات التي تتكامل مع الخدمات المصرفية التقليدية وخدمات الشركات وخدمات الصيرفة الالكترونية محتفظاً بمركزه الريادي المتقدم بين بنوك الصدارة في لبنان، يعزز ذلك النمو المتميز في مجمل مؤشراته المالية التي تفوق نسبها ضعف متوسط نمو المؤشرات المالية للميزانية المجمّعة للمصارف اللبنانية.

ويرى طربيه ان استراتيجية التوسع في حقول الخدمات المصرفية التي اعتمدها البنك، تستند الى عوامل أساسية عدة مؤكدة، أهمها:

١ - امتلاك الاعتماد اللبناني لواحدة من أكبر الشبكات المصرفية التي تضم ٥٥ فرعاً تنتشر في مختلف المناطق اللبنانية. وبشكل خاص في المناطق ذات الكثافة السكانية، او المتميزة باستقطاب الأنشطة الاقتصادية والإنتاجية المختلفة في بيروت الكبرى وجبل لبنان والبقاع والشمال والجنوب.

٢ - عراقة وخبرة الاعتماد اللبناني في إطلاق وتقديم المنتجات والخدمات المصرفية المتنوعة.

٣ - ريادة الاعتماد اللبناني في استقدام واستخدام التكنولوجيا الحديثة والتعامل المبكر مع الصيرفة الالكترونية في أعماله الداخلية وفي إصدار بطاقات الائتمان وبطاقات الدفع الالكترونية.

٤ - وجود فريق عمل يتمتع بخبرات كبيرة ومتعددة في مجمل العمليات المصرفية والمالية وعلاقات ذات تأثير وفعالية في أوساط رجال الأعمال والمال والمستثمرين والمؤسسات والشركات.

وتوقع ان يحافظ مصرف الاعتماد اللبناني على اندفاعه في حقل صيرفة التجزئة، الميدان الرحب للتنافس المستقبلي في لبنان، حيث تدل الإحصاءات الى أن أكثر من نصف الشعب اللبناني لم يدخل الى عتبة مصرف ما، وهذه النسبة هي من أعلى النسب المعروفة في العالم في الدول المشابهة للبنان من حيث التقدم، ما يعني ان هناك حقلاً واسعاً يمكن تنميته لمصلحة المصارف اللبنانية ولمصلحة المستهلك اللبناني الذي يحتاج دائماً الى مصرف يواكبه في مختلف مراحل تطوره، ويحتاج بصورة خاصة الى انفتاح المصارف على هذه الفئة من المستهلكين الصغار لأن فائدة كبيرة على كل الأصعدة من تنمية هذه العلاقة التي يستفيد منها كل الفرقاء: المصرف المستهلك والبلد.

وإذا كان دخول قطاع الخدمات المصرفية بالتجزئة ميزة التوجّهات الجديدة في السنوات الأخيرة، وستكون كذلك أحد الامر الأساسية لنمو أعماله ومؤشرات، في السنوات المقبلة التي ستشهد المزيد من التوسع في هذا المضمار، فإن الاعتماد اللبناني - كما يقول طربيه - لم يغفل في ستراتيجيته الجديدة الاحتفاظ بمواقعه المتقدّمة في أنشطته الأساسية والعمل على تنميتها وتطويرها في خدمة قاعدة واسعة من العملاء أفراداً ومؤسسات تنمو سنوياً بمعدلات مرتفعة وترتبط ارتباطاً وثيقاً بالبنك، بالنظر الى أساليب التعامل والاهتمام المتميزة بعوامل الثقة والأمان التي تجعل من العملاء أصدقاء وشركاء فعليين في القرار.

البيان الاقتصادية
مجلة مالية اقتصادية اجتماعية
العدد ٣٨٠ – تموز (يوليو)٢٠٠٣

# القمّة المصرفية العربية الدولية في مونريال - كندا بين ٢٥ و٢٦ حزيران (يونيو) ٢٠٠٣




من اليسار: د. جوزف طربيه، الوزير الكندي دنيس CODERRE، جيرار TREMBLAY ونيكولاس LE PAN



من اليمين: سيلين LAYETTE، السفير حسن حسونه، سعادة عبدالله العطيه، جون DAVIES، فهيم معضاد، الوزير مروان حماده، اللواء م. فاضل الدرمكي، احمد الخاوي، بول JENKINS وفخر الدين خليل

# د. طربيه: انها فرصة لتبادل الافكار والتجارب حول سبل تأمين الاستقرار المالي الدولي

# الوزير الكندي دنيس كودير: مشاركتكم دليل رغبة اكيدة في تعميق تعاونكم مع مثيلكم الكندي



من اليمين: د. محمد بعاصيري، كمال سماحه، سلمان منصور، بيار كنعان، علي نحله، جورج جريس، جورج خوري، اللواء م. فاضل الدرمكي ود. جوزف طربيه



من اليمين: فادي عماطوري، د. مكرم صادر، جورج عشي ونبيل شعيا. وفي الصف الثاني: ماريو سرادار، خليل طويل واندره تيان

**مونريال – اميل زخور وجوزف ابو فياض**

جمع حفل افتتاح القمة المصرفية العربية – الدولية لعام ٢٠٠٣، التي نظمها اتحاد المصارف العربية تحت عنوان «العمل المصرفي في عالم مختلف» Banking in a Different World، يومي ٢٥ و٢٦ حزيران (يونيو) ٢٠٠٣ في مونريال – كندا، نحو ٣٥٠ شخصية اقتصادية ومالية ومصرفية يمثلون العالم العربي وكندا واوروبا والولايات المتحدة الاميركية. وكان في مقدمهم وزير الهجرة الكندي دنيس كودير، ممثلا الحكومة الكندية، ومحافظ مدينة مونريال جيرالد ترمبلاي ورئيس هيئة الرقابة على المؤسسات المالية الكندية نيكولاس لوبان ورئيسة المركز المالي الدولي في مونريال اندره كوريفو. وكذلك حضر من الجانب الكندي وزير الشؤون الحكومية ستيفان ديون، ورئيس مجلس الخزانة والوزيرة المسؤولة عن الادارة الحكومية مونيك جيروم فورجيه، ووزير الموارد الطبيعية سام حمد، والوزير المسؤول عن العاصمة الوطنية ممثلا رئيس وزراء كيبيك جان شارست، ووزير العلاقات بين المواطنين والهجرة ميشال كورشين، ووزير الدولة للمؤسسات المالية الدولية موريزيو بيفيلاكو، ورئيس جمعية الصداقة اللبنانية – الكندية وجمعية الصداقة التونسية – الكندية ايفون شاربونو.

وحضر من العالم العربي وزراء ومسؤولون مصرفيون وماليون وخبراء، وكان بينهم من لبنان، وزير الاقتصاد والتجارة اللبناني مروان حماده ونائب حاكم مصرف لبنان فهيم معضاد.

## خطاب د. طربيه

وفي خطابه الافتتاحي للمؤتمر، قال الدكتور طربيه «ان العالم العربي يعي تماما بأنه جزء من الاقتصاد العالمي، يؤثر فيه ويتأثر به، وانه يواكب التطورات العالمية المتسارعة في مجالات العولمة والتحرر والاندماج في السوق الدولية، مواصلا برامج الاصلاح الاقتصادي والمالي من اجل تعزيز عملية النمو والتنمية، رغم الظروف الاقليمية والدولية غير المؤاتية، السائدة منذ احداث الحادي عشر من ايلول (سبتمبر) ٢٠٠١ ومنذ اندلاع حرب العراق».

واشار طربيه الى ان القطاع المصرفي العربي يواصل عملية التطوير على مختلف الصعد، محاولا استيعاب وتطبيق معايير العمل المالي الدولي، والاندماج في السوق المالية الدولية، موضحا ان هذا القطاع استطاع تحقيق نمو قدره ٧,٣٪ عن العام ٢٠٠١ لتصل موجوداته الاجمالية الى اكثر من ٦١٤ مليار دولار في نهاية العام ٢٠٠٢.

وأعلن طربيه ان هذه القمة تشكل فرصة لقيادات المؤسسات المالية والمصرفية العربية والكندية والدولية لتبادل الافكار والتجارب بشأن سبل تأمين الاستقرار المالي الدولي وكيفية توظيفه في خدمة اغراض توفير الازدهار الاقتصادي في دول العالم. واكد على اهمية تعميق التفاعل والتعاون والتنسيق بين المجتمع المصرفي العربي والمجتمع المالي الدولي، وعلى ضرورة توفير السلام العادل والشامل في العالم ومنطقة الشرق الاوسط، وان رجال المصارف مدعوون الى عقد تحالفات عمل استراتيجية تساهم في رسم مستقبل الصناعة المصرفية والتأثير في اتجاهات الاقتصاد العالمي واقتصادات دولهم كون المصارف هي الذراع التمويلي للأوطان.

## وزير الهجرة الكندي

وألقى كلمة الحكومة الكندية وزير الهجرة دنيس كودير الذي رحب بالمشاركين الآتين من خارج كندا، مؤكدا ان زيارتهم ستكون ممتعة على الصعيد الشخصي ومفيدة على الصعيد العملي، سيما وان كندا تشهد نموا اقتصاديا سريعا، ومونريال تتحول

## رئيس هيئة الرقابة في كندا: حشدكم في كندا يعكس نية المصارف العربية في الاندماج بالاقتصاد العالمي ومواكبة العولمة

القمة المصرفية العربية الدولية في مونريال - كندا

الى مركز مالي دولي بفضل جهود الحكومة الكندية على صعيد تشجيع العمل المصرفي والاستثمار الاجنبي في كندا، وفي ظل سياسات الانفتاح الاقتصادي المتزايد على العالم العربي.

واضاف كوديران «وجود هذا الحشد المصرفي العربي هنا في مونريال اليوم لهو خير دليل على الرغبة الاكيدة للمجتمع المالي العربي في تعميق تعاونه مع مثيله الكندي، لا سيما وان كندا والعالم العربي يرتبطان بعلاقات اقتصادية تاريخية، وهي ستتطور خلال المرحلة المقبلة في ظل سياسات تحرير الاقتصاد والعمل المصرفي في الوطن العربي، وكذلك سياسات تشجيع العمل الاقتصادي الاجنبي في كندا».

### محافظ مونريال

محافظ مونريال، جيرالد ترمبلاي، رحب بدوره بالمشاركين «لا سيما المصرفيين العرب الراغبين في زيادة نطاق التنسيق والتعاون مع القطاع المالي الكندي»، مشيرا الى التحولات الاقتصادية والثقافية والمالية الحاصلة في كندا منذ سنوات في اطار سياسة الانفتاح المالي الدولي لكندا عموما ومونتريال خصوصا على المجتمع المالي العربي.

واشار ترمبلاي الى ان كندا تحتضن جاليات عربية كبيرة، تعيش وتعمل وتنخرط في المجتمع الكندي بشكل واسع، الامر الذي يشكل ارضية صلبة لتطوير واقع العلاقات بين كندا والعالم العربي على الصعد الاستثمارية والثقافية والاقتصادية والمالية.

### رئيس هيئة الرقابة

وألقى نيكولاس لوبان، رئيس هيئة الرقابة على المؤسسات المالية الكندية، كلمة القطاع المصرفي، فأشار الى النمو المطرد الحاصل في القطاع المصرفي الكندي، والاندماج المتزايد لهذا القطاع في القطاع المصرفي العالمي والاقتصاد الدولي، ومواكبته الواعية والسريعة للتحولات والمعايير المالية العالمية.

وقال لوبان ان آفاق العمل المصرفي بين المصارف الكندية والمصارف العربية كبيرة، وهي تتعزز اليوم بحضور هذا الحشد المصرفي العربي والدولي على ارض مونتريال، الامر الذي يعكس النية الواضحة للمصارف العربية في الاندماج بالاقتصاد العالمي ومواكبة العولمة والانفتاح المالي العالمي.

# محافظ مونريال: تحتضن كندا جاليات عربية كبيرة ما يشكل أرضية صلبة لتطوير العلاقات بين كندا والعالم العربي




من اليمين: براين RANSON، سعادة عبدالله العطيه، انطوني WAYNE ونبيل شعيا



من اليمين: جواد قاسم، قاسم قاسم، د. اديب حداد، عليا حداد ونوشيغ ELOYAN

## نشاط مكثف للوزير حماده في مونريال

قام وزير الاقتصاد والتجارة مروان حماده بنشاط مكثف على هامش مؤتمر القمة المصرفية العربية في مونريال، فالتقى في مقر اقامته في فندق الملكة اليزابيت، وعلى مدى ساعة، مساعد وزير الخارجية الاميركي للشؤون الاقتصادية إيرل انطوني واين وعرض معه مختلف المواضيع المتعلقة بالعلاقات الاقتصادية بين لبنان والولايات المتحدة.

وكشف حماده بعد لقاءاته ان احاديثه تناولت ملفات عدة ومنها تلك المتعلقة بوضع الصناعيين والمصدرين والمقاولين اللبنانيين في عراق ما بعد الحرب، بالاضافة الى مفاوضات انضمام لبنان الى منظمة التجارة العالمية وقضية تسيير رحلات جوية بين بيروت وبعض مدن اميركا الشمالية ومنها مونريال في كندا.

وعلم ان حماده اثار موضوع التدابير المستهجنة التي طالت بعض الشخصيات اللبنانية بالنسبة الى تأشيرات الدخول الى اميركا.

وقبيل مغادرته مونريال قال حماده ان المشاركين تعرفوا على بلد له مواقف سياسية معتدلة وامكانات اقتصادية مكنته من التغلب على الازمات التي واجهها سابقا.

واضاف: « ان المؤتمر يهدف الى دعوة كندا لاستثمارات مقابلة في الصناعات التحويلية في البلاد العربية، والى زيادة اهتمامها بأسواق الشرق الاوسط، وخصوصا انها تسعى الى تنويع اسواقها التصديرية التي تعتمد اليوم وفي شكل اساسي على اسواق الولايات المتحدة».

### للافادة من الانتشار العربي كجسر تواصل في الاتجاهين

ورأى حماده ضرورة ادراك الواقع بأن مونريال تتحول تدريجا الى مركز مالي مهم، وتسجل كندا حاليا افضل المؤشرات الاقتصادية في مجموعة الـ G7، موضحا ان القمة «تحاول الافادة من الانتشار العربي كجسر تواصل في الاتجاهين خصوصا ان عددا من المغتربين بدأ يتبوأ مراكز مهمة في الحكومة الفيديرالية وفي الاقاليم، واذكر هنا الوزير الشاب من اصل سوري سام حمد».

## مصرف لبناني يفاوض لشراء مصرف عربي - فرنسي

علمت «البيان» ان مصرفا لبنانيا، يصنف بين المصارف العشرة الاولى، يفاوض مصرفا عربيا - فرنسيا لشرائه. وللمصرف المشار اليه اكثر من فرع خارج فرنسا. وتقدر قيمة الصفقة بين ٦٠ و٦٥ مليون دولار.

وكان غير مصرف لبناني وخليجي قد فاوض لشراء المصرف المذكور قبل سنتين ولم يكتب للمفاوضات، آنذاك، النجاح.

قدمت خلال اعمال اليوم الاول للقمة كلمات رئيسية للسيد ستيفان ديون وزير العلاقات الحكومية الكندية، وللسيدة مونيك جيروم فورجيه الوزير المسؤولة عن الادارة الحكومية الكندية.



في الصف الثاني من اليسار: د. محمد بعاصيري، جورج زرد ابوجوده، كريستيان BERGEVIN رئيسة SNC LAVALIN، الاستاذة كارول شلحت وايلي عازار. وفي الصف الثالث: فتحي سكيك



يظهر في الصف الاول: محمد مديولي وفي الثاني: عادل معكرون، جورج جريس، خليل آصاف، كمال سماحه، سلمان منصور، علي نحله وبيار كنعان

البيان الاقتصادية
مجلة مالية اقتصادية اجتماعية
العدد ٣٧٩ – حزيران (يونيو)٢٠٠٣

# اتفاقية خط ائتمان بـ١٠ ملايين دولار بين برنامج تمويل التجارة العربية و«الاعتماد اللبناني»



من اليمين: فادي صادر، جورج زيدان خوري، د. جوزف طربيه، د. جاسم المناعي، ميشال خديج وجورج بشاره الخوري



د. جوزف طربيه وجاسم المناعي يوقعان الاتفاقية

تم في بيروت التوقيع على اتفاقية خط ائتمان بين برنامج تمويل التجارة العربية وبنك الاعتماد اللبناني بصفته وكالة وطنية لدى البرنامج في الجمهورية اللبنانية. ووقع عن البرنامج الرئيس التنفيذي رئيس مجلس ادارة البرنامج الدكتور جاسم المناعي وعن «الاعتماد اللبناني» رئيس مجلس الادارة والمدير العام الدكتور جوزف طربيه.

وبلغت قيمة خط الائتمان الممنوح للاعتماد اللبناني ١٠ ملايين دولار اميركي، لاستخدامه في تمويل تجارة الجمهورية اللبنانية الخارجية. وبهذا الخط الجديد يصل عدد خطوط الائتمان التي قدمها البرنامج لوكالاته الوطنية الست عشرة المعتمدة في الجمهورية اللبنانية الى ٥٢ خط ائتمان قيمتها الاجمالية حوالى ٤١٣ مليون دولار اميركي.

وللمناسبة اشاد الدكتور المناعي بالدور الذي تلعبه الوكالات الوطنية في الجمهورية اللبنانية، كما نوّه بأهمية الخدمات التي يوفرها البرنامج، من تسهيلات ائتمانية بشروط ميسرة وخدمات المعلومات التجارية والترويج، في تنمية القدرات الانتاجية والتنافسية للمنتج والمصدر العربي ودعم اقتصادات الدول العربية وتشجيع التبادل التجاري تعزيزا لمسيرة التكامل الاقتصادي العربي.

من جانبه قدر رئيس مجلس الادارة المدير العام للاعتماد اللبناني الدكتور جوزف طربيه الدور الذي يقوم به برنامج تمويل التجارة العربية من خلال الخدمات التي يوفرها، لما في



من اليسار: انطوان رعد، ايفيت كبكب، العميد د. سامي نصيري، الزميل بهيج ابو غانم، نجوى حجار وايلي ابي مراد

ذلك من اثر ايجابي يسهم في تعزيز وتنمية حجم التبادل التجاري بين الدول العربية وتعظيم القدرات التنافسية للمنتجين والمصدرين العرب. كما اشاد الكتور طربيه بالتعاون والتفهم الذي يلقاه الاعتماد اللبناني من ادارة البرنامج.

إتحاد المصارف العربية
حزيران / يونيو ٢٠٠٣

# Credit Libanais SAL

## A Leading Universal Bank



*Dr. Joseph Torbey, Chairman and General Manager*

Established in 1961, Credit Libanais SAL grew to become one of Lebanon's leading banking institutions. The Bank operates as a global provider offering a full range of banking services including retail products, corporate banking, trade finance, capital markets, leasing, structured finance, as well as a wide range of products and services channeled through a widespread network of 54 branches in Lebanon, one international banking unit in Cyprus, and one Representation Office in Montreal, Canada.

The Bank has recently opened a representative office in Montreal, Canada, in line with its expansion strategy outside Lebanon. Our representative office will reinforce the cooperation between Canada on the one hand, and Lebanon and the Middle East on the other hand.

The Bank acts as an agent for the Export Development Corporation of the Canadian Government which provides medium term financing for commercial trade with Canada. Credit Libanais is also a major contributor to the inter-Arab trade, through the Arab Trade Financing Program of the Arab Monetary Fund, which provides Lebanese companies with short and medium term financing at competitive interest rates. The Bank also represents the Inter-Arab Investment Guarantee Corporation which provides insurance coverage for commercial and non-commercial risks.

The Bank is a leader in Lebanon in the card industry, operating as a principal member for Visa and MasterCard, a sole franchisee of Diners Club International and a service provider in Lebanon of American Express Cards. The Bank has also developed various co-branded, loyalty and fidelity schemes with major organization and companies operating in the country.

To maintain its sharp technological edge in the banking industry, and to keep pace with globalization, Credit Libanais SAL reinforced its retail activities through the successful launching of innovative services, such as the



الاقتصاد والأعمال
أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٢

# الاعتماد اللبناني:
# المصرف الشامل

يكرّس بنك الاعتماد اللبناني، تباعاً، توجّهه الستراتيجي نحو الصيرفة الشاملة التي تتكامل فيها الخدمات المصرفية التجارية والتقليدية، مع حزمة متكاملة من الخدمات المصرفية بالتجزئة Retail Banking، إلى جانب الخدمات المالية والاستثمارية وتمويل التجارة، مع التوسّع الدائم في مجال الخدمات الموازية Para Banking، ليحتل بذلك موقعاً مميزاً في خريطة العمل المصرفي والمالي في لبنان والمنطقة.

والمؤكد أن ما حقّقه البنك، في السنوات الأخيرة، حوّله فعلاً إلى "سوبرماركت" مصرفي ومالي يوفر مجمل الاحتياجات المطلوبة للمؤسسات والأفراد ومن مختلف المستويات والشرائح الاجتماعية، كما أن خطط التطوير الدائمة تسبق غالباً التطلعات والاحتياجات المرتقبة، ما يؤهّل البنك إلى حمل قصب السبق والريادة في ابتكار الكثير من الخدمات والمنتجات.

ولعلّ ولوج الاعتماد اللبناني المبكر لرحاب الصيرفة الإلكترونية، يشكّل النموذج – المثال لطبيعة الخيارات التي يسلكها البنك في مجال تطوير بنيته وبيئة أعماله، فقد كان من أول المؤسسات المصرفية اللبنانية التي استقدمت واستخدمت التكنولوجيا المتطورة في أعمالها الداخلية والمحاسبية، ومن ثم ابتكار وتعميم الخدمات الحديثة التي تعتمد أساساً التقنيات والاتصالات ليصبح بذلك مرجعاً أساسياً في مجال تعميم وتنفيذ الصيرفة الإلكترونية التي شهدت لاحقاً انتشاراً واسعاً في قطاعات الأعمال والاستهلاك في لبنان.

وما ينطبق على الصيرفة الإلكترونية ينطبق أيضاً على الصيرفة بالتجزئة التي اعتمدها البنك كخيار ستراتيجي قبل سنوات، ليكون من أوائل البنوك التي وفّرت لعملائها الخدمات المصرفية في هذا الحقل على جانبي الودائع والقروض، وفي مجالات


جوزيف طربيه

متعددة ومبتكرة من القروض الشخصية وقروض السيارات وقروض الإسكان وقروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والقروض التعليمية وبرامج التوفير المتعددة.

ويؤكّد رئيس ومدير عام الاعتماد اللبناني د. **جوزيف طربيه** أن الصيرفة الشاملة هي العنوان – الهوية الذي تتحرك تحته أنشطة البنك وأعماله كافة، وليتمّ في إطارها تطوير الستراتيجيات والخطط التي تشمل:

– إجراء المزيد من التوسّع الأفقي (ابتكار خدمات ومنتجات جديدة) والعمودي (خدمة مختلف الشرائح الاجتماعية) في مجال الصيرفة بالتجزئة Retail Banking.

– تنويع الخدمات الإلكترونية، وضم فئات جديدة إلى رحابها، بما فيها توطين الرواتب والفواتير وخدمات الإنترنت وسواها.

– تعزيز قاعدة الشركات التابعة وتنشيط أعمالها وخدماتها، وتوسيع نطاقها ليشمل خدمات جديدة في مجالات التربية والتعليم، إلى جانب خدمات العقارات والسياحة.

– توسيع قاعدة العملاء عن طريق طرح خدمات ومنتجات جديدة تناسب أوسع الشرائح الاجتماعية، ومن ضمنها الخدمات ذات الطابع التربوي والتعليمي والاجتماعي.

– التوسّع في حقل خدمات التأمين بما فيها الخدمات المرتبطة بالعمليات المصرفية، وذلك عبر شركته التابعة الاعتماد اللبناني للتأمين CLA.

وجاء إطلاق شعار "الاعتماد اللبناني دايما بقربك" قبل سنوات تجسيداً مباشراً لتشكيلة متنوعة من الخدمات الشخصية والاستهلاكية التي أطلقها البنك في مجالات متعددة يستفيد منها الأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفق ستراتيجية واضحة ومحددة لابتكار وإطلاق المزيد من هذه الخدمات التي تتكامل مع الخدمات المصرفية التقليدية وخدمات الشركات وخدمات الصيرفة الإلكترونية، محتفظاً بمركزه الريادي المتقدم بين بنوك الصدارة في لبنان، يعزز ذلك النمو المتميز في مجمل مؤشراته المالية التي تفوق نسبها ضعف متوسط نمو المؤشرات المالية للميزانية المجمّعة للمصارف اللبنانية.

وتستند ستراتيجية التوسّع في حقول الخدمات المصرفية إلى عوامل أساسية عدة مؤكّدة أهمها:

1 – امتلاك الاعتماد اللبناني لواحدة من أكبر الشبكات المصرفية التي تضمّ 53 فرعاً تنتشر في مختلف المناطق اللبنانية، وبشكل خاص في المناطق ذات الكثافة السكانية أو المتميزة باستقطاب الأنشطة الاقتصادية والإنتاجية المختلفة في بيروت الكبرى وجبل لبنان والبقاع والشمال والجنوب.

2 – عراقة وخبرة الاعتماد اللبناني في إطلاق وتقديم المنتجات والخدمات المصرفية المتنوعة.

3 – ريادة الاعتماد اللبناني في استقدام واستخدام التكنولوجيا الحديثة والتعامل المبكر مع الصيرفة الإلكترونية في أعماله

الداخلية وفي إصدار بطاقات الائتمان وبطاقات الدفع الإلكترونية.

4 – وجود فريق عمل يتمتع بخبرات كبيرة ومتعددة في مجمل العمليات المصرفية والمالية وعلاقات ذات تأثير وفعالية في أوساط رجال الأعمال والمال والمستثمرين والمؤسسات والشركات.

على ذلك يتوقع أن يحافظ مصرف الاعتماد اللبناني على اندفاعه في حقل صيرفة التجزئة، الميدان الرحب للتنافس المستقبلي في لبنان، حيث تدل الإحصاءات إلى أن أكثر من نصف الشعب اللبناني لم يدخل إلى عتبة مصرف ما، وهذه النسبة هي من أعلى النسب المعروفة في العالم في الدول المشابهة للبنان من حيث التقدم، ما يعني أن هناك حقلاً واسعاً يمكن تنميته لصالح المصارف اللبنانية ولصالح المستهلك اللبناني الذي يحتاج دائماً إلى مصرف يواكبه في مختلف مراحل تطوره، ويحتاج بصورة خاصة إلى انفتاح المصارف على هذه الفئة من المستهلكين الصغار لأن هناك فائدة كبيرة على كل الأصعدة من تنمية هذه العلاقة التي يستفيد منها كل الفرقاء: المصرف، المستهلك والبلد.

وإذا كان دخول قطاع الخدمات المصرفية بالتجزئة ميزة التوجّهات الجديدة في السنوات الأخيرة، وستكون كذلك أحد عناوينه الأساسية لنمو أعماله ومؤشراته في السنوات المقبلة التي ستشهد المزيد من التوسّع في هذا المضمار، فإن الاعتماد اللبناني لم يغفل في ستراتيجيته الجديدة الاحتفاظ بمواقعه المتقدّمة في أنشطته الأساسية والعمل على تنميتها وتطويرها في خدمة قاعدة واسعة من العملاء أفراداً ومؤسسات تنمو سنوياً بمعدلات مرتفعة وترتبط ارتباطاً وثيقاً بالبنك، بالنظر إلى أساليب التعامل والاهتمام المتميزة بعوامل الثقة والأمان التي تجعل من العملاء أصدقاء وشركاء فعليين في القرار.

## صيرفة الشركات

وكان البنك بالفعل سبّاقاً في إنجازات مصرفية كبيرة خصوصاً في لبنان، وبالأخص في مجال التكنولوجيا الحديثة، حيث كان من أوائل البنوك التي استقدمت واستخدمت أحدث التقنيات المعروفة عالمياً في مجال العمل المصرفي واستتبعها بتأمين خدمات الصيرفة الإلكترونية، كما كان أول البنوك التي أولت الإهتمام ببرامج تمويل التجارة العربية استيراداً وتصديراً، من



خلال تعيينه كأول وكالة لبرنامج تمويل التجارة العربية في لبنان، كذلك بصفته وكيلاً للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار، وإنجاز اتفاقية مع مؤسسة تنمية الصادرات الكندية لتمويل الاستيراد اللبناني من كندا، وثمة إنجازات مماثلة تعمل إدارة البنك على بلورتها. ولا يغفل في هذا الاتجاه اختيار صندوق النقد العربي للبنك كمركز ربط لشبكة معلومات التجارة البينية بين الدول العربية.

وعلى الصعيد نفسه، كان بنك الاعتماد اللبناني نشطاً في مجال أعمال الصيرفة الاستثمارية، حيث أطلق مطلع العام 1996 شركته التابعة بنك الاعتماد اللبناني للاستثمار ش.م.ل. التي أُنيطت بها كافة نشاطات الصيرفة الاستثمارية وعمليات الوساطة في البورصة والأسواق المالية والمشاركة في إدارة إصدارات الأوراق المالية للقطاعين العام والخاص، وكذلك عمليات التمويل متوسط وطويل الأجل للقطاعات الإنتاجية، خصوصاً الإعمارية والصناعية والسياحية، كما أتبعها بإنشاء شركة CrediLease التي تتعاطى عمليات التمويل التأجيري لمختلف القطاعات والمؤسسات الإنتاجية والاقتصادية وشركة Collect، إضافةً إلى مجموعة من الشركات التابعة.

## إدارة المعلومات

ويعتمد بنك الاعتماد اللبناني أيضاً على نظام متكامل لإدارة المعلومات يشمل كل شبكة فروعه ويوفر للإدارة العليا والمحللين والمديرين المعلومات عن الزبائن، ويخلق هذا النظام قاعدة عامة للمعلومات تشمل جميع الوظائف الرئيسية والمحاسبية على صعيد الفرع وعلى صعيد البنك ككل.

وبالإضافة إلى ذلك، قام البنك بتطوير قاعدة متخصصة للمعلومات ونظام للإفصاح المالي بما يدعم عملياته في بطاقات الائتمان، ويوفر هذا النظام المعلومات الحديثة المتعلقة بأمور مثل إصدارات البطاقات، قبول التجار لمعاملات البطاقات، مكافحة سرقة وتزييف البطاقات، تحديد حدود الائتمان للبطاقة الواحدة مقابل الاستخدام المباشر للائتمان، وحدود الاستخدام بالنسبة لبطاقات البنوك الأعضاء، ويتابع البنك تطوير هذا النظام بصورة مستمرة.■

السفير
الجمعة ١ آذار ٢٠٠٢ – العدد ٩١٣٨

# افتتاح مكتب تمثيلي للاعتماد اللبناني وعقد القمة المصرفية العربية بمونتريال

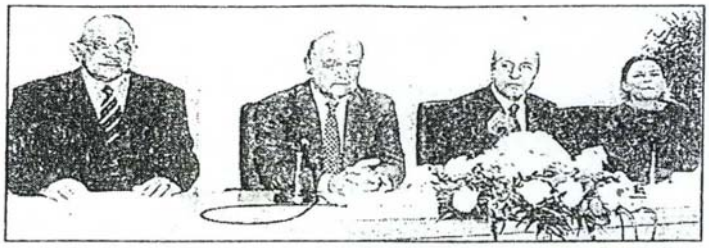

من اليمين: كوريغو، طربيه، صرافيان، شاكر

حدثان أساسيان يتصلان بالعلاقات الكندية اللبنانية من جهة، والكندية العربية من جهة ثانية أعلن عنهما أمس رئيس مجلس إدارة بنك الاعتماد اللبناني، رئيس مجلس إدارة اتحاد المصارف العربية جوزف طربيه خلال مؤتمر صحافي عقد في مركز تدريب البنك في بناية العسيلي - شارع رياض الصلح. الأول، الإعلان عن افتتاح مكتب تمثيلي أنشاه الاعتماد اللبناني في مدينة مونتريال - كندا بعد أن رخص له البنك المركزي الكندي بذلك، «وهو يغطي نشاط المصرف في أميركا الشمالية»، كما قال طربيه.

والثاني هو إعلان اتحاد المصارف العربية اختيار مدينة مونتريال كمكان لانعقاد مؤتمره الدولي لعام ٢٠٠٣، أي القمة المصرفية العربية المقبلة.

وقد حضر المؤتمر الصحافي إلى جانب طربيه وزير المهجرين مروان حمادة، وأمين عام اتحاد المصارف العربية فؤاد شاكر، سفير كندا في لبنان هايغ صرافيان، ورئيسة المركز المالي الدولي في مونتريال اندريه كوريغو وحشد من الشخصيات والفاعليات الاقتصادية والمالية والاجتماعية.

في الكلمة التي القاها بالمناسبة أشار طربيه إلى «أن مونتريال بدأت تستقطب بقوة المؤسسات المصرفية والمالية الدولية لفتح مقرات فيها للأعمال نظراً للميزات التفاضلية العديدة التي توفرها هذه المدينة، ليس على الصعيد القانوني والضريبي فحسب، بل أيضاً نتيجة رقيها ونوعية الحياة السائدة فيها، يضاف إلى ذلك أن الجالية اللبنانية والجاليات العربية أصبحت تشكل مراكز قوى اقتصادية فاعلة، إذ يتجاوز أعضاء الجالية اللبنانية وحدها الـ ١٥٠ ألف شخص في مدينة مونتريال، وهي فاعلة في الاقتصاد كما في النشاطات المهنية الحرة والتعليم الجامعي».

ولفت طربيه إلى «أن الاعتماد اللبناني يطمح لتعزيز العلاقات الاقتصادية بين كندا وبقية العالم العربي. كما أن اتحاد المصارف العربية من جهته أيضاً يعمل على تعزيز العلاقات الكندية العربية، ويعتبر أن هذا التوجه يتخذ بعداً استراتيجياً في المرحلة الراهنة.

من جهتهما أكد كل من صرافيان وكوريغو على ضرورة تمتين العلاقات الثنائية بين لبنان وكندا على مختلف الصعد، واعتبرا أن هذه الخطوة أساسية في هذا المجال.

المستقبل

الجمعة ١ آذار ٢٠٠٢

# طربيه يعلن افتتاح مكتب تمثيلي لـ «الاعتماد اللبناني» في كندا



● طربيه يتلو بيانه الصحافي. (جورج فرح)

أعلن رئيس جمعية مصارف لبنان ورئيس اتحاد المصارف العربية، رئيس مجلس ادارة مصرف الاعتماد اللبناني الدكتور جوزف طربيه امرين يتصلان بالعلاقات الكندية اللبنانية والكندية العربية، الاول افتتاح مكتب تمثيل انشأه الاعتماد اللبناني في مدينة مونتريال، كندا، بعدما رخص له المصرف المركزي الكندي وهو يغطي نشاط المصرف في اميركا الشمالية.

والثاني إعلان اتحاد المصارف العربية اختيار مدينة مونتريال في كندا، مكاناً لعقد المؤتمر الدولي العام ٢٠٠٣. وكان مجلس إدارة الاعتماد اللبناني قد اتخذ قرارا لاختيار مونتريال مقراً لمكتب التمثيل، فلاقى اختياره ترحيباً لدى السلطات الكندية، وحكومة مقاطعة كيبك، عبر عنه رئيس الحكومة برنار لاندري.

وحدد إعلان طربيه خلال مؤتمر صحافي عقده امس، بحضور اركان مصرف الاعتماد، الامين العام لاتحاد المصارف العربية فؤاد شاكر، وسفير كندا هيك صرافيان، ورئيسة المركز المالي الدولي في كندا اندريه كوريفو وحشد من الاعلاميين.

وأشار طربيه الى ان مونتريال بدأت تستقطب بقوة المؤسسات المصرفية والمالية الدولية، لفتح مقار فيها للاعمال، بفضل ميزات التفاضل العديدة التي توفرها هذه المدينة، لا على الصعيد القانوني والضريبي فحسب، بل ايضاً نتيجة رقيها ونوع الحياة فيها. يضاف الى ذلك ان الجالية اللبنانية والجاليات العربية اصبحت مراكز قوى اقتصادية فاعلة، إذ يتجاوز اعضاء الجالية اللبنانية وحدها ١٥٠ الف شخص في مدينة مونتريال، وهي فاعلة في الاقتصاد وفي النشاط المهني الحر والتعليم الجامعي.

وقال «ان مكتب تمثيل الاعتماد اللبناني في كندا سيروج لاعمال مصرفنا ويقدم خدماته للقطاع المصرفي والمالي وللمصدرين الكنديين، من خلال تمثيله في لبنان لبرنامج تنمية الصادرات الكندية».

واضاف ان الاعتماد اللبناني واتحاد المصارف العربية يطمحان الى تعزيز العلاقات الاقتصادية بين كندا والعالم العربي.

ورأى ان هذا التوجه يتخذ بعداً استراتيجياً في المرحلة الحاضرة، إذ تشتد الحاجة الى التقارب وهو مطلب كندي وعربي في الوقت نفسه، للفائدة التي يمكن ان تجنيها الاطراف كافة من التعامل، بين اقتصاد حديث كالاقتصاد الكندي، واقتصاد واعد في معظم البلدان العربية.

بعد ذلك، تحدث السفير صرافيان، فأشاد بالعلاقات الكندية اللبنانية، ورأى ان هذه العلاقات ثقة متبادلة، ونوه بالخطوات التي تتخذ على صعيد تمتين العلاقات، لا سيما خطوة «الاعتماد اللبناني».

وفي الختام تحدثت كوريفو، فنوهت بالعلاقات المالية والمصرفية بين لبنان وكندا، فرأت ان مكتب تمثيل الاعتماد اللبناني سيحقق المرجو منه، وسيعزز العلاقات ويفتح مجالاً واسعاً امام الاعمال في كلا البلدين.

THE DAILY STAR
LEBANON
Friday, March 1, 2002

# Credit Libanais makes a move into Montreal




**Working together: Torbey and Corriveau announce their plans**

Montreal, the business hub of Quebec and home to more than 150,000 Lebanese expatriates, is finally catching the attention of Lebanese banks.

One such bank is Credit Libanais. In a news conference on Thursday, Credit Libanais chairman Joseph Torbey announced that his bank has opened a representative office in Montreal to tap into the city's fast-growing market.

The other main reason behind Credit Libanais' move was to take advantage of the presence of the large Lebanese community living in the city.

The representative office will ensure a liaison between Canadian banks wishing to establish correspondent banking relations with their Lebanese and Middle Eastern counterparts.

As an agent to the Export Development Corporation of Canada (ECD), the bank will also provide all necessary information for companies wishing to export to the Middle East or wanting to set up businesses in that region.

Torbey also said that the representative office would provide Lebanese expatriates all necessary information on Credit Libanais' personal banking services in Lebanon, such as savings and current accounts, loans and trade finance.

The chairman added that the Union of Arab Banks, which groups more than 200 leading banks, will hold its next conference in Montreal in July 2003.

Andree Corriveau, the president of the government-owned International Financial Center, said that her team would ensure the success of the next UAB conference in Montreal. – *O.H.*

L'Orient
LE JOUR

Vendredi 1 Mars 2002

BANQUE

# Un bureau de représentation du Crédit Libanais à Montréal

Après la Banque Libano-Canadienne, c'est au tour du Crédit Libanais d'ouvrir un bureau de représentation à Montréal au Canada.

L'autorisation officielle de la Banque centrale canadienne pour l'implantation du Crédit Libanais au Canada a été donnée après les attentats du 11 septembre à New York et en dépit du maintien du nom du Liban sur la liste du Gafi des pays non coopérants pour la lutte contre le blanchiment d'argent.

*«Une preuve s'il en faut de la confiance dans le professionnalisme du secteur bancaire libanais et des systèmes de contrôle mis en œuvre»*, a souligné Joseph Torbey, PDG du Crédit Libanais, estimant par ailleurs qu'il ne s'agit plus que de question de temps pour la suppression du nom du Liban sur la liste noire du Gafi, le Liban ayant ajusté sa législation aux quarante critères de transparence imposés par le Groupe d'action financière internationale

Le bureau de représentation du Crédit Libanais se positionnera sur deux créneaux. Il aura pour but de renforcer les liens de coopération entre le Canada d'une part, et le Liban et le Moyen-Orient, d'autre part. Le bureau assurera une liaison entre les banques canadiennes voulant développer des relations de correspondance avec des banques libanaises et moyen-orientales.

Par ailleurs, le Crédit Libanais, en sa qualité d'agent de la Société pour l'expansion des exportations du Canada (SEE), fournira toutes les informations nécessaires aux sociétés canadiennes voulant exporter ou s'établir au Moyen-Orient.

De plus, en application de sa convention avec le SEE, le Crédit Libanais financera des sociétés libanaises et moyen-orientales voulant développer des relations avec le Canada.

*«Montréal attire un grand nombre d'institutions bancaires et financières internationales. Cette ville bénéficie non seulement d'un encadrement réglementaire, juridique et fiscal avantageux par rapport à son environnement, mais présente également l'une des meilleures qualités de vie au monde»*, a ajouté M. Torbey.

Montréal, rappelle-t-on, abrite une diaspora libanaise et arabe importante. Le nombre de Libanais résidents dans cette ville serait de près de 150 000. Lesquels sont actifs dans la vie économique et universitaire.

Le PDG du Crédit Libanais qui est également président de l'Association des banques au Liban et de l'Union des banques arabes a souligné l'importance financière et bancaire de Montréal.

*«La décision de l'Union des banques arabes de tenir son congrès international en 2003 à Montréal revêt une envergure stratégique dans la conjoncture actuelle.* Il existe, tant d'un côté que de l'autre, une nette volonté d'établir une coopération entre le Canada et le monde arabe vu les bénéfices et les avantages qui peuvent en découler, s'agissant d'une économie moderne telle que l'économie canadienne et d'économies porteuses de promesses telles que celle de la majorité des pays arabes.

Liliane MOKBEL

البيان
مجلة مالية اقتصادية اجتماعية
العدد ٣٥٩ – تشرين الأول(اكتوبر) ٢٠٠١

## الاعتماد اللبناني يزداد توسعا وملاءة

حقق بنك الاعتماد اللبناني (CREDIT LIBANAIS) الذي يرأسه ويديره الدكتور جوزف طربيه، نتائج جيدة خلال العام ٢٠٠٠. وقد وردت في ميزانيته العمومية التي بلغ مجموعها ٣٠٠٢,١ مليار ليرة لبنانية بزيادة نسبتها ١٢,٦ في المئة، الأرقام التالية:

– بلغ مجموع ودائع الزبائن ٢٤٢٠ مليار ل.ل. بزيادة ١٠,٧٢٪ عن العام ١٩٩٩.

– سلف البنك واقرض ٦٩٨,٧ مليار ل.ل. بزيادة ١٣,٩٤٪ عن العام ١٩٩٩.

– بلغت المؤونات المكونة من الديون المشكوك بتحصيلها ٨٪ من مجموع التسليفات ونسبة ٧٧٪ من مجموع الديون المشكوك بتحصيلها.



د. جوزف طربيه
رئيس بنك الاعتماد اللبناني

– بلغت ارباح البنك في العام ٢٠٠٠ نحو ٢٩,٩ مليار ل.ل..

– بلغت نسبة الملاءة دون احتساب ارباح العام ٢٠٠٠ نحو ١٥,٨٪

– بلغت نسبة السيولة ٩٦٪ من مجموع الودائع بالليرات اللبنانية و٦٣٪ من الودائع بالعملات الاجنبية.

نشير الى ان للبنك حاليا ٥٣ فرعا بما فيه فرع الاوف شور في قبرص.

## مصرف لبنان يطرح عقارات «مميزة» للبيع

اضافة الى العقارات التي طرحها للبيع في شهر آب الماضي، طرح مصرف لبنان عقارات جديدة للبيع ايضا وهي تعتبر مميزة بالنسبة الى المناطق المتواجدة فيها: في مبنى يونيدوم في جل الديب وفي النقاش.

وتقول مصادر مطلعة ان العقارات التي استملكها مصرف لبنان من المصارف المتعسرة والمفلسة قبل سنوات، سوف تعود عليه بملايين الدولارات اذا وجد من يشتريها في ظل الركود العقاري في لبنان.

LE DEVOIR

Vendredi 27 Juillet 2001

# *Le Crédit libanais à Montréal*



JACQUES NADEAU LE DEVOIR

**JOSEPH M. TORBEY**, *p.-d.g. du Groupe de Crédit libanais, a annoncé l'ouverture d'ici deux à trois semaines d'un bureau de représentation au centre-ville de Montréal. L'objectif est double: soutenir les entreprises désireuses de s'implanter ou d'exporter au Liban et aider les entreprises libanaises ayant des liens commerciaux avec des entreprises québécoises. Le premier ministre Bernard Landry assistait à la conférence donnée hier par M. Torbey. M. Landry s'est réjoui d'entendre M. Torbey, qui préside depuis peu l'Union des banques arabes, annoncer son intention de proposer que le prochain congrès de ce regroupement comptant plus de 300 banques se tienne à Montréal en 2002. (PC)*

The Gazette

Montreal, Friday 27 July 2001

# CRÉDIT LIBANAIS TO OPEN BRANCH

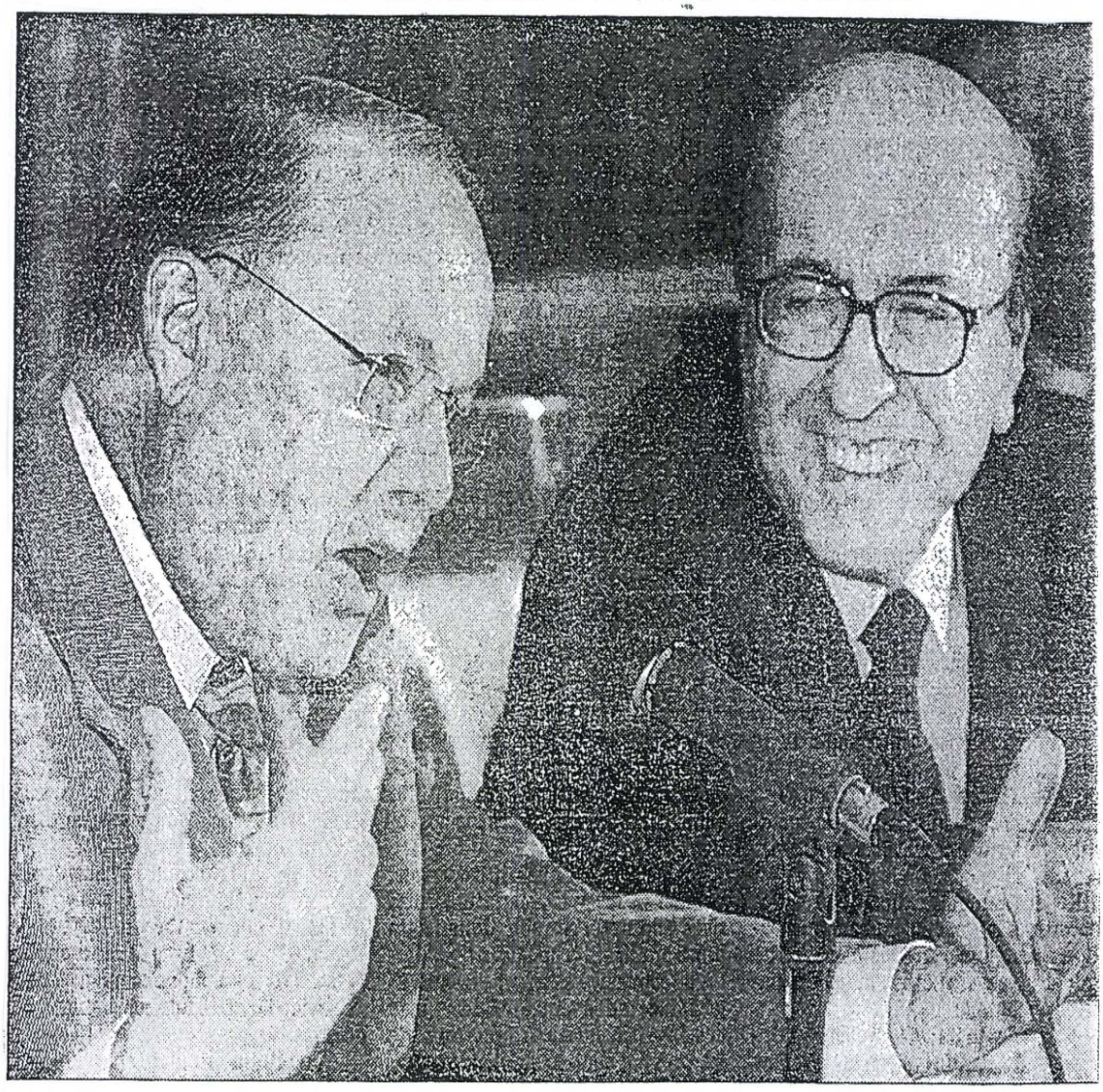

ALLEN McINNIS, GAZETTE

Joseph Torbey (right), general director of Crédit Libanais, shares a light moment with Quebec Premier Bernard Landry. Torbey was in Montreal yesterday to announce the bank will open an office here within the next few weeks to serve people of Lebanese origin living in Canada, and to strengthen ties between Quebec and the Middle East. Torbey, who is also head of the union of Arab banks, representing 300 financial institutions, said he is proposing that Montreal play host to the group's convention next year.

La Presse

Montréal, Vendredi 27 Juillet 2001




Photo ROBERT NADON, La Presse ©

# Ouverture

Le Crédit Libanais a annoncé officiellement hier l'ouverture d'ici deux ou trois semaines d'un bureau de représentation au centre-ville de Montréal. Sur la photo, le président-directeur général du Groupe Crédit Libanais, le Dr Joseph M. Torbey (à droite), s'entretient avec le premier ministre Bernard Landry. Le premier ministre s'est réjoui d'entendre M. Torbey, qui préside depuis peu l'Union des banques arabes, annoncer son intention de proposer que le prochain congrès de ce regroupement comptant plus de 300 banques se tienne à Montréal en 2002.

La Presse

Montréal, Mercredi 25 Juillet 2001

# Le Crédit Libanais débarque à Montréal

## Des discussions s'engagent pour y tenir le Congrès des banques arabes

RÉJEAN BOURDEAU

LE CRÉDIT LIBANAIS, une importante banque de Beyrouth, annoncera son projet d'implanter ses bureaux au centre-ville de Montréal à une conférence de presse, demain, en présence du premier ministre Bernard Landry.

Son arrivée constitue un précédent puisqu'il s'agit de la première banque arabe à s'installer au pays. Grâce à cette percée, des discussions sont engagées pour présenter à Montréal le Congrès international de l'Union des banques arabes, regroupant 300 institutions et quelque 500 banquiers, dès l'été prochain.

« Nous ne venons pas ici pour faire un simple acte de présence, mais pour se développer en Amérique du Nord », a indiqué à *La Presse* le Dr Joseph Torbey, président-directeur général depuis 13 ans du Groupe Crédit Libanais, en entrevue dans sa suite de l'hôtel Reine-Elisabeth.

### Des créneaux bien précis

Dans un premier temps, l'institution de 1000 employés mettra son nouveau bureau de représentation de trois personnes au service des entreprises intéressées à tisser des liens commerciaux avec le Moyen-Orient. Une fois bien installée, la banque, présente dans le secteur des particuliers, des entreprises, des marchés de capitaux et de la bancassurance, a l'intention de faire croître ses activités nord-américaines dans des créneaux précis.

« Notre choix de Montréal repose sur deux atouts majeurs : l'existence d'une diaspora libanaise et arabe importante, généralement francophone, et le rôle de plate-forme financière de Montréal », a expliqué M. Torbey.



Photo ALAIN ROBERGE, La Presse

**Le Dr Joseph Torbey, président-directeur général depuis 13 ans du Groupe Crédit Libanais.**

Le pays compte 150 000 personnes d'origine libanaise, dont plus de 100 000 au Québec. Quant à Montréal, souligne le dirigeant, la ville jouit d'un bon encadrement réglementaire, juridique et fiscal et d'une grande qualité de vie.

Sans compter que la nouvelle venue profitera des allégements fiscaux offerts par le programme du Centre financier international de Montréal (CFI).

### Une des plus vieilles

Fondé en 1961, le Crédit Libanais est une des plus vieilles banques arabes installées au Liban. Avant les années 1950, le pays était essentiellement desservi par des institutions françaises.

La financière est détenue par des sociétés d'investissement du Bahrein et du Liban, propriété du Gulf Corporation Council, regroupant des investisseurs du golfe Persique. Pour le moment, elle n'est pas inscrite en Bourse.

La banque possède des actifs de 2 milliards de dollars américains et 53 succursales, en incluant celle de Chypre, où de nombreux Libanais se sont installés dans les années 1970. Elle offre aussi un éventail de services sur Internet.

Pour accélérer son expansion, la banque a acheté la First Phoenician Bank et le Capital Trust Bank dans les années 1990. Son implantation en Europe pourrait se faire par une acquisition, a laissé entendre M. Torbey.

Depuis 1997, le Crédit Libanais agit comme agent de la Société pour l'expansion des exportations (SEE) du Canada, un organisme gouvernemental mis en place pour assurer le financement à moyen terme des exportations de produits canadiens. Dans ce cadre, elle a notamment participé au financement des installations d'une université à Beyrouth, affiliée à l'Université du Québec à Montréal.

Le bureau montréalais aidera les entreprises nord-américaines à exporter au Moyen-Orient et à s'implanter au Liban. Il offrira des marges de crédit et des services de prêt-bail, tout en étant également à la disposition des entreprises arabes intéressées à faire des affaires au Québec.

### Congrès à Montréal?

Nouveau président du conseil de l'Union des banques arabes depuis trois mois, M. Torbey proposera au conseil d'administration de tenir le Congrès international des banques arabes à Montréal, à la suite d'une invitation du premier ministre Landry, a-t-il confié.

« Nous avons deux rencontres par année : une dans un pays arabe et l'autre dans une ville financière internationale », a-t-il expliqué. L'an dernier, le congrès de Francfort, en Allemagne, portant sur l'ère électronique, a accueilli des invités de marque de tous les continents.

L'Union est le plus grand consortium financier du monde arabe, avec ses 300 banques et institutions provenant de 20 pays. Des banques centrales, des associations de banques et des institutions arabo-internationales s'ajoutent comme observateurs.

البيان الاقتصادية
مجلة مالية اقتصادية اجتماعية
العدد ٣٤٥ – آب (أغسطس) ٢٠٠٠

## في حفل تكريم المصرفيين العرب

# د. جوزف طربيه: لا بد لمن يريد ان ينجح من ان يحوط بما يجري في اسواق العالم ويتهيأ لمواكبته



من اليسار: الوزير محمد النشاشيبي، بول روفايل، السفير ريجيناالد بارثولوميو، الوزير جورج قرم، د. جوزف طربيه، الشيخ محمد جراح الصباح واللواء فاضل الدرمكي



من اليمين: علي الجمال، علي نحله، فهيم معضاد، د. غياث شبسيغ، خضر تمساح، حكمت نويهض، كمال سماحه وفؤاد طراد



د. جوزف طربيه يلقي كلمته



من اليمين: غسان عياش، السيدة الخوري، شفيق محرم، السيدة طربيه، جورج الخوري، السيدة طربيه ومن اليسار: د. عبد الحفيظ البربير وقرينته



من اليسار: بشير النقيب، دانيال ديب، سلمان منصور، عدنان عبد الرحمن، عصام حرب وخليل اصاف

أقام الدكتور جوزف طربيه، الرئيس والمدير العام لبنك الاعتماد اللبناني ونائب رئيس اتحاد المصارف العربية والمرشح الاكبر لخلافة رئيس الاتحاد محمود عبد العزيز، حفل غداء في فندق رويال مونصو – باريس، تكريما للمشاركين في مؤتمر اتحاد المصارف العربية (راجع الخبر في مكان آخر).

ووجه الدكتور طربيه كلمة شكر (بالانكليزية) للمشاركين ولاعضاء الاتحاد ولليورومونى (EUROMONEY)، وقال: «ان مؤتمرا من هذا النوع، بما هو عليه من اهمية، يتيح لنا ان نتعارف وان نتقارب، ونتحاور حول انجع الطرق لاقامة العلاقات في ما بيننا وتطويرها.

ويتيح لنا هذا النوع من المؤتمرات بشكل خاص ان نقوم بعملية (BRAIN STORMING)، ما يعمق تفهمنا للاوضاع العالمية، خصوصا واننا نعيش عصر العولمة الاقتصادية.

ولا بد لمن يريد النجاح في عمله في هذا العصر من ان يتزود بالمعرفة، ويحوط بما يجري في الاسواق العالمية من تطورات، خصوصا على مستوى المنافسة المهنية.

اضاف: ان صناعة المصارف تنمو بسرعة، وهي تتجه الى الانشطة غير المصرفية (NON BANKING ACTIVITIES). ويترافق ذلك مع احتدام المنافسة، وتطور التكنولوجيا، وتحوّل حاجات الزبائن الى امور اشد تعقيدا، وقيام تحالفات استراتيجية في اسواق العالم. ونحن في بنك الاعتماد اللبناني (CREDIT LIBANAIS) اعددنا انفسنا بحيث اصبح لنا القدرة على مماشاة التحديات التي أشرت اليها آنفا.

مع الاشارة الى ان البنك تأسس في العام ١٩٦١ وهو احد المصارف الرائدة في لبنان، ويقدم خدمات مصرفية شاملة عبر ٥١ فرعا عاملا في لبنان ومصرف اوف شور في قبرص.

وكان البنك قد قدم مؤخرا خدمة «أون لاين انترنت» "On Line Internet Banking Services". مع الاشارة الى ان للبنك مساهمات فعالة في مؤسسات وشركات عربية».

وأبى الدكتور طربيه إلا ان يذكر في كلمته وطنه لبنان والنمو الذي حققه خلال السنوات الاخيرة وعودته الى الخارطة الاقتصادية العالمية.

واشار الى ان تحرير الجنوب من الاحتلال سيوفر فرصا استثمارية، خصوصا للاشقاء العرب الذين ادعوهم لزيارة بلدهم لبنان والاستثمار فيه.

وقد قوبلت كلمة الدكتور طربيه بتصفيق حاد من المشاركين.

البيان الاقتصادية
مجلة مالية اقتصادية اجتماعية
العدد ٣٤٥ – آب (أغسطس) ٢٠٠٠

## لانها تعمل بحسن نية وفي ضوء مؤشرات موضوعية

# د. طربيه: حذار التصادم مع مؤسسات التصنيف



د. جوزف طربيه

*رئيس بنك الاعتماد اللبناني*

نصح الدكتور جوزف طربيه رئيس مجلس ادارة بنك الاعتماد اللبناني ومديره العام بعدم التصادم مع المؤسسات الدولية المتخصصة بالتصنيف ودعا الى التحاور معها، اذ ان لهذه المؤسسات تأثيرها الكبير في سوق الائتمان الدولية.

ومن منطلق علمي وموضوعي تحدث الدكتور طربيه في موضوع التصنيف نافيا ان يكون لدى تلك المؤسسات سوء نية تجاه لبنان، فهي تصدر تقاريرها بحسن نية في ضوء المؤشرات الموضوعية التي تعمل عليها.

وقال الدكتور طربيه في حديث صحافي ان «هذه المؤسسات تطبق معايير نمطية ومقاييس مستقاة من «كتبها» وكتب المعاهد الاقتصادية وهي بذلك لا تأخذ في حسابها المعطيات اللبنانية الخاصة التي هي في بعض ظواهرها معطيات فريدة. لدينا نظام مالي ومصرفي جاذب للاستثمارات، حافظ على خصائص لم يحافظ عليها اي نظام مالي عالمي آخر، في ظل ظروف مشابهة لتلك التي سادت وتسود في لبنان، اذ بقيت حرية القطع مصونة كل سنوات الحرب وبقي اداء القطاع المصرفي جيدا، لا بل تحسنت البنية المالية والميزانيات المجمعة على الرغم من الحرب، وزادت الاموال الخاصة للمصارف على نحو عمودي منقطع النظير، وتهافت المستثمرون في السنوات الثلاث الاخيرة على القطاع المصرفي اللبناني، والاغتراب اللبناني يرفد القطاعين المالي والاقتصادي بموارد لا تنضب، علما ان مؤسسات التصنيف ترى في ذلك تراكم ديون على لبنان. نحن نؤكد ان تحويلات المغتربين الى لبنان هي «عودة الى الوطن» حتى لو ظهرت في بنود المصارف ودائع لغير المقيمين، ومؤسسات التصنيف ترى هذه التحويلات ديونا، على لبنان سدادها! وفي المقابل، نحن واثقون من ان جزءا كبيرا من هذه الاموال موارد نهائية للاقتصاد اللبناني والقطاع المصرفي».

اضاف: «علينا التحاور مع هذه المؤسسات بموضوعية من دون تصادم، لان تأثيرها كبير في سوق الائتمان الدولية، واعتقد ان تحسن المؤشرات الاقتصادية والمالية المرتقبة سيدفع بمؤسسات التصنيف الدولية الى لحظ هذا التحسن في تقارير تقويمها لبنان. ان خروج اسرائيل من لبنان واستتباب الامن في الجنوب، سيكون لهما الاثر الايجابي في التقويم ولا سيما اذا اكتملت حلقات العملية السلمية في المنطقة، عندها ستكون منطقة شرق المتوسط جاذبة للاستثمارات لان فيها فرصا هائلة وامكانات يبحث عنها المستثمرون المتنقلون بين المناطق المحتاجة الى تنمية، لان العوائد فيها تكون دوما اكبر من العائدات في الدول الصناعية».

البيان الاقتصادية
مجلة مالية اقتصادية اجتماعية
العدد ٣٤٤ – تموز (يوليو) ٢٠٠٠

# «الاعتماد اللبناني» اطلق الانترنت المصرفي

## طربيه: القطاع المصرفي اللبناني اثبت اهليته للتطور



د. جوزف طربيه متوسطا من اليمين انطوان رعد ومن اليسار اندرو ستيفنز

اعلن بنك «الاعتماد اللبناني»، في خطوة تؤكد سعيه الى مواكبة تطورات الصناعة المصرفية، اطلاق خدماته المصرفية عبر شبكة الانترنت «ON LINE INTERNET BANKING SERVICE» ليكون اول المصارف اللبنانية التي تقدم هذه الخدمة لعملائها في لبنان.

وللمناسبة عقد رئيس مجلس الادارة الدكتور جوزف طربيه مؤتمرا صحافيا في المقر الرئيسي للمصرف بساحة رياض الصلح، عرض فيه لميزات الخدمة الجديدة. وحضر المؤتمر المدير العام للتقنيات في المصرف انطوان رعد، والمدير العام المعاون لشؤون الصيرفة بالتجزئة اندرو ستيفنز، وحشد من المصرفيين والمهتمين.

ومما قاله طربيه: «لقد طورنا هذه الخدمة بعدما اضحت العمليات المصرفية عبر شبكة الانترنت مطلب الكثير من العملاء، الذين يتزايد عددهم في لبنان يوما بعد يوم، اذ ناهز اليوم زهاء ١٢٠ الف مستخدم للشبكة، ولذلك يقدم مصرفنا تسهيلات الى العملاء الراغبين في اقتناء كومبيوتر خاص بهم ووصلهم بشبكة الانترنت بواسطة حساب الـ (MILLENNIUM)، كما عمدنا الى تقديم خدمات مصرفية الكترونية اخرى ايضا من طريق انشاء مركز الاتصال (CALL CENTER) الذي يتيح للعملاء القيام بعمليات مصرفية آلية عبر الهاتف، مما يوفر عليهم الوقت وجهد الانتقال الى المصرف».

واشار الى الموقع التجاري الاعتباري (YALLASHOPPING.COM) للمصرف الذي يمكّن العميل من تنفيذ مشترياته من السلع والخدمات عبره.

وختم: «لقد اثبت القطاع المصرفي اللبناني اهليته للتقدم والتطور، وقد اعترفت اسواق رأس المال الدولية بملاءته وجدارته بالثقة، بدليل نجاح اصدارات الاوراق المالية التي طرحها في تلك الاسواق، وآخرها اصدار الاعتماد اللبناني شهادات ايداع دولية بقيمة ٥٥ مليون دولار اميركي».

كما تحدث خلال المؤتمر كل من مدير عام التقنيات في بنك «الاعتماد اللبناني» انطوان رعد باعتباره المشرف على المشروع، والمسؤول عن صيرفة التجزئة اندرو ستيفنز.

المستقبل

الأحد ٢٥ حزيران (يونيو) ٢٠٠٠

# طربيه: الإصلاح المالي لم يتحقق وتأخر التخصيص وضريبة القيمة المضافة

حاوره: منير يونس

ثمة من يعتقد ان الحكومة الراهنة أبطأت في تنفيذ الاصلاحات الاقتصادية والمالية المطلوبة، في عصر يحسب فيه الزمن بالايام والاسابيع، لا بالاشهر والسنوات. ولنائب رئيس اتحاد المصارف العربية، رئيس مجلس ادارة مصرف الاعتماد اللبناني الدكتور جوزف طربيه رأي يقوله بصراحة وتفاؤل. بداية، يقول طربيه في حوار مع «المستقبل»: «ان خطط الاصلاح المالي لم تظهر مؤشرات نجاحها بعد، لذا فنحن عرضة لتقارير تصدرها مؤسسات دولية متخصصة تحذرنا من التباطؤ في خطط الاصلاح الادارية والمالية». ويضرب الدكتور طربيه مثالين على ذلك،

ويقول: «ان مشروع قانون ضريبة القيمة المضافة بصيغته الآن لا يفي بالغرض، وهو بأمس الحاجة الى التعديل، لا سيّما وان الوقت يمر وموعد التطبيق هو بداية العام المقبل ٢٠٠١». ويرى «ان علينا البدء بتطبيق ضريبة المبيعات، لأنها اسهل واسرع. واذا طبقنا ضريبة القيمة المضافة من دون اعداد جيد لها وللمعنيين بها، فان النتائج ستكون سلبية حتماً». كذلك يضيف: «ان التخصيص يسير ببطء شديد، ولم تظهر حتى الآن الآليات الكفيلة بإنجاحه ونحن بحاجة في هذا الى مؤسسات دولية ذات خبرة».

وعن الاصلاح الاداري يؤكد الدكتور طربيه «ان العالم يسير بركب الشبكة الدولية «الانترنت» والعمليات الالكترونية ستطاول كل شؤون الحياة، حتى ان هناك «حكومات الكترونية» اطلقت لتيسير معاملات الناس من بعد، عبر اجهزة الكومبيوتر، فيما نحن نزال نركض وراء عشرات التواقيع على معاملة بسيطة».

لكن طربيه متفائل بمستقبل لبنان لأسباب عديدة، يوجزها في الآتي: العنصر البشري الخلاّق، والطاقات الاغترابية الهائلة، بالاضافة الى عدد من الميزات التفاضلية في الاقتصاد اللبناني، وليس اقلها النظام المصرفي الجدير بالائتمان في الاسواق الدولية والمحلية.

اما عن اصدار سندات الدولة بالدولار الاميركي، فيشير الى ان تغطية الاصدار وقيمته ٤٠٠ مليون دولار، كانت بفائدة ٩.٥٪، وتعاونت المصارف مع وزارة المال لإنجاح الاصدار، ولم تقف حجر عثرة امام التغطية المطلوبة، لأن الفائدة «قليلة» نسبياً. وفي هذا الاطار، يوضح ان للجميع مصلحة في خفض تكلفة الدين العام، لان التردي المالي في الدولة سيؤثر حتماً في الجميع.

وطربيه من اشد المتحمسين الى الخدمات المصرفية الالكترونية. وسعى جاهداً الى تطبيقها في مصرف الاعتماد اللبناني، الناشط ايضاً في خدمات التجزئة، وفي اصدار الاوراق المالية في الاسواق الدولية.

وقال عن تقارير مؤسسات التصنيف الدولية انها تطبق معايير نمطية لا تأخذ في الحسبان خصوصيات لبنان.

وهنا نص الحوار:

البيان الاقتصادية
مجلة مالية اقتصادية اجتماعية
العدد ٣٤٢ ــ أيار (مايو) ٢٠٠٠

# الاعتماد اللبناني يمول مشاريع اسكانية مخصصة لذوي الدخل المحدود والمتوسط



د. جوزف طربيه
*رئيس بنك الاعتماد اللبناني*

تم التوقيع على اول بروتوكول تعاون لتنفيذ مشاريع اسكانية في مختلف المناطق اللبنانية بين المؤسسة العامة للاسكان وبنك الاعتماد اللبناني CREDIT LIBANAIS وشركة الارز العقارية.

ويقضي البروتوكول بانشاء وتأمين وحدات سكنية لذوي الدخل المحدود والمتوسط بناء للاحتياجات التي تحددها المؤسسة العامة للاسكان، على ان تقوم شركة الارز العقارية بأعمال البناء والمقاولات ويتولى بنك الاعتماد اللبناني تمويل هذه المشاريع لصالح المؤسسة.

وجاء التوقيع على هذا البروتوكول منسجما مع استراتيجية نشاط الاعتماد اللبناني ودوره الرائد في المجالات الاقتصادية والانمائية والاجتماعية، حيث انه كان من اوائل البنوك التي أولت موضوع الاسكان اهتماما خاصا واطلق لهذه الغاية برامج اقراض مباشرة وبالتعاون مع المؤسسة العامة للاسكان، أمكن من خلالها تلبية المئات من طلبات القروض السكنية.

الشرق الأوسط
ASHARQ AL-AWSAT
جريدة العرب الدولية

العدد ٧٨٠٧ ـ الخميس ١٣/٤/٢٠٠٠

# الاعتماد اللبناني» يشتري «أميركان إكسبرس» في لبنان

بيروت: «الشرق الأوسط»

في اول عملية دمج مصرفي يشهدها لبنان العام الجاري، تم امس التوقيع رسمياً على مشروع عقد شراء كامل موجودات ومطلوبات بنك «اميركان اكسبرس» في لبنان من قبل «بنك الاعتماد اللبناني» على ان يتم عرض الشراء على مصرف لبنان ليصبح نافذاً بعد صدور موافقته على العقد ومضمونه.

وجاء توقيع العقد تتويجاً لمفاوضات، استمرت قرابة شهرين، بين ادارة «الاعتماد اللبناني» وادارة «اميركان اكسبرس» تم خلالها اجراء عمليات التدقيق المالية والمحاسبية اللازمة

ومعالجة موضوع الموظفين العاملين في «اميركان اكسبرس» الذي تكفلت ادارته تصفية حقوقهم ومنحهم تعويضات اضافية مع اعطاء «الاعتماد اللبناني» حرية وحق انتقاء واختيار استمرار التعامل مع بعض الكفاءات التي يراها مناسبة لاستراتيجية عمله.

واعتبر رئيس «الاعتماد اللبناني» ومديره العام، الدكتور جوزف طربيه، ان اهمية عملية الشراء تكمن في نوعيتها، اذ ان بنك «اميركان اكسبرس» تميز، منذ تاسيسه في لبنان عام 1980، بطبيعة عملياته ومستوى ونوعية زبائنه، كما تميز باستقطاب خبرات وكفاءات مصرفية رفيعة المستوى، مما يشكل في النتيجة قيمة مضافة لـ«الاعتماد اللبناني».

ويحمل «اميركان اكسبرس» الرقم 100 على لائحة المصارف اللبنانية. ويتبع له فرعان في بيروت. وتتركز معظم انشطته في التمويل والاعتمادات التجارية والعمليات خارج الميزانية.

ويحتل «الاعتماد اللبناني» المملوك من مساهمين سعوديين ولبنانيين، موقعاً متقدماً في لائحة ترتيب بنوك الصدارة في لبنان. كما يحقق سنوياً معدلات نمو عالية كان آخرها في العام 1999، اذ احتل المرتبة الأولى بين مجموعة «الفا» التي تضم المصارف العشرة الأولى في

لبنان، لجهة معدلات نمو الارباح التي بلغت 5,38 مليار ليرة والودائع والتسليفات، والمرتبة الثانية لجهة نمو مجموع الميزانية البالغة قرابة 79,1 مليار دولار.

من جهة اخرى وزعت بورصة بيروت كتاباً وردها من رئيس مجلس الادارة المدير العام للبنك اللبناني للتجارة، شفيق محرم، يشرح فيه الأسباب التي ادت الى احداث تعديلات في ادارة المصرف المذكور.

وجاء في الكتاب، بحسب التعميم الذي اصدرته البورصة امس، ان التغييرات التي حصلت ناجمة في مجملها عن تغير ملكية الاسهم والاغلبيات في المؤسسة،

كما ان استقالة الدكتور صافي حرب من منصبه كرئيس مجلس ادارة مدير عام ومن عضوية المجلس تعود الى تغير الغالبية في توزيع الأسهم والى وقوع بعض التجاوزات على احكام قانون النقد والتسليف، ولا سيما المادة 152 منه».

وجاء في الكتاب: «ان رغبة المساهمين ومصرف لبنان اجمعت على ضرورة اجراء تغييرات ادارية رئيسية في المصرف واعتماد نهج اداري جديد يضع نصب عينيه تسريع اجراءات عملية اندماج البنك اللبناني المتحد والبنك اللبناني للتجارة واعادة هيكلة المصرف الناتج من الدمج».

البيان الاقتصادية
سنة مالية متخصصة
العدد ٣٤١ – نيسان (ابريل) ٢٠٠٠

# قفزات نوعية في الاعتماد اللبناني

## الارباح في العام ١٩٩٩ بلغت ٣٨,٣ مليارا



د. جوزف طربيه
يلقي كلمته



من اليمين: انطوان رعد، د. ميشال خديج، د. جوزف طربيه، اندرو ستيفنز، بوب ليتل وجورج خوري

*سنة بعد سنة، يسجل بنك الاعتماد اللبناني قفزات ناجحة على يد مجلس ادارته الذي يرأسه الدكتور جوزف طربيه، وقد سجل في العام ١٩٩٩ زيادة في موجوداته بنسبة ٢١,٤٢ في المئة و٢٣,١٧٪ في ودائع الزبائن. اما ارباحه فقد بلغت ٣٨,٣٣ مليار ليرة لبنانية.*

*هذه الارقام وردت في المؤتمر الصحفي الذي عقده الدكتور جوزف طربيه ليعلن نتائج الاعتماد اللبناني في العام ١٩٩٩ والتي جاءت نتيجة الاستراتيجية الجديدة التي وضعها ونفذها مع اطلالته بتركيبة ادارية متطورة في اوائل العام ١٩٩٩.*

### لمحة موجزة عن الوضع المالي المجمع لعام ١٩٩٩

أنهى المصرف عام ١٩٩٩ محققا زيادة في ميزانيته المجمعة، اذ بلغ مجموع الموجودات بتاريخ ١٩٩٩/١٢/٣١ مايوازي ٢٦٦٦,٢٠ مليار ل.ل. مقابل ٢١٩٥,٨٦ مليار ل.ل. في نهاية العام ١٩٩٨، اي بزيادة مقدارها ٤٧٠,٣٤ مليار ل.ل. ومعدلها ٢١,٤٢٪ بالنسبة لنهاية العام السابق، في حين بلغت نسبة الزيادة في اجمالي الموجودات لدى القطاع المصرفي اللبناني معدل ١١,١٨٪ خلال عام ١٩٩٩.

وقد تترجم النمو في جانب المطلوبات في زيادة ودائع الزبائن بقيمة ٤١١,٠٨ مليار ل.ل. ونسبتها ٢٣,١٧٪ (اي ضعفي نسبة الزيادة المحققة في الودائع لدى القطاع المصرفي والبالغة ١١,٤٠٪)، حيث بلغ حجم الودائع في نهاية العام ١٩٩٩ ما قيمته ٢١٨٥,٥٥ مليار ل.ل.

كما نمت المحفظة الائتمانية لدى المصرف بنسبة هامة حيث ارتفع حجم التسليفات الممنوحة للعملاء بقيمة ١٨٤,٠١ مليار ل.ل. خلال العام ١٩٩٩ اي بزيادة نسبتها ٤٢,٨٧٪ عن العام ١٩٩٨ (مقارنة مع نسبة الزيادة في التسليفات لدى القطاع المصرفي والبالغة ١٢,٨٦٪)، اذ بلغ مجموع التسليفات في نهاية العام ١٩٩٩ ما قيمته ٦١٣,٢٢ مليار ل.ل.

وقد جاءت هذه الزيادة في محفظة التسليف نتيجة تطوير دور المصرف في حقل الصيرفة بالتجزئة حيث اطلق منتجات جديدة وضاعف قاعدة العملاء المدينين لديه، وعزز فريقه الاداري بخبرات جديدة في هذا الحقل ساعدت على تطوير نشاطات المصرف وتعميق دوره في تنشيط العجلة الاقتصادية في لبنان.

تجدر الاشارة الى انه بالرغم من الزيادة في حجم التسليفات لدى المصرف مقارنة مع تلك المحققة لدى القطاع المصرفي، يبقى الاعتماد اللبناني يتمتع بطاقات تسليفية جيدة اذ ان نسبة التسليف الى الودائع بلغت ٢٨,٠٦٪ في نهاية العام ١٩٩٩ وهي اقل من النسبة المسجلة لدى القطاع المصرفي والبالغة ٤٢,٤٠٪.

ترافق ذلك مع احتفاظ المصرف بنسب سيولة عالية خلال العام ١٩٩٩ وتوظيف هذه السيولة في ادوات واستثمارات مالية حسنة المردود وعالية الأمان. وقد بلغت نسبة الموجودات السائلة في نهاية العام ١٩٩٩ معدل ٧٦٪ من مجموع الودائع والالتزامات ومعدل ٦٩٪ من مجموع الميزانية. كذلك حافظ المصرف على نسبة ملاءة مرتفعة بمعدل ١٦,٧٣٪ في نهاية العام ١٩٩٩ (من دون الاخذ بعين الاعتبار ارباح الدورة المالية الحالية) مقابل النسبة المحددة عالميا بـ٨٪.

اما على صعيد الربحية، فقد بلغت الارباح المجمعة (قبل الضريبة) ٣٨,٣٣ مليار ل.ل. في نهاية العام ١٩٩٩ اي بزيادة نسبتها ٥٧,٦٢٪ عن العام ١٩٩٨، في حين ان التقديرات الاولية لنتائج القطاع المصرفي اللبناني عن عام ١٩٩٩ تشير الى تراجع للارباح عن العام السابق بنسبة ملموسة.

وتدل النسب والمؤشرات المالية الى ارتفاع في ايرادات الاستثمار لمصرفنا خلال العام ١٩٩٩ بمعدل ٢٥,١٤٪ مقارنة مع العام السابق. كما ارتفع مجموع المردود المالي خلال عام ١٩٩٩ بنسبة ١٦,٧١٪. ويعود الارتفاع في نسب المردود الى سياسة التوظيفات الانتقائية المتبعة وحسن دراسة المخاطر وادارتها، بالاضافة الى توسيع قاعدة الايرادات عن طريق تقديم خدمات مصرفية جديدة تتماشى ومتطلبات العملاء.

اضاف: كما بلغ العائد على الاستثمار، محتسبا على اساس مجمع (قبل الضريبة والنتائج الاستثنائية)، ٢٥,٧١٪ في نهاية العام ١٩٩٩، مقابل ٢٤,٧٠٪ في نهاية العام ١٩٩٨. كما بلغ العائد على متوسط الموجودات لعام ١٩٩٩ معدل ١,٣١٪، مقابل ١,٢٤٪ في نهاية العام ١٩٩٨.

البيان الاقتصادية
مجلة مالية اقتصادية اجتماعية
العدد ٣٤٠ – أذار (مارس) ٢٠٠٠

## لن يدعي على أحد لأنه لا يريد تعويضاً شخصياً

# الدكتور ادمون نعيم يروي لـ «البيان» اسباب نقمة روجيه تمرز عليه ويقول: إقرار النائب حبيقه بقبض المال لاغتيالي يتطلب تحرك القضاء

*يوم ظهر النائب السيد ايلي حبيقه على شاشة تلفزيون المستقبل مع الآنسة ماغي فرح، ليرد على كل سؤال تطرحه عليه وله علاقة باتهامات روبير حاتم الملقب بكوبرا، لم يخطر ببالنا ان اسم حاكم مصرف لبنان السابق الدكتور ادمون نعيم سيرد خلال المقابلة. اذ ليس للمرجع اي علاقة لا بالنائب حبيقه ولا بالملقب بكوبرا. ولكن شاءت الاقدار ان يرد اسم الدكتور نعيم في معرض كشف الاسرار والخفايا. حيث ما ان سئل السيد حبيقه عن حقيقة اختطاف روجيه تمرز حتى قال بكل صراحة نعم توجد نسبة من الحقيقة تقدر بـ ٣٠ في المئة. وروى الواقعة. وخلاصتها ان تمرز دفع له (لجماعته) مليونا ونصف مليون دولار لازالة الدكتور ادمون نعيم، حاكم مصرف لبنان آنذاك. من الوجود.. فهو يعيق مسيرته الى رئاسة الجمهورية..*

*الناس تساءلوا خلال سماعهم اقوال النائب حبيقه وبعد نهاية المقابلة. ماذا سيكون موقف الدكتور ادمون نعيم من هذه المقابلة؟ فهل سيدعي على تمرز او على اي شخص آخر؟*

*«البيان» التي رافقت مسيرة الدكتور نعيم كحاكم لمصرف لبنان، واطلعت في العمق على مخالفات وفضائح روجيه تمرز خلال وجوده على رأس بنك المشرق ومجموعة المؤسسات المالية التابعة له، رأت ان تستطلع الدكتور نعيم رأيه في اتهامات كوبرا وحديث النائب الياس حبيقه والمسؤوليات القانونية المترتبة على روجيه تمرز كمحرض على اغتياله. واخيرا لنسأله اذا كان سيدعي على احد.*

*في مكتبه. داخل منزله في الرابية، استقبلنا ورد على اسئلتنا، وقد فاجأنا بانه لا يزال يذكر كل القضايا التي عالجها والمشاكل التي واجهها والحلول التي قدمها. وبالتحديد لا زال يذكر كل شيء عن روجيه تمرز..*

*واليكم نص الحديث:*



### اعاقة مسيرة تمرز

■ في ما لو عدنا الى الثمانينات، كيف تصف لنا علاقتك بروجيه تمرز آنذاك؟

– في حملاته التي جند لها اقلاما مأجورة في الصحف ووسائل الاعلام، كانت تردده انني أعيق مسيرته الى حاكمية مصرف لبنان وحتى الى رئاسة الجمهورية. كوني كنت مرشحا للرئاسة الاولى. اما اليوم فلا معنى لهذا الترداد بعدما أفصح النائب الياس حبيقة بالبيان في المقابلة التلفزيونية الاخيرة. فبانت الحقيقة بالوقائع. تمرز حرّضه على إزالتي من الوجود. لقاء بعض ملايين الدولارات، نال منها حبيقة مليونا ونصف المليون.

### كان يسعى لحاكمية مصرف لبنان

■ وهل ما كشفته من مخالفات واعاقتك له لوصوله الى رئاسة الجمهورية يعتبر سببا وجيها لحمل تمرز على تحريض حبيقة لتصفيتك؟

– **ما قلته من الاسباب الوجيهة، انما، بحسب رأيي، جاءت ملاحقة تمرز من المصرف المركزي في قضية افلاس بنك المشرق لتعجل في الطلب الى حبيقة بتصفيتي، اضافة الى انه لم يجد سبيلا لانقاذ بنك المشرق إلا بوصوله الى حاكمية المركزي. لكن، وبحسب استنتاجاتي، حتى لو قيض له اغتيالي وتنصيبه حاكما للمصرف المركزي، فلم يكن ليقدر على وضع يده بالسهولة التي كان يراها، لوجود تيارات سياسية مختلفة آنذاك كانت ستعيق مسيرته، وقد تمكنت انا من مجاراتها بالمنطق والشفافية. واستطرد هنا لأؤكد مقولتي، ففي احدى جلسات المجلس المركزي لمصرف لبنان، وبالتحديد في الجلسة الاخيرة التي سبقت تغيير نواب الحاكم بعد خمس سنوات من ولايتهم، قال النائب الاول حسين كنعان ما معناه «لو لم يكن الدكتور ادمون نعيم حاكما للمصرف المركزي في هذه الفترة العصيبة لتعرض المصرف لما تعرضت له مؤسسات الدولة من شلل تام وعجز». واضاف «كنا نعتقد ان الدكتور نعيم مستبد، فتبين لنا انه ديمقراطي الى أقصى الحدود وقد علمنا الديمقراطية الحقّة».**

### تحريض ومحاولة قتل

■ اعتراف النائب حبيقة، امام الرأي العام، بقبضه مالا لقاء تصفيتك. هل يعتبر اثباتا قانونيا؟

– تأسيسا على اقوال حبيقة واقراره انه قبض المبلغ المذكور، يترتب جرمان: الاول هو جرم التحريض على اغتيالي، صادر عن تمرز، وثابت في شهادة النائب حبيقه، والتحريض بحسب الوصف القانوني جرم بحد ذاته يعاقب عليه القانون، ومستقل عن اكتمال الجريمة بفعل الاغتيال، سواء تمت عملية الاغتيال أم لم تتم. اما الجرم الثاني فهو محاولة القتل وعقوبتها هي نفسها في حال نفذ الفعل الجرمي، وهي جناية القتل العمد.

■ وهل تعرضت لمحاولة قتل بعد تحريض تمرز؟

– لا يمكن اثبات ذلك، ومن الصعب ايجاد الدليل الحسي لفعل محاولة الاغتيال. هناك وقائع ولكنها لا تثبت ان من قام بها هو حبيقة، ومن هذه الوقائع تعرضي، عندما كنت حاكما للمصرف المركزي، لقذيفة من عيار ١٥٥ ملم انفجرت على بعد ١٥ مترا من محل إقامتي في الطابق الثامن من مبنى المصرف المركزي. الى واقعتين أخريين عندما تعرض المصرف على مرحلتين منفصلتين لاطلاق قذيفتي «آر.بي.جي» انفجرت واحدة في الطابق الرابع، والثانية في غرفة اجتماعات المجلس المركزي اثناء انعقاده وادت الى جرح احد الموظفين في رجله نقل على اثرها الى المستشفى. وفي احدى هاتين الواقعتين قبض على مطلق القذيفة الصاروخية وخضع لتحقيق اعترف بعده انه اطلق القذيفة بقصد ايذائي، لكن تبين ان هذا الشخص غير مرتبط بحبيقة.

ان تعدد هذه الوقائع، وان كانت تفتقر الى الاثباتات، يلزمها تظهير بعض الوقائع المساندة، وهي مهمة القضاء المتمثل بالنيابة العامة التمييزية والتي من واجبها التحرك سريعا وفتح التحقيق مع كل شخص يمكنه إفادة التحقيق جلاءً للحقيقة.

### لن ادعي لانني لا اطمع بأي تعويض

■ في سياق حديثك قلت انك لن تدعي على احد، لماذا؟ مع ان تمرز سبق وان صدرت في حقه احكام عدة من المحكمة العسكرية؟

– لن أدّعي لأنني لا أطمع بالتعويض، انما من واجب النيابة العامة ان تتحرك، خصوصا انني كنت في موقع

AL-ITIMAD
الاعتماد
مجلة المال والاقتصاد والنفط
آذار - ٢٠٠٠

## الاعتماد اللبناني يعلن نتائجه المجمعة عن عام ١٩٩٩:

# زيادة في اجمالي الموجودات بنسبة ٢١،٤٢٪ وفي ودائع الزبائن بنسبة ٢٣،١٧٪ والارباح المجمعة (قبل الضريبة) ٣٨،٣٣ مليار ل.ل.



الدكتور طربيه يتلو البيان الصحفي وبدا متوسطاً كبار مساعديه

عقد رئيس مجلس ادارة مدير عام بنك الاعتماد اللبناني الدكتور جوزف طربيه مؤتمراً صحافياً في فرع البنك ساحة رياض الصلح حضره حشد من رجال الصحافة والمهتمين. وتحدث طربيه في حضور كبار مساعديه، من استراتيجية البنك والقفزة النوعية التي حققها الاعتماد اللبناني واعلن نتائجه المجمعة عن عام ١٩٩٩.

ولفت د. طربيه الى انه رغم المتغيرات المتسارعة واشتداد المنافسة في القطاع المصرفي، يبقى الاعتماد اللبناني احد المصارف الرائدة من حيث اتساع انتشاره الجغرافي والخدمات المتنوعة التي يقدمها للعملاء والتحديث والابتكار لتقديم افضل خدمة بأقل كلفة ممكنة. وهنا نص المؤتمر الصحافي:

شكل عام ١٩٩٩ بالنسبة للاعتماد اللبناني منعطفاً هاماً في مسيرته بين المصارف اللبنانية، اذ بدأ منذ مطلع العام تنفيذ استراتيجيته الجديدة الرامية الى التحول بقوة نحو صيرفة التجزئة المدعومة بالصيرفة الالكترونية التي بدأها المصرف منذ السنوات السابقة، مع تنمية نشاطه في حقل صيرفة الشركات بصورة انتقائية من خلال الاستمرار في تدعيم محفظة الزبائن الهامة التي يملكها على هذا الصعيد وتطويرها.

وقد ساهمت اطلالة الاعتماد اللبناني الى السوق المصرفية بإستراتيجية جديدة على تحقيق قفزة نوعية سمحت له بولوج مصادر دخل جديدة وتطوير ربحيته وانتاجيته وتنمية حصته من السوق المصرفية اللبنانية بحيث فاقت مؤشرات ادائه لعام ١٩٩٩، للسنة الثانية على التوالي، معدلات النمو الوسطي المحققة لدى القطاع المصرفي بنسب كبيرة.

فمنذ اوائل عام١٩٩٩ ، اطل الاعتماد اللبناني بتركيبة ادارية متطورة تسمح له بتلبية حاجات عملائه والاصغاء الى متطلباتهم بصورة افضل وذلك عن طريق هيكلية تنظيمية حديثة تسمح بتعدد مراكز القرار على ضوء تعدد النشاطات والاختصاصات. كما اجرى اعادة هندسة عملياته وانظمته بهدف رفع مستوى الخدمة وتفعيل الاداء وزيادة الانتاجية وتسريع تنفيذ العمليات. وقد استعان لهذه الغاية بشركة بريطانية متخصصة ساعدته على اتمام مشروع اعادة هندسة العمليات الذي اطلق عليه تسمية «مشروع السهم».

كذلك، ترافقت عملية اعادة هيكلة المصرف مع عملية تطوير رأسماله البشري وذلك من ضمن حملة تدريب وتأهيل واسعة شملت كافة الموظفين من مختلف الرتب.

كما أبرز الاعتماد اللبناني صورته في السوق المصرفية عن طريق الدعاية والاعلام، وتقديم خدمات جديدة لعلمائه تلبي حاجاتهم أينما وجدوا في لبنان، محققاً بذلك شعاره الذي اعتمده «الاعتماد اللبناني – دائما بقربك».

### لمحة موجزة عن الوضع المالي المجمع لعام ١٩٩٩

انهى المصرف عام ١٩٩٩ محققاً زيادة في ميزانيته المجمعة، اذ بلغ مجموع الموجودات بتاريخ ١٩٩٩/١٢/٣١ ما يوازي ٢٦٦٦،٢٠ مليار ل.ل. مقابل ٢١٩٥،٨٦ مليار ل.ل. في نهاية العام ١٩٩٨، أي بزيادة مقدارها ٤٧٠،٣٤ مليار ل.ل. ومعدلها ٢١،٤٢٪ بالنسبة لنهاية العام السابق، في حين بلغت نسبة الزيادة في اجمالي الموجودات لدى القطاع المصرفي اللبناني معدل ١١،١٨٪ خلال عام١٩٩٩.

وقد تترجم النمو في جانب المطلوبات في زيادة ودائع الزبائن بقيمة ٤١١،٠٨ مليار ل.ل. ونسبتها ٢٣،١٧٪ (أي ضعفي نسبة الزيادة المحققة في الودائع لدى القطاع المصرفي والبالغة ١١،٤٠٪) حيث بلغ حجم الودائع في نهاية العام ١٩٩٩ ما قيمته ٢١٨٥،٥٥ مليار ل.ل.

كما نمت المحفظة الائتمانية لدى المصرف بنسبة هامة حيث ارتفع حجم التسليفات الممنوحة للعملاء بقيمة ١٨٤،٠١ مليار ل.ل. خلال العام١٩٩٩ اي بزيادة نسبتها ٤٢،٨٧٪ عن العام ١٩٩٨ (مقارنة مع نسبة الزيادة في التسليفات لدى القطاع المصرفي والبالغة (١٢،٨٦ ٪)، اذ بلغ مجموع التسليفات في نهاية العام ١٩٩٩ ما قيمته ٦١٣،٢٢ مليار ل.ل.

وقد جاءت هذه الزيادة في محفظة التسليف نتيجة تطوير دور المصرف في حقل الصيرفة بالتجزئة حيث اطلق منتجات جديدة وضاعف قاعدة العملاء المدينين لديه، وعزز فريقه الاداري بخبرات جديدة في هذا الحقل ساعدت على تطوير نشاطات المصرف وتعميق دوره في تنشيط العجلة الاقتصادية في لبنان. تجدر الاشارة الى انه بالرغم من الزيادة في حجم التسليفات لدى المصرف مقارنة مع تلك المحققة لدى القطاع المصرفي، يبقى الاعتماد اللبناني يتمتع بطاقات تسليفية جيدة اذ ان نسبة التسليف الى الودائع بلغت ٢٨،٠٦٪ في نهاية العام ١٩٩٩ وهي اقل من النسبة المسجلة لدى القطاع المصرفي والبالغة ٤٢،٤٠٪.

ترافق ذلك مع احتفاظ المصرف بنسب سيولة عالية خلال العام ١٩٩٩ وتوظيف هذه السيولة في ادوات واستثمارات مالية حسنة المردود وعالية الامان. وقد بلغت نسبة الموجودات السائلة في نهاية العام ١٩٩٩ معدل ٧٦٪ من مجموع الودائع والالتزامات ومعدل ٦٩٪ من مجموع الميزانية. كذلك حافظ المصرف على نسبة ملاءة مرتفعة بمعدل ١٦،٧٣٪ في نهاية العام ١٩٩٩ (من دون الاخذ بعين الاعتبار ارباح الدورة المالية الحالية) مقابل النسبة المحددة عالمياً بـ ٨٪.

اما على صعيد الربحية، فقد بلغت الارباح



مقدم الحضور

المجمعة (قبل الضريبة) ٣٨،٣٣ مليار ل.ل. في نهاية العام ١٩٩٩، اي بزيادة نسبتها ٥٧،٦٢٪ عن العام ١٩٩٨،في حين ان التقديرات الاولية لنتائج القطاع المصرفي اللبناني عن عام ١٩٩٩ تشير الى تراجع للارباح عن العام السابق بنسبة ملموسة.

وتدل النسب والمؤشرات المالية الى ارتفاع في ايرادات الاستثمار لمصرفنا خلال العام ١٩٩٩ بمعدل ٢٥،١٤٪ مقارنة مع العام السابق. كما ارتفع مجموع المردود المالي خلال عام ١٩٩٩ بنسبة ١٦،٧١٪. يعود الارتفاع في نسب المردود الى سياسة التوظيفات الانتقائية المتبعة وحسن دراسة المخاطر وادارتها، بالاضافة الى توسيع قاعدة الايرادات عن طريق تقديم خدمات مصرفية جديدة تماشى ومتطلبات العملاء.

كمانمت الايرادات الناجمة عن العمولات المقبوضة على مختلف الخدمات المصرفية التي يقدمها المصرف بنسبة ١٠٪ عن العام السابق، وازدادت الايرادات من العمولات لقاء عمليات بطاقات الائتمان نتيجة تنمية وتطوير خدمات الصيرفة الالكترونية وتسويق البطاقات وتعزيز شبكة نقاط البيع مما مكن المصرف من لعب دور رائد على الساحة اللبنانية في هذا المضمار.

وبذلك، فقد بلغ العائد على الاستثمار محتسب على أساس مجمع (قبل الضريبة والنتائج الاستثنائية) ٢٥،٧١٪ في نهاية العام ١٩٩٩ (مقابل ٢٤،٧٠٪ في نهاية العام١٩٩٨ ). كما بلغ العائد على متوسط الموجودات لعام ١٩٩٩ معدل ١،٣١٪، مقابل ١،٢٤٪ في نهاية العام ١٩٩٨.

## نشاطات المصرف

على صعيد النشاطات الجديدة نشير الى الخطوة المهمة والاساسية التي قام بها المصرف وهي تعزيزه في حقل الخدمات المصرفية بالتجزئة (Retail Banking) والتي شكلت تحولا استراتيجيا شاملا تكاملت فيه الخدمات المالية والمصرفية والاستشارية لتلبية احتياجات العملاء من مختلف الشرائح الاجتماعية وعلى مختلف المستويات.

وقد ساعد في انجاح هذه الاستراتيجية حجم شبكة فروع الاعتماد اللبناني وحسن انتشارها وهندسة عملياتها، لذلك استمر المصرف في سياسته الرامية الى تنمية شبكة الفروع وزيادة نقاط اتصاله مع العملاء خاصة في المناطق التي ليس له تواجد فيها وذلك عن طريق فتح خمسة فروع جديدة خلال هذا العام بحيث اصبح المصرف يمتلك ٤٩ فرعاً من ضمنها فرع في ليماسول – قبرص.

بالاضافة الى ذلك، عزز المصرف شبكة الصراف الالي وشبكة نقاط البيع لدى التجار في كافة المناطق اللبنانية مما يساعد على تطوير العمل المصرفي وتقديم خدمات مصرفية على مدار الساعة تماشى مع تطور التكنولوجيا والتغيير الحاصل في متطلبات العملاء.

كما استمر المصرف في اسداء خدمات ومنتجات جديدة خلال العام ١٩٩٩ تضاف الى باقة الخدمات التي يقدمها الى عملائه مثل القروض الشخصية والقروض السكنية وقروض لشراء سيارة وقروض مؤسسة الاسكان وغيرها من الخدمات التي تتوجه للافراد بشكل خاص، فأدخل خدمة مركز الاتصال Call Center الذي يتيح تقديم خدماته للزبائن على مدار الساعة وينمي قدرات بيع الخدمات المصرفية لهم ويخفف من ضغط الاتصال والاستفسارات في الفروع.

كذلك عزز الاعتماد اللبناني دوره الريادي في سوق بطاقات الائتمان في لبنان بعد ان بنى قاعدة هامة من مستعملي البطاقات وطور شبكة نقاط البيع المنتشرة على كافة الاراضي اللبنانية، والتي تتجاوز ٨ الاف مؤسسة وهي تضم اهم المؤسسات التجارية والسياحية العاملة في لبنان والتي تقبل الدفع بواسطة بطاقات الائتمان على اختلاف انواعها من محلية ودولية.

كما اعلن الاعتماد اللبناني خلال اواخر عام ١٩٩٩ عن اطلاق اول شبكة للتجارة الالكترونية Net Commerce SAL التي تأسست بتعاون مشترك بين مجموعة الاعتماد اللبناني وشركة Data Management والتي ستقوم بانشاء المركز التجاري الصوري على شبكة الانترنت ليكون نافذة لعرض المنتجات من والى الخارج، واتمام عمليات البيع عبر المركز نفسه بواسطة بطاقات الائتمان.

ترافق ذلك ايضا مع استكمال المصرف لتحديث انظمة ادارة المعلومات لديه عن طريق نشر البرامج التي تواكب تطور عملياته والسعي الى ادخال خدمة الصيرفة عبر الانترنت التي تساعد العملاء على اجراء كافة عملياتهم عبر جهاز الكمبيوتر دون الذهاب الى المصرف مما يفتح آفاق واسعة امام العميل ويمهد لعلاقة مستقبلية متطورة بينه وبين عملائه.

على صعيد آخر، ما زال الاعتماد اللبناني نشطاً في مجال اعمال الصيرفة الاستثمارية اذ أناط مصرفه التابع بنك الاعتماد اللبناني للاستثمار بكافة هذه النشاطات وعمليات الوساطة في البورصة والاسواق المالية. والجدير بالذكر الدور الاساسي الذي لعبه المصرف خلال عام ١٩٩٩ حين شارك في ادارة اصدار اول سندات دين باليورو في منطقة الشرق الاوسط لحساب الدولة اللبنانية بالمشاركة مع شركة Merrill Lynch كما شارك ايضا بصفة Co-Lead Manager مع مصرفي Credit Suisse First Boston و Morgan Stanley بإصدار اخر لسندات الخزينة لحساب الدولة البنانية بالدولار الاميركي وباليورو.

اما على صعيد فتح اسواق جديدة، فقد وقع الاعتماد اللبناني على اول عقد تمويل عن طريق المرابحة الاسلامية في لبنان مع بنك المؤسسة العربية الاسلامية ومركزها المنامة – البحرين بقيمة خمسة ملايين د. أ. يأتي ذلك ليعزز دور المصرف في تنشيط عملية تمويل التجارة الخارجية وهو يضاف الى الخطوط الائتمانية التي استحصل عليها من برنامج تمويل التجارة العربية ومؤسسة تشجيع الصادرات الكندية. كما ان المصرف ايضا وكيل المؤسة العربية لضمان الاستثمار وهي مؤسسة عربية تتولى تأمين المخاطر التجارية وغير التجارية الناشئة عن المعاملات الاستثمارية والتجارية العربية البينية.

هذا بالاضافة الى ان المصرف قد قام خلال منتصف عام ١٩٩٩ وبنجاح كبير بعملية اصدار شهادات ايداع دولية لصالحه بقيمة ٦٠ مليون د. أ. حيث فاقت طلبات الاكتتاب على ورقة الاعتماد اللبناني ضعفي القيمة المستهدفة، وقد ترافق هذا الاصدار مع حصول المصرف على تصنيف من مؤسسة Thomson Financial Bank Watch وهي احدى اكبر المؤسسات العالمية التي تعنى بالتصنيف الائتماني للمصارف والمؤسسات المالية، وقد صنفت المصرف في اعلى مرتبة اعطتها لمصرف في لبنان.

وفي الختام، وعلى رغم المتغيرات المتسارعة واشتداد المنافسة في القطاع المصرفي اللبناني، يبقى الاعتماد اللبناني احد المصارف الرائدة، ان من حيث اتساع انتشاره الجغرافي او من حيث الخدمات والمنتجات المتنوعة التي يسعى المصرف الى وضعها في متناول كافة العملاء من افراد ومؤسسات، او من حيث التحديث والابتكار المستمر الذي يعتمده كأساس لممارسة نشاطه في سوق تتسابق فيه المصارف لتقديم افضل خدمة بأقل كلفة ممكنة.

إتحاد المصارف العربية

كانون الثاني / يناير ٢٠٠٠

# بنك الإعتماد اللبناني

## يخطو خطوات قيادية على صعيد الصيرفة الإلكترونية

قام بنك الإعتماد اللبناني منذ عدة أشهر بتحضير مشروع هام يتضمن الصيرفة الهاتفية وهو يعد العدة للإنطلاق بمشروع مركز الإتصال Call Center، حيث تمت التحضيرات الفنية له وقد قام البنك بتحضير الأخصائيين الذين يتولون تشغيله بحيث سيكون الأداة العصرية بيد المصرف لإستعماله في تلبية حاجات العملاء.

كما ويحتل بنك الإعتماد اللبناني مركزاً متقدماً في مجال التكنولوجيا بشكل عام وفي مجال شبكات الإتصالات ولا سيما شبكة الإنترنت بشكل خاص. فإن لهذا المصرف ومنذ أكثر من سنة موقعاً على شبكة الإنترنت www.creditlibanais.com مزوّد بصفحات تعريف تتضمن معلومات وافرة عن المصرف ونشاطاته ومنتجاته، كما وأن للإعتماد اللبناني عنوان بريد إلكتروني Info@Credit.Libanais.com.lb يُستعمل بشكل كثيف لتبادل الرسائل والمستندات. فضلاً عن إن البنك يحضر لإستعمال هذه المواقع لتقديم بعض منتجات المصرف بشكل متفاعل INTERACTIVE مما يسمح للعميل من ملء الإستمارات ومعالجتها بنفس الطريقة.

من جهة ثانية قام بنك الإعتماد اللبناني بتطوير شبكة داخلية تُعرف بالإنترنت INTERNET تغطي هذه الشبكة كل وحدات المصرف وفروعه تستعمل لنقل الرسائل والمستندات، بالإضافة إلى وجود صفحات تعريف عليها HOME PAGE يجري خلقها وتبويبها بصورة مستمرة لتكون أداة إلكترونية عصرية يلجأ إليها العاملون وذلك بإيصال المعلومات والرسائل والمستندات بشكل مباشر إلى مستعمليها، كما وأدت أيضاً إلى خفض الكلفة الناتجة بشكل خاص عن خفض الورق والمطبوعات



الدكتور جوزف طربيه رئيس ومدير عام البنك

التي كانت تُستعمل قبل خلق هذه الشبكة. يوجد اليوم في المصرف حوالي 400 مستعمل مرتبط بهذه الشبكة.

من جهة أخرى وتماشياً مع التطوُّر الحاصل في العالم فإن الإعتماد اللبناني يعمل حالياً على تحضير أعمال الصيرفة على شبكة الإنترنت. ذلك من أجل أن يؤمن الإعتماد اللبناني الخدمات اللازمة المطلوبة لعملائه وبالطريقة التي يرغبون.

من أهم الخدمات التي يحضر المصرف لتقديمها على شبكة الإنترنت ما يلي:

- الإستدلال على أرصدة الحسابات الجارية، التوفير، بطاقات الإئتمان.
- تحويل من حساب إلى حساب.
- دفع فواتير.
- فتح الحسابات.
- ملاحقة تحصيل الشيكات.
- توقيف الشيكات.
- الإبلاغ عن ضياع أو سرقة بطاقات الإئتمان.
- عرض المنتجات وتسويقها.
- وغيرها...

هذا المشروع سيكون جاهزاً للإنطلاق به في شهر آذار المقبل.

من جهة أخرى قام الإعتماد اللبناني بإطلاق أول شركة للتجارة الإلكترونية في لبنان NETCOMMERCE عبر شراكة إستراتيجية بين مجموعة الإعتماد اللبناني وشركة داتا مانجمانت. إن هذه الشركة تتولى تأمين الربط بشبكات الدفع لتسهيل قبول بطاقات الإئتمان بطريقة آمنة مضمونة على شبكة الإنترنت، فضلاً عن أن قيام هذه الشركة يفتح أمام لبنان بصورة رئيسية آفاقاً جديدة، إذ سيتاح للتاجر اللبناني بواسطة التجارة الإلكترونية أن يسوّق بضائعه على مستوى القارات. كما سيتمتع المستهلك بخيارات ومرونة ليست متوفرة في التجارة التقليدية.

بذلك ومرة جديدة يكون الإعتماد اللبناني قد ترجم شعاره المعروف «الإعتماد اللبناني دايماً بقربك» "Crédit Libanais Close to You".

البيان الاقتصادية
مجلة مالية متخصصة اجتماعية
العدد ٣٣٨ – كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٠

# جوزف طربيه ( الاعتماد اللبناني ) :

# خطة تطوير القطاع المصرفي بالتعاون مع مصرف لبنان حققت نجاحات باهرة

*اختار الدكتور جوزف طربيه، رئيس مجلس ادارة بنك الاعتماد اللبناني ومديره العام سؤالين من مجمل اسئلتنا للرد عليهما. وقد جاءت اجوبته كالعادة مدروسة وموضوعية، تؤكد مدى احترافه الصناعة المصرفية، ومدى تعمقه في شؤوننا الاقتصادية. واذا كد نجاح خطة تطوير القطاع المصرفي في لبنان، رأى ان الحكومات والمؤسسات العربية، رغم الجهود التي تبذلها، لم تملك حتى الآن مواصفات الاسواق الدولية ومعاييرها.*

■ كيف تنظرون الى الاحداث التي شهدها العقد الاخير من القرن الحالي؟

دخل لبنان العقد الاخير من القرن العشرين، وهو خارج لتوه من ازمات داخلية عاتية امتدت على مدى ١٧ عاما. وكانت المرحلة الاسوأ في تاريخه الحديث بالنظر الى الآثار والتداعيات الناجمة عن سلسلة الحروب والاحداث، والتي طاولت مختلف المستويات الوطنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، واصابت بالضرر الكبير ايضا دور لبنان السياسي والاقتصادي في محيطيه الاقليمي والدولي. ولم تنته ذيول هذه المرحلة تماما من جراء استمرار الاعتداءات الاسرائيلية في منطقة الجنوب اللبناني وامتداداتها في احيان متعددة الى عمق الداخل مستهدفة ايضا البنى التحتية والمرافق الاساسية وبشكل عام ابقاء البلاد في دائرة الأزمة.

رغم ذلك، استطاع اللبنانيون بكل فئاتهم الدخول في مرحلة جديدة تحت عنوان استعادة الذات والبناء والاعمار واستعادة الدور والثقة، وشكلت استعادة الدولة لسلطاتها وعودة المؤسسات، الخطوة الاولى في المسيرة الطويلة، ليس لتجاوز المرحلة السيئة وآثارها فحسب، بل لبناء دولة جديدة وحديثة بكل المقاييس تستطيع ان تطل على الألفية الجديدة بكل ثقة وأمان وان تواكب التطور الحاصل في مختلف اوجه الحياة بما فيها التطورات الاقتصادية الهائلة التي تسارعت وتيرتها في العقود الثلاثة الاخيرة بفعل ثورة التكنولوجيا والمعلوماتية.

ولا شك ان القطاع المصرفي اللبناني الذي استطاع التكيف والتأقلم بكفاءة عالية مع معطيات المرحلة السابقة، كان الاجدر والاكثر قابلية للدخول سريعا في تحولات بنيوية وهيكلية تواكب حركة العصر وتكسبه عوامل الثقة والمنافسة المطلوبة بالحاح، في مواجهة تسارع توجه الاقتصاد العالمي نحو التحرر والانفتاح وتحرير التجارة الدولية او ما اصطلح على تسميته بالعولمة.

وقد بات واضحا الآن، ان خطة تطوير القطاع المصرفي اللبناني التي تم تنفيذها بتنسيق وتعاون وتشاور بين مصرف لبنان والمصارف العاملة حققت نجاحات باهرة في الميادين الاساسية وتتجه لتحقيق المزيد منها في السنوات القليلة المقبلة، بما يمكننا من القول ان القطاع المصرفي اللبناني يأتي في مقدم القطاعات المالية العربية قياسا الى العديد من المؤشرات اولها استقطابه للمستثمرين والتوظيفات والمشاركة بالملكية ونسب النمو المحققة وعمليات الدمج والتملك والتوسع في الخدمات والمنتجات ودخول الاسواق الدولية ومواكبة التطور العالمي والتكنولوجي، مما يؤهله لان يكون في موقع متميز في السوق المالية العربية، كما يؤهله للثبات امام موجات المنافسة القادمة.

وكان بنك الاعتماد اللبناني احد البنوك الرائدة في

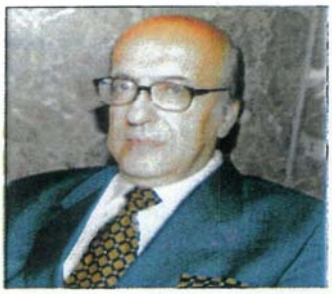

التأقلم مع المتغيرات والمستجدات ومواكبة التحولات الاساسية التي قادته الى اعتماد استراتيجية جديدة تقوم على التوسع في حقل الصيرفة بالتجزئة مع الاستمرار في حقل صيرفة الشركات الكبرى التي شكلت معظم محفظة البنك في الاعوام الاخيرة. كما دخل البنك بقوة في سوق رأس المال المحلية والخارجية من خلال المشاركة في ادارة واصدار اوراق مالية لبنانية في الاسواق المالية، على قاعدة نظام حديث ومتطور لادارة المعلومات، استفاد منه البنك ايضا في اطلاق اول شبكة لبنانية للتجارة الالكترونية بالتعاون مع شركة «داتا منجمنت» (DATA MANAGEMENT) الرائدة في مجال المعلوماتية. وكل ذلك قاده للحصول على تصنيف متقدم هو من أعلى التصنيفات التي يحوزها مصرف لبناني من مؤسسة «طوموسون بنك ووتش» الدولية.

وكان دخول بنك الاعتماد اللبناني حقل الخدمات المصرفية بالتجزئة (RETAIL BANKING)، خطوة مهمة واساسية على طريق التحول الى المصرف الشامل، الذي تتكامل فيه الخدمات المالية والمصرفية والاستثمارية لتلبية احتياجات العملاء من مختلف الشرائح الاجتماعية ومن مختلف المستويات، ليضيف بذلك مدماكا جديدا في صرح دوره واسهامه في التنمية الاقتصادية والاجتماعية على الصعيد اللبناني، وليكون ايضا احد المصارف العربية الرائدة التي استطاعت التأقلم والتكيف مع تطور مفاهيم العمل المصرفي الحديث.

وجاء اطلاق شعار «الاعتماد اللبناني دليما بقربك» تجسيدا مباشرا لتشكيلة متنوعة من الخدمات الشخصية والاستهلاكية التي اطلقها البنك في مجالات متعددة يستفيد منها الافراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفق استراتيجية واضحة ومحددة لابتكار واطلاق المزيد من هذه الخدمات التي تتكامل مع الخدمات المصرفية التقليدية وخدمات الشركات وخدمات الصيرفة الالكترونية، محتفظا بمركزه الريادي المتقدم بين بنوك الصدارة في لبنان، يعزز ذلك النمو المتميز في مجمل مؤشراته المالية التي تفوق نسبها ضعف متوسط نمو المؤشرات المالية للميزانية المجمعة للمصارف اللبنانية حيث جاءت نتائج النصف الاول من العام ١٩٩٩ مسجلة نموا في الارباح بنسبة ٥٠ في المئة مقارنة بالعام السابق ككل، على الرغم من نفقات اعادة الهيكلة التي تكبدها المصرف. وتعود هذه الربحية الى التنمية الكبيرة للاعمال، والى خلق عدد كبير من المنتجات المصرفية التي لاقت القبول السريع.

## التحديات كبيرة جداً

■ هل تؤيدون قيام تكتل اقتصادي او سوق اقليمية موحدة؟ ومن اين نبدأ لتحقيقها؟

تتطلب الاجابة على هذا السؤال قراءة واقعنا بحيثياته وحقائقه والاقتراب اكثر فأكثر من حقيقة ما يجري حولنا، حتى نتمكن من الوصول الى صياغة رؤية مستقبلية تتصف بالموضوعية والواقعية وتتجنب المحاذير والمخاطر.

فالمناخات الاستثمارية والبيئة القانونية والاقتصادية للعمل والانتاج تتباين بشكل واضح بين الدول العربية، وتصل في حالات معينة الى حدود التناقض. لكن التوجهات الاستراتيجية الجديدة، وفي مقدمها تسريع الخطى باتجاه الخصخصة ومباشرة تنفيذ مراحل اقامة منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى واتفاقات التعاون الاقتصادية على مستوى التكتلات وبشكل ثنائي وسوى ذلك من توجهات، بدأت تغير من حيثيات هذا الواقع ومعطياته وتجعلنا اكثر تفاؤلا بالمستقبل.

من جهة ثانية، ان اقتصاداتنا ومؤسساتنا لا تزال ناشئة عموما وفي مرحلة تحولات جذرية باتجاه التطور والنمو السريعين نتيجة تولد قناعات اساسية حول ضرورة الخروج من الاطارات الضيقة للملكية واعتبار التكنولوجيا الحديثة شرطا اساسيا للبقاء والتقدم، لكنها لم تبلغ مرحلة النضج التي تؤهلها للتماثل في تطور هيكلياتها مع ما يجري في العالم المتقدم. فما يحصل في العالم هو وليد تطور مستمر مزدوج ومتوازن بين اقتصادات هذه الدول ومؤسساتها، ورغم الجهود الكبيرة التي تبذلها الحكومات والمؤسسات العربية لتطوير الاسواق المالية، فانها لم تملك حتى الآن مواصفات الاسواق الدولية ومعاييرها، ولقد كشفت الازمات المتعاقبة والمتتالية في الاسواق الآسيوية مخاطر اعتماد خيارات استراتيجية متقدمة لا تتوافق مع طبيعة وهيكلية هذه الاسواق.

لذا، فان التحدي الاساسي لمؤسساتنا انما يرتبط بالتحولات الناتجة عن الاقتصاد الكلي والمتمثلة ببرامج الاصلاح الاقتصادي الجارية في معظم الدول العربية وتحرير التجارة الدولية وما تعنيه من تزايد المنافسة، وكذلك التغيرات الحاصلة بنشوء ضوابط ومعايير دولية لتنظيم ثورة الاتصالات والمعلوماتية، بل واستخدام شبكة الانترنت في مجمل العمليات الاقتصادية. ولا يقتضي التقليل ايضا من اهمية الاحداث الاخرى في منطقتنا على الصعيد الاقتصادي والسياسي، اذ يبقى موضوع السلام في المنطقة وتحسن اسعار النفط، والانتقال الهادئ للسلطة السياسية في الدول العربية من المتطلبات الاساسية للاستقرار والازدهار.

THE DAILY STAR
LEBANON

Thursday, November 25, 1999

# Retail therapy goes online as bank and ISP join to create virtual mall

Aly Harakeh
*Daily Star staff*

Credit Libanais and Data Management announced the launch of a joint venture on Wednesday that envisages the creation of Lebanon's first virtual shopping mall.

"Lebanon spearheaded the digital revolution in the Levant and this project will help it maintain that position," said Joseph Torbey, the chairman of Credit Libanais. He said the new venture – NetCommerce – would bring Lebanon into the e-commerce era and open up a modern window on international trade.

The partners would not disclose the breakdown of the shareholding in NetCommerce or the new company's capital.

With promises of larger market shares, around-the-clock international exposure and secure transactions, NetCommerce hopes that local businesses will rush to embrace the new technology.

It also expects to attract regional companies, mainly from Iraq, Jordan and Syria to use its services.



Torbey: "Lebanese enthusiasm"

"The enthusiasm that the Lebanese people have shown for new technologies gave us the incentive to launch this project," said Torbey.

"E-commerce will open new horizons for local businesses allowing companies to market their products worldwide," he added. "This will also benefit the consumer by offering a selection not provided by traditional shopping."

Lebanon has 80,000 internet subscribers, one of the highest per capita rates in the Arab world, while expatriates also use the internet to keep in touch with their homeland.

NetCommerce will offer two different versions of its services with modifications to suit an individual customer's needs.

A company with an existing website can interface with the company's virtual mall and benefit from NetCommerce's real-time online payment facilities. Companies venturing in the virtual world for the first time are offered host sites in NetCommerce's shopping mall.

"NetCommerce acts as an intermediary, charging an initial fee for setting up the host site in addition to a certain percentage on transactions," said Maroun Chammas, chairman of Data Management. "In return the company guarantees that all transactions are secure."

NetCommerce marks the second time that Data Management has teamed up with a local bank. The ISP is also partnered with Byblos Bank, offering loans for an internet-ready PC.

السفير

الخميس ٢٥ تشرين الثاني ١٩٩٩

# الإعتماد اللبناني و«داتا منجمنت» يطلقان التجارة الإلكترونية في لبنان

عقد بنك الاعتماد اللبناني وشركة «داتا منجمنت» امس مؤتمرا صحافيا في فندق «لوغبريال» في الاشرفية للاعلان عن اطلاق شركة «نيت كومبرس» التي تتعاطى التجارة الإلكترونية وذلك كخطوة اولى في لبنان بحضور رئيس مجلس ادارة الإعتماد اللبناني جوزيف طربيه ورئيس قسم بطاقات الإئتمان في المصرف انطوان رعد، ومدير عام شركة داتا منجمنت مارون شماس وحشد من رجال الاعمال والإقتصاد والاعلام ومعنيين. بعد تقديم من رعد متناولا اهمية اتخاذ مثل هذه الخطوة على المستويين اللبناني والدولي، تحدث طربيه فقال «ان تأسيس هذه الشركة يأتي استجابة لطموح لدينا ان يبقى لبنان على رأس الثورة الرقمية DIGITAL في هذا المشرق العربي، بعد ان دخلت شبكة الانترنت بقوة المكاتب والبيوت وان التطور المذهل الذي تشهده تكنولوجية الانترنت اليوم يفتح آفاقا واسعة للتقدم في كافة المجالات، وخاصة في حقل ولوج التجارة الإلكترونية التي شقت طريقها في العالم بما يشبه الثورة، والتي تخطت ارقام التبادل التجاري التي تمت بموجبها ١٠٠ مليار دولار اميركي، وهي مرشحة لان تتضاعف عدة مرات في السنوات القادمة. ان قيام هذه الشركة يفتح امام لبنان آفاقا جديدة اذ سيُتاح للتاجر اللبناني، بواسطة التجارة الالكترونية، ان يسوّق بضائعه على مستوى القارات، كما سيتمتع المستهلك بخيارات ومرونة ليست متوفرة في التجارة التقليدية».



من اليمين: رعد، طربيه وشماس خلال المؤتمر الصحافي (مصطفى جمال الدين)

البيرق
AL-BAYRAK
الخميس ٢٥ تشرين الثاني ١٩٩٩ - العدد ٦٩٣٤


• انطوان رعد، جوزف طربيه، مروان شماس •


• جانب من الحضور • (علي هوان)

## طربيه اطلق شركة التجارة الالكترونية:

# استجابة لابقاء لبنان على رأس الثورة الرقمية

اعتبر رئيس مجلس ادارة بنك الاعتماد اللبناني الدكتور جوزف طربيه ان اطلاق شركة التجارة الالكترونية يأتي استجابة لابقاء لبنان على رأس الثورة الرقمية. ورأى ان ما يحدث في العالم جدير بان يحصل في لبنان.

عقد الدكتور طربيه قبل ظهر امس مؤتمرا صحافيا في فندق «لو غابريال» حضره اركان بنك الاعتماد اللبناني، ورئيس مجلس ادارة شركة «داتا مانجمنت» مارون شماس واركان الشركة وعدد من رجال الاقتصاد والاعلام.

وقد تلا طربيه البيان الآتي: يطيب لي ان نجتمع اليوم لنعلن اطلاق شركة التجارة الالكترونية الرائدة في لبنان SAL NETCOMMERCE التي تأسست بتعاون مشترك بين مجموعة الاعتماد اللبناني وشركة DATA MANAGEMENT.

ان تأسيس هذه الشركة يأتي استجابة لطموح لدينا ان يبقى لبنان على رأس الثورة الرقمية في هذا المشرق العربي، بعد ان دخلت شبكة الانترنت بقوة المكاتب والبيوت واصبحت عاملا اساسيا لتغيير سبل الحياة اليومية لكل فرد منا، اذ هي بدأت تؤثر على كيفية عملنا وطريقة تسويقنا ووسائل التواصل في ما بيننا. وان التطور المذهل الذي تشهده تكنولوجيا الانترنت اليوم يفتح آفاقا واسعة للتقدم في كافة المجالات، وخصوصا في حقل ولوج التجارة الالكترونية التي شقت طريقها في العالم بما يشبه الثورة، والتي تخطت ارقام التبادل التجاري التي تمت بموجبها ١٠٠ مليار دولار اميركي، وهي مرشحة لان تتضاعف عدة مرات في السنوات المقبلة.

ان عدد مستعملي شبكة الانترنت في لبنان اليوم هو بحدود ٨٠ الفا، كما ان عدد مستعملي هذه الشبكة في العالم يبلغ حوالى ١٥٠ مليونا. ان كل هذه الاعداد تشكل طاقة تسوق هامة، كما انه من المتوقع ان تقفز هذه الارقام بشكل كبير في السنوات الثلاث المقبلة لتبلغ عام ٢٠٠٣ ما يقارب ٣٠٠ مليون.

ان ما يحدث في العالم جدير بأن يحصل في لبنان ايضا حيث يقبل الشعب اللبناني بحماس على استعمال احدث المبتكرات، وخصوصا في حقل التكنولوجيا. كما يستعمل التجار اللبنانيون احدث طرق التسويق لتنشيط اعمالهم. ان هذا الواقع دفعنا الى تأسيس شركة NETCOMMERCE SAL التي ستقوم بواسطة المركز التجاري الصوري الذي انشأته بتسهيل ترويج وبيع منتجات التجار الذين ستمكنهم من القيام بعرض بضائعهم.

ان قيام هذه الشركة يفتح امام لبنان افاقا جديدة اذ سيتاح للتاجر اللبناني، بواسطة التجارة الالكترونية، ان يسوق بضائعه على مستوى القارات، كما سيتمتع المستهلك بخيارات ومرونة ليست متوفرة في التجارة التقليدية.

اننا بتأسيسنا شركة NETCOM-MERCE SAL نزف بشرى للتجار اللبنانيين ونقول لهم:

– ان الانتساب الى خدمات شركتنا لممارسة التجارة الالكترونية ستساعدكم على توسيع حصتكم في السوق.

– انكم ستتمكنون من عرض بضائعكم في جميع انحاء العالم على شبكة الانترنت العالمية خلال ٢٤ ساعة يوميا، ٧ ايام في الاسبوع، طيلة ايام السنة من دون انقطاع.

– ان ما تقدمه لكم NETCOM-MERCE SAL هو حزمة كاملة من الخدمات العالية التقنية، يتوجها احدث نظام مدفوعات، يؤمن لكم استيفاء ثمن مبيعاتكم بصورة مأمونة ومباشرة عن طريق شبكة البطاقات الدولية EXPRESS CARD, VISA, DINERS, AMERICAN MASTER وكذلك CASHLESS بصورة آلية موصولة REAL TIME ON LINE بواسطة المركز التجاري الصوري الذي انشأته شركة NETCOMMERCE SAL.

– ان شبكة NETCOMMERCE SAL ستضع بمتناول التجار ما كانوا يتوقون اليه لتنمية اعمالهم باسرع وقت ممكن باستعمال كل طاقات شبكة الانترنت بشكل يسمح لهم من دخول الاسواق العالمية بسهولة، ومراقبة اسعار المنافسين، مما يسمح لهم بمجابهة المزاحمة التي اصبحت تدق ابوابهم من خلال هذه الشبكة العالمية، كما ستتيح لهم بيع بضائعهم بصورة مباشرة الى المستهلكين.

انه بالمختصر لقد ادخلنا لبنان الى عصر التجارة الالكترونية كما فتحنا نافذة عصرية لبلدنا على التجارة العالمية. واننا واثقون بان المؤسسات في لبنان، وكذلك الاقتصاد اللبناني هم المستفيدون الأول من هذا العمل.

المستقبل

الخميس ٢٥ تشرين الثاني ١٩٩٩



● طربيه متحدثاً .. ومن اليمين رعد وشماس. (جورج فرح)

## شركة للتجارة الإلكترونية الأولى في لبنان

# طربيه: تسويق البضائع إلى القارات ولبنان يفيد من إيرادها الضريبي

«اصبح في إمكان اللبناني الموجود في البرازيل مثلاً ان يقدم هدية الى أمه أو صديقه في لبنان باقة ورد في عيد رأس السنة، وان يطلب الى بائع الورد ان يسلم هذه الهدية، كما في بعض البلدان المتقدمة، من خلال شركة «نيت كومرس» - وهي شركة التجارة الالكترونية الاولى في لبنان». هذا ما اعلنه رئيس مجلس ادارة بنك الاعتماد اللبناني الدكتور جوزف طربيه، في مؤتمر صحافي مشترك عقده ومؤسسة «داتا منجمنت» لمناسبة اطلاق شركة «نيت كومرس»، التي اسسها المصرف والمؤسسة. وقال طربيه ان «قيام هذه الشركة يفتح آفاقاً جديدة، اذ سيتاح للتاجر اللبناني، بواسطة التجارة الالكترونية، تسويق بضائعه على مستوى القارات، كما سيتمتع المستهلك بخيارات ومرونة غير متوافرة في التجارة التقليدية». واشار الى ان ما يفيد منه لبنان من هذه العمليات هو الايراد من عمولة خاضعة للضريبة.

المؤتمر الصحافي الذي عقد في فندق «لو غابزيال»، ضم رئيس مجلس ادارة «داتا منجمنت» مارون شماس، ورئيس مجلس ادارة الشركة الجديدة انطوان رعد، في حضور امين عام اتحاد المصارف العربية الدكتور عدنان الهندي، وعدد من المهتمين والصحافيين. واستهل المؤتمر بكلمة لرعد قال فيها انه «بدءاً من الآن اصبح بالإمكان» تخيّر المنتجات على مركز التجارة الصوري، الذي انشأته الشركة لعرضه على التجار والمهتمين، ولدينا خبرة خاصة مع التجار اذ نتعامل مع ٧ آلاف تاجر يومياً».

وقدر طربيه عدد مستعملي شبكة الانترنت بحدود ٨٠ الفاً، وقال «إن التجار اللبنانيين يستخدمون احدث طرق التسويق، الامر الذي حدا بنا الى تأسيس هذه الشركة، التي ستقوم بواسطة المركز التجاري الصوري بتسهيل ترويج منتجات التجار، وبيعها، وستمكنهم من عرض بضائعهم».

واوضح «ان قيام هذه الشركة يفتح امام لبنان آفاقاً جديدة، اذ سيتاح للتاجر اللبناني، بواسطة التجارة الالكترونية، ان يسوق بضائعه على مستوى القارات، كما سيتمتع المستهلك بخيارات ومرونة ليست متوافرة في التجارة التقليدية».

وتوجه الى التجار اللبنانيين بالقول «إن الانتساب الى خدمة الشركة لممارسة التجارة الإلكترونية سيساعدهم على توسيع حصتهم في السوق، وانهم سيتمكنون من عرض بضائعهم في جميع انحاء العالم، على شبكة الإنترنت العالمية، خلال ٢٤ ساعة يومياً، ولمدة ٧ ايام في الأسبوع، وطوال ايام السنة من دون انقطاع. كما تقدم الشركة حزمة كاملة من الخدمات التقنية، يتوّجها أحدث نظام مدفوعات، يؤمن استيفاء ثمن مبيعاتهم بصورة مأمونة ومباشرة من طريق شبكة البطاقات الدولية، وبصورة آلية موصولة بواسطة المركز التجاري الصوري».

وأشار الى ان الشركة ستضع في متناول التجار «ما كانوا يتوقون اليه لتنمية أعمالهم بسرعة، باستعمال كل طاقات شبكة الانترنت على نحو يتيح لهم دخول الاسواق العالمية بسهولة، ومراقبة أسعار المنافسين، مما يسمح لهم بمجابهة المزاحمة وبيع بضائعهم مباشرة من المستهلكين».

### شماس

واوضح شماس ان «هناك كلفة اساسية لخلق الصفحة، ثم كلفة على التداول، اضافة الى حصة معينة للشركة، وعلى التاجر ان يوقع عقداً مع الشركة، ليكون على الانترنت».

وقال ان «البطاقة التي يحملها التاجر هي التي تحدد سقف التداول». وتوقع ان يؤدي لبنان دوراً كبيراً في المنطقة.

وفي رد على الاسئلة، قال طربيه ان «التجارة الالكترونية مربوطة بوسائل الدفع الدولية، التي يؤمنها المصرف الى حامل البطاقة، ويعطيه حداً اقصى للتداول في ضوء إمكانات العميل. وهناك مصارف خلقت منتجات بلاستيك، بسقف معين، اذ ان على الانترنت في بعض الاحيان سوء استعمال ناتج من فضح رقم البطاقة، الامر الذي يعرض العملية الى مخاطر اختراق».

واشار الى وجود عمليات غش كثيرة في العالم «لكن لم تنجح اي عملية في لبنان، وتقع المسؤولية على الشركة في حسن اختيار العميل».

وعن شركات الشيفرة، رأى طربيه ان «كل من ينتسب الى الشبكات الدولية سيكون تحت رقابة هذه الشبكات، التي تؤمن انظمة حماية».

واستطرد شماس في هذا المجال قائلاً «ان عملية التداول مضمونة، وفق ما يعرف بـ«128 K» وهو من اهم المفاتيح المستخدمة عالمياً. وبالرغم من انه ممنوع، الا اننا حصلنا على ترخيص خاص من الولايات المتحدة الاميركية».

### الضريبة

وعن مدى تطبيق الضريبة على هذا النوع من العمليات التجارية، قال طربيه «إن النظام الضريبي في لبنان لا يختلف عن اي نظام حديث في العالم، وتكون الضريبة في لبنان على الربح، سواء تمت العملية التجارية بواسطة الشبكة او على الارض، لذلك لا يمثل هذا الموضوع اي عقبة. وقد يكون السؤال فيما اذا اصبحت الشبكة اللبنانية تتضمن مواقع بيع لشركات موجودة في الخارج، ولكن يبقى موضوع الضريبة في هذه الحالة محدوداً، لأن لبنان يفيد من العمولة على التبادل والتي تمثل ايراداً اضافياً للدولة من عمليات لم تكن تتم على اراضيه».

وعن الضريبة على القيمة المضافة، قال ان «ما يفيد منه لبنان هو الايراد الذي هو كناية عن عمولة، وهي تخضع للضريبة على القيمة المضافة».

ولفت شماس الى ان المسؤولية مباشرة بين الشاري والتاجر، اذا لم تتطابق السلعة مع المواصفات التي يطلبها المستهلك، بحيث ان التاجر مسؤول عن استرجاع مبلغ هذه السلعة حين تسلمها.

إتحاد المصارف العربية

تشرين الاول ١٩٩٩



# الدكتور جوزف طربيه

## رئيس مجلس الإدارة والمدير العام لبنك الإعتماد اللبناني

## لـ «مجلة إتحاد المصارف العربية»:

## • عملية الدمج وسيلة وليست هدفاً لتوسيع النشاط والربحية

## • نركّز على قطاع المستهلكين وصيرفة التجزئة في عملنا

شخصية مصرفية وإقتصادية بارزة لها موقعها القيادي ضمن الوسط المصرفي اللبناني والعربي، ومشهود لها بالإنجاز في بناء وتطوير صرح مصرفي لبناني له دوره الإقتصادي والتنموي في لبنان، حيث يعتبر مستوى التطوير الذي حصل في هذا الصرح المصرفي على الصعد المؤسساتية والمالية والتقنية والخدماتية والتنظيمية والإدارية والبشرية نموذجاً للتطوير الفعال والمناسب لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين.

ذلك هو الدكتور جوزف طربيه رئيس مجلس إدارة ومدير عام بنك الإعتماد اللبناني ونائب رئيس مجلس إدارة إتحاد المصارف العربية وعضو مجلس إدارة جمعية المصارف في لبنان.

الدكتور طربيه في حديثه لمجلتنا يؤكد على أن عمليات الدمج والتملُّك يجب أن يُنظر إليها على أنها وسيلة لتوسيع النشاط وتعزيز الحصة من السوق والربحية وليست هدفاً بحد ذاتها، مشدداً على الأبعاد الإقتصادية والمصرفية والإجتماعية لهذه العمليات.

وقال إن بنك الإعتماد اللبناني قد أشرف على الوفاء بمتطلبات العام 2000 التقنية، كما هو حال القطاع المصرفي اللبناني عموماً.

وأوضح أن المصارف اللبنانية تخضع لضغوطات على صعيد الربحية والحصة السوقية وتوسُّع النشاط، مركّزاً على أهمية عنصر المنافسة في السوق، وأن بنك الإعتماد اللبناني يركّز على الإهتمام بقطاع المستهلكين وصيرفة التجزئة.

وأشار إلى أن بنية الدخل في المصارف تتجه للإعتماد على المصادر من غير الفوائد، وهو الحال السائد لدى بنك الإعتماد اللبناني ونسبتها 30% من إجمالي دخله، وأن بنك الإعتماد اللبناني للإستثمار حقق مسيرة عمل وإنجازات ساطعة في سماء العمل المصرفي الإستثماري في لبنان.

وتوقع أن يكون العام 2000 عاماً حافلاً بزخم النشاط وتحسُّن الأداء في بنك الإعتماد اللبناني، على الرغم من الظروف الإقتصادية اللبنانية السائدة. وأشار إلى حصول مصرفه على أعلى تصنيف إئتماني ويشاركه في ذلك مصرفين آخرين.

وقال إن العمل المصرفي اللبناني والعربي يواجه إستحقاقات وتحديات، وعليه مواصلة عملية تبنّي تدابير وإجراءات تطويرية على كافة الصعد.

CREDIT LIBANAIS الاعتماد اللبناني

# مصرف شامل



الدكتور جوزف طربيه رئيس مجلس الإدارة والمدير العام

شكّل تعزيز بنك الإعتماد اللبناني حقل الخدمات المصرفية بالتجزئة "Retail Banking"، خطوة هامة وأساسية على طريق التحوُّل الإستراتيجي إلى المصرف الشامل، الذي تتكامل فيه الخدمات المالية والمصرفية والإستثمارية لتلبية إحتياجات العملاء من مختلف الشرائح الإجتماعية ومن مختلف المستويات، ليضيف بذلك مدماكاً جديداً في صرح دوره وإسهامه في التنمية الإقتصادية والإجتماعية على الصعيد اللبناني، وليكون أيضاً أحد المصارف العربية الرائدة التي استطاعت التأقلم والتكيُّف مع تطوُّر مفاهيم العمل المصرفي الحديث.

وجاء إطلاق شعار «الإعتماد اللبناني دايماً بقربك» تجسيداً مباشراً لتشكيلة متنوعة من الخدمات الشخصية والإستهلاكية التي أطلقها البنك في مجالات متعددة يستفيد منها الأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفق إستراتيجية واضحة ومحددة لإبتكار وإطلاق المزيد من هذه الخدمات التي تتكامل مع الخدمات المصرفية التقليدية وخدمات الشركات وخدمات الصيرفة الإلكترونية، محتفظاً بمركزه الريادي المتقدم بين بنوك الصدارة في لبنان، يعزز ذلك النمو المتميز في مجمل مؤشراته المالية التي تفوق نسبياً ضعف متوسط نمو المؤشرات المالية للميزانية المجمّعة للمصارف اللبنانية.

وتستند إستراتيجية التوسُّع في حقول الخدمات المصرفية الإستهلاكية إلى عدة عوامل أساسية مؤكدة أهمها:

1- إمتلاك الإعتماد اللبناني لواحدة من أكبر الشبكات المصرفية التي تضم 48 فرعاً تنتشر في مختلف المناطق اللبنانية، وبشكل خاص في المناطق ذات الكثافة السكانية أو المتميزة بإستقطاب الأنشطة الإقتصادية والإنتاجية المختلفة، حيث يتبع للمصرف 20 فرعاً في بيروت الكبرى، 19 فرعاً في جبل لبنان و 7 فروع في البقاع وفرعان في كل من الشمال والجنوب.

2- عراقة وخبرة الإعتماد اللبناني في إطلاق وتقديم المنتجات والخدمات المصرفية المتنوعة.

3- ريادة الإعتماد اللبناني في إستقدام وإستخدام التكنولوجيا الحديثة والتعامل المبكّر مع الصيرفة الإلكترونية في أعماله الداخلية وفي إصدار بطاقات الإئتمان وبطاقات الدفع الإلكترونية.

4- وجود فريق عمل يتمتع بخبرات كبيرة ومتعددة في مجمل العمليات المصرفية والمالية وعلاقات ذات تأثير وفعالية في أوساط رجال الأعمال والمال والمستثمرين والمؤسسات والشركات.

على ذلك يتوقع أن يكون مصرف الإعتماد اللبناني في السنتين القادمتين المصرف الأكثر إندفاعاً في حقل صيرفة التجزئة، الميدان الرحب للتنافس المستقبلي في لبنان، حيث تدل الإحصاءات إلى أن أكثر من نصف الشعب اللبناني لم يدخل إلى عتبة مصرف ما، وهذه النسبة هي من أعلى النسب المعروفة في العالم في الدول المشابهة في التقدُّم للبنان، مما يعني أن هناك حقلاً واسعاً يمكن تنميته لصالح المصارف اللبنانية، ولصالح المستهلك اللبناني الذي يحتاج دائماً إلى مصرف يواكبه في مختلف مراحل حياته، ويحتاج بصورة خاصة إلى إنفتاح المصارف على هذه الفئة من المستهلكين الصغار لأن هناك فائدة كبيرة على كل الأصعدة من تنمية هذه العلاقة التي يستفيد منها كل الفرقاء: المصرف، المستهلك، والإقتصاد اللبناني.

وإذا كان تطوير قطاع الخدمات المصرفية بالتجزئة ميزة التوجُّهات الجديدة في السنتين الأخيرتين، وستكون كذلك أحد عناوينه الأساسية لنمو أعماله ومؤشراته في السنوات المقبلة التي ستشهد المزيد من التوسُّع في هذا المضمار، فإن الإعتماد اللبناني لم يغفل في إستراتيجيته الجديدة الإحتفاظ بمواقعه المتقدمة في أنشطته الأساسية والعمل على تنميتها وتطويرها في خدمة قاعدة واسعة من العملاء أفراداً ومؤسسات تنمو سنوياً بمعدلات مرتفعة وترتبط إرتباطاً وثيقاً بالبنك، بالنظر إلى أساليب التعامل والإهتمام المتميز بعوامل الثقة والأمان والإلتزام التي تجعل من العملاء أصدقاء وشركاء فعليين في القرار.

وقد جاء التصنيف المتقدم الذي ناله الإعتماد اللبناني من مؤسسة طومسون بنك ووتش الدولية، ليؤكد ما حققه البنك من نجاحات متتالية في مختلف أعماله وأنشطته، حيث جاء التصنيف وفقاً لما يلي:

| | |
|---|---|
| Issuer Rating | A/B |
| Local Currency Short Term | 1 |
| Local Currency Long Term | AA- |

CREDIT LIBANAIS الاعتماد اللبناني

# الإعتماد اللبناني وبطاقات الإئتمان
# ريادة ومصدر رئيسي

يعتبر بنك الإعتماد اللبناني من البنوك الرائدة في سوق بطاقات الإئتمان، فهو مصدر أساسي للبطاقات الدولية بأنواعها المختلفة، كما أنه من المساهمين الرئيسيين بإصدار بطاقة بنكرنت BankerNet المحلية التي تقدم خدمات الصرف النقدية في لبنان والخارج، ويقوم بدور الراعي لبرنامج العضوية الثانوية لبطاقة فيزا بالنسبة لعدد من البنوك العاملة في لبنان، ويمتلك غالبية أسهم داينرز كلوب Diners Club في الشرق الأوسط. كما يدير البنك نقاط البيع لدى المتاجر التي تحمل رموز البطاقات الدولية. وهي تضم حوالي 7000 نقطة بيع منها 2500 نقطة بيع إلكترونية (POS)، موزعة لدى التجار والفنادق والمراكز السياحية وغيرها من مراكز الخدمات المنتشرة في مختلف أنحاء لبنان.

كما شارك الإعتماد اللبناني في تأسيس شركة شبكة الدفع المصرفية "IPN" (Interbank Payment Network) برأسمال مشترك مع بنك لبنان والمهجر وفرنسَبنك وبنك عودة، وقد إنضم لهذه الشبكة عدداً من المصارف اللبنانية لتصبح الشركة الأكبر من نوعها في لبنان، وتعنى




هذه الشركة بتأمين جميع الخدمات اللازمة لتشغيل الصراف الآلي بما في ذلك التراخيص والمقاصة والخدمات المعلوماتية وتكنولوجيا الإتصالات وسواها من الخدمات المرتبطة بهذا المجال، كما أطلقت




هذه الشركة بطاقة "BankerNet" وعملت على توأمتها مع "VISA" فأصبحت بطاقات لها جميع مفاعيل البطاقات الدولية التي يمكن إستعمالها على الصرافات الآلية التابعة للشبكة ونقاط البيع محلياً وعالمياً.

وتقدم بطاقة "BankerNet" عن طريق الصراف الآلي الخدمات التالية:

- سحب النقود بالليرة اللبنانية والدولار الأميركي.
- إيداع النقود.
- طلب كشف حساب لمدة شهر.
- طلب رصيد حساب.
- طلب كشف حساب لفترة قصيرة دون الشهر.
- طلب دفتر شيكات.
- طلب تحويل من حساب إلى آخر في نفس المصرف.

أما أهم البطاقات التي يصدرها الإعتماد اللبناني لعملائه فهي:

- بطاقة فيزا على مختلف أنواعها.
- بطاقة ماستركارد على مختلف أنواعها.
- بطاقة داينرز كلوب.
- بطاقة بانكرنت.□



الاقتصاد والأعمال
أيلول (سبتمبر) ١٩٩٩

# بنك الاعتماد اللبناني
# اصدار بـ 100 مليون دولار


د. جوزيف طربيه

أعلن رئيس مجلس الادارة مدير عام بنك الإعتماد اللبناني د. **جوزيف طربيه** أن المصرف يعتزم في نهاية العام إجراء إصدار سندات دولي جديد، هو الثاني له هذا العام.

وهذا الإصدار الذي لم يتحدد أجله بصورة نهائية تبلغ قيمته 100 مليون دولار أميركي، سيتم تسويقه في الخارج.

وقال د. **طربيه** أن البنك حقق نجاحاً كبيراً في الإصدار الأخير البالغة قيمته 60 مليون ليرة، مشيراً إلى أن الغاية منه تنويع مصادر الموارد وتوفير موارد ذات آجال متوسطة تمكّن البنك من المضي في تنفيذ سياسته في مجال صيرفة التجزئة لا سيما في مجال التمويل الإستهلاكي الذي يساعد على حلحلة حال الركود القائمة.

يُذكر أن الإعتماد اللبناني طرح منتجات عدة لصيرفة التجزئة، وكان أول بنك يوقّع على عقود إسكانية بموجب الإتفاقية الموقّعة بين المصارف والمؤسسة العامة للإسكان.

البيان الاقتصادية
مجلة مالية اقتصادية اجتماعية
العدد ٣٣٣ ـ آب (أغسطس) ١٩٩٩

# ثقة عربية ودولية بالاعتماد اللبناني
# اقبال كبير على اصداره الـ ٦٠ مليون دولار



د. جوزف طربيه

*بنك الاعتماد اللبناني*

دل الاقبال الواسع من قبل المؤسسات العربية والاجنبية على الاكتتاب باصدار شهادات الايداع الدولية الذي قام به بنك الاعتماد اللبناني بادارة مجموعة الشرق الاوسط للاستثمار MECG، الى ثقة المستثمرين بالبنك اللبناني الذي يرأسه ويديره الدكتور جوزف طربيه المعروف جيدا في اوساط رجال المال والاعمال العرب والاجانب.

وقال الدكتور طربيه تعليقا على نجاح الاكتتاب «ان النجاح الذي حققه المصرف في هذا الاصدار وتنفيذه في موعده غداة تصاعد الاعتداءات الاسرائيلية التي استهدفت عددا من منشآت البنى التحتية في العاصمة انما يؤكد متانة الاقتصاد اللبناني وتميز القطاع المصرفي، اذ تحظى الاوراق اللبنانية الحكومية والخاصة المصدرة في الاسواق الخارجية بثقة المستثمرين وتدل على عدم تأثرهم بالمعطيات المستجدة، الامر الذي يمثل حافزا قويا لهذا القطاع للاستثمار في تطوير هيكليته وخدماته ودوره في عملية النهوض الاقتصادي».

وفي بيان صادر عن بنك الاعتماد اللبناني ان هذا الاصدار «يأتي ضمن برنامج متكامل يستهدف اصدار ١٥٠ مليون دولار من هذه الشهادات في الاسواق الدولية خلال سنة ١٩٩٩، وان مجموعة الشرق الاوسط للاستثمار افادت أن طلبات الاكتتاب، ومعظمها من مصادر خارجية عربية واجنبية، فاقت ضعف المبلغ وبفوائد مقبولة لم تتجاوز ٨,٢٥ في المئة. الا ان ادارة المصرف آثرت عدم قبول طلبات تفوق المبلغ المستهدف وقدره ٦٠ مليون دولار، نظرا لعدم حاجة المصرف الى مبالغ اضافية حاليا، على ان تقبل الفوائض في اصدارات لاحقة».

وذكّر البيان بأن «بنك الاعتماد اللبناني كان اول مصرف لبناني يصدر سندات دولية في العام ١٩٩٦ كما ساهم بادارة معظم الاصدارات اللاحقة العائدة للحكومة اللبنانية والقطاع الخاص التي تجاوزت قيمتها ٤٤٠٠ مليون دولار خلال السنوات الماضية».

البيان الاقتصادية
مجلة مالية اقتصادية اجتماعية
العدد ٣٣٨ – آذار (مارس) ١٩٩٩

## انجازات على كل الاصعدة في الاعتماد اللبناني العام ١٩٩٨

# نسبة السيولة من مجموع الودائع والالتزامات ٨٠٪ والارباح ٢٤ مليار ليرة لبنانية



د. جوزف طربية يذيع نتائج اعمال البنك

قبل ان يذيع الدكتور جوزف طربيه رئيس مجلس ادارة بنك الاعتماد اللبناني ومديره العام نتائج اعمال البنك في مؤتمر صحفي، تلقى تهنئة كبيرة من مساهمي البنك الذين حضروا من المملكة العربية السعودية الى بيروت لحضور جلسة الجمعية العمومية والموافقة على الميزانية العامة العائدة للعام ١٩٩٨.

وقال لنا عضو مجلس الادارة الشيخ خلدون بركات الذي حضر الجلسة باسمه ونيابة عن كبير المساهمين الشيخ خالد بن محفوظ، «ان نتائج الاعتماد اللبناني كانت ممتازة وقد هنأنا رئيس مجلس الادارة المدير العام الدكتور طربيه عليها «ونحن لم نفاجأ بها لاننا نعرف جيدا من يدير المصرف وما هي كفايته».

### النتائج بالارقام

نعود الى البيان الذي اذاعه الدكتور طربيه في مؤتمره الصحفي بحضور حشد من الاعلاميين. فبعدما وصف العام ١٩٩٨ بأنه مميز بالنسبة لبنك الاعتماد اللبناني اذ حقق من خلاله قفزة نوعية على صعيد الربحية ونتيجة لاطلاقه المنتجات المصرفية الجديدة وتوسيع قاعدة العملاء ايداعا وتسليفا، أعطى الارقام التالية:

– أنهى المصرف عام ١٩٩٨ محققا زيادة في ميزانيته المجمعة، اذ بلغ مجموع الموجودات بتاريخ ١٩٩٨/١٢/٣١ ما يوازي ٢٢١٠,٣ مليار ليرة لبنانية، مقابل ١٦٨١,٧ مليار ليرة في نهاية العام ١٩٩٧، اي بزيادة قدرها ٥٢٨,٦ مليار ليرة ومعدلها ٣١,٤٣٪ بالنسبة لنهاية العام الأسبق، في حين بلغت نسبة هذه الزيادة في اجمالي الموجودات لدى القطاع المصرفي اللبناني معدل ٢٠,٥٩٪.

– تترجم النمو في جانب المطلوبات بزيادة ودائع الزبائن بقيمة ٤٧٠,٥٥ مليار ليرة لبنانية ونسبتها ٣٥,٦١٪ (مقابل زيادة في اجمالي الودائع لدى القطاع المصرفي بنسبة ١٩,٥٦٪)، حيث بلغ حجم الودائع في نهاية العام ١٩٩٨ ما قيمته ١٧٩١,٩ مليار ليرة لبنانية.

– نمت المحفظة الائتمانية لدى المصرف بنسبة هامة حيث ارتفع حجم التسليفات الممنوحة للعملاء بقيمة ٩٥,٥٤ مليار ليرة لبنانية خلال العام ١٩٩٨ اي بزيادة نسبتها ٢٧,٤٧٪ عن العام ١٩٩٧ (مقارنة مع نسبة الزيادة في التسليفات لدى القطاع المصرفي والبالغة ٢٠,٩١٪)، اذ بلغ مجموع التسليفات في نهاية العام ١٩٩٨ ما قيمته ٤٤٣,٤ مليار ليرة لبنانية.

– طور المصرف دوره في حقل الصيرفة بالتجزئة حيث اطلق منتجات جديدة وضاعف قاعدة العملاء المدينين لديه، وعزز فريقه الاداري بخبرات جديدة في هذا الحقل ستساعد على تطوير نشاطات المصرف وتعميق دوره في تنشيط العجلة الاقتصادية في لبنان.

– ثابر المصرف على الاحتفاظ بنسب سيولة عالية خلال العام ١٩٩٨ وعلى توظيف هذه السيولة في أدوات واستثمارات مالية حسنة المردود وعالية الأمان. وقد بلغت نسبة السيولة في نهاية العام ١٩٩٨ معدل ٨٠٪ من مجموع الودائع والالتزامات ومعدل ٧٢٪ من مجموع الميزانية. كما حافظ على نسبة ملاءة مرتفعة بمعدل ١٨٪ في نهاية العام ١٩٩٨ مقابل النسبة المحددة عالمياً بـ ٨٪.

بلغت نسبة العائد على الأموال الخاصة ٢٤,٧٪، ونسبة العائد على متوسط الموجودات ١,٢٤٪ في ٩٨/١٢/٣١ (مقابل ٢٢,٨٠٪ و ١,٤٠٪ على التوالي في نهاية العام السابق). في حين بلغت هذه النسب لدى القطاع المصرفي معدل ٢٠,٩٤٪ و ١,٣٨٪ على التوالي في نهاية العام ١٩٩٨.

وعدّد الدكتور طربيه في بيانه نشاطات المصرف الجديدة ومشاركته مصارف دولية في ادارة عدة اصدارات اوراق مالية للقطاعين العام والخاص، وقيامه بتمويل مشاريع سياحية وصناعية وعمليات ايجار تمويلي LEASING ، ذكّر بأن مؤسسة تشجيع الصادرات الكندية عينت الاعتماد اللبناني كأول ممثل لها في لبنان.

وختم بيانه بوصفه العام ١٩٩٨ بعام الانجازات على كل صعيد..

وقد تجسدت كل اعمال البنك في العام المذكور بتحقيقه ارباحا (قبل الضريبة) قدرها ٢٤,٢ مليار ليرة لبنانية اي بزيادة ١٤٪ عن العام ١٩٩٧.

الاداري
آذار (مارس) ١٩٩٩

لاعب اساسي في الوساطة المالية

# الاعتماد اللبناني يدخل ميدان الصيرفة بالتجزئة

**يعتبر العام ١٩٩٨ عاما مميزا بالنسبة لبنك الاعتماد اللبناني الذي حقق زيادة في اجمالي الموجودات بلغت ٣١،٤٣٪ وفي ودائع الزبائن بنسبة ٣٥،٦١٪ وهو يتجه نحو الدخول بقوة في ميدان الصيرفة بالتجزئة.**



الدكتور طربيه خلال المؤتمر الصحفي

حقق الاعتماد اللبناني خلال العام ١٩٩٨ قفزة نوعية تمثلت في ولوج مصادر دخل جديدة وتحسين الربحية وتنمية حصته في السوق المصرفية ايداعا وتسليفا وعمولات واطلاق منتجات مصرفية جديدة.

زادت ميزانية المصرف المجمعة، فبلغ مجموع الموجودات بتاريخ ٣١/١٢/١٩٩٨، ٢٢١٠،٣ مليار ليرة لبنانية مقابل ١٦٨١،٧ مليار ل.ل. في نهاية العام ١٩٩٧، اي بزيادة مقدارها ٥٢٨،٦ مليار ل.ل. ومعدلها ٣١،٤٣٪ بالنسبة لنهاية العام السابق، في حين بلغت نسبة هذه الزيادة في اجمالي الموجودات لدى القطاع المصرفي اللبناني معدل ٢٠،٥٩٪.

ترجم النمو في جانب المطلوبات بزيادة ودائع الزبائن بقيمة ٤٧٠،٥٥ مليار ل.ل. ونسبتها ٣٥،٦١٪ حيث بلغ حجم الودائع في نهاية ١٩٩٨ ما قيمته ١٧٩١،٩ مليار ل.ل.

وقد نمت المحفظة الائتمانية لدى المصرف بنسبة هامة حيث ارتفع حجم التسليفات الممنوحة للعملاء ٤٤٣،٤ مليار ل.ل. في نهاية العام ١٩٩٨ بزيادة ٢٧٪ عن العام ١٩٩٧.

وقد طور المصرف دوره في حقل الصيرفة بالتجزئة فاطلق منتجات جديدة وضاعف قاعدة العملاء المدينين لديه، وعزز فريقه الاداري بخبرات جديدة لتعميق دوره في تنشيط العجلة الاقتصادية في لبنان.

وقد بلغت نسبة السيولة في نهاية العام ١٩٩٨ معدل ٨٠٪ من مجموع الودائع والالتزامات ومعدل ٧٢٪ من مجموع الميزانية.

كما حافظ المصرف على نسبة ملاءة مرتفعة بمعدل ١٨٪ في نهاية العام ١٩٩٨ مقابل النسبة المحددة عالميا بـ ٨٪.

اما على صعيد الربحية فقد بلغت الارباح المجمعة (قبل الضريبة) ٢٤،٢ مليار ل.ل. في نهاية العام ١٩٩٨، اي بزيادة نسبتها ١٤٪ عن العام ١٩٩٧.

الى ذلك حقق المصرف خلال العام ١٩٩٨ ارتفاعا في ايرادات الاستثمار بمعدل ١٦،٢٦٪ مقارنة مع العام ١٩٩٧. كما بلغ معدل هامش الفوائد الصافية الى مجموع الايرادات ٢٤،٤٣٪ في نهاية كانون الاول ٩٨، ومعدل المردود المالي على مجموع الايرادات ٣٣،١٦٪ يعود الارتفاع في نسب المردود الى سياسة التوظيفات الائتمانية المتبعة وحسن دراسة المخاطر وادارتها، بالاضافة الى توسيع قاعدة الايرادات عن طريق تقديم خدمات مصرفية جديدة تتماشى ومتطلبات العملاء.

وقد نمت الايرادات الناجمة عن العمولات المقبوضة على مختلف الخدمات المصرفية التي يقدمها المصرف بنسبة ٢٤٪ عن العام ١٩٩٧، وشكلت حصة العمولات والايرادات الاخرى نسبة ٢٦٪ من المردود المالي الاجمالي في نهاية كانون الاول ٩٨ مقابل ٢٢٪ في العام الذي سبقه.

وازدادت الايرادات من العمولات لقاء عمليات بطاقات الائتمان، وذلك نتيجة تنمية وتطوير خدمات الصيرفة الالكترونية وتسويق البطاقات وتعزيز شبكة نقاط البيع مما مكن المصرف من لعب دور رائد على الساحة اللبنانية في هذا المضمار.

اما نسبة العائد على الاموال الخاصة فقد بلغت ٢٤،٧٪ ونسبة العائد على متوسط الموجودات ١،٢٤٪ في نهاية كانون الاول ٩٨ مقابل ٢٢،٨٠٪ و ١،٤٠٪ على التوالي

## الاكتتاب باليوروبوندز فاق التوقعات

حقق اصدار سندات «اليورو بوندز» الذي سوقته شركة «ميريل لينش» العالمية لحساب الحكومة اللبنانية نجاحا كبيرا فاق كل ما كان متوقعا وتمثل، هذا النجاح، في الاقبال الشديد من قبل مؤسسات لبنانية واجنبية على الاكتتاب في هذا الاصدار، بشقيه الاميركي (الدولار) والاوروبي (اليورو) بينما دفع بالشركة المسوقة وبعد استشارة السلطات اللبنانية المعنية (وزارة المال) الى رفع قيمة الاصدار من ٣٥٠ مليون دولار كما كان مقررا له الى ٥٤٠ مليون دولار وهو رصيد المبلغ المتبقي من اصل مبلغ المليار دولار الذي حدده مجلس النواب اللبناني للحكومة لاصدار سندات دين في الاسواق العالمية.

وبلغت حصة المؤسسات اللبنانية في الاصدار المذكور نحو ٨٠٪ من مجمل المبالغ التي تم الاكتتاب بها، والبارز، في الاصدار تمثل في الاقبال على الجزء المصدر «باليورو» (نحو ٣٣٠ مليون دولار)، اي ٣٠٠ مليون «يورو».

وجاءت الفوائد على الاصدار مقبولة الى حد بعيد فبلغت على التوالي ٨,٥٠٪ لفئة الدولار (٢٠٠ مليون دولار) اي ما يعادل ٣٥٥ نقطة فوق سندات الخزينة الاميركية لاجل ٥ سنوات. وبلغ سعر الكوبون ٩٩٠٥٠ دولارا. اما فوائد اكتتابات اليورو (نحو ٣٣٠ مليون دولار) فبلغت ٧,٢٥٪ اي ٣٩٩ نقطة فوق فائدة السندات الاوروبية لمدة ٥ سنوات. وبلغ ثمن الكوبون عن هذه السندات ٩٩٠٧١ «يورو».

وتعكس، نتيجة هذا الاصدار الناجح، مجددا ثقة اسواق المال العالمية، كما السوق المحلي بالاقتصاد اللبناني وبالمستقبل، كما، تؤكد هذه النتيجة على ثقة الاسواق العالمية ولتوجهات الحكومة الاصلاحية في المجالات الادارية والاقتصادية والمالية.

وقال اقتصاديون ان احدث اصدارات لبنان من السندات الحكومية يمثل دعما قصير الاجل لاقتصاد غارق في الديون واشاروا الى ان الحكومة يجب ان تعمل بسرعة على ايجاد موارد بديلة للاقتراض.

وقال اقتصاديون ان لبنان الخبير في دخول اسواق الدين الدولية لن يواجه اي مشكلة في طرح اصداره على مستثمرين تقليديين مثل بنوك بيروت والاثرياء من اللبنانيين المغتربين. والجديد ان الاصدار المقوم باليورو سيجتذب مجموعة مختلفة من المستثمرين الراغبين في سندات سوق ناشئة مستقرة نسبيا.

لكنهم قالوا ان الحكومة التي بلغ حجم انفاقها في العام الماضي ١٧٥ في المئة من دخلها تعرض الاقتصاد للخطر بالاعتماد على الاقتراض.

وقال عابودي ناجية محلل شؤون الشرق الاوسط وشمال افريقيا في شركة نوموراسيكيوريتيز ومقرها لندن «انها فكرة سيئة ان يقوم بلد يعاني عجزا ضخما بالاقتراض بغزارة بالعملات الاجنبية».

واضاف «قد يكون من المنطقي اقتصاديا في الاجل القصير ادارة الدين بالاقتراض لكن لا يمكن استمرار هذا الى الابد فخمس سنوات ليست مدة طويلة وعواقب عدم السداد وخيمة».

واقر الاقتصاديون بان الموارد المالية البديلة محدودة لكنهم قالوا ان الحكومة الجديدة يجب ان تجدها وخاصة قبل اعلان ميزانية عام ١٩٩٩ التي سيدرسها المستثمرون جيدا.

وقال غسان الرفاعي مستشار البنك الدولي للسياسات في الشرق الاوسط وشمال افريقيا «يجب ان يكدوا لانه ليس لديهم بعد سداد خدمة الدين الضخم والرواتب سوى القليل لتمويل النمو». واضاف ان «الخصخصة هي خيار بديهي مثلها مثل توسيع القاعدة الضريبية وجعل المرافق اكثر كفاءة اذ يجب عليهم تطبيق اسلوب متعدد المحاور».

في نهاية العام ١٩٩٧. في حين بلغت هذه النسب لدى القطاع المصرفي معدل ٢٠,٩٤٪ و ١,٣٨٪ على التوالي في نهاية العام ١٩٩٨.

بالاضافة الى هذه الارقام وفي مؤتمر صحفي افصح رئيس مجلس ادارة الاعتماد اللبناني الدكتور جوزيف طربيه عن دخول المصرف بقوة في ميدان الصيرفة بالتجزئة، لافتا الى ضرورة التوجه نحو الشعب بجميع فئاته من خلال هذا الباب.

وأضاف «ان الصيرفة بالتجزئة هي خيار اضطراري لان الايرادات التي تأتي من سندات الخزينة سهلة يحصل عليها المصرف نتيجة وجود عميل سهل ومضمون.

لكن هذه العمليات السهلة سوف تصبح صعبة في المستقبل مع تحسن مالية الدولة.

لذلك لا بد من تطوير مصادر دخل المصرف بتوسيع خدماته باتجاه المواطنين كخيار افضل».

وتطرق الدكتور طربيه الى اهم النشاطات الجديدة للمصرف وفي مقدمها تفعيل دور الاعتماد اللبناني كلاعب اساسي في ميدان سوق الرأسمال والوساطة المالية. ان من خلال مشاركته لمصارف دولية في ادارة عدة اصدارات اوراق مالية للقطاعين العام والخاص او من خلال ادارة عدة عمليات تمويل رئيسية لمشاريع سياحية وصناعية وعمليات ايجار تمويلي Leasing. في هذا السياق تجدر الاشارة الى ان الاعتماد اللبناني اشترك مع مؤسسة ميريل لينش المالية في ادارة الاصدار المقبل الذي تحضر له الحكومة اللبنانية بالدولار واليورو وبمشاركة مؤسسات محلية واجنبية (راجع الكادر).

اما على صعيد فتح اسواق جديدة فقد عين الاعتماد اللبناني كأول ممثل في لبنان لمؤسسة تشجيع الصادرات الكندية مع اعطائه خط ائتمان لتمويل الصادرات ذات المنشأ الكندي. كما سمي البنك الاوروبي للاستثمار الاعتماد اللبناني من بين المصارف المعتمدة لادارة القرض الذي منحه البنك المذكور للبنان لاعادة تأهيل الفنادق اللبنانية.

اخيرا رأى طربيه ان التحديات التي ستواجهها المصارف اللبنانية في المستقبل ليست فقط تحديات التحديث والتكنولوجيا وضبط كلفة التشغيل واعادة هندسة نظم العمل والعمليات وتقديم خدمات ومنتجات مالية ومصرفية اكثر تنوعا وتنمية مواردها الناتجة عن الخدمات وايرادات الوساطة على حساب الايرادات الناتجة عن الديون والفوائد، بل ان التحدي الاكبر يبقى حسن ادارتها للمخاطر في ظل العولمة سواء كان ذلك على الصعيد الخارجي حيث تعصف باسواق المال الدولية ازمات متنقلة، ام على الصعيد الداخلي حيث اظهرت المصارف اللبنانية قدرة كبيرة على التعاطي مع المخاطر.

**ميرنا سكر**

AL ITTIHAD AL IKTISSADI
الاتحاد الاقتصادي
مجلة الاقتصاد العربي

آذار / مارس ١٩٩٩

## قفزة نوعية للاعتماد اللبناني في العام ١٩٩٨

# ٥٢٨.٦ مليار ليرة زيادة في ميزانيته و١٧٩١.٩ مليار ليرة حجم ودائعه

**حقق الاعتماد اللبناني في العام ١٩٩٨ قفزة نوعية تمثلت في ولوج مصادر دخل جديدة وتحسين الربحية وتنمية حصته في السوق المصرفية ايداعا وتسليفا وعمولات واطلاق منتجات مصرفية جديدة.**

■ كما حقق المصرف بحسب البيان الصحفي الذي تلاه رئيس مجلس الادارة جوزيف طربيه خلال مؤتمر صحفي عقده منتصف الشهر الماضي زيادة في ميزانيته المجمعة بلغت ٥٢٨.٦ مليار ليرة لبنانية اي بنسبة ٣١.٤٣ في المئة ليصبح مجموع موجوداته ما يوازي ٢٢١٠.٣ مليار ليرة لبنانية مقابل ١٦٨١.٧ مليار ليرة للعام ١٩٩٧، وفي حين لم تتعد الزيادة في اجمالي الموجودات لدى القطاع المصرفي اللبناني معدل ٢٠.٥٩ في المئة.

كما ترجم النمو في جانب المطلوبات في زيادة ودائع الزبائن بقيمة ٤٧٠.٥٥ مليار ليرة حيث بلغ حجم الودائع في نهاية العام ١٩٩٨ ما مقداره ١٧٩١.٩ مليار ليرة لبنانية.

والجدير بالذكر ان المصرف طور دوره في حقل الصيرفة بالتجزئة حيث اطلق منتجات جديدة وضاعف قاعدة العملاء المدينين لديه وعزز فريقه الاداري بخبرات جديدة في هذا الحقل ستساعد على تطوير نشاطاته وتعميق دوره في تنشيط العجلة الاقتصادية في لبنان.

أما على صعيد الارباح فقد بلغت ارباح المصرف للعام ١٩٩٨ (قبل الضريبة) ٢٤.٢ مليار ليرة لبنانية اي بزيادة نسبتها ١٤ في المئة عن العام ١٩٩٧.

وبالاضافة الى ذلك حقق المصرف ارتفاعا في ايرادات الاستثمار الناجمة عن العمولات المقبوضة وفي نسبة العائد على الاموال الخاصة. كما قام بعدد من النشاطات الاستثمارية والتوسعية التي لاقت وتلاقي نجاحا كبيرا.

وفي العودة الى المؤتمر الصحفي الذي عقده رئيس مجلس ادارة المصرف فبعد تلاوة



جوزيف طربيه: حققنا زيادة في ميزانيتنا بنسبة ٣١.٤٣ في المئة.



الحضور المصرفي والاعلامي.

الارقام والنتائج فتح المجال امام الصحافيين لطرح الاسئلة وهنا بعض ما جاء فيها:

**ما هي نسبة الديون المشكوك في تحصيلها لدى الاعتماد اللبناني؟ وهل سيكون الاعتماد اللبناني من المصارف المكتتبة في الاصدار المقبل لمصرف لبنان؟**

بالنسبة لتغطية الديون والمعونات على الديون المشكوك بتحصيلها، فان موسوعة بنك Data اوردت في عام ١٩٩٧ على غلاف الموسوعة الرئيسي بأن الاعتماد اللبناني عنده افضل تغطية للديون المشكوك بتحصيلها. اما بالنسبة لما يتعلق بمشاركة الاعتماد اللبناني باصدار سندات الدين الدولية التي ستجري خلال اسابيع فانا اعلن ان الاعتماد اللبناني سيشارك مع شركة ميريل لانش في ادارة اصدار هذه السندات الدولية ليس فقط بالدولار بل باليورو ايضا.

**هل في استراتيجية مصرفكم دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم ضمن دائرة اشمل لانعاش السوق الاقتصادي؟**

طبعا ان من ضمن سياسة الاعتماد اللبناني واستراتيجيته الرئيسية العمل في حقل التجزئة وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعتبر ركيزة الاقتصاد اللبناني.

**وهل تشجعون عمليات الدمج بين المصارف؟**

نحن نشجع كل عمليات الدمج التي تقوم على أسس سليمة ومدروسة ونحن نراقب ما يجري ونرى ان القطاع المصرفي اللبناني يتجه نحو عمليات الدمج والتجميع.

**ما رأيكم بالتوجه الى سوق الصيرفة بالتجزئة التي تعتمدها بعض المصارف؟**

لقد اعتمدنا في مصرفنا هذه السياسة لاننا رأينا انها توفر الدعم للشعب اللبناني الذي يحتاج للمساعدة المصرفية التي لم تتوفر له حتى الآن.

le Commerce du Levant

25 Fevrier 1999

# Un guichet islamique au Crédit Libanais ?

***Le Crédit Libanais change. Il s'ouvre encore plus au grand public, se démocratise... et planche sérieusement sur un projet du guichet islamique.***

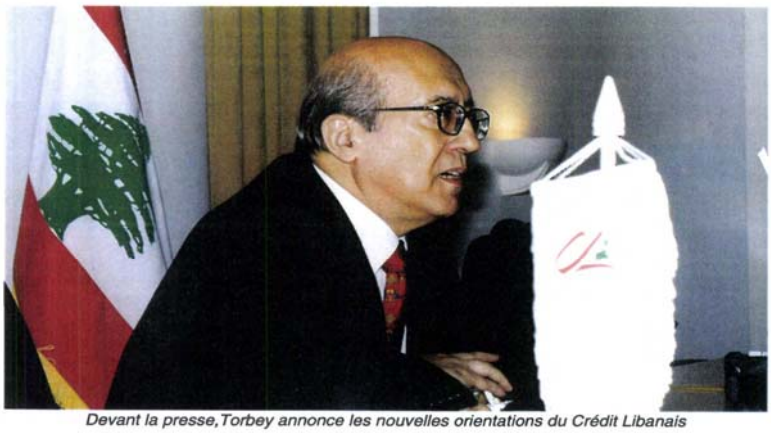

*Devant la presse, Torbey annonce les nouvelles orientations du Crédit Libanais*

Dans le sillage d'une redéfinition de sa stratégie d'action, le Crédit Libanais procède à une restructuration de ses opérations de gestion bancaire et de son cadre administratif. Un groupe de consultants étrangers à la tête desquels se trouve le Dr Vickman, de la City Bank, planche sur la mise au point de cette dynamique de restructuration à la lumière d'une décision de la banque de focaliser son activité à présent sur le retail banking.

Des sources informées croient savoir que le Crédit Libanais a fait appel dernièrement à la compétence de trois managers ayant une longue expérience à la Chase Manhattan Bank pour prendre en charge la direction des opérations dans les nouvelles niches bancaires définies par l'administration de la banque.

## Une expansion est toujours possible

Le Crédit Libanais, affirme-t-on de mêmes sources, planche également en ce moment sur l'opportunité d'ouvrir un guichet islamique à Beyrouth. Ainsi, cet établissement bancaire serait le troisième organisme au Liban à s'ouvrir sur le régime des banques islamiques après la Banque Al-Baraka et la Banque Iranienne pour le Commerce.

La croissance du Crédit Libanais enregistrée sur le marché libanais est due essentiellement, selon les observateurs, à la bonne gestion de ses administrateurs. Certes, l'achat de 97 % de ses actions, il y a deux ans, par un groupe saoudien présidé par cheikh Khaled ben Mahfouz lui a permis de bénéficier de dépôts bancaires saoudiens, mais aucune extension externe, notamment en direction des pays du Golfe, n'a été opérée jusqu'à ce jour. Rien n'empêche, soulignent les sources, qu'une telle démarche ait lieu dans l'avenir, si une bonne opportunité se présente.

Le secteur bancaire libanais continue d'exercer un attrait certain sur les déposants et investisseurs saoudiens. Leurs expériences bancaire au Liban à comparer à celles qu'ils ont eu dans le monde arabe et notamment à Bahrein ont été la plus concluante, ajoutent les sources.

Le ralentissement de la croissance bancaire dans ce pays après la reprise du secteur bancaire au Liban, au début des années 90, montre une fois de plus l'importance du Liban comme plate-forme financière incontournable dans la région, concluent les sources.

## Banque des particuliers

Le Crédit Libanais a décidé de renforcer et de consolider ses activités de « *retail banking* » dans le cadre de la nouvelle stratégie de la banque visant à *« faire bénéficier toutes les couches sociales de ses services bancaires »*. Dans ce prolongement, il convient de signaler que les branches de la banque, qui sont au nombre de 47, devraient d'ici la fin de l'année en cours atteindre les 52.

Des études entreprises récemment par des organismes spécialisés autonomes ont montré que seuls 35 % des Libanais avaient accès aux différents services fournis par les établissements bancaires. Les 65 % restants considèrent que les services bancaires sont destinés aux personnes jouissant d'une certaine solvabilité.

## Diversifier les revenus

« *Close to you* », le nouveau slogan du Crédit Libanais signifie essentiellement le renforcement des prêts individuels destinés aux personnes ayant des moyens financiers limités. Selon le PDG de la banque, Joseph Torbey, cette démarche vise à élargir la base de la clientèle de l'établissement bancaire, à diversifier ses revenus et à dynamiser les rouages de l'économie nationale.

En prévision de l'amélioration des finances de l'État qui devraient entraîner une baisse de plusieurs points des taux d'intérêt servis sur les bons du Trésor, le Crédit Libanais s'est assigné un nouveau rôle sur le marché libanais en s'impliquant davantage dans le « *retail banking* » et en rationalisant ses opérations bancaires. «*Ce nouveau rôle a nécessité d'importants investissements dans le*



*domaine de la technologie et le recours à des compétences ayant de nombreuses années d'expérience à l'étranger dans le secteur bancaire* », assure M. Torbey, qui met l'accent sur l'importance d'accroître les prêts accordés aux petites et moyennes entreprises, pierre angulaire du développement de l'économie nationale.

Les prêts individuels et crédits accordés aux PME dépendront de la productivité des bénéficiaires et de leurs capacités à rationaliser leurs opérations de gestion et de dépenses. Selon le bulletin de la Bank Data de 1997, le Crédit Libanais a été qualifié comme ayant la meilleure couverture des prêts à risque (best risk coverage) au sein du secteur bancaire au Liban.

En réponse à une question, M. Torbey affirme que les taux d'intérêt fixés par les organismes compétents ne sont pas « *un acte volontaire*». Ils sont dictés par le marché, qui est tributaire de certaines données économiques. Selon le PDG du Crédit Libanais, une amélioration de ces données économiques, à travers une révision par le gouvernement du régime fiscal et la privatisation d'établissements publics, entraînerait nécessairement une baisse des taux d'intérêt servis sur les bons du Trésor et les dépôts bancaires.

## Attendre l'opportunité

Si les opérations d'acquisition et de fusion qui marquent la réorganisation du secteur bancaire au Liban sont les signes d'un assainissement dudit secteur, il n'en demeure pas moins que l'acquisition d'établissements bancaires ne représente pas un objectif en lui-même pour le Crédit Libanais.

«*L'acquisition d'une banque est une question de bonne opportunité*», affirme M. Torbey, qui estime que l'objectif prioritaire du Crédit Libanais est un développement sain de ses activités.

Concernant les opportunités d'investissement au Liban en ce moment, M. Torbey révèle que le Crédit Libanais est co-lead manager avec la Merrill Lynch pour la nouvelle émission obligataire. « *Le Crédit Libanais va gérer cette émission en dollars et en euros* », dit-il.

Selon le PDG du Crédit Libanais, à la lumière de la réaffirmation du gouvernement des constantes de la politique économique dans le pays, notamment en ce qui concerne la liberté de circulation des capitaux et la protection des investissements, les investisseurs seront de nouveau attirés par le marché libanais.

## Le total bilan en hausse

Dans un rapport rendu public, M. Torbey indique que le Crédit Libanais a achevé l'exercice financier de 1998, en réalisant une augmentation de son total bilan consolidé. Le total des actifs s'élève fin 1998 à 2 210,3 milliards de LL contre 1 681,7 milliards fin 1997, Soit une augmentation de 31,43 %.

Cette croissance se traduit par une augmentation des dépôts de l'ordre de 470,5 milliards de LL, soit plus de 35,6 % en comparaison avec celle de l'ensemble du secteur bancaire, qui est de 19,56 %.

À la fin de l'année dernière, l'ensemble des dépôts clientèle s'élevait à 1 791,9 milliards de LL. Le portefeuille des placements s'est également accru. Le volume des prêts et crédits est en augmentation de 95,54 milliards de LL en 1998, soit une progression de plus de 27,47 % (l'ensemble du secteur bancaire : 21,91 %). Enfin, les ratios et indicateurs financiers montrent une progression des revenus d'exploitation au cours de l'année 1998, de l'ordre de plus de 16,26 % par rapport à l'exercice financier précédent.

Il est utile de souligner d'autre part que le Crédit Libanais a été choisi cette année en tant que premier représentant de la société canadienne de développement des exportations (Export Development Corporation) et s'est vu accorder une ligne de crédit destiné à financer les exportations d'origine canadienne. La Banque Européenne d'Investissements (BEI) a opté pour le Crédit Libanais, en tant que banque gestionnaire du prêt accordé au Liban par la BEI et destiné au financement de la réhabilitation du secteur hôtelier au Liban. ■

**Liliane MOKBEL**

THE DAILY STAR
LEBANON

Tuesday, February 16, 1999

Full-year results from another two local banks show why the banking sector is doing so well

# Exceptional' year for Credit Libanais

Andrew Harvey
*Business editor*

Credit Libanais announced its 1998 results Monday with the comment that it had been an "exceptional" year.

Total assets increased to $1.47 billion from $1.11 billion in 1997, representing a rise of 31.4 percent compared with 20.59 percent in the banking sector overall.

The bank was releasing the first figures since it was sold off after 10 years under the ownership of Lebanon's Central Bank.

Profits before taxes were $16.1 million from $11.89 million last year while customer deposits rose to $313.6 million at a rate of 35.6 percent against the sector average of 19.56 percent.

Joseph Torbey, the chairman, said the bank was not looking to be the biggest bank in Lebanon, but it wanted to be "the number one best bank." He said he was confident of the bank's future in the current atmosphere of mergers but said he was in no hurry to ally with a competitor.

"We are a very liquid bank and we are well placed if it comes to a merger," he said. "Mergers are not a policy, they are an opportunity. We are looking for solid growth from a solid base. Banks are always talking to each other. If the right opportunity comes along I might be interested but I don't feel any anxiety to merge."



No anxiety: Joseph Torbey

Credit Libanais is something of a come-back bank, having been under Central Bank control following the debacle concerning the alleged misappropriation of funds by Roger Tamaraz, its former chairman.

The bank felt that the Central Bank had discouraged it from being fully competitive in the local market, but under the stewardship of Mr. Torbey and with new Saudi and Bahrani owners, Credit Libanais feels it is ready to make up for lost time.

The senior management of the bank has been restructured with a new head of retail banking recruited from Midland Bank in London and a head of operations brought in from Chase Manhattan.

The intention is to use the experience of bankers from Europe and the United States rapidly to develop new products and to build on the customer loans portfolio which rose by 27.4 percent to $296 million last year.

Mr. Torbey said the bank's first eurobond for $60 million was due to mature in July and the bank would probably issue a further $75 million this year. Credit Libanais is also a co-manager with Merrill Lynch of the government's new dollar and euro bond.

Full-year results from another two local banks show why the banking sector is doing so well

# 'Exceptional' year for Credit Libanais

# Bank chief sends strong message for privatization

Andrew Harvey
*Business editor*

The chairman of one of Lebanon's leading banks is warning the government against making "cosmetic gestures" when it presents its budget for this year.

"What is needed is a big push to reduce the huge public debt – and the name of that push is privatization," said Joseph Torbey, chairman and general manager of Credit Libanais, after announcing the bank's results for 1998.

He chose the occasion Monday to give what he called "a strong message" to the government about its economic strategy and the budget deficit.

"They are not facing a disaster. Their problems are manageable," he said.

He was unimpressed by suggestions that the government was preparing to sell its stake in the Casino du Liban through its holding in Intra Investments. Such a sale, along with the possible privatization of MEA were cosmetic and irrelevant.

Privatization of the telephone network was the government's best means of raising a substantial sum – at least $3 billion, said Mr. Torbey. If the revenues were used to reduce the amount of the debt there would be a saving in the cost of debt servicing, leading to greater confidence and lower interest rates.

He said it was important for the government to give a clear signal to the markets about its ability to bring the debt under control, which is running at more than $18 billion.

A key factor in government policy was presentation, Mr. Torbey said. He felt that Salim Hoss had not mastered the art of projecting a positive message. He said it was not inspiring to say, as the premier had done, that his administration shared the same objectives as its predecessors except for a change in management style.

The chairman said the government had the remedy to its problems in its own hands.

Results - Page SEVEN

الأنوار

الثلاثاء ١٦ شباط ١٩٩٩ – العدد ١٣٥٧٦

عرض في مؤتمر صحفي لنتائج البنك لعام ١٩٩٨

# طربيه : «الاعتماد اللبناني» و«ميريل لينش» سيديران الاصدار المرتقب للسندات الدولية

اعلن رئيس مجلس ادارة بنك الاعتماد اللبناني الدكتور جوزف طربيه ان البنك سيدير مع شركة «ميريل لينش» اصدار سندات الدين الدولية المتوقع اصدارها خلال اسابيع محدودة، موضحاً ان ارباح البنك الجمعة (قبل الضريبة) بلغت، حتى نهاية العام ١٩٩٨، ٢٤.٢ مليار ليرة (حوالى ١٦ مليون دولار) بزيادة نسبتها ١٤ بالمائة عن العام ١٩٩٧، ومشيراً الى ان موسوعة دانا بنك اعتبرت ان «الاعتماد اللبناني» لديه افضل تغطية للديون المشكوك في تحصيلها.

وقال طربيه، في مؤتمر صحفي عقده امس وعرض فيه لنتائج المصرف لعام ١٩٩٨، ان البنك انهى العام المذكور محققاً زيادة في ميزانيته المجمعة، اذ بلغ مجموع الموجودات بتاريخ ٣١ - ١٢ - ١٩٩٨ ما يوازي ٢٢١٠.٣ مليار ليرة لبنانية، في مقابل ١٦٨١.٧ مليار ليرة لبنانية في نهاية العام ١٩٩٧، اي بزيادة مقدارها ٥٢٨.٦ مليار ليرة لبنانية ومعدلها ٣١.٤٣ في المئة بالنسبة الى نهاية العام السابق، في حين بلغت نسبة هذه الزيادة في اجمالي الموجودات لدى القطاع المصرفي اللبناني معدل ٢٠.٥٩ في المئة.

اضاف: طوّر المصرف دوره في حقل الصيرفة بالتجزئة حيث اطلق منتجات جديدة وضاعف قاعدة العملاء المدينين لديه، وعزز فريقه الاداري بخبرات جديدة في هذا الحقل ستساعد على تطوير نشاطات المصرف وتعميق دوره في تنشيط العجلة الاقتصادية في لبنان. كذلك ثابر المصرف على الاحتفاظ بنسب سيولة عالية في خلال العام ١٩٩٨ وعلى توظيف هذه السيولة في ادوات واستثمارات مالية حسنة المردود وعالية الامان. وبلغت نسبة السيولة في نهاية العام ١٩٩٨ معدل ٨٠ في المئة من مجموع الودائع والالتزامات ومعدل ٧٢ في المئة من مجموع الميزانية. وحافظ على نسبة ملاءة مرتفعة بمعدل ١٨ في المئة في نهاية العام ١٩٩٨ في مقابل النسبة المحددة عالمياً بـ ٨ في المئة.

## اسواق جديدة

اضاف طربيه: اما على صعيد فتح اسواق جديدة، فقد جرى هذا العام تعيين الاعتماد اللبناني كأول ممثل في لبنان لمؤسسة تشجيع الصادرات الكندية Export Development Corporation مع اعطائه خط ائتمان لتمويل الصادرات ذات المنشأ الكندي. كما سعى البنك الاوروبي للاستثمار الاعتماد اللبناني من بين المصارف المعتمدة لادارة القرض الذي منحه البنك المذكور للبنان لاعادة تأهيل الفنادق اللبنانية. وتأتي هذه النشاطات الجديدة ضمن نفس التوجه الذي نجح المصرف في ارسائه في السابق والذي ادى الى اعتماده كوكيل لمؤسسات مالية خارجية عدة، والى افادته من خطوط ائتمان عدة ساعدت في تعزيز نشاطاته في الاسواق العربية والدولية.

ورأى طربيه ان القطاع المصرفي اللبناني هو قطاع متقدم ومتطور واقوى من الاقتصاد اللبناني ويشكل ركيزة قوة الاقتصاد، مشيراً الى ان التصحيح المطلوب في الاقتصاد اللبناني لا يكون عبر معالجة تصحيحية بسيطة وانما بمعالجة فعلية اي ضبط عجز الموازنة والقيام ببرنامج تخصيصي فعلي يعطي اوزاناً مالية كبيرة للميزانية اللبنانية ويؤثر على سعر الفوائد.

وعن مناخ الاستثمار في لبنان قال طربيه: نجاح لبنان في دخول السوق المالية الدولية لطرح اكتتابات بالعملات الاجنبية هو مؤشر جديد على استمرار المناخ الاستثماري الجيد في لبنان. بالطبع لا بد للمستثمرين بين بداية عهد ونهاية أخر من ان يتوقفوا ويراجعوا ويقيّموا ما ستكون عليه سياسة الحكم الجديد. واعتقد انهم تلقوا الجواب بشكل كاف من خلال ما سمعنا من دولة رئيس مجلس الوزراء سليم الحص «ان القواعد الاساسية التي يرتكز عليها النظام الاقتصادي اللبناني هي قواعد مستمرة ليست سياسة حكومات انما سياسة بلد». وهم مستمرون على هذه السياسة بمعنى ان حرية الرساميل وحماية الاستثمار والنظام الضريبي العادل والحماية القانونية وحرية القضاء كلها من المسلمات التي تعطي تطميناً للمستثمر.

وختم: نعتقد ان هذه الاساسيات قيد الرعاية وان المستثمرين تلقوا هذه الرسالة وانهم سيعملون في ضوئها. لكن هذا لا يعفي الدولة من ان تؤمن الشروط الاخرى للمناخ الاستثماري السليم وهو الاستقرار الاقتصادي الذي يهدده راهناً عجز الموازنة. ومصالحة هذا العجز وادارة الدين العام وتخفيضه هي من المعالجات الاستراتيجية التي يجب على الحكم والحكومة ان تعطيها الاهمية القصوى.

AL-ITIMAD
الاعتماد
مجلة المال والاقتصاد والنفط
كانون الثاني – شباط ١٩٩٩

# نتائج الاعتماد اللبناني لعام ١٩٩٨:
# ٣١،٤٢٪ زيادة في الموجودات

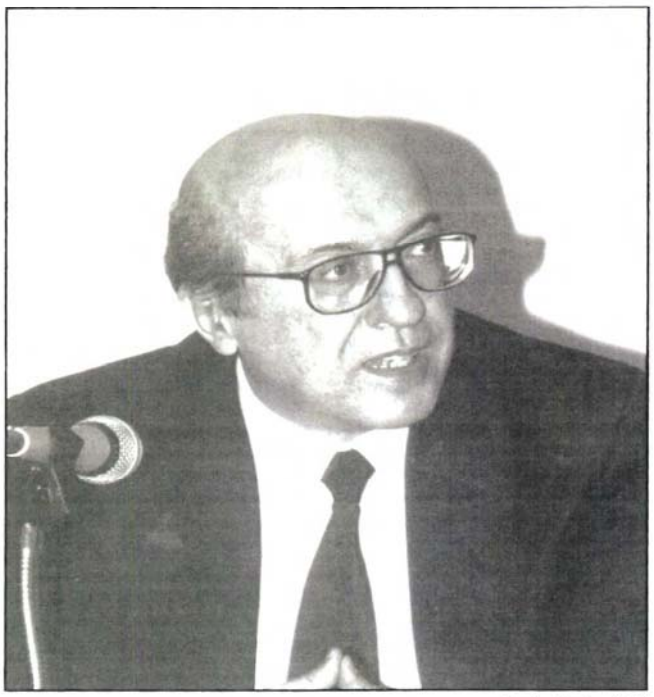
الدكتور جوزف طربيه

ذكر بيان للاعتماد اللبناني حول نتائج ١٩٩٨ ان البنك حقق زيادة في اجمالي الموجودات بنسبة ٣١،٤٢٪، وفي ودائع الزبائن بنسبة ٣٥،٦١٪.

وكان رئيس مجلس ادارة البنك ومديره العام الدكتور جوزف طربيه قد عقد مؤتمراً صحافيا تلا فيه البيان وقال:

انهى عام ١٩٩٨ محققازيادة في ميزانيته المجمعة، اذ بلغ مجموع الموجودات بتاريخ ١٩٩٨/١٢/٣١ ما يوازي ٢٢١٠،٣ مليار ليرة لبنانية، مقابل ١٦٨١،٧ مليار ليرة لبنانية في نهاية العام ١٩٩٧، اي بزيادة مقدارها ٥٢٨،٦ مليار ليرة لبنانية ومعدلها ٣١،٤٣٪ بالنسبة لنهاية العام السابق، في حين بلغت نسبة هذه الزيادة في اجمالي الموجودات لدى القطاع المصرفي اللبناني معدل ٢٠،٥٩٪.

واضاف: وقد تترجم النمو في جانب المطلوبات في زيادة ودائع الزبائن بقيمة ٤٧٠،٥٥ مليار ليرة لبنانية ونسبتها ٣٥،٦١٪ (مقابل زيادة في اجمالي الودائع لدى القطاع المصرفي بنسبة ١٩،٥٦٪)، حيث بلغ حجم الودائع في نهاية العام ١٩٩٨ ما قيمته ١٧٩١،٩ مليار ليرة لبنانية. كما نمت المحفظة الائتمانية لدى المصرف بنسبة هامة حيث ارتفع حجم التسليفات الممنوحة للعملاء بقيمة ٩٥،٥٤ مليار ليرة لبنانية خلال العام ١٩٩٨ اي بزيادة نسبتها ٢٧،٤٧٪ عن العام١٩٩٧ (مقارنة مع نسبة الزيادة في التسليفات لدى القطاع المصرفي والبالغة ٢٠،٩١٪) اذ بلغ مجموع التسليفات في نهاية العام ١٩٩٨ ما قيمته ٤٤٣،٤ مليار ليرة لبنانية.

وقد طور المصرف دوره في حقل الصيرفة بالتجزئة حيث اطلق منتجات جديدة وضاعف قاعدة العملاء المدينين لديه، وعزز فريقه الاداري بخبرات جديدة في هذا الحقل ستساعد على تطوير نشاطات المصرف وتعميق دوره في تنشيط العجلة الاقتصادية في لبنان.

وقال كما ثابر المصرف على الاحتفاظ بنسب سيولة عالية خلال العام١٩٩٨ وعلى توظيف هذه السيولة في ادوات واستثمارات مالية حسنة المردود وعالية الامان. وقد بلغت نسبة السيولة في نهاية العام ١٩٩٨ معدل ٨٠٪ من مجموع الودائع والالتزامات ومعدل ٧٢٪ من مجموع الميزانية. كما حافظ على نسبة ملاءة مرتفعة بمعدل ١٨٪ في نهاية العام ١٩٩٨ مقابل النسبة المحددة عالميا بـ٨٪ اما على صعيد الربحية، فقد بلغت الارباح المجمعة (قبل الضريبة) ٢٤،٢ مليار ليرة لبنانية في نهاية العام ١٩٩٨، اي بزيادة نسبتها ١٤٪ عن العام ١٩٩٧. وتدل النسب والمؤشرات المالية الى ارتفاع في ايرادات الاستثمار خلال العام ١٩٩٨ بمعدل ١٦،٢٦٪ مقارنة مع العام السابق. كما بلغ معدل هامش الفوائد الصافية الى مجموع الايرادات ٢٤،٤٣٪ في ٩٨/١٢/٣١، ومعدل المردود المالي على مجموع الايرادات ٣٣،١٦٪. يعود الارتفاع في نسب المردود الى سياسة التوظيفات الانتقائية المتبعة وحسن دراسة المخاطر وادارتها، بالاضافة الى توسيع قاعدة الايرادات عن طريق تقديم خدمات مصرفية جديدة تتماشى ومتطلبات العملاء.

وتابع البيان كما نمت الايرادات الناجمة عن العمولات المقبوضة على مختلف الخدمات المصرفية التي يقدمها المصرف بنسبة ٢٤٪ عن الفترة السابقة، اذ شكلت حصة العمولات والايرادات الاخرى نسبة ٢٦٪ من المردود المالي الاجمالي في ٩٨/١٢/٣١ مقابل ٢٢٪ في العام السابق. وازدادت الايرادات من العمولات لقاء عمليات بطاقات الائتمان وذلك نتيجة تنمية وتطوير خدمات الصيرفة الالكترونية وتسويق البطاقات وتعزيز شبكة نقاط البيع مما مكن المصرف من لعب دور رائد على الساحة اللبنانية في هذا المضمار. كما بلغت نسبة العائد على الاموال الخاصة ٢٤،٧٪، ونسبة العائد على متوسط الموجودات ١،٢٤٪ في ٩٨/١٢/٣١ (مقابل ٢٢،٨٠٪ و ١،٤٠٪ على التوالي في نهاية العام السابق)، في حين بلغت هذه النسب لدى القطاع المصرفي معدل ٢٠،٩٤٪ و ١،٣٨٪ على التوالي في نهاية العام ١٩٩٨».

واشار البيان الى تعيين البنك كأول ممثل في لبنان لمؤسسة تشجيع الصادرات الكندية، كما سمي من بين المصارف المعتمدة لادارة القرض الذي منحه البنك الاوروبي للاستثمار الى لبنان لاعادة تأهيل الفنادق اللبنانية.

AL-ITIMAD
الاعتماد
مجلة المال والاقتصاد والنفط

كانون الاول – ١٩٩٨

# بنك الاعتماد اللبناني التفوق التكنولوجي



الدكتور جوزف طربيه
رئيس مجلس ادارة بنك الاعتماد اللبناني

ذكر بنك الاعتماد اللبناني في بيان له انه اطلق حملة دعائية من خلال فيلم تم تصويره في شوارع بيروت يعبر فنيا عن التواصل الانساني بين المصرف وزبائنه.

وفي البيان ان الفريق الاداري في المصرف، بمساعدة خبراء دوليين، ساهم بالرمز الجديد للمصرف الذي استوحيت الوانه من العلم اللبناني وينم شكله عن دينامية المصرف وتفوقه التكنولوجي.

البيان الاقتصادية
مجلة مالية اقتصادية اجتماعية
العدد ٣٢٥ – كانون الأول (دسمبر) ١٩٩٨

# برنامج تمويل التجارة العربية يشيد بالاعتماد اللبناني ويقدم له خط ائتمان بـ ١٠ ملايين دولار



الدكتور جوزف طربيه

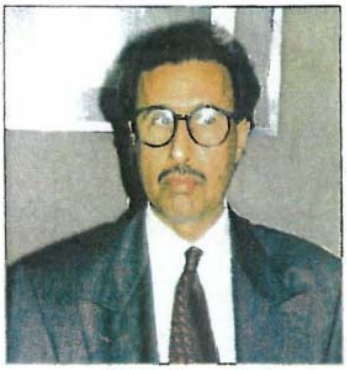

الدكتور جاسم المناعي

قدم برنامج تمويل التجارة العربية في ابو ظبي خط ائتمان لبنك الاعتماد اللبناني بمبلغ عشرة ملايين دولار اميركي.

وقع الاتفاق عن البرنامج رئيسه التنفيذي الدكتور جاسم المناعي وعن البنك رئيسه الدكتور جوزف طربيه.

وفي كلمته اشاد الدكتور المناعي ببنك الاعتماد اللبناني الذي يؤدي دوره الجيد كأحد الوكلاء المعتمدين لدى البرنامج في لبنان.

من جهته اشاد الدكتور جوزف طربيه بالدور المهم الذي يقوم به برنامج تمويل التجارة العربية في دعم الوكالات الوطنية في لبنان تعزيزا للتبادل التجاري بين الدول العربية، وما يجده من تفهم وتعاون من ادارة البرنامج.

البيان الاقتصادية
مجلة مالية اقتصادية اجتماعية
العدد ٣٢١ – آب (أغسطس) ١٩٩٨

# خط ائتمان بين «الاعتماد اللبناني» و(E.D.C.) الكندية

# طـربيـــه: حافز الاتفاق تشجيع حركة التبادل التجاري بين البلدين



د. جوزف طربيه يلقي كلمة

لمناسبة توقيعه اتفاق خط الائتمان مع مؤسسة تنمية الصادرات الكندية (E.D.C.) بقيمة ١٠ ملايين دولار، عقدت ادارة مصرف الاعتماد اللبناني ندوة صحافية في مقر المصرف في «مونتي ليبانون» شارك فيها رئيس مجلس ادارة المصرف مديره العام الدكتور جوزف طربيه، ومبعوث المؤسسة الكندية للشرق الاوسط وشمال افريقيا ايهاب تادروس، والملحق التجاري في السفارة الكندية في لبنان اندريه بازينه وعدد من اعضاء مجلس ادارة المصرف ومعنيون.

## طربيه

بداية تحدث طربيه فقال: «لقد كان الحافز الاهم وراء الاتفاق الجديد ولن يكون الاخير في هذا النطاق، هو فتح المزيد من الآفاق والمجالات امام حركة التبادل التجاري وتأمين التسهيلات الممكنة امام المستوردين لتيسير معاملاتهم وتوفير التمويل اللازم لتعزيز انشطتهم وتوسيعها بما يحقق مصلحة مشتركة ومتكاملة في خدمة الاقتصاد الوطني».

واكد «ان مجمل مساعينا وجهودنا لتوسيع آفاق اعمال وانشطة المصرف، ترتكز اساسا الى بنية قوية عمادها التحديث والتكنولوجيا. ونتطلع الى مكنة تامة تتلاءم مع التطور المعلوماتي والتقني الحاصل في العالم، وهاجسنا استباق احتياجات العملاء والزبائن، والتعامل في المستوى الاعلى الممكن من القدرة والكفاءة. وقد وضعنا بالتعاون مع السفارة الكندية قاعدة معلومات بينية للمستوردين ونحن على استعداد تام لتقديم كل الخدمات وتأمين جميع انواع التمويل من قصير الاجل الى متوسط وطويل الاجل».

وتحدثت بازينه فدعت الى «تعزيز العلاقات المصرفية والتجارية بين لبنان وكندا، ولاسيما على صعيد التجارة الخارجية»، واشارت الى «ان السفارة الكندية في لبنان مستعدة لتقديم المساعدات الضرورية التي يتطلبها رجال الاعمال اللبنانيون».

ثم تحدث تادروس، فتناول نشاط مؤسسة تنمية الصادرات الكندية وقال ان «المؤسسة هي الوحيدة التي انشئت لتنشيط الصادرات والاستثمارات الكندية مما يساعد المؤسسات التي تتعامل معها على التطور منذ ١٩٤٤».



د. جوزف طربيه متوسطا اندريه بازينه وايهاب تادروس

وذكر «ان خطوط ائتمان المؤسسة مخصصة للعملاء الاجانب لشراء منتوجات وخدمات كندية. وان المؤسسة اما تمول المستورد مباشرة واما تعطي خط ائتمان الى مصرف او مؤسسة مالية اللذين يمولان بدورهما المستورد. والفوائد ومدد السداد محددة سلفا بين المؤسسة والمدين مما يسهل التعامل وقيمة القروض بين ٥٠ الف دولار وخمسة ملايين دولار».

وختم قائلا: «ان المؤسسة وفرت ما يفوق ٤٥ خط ائتمان بتصرف المستوردين في اكثر من ٢٠ بلدا. و«الاعتماد اللبناني» هو المصرف اللبناني الاول الذي يقدم خدمات تمويل المؤسسة الكندية للمستوردين اللبنانيين».

وفي الختام كان نقاش مع الحضور.



مشهد عام للمشاركين

AL-ITIMAD الاعتماد

آب ١٩٩٨ ــ العدد ٦٢

# الاعتماد اللبناني يوقع والمؤسسة الكندية خط ائتمان بـ ١٠ ملايين دولار

## د. طربيه: يصب في تكامل الخدمات



الدكتور جوزف طربيه



اندريه بازينه



ايهاب تادروس

وقع مصرف الاعتماد اللبناني اتفاق خط الائتمان مع مؤسسة تنمية الصادرات الكندية (E.D.C.) قيمته ١٠ ملايين دولار اميركي. وعقدت ندوة صحافية للمناسبة في مقر المصرف، في «مونتي ليبانون» شارك فيها رئيس مجلس ادارة مصرف الاعتماد اللبناني مديره العام الدكتور جوزف طربيه، ومبعوث المؤسسة الكندية للشرق الاوسط وشمال افريقيا ايهاب تادروس، والملحق التجاري في السفارة الكندية في لبنان اندريه بازينه وعدد من اعضاء مجلس ادارة المصرف ومعنيون واعلاميون.

بداية تحدث طربيه فقال:

لقد كان الحافز الاهم وراء الاتفاق الجديد ولن يكون الاخير في هذا النطاق، هو فتح المزيد من الافاق والمجالات امام حركة التبادل التجاري وتأمين التسهيلات الممكنة امام المستوردين لتيسير معاملاتهم وتوفير التمويل اللازم لتعزيز انشطتهم وتوسيعها بما يحقق مصلحة مشتركة ومتكاملة في خدمة الاقتصاد الوطني. واضاف: هذا الدور الايجابي، الذي يسعى مصرف الاعتماد اللبناني الى مواكبته، يصب ايضا في استراتيجية المصرف القائمة على تكامل الخدمات والانتاج مع مختلف الشرائح الاجتماعية والمؤسسات الاقتصادية والانتاجية، حيث ان العمليات التقليدية للمصارف بات جزءا من انشطته وغالبا ما تكون في خدمة التوجهات الشاملة للعمل المصرفي.

واكد ان مجمل مساعينا وجهودنا لتوسيع آفاق اعمال وانشطة المصرف، ترتكز اساساً الى بنية قوية عمادها التحديث والتكنولوجيا. ونتطلع الى مكننة تامة تتلاءم مع التطور المعلوماتي والتقني الحاصل في العالم، وهاجسنا استباق احتياجات العملاء والزبائن، والتعامل في المستوى الاعلى الممكن من القدرة والكفاءة. وقد وضعنا بالتعاون مع السفارة الكندية قاعدة معلومات بينية للمستوردين ونحن على استعداد تام لتقديم كل الخدمات وتأمين جميع انواع التمويل من قصير الاجل ومتوسط وطويل الاجل.

وتحدثت بازينه فدعت الى ان تعزز العلاقات المصرفية والتجارية بين لبنان وكندا، ولا سيما على صعيد التجارة الخارجية، واشارت الى ان السفارة

البيرق
AL-BAYRAK
الأربعاء ٢٢ تموز ١٩٩٨

خط ائتمان كندي جديد لـ «الاعتماد اللبناني»

# طربيه: يصب في استراتيجية البنك القائمة على تكامل الخدمات

وصف الدكتور جوزف طربيه اتفاق خط الائتمان الجديد بين بنك الاعتماد اللبناني ومؤسسة تنمية الصادرات الكندية بانه انجاز جديد يضاف الى سلسلة انجازات البنك واكد انه يصب في استراتيجية البنك القائمة على تكامل الخدمات.

تم التوقيع امس بين مصرف الاعتماد اللبنانية ومؤسسة تنمية الصادرات الكندية على خط ائتماني قيمته ١٠ ملايين دولار اميركي مع فترة سماح، وبذلك يكون المصرف اول مصرف لبناني يقدم خدمات تمويل المؤسسة الكندية وقد اقيم حفل خلال الندوة اقيمت لهذا الغرض في مقر مونتي ليبانون حضرها الملحق التجاري الكندي السيدة دانييل بادينيه ومجموعة من اعضاء جمعيتي الصناعيين والتجار، وغرفة بيروت والمؤسسة الوطنية لتشجيع الاستثمارات.

## طربيه

وقد استهل رئيس مجلس ادارة الاعتماد اللبناني الدكتور جوزف طربيه الحفل بالكلمة الاتية:

ابرام تفاق خط الائتمان مع مؤسسة تنمية الصادرات الكندية بقيمة ١٠ ملايين دولار هو انجاز جديد يضاف الى سلسلة انجازات بنك الاعتماد اللبناني، الذي كان السباق في ابرام اتفاقات مماثلة مع برنامج تمويل التجارة العربية ومع المؤسسة العربية لضمان الاستثمار.

لقد كان الحافز الاهم وراء الاتفاقية الجديدة، وهي لن تكون الاخيرة في هذا النطاق، فتح المزيد من الآفاق والمجالات امام حركة التبادل التجاري وتأمين كل التسهيلات الممكنة امام المستوردين لتيسير معاملاتهم وتوفير التمويل اللازم لتعزيز وتوسيع انشطتهم، بما يحقق بالمحصلة مصلحة مشتركة ومتكاملة في خدمة الاقتصاد الوطني، وهذا الدور الايجابي، الذي يسعى بنك الاعتماد الدولي الى مواكبته، يصب ايضا في استراتيجية البنك القائمة على تكامل الخدمات والمنتجات مع مختلف الشرائح الاجتماعية والمؤسسات الاقتصادية والانتاجية، حيث ان العمليات التقليدية للمصارف باتت جزءا من انشطته وغالبا ما تكون في خدمة التوجهات الشاملة للعمل المصرفي.

ويهمني في هذا المجال ان اؤكد ان مجمل مساعينا وجهودنا لتوسيع آفاق اعمال وانشطة المصرف، ترتكز اساسا الى بنية قوية عمادها التحديث والتكنولوجيا، وكما كنا سباقين في استخدام التقنيات الاحدث في خدماتنا فاننا راهنا نتطلع الى مكننة لكافة اعمال المصرف وفق احدث الوسائل التقنية التي تتلاءم وتتناسب مع التطور المعلوماتي والتقني الحاصل في العالم وماجسنا، في كل ذلك، استباق احتياجات العملاء والزبائن، والتعامل باعلى مستوى ممكن من القدرة والكفاءة مع مستجدات الصناعة المصرفية في العالم الواردة الينا على مدار الساعة، اضافة الى ذلك، لقد وضعنا بالتعاون مع السفارة الكندية قاعدة معلومات بينية للمستوردين ونحن على اتم الاستعداد لتقديم كل الخدمات وتأمين جميع انواع التمويل من قصير ومتوسط وطويل الاجل.

تادروس:

ثم عرف ايهاب تادروس من المؤسسة الكندية بالمؤسسة قائلا: مؤسسة تنمية الصادرات الكندية هي المؤسسة المالية الوحيدة التي انشئت لتنشيط الصادرات والاستثمارات الكندية مما يساعد المؤسسات على التطور وذلك منذ سنة ١٩٩٤، ان وسائل التمويل لدى المؤسسة تمكنها من مساعدة المصدرين على المنافسة في اكثر من ٢٠٠ دولة بما فيها الاسواق الناشئة وهي تعزز الصادرات باعطاء المستوردين تمويلا متوسطا وطويل الاجل وهكذا تساعد المصدرين على تمويل دوراتهم المالية، وقد بلغ مجموع ما مولته المؤسسة في العالم ١٩٩٧ نحو ٢٨،٦ مليار دولار اميركي، والاموال الخاصة ١،٥ مليار دولار اميركي وعدد العملاء ٢٧١١.

اضاف: ان خطوط ائتمان المؤسسة مخصصة للعملاء الاجانب لشراء منتوجات وخدمات كندية، ان المؤسسة اما تمول مباشرة المستورد او تعطي خط ائتمان الى مصرف او مؤسسة مالية يمول هو بدوره المستورد، ان الفوائد ومدة السداد هي محددة سلفا بين المؤسسة والمدين مما يسهل التعمل ان قيمة القروض تتراوح بين ٥٠ الف دولار اميركي وخمسة ملايين دولار اميركي، ووفرت المؤسسة ما يفوق الخمسة واربعين خط ائتمان بتصرف المستوردين في اكثر من عشرين بلدا، والاعتماد اللبناني هو اول مصرف لبناني يقدم خدمات تمويل المؤسسة الكندية للمستوردين اللبنانيين.

البيان الاقتصادية
مجلة مالية متخصصة اقتصادية
العدد ٣١٧ – نيسان (أبريل) ١٩٩٨

# «بنكرنت فيزا - الكترون» مصرف في محفظة

# د. طربيه: بطاقة مصممة لتلبي حاجات المجتمع المصرفي اللبناني



انطوان رعد يلقي كلمته

أطلق رئيس مجلس ادارة مدير عام شبكة الدفع المصرفية الدكتور جوزف طربيه وبحضور السيدة آن كوب رئيسة فيزا انترناشونال لمنطقة اوروبا والشرق الاوسط، بطاقة اعتماد جديدة بنكرنت / فيزا الكترون، ستوضع في تصرف المواطنين وتبنتها بداية مجموعة مصارف على ان تتبعها مجموعة اخرى في وقت لاحق.

ووصف الدكتور طربيه الحدث بانه «أهم مشروع مشترك بين «فيزا» والقطاع المصرفي اللبناني».

وجاء في كلمة طربيه: منذ سنتين، اجتمعت مصارف أربعة هي: بنك لبنان والمهجر، بنك عوده، فرنسبنك والاعتماد اللبناني، في خطوة رائدة من اجل انشاء شبكة ما بين المصارف. ان هدف هذه الشبكة هي وضع التكنولوجيا المتطورة في مجال الصراف الآلي في تصرف المصارف من جهة، ووصل المصارف بالشبكات الدولية من جهة ثانية.

كما كان الهدف ايضا وضع بطاقة للخدمة المصرفية ACCESS CARD في الاستعمال، وهذه البطاقة تحمل اسم BANKERNET، وهو الاسم الذي اعطي ايضا لشبكة الدفع المصرفية المستحدثة.

وقال: ان بطاقة Bankernet / Visa Electron هي الوليد الطبيعي للشبكة ولـ Visa الدولية.

وعدد مزايا هذه البطاقة وهي:

«١- يمكن لكل مصرف مصدر للطاقة ان يخضعها للمعايير الادارية التي تناسبه.

٢- يمكن لحامل البطاقة ان يتصل مباشرة برصيده المصرفي في اي وقت من دون انقطاع واينما وجد.

٣- هذه البطاقة موجهة الى جميع شرائح العملاء في المصارف وبالتالي يمكن اعطاؤها لاي عميل مما يجعلها وسيلة ايفاء لها مكانتها بين وسائل الايفاء المعتمدة.

٤- تستوفي هذه البطاقة المعايير الدولية الاكثر صرامة، وبالنتيجة هي معترف بها عالميا ومقبولة على اجهزة الصرف الآلي التي تحمل علامة Visa (حوالي ٣٨٠٠٠ صراف)، كما انها مقبولة لدى التجار محليا وعالميا عند التجار المزودين بآلات الدفاع الالكترونية.

٥- يمكن على شبكتنا، لحامل البطاقة، ان يخدم نفسه بنفسه من خلال الحصول على سلسلة خدمات مصرفية كايداع النقود والشكات، التحويل بين الحسابات، الاطلاع على رصيد الحساب، طلب كشف حساب، الخ.. كل هذه الصفات المرنة التي جئنا على ذكرها على سبيل المثال لا الحصر، تجعل من البطاقة مصرفا يمكن حمله في المحفظة (Portable Bank) يعمل الكترونيا ومباشرة.



من اليمين: نديم قصار، سوزانا BOOTH، د. جوزف طربيه، آن COBB، حبيب رحال وعاني تسيير

## كـــوب

اما كوب فقد توقعت في الكلمة التي القتها ان تصدر المصارف نحو ١٢٠ الف بطاقة «بنكرنت فيزا - الكترون» حتى نهاية ١٩٩٨. وسيصل هذا العدد الى ٤٠٠ الف بطاقة في نهاية العام ٢٠٠٠.

ورأت انه «يمكن استعمال هذه البطاقة فورا في لبنان على ١١٩ صرافا آليا و١٥٠٠ نقطة بيع الكترونية لدى التجار بمن فيهم السوبرماركت، المتاجر والمطاعم. وان هذه الارقام سترتفع بحدة في نهاية ١٩٩٨ للوصول الى ٢٠٠ صراف آلي و٢٠٠٠ متجر».


المشاركون في المؤتمر الصحافي

الديار الاقتصادي

الثلثاء ٢٧ كانون الثاني ١٩٩٨

## انضمام البنك البريطاني الى شبكة الدفع المصرفية

# طربيه : هدفنا تسهيل انضمام مصارف اخرى

رحب رئيس مجلس ادارة – مدير عام شبكة الدفع المصرفية الدكتور جوزف طربيه بانضمام البنك البريطاني الى الشبكة لتقديم خدمات الصيرفة الالكترونية لزبائنه. وأمل في انضمام مصارف اخرى عاملة في لبنان الى الشبكة.

وقعت شركة شبكة الدفع المصرفية والبنك البريطاني اتفاقا يقضي بربط الصرافات الآلية العائدة للبنك البريطاني بشبكة الدفع المصرفية التي تربط بين المصارف العاملة في لبنان لتقديم خدمات الصيرفة الالكترونية. وسيتيح هذا الاتفاق لزبائن البنك البريطاني تقديم خدمة سحب الاموال النقدية. كما ان الربط الالكتروني بين البنك البريطاني والشبكة سيسمح لزبائن البنك حاملي بطاقة الصراف الآلي «GLOBAL ACCESS» الحصول على ارصدة حساباتهم وسحب الاموال النقدية من الصرافات الآلية المتنامية عددا في جميع الارجاء اللبنانية.

وقد اوضح نائب المدير العام التنفيذي في البنك البريطاني يوسف بكري «ان هدفنا هو دائما تقديم التسهيلات العملية لزبائننا، والان «BANKERNET تسمح للزبائن بالحصول على الاموال النقدية ليس في بيروت الكبرى فحسب بل في الشمال والجنوب والبقاع على حد سواء». كذلك صرح الدكتور جوزف طربيه، رئيس مجلس ادارة – مدير عام بنك الاعتماد اللبناني، الذي هو في الوقت نفسه رئيس مجلس ادارة – مدير عام شبكة الدفع المصرفية: ان الشبكة ترحب بالبنك البريطاني كمصرف رائد في مجموعة المصارف التي تنتمي الى شبكة الدفع المصرفية، كما اننا جد مسرورين ومرحبين بانضمام البنك البريطاني الى شبكتنا التي تظهر يوما بعد يوم ثبات موقعها المرتكز على تكنولوجيا المعلوماتية والاتصالات المتطورة.

اما انطوني اشر، مدير الخدمات الشخصية المصرفية لدى البنك البريطاني فقال: ان البنك البريطاني



خلال توقيع الاتفاق

يعتبر من اكبر البنوك الدولية واكثرها انتشارا في الشرق الاوسط، حيث يمتلك ٣٠ فرعا موزعة في كافة انحاء الامارات العربية المتحدة وسلطنة عمان والبحرين وقطر والاردن ولبنان. بالاضافة الى وحدة مصرفية خارجية (اوفشور) في البحرين ومكتب تمثيلي في منطقة الحكم الذاتي الفلسطيني. ويعزز هذه التغطية الاقليمية الواسعة ارتباطه بالمصرفين الزميلين في مجموعة HSBC، البنك السعودي البريطاني والبنك المصري البريطاني. كما يوجد للبنك ايضا، بالاضافة الى شبكة فروعه في الشرق الاوسط. فروع في كل من بومباي وتريفاندرام في الهند وباكو في اذربيجان. وكذلك مكاتب للخدمات المصرفية الخاصة في لندن وجنيف.

في المقابل اضاف الدكتور طربيه: ان شبكة الدفع المصرفية اسستها مجموعة من المصارف الرائدة، هدفها خلف شبكة للصرافات الآلية في لبنان ترتكز على نظام EFT المتطور مما يمكن المصارف الاعضاء من تقديم خدمات افضل لحاملي البطاقات، ٢٤ ساعة في اليوم وسبعة ايام في الاسبوع وذلك من خلال الوصول الى مجموعة من الصرافات الآلية في جميع المناطق، اضافة الى ذلك

تهدف شبكة الدفع المصرفية الى تقديم خدمات الصيرفة الالكترونية المتوفرة منذ زمن في بلدان اخرى، والان اصبحت في المتناول في لبنان.

ان شبكة الدفع المصرفية ادخلت بطاقة جديدة الى السوق اللبناني وهي بطاقة BANKERNET المتوأمة مع فيزا الكترون بلاس (VISA ELKECTRON PLUS) لتقدم الى عملاء المصارف الاعضاء خدمات متنوعة من خلال الصرافات الآلية (اي السحب النقدي، طلب رصيد الحساب، كشوفات حسابات عند الطلب، طلب دفاتر شيكات، التحويل من حساب الى اخر الخ...) اضافة الى السماح لهم القيام بعملات شراء من نقاط البيع الالكترونية الموجودة في لبنان والخارج.

ان هدفنا الرئيسي هو تسهيل انضمام مصارف اخرى عاملة في لبنان الى شبكة الدفع المصرفية واضعين بتصرفها امكانية الاستفادة من انتشارنا وخبرتنا التقنية المتطورة. ان نظامنا يمكن تكييفه لجميع متطلبات المصارف في لبنان، ونحن على أتم الاستعداد لتقديم الخدمات الاساسية سامحين لكل مصرف تكييف عمله ليتناسب مع حاجاته دون التعديل في مرتكزات انظمته الاساسية.

# النشرة

الأربعاء ٢٦ تشرين الثاني ١٩٩٧

## " اميركان اكسبرس " تعود الى لبنان عبر " الاعتماد اللبناني "

وقع بنك الاعتماد اللبناني وشركة اميركان اكسبرس امس اتفاقا هدفه السماح لحاملي بطاقات اميركان اكسبرس لاجراء عمليات السحب النقدي من جميع الصرافات الآلية العائدة للاعتماد اللبناني والمنتشرة على كافة الاراضي اللبنانية. والمعروف ان اميركان اكسبرس هي شركة ذات سمعة مرموقة بخدمات السفر والخدمات المالية. انها من الاوائل في العالم في حقل بطاقات الدفع والشيكات السياحية والخدمات المتعلقة بالسفر. ويحمل بطاقات الشركة اكثر من ٩٠ الف شخص في العالم العربي ويتعامل مع حامليها نحو ٢٠ الف محل تجاري ومؤسسة...

وبهذه المناسبة عقد الدكتور جوزف طربيه رئيس مجلس ادارة الاعتماد اللبناني مؤتمر صحافيا قال فيه "نحن جد مسرورين من علاقاتنا مع اميركان اكسبرس، وهذا الاتفاق يندرج في سياق سياستنا التطويرية لتكنولوجيا وسائل الدفع وتوسيع قاعدة الخدمات للعملاء. وبنتيجة هذا الاتفاق سيضع الاعتماد اللبناني شبكة صرافاته الآلية المنتشرة على جميع الاراضي اللبنانية بتصرف حاملي بطاقات اميركان اكسبرس لتمكينهم من اجراء عمليات سحب النقود".

وشارك في المؤتمر السيد جورج افتيفوليدس نائب رئيس ومدير عام اميركان اكسبرس الشرق الاوسط الذي قال: ان هذا الاتفاق يندرج ضمن التزاماتنا تجاه حاملي بطاقاتنا المقيمين في لبنان والوافدين من الخارج، والتي توجب علينا ان نضع بتصرفهم احدث الخدمات.

ووصف د. طربيه هذه الخدمة بأنها تأكيد على اهمية السوق اللبنانية بالنسبة للشركة المذكورة، وهي تتيح لحاملي بطاقات اميركان اكسبرس الصادرة محليا ودوليا السحب النقدي على مدار الساعة.

ويأتي هذا الاتفاق لاعادة تأمين الخدمة عبر الصراف الآلي في فروع " الاعتماد اللبناني " اضافة الى تأسيس شركة الدفع المصرفية مع مصارف " عودة " و " فرنسبنك " و " لبنان والمهجر ". وتؤمن الخدمات المصرفية ومنها خدمة السحب النقدي لثماني بطاقات مصدرة في لبنان والخارج وهي " فيزا " و " فيزا الكترون " و " دايترز " و " بنكرنت " و " ماستر كارد " و " بلوس " و " سيروس " و " اميركان اكسبرس ". وتنتشر عبر ١٤٠٠ نقطة ويتوقع ان تصل الى الفين بعد ستة اشهر.

الاداري
آب (اغسطس) ١٩٩٧

## ماذا بعد بيع الاعتماد اللبناني؟

# طربيه: بناء قاعدة اقليمية للاستثمارات

يقول رئيس مجلس ادارة بنك الاعتماد اللبناني ومديره العام الدكتور جوزف طربيه عن عملية شراء البنك من قبل مجموعة بن محفوظ المصرفية السعودية:

اساس العملية يتمثل في المراهنة على موقع لبنان المالي لاستعادة الدور الاقليمي الذي كان يلعبه على صعيد المال والاستثمارات في المنطقة. فمن ضمن اطار العملية ان يلعب الاعتماد اللبناني وبالتالي القطاع المصرفي اللبناني دور قاعدة اقليمية للاستثمارات الخليجية في دول المنطقة. ان امتلاك الاعتماد اكبر شبكة مصرفية على الاراضي اللبنانية (٤٥ فرعا) يمكنه ان يلعب دورا رئيسيا في الاقتصاد اللبناني اولا، وثانيا لترويج الفرص الاستثمارية في لبنان والمنطقة، وهنا نشير الى التقدم الحاصل على صعيد السوق المالية في لبنان حيث ان البورصة بدأت تعمل، والمنتجات المالية بدأت تظهر وتعرض للتداول، وهي تتركز بصورة خاصة في الوقت الحاضر على اسهم المصارف، ولكن هذا التيار مرشح للتوسع بحيث ستنشأ فرص استثمارية في شركات كبرى تتعاطى نشاطات غير مصرفية وذلك في المستقبل القريب. كما ان صدور قانون العقود الائتمانية في لبنان سيفتح مجالا واسعا للاستثمارات عن طريق استعمال هذه الالية الجديدة التي تتيح بصورة خاصة التوظيف في المنتجات المالية غير المبنية على الفوائد، وذلك بصورة خاصة من خلال انشاء صناديق الاستثمار تتيح التوظيف في مختلف المشاريع، وتقاضي الارباح والريع وتحمل المخاطر في الوقت نفسه.

نلفت نظر الدكتور طربيه الى ما يقوله البعض في هذا المجال عن ان اسعار الاسهم في بورصة بيروت لا تمثل الاسعار الفعلية الحقيقية وما من مبرر اقتصادي لارتفاعها، فيرد ان ارتفاع السعر مرده الى وجود رغبة قوية بالاستثمار في هذه الاسهم وبالتالي زيادة الطلب عليها، وذلك من جراء الاداء الجيد للمصارف وشفافيتها وربحيتها الجيدة المعلن عنها. ان الشاري يعرف جيدا ما هو مقدم عليه، ويفترض به ان يكون على دراية بالامر.

وعن احتمال انزال اسهم الاعتماد اللبناني ذاته الى بورصة بيروت يقول الدكتور طربيه:

هذا الموضوع غير معروض للبحث في الوقت الحاضر، الا ان لا شيء يحول دون درسه في المستقبل، علما ان مصرفنا وسيط في بورصة بيروت ويعمل لمصلحة زبائنه هناك.

هل ستكون هناك نشاطات جديدة للاعتماد اللبناني بعد بيعه؟

يقول الدكتور طربيه: بالطبع نوعية المساهمين الجدد في الاعتماد اللبناني، وخلفيتهم المصرفية ستساعدان على تعميق التكامل بين الاعتماد اللبناني والبنك الاهلي التجاري في المملكة العربية السعودية، والقطاع المالي والمصرفي السعودي بصورة عامة. وقد كان الاعتماد اللبناني يحتل موقعا رئيسيا في حركة التحويلات المالية بين السعودية ولبنان، وان من شأن التطور الحاصل ان يوسع آفاق الانشطة المالية بين البلدين حيث سيلعب



الاعتماد اللبناني من خلال علاقته المستحدثة مع البنك الاهلي التجاري دورا رئيسيا في تنشيط المبادرات المالية بين البلدين. ومن اجل هذه الغاية سيعزز الاعتماد اللبناني دور النشاط الاستشاري والاستثماري في هيكليته لجهة توفير المعلومات والدراسات في مجال التجارة والائتمان والاستثمار وادارة الممتلكات ومساعدة العملاء على استنباط فرص جديدة للاعمال وترتيب صفقات التمويل وادارة القروض المصرفية المشتركة والمساهمة في تعزيز جميع الانشطة الاستثمارية. كما سيساعد التطور الجديد على ان يقوم البنك بتوسيع نشاطه الاقليمي، حيث ان للاعتماد اللبناني دورا اقليميا يلعبه حاليا من خلال وكالته لبرنامج تمويل التجارة البيئية العربية واعتماده من قبل صندوق النقد العربي كمركز ربط لشبكة معلومات التجارة العربية، ومن خلال نشاط فرعه الاوفشور في قبرص الذي يعمل في حقل التجارة الاقليمية من خلال موقعه المميز في قبرص. كل هذه النشاطات ستساعد انضمام الاعتماد اللبناني الى مجموعة مصرفية هي الاولى في العالم العربي.

ويضيف الدكتور طربيه: ان التكامل في الخدمات سيؤدي الى تعزيز نشاط المصرف وتعميق دوره داخل الاقتصاد اللبناني واقتصادات المنطقة كما سيولي المصرف اهتماماته الرئيسة في الاقتصاد اللبناني، ويحافظ بالتالي على موقعه الاساسي في السوق اللبنانية من خلال النشاطات المصرفية التقليدية والمستحدثة التي يقوم بها، وبصورة خاصة في حقل المنتجات

المصرفية الجديدة، وفي حقل الخدمات الالكترونية كالصراف الآلي وشبكة المدفوعات الالكترونية التي تشكل عنوانا بارزا لتقدم المصرف التكنولوجي ومراهنته على كل تطور تقني في الحقل المصرفي لاعتماده وادخاله ضمن آليات عمله.

ما الفوائد التي حصلت عليها الجهة الشارية من ناحية، والفوائد التي حصل عليها البنك المركزي، ولبنان عموما من العملية؟

يقول الدكتور طربيه: بالنسبة للمجموعة الشارية التي يرئسها الشيخ خالد بن محفوظ، وتضم مستثمرين استراتيجيين فان خطوتهم في شراء المصرف تشكل مراهنة على لبنان اولا، واستعادته حيويته المالية ودوره في محيطه، وهذه المراهنة هي في صالح لبنان، ونعتقد ايضا انها في صالح المستثمرين لانها في موقعها السليم اذ ان القطاع المصرفي اللبناني اجتاز سنوات الحرب ومخاطرها باقل ما يمكن من الاضرار، وبدأ يحقق ربحيات مرموقة، كما ان اسواق المال الدولية فتحت ابوابها للمصارف اللبنانية حيث تمت عدة اصدارات لسندات دولية بنجاح مما يدل على حسن تقبل المستثمرين الدوليين للمخاطر اللبنانية.

بالنسبة للبنان، وللقطاع المصرفي اللبناني، فان هذه العملية تندرج ضمن الاقبال المتمادي على شراء اسهم المصارف حيث تحقق هذه الاسهم ارتفاعات متواصلة في بورصة بيروت، ويعود ذلك بصورة خاصة الى ربحية المصارف والى شفافية ميزانياتها، حيث ان المهنية المصرفية هي مهنة منظمة وتخضع لرقابات رسمية، وبالتالي يمكن الركون الى ميزانيات المصارف باعتبارها تعبر عن الواقع الاقتصادي لكل مصرف. ان التوظيف الآمن في لبنان هو التوظيف في المصارف.

بالنسبة لمصرف لبنان عملية البيع لا تعتبر نجاحا بالنسبة للسعر فقط. اننا نعتبر ان السعر الذي بيع به المصرف هو مناسب للبائع والشاري في الوقت نفسه، لانه يعبر عن حقيقة موجودات المصرف وربحيته على ضوء ارقام ميزانيته المعلنة والتي خضعت للدرس والتمحيص. اما النجاح الاساسي لمصرف لبنان فيتناول بصورة خاصة تحقيق عملية بيع شفافة مع مراعاة الاصول الدولية بالنسبة لدفتر الشروط ومندرجاته، وطريقة استدراج العارضين للشراء، ولعل الاهم من كل ذلك عملية حسم القرار لجهة تخطيط العملية واقرارها والسير بها دون مداخلات واية وساطات، وبالشكل العلني، وكذلك اعلان النتائج بالسرعة القصوى، وتقبل جميع الفرقاء للنتيجة دون اي اعتراض وتقبلها ايضا من جمعية المصارف والهيئات الاقتصادية بالترحيب مما يدل على ان هناك اجماعا على ان هذه العملية تمت ضمن شروط مثالية، مما يستدعي تهنئة مصرف لبنان على هذا الانجاز الكبير.

ماذا عن اعتراضات روجيه تمرز على العملية؟

يقول الدكتور طربيه: هناك قضية بين تمرز ومصرف لبنان،

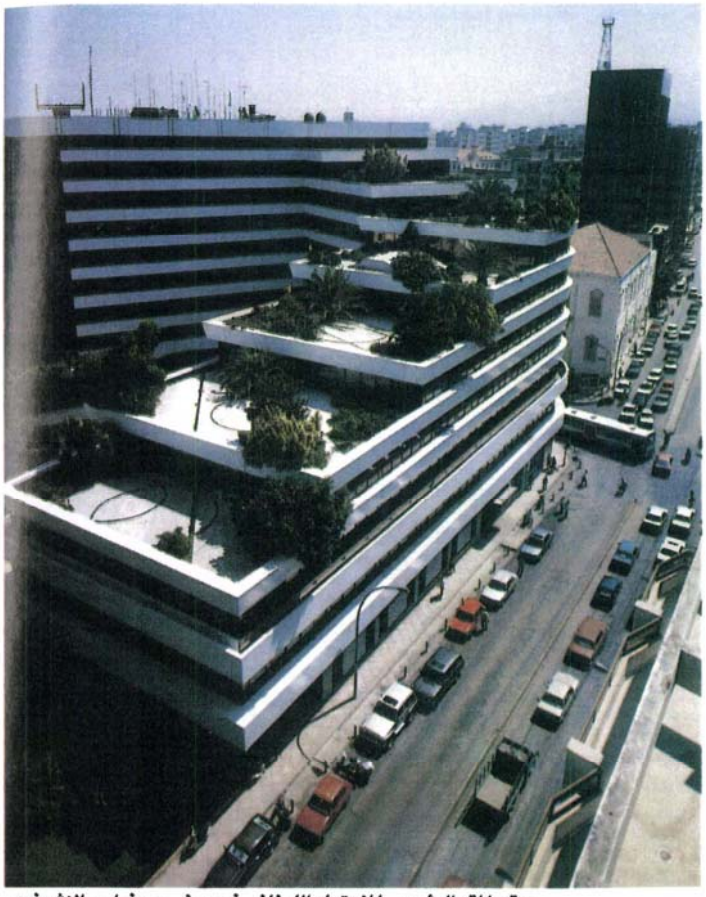

موقع المقر الرئيسي للاعتماد اللبناني في مبنى سوفيل – الاشرفيه

وهذه القضية في آخر مراحلها امام محكمة التمييز، ولا يوجد اية مخاطر بالنسبة للمشترين؛ بما يتعلق بملكيتهم، لان النزاع محصور بين تمرز ومصرف لبنان، وهو لم يعد يتناول المصرف بصيغته الحاضرة، المصرف اليوم يختلف تماما عن مصرف الثمانينات بموجودات تبلغ حوالى المليار دولار، وان البائع (مصرف لبنان) يضمن المبيع وفقا لاحكام القوانين المالية، وبالتالي لا يتحمل المشترون اية مخاطر من هذه الجهة. واعتقد ان الشراء من مصرف لبنان يعطي ضمانة للمشترين لا تتوفر لدى مالك آخر لمصرف ما، اذ ان الشراء يتم من السلطة النقدية ذاتها الضامنة لسلامة الميزانية من خلال رقابتها كسلطة عامة على المصرف، ومن خلال استمرارية الضمانات التي التزمت بها.

اي الجوانب هي الاهم في العملية برأي الدكتور طربيه.

يقول: أهم شيء عودة لبنان ليلعب دور قاعدة اقليمية للمال في الشرق الاوسط. ان المراهنة على الاقتصاد اللبناني ستتناول اولا الرهان على الصناعة المصرفية التي كانت عماد الاقتصاد اللبناني في الخمسينات، ويشكل ازدهارها على مشارف القرن الواحد والعشرين عودة لبنان الى الازدهار. فاذا كانت المصارف بخير، فان الاقتصاد بخير، لانها تعيش من الاقتصاد، والاقتصاد يعيش منها.

المراقب الإنمائي
AL MORAKEB AL INMAI
آب (اغسطس) ١٩٩٧



## د. جوزف طربيه
## رجل الانقاذ

في العام ١٩٨٩، حين كان "الاعتماد اللبناني" على شفير الهاوية، بفعل ممارسات السيد روجيه تمرز... كان اتفاق على انقاذ هذا المصرف وتسليم مسؤولياته الى د. جوزف طربيه.

وسط المخاطر والصعوبات كانت انطلاقته. وفي ظل اوضاع نقدية ومالية واقتصادية وسياسية صعبة كانت مسيرته. شاقة، صعبة ومضنية، لكنها لم تتمكن من عزيمة الرجل، فهو خُلق للمهام الصعاب.

خلال فترة زمنية قصيرة، تمكن د. جوزف طربيه من تكوين ادارة قوية وحازمة من حوله، أمسكت اللعبة حسب الاصول، وقادت المصرف من السقوط المحتّم الى التالق والنجاح وتحقيق الارباح.

وتألق جوزف طربيه، ولمع الاسم في عالم المصارف محليًا وعربيًا ودوليًا.

اليوم، وبعد اتمام صفقة البيع، تقول مصادر مطلعة ان المالكين الجدد "يشترطون" بقاء د. طربيه في منصبه، رئيسًا لمجلس الادارة ومديرًا عامًا، مطلق الصلاحيات في وضع استراتيجيا متكاملة للمرحلة المقبلة، على ضوء الوقائع والمعطيات والمستجدات الحديثة... ولا عجب في ذلك، فالرجل في عمله وجهده وعلمه ونجاحه، رفع "اصول" المصرف بنسبة عالية جدًا وادّى الى انجاح الصفقة بعدما لعب الدور الاساس في استمرار الاعتماد اللبناني.

منذ نحو عامين، حين كنت في لندن بدعوة من وزارة الخارجية البريطانية، وفي لقاء مع مسؤول في البنك المركزي البريطاني عن منطقة الشرق الاوسط، وفي اطار تعداده لقدرات القطاع المصرفي اللبناني على لعب دور هام في المنطقة مستقبلاً، كان اسم د. جوزف طربيه في طليعة الاسماء المصرفية التي عددّها، والتي تشكّل، في نظره، قاعدة صلبة، غير متوافرة في البلدان المجاورة، لانطلاقة مصرفية محلية متجددة.

le Commerce du Levant

24 Juillet 1997

# LA PRIVATISATION DU "CRÉDIT LIBANAIS": DES RETOMBÉES BÉNÉFIQUES ?

Par le Dr Joseph TORBEY



*M. Torbey: "Une initiative qui s'inscrit dans le sens du regroupement bancaire".*

**Le secteur bancaire libanais traverse aujourd'hui une période de mutations, qui transforme peu à peu le paysage bancaire, suite à des opérations de rachat, d'acquisition et de fusion entre banques. Parmi ces opérations, la plus spectaculaire peut-être était, récemment, celle de l'achat de la banque du "Crédit Libanais" par un groupe saoudien, présidé par cheikh Khaled Ben Mahfouz. Le Dr Joseph Torbey, directeur du Crédit Libanais, explicite pour nous les détails de l'opération, et en évalue les conséquences sur l'avenir de la banque et sur le secteur bancaire dans son ensemble.**

**Quelles sont les différentes étapes qui ont mené aujourd'hui à la privatisation du Crédit Libanais?**

"Il existait une obligation légale pour la Banque Centrale de privatiser le Crédit Libanais. En effet, l'appropriation des actions du Crédit Libanais par la Banque Centrale, réalisée à la fin de l'année 1989, était due à un désengagement de l'empire Intra, qui avait subi des difficultés. Le Crédit Libanais, qui n'était pas concerné par l'imbroglio financier du groupe Intra-Mashrek, s'est trouvé approprié par la Banque Centrale, en règlement des comptes entre le groupe Mashrek et le groupe Intra. En s'appropriant le Crédit Libanais, la Banque Centrale avait pour objectif de neutraliser les incidences du krach de la banque Mashrek, et d'éviter au Crédit Libanais toute implication dans les retombées financières de la cessation de paiement de cette banque.

"Selon le Code de la Monnaie et du Crédit, la Banque Centrale a le droit de s'approprier des actifs et des sociétés en cas de dation en paiement. Dans ce cas-là, en règlement du compte débiteur sur la banque Al-Mashrek et sur la société Intra, les actions du Crédit Libanais ont été prises en dation de paiement, en vertu de ce compromis. Mais la Banque Centrale devait, à un moment donné, sortir de cet actionnariat.

"Pendant toute cette période, le Crédit Libanais a opéré sur le marché bancaire libanais comme une banque privée. L'actionnariat de la BDL n'a induit aucun changement dans l'activité de la banque, qui a réalisé, pendant 6 à 7 ans, des performances inégalées dans certaines catégories de l'activité bancaire.

"En 1996, les bénéfices record réalisés par le Crédit Libanais ont donné l'assurance que la situation de cette banque, excellente sur le plan commercial, ne ▶

justifiait plus son appartenance à la Banque Centrale qui, en tant qu'autorité monétaire, voulait éviter son implication dans la concurrence bancaire par l'intermédiaire d'une banque aussi forte que le Crédit Libanais. Ce souhait était aussi exprimé par l'Association des banques et par la Commission des finances au Parlement libanais".

## UN PRIX INATTENDU

"Avec l'accord du pouvoir exécutif, l'opération de vente du Crédit Libanais a été bien montée sur le plan légal et financier. Une circulaire d'offre a été présentée et diffusée auprès de plusieurs parties, pour attirer différents intervenants, et pour assurer une concurrence permettant une bonne incidence sur le prix, présenté comme la valeur d'achat de la banque. La banque a attiré l'attention de plusieurs opérateurs sur le marché libanais et étranger. Des lettres d'intention ont été présentées à la BDL pour prendre livraison de la circulaire d'offre... Finalement, la compétition a amené à l'actionnariat du Crédit Libanais un groupement financier parmi les plus puissants du monde arabe, dont le président, cheikh Khaled Ben Mahfouz, dirige la plus grande banque arabe.

"Le prix payé, qui atteint 163 millions de $, était inattendu du grand public au Liban... Mais comme il a été avancé après l'étude du bilan de la banque, il faut le considérer comme un certificat de solvabilité et de profitabilité, que la banque mérite pleinement."

**- Quels changements vont survenir au sein de la banque?**

"Il est sûr que les changements vont intervenir dans le sens de l'amélioration de la banque. Sur le plan de l'actionnariat, nous prévoyons, dans quelques semaines, l'entrée des actionnaires nouveaux, ou de leurs représentants, au Conseil d'administration de la banque.

"Au niveau de la gestion et de la direction, les nouveaux actionnaires vont assurer la continuité de la direction actuelle. Nous prévoyons, cependant, un nouvel apport d'activités bancaires, dû au fait que les nouveaux investisseurs possèdent par ailleurs d'autres activités économiques au Liban.

"De même, la réalisation d'un tel investissement au Liban va conduire à de nouveaux investissements dans d'autres secteurs, de la part des mêmes investisseurs ou de leurs partenaires économiques, en Arabie Saoudite et dans d'autres pays".

## LA STRUCTURE NE VA PAS SE MODIFIER

"Le groupe acquéreur est un groupe saoudien qui possède des ramifications au niveau mondial et des intérêts dans de nombreux pays. A l'ère de la globalisation que nous vivons, nous pouvons travailler ainsi avec un groupe qui peut apporter une plus-value certaine à la banque, et au pays dans son ensemble, puisque le groupe a accepté le risque libanais et a investi au Liban après une évaluation du potentiel du pays. Cet investissement a commencé par la banque, et pourrait se poursuivre dans d'autres secteurs, ce qui est positif pour l'économie libanaise.

"Le Crédit Libanais pourrait devenir un véhicule pour les investissements au Liban et dans la région, puisque la banque a l'ambition de jouer un rôle régional, en complétant à ce niveau le groupement bancaire auquel elle s'est affiliée".

## SUSCITER DE NOUVEAUX INVESTISSEMENTS

"La structure interne de la banque ne va pas se modifier, car ce qui a attiré les investisseurs, c'est le potentiel et l'efficacité de la structure actuelle. Bien sûr, cette structure n'est pas rigide, et si elle doit changer, elle le fera dans le sens d'une amélioration et de l'ambition de réaliser de meilleures performances: c'est la règle du progrès.

"Depuis 2 ans, le Crédit Libanais était la première banque au Liban en termes de capital. Il possède également le plus vaste réseau bancaire dans le pays. Et il est le premier pour certains ratios comme celui de la liquidité et de la solvabilité. Le Crédit Libanais va toujours opérer dans un climat de performance et de concurrence. L'augmentation de son capital pourrait susciter l'ambition de nouveaux investisseurs, afin de donner au Crédit Libanais une meilleure place, non seulement dans le classement des banques selon le capital, mais aussi en term d'activité régionale et de nouveaux produits bancaires."

**- Quelles sont les implications de cet achat sur l'ensemble du secteur bancaire?**

"Le secteur bancaire a accueilli très positivement cette opération. A mon avis, avec la globalisation de l'économie mondiale et la mondialisation de l'activité financière et bancaire, le secteur bancaire libanais doit s'attendre à une concurrence accrue et à une amélioration de ses méthodes et de ses produits. Ce secteur connaît aujourd'hui une mutation certaine: les grandes unités se réorganisent, et les restructurations s'accélèrent, comme on l'a vu ces dernières semaines, avec plusieurs opérations qui se sont réalisées en chaîne. Ces opérations ont attiré l'attention de toutes les parties concernées: les vendeurs ont pu obtenir des prix auxquels ils ne s'attendaient pas, et les acheteurs ont pu satisfaire leur ambition d'accroître leur part de marché. De même, la Banque Centrale, qui a arbitré ces dossiers, a donné son approbation d'une manière rapide, ce qui prouve qu'elle a jugé ces opérations bénéfiques à la profession bancaire."

*Propos recueillis par*

**Nayla MÉGARBANÉ**

الديار الاقتصادي

الجمعة ١١ تموز ١٩٩٧

### بنك عودة اشترى الاعتماد التجاري للشرق الاوسط

# عبدالله سليم بحمدان مساهم ايضا في السعودي اللبناني بنسبة ٢٥٪

ابراهيم عواضة

اعلن بنك «عودة» عن شراء كامل اسهم الاعتماد التجاري للشرق الاوسط الذي انبثق في عام ١٩٨٨ عن تفرغ بنك الكريدي كومرسيال دي فرانس (الشرق الاوسط) عن ملكية اسهمه الى مجموعة من رجال الاعمال اللبنانيين بينهم الدكتور جورج عشي رئيس جمعية المصارف السابق.

وذكر بيان اصدره جورج عودة رئيس مجلس الادارة والمدير العام انه من المقرر ان يبقى الدكتور عشي على رأس البنك يعاونه مجلس ادارة يسمي بنك عودة اعضاءه وذلك الى ان يتم الاندماج التام بين المصرفين، ومن المقرر ان ينضم عشي في المستقبل القريب الى عضوية مجلس ادارة بنك عودة.

واضاف البيان: ان عملية الشراء هذه التي باركها مصرف لبنان اذا اتخذ المجلس المركزي قرارا بالموافقة على التفرغ عن الأسهم بتاريخ ١٩٩٧/٧/٩، لا يبررها في الأساس سوى الحرص على تدعيم وتركيز الهيكلية المصرفية الوطنية بمواجهة التحديات الاقليمية والدولية للمستقبل. اذ يعتبر بنك عودة ش. م. ل. ان هذه التحديات، مهما تعاظمت، تحمل معها ولا بد من الامكانات والفرص المتاحة مما يجعل المصارف اللبنانية قادرة على الافادة منها شرط ان تهيئ هذه المصارف نفسها لمواجهتها باحسن الشروط.

ان تجميع الامكانات والموارد المالية والتقنية للمصرفين معا من شانه ان يفتح للعاملين فيهما آفاقا مهنية واسعة تمكنهم من أن يحققوا طموحاتهم المهنية والشخصية في اطار السعي الى تحقيق الاهداف الشاملة للمصرفين في آن معا.

ولبنك الاعتماد التجاري ٨ فروع، وبلغت اصوله ٣٤٠ مليار ليرة لبنانية (٢٢١ مليون دولار) في نهاية ١٩٩٦ وتبلغ حصته من السوق ٠,٨٥٪.

وخسر بنك عودة وهو احد البنوك الثلاثة المدرجة في بورصة بيروت للاوراق المالية صفقة في الاسبوع الماضي لشراء بنك الاعتماد اللبناني الذي يملك اكبر شبكة تعاملات مصرفية في لبنان. وفاز بالصفقة الملياردير السعودي الشيخ خالد بن محفوظ.

وعلم في هذا الاطار ان رجل الاعمال والمال والمصارف المعروف عبدالله سليم بحمدان المساهم الجديد في بنك الاعتماد اللبناني ضمن الشركة القابضة التي تحمل اسم كابيتال انفسنمتس مسجلة في البحرين هو، ايضا، في عداد المساهمين في البنك السعودي اللبناني (بيروت) وان نسبة مساهمته في المصرف اللبناني تبلغ ٢٥ بالمئة.

كما علم، من جهة ثانية ان احد اعضاء لجنة الرقابة على المصارف في لبنان لعب، خلال، مفاوضات بيع الاعتماد اللبناني دورا مهما لمصلحة بنك عودة الذي دخل ساحة المنافسة مع الشيخ خالد سالم بن محفوظ لشراء الاعتماد اللبناني.

وفي المعلومات ان عضو لجنة الرقابة المذكور كان يقوم باتصالات مباشرة مع بنك عودة ويزود الاخير بالمعلومات المتعلقة بالاعتماد اللبناني لتعزيز، فرص فوز.

عودة بصفقة شراء المصرف المعني وذلك في مقابل ان يتسلم العضو المذكور، لاحقا، وفي حال فوز عودة بالصفقة ادارة الاعتماد اللبناني، اولا، بصورة غير مباشرة عن طريق تعيينه مستشارا لفترة سنتين فور تقديمه استقالته من لجنة الرقابة، وهي الفترة التي لا يمكن لاحد اعفاء لجنة الرقابة ان يشغل خلالها مباشرة اي منصب اداري في اي مصرف. ومن ثم، يصار، الى تعيينه مديرا عاما للاعتماد اللبناني بعد انقضاء مهلة هاتين السنتين.

جدير ذكره ان شركتين قابضتين يترأسهما الشيخ خالد سالم بن محفوظ فازتا بصفقة شراء الاعتماد اللبناني بمبلغ اجمالي قدره ١٦٣ مليون دولار. والشركة الاولى وتسمى كابيتال انفستمنت هولدينغ مسجلة في البحرين ستدفع ما يساوي ثمن ٦٥٪ من مجموع اسهم الاعتماد اللبناني. ويترأس الشركة سالم بن محفوظ ويتالف مجلس ادارتها من عبدالله سليم بحمدان، عبدالله السعودي، محمد حسين العامودي، عبدالله محمد بسودان وخلدون بكري بركات.

والشركة الثانية تحمل اسم كابيتال انفستمنت ومسجلة في لبنان وهي ستدفع ٣٢٪ من ثمن الاسهم ويراسها خالد سالم بن محفوظ.

اضافة الى ذلك فان سوسيتيه جنرال اشترت في اليومين الماضيين بنك جعجع. والجدير ذكره ان عمليات الشراء تتم بسبب اضطرار المصارف الى رفع رأسمالها الى ١٠ مليارات ليرة بناء لطلب مصرف لبنان و٢٥٠ مليون ليرة لكل فرع من المصرف.

الاقتصاد والاعمال
تموز / يوليو ١٩٩٧



## جوزيف طربيه

تسلم الدكتورجوزيف طربيه رئاسة وادارة بنك الاعتماد اللبناني في العام 1989 بعد ان تعرض هذا البنك لنكسة كبيرة على يد روجيه تمرز اضطرت مصرف لبنان لتولي مسؤوليته .. وملكيته.

وخلال هذه الفترة تمكن طربيه من لعب دور فاعل وهادىء في اطار تنقية البنك من الشوائب التي علقت به، وفي اطار الحفاظ على مقوماته وقاعدة عملائه وتطوير خدماته ومنتجاته.

وبعد تسلم رياض سلامة حاكمية مصرف لبنان تم وضع ستراتيجية جديدة للبنك استهدفت تطويره تمهيداً لبيعه، ليس بأعلى سعر ممكن فحسب، بل وبافضل الشروط. واليوم، إذ ينتقل بنك الاعتماد اللبناني من ملكية مصرف لبنان الى ملكية مجموعة خالد بن محفوظ يبقى جوزيف طربيه في مكانه كرئيس ومدير عام للبنك برغبة بل وبتصميم من المالكين الجدد.

وفي هذا تجسيد لمصلحة، وفي الوقت نفسه ذروة في التكريم والتقدير لرجل نجح في مهمته ولعب دوراً بارزاً في تطوير البنك وبالتالي في زيادة قيمته. فالسعر الذي تم فيه بيع البنك لا يمثل فقط قيمة الموجودات الملموسة في الميزانية بل يمثل ايضاً موجودات أهم لا تظهر في الميزانية هي الراسمال البشري والخبرة والادارة الكفوءة، وبهذا المعنى على الأقل فان الدكتور جوزيف طربيه كان في موقعه وعبر عمله الهادىء أحد العناصر المهمة التي بنيت عليها الصفقة وساهمت في نجاحها.

## القاعدة الأرمنية للبنك

قليلون يعرفون ان قاعدة بنك الاعتماد اللبناني كانت ولا تزال، في جزء غير قليل منها، ارمنية ومن اصول حلبية في سورية. وتشير تقديرات الى ان هذه القاعدة التي تميزت حتى الآن بولائها للبنك في السراء والضراء تمثل نحو 40 في المئة من مجموع قاعدة العملاء.

وعندما تأسس البنك العام 1961 على يد آل عبجي كان في نواته التاسيسية الأولى عناصر ارمنية بارزة. وتمكن البنك عبر الحضور الأرمني القوي بين المؤسسين من تكوين قاعدة عملاء ارمنية مهمة بلغ مداها مؤخراً دولة ارمينيا. واهتمت ادارة البنك ليس فقط بالمحافظة على تلك القاعدة الثمينة من العملاء بل انها سعت لتعزيزها وتطويرها سواء عبر مد نشاطات البنك الى جمهورية ارمينيا ام عبر ادخال عضوين بارزين من الطائفة الأرمنية الى مجلس الادارة وهما جاك جوخدريان وملكون ابليكاتيان. ومن الطبيعي ان يسعى المالكون الجدد للمحافظة على القاعدة الارمنية للبنك التي تمثل جزءاً رئيسياً من سوقه المحلية، يساعدهم في ذلك استمرارية الادارة نفسها في البنك والتي تدرك هذا الواقع وتعاملت معه بنجاح لسنوات طويلة.

## مجموعة المتوسط استبعدت نفسها بطلب من الحريري ودخول عودة الجريء ضمن المنافسة وحسن السعر

## الصفقة لم تجذب البنوك اللبنانية بسبب ازدواجية الخدمات والفروع ...واشتراطات البنك المركزي

المجموعة، استثماراً ستراتيجياً ممتازاً سواء بمنظور لبناني أم بمنظور اقليمي، ذلك ان طرح مجموعة بحجم واتساع بنك الاعتماد اللبناني للبيع يندر ان يحدث لا في لبنان ولا في خارجه في المدى المنظور، بسبب التركيبة العائلية والمستقرة للبنوك اللبنانية ولمعظم البنوك العربية الخاصة. فبالاضافة الى انتشاره الجغرافي (45 فرعاً في كافة المناطق اللبنانية) فان بنك الاعتماد اللبناني يعتبر سادس أكبر البنوك اللبنانية من حيث أمواله الخاصة (نحو 75 مليون دولار) وأحد أكثرها ربحية، كما أنه يحتل موقع الصدارة في مجال الخدمات المالية واصدار بطاقات الدفع وشبكات الصرف الآلي وادارة العمليات الناجمة عنها وخصوصاً عمليات المقاصة، ومن المتوقع ان يتجاوز مجموع موجوداته هذا العام المليار دولار.

أكثر من ذلك، ان مجموعة بن محفوظ تحصل على بنك قوي ونظيف تماماً، وتتمتع حساباته ودفاتره بالشفافية بعد أن أشرف البنك المركزي بنفسه وبمعاونة ادارة كفوءة على تنقية أوضاعه وتحسين نوعية أصوله وتطوير منتجاته وخدماته المالية وتزويده بأحدث التقنيات المصرفية. بهذا المعنى فان المساهمين الجدد لن يحتاجوا لانفاق الكثير من الوقت والمال في عمليات اعادة هيكلة او ترميم سمعة المؤسسة، كما يحصل عادة في حالات شراء مصارف منهارة أو فريسة لأزمات، بل سيصرفون همهم منذ اليوم الأول الى البناء على الانجازات القائمة والتركيز على وضع الستراتيجيات الملائمة لأغراض البنك البعيدة في صيغته الجديدة، علماً ان الادارة الحالية للبنك بقيادة **جوزيف طربيه** تملك تصوراً ستراتيجياً متكاملاً للمرحلة التالية يضاف بالتأكيد الى تصور المالك الجديد.

من هنا يمكن القول ان السعر الذي اشترت به مجموعة **خالد بن محفوظ** هو سعر جيد بكل المعايير، لدرجة ان في امكان الرجل لو رغب في ذلك (وهو لا يرغب بالطبع) اعادة بيع البنك جزئياً او كلياً بسعر مماثل او حتى سعر أعلى. وخلاصة الموضوع ان بن محفوظ وجد نفسه أمام فرصة استثمارية مثالية وذات قيمة ستراتيجية فلم يتردد في أخذها بكامل الجدية.

### صفقة مثالية

ما هي حصيلة الصفقة ونتائجها البعيدة؟

افضل ما يمكن ان توصف به صفقة بنك الاعتماد هو تعبير «الصفقة المثالية»، بمعنى انها صفقة تحقق لكل من اطرافها، على الأقل من منظور أغراضه المحددة، شعوراً اكيداً بالرضى وبأنه حقق فوزاً لا يقل عن فوز الآخرين. وفي صفقة بنك الاعتماد اللبناني الكثير من العناصر التي تسمح

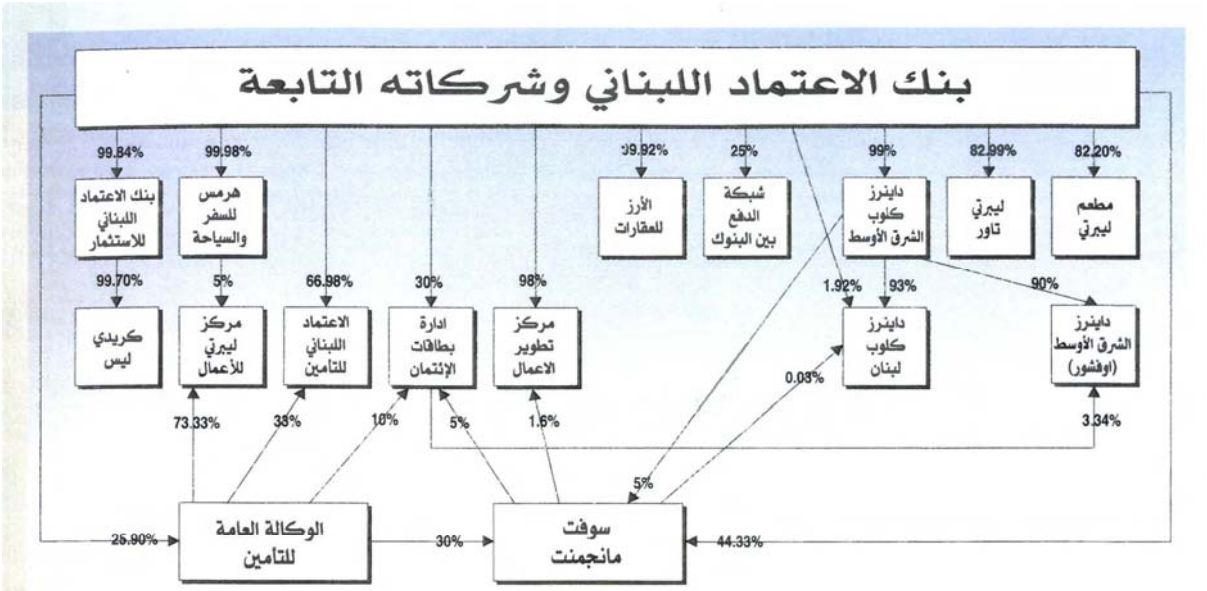


باعتبارها صفقة مثالية خرج الجميع منها بجوائز حقيقية، هذا مع العلم ان الجوائز الكبرى للعملية يجب أن تذهب الى الحاكم رياض سلامة الذي صمم العملية وأدارها بمهارة فائقة وكذلك الى خالد بن محفوظ الذي عرف كيف يقتنص الفرصة ويبني لنفسه قاعدة مصرفية ذات بعد اقليمي يتوقع ان تعزز موقعه الفريد في الساحة المصرفية العربية. أما بنك عودة الذي خسر رهانه على تملك البنك فله هو الآخر مكاسبه من العملية لانه يعتقد أن هذه تحمل فوائد له غير مباشرة من خلال دفعة الثقة الكبيرة التي ستعطيها للصناعة المصرفية ولدور بيروت كسوق اقليمية، على حد قول أحد كبار المسؤولين في البنك. وهذا الأخير لخص موقف مصرفه بالقول «هذه عملية تفرح اذا اخذتها لكنك لن تحزن اذا خسرتها لأن فوائدها عامة بالضرورة».

## مكاسب لبنان من الصفقة

لكن ما هي «الفوائد العامة» الأساسية التي يحققها استثمار خالد بن محفوظ في الصناعة المصرفية اللبنانية؟

ان خالد بن محفوظ مستثمر له وزنه السعودي والدولي ويعتبر اختياره لبلد مؤشراً مهماً للمراقبين في الخارج، لانه لا يمكن ان يتم من دون دراسة وتقييم لكافة الاعتبارات الاقتصادية والسياسية. ولهذا فان من المتوقع ان يكون لدخوله السوق اللبنانية أثر مباشر في تحفيز وتشجيع غيره من المستثمرين. بالعكس، فان بيع البنك الى مجموعة لبنانية كان سيعتبر استثماراً محلياً لا يضيف كثيراً الى الموجود على الأقل من زاوية دلالته للخارج وتأثيره في جذب وحفز الاستثمارات الى البلد.

إن المبلغ الذي دفع في بنك الاعتماد اللبناني جاء أعلى من توقعات المصارف اللبنانية وهو لذلك يرفع بصورة غير مباشرة قيمة تلك المصارف ويفتح أعين اللبنانيين على حجم الثروة التي يملكها البلد والمتمثلة في جزء منها بمصارفه وسوقه المالية.

ان الاستثمار السعودي يقدم أفضل دليل على أن سلسلة الاصلاحات والتنظيمات التي عززت الشفافية والاستقرار النقدي ومؤسسات السوق، واطلقت في الوقت نفسه ثورة من التحديث والتركيز في الجهاز المصرفي، زادت بقوة جاذبية بيروت كمركز اقليمي للخدمات المالية، ومع دخول المجموعة السعودية وخططها فان الكلام عن دور مالي اقليمي لبيروت يكون قد بدأ بجدية لأول مرة.

ان قدوم مصرفي ومستثمر بحجم خالد بن محفوظ الى سوق بيروت مع ما يحمله من تجربة عريقة في مختلف مجالات الخدمة المصرفية، سيدخل ولا شك عنصراً من المنافسة الصحية لا يمكن الّا أن يفيد الجميع. لكن هناك أكثر من دليل على أن بن محفوظ سيركز خطة التوسع والنمو على فتح أبواب واسواق جديدة امام بنك الاعتماد اللبناني أكثر من اهتمامه بالمنافسة على ما هو قائم. بمعنى آخر فان دخول بن محفوظ سيساهم في توسيع السوق وتعزيز علاقاتها وادوارها الاقليمية حاملاً بذلك فوائد للجميع.

أخيراً فان أحد أهم المكاسب المنتظرة من دخول بن محفوظ هو مساهمته المتوقعة في احداث ربط أقوى بين السوقين اللبنانية والسعودية على مختلف الأصعدة، وهذا الامر سيزيد ولا شك العمق الاقليمي والخليجي للاقتصاد اللبناني وعناصر تكامله وترابطه بتلك الاقتصادات النامية والمزدهرة. إن اتساع قاعدة فروع البنك وادارته القوية سيحولانه فعلاً، في جزء من أدواره على الأقل، الى ما يمكن اعتباره البنية الأساسية التي ستدعم وتخدم الوجود الاستثماري والتجاري للسعوديين في لبنان وللبنانيين في السعودية فضلاً عن شموله بهذا الدور لقطاعات أخرى من السوق في دول الخليج. وبهذا المعنى فان خالد بن محفوظ الذي يبحث منذ سنوات عن مجالات للتوسع الخارجي يكون قد وجد ضالته، نظراً لأن الصفقة تضعه في الموقع الصحيح وتوكل الى مجموعته دوراً مهماً في رعاية المصالح المشتركة المتزايدة لبلدين يعتبران مكملان بعضهما لبعض من كافة النواحي. ■

### الصفقة البيضاء

تستحق صفقة بنك الاعتماد تسمية اخرى هي «الصفقة البيضاء» باعتبار ان سلامة لم يكلف الخزينة قرشاً واحداً لقاء إعداد الدراسة المالية التي أرفقت بالعرض او بيع البنك. فالدراسة المالية أوكل امرها الى ادارة بنك الاعتماد اللبناني نفسها والتي تولتها على افضل وجه. أما البيع نفسه فقد اجري بالمزاد وبواسطة البنك المركزي نفسه. بذلك تم الاستغناء عن توسيط شركات دولية لتقوم بعملية التسويق، ولهذه الناحية ايضاً فان سلامة وفّر على الخزينة اكثر من ثلاثة ملايين دولار كانت ستذهب كعمولات.

الادارة

العدد ٦ حزيران ١٩٩٧

## سباق خليجي ـ لبناني لامتلاك الاعتماد

سعت جهات خليجية استثمارية الى امتلاك مصرف الاعتماد اللبناني الذي يعتبر من اكبر المصارف اللبنانية سواء من ناحية الموجودات او عدد الفروع، لكن المسعى آل الى الفشل من جراء اصرار ادارة المصرف على شروط محددة، في عدادها عدم الاستغناء عن الموظفين بعد اتمام البيع، وعدم دمج المصرف مع مصارف اخرى، وعلم ان بنك عودة، ومجموعة مصرفية لبنانية قامتا بمسعى مماثل اثر انسحاب الجهة الخليجية، الا ان الفريقين اصطدما بالشروط ذاتها، مما ادى الى تجميد العملية.



طربيه

ومن المعروف ان المصرف قد حقق نتائج مالية مميزة منذ تولي الدكتور جوزف طربيه رئاسة مجلس ادارته ومديريته العامة، وقد بلغت نسبة الزيادة في ارباحه الصافية خلال العام الماضي ١٢٢٢,٥٪ قياسا للعام السابق بحيث بلغت ٥,٥ مليارات ل. ل. وعلم ان هناك توجها لمباشرة اعمال التأجير واصدار مالي جديد وزيادة رأسماله.

ومن المعروف ان الحكومة اللبنانية، ممثلة بمصرف لبنان المركزي تملك ٩٧٪ من اسهم الاعتماد اللبناني الذي احتل المرتبة العاشرة بين اكبر المصارف اللبنانية في العام الماضي. كما تجدر الاشارة الى ان الاعتماد اللبناني هو المصرف التجاري الوحيد الذي تملكه الحكومة، وقد تم هذا الامتلاك في اطار التسوية التي اعتمدت في اعقاب الازمة المالية التي سببها بنك المشرق.

وذكرت مصادر مصرف لبنان ان على الراغب بشراء الاعتماد اللبناني ان يثبت ان امواله الخاصة المسيلة تبلغ ١٠٠ مليون دولار على الاقل، علماً ان القوانين اللبنانية تفرض ان يكون ثلثا اصحاب الاسهم في المصارف اللبنانية من المواطنين اللبنانيين.

ويملك الاعتماد اللبناني ٤٥ فرعاً، وهو اكبر عدد فروع لاي مصرف لبناني، وقد زادت الودائع فيه نسبة الربع في العام الماضي، وبلغت ١٠٥٢,٩ مليار ليرة لبنانية.

المال والعالم
AL MAL-WAL ALAM
حزيران ١٩٩٧

من الانهيار في تعهد روجيه تمرز.. إلى الأرباح في عهد د. جوزف طربيه

# «مزاد» بنك الاعتماد اللبناني أكبر صفقة مصرفية لهذا العام

بعض المصارف تُعرض للبيع عندما تنهار اوضاعها، او عندما تحقق خسائر متوالية، ولكن لماذا يعرض مصرف تجاري للبيع بعدما حقق ارباحاً صافية بلغت ١٨,٥ مليون دولار في العام الماضي فقط؟

هذا السؤال يطرح نفسه تلقائياً، بعد الإعلان اخيراً عن عملية لبيع بنك الاعتماد اللبناني، يجري التحضير لها عملياً، وتثير شهيّة عدد من المصارف اللبنانية والعربية، وربما الأجنبية للدخول في المزاد الذي أعلن عنه مصرف لبنان بصفته المالك لنسبة ٩٨ بالمئة من اسهم الاعتماد اللبناني منذ عام ١٩٨٨ حين بادر مصرف لبنان إلى تعويمه انذاك بعدما تعرّض لعمليات نهب واختلاس في عهد روجيه تمرز الهارب من وجه العدالة، والذي ادّت تصرفاته الغامضة إلى إفلاس كل من بنك المشرق، والاعتماد اللبناني، ومؤسسات مالية ومصرفية اخرى في منتصف الثمانينات.

ومنذ ان آلت ملكية الإعتماد اللبناني إلى مصرف لبنان، تم تسليمه لإدارة فعالة ذات كفاءة مهنية واخلاقية عالية برئاسة د. جوزف طربيه الذي تمكن مع فريق عمله خلال سنوات قليلة جداً من نقل الاعتماد اللبناني من مرحلة الخسائر إلى مرحلة الأرباح التي وصلت إلى ١٨,٥ مليون دولار عام ٩٦ وتضاعف حجم موجوداته ١٠ مرات خلال ٧ سنوات. وهو يمتلك ٤٥ فرعاً في جميع المناطق اللبنانية تمثل اكبر شبكة فروع يملكها مصرف لبناني حتى الآن.

وقد اتخذ المجلس المركزي لمصرف لبنان قرار بيع الاعتماد اللبناني بعدما زالت الأسباب التي ادت إلى شرائه وتعويمه منذ ٩ سنوات، ولأن احتفاظ مصرف لبنان المركزي باحد اقوى المصارف التجارية العاملة في لبنان يمثل وضعاً غير طبيعي في سوق مصرفية حرة تقوم على مبدأ المنافسة، كما ان توقيت البيع يبدو مناسباً في ظل نهضة القطاع المصرفي اللبناني الذي يعتبر حالياً الأكثر جاذبية للاستثمار في لبنان والمنطقة.

ولكن القانون اللبناني لا يسمح ببيع البنك عبر عملية اكتتاب عام للجمهور، اي ان الخيار الوحيد امام مصرف لبنان هو بيع البنك بصورة مباشرة في مزاد علني يضمن اكبر قدر من الشفافية.

وتشير التقديرات إلى ان صفقة بيع بنك الاعتماد اللبناني قد تصل قيمتها إلى ٢٥٠ مليون دولار، وقد ابدت بعض المصارف اللبنانية الكبرى اهتماماً بعملية البيع المنتظرة، وفي طليعتها بنك لبنان والمهجر، واللبناني الفرنسي، وبنك عودة. ولكن مجموعة البحر المتوسط التي يملكها الرئيس رفيق الحريري لن تشارك في العملية بناءً على رغبة وتعليمات الرئيس الحريري نفسه الذي لا يريد ان يساء تفسير دخول مجموعته المصرفية في مزاد ينظمه مصرف لبنان المركزي، لما قد يثير ذلك من اقاويل وعلامات استفهام سياسية أكثر منها اقتصادية او مالية.

وفي الوقت نفسه، تتزامن عملية بيع الاعتماد اللبناني مع ظهور اهتمام خليجي واضح بالسوق المصرفية اللبنانية. وقد علمت «المال والعالم» ان مجموعة من كبريات المؤسسات المالية والمصرفية الخليجية باشرت عملياً عن طريق وسطاء محليين درس إمكانات الاستثمار في القطاع المصرفي اللبناني تحديداً، إما عن طريق الدخول في



د. جوزف طربيه

مساهمات مصرفية محددة، او عن طريق شراء مصارف قائمة.

وقد جرت مفاوضات جدية وفعلية قامت بها جهات استثمارية خليجية تركزت قبل اسابيع على صفقة بيع بنك الاعتماد اللبناني الذي يحتل المركز العاشر بين المصارف اللبنانية من حيث حجم الموجودات، والسادس من حيث حقوق المساهمين.

وكان بنك الاعتماد اللبناني، قد حقق ارباحاً صافية وصلت إلى ١٨,٥ مليون دولار في العام الماضي بعدما سدّد جميع ديون ومستحقات بنك المشرق، وارتفعت موجوداته إلى ١٣٩٦ مليار ليرة، ووصل حجم ودائعه إلى ١٠٣٦ مليار ليرة، وأمواله الخاصة إلى حوالي ٩٨ مليار ليرة، اما تسليفاته فقد وصلت إلى ٢٢٣ ملياراً و٣٥٩ مليون ليرة.

الاقتصاد والاعمال
ايار / مايو ١٩٩٧

# من سيشتري بنك الاعتماد اللبناني؟

## طرح البنك للبيع بالمزاد يفتح شهية المصارف اللبنانية والعربية

**الحريري يستبعد**
**مجموعته المصرفية من السباق**
**ضماناً للشفافية وقطعاً لدابر التأويلات**

رسمياً: بنك الإعتماد اللبناني عاشر أكبر البنوك اللبنانية من حيث الموجودات وسادسها من حيث حقوق المساهمين مطروح للبيع بالكامل، لكن رسمياً ايضاً وعلى لسان حاكم مصرف لبنان المركزي رياض سلامه: «لطفاً لا وسطاء» فالبيع يتم مباشرة للبنوك المهتمة وبمزايدة سرية بالظرف المختوم. بمعنى أوضح فإن البنك المركزي يعلن للقاصي والداني انه لم يوكل أحداً في العملية، وان على أية جهة مهتمة ان تتصل به مباشرة.

رسمياً أيضاً، لا قيود على جنسية المستثمرين الراغبين أي أن البنك، وإذا توفر المشتري الجدي مع السعر المناسب قد يباع إلى جهات لبنانية أو عربية أو أجنبية لا فرق، كما انه قد يباع إلى كونسرتيوم من بنوك مختلفة. والقيد الوحيد الذي يضعه قانون النقد والتسليف اللبناني على ملكية الأجانب لبنوك لبنانية هو أن 30 في المئة من ملكيتها يجب ان تبقى للبنانيين. لكن البنك المركزي يضيف إلى شروط الصفقة في حال البيع لغير لبنانيين شرطين: ان يحافظ على الطابع اللبناني للبنك وعلى جهاز الموظفين. ويتوقع ان تصل قيمة العملية، إذا أخذ في الإعتبار القيمة الصافية للبنك والحاجة إلى زيادة رأس ماله، إلى 200 مليون دولار. وبلغت موجودات البنك العام 1996 نحو 900 مليون دولار، وهو يمتلك 45 فرعاً في كافة أنحاء لبنان تمثل أكبر شبكة فروع يملكها اي بنك.



د. جوزف طربيه

### أسباب البيع

قرار بيع بنك الإعتماد إتخذ مؤخراً في إجتماع للمجلس المركزي لمصرف لبنان وبني على مجموعة إعتبارات أهمها:

– ان البنك المركزي حصل على مساهمته الحالية في الإعتماد اللبناني (98 في المئة) إستيفاء لدينه على البنك، والذي نشأ من جرّاء قيام البنك المركزي بتعويمه بعد إنهياره العام 1988، وان الواجب يفرض الآن بيع تلك المساهمة بعد ان زالت الاسباب التي أوجبت الإحتفاظ بها.

– إن إحتفاظ بنك مركزي ببنك تجاري، بل بأحد اقوى البنوك التجارية أمر غير طبيعي في سوق مصرفية حرة وتنافسية.

**حجم العملية قد يصل**
**إلى 200 مليون دولار**

**البيع لبنك أجنبي أو عربي**
**غير مستبعد بشرط السعر...**
**والحفاظ على الطابع اللبناني للبنك**

– ان التوقيت قد يكون مناسباً لأن القطاع المصرفي يشهد نهضة تجعله أحد أكثر القطاعات جاذبية للإستثمار ليس فقط في لبنان بل في المنطقة ككل.

يذكر ان القانون اللبناني لا يسمح ببيع البنك من خلال إكتتاب عام للجمهور، الأمر الذي يجعل الخيار الوحيد المفتوح أمام مصرف لبنان هو بيع البنك لجهة مشترية واحدة، وفي هذه الحال فإن الصيغة الفضلى التي اختارها الحاكم، والتي تضمن أكبر قدر من الشفافية، هي صيغة البيع بالمزاد ومن دون وسطاء وإتاحة الفرصة المتكافئة للجهات الراغبة للإطلاع على ملف البنك وإستكمال التدقيق، وأخيراً التقدم لعرضها إذا رغبت. ويذكر ان قرار البنك المركزي إجراء البيع مباشرة ومن دون تكليف مؤسسة وساطة يعني انه لن يتكبد قرشاً واحداً على عملية البيع، وانه سيوفر على خزينة الدولة، بالتالي عمولات كانت في أقل تعديل ستتراوح بين 3 و 4 ملايين دولار.

وسيكون على الجهة المهتمة بالشراء أول الأمر ان تكتب إلى الحاكم معربة عن إهتمامها، وفي غضون أيام سيتولى الحاكم الرد معلناً الجهة المهتمة إذا كانت تعتبر جهة مقبولة للإشتراك بالمزاد.

### شروط البيع

في غضون ذلك تنكّب إدارتي البنك المركزي وبنك الإعتماد اللبناني على إعداد

الملف المالي لعرض البيع لوضعه بتصرف المهتمين، وسيكون الملف جاهزاً في تاريخ أقصاه 15 أيار/مايو الجاري. ويمكن بالتالي لأي جهة مهتمة الحصول على الملف مقابل إيداع مبلغ مليون دولار أو كفالة بهذا المبلغ لدى مصرف لبنان. وسيكون لدى الجهة المهتمة مهلة تمتد حتى 30 حزيران/يونيو لإستكمال دراستها وطلب أي معلومات إضافية، لكن يتوجب عليها في كل الحالات التقدم بعرض أسعار بطريقة الظرف المختوم قبل نهاية 30 حزيران/يونيو.

وفي أول 15 يوماً من شهر تموز/يوليو سينظر المجلس المركزي في عروض الأسعار ويتخذ قراره بإتمام البيع إذا كانت العروض ضمن التوقعات أو أعلى منها. لكن البنك المركزي إحتفظ بحق إلغاء البيع في أي وقت ودون تقديم أي تعليل أو تفسير.

بالمقابل سيكون على الجهة الفائزة ان تقدم عربوناً قدره مليون دولار (لا يرد في حال النكول) على ان يتم تسديد بقية المبلغ في مدة أقصاها 60 يوماً من تاريخ إرساء المزاد.

وكان حاكم مصرف لبنان رياض سلامه قد أطلق أول إشارة علنية حول نية المصرف طرح بنك الإعتماد اللبناني للبيع خلال مقابلة تلفزيونية في لبنان، وقد أثار تلميح الحاكم على الفور إهتماماً واسعاً لدى البنوك اللبنانية الرئيسية، وبعض البنوك الإقليمية والتي بدأت إتصالات وعملية إستطلاع تسعى من خلالها لإعداد نفسها للتعامل مع هذا الحدث والذي يتوقع ان يترك آثاره على الساحة المصرفية في لبنان.

ولما كانت فكرة الإعلان عن نية البيع في الصحف قد إستبعدت فقد كلف البنك المركزي رئيس ومدير عام بنك الإعتماد اللبناني د. **جوزيف طربيه** إجراء إتصالات بعيدة عن الأضواء بالبنوك المؤهلة للعملية بهدف وضعها في الصورة والرد على إستفساراتها.

## الحريري يستبعد نفسه

لكن من سيشتري بنك الإعتماد اللبناني؟

## بنك الإعتماد اللبناني أول بنك من حيث شبكة الفروع وأهم مصادر قوته الجديدة رأس ماله الكبير وإدارته الكفوءة

من السابق لأوانه بالطبع إجراء تكهنات، إذ ان الإتصالات ما زالت في مراحلها الأولى. لكن الثابت حسب مصادر مطلعة ان الإهتمام بأول بنك لبناني من حيث شبكة الفروع واسع ومتنوع فعلاً، وان الدلائل تشير إلى ان المنافسة قد تحتدم مع إقتراب موعد التقدم بعروض الأسعار.

الراهن أيضاً ان بعض البنوك اللبنانية الكبرى أبدى إهتماماً بعملية البيع المنتظرة، ومن بين هذه البنوك «لبنان والمهجر» و«اللبناني الفرنسي» و«عوده». أما مجموعة البحر المتوسط التي يملكها رئيس الحكومة اللبنانية رفيق الحريري فقد علم أنها لن تشارك في المزاد بتعليمات من الرئيس الحريري بالذات، والذي أبلغ مساعديه الذين فاتحوه في الأمر ان يبقوا بعيدين عن العملية، مشيراً إلى انه يفضل تجاهل المصلحة التجارية للمجموعة، على ان يساء تفسير إشتراكها بالمزاد وتملكها لمجموعة مصرفية بضخامة بنك الإعتماد اللبناني. ويؤكد ذلك مدى حرص الدولة ومصرف لبنان على توفير أعلى قدر من الشفافية في إتمام عملية البيع، كما انه يسجل على هذا الصعيد سابقة مهمة، ويضع قواعد ومبادىء قد يغدو من الصعب تخطيها في المستقبل.

ومن المؤكد ان يقابل قرار مجموعة المتوسط بإرتياح كبير من البنوك التجارية الأخرى والتي يترك لها موقف الحريري فرصة التفكير بإمكان التقدم للمزاد. إذ انه لو قررت مجموعة المتوسط ذات الإمكانات الضخمة دخول الحلبة فإن الإحتمال الراجح انها كانت، منفردة وبإمكاناتها الذاتية، ستحسم الأمر لصالحها. أما البنوك الأخرى فإنها تحتاج على الأرجح إلى الدخول في تحالفات أو شراكات أوسع لكي تستطيع «هضم» العملية.

## إدارة كفوءة

وبإستثناء إحتمال تقدم مجموعة مصرفية أجنبية أو مصرف عربي كبير بعرض شراء، وكلا الأمرين وارد، فإن عملية البيع إلى جهات لبنانية ستحتاج ربما إلى بلورة تحالفات أو كونسرتيوم بقيادة لبنانية أو عربية، وفي حال تبلور مثل هذه التحالفات أو بروز بنوك قوية بعروض، فانه سيكون أول إشارة إلى ان طبخة البيع قد نضجت او قاربت النضوج.

من المتوقع ان يشكل بيع بنك الإعتماد اللبناني نقطة النهاية لأزمته التي بدأت مع بيع آل عبجي حصتهم كاملة (75 في المئة) للمصرفي الفار روجيه تمرز في صفقة غامضة لم تتضح ملابساتها إلى الآن. وأدت ولاية تمرز إلى إنهيار البنك وسط إتهامات بإختلاسات ونهب قبل إنقاذه من قبل مصرف لبنان ثم تسليمه لإدارة فعّالة وكفوءة مهنياً وأخلاقياً برئاسة د. **جوزيف طربيه**، تمكّنت من رده إلى العافية ونقله من مرحلة الخسائر إلى مرحلة الربح. واصبحت الإدارة القوية للبنك متمثلة في **طربيه** وفريقه مشكلين بذلك أحد أهم «أصول البنك» والعامل الأساسي وراء نجاحه، إضافة إلى عوامل فنية مثل أموال البنك الخاصة، وشبكة فروعه.

ويذكر ان آل عبجي عادوا مع إستقرار الوضع الأمني والسياسي إلى «صنعة» المصارف من خلال شراء بنك جديد. ■



البيان
مجلة مالية اقتصادية اجتماعية
العدد ٣٠٥ — نيسان (ابريل) ١٩٩٧

# الاعتماد اللبناني من حافة الهاوية الى القمة

## محا خسائر تمرز وتحول الى «مزراب ذهب» لمصرف لبنان



د. جوزف طربيه
*رئيس بنك الاعتماد اللبناني*

«الاشخاص الشرفاء والاكفياء هم الضمانة الاساسية في كل مؤسسة ناجحة، فالنفوذ والقدرة المالية لايشكلان وحدهما ضمانة النجاح»

هذا الكلام سمعناه من رجل اعمال ناجح، تعليقا على خبرين بارزين وردا في الصحف الصادرة في ٢٠ آذار (مارس) الماضي، وفيهما ان بنك الاعتماد اللبناني قد حقق ارباحا قياسية في العام ١٩٩٦ بلغت ٢٨,٦ مليار ليرة لبنانية (١٨,٤ مليون دولار اميركي)، وان مجموعة ليبانون انفست انجزت زيادة رأسمالها من ٢٦ مليون دولار الى ٤٠ مليونا، محققة بذلك زيادة بلغت ضعفي المبلغ المطلوب — راجع الخبر في مكان آخر —

ولم يكتف رجل الاعمال بما سبق الاشارة اليه، فهو استرسل في التوضيح لمن كانوا يسمعونه ليعرفوا من كان يعني ولماذا.

وخلاصة ما عناه الرجل ان القائم على رأس بنك الاعتماد اللبناني، الدكتور جوزف طربيه، بدأ من الصفر، وبفضل اجتهاده وجهده وعلمه ونزاهته ارتقى سلم النجاح ليصل الى حيث هو الآن ولم يكن الرجل محسوبا على اي سياسي نافذ.

### استعاد العافية

عندما تسلم جوزف طربيه بنك الاعتماد اللبناني كان روجيه تمرز قد عبث بموجوداته مثلما عبث بموجودات «المشرق» وتسبب بافلاسه. وقد تمكن الرجل الآتي من ادارة ضريبة الدخل في وزارة المال اللبنانية، من وقف النزف في اول الطريق واعادة العافية له، كما كانت عليه، يوم كان يملكه آل عبجي ويديره جان حجار، ورويدا رويدا اوصل الرجل هذا البنك الى مكانته الطليعية الحالية، مثبتا لمصرف لبنان الذي يملكه ان البنك الذي امده يوما بالدعم كي لا ينهار الى جانب مجموعة مصارف انتزا في حينه، قد انقذ وتعملق وهو يشكل «مزراب ذهب» لحارس خزينة الدولة، اي مصرف لبنان.

### وحقق النجاح

وهذا ما حققه بنك الاعتماد اللبناني سنة ١٩٩٦:

— بلغت ارباحه الصافية المجمعة ٢٨,٦ بليون ليرة لبنانية (١٨,٤٢١,٩٠٠ مليون دولار أميركي) في مقابل ٨,٩ بليون ليرة للعام السابق، اي بزيادة نسبتها ٢١٧ في المئة عما كانت عام ١٩٩٥، وبلغ هامش الربح الصافي على مجموع الايرادات معدل ٣٦ في المئة لكل من ١٩٩٥ و١٩٩٦ في حين انخفضت نسبة المصاريف العمومية والرواتب من ٧٤ في المئة الى ٦٣ في المئة من الهامش الصافي.

— ارتفعت نسبة الارباح قبل المؤونات الى مجمل الايرادات من ٧,٧٢ في المئة عام ١٩٩٥ الى ١٦,٧٤ في المئة في نهاية ١٩٩٦. واقتطع المصرف من الارباح مؤونة استثنائية تغطي رصيد ايداعاته الكامنة لدى «بنك المشرق» (قيد التصفية) وبالتالي جرى تحرير مصرف لبنان من موجبات الضمانة التي سبق واعطاها لـ «الاعتماد اللبناني» مقابل اية خسائر قد تترتب من جراء تصفية «بنك المشرق».

— ارتفعت نسبة المردود على الاموال الخاصة (اي الارباح قبل المؤونات الى الاموال الخاصة الاساسية) من ١١,٠٤ في المئة الى ٣٤,٩٨ في المئة عام ١٩٩٦ ونمت الارباح بطريقة متلازمة مع النمو العام في الموازنة، اذ تضاعفت نسبة الارباح الى اجمالي الموجودات مرجحة بنسب المخاطر من ٤,٣٦ في المئة في عام ١٩٩٥ الى ٩,١٤ في المئة في نهاية العام ١٩٩٦، ما يعزز مركز المجموعة المالي في مواجهة متطلبات السوق المستقبلية.

— قاد المصرف خلال عام ١٩٩٦ اول عملية اصدار سندات دين دولية يجريها مصرف في لبنان.

— استمر التوسع في شبكة الدفع الالكتروني وشبكات الدفع الدولية التي تملكها «شركة خدمات بطاقات الائتمان» التابعة للمصرف وهي الوحيدة التي تخدم بطاقات الائتمان: «فيزا» و«ماستركارد» و«أميركان اكسبرس» و«داينرز كلوب» و«لينك».

— تم تأسيس «بنك الاعتماد اللبناني للاستثمار» للتمويل المتوسط والطويل الاجل. وقد اختاره صندوق النقد العربي كمركز ربط لشبكة معلومات التجارة العربية البينية. كما ان مؤسسة ضمان الاستثمارات العربية البينية اختارته وكيلا لها في لبنان.

إتحاد المصارف العربية

نيسان / ابريل ١٩٩٧

# 28,6 مليار ليرة أرباح 1996 بزيادة 221,3%

# الإعتماد اللبناني

## البنك النموذج للمصرف الشامل



الدكتور جوزيف طربيه رئيس مجلس الادارة والمدير العام للبنك

أعلن بنك الإعتماد اللبناني عن نتائجه المدقّقة لأعمال سنة 1996، وهي نتائج مالية هامة حيث سجل قفزة نمو كبيرة في أرباحه الصافية وبما يعادل نسبة 221,35 بالمئة قياساً إلى العام 1995، لتصل أرقام أرباحه الصافية المجمّعة إلى 28,6 مليار ليرة لبنانية (أي نحو 18,422 مليون دولار أميركي) بعد أن كانت نحو 6,9 مليار ليرة عام 1995. وقد بلغ هامش الربح الصافي على مجموع الإيرادات معدل 36 بالمئة لكل من السنتين في حين انخفضت نسبة المصاريف العمومية والرواتب من 74 بالمئة إلى 63 بالمئة من الهامش الصافي. كما ارتفعت نسبة الأرباح قبل المؤونات إلى مجمل الإيرادات من 7,72 بالمئة في سنة 1995 إلى 16,74 بالمئة في نهاية العام 1996. وقد اقتطع البنك من الأرباح مؤونة إستثنائية تغطّي رصيد كامل إيداعاته لدى بنك المشرق (قيد التصفية)؛ وبالتالي جرى تحرير مصرف لبنان من موجبات الضمانة التي سبق وأعطاها للإعتماد اللبناني مقابل أية خسائر قد تترتّب من جراء تصفية بنك المشرق. كما ارتفعت نسبة المردود على الأموال الخاصة (أي الأرباح قبل المؤونات إلى الأموال الخاصة الأساسية) من 11,04 بالمئة عام 1995 إلى 34,98 بالمئة في عام 1996. كما نمت الأرباح بطريقة متلازمة مع النمو العام في الميزانية، إذ تضاعفت نسبة الأرباح إلى إجمالي الموجودات مرجّحة بنسَب المخاطر من 4,36 بالمئة عام 1995 إلى 9,14 بالمئة عام 1996 مما يعزّز مركز المجموعة المالي في مواجهة متطلبات السوق المستقبلية.

### مؤشرات الميزانية

وقد أبرزت أهم مؤشرات بنود الميزانية للعام 1996 عن توسُّع المصرف في نشاطه، حيث ارتفع بند مجموع الموجودات بنسبة 28 بالمئة عن عام 1995 لتصل أرقامه إلى 1393,9 مليار ل.ل. في نهاية العام 1996. وقد سجّلت التسليفات نمواً بنسبة 17,3 بالمئة لتبلغ قيمتها 223,4 مليار ل.ل. في نهاية عام 1996، مما يعني زيادة أهمية دور البنك في خدمة الإقتصاد اللبناني.

وبالنسبة للمطلوبات، ارتفعت ودائع العملاء أيضاً وبنسبة 26 بالمئة لتصل إلى 1052,9 مليار ل.ل. عاكسة بذلك إستمرارية زيادة ثقة الجمهور بالبنك وبسياساته. وكذلك نجح البنك في تعزيز مجموع حقوق المساهمين لديه الذي ارتفع بنسبة 0,5 بالمئة ليبلغ نحو 80,9 مليار ل.ل. في نهاية العام 1996، مما يدعم إستمرارية خططه التوسُّعية حاضراً ومستقبلاً والهادفة إلى تعزيز مكانته في السوق المصرفي اللبناني.

وبالنسبة للنسَب المالية، يلاحَظ متابعة بنك الإعتماد اللبناني لسياسته القاضية بالإحتفاظ بدرجات عالية من السيولة، حيث بلغت السيولة الإجمالية لديه نسبة 80 بالمئة بالقياس إلى مجموع الودائع والإلتزامات في نهاية العام 1996 في حين كانت نسبة السيولة لدى البنك نحو 83 في المئة بالنسبة لإجمالي الودائع و 67 في المئة بالنسبة لإجمالي الموجودات في نهاية العام 1995. وقد شكّلت الموجودات السائلة بالليرة اللبنانية نسبة 100 بالمئة وبالعملات الأجنبية 57 بالمئة خلال العام 1995.

ومن ناحية ثانية، ما زال بنك الإعتماد اللبناني محافظاً على معدل مرتفع لكفاية رأس المال مما يدل على متانة مركزه المالي في ضوء المعايير الدولية. فقد حدد مصرف لبنان نسبة 8 بالمئة كحد أدنى لرأس المال منسوباً إلى إجمالي الأصول المرجّحة بالمخاطر (بالإستناد إلى المعايير الدولية في هذا الخصوص أي قرارات لجنة بازل)، إلا أن البنك تجاوز هذه النسبة لتبلغ نحو 23,49 بالمئة في نهاية العام 1996. ويشكّل ذلك زيادة عن نسبة الملاءة ذاتها المسجّلة عام 1995 والبالغة نحو 23,03 بالمئة.

البيان
مجلة مالية ومصرفية اقتصادية
العدد ٣٠٣ – شباط (فبراير) ١٩٩٧

# المصارف اللبنانية دخلت بثقة واطمئنان الى الاسواق الدولية

*عند ارسال عددنا السنوي في الشهر الماضي الى الطبع، لم تكن اجوبة الدكتور جوزف طربيه رئيس مجلس ادارة بنك الاعتماد اللبناني ومديره العام قد وصلت الينا، ما حال دون نشرها الى جانب بقية الاجوبة.*
*ونظرا لاهمية اجوبة الدكتور طربيه، وهو الخبير المصرفي والمالي المقتدر، نعود الى نشرها في عددنا الحالي:*



د. جوزف طربيه
بنك الاعتماد اللبناني

## تعاون الحكومة والقطاع الخاص ضروري

■ – تبدو عملية السلام متعثرة، وعليه فان الآمال التي كانت معقودة على السلام في المنطقة تأجلت. فما هي الخطوات الواجب اتخاذها من قبل الدولة على كافة الاصعدة بشكل عام ومن قبل المصارف من اجل ضمان استمرارية العمل المصرفي بنجاح في هذه الظروف؟

– لاشك ان المعطيات المتعلقة بتطور مفاوضات السلام في المنطقة لها آثار مباشرة وغير مباشرة على دول المنطقة، وبالاخص على الدول المعنية مباشرة بعملية السلام، وبينها لبنان. ومن البديهي ان تعثّر المفاوضات وتأخّر التوصل الى اتفاقات سلام يترك المنطقة ككل في اجواء الترقّب والحذر. لكن هذا الامر لا يعني، بأي حال من الاحوال، دخول لبنان اطار الجمود والانتظار.

فالحكومة والقطاع الخاص معا يعملان، ومنذ انتهاء الاوضاع الشاذة التي سادت لبنان طوال ١٧ عاما، على استعادة النشاط الاقتصادي بعدما نجحت الدولة في ارساء وتعزيز مسيرة السلام والامن وذلك على الرغم من تعثر مسيرة السلام في المنطقة. ومهما كان من امر، فإن عودة الدولة الى ادارة شؤون الاقتصاد هي من البديهيات وتتفق مع طموحات لبنان في استعادة دوره الاقتصادي في محيطه الاقليمي وفي العالم.

ولعل «مؤتمر اصدقاء لبنان» الذي عقد في واشنطن، بما توصل اليه من نتائج ايجابية ومشجعة، يشكل الاجابة الفضلى لما يجب ان تقوم به الدولة والقطاع الخاص بمواجهة تعثر مفاوضات السلام.

## تحضير لاعادة بيروت مركزا اقليميا

■ – يتبع مصرف لبنان سياسة نقدية تقضي بخفض سعر الدولار بوتيرة معينة فهل تؤيدون هذا التدبير؟

– ان اتجاه فوائد سندات الخزينة الى الانخفاض يؤكد الثقة بنجاح السياسة النقدية التي تتبعها السلطات المختصة في لبنان، كما يدل على ثبات الثقة بالنقد الوطني، سيما وان هذا الانخفاض التدريجي لسعر الدولار ناتج عن قوة السوق التي تتحكم بها قاعدة العرض والطلب. وما من شك، ان السياسة النقدية السليمة التي انتهجها مصرف لبنان خلال السنوات الماضية، كان لها الاثر الكبير في الاستقرار النقدي الحاصل والتحسن المطرد في سعر صرف الليرة وتناقص نسبة الدولرة في الودائع المصرفية. ونحن نرى ان ما يقوم به مصرف لبنان حاليا، لتعزيز رساميل المصارف وتنشيط الاسواق المالية وتحديثها، عن طريق خلق الادوات المالية الجديدة، اضافة الى وجود السرية المصرفية، يصب باتجاه تحضير بيروت لتكون احد اهم المراكز المالية في الشرق الاوسط، خصوصا بعدما اثبتت المصارف اللبنانية قدرتها على التطور والتأقلم مع متغيرات الصناعة المصرفية في العالم، واستطاعت الدخول بثقة واطمئنان الى الاسواق الدولية.

## برامج قروض جديدة خلال ١٩٩٧

■ – ما هي سياسة مصرفكم حيال القروض الشخصية والقروض الانتاجية؟

– لقد اقر البنك برامج عدة للتمويل والادخار بقصد توسيع نشاطاته في مجالات مختلفة، ضمن استراتيجية تقوم على تلبية حاجات الاقتصاد اللبناني في ظل عوامل الاستقرار التي تتعزز تباعا في لبنان. ويتوجه البنك في برامجه الى مختلف الشرائح الاجتماعية، فيقدم القروض الشخصية والسكنية حتى حدود ١٥٠ الف دولار اميركي. كما يتوجه الى القطاعات الانتاجية وبالاخص الصناعية ليقدم قرض التمويل في مختلف اوجه النشاط الانتاجي. وثمة مشروع للتمويل التأجيري «ليزينغ» يعمل البنك على اطلاقه ضمن برامجه الجديدة للعام ١٩٩٧.

## الاحتياطات المصرفية لحماية المودع والقطاع المصرفي

■ – دعا الرئيس الحريري الى استعمال الاموال الاحتياطية للمصارف وشركات الضمان وتعويضات نهاية الخدمة في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في مشروع يهدف الى حل ازمة الاسكان، هل تؤيدون هذا الرأي؟

– نحن نقر ان الاحتياطات النقدية للقطاع المصرفي وقطاعات اخرى كان الهدف الرئيسي منها حماية المودع وضمان سلامة العمل المصرفي. ومع التوجه الجديد لزيادة رساميل المصارف وتراجع المخاطر وتشديد رقابة مصرف لبنان على المصارف العاملة، اصبح من المجدي والمفيد البحث في استعمال هذه الاحتياطات لحاجات التمويل للافراد والقطاعات ضمن شروط ومواصفات محددة تأخذ في الاعتبار ان يحقق هذا الاستخدام غاياته، وهذا يقضي وضع شروط رقابية صارمة على التصرف بهذه الاحتياطات.

البيان الاقتصادية
مجلة مالية اقتصادية متخصصة
العدد ٢٩٦ – تموز (يوليو) ١٩٩٦

## اول مصرف لبناني يصدر سندات دولية بـ ٦٠ مليون دولار

# د. جوزف طربيه (الاعتماد اللبناني): نجاح الاصدار يؤكد الثقة العالمية بلبنان


د. جوزف طربيه

اصدر مصرف الاعتماد اللبناني سندات دولية بقيمة ٦٠ مليون دولار اميركي بفائدة بنحو ٩،٧ في المئة في بورصة لوكسمبورغ وقامت مؤسسة «ميريل لنش انترناشيونال» MERRILL LYNCH INTERNATIONAL بتسويقها. اما فائدة الاصدار الذي مدته ثلاث سنوات فترتكز الى فائدة سندات الخزينة الاميركية زائد ٣،٢٠ نقاط وقد اقفل الاكتتاب بها بعد ان تعدّى عدد المكتتبين قيمة الاصدار كما صرحت MERRILL LYNCH INTERNATIONAL من مكتبها في لندن لوكالة رويتر وصرحت ايضا انه بدأ التداول بالسندات في السوق الثانوية وعندما بوشر بالتداول ارتفع السعر قليلا مما جعل الاقبال على هذه السندات حارا، وان الاصدار هو اول تجربة في الاسواق العالمية لمؤسسة عربية بعد وصول بنيامين نتنياهو الى السلطة في اسرائيل وان نجاح الاصدار يؤكد ان كلمة السر في لبنان هي الاستمرار في الاعمار.

هذا وقد توزعت الاكتتابات كما يلي: ٥٠ بالمئة من المكتتبين كانوا من العرب و٤٠٪ من الاوروبيين والاميركيين وقد توزعت الاكتتابات بين مؤسسات استثمار وافراد مع الاشارة الى ان الاصدار لم يسمح بتسويقه في لبنان او في المصارف اللبنانية لذلك لم يشترك اي من المصارف اللبنانية فيه وتم التوظيف عالميا.

وقد عقد الدكتور جوزف طربيه رئيس مجلس ادارة مدير عام مصرف الاعتماد اللبناني ش.م.ل. مؤتمرا صحفيا للاعلان عن الاصدار قال فيه:

«يسرني ان اعلن ان بنك الاعتماد اللبناني بمشاركة شركة «ميريل لينش» الدولية قد اصدر سندات طرحت في ١٩٩٦/٦/٢٠ في الاسواق المالية الدولية بقيمة ٦٠ مليون دولار واكتتب بها كلها في اليوم نفسه وهذا اول اصدار يقوم به مصرف لبناني كما انه اكبر اصدار لمؤسسة دولية تعمل في لبنان ونجاحه يعتبر تأكيدا للثقة بالاوضاع الاقتصادية في لبنان وبمستقبل البلاد خاصة وان اجل الاصدار هو ثلاث سنوات اي ان المراهنة على الاقتصاد اللبناني مراهنة طويلة المدى. واهميته انه يأتي بعد المتغيرات الكبيرة في المنطقة وخصوصا على المستوى السياسي. وفي وقت يلتقي الزعماء العرب في قمة تجمعهم بسبب قلق الجميع وترقبهم للمستقبل بعد وصول نتنياهو الى السلطة. من هنا ان نجاح الاصدار مؤشر لاستمرار الثقة بلبنان على الرغم من المخاطر المحيطة بالعملية السلمية».

واوضح ان الاصدار «سيكون خطوة اولى ستتبعها مؤسسات مالية ومصرفية اخرى وهذه الطريق سالكة لكل المؤسسات المصرفية التي تتمتع ميزانياتها بالشفافية والمتانة والقادرة على مواكبة العمل المصرفي الحديث. ومبلغ الـ ٦٠ مليون دولار هو خطوة اولى في برنامج واسع للمصرف يتناول اصدارات اخرى لبنك الاعتماد، وتوظيفها سيتم في مجالات متوسطة وطويلة الاجل ضمن اطار عمل مصرفنا العادي. ونحن ناشطون في مختلف مشاريع التمويل للمؤسسات الاقتصادية في لبنان. وبما ان الاصدار حصل وهو يؤمن موارد متوسطة الاجل فسيساعدنا على توسيع قاعدة التسليفات للمشاريع الاقتصادية وفعلا اخذنا التزامات في مشاريع عدة رئيسية كفندق فينيسيا وشركة الترابة اللبنانية وكازينو لبنان وغيرها من المؤسسات التي تحتاج الى تمويل طويل الاجل».

وشدد على ان المصرف يتمتع بنسبة ملاءة تصل الى ٢٣ في المئة ونسبة السيولة بالعملات الاجنبية تصل الى ٧٠ في المئة.

ولفت الى ان المصرف لم يقدم اي ضمانات خاصة الى المستثمرين وان الاكتتاب تم بناء على ميزانيته وملاءته وهيكليته وادائه المصرفي وهذا القرض هو على مسؤوليته وهناك بند صريح بأن مصرف لبنان لا يضمنه (مصرف لبنان يملك ٩٧ بالمئة من اسهم بنك الاعتماد اللبناني الذي لديه ٤٥ فرعا وهو اكبر عدد من الفروع لمصرف واحد في لبنان ويحتل الاعتماد اللبناني المرتبة الاولى بين المصارف الاثنين والثمانين في لبنان من حيث ملاءة رأس المال وهي ٢٣ في المئة).

وذكر ان حاكمية مصرف لبنان تشجع القطاع المصرفي عموما على تطوير موارده ودخول اسواق المال العالمية وايجاد الحلول لازمة السيولة الراهنة. ورأى الدكتور طربيه ان الثقة بالاقتصاد اللبناني مبنية على حسن اداء الاقتصاد اللبناني بعد حرب دامت اكثر من ١٥ سنة وعلى النمو الاقتصادي الذي تحقق في السنوات الاخيرة وعلى المراهنة على الدور الذي سيلعبه لبنان في السنوات المقبلة، الذي ينظر اليه المجتمع الدولي كدور ناهض في اقتصاديات الشرق الاوسط.

واشار طربيه الى ان نسبة الفائدة على التسليفات التي سيمنحها البنك هي نفسها فائدة السوق غير انها مرتبطة ايضا بالمشروع طالب التمويل باعتبار ان تقويم الفائدة يجري على اساس المخاطر التي يواجهها المصرف عند تعاطيه مع مؤسسة اقتصادية.

اما على صعيد الفائدة على السندات فاوضح انها ٩٪ اسميا ومع فائدة الحسم التي تناولها الاصدار لاول مرة فقد بلغت ٩،٠٧٪ اي ما يقارب الفائدة المعتمدة على سندات الخزينة بالدولار الاميركي التي حصل عليها لبنان في الفترة الاخيرة وهذه الفائدة تعتبر انجازا بالنسبة لمؤسسة خاصة.

وقال طربيه ان الدخول الى اسواق المال الدولية يساعد في تعزيز موارد القطاع المصرفي اللبناني خصوصا الحصول على موارد متوسطة وطويلة الاجل في ظل الاوضاع السياسية السائدة في المنطقة اليوم والقلق الذي تعانيه معظم الدول بنتيجة البطء في المسيرة السلمية التي لم تؤثر في ثقة الاسواق الدولية في واقع الاقتصاد اللبناني والمراهنات على مستقبله.

واعتبر طربيه ان هذه الخطوة ستساعد على تحقيق خطوات اخرى تقوم بها المصارف اللبنانية لجهة تعزيز مواردها من خلال اسواق المال الدولية وهناك مصرفان يحضران لمثل هذا النوع من الاصدار.

واشار الى ان «قيمة الاصدار هي ١٠٠ مليون دولار فضل المصرف اصدارها على دفعتين الاولى ٦٠ مليون دولار والثانية ٤٠ مليون دولار سيتم اصدارها بعد سنة من الآن ليتمكن المصرف من استيعاب توظيف الدفعة الاولى».

اشارة الى ان مصرف الاعتماد اللبناني اصبح اول مصرف لبناني يصدر سندات دولارية بصورة مشتركة مع شركة ميريل لينش انترناشونال.

السفير

١٩٩٦/٦/٢٢

## طربيه يعلن نجاح إصدار اليوروبوند

أعلن رئيس مجلس ادارة ومدير عام مصرف الاعتماد اللبناني الدكتور جوزيف طربيه ان الاكتتابات في اصدار اليوروبوند (EUROBONDS)للمصرف تمت الخميس بنجاح كبير.
وقال طربيه ان الاكتتابات توزعت على الشكل الآتي: ١٠$ من المكتتبين كانوا من العرب و٤٠$ من الاوروبيين والاميركيين مضيفا ان هذه الاكتتابات قد توزعت بين مؤسسات استثمار وافراد.
اشارة الى ان قيمة هذا الاصدار بلغت ٦٠ مليون دولار.
وأضاف طربيه ان هذا الاصدار لم يسمح بتسويقه في لبنان او في المصارف اللبنانية ومن المتوقع ان يقوم الاعتماد اللبناني بتوظيف هذه الاموال في مجالات متوسطة وطويلة الاجل مما سيمكنه من توسيع دوره في الاقتصاد الوطني.
إشارة الى ان مصرف الاعتماد اللبناني اصبح اول مصرف لبناني يصدر سندات دولارية بصورة مشتركة مع شركة ميريل لينش انترناشونال.
ويملك مصرف لبنان المركزي ٩٧ في المئة من مصرف الاعتماد اللبناني الذي لديه ٤٥ فرعا وهو اكبر عدد من الفروع لمصرف واحد في لبنان. ويحتل الاعتماد اللبناني المرتبة الاولى بين المصارف الاثنين والثمانين في لبنان من حيث ملاءة رأس المال وهي ٢٣ في المئة.
وقال بول رافائيل المدير الدولي المسؤول عن اوروبا الشرقية وافريقيا والشرق الاوسط في ميريل لينش انترناشونال ل »رويتر« ان اصدار الثلاث سنوات تم بيعه بصورة مسبقة يوم الاربعاء الماضي على اساس ٣٢٠ نقطة زيادة عن سندات الخزانة في الولايات وقد حقق فائضا في الاكتتاب.

البيان الاقتصادية
مجلة مالية اقتصادية اجتماعية
العدد ٢٩٤ — أيار (مايو) ١٩٩٦

## د. جوزف طربيه: (رئيس مجلس الادارة والمدير العام في بنك الاعتماد اللبناني):

# يتوقف مستقبل لبنان واقتصاده على سلاح وحدة اللبنانيين



حاول الاسرائيليون اثارة الفتنة الداخلية بعدوانهم، الا انهم فشلوا، واظهر اللبنانيون وحدة صف هي سلاحهم لضمان مستقبل لبنان واقتصاده. وهذه الاحداث الاليمة سيكون لها انعكاس ايجابي على اقتصاد لبنان اذا تم ضمان ثبوت الاستقرار.

هذا بعض ما قاله الدكتور جوزف طربيه رئيس مجلس ادارة ومدير عام مصرف الاعتماد اللبناني في حديثه التالي الى «البيان»:

«لم يكن استهداف البنية التحتية من قبل الجيش الاسرائيلي مجرد صدفة، بل هو وسيلة خبيثة لتاخير قيامة لبنان. واستهداف الكهرباء بصورة خاصة هو لضرب المصدر الرئيسي لتشغيل مختلف الخدمات كالهاتف والمياه والبنية التحتية التشغيلية للمكاتب والشركات والمصارف والمؤسسات... ولولا تدخل الاتحاد الاوروبي وفرنسا لكان استمرار الاعتداء على البنية التحتية الحق بلبنان الخسائر الفادحة جدا.

ومما لا شك فيه ان اضرارا كبيرة لحقت بالاقتصاد اللبناني وبالاخص في الجنوب حيث تم تدمير الجسور وهدم المنازل وخطوط نقل الطاقة الكهربائية ومحطات توزيع المياه والمدارس والزراعات... وهذا من شانه القاء اعباء اضافية على لبنان وهو في مرحلة النهوض في ظل مشاريع اعادة الاعمار التي لاقت تاييد المستثمرين في لبنان وخارج لبنان.

وفي المطلق، لم يؤثر العدوان هذا على ثقة المستثمرين الدوليين بالنسبة الى لبنان ونكتفي بمؤشرات في هذا المجال، ابرزها ان المؤتمرات ذات الطابع الاقليمي او الدولي التي كانت مرشحة للانعقاد في شهري ايار وحزيران، ما تزال قائمة، واحد المؤتمرات الهامة جدا تم تاجيل انعقاده الى منتصف ايار، اذ بدأت الاحداث قبل اسبوع من انعقاده. فالتقييم الخارجي للاحداث يدل على انها مؤقتة. فلبنان دولة مسالمة وله صداقات دولية كانت مؤثرة جدا في التخفيف من وتيرة الاحداث وبالاخص في وقف الهجمة الشرسة على البنية التحتية.

هذا ولا بد هنا من التشديد على ان انطلاقة لبنان بعيد انتهاء الحرب لم ولن تتوقف، والموضوع هو موضوع ثقة بالاقتصاد اللبناني ومستقبله، وهذه الثقة موجودة، ان من قبل اللبنانيين ام من قبل المجتمع الدولي. والمؤشر على استمرار هذه الثقة هو تسعير سندات الخزينة بالدولار الاميركي المطروحة في الاسواق الدولية، فهذه الاوراق المالية لم يتاثر سعرها نزولا كما هو مفترض بالنسبة الى الازمة التي مرّ فيها لبنان، وهذا يدلنا على ان ثقة المستثمرين لم تهتز لان تقييم هذه الاحداث هو انها مؤقتة، وان الغاية من العدوان اثارة الفتنة الداخلية التي لم تحصل، لا بل اظهر اللبنانيون تضامنا ووحدة وطنية، وعلى سلاح الوحدة هذه يتوقف مستقبل لبنان واقتصاده.

وبالنسبة الى دور بيروت الاقليمي على الصعيد الاقتصادي فهو دور ناشئ وفي طور اعادة الاحياء. ويهدف الاعتداء الى القضاء على النهوض هذا في مهده. الا انه في حال انحسار الاحداث والتوصل الى حل يعطي نوعا من الاستقرار والضمانة بعدم تكرار ما حصل، فسيكون لها انعكاس ايجابي. فمع ثبوت الاستقرار ستكون الاحداث هذه من العوامل المشجعة لاعادة لبنان الى واجهة الاهتمامات الاقتصادية الخارجية، فضلا عن انها تثبت ان البنية المجتمعية للبنان اصبحت صلبة وذات خبرة ولم يعد من السهل التاثير عليها والحاق الاختلالات والاضطرابات بها.

اننا ونتيجة مواكبتنا للاحداث واضطلاعنا بمسؤوليات اقتصادية من خلال عملنا مع زملائنا في جمعية مصارف لبنان، نريد ان نسجل وقوف الشعب اللبناني باطمئنان الى جانب الاستقرار النقدي وانوه بعدم التهافت ضد الليرة اللبنانية وهذه اشارة مشجعة تدل على ان الوضع الاقتصادي والنقدي مستقر وان الامكانيات التي يتمتع المصرف المركزي بها والسياسات الحكيمة التي ينتهجها قد اعطت الاطمئنان الكامل للمودعين، وهذه ناحية ايجابية فعلا وسيكون لها احسن الوقع على مستقبل الليرة اللبنانية وعلى الاستقرار النقدي والاقتصادي في لبنان».

الديار الاقتصادي

السبت ٢٢ حزيران ١٩٩٦

## طرحناها في لوكسمبورغ ومدتها ٣ سنوات

# «الاعتماد اللبناني» اول مصرف محلي يصدر سندات دولية بقيمة ٦٠ مليون دولار

اصدر بنك الاعتماد اللبناني اول من امس الخميس سندات دولية بقيمة ٦٠ مليون دولار اميركي في بورصة لوكسمبورغ قامت بتسويقها مؤسسة «ميريل لنش» العالمية ليكون اول مصرف لبناني يصدر سندات دولية.

واوضح الدكتور جوزف طربيه رئيس مجلس ادارة المصرف في مؤتمر صحافي عقده امس ان «فائدة الاصدار البالغة مدته ثلاث سنوات ترتكز على فائدة سندات الخزينة الاميركية زائد ٣,٢٠ نقطة وان الاكتتاب بها قد اقفل يوم الاربعاء الماضي اذ تعدى عدد المكتتبين قيمة الاصدار كما صرحت «ميريل لنش» لوكالة «رويتر» من مكتبها في لندن حيث اكدت انه بدأ التداول بالسندات في السوق الثانوية، وانه عندما بوشر بالتداول ارتفع السعر قليلا مما جعل القبول على هذه السندات حارا، ولفتت «ميريل لنش» الى ان الاصدار هو اول تجربة في الاسواق العالمية لمؤسسة عربية بعد وصول بنيامين نتانياهو الى السلطة في اسرائيل معتبرة ان «نجاح الاصدار يؤكد ان كلمة السر في لبنان هي الاستمرار في الاعمار».

واشار طربيه الى ان الاكتتابات توزعت كالآتي:

٥٠٪ من المكتتبين كانوا من العرب و٤٠٪ من الاوروبيين والاميركيين وقد توزعت الاكتتابات بين مؤسسات استثمار وافراد، مع الاشارة الى ان هذا الاصدار لم يسمح بتسويقه في لبنان او في المصارف اللبنانية لذلك لم يشترك اي من المصارف اللبنانية وتم التوظيف عالميا.

انه لمن المتوقع ان يقوم «الاعتماد اللبناني» بتوظيف هذه الاموال في مجالات متوسطة وطويلة الاجل مما سيمكنه من توسيع دوره الفاعل في الاقتصاد اللبناني اذ ان التمويل المتوسط والطويل الاجل لا يلقى تشجيعا كبيرا في لبنان لان معظم ودائع المصارف اللبنانية يطغى عليها قصر الاجل.

واوضح ان «ميريل لنش» تتوقع ان تتبع مصارف اخرى نفس الخطوة التي قام بها الاعتماد اللبناني للولوج الى اسواق المال العالمية.

واكد طربيه ان الاصدار الاول لبنك الاعتماد اللبناني سيتبعه اصدار اخر بعد سنة في اطار سلسلة اصدارات لسندات دولية.

وقال طربيه: «الاصدار يؤمن موارد متوسطة الاجل للمصرف الامر الذي سيساعدنا على توسيع قاعدة



جوزف طربيه في مؤتمره الصحافي (تصوير جورج فواز)

تسليفنا للمشاريع الاقتصادية التي تتطلب تمويلا متوسطا وطويل الاجل، وقد عقدنا بالفعل التزامات عديدة في هذا المجال ابرزها مع شركة الترابة اللبنانية وفندق فينيسيا وكازينو لبنان ونكون بذلك قد ساعدنا على الانتقال الى المرحلة التي يطمح القطاع المصرفي اللبناني الوصول اليها اي مرحلة استعمال الموارد المتوسطة والطويلة الاجل للتمويل المتوسط والطويل الاجل، ويعتبر الحصول على مثل هذا التمويل نقلة نوعية بالنسبة لموارد القطاع المصرفي اللبناني ونحن قمنا بهذه المبادرة علما ان مصرفنا هو من اعلى المصارف في نسبة السيولة المتوافرة لديه بالعملات الاجنبية، وهي تقارب الـ ٧٠٪».

ورأى طربيه ان الثقة بالاقتصاد اللبناني مبنية على حسن اداء الاقتصاد اللبناني بعد حرب دامت اكثر من ١٥ سنة وعلى النمو الاقتصادي الذي تحقق في السنوات الاخيرة وعلى المراهنة على الدور الذي سيلعبه لبنان في السنوات المقبلة، الذي ينظر اليه المجتمع الدولي كدور ناهض في اقتصاديات الشرق الاوسط.

واشار طربيه الى ان نسبة الفائدة على التسليفات التي سيمنحها البنك هي نفسها فائدة السوق غير انها مرتبطة ايضا بالمشروع طالب التمويل باعتبار ان تقويم الفائدة يجري على اساس المخاطر التي يواجهها المصرف عند تعاطيه مع مؤسسة اقتصادية.

اما على صعيد الفائدة على السندات فاوضح انها ٩٪ اسميا ومع فائدة الحسم التي تناولها الاصدار لاول مرة فقد بلغت ٩,٧٪ اي ما يقارب الفائدة المعتمدة على سندات الخزينة بالدولار الاميركي التي حصل عليها لبنان في الفترة الاخيرة وهذه الفائدة تعتبر انجازا بالنسبة لمؤسسة خاصة.

واكد ان الاعتماد اللبناني لم يقدم في هذا الاصدار اي ضمانات خاصة للمستثمرين وهو مبني فقط على ميزانية المصرف وادائه وهيكليته المالية، نافيا ان يكون مصرف لبنان قد قدم اي ضمانات «وهنالك بند صريح في الاتفاق بان مصرف لبنان لا يضمن هذا القرض».

واوضح ان السلطات النقدية تشجع جميع المصارف اللبنانية على تنمية مواردها وعلى الولوج الى اسواق المال العالمية. واعلن طربيه ان مصرفين لبنانيين اخرين يعملان اليوم على تحقيق اصدارين من هذا النوع.

وكانت الحكومة اللبنانية قد اصدرت سندات خزينة بالدولار بقيمة ٨٠٠ مليون دولار للمساعدة في تمويل مسيرة اعادة البناء التي تكلف مليارات الدولارات.

واصدرت الحكومة الاصدار الاول بقيمة ٤٠٠ مليون دولار لثلاث سنوات في ايلول ١٩٩٤ واتبعته باصدار ثان لمدة خمس سنوات بقيمة ٣٠٠ مليون دولار في تموز ١٩٩٥ الذي عادت واضافت اليه مئة مليون دولار في الشهر الماضي.

وكان اصدار شهر ايار الماضي قد توسع على اساس ٢٩٥ نقطة زيادة على سندات الولايات المتحدة.

النهار

السبت ٢٢ حزيران ١٩٩٦ ــ العدد ١٩٤٧٠

# ٦٠ مليون دولار سندات دولية اكتتب بها لـ "بنك الاعتماد اللبناني"



الدكتور جوزف طربيه في مؤتمره الصحافي. (ميشال صايغ)

اعلن رئيس مجلس ادارة "بنك الاعتماد اللبناني" الدكتور جوزف طربيه نجاح اصدار السندات الدولية الاول أمن نوعه لمصرف لبناني والبالغة قيمته ٦٠ مليون دولار بفائدة نحو ٩,٧ في المئة في بورصة اللوكسمبور.

وقال في مؤتمر صحافي عقده امس: "يسرني ان اعلن أن بنك الاعتماد اللبناني بمشاركة شركة "ميريل لينش" الدولية قد اصدر سندات طرحت امس (الخميس) في الاسواق المالية الدولية بقيمة ٦٠ مليون دولار، واكتتب بها كلها في اليوم نفسه. وهذا اول اصدار يقوم به مصرف لبناني، كما انه اكبر اصدار لمؤسسة دولية تعمل في لبنان، ونجاحه يعتبر تأكيدا للثقة بالاوضاع الاقتصادية في لبنان وبمستقبل البلاد، خصوصا ان اجل الاصدار هو ثلاث سنوات، اي ان المراهنة على الاقتصاد اللبناني مراهنة طويلة المدى. واهميته انه يأتي بعد المتغيرات الكبيرة في المنطقة وخصوصا على المستوى السياسي، وفي وقت يلتقي الزعماء العرب في قمة تجمعهم بسبب قلق الجميع وترقبهم للمستقبل بعد وصول نتنياهو الى السلطة. من هنا ان نجاح الاصدار مؤشر لاستمرار الثقة بلبنان على رغم المخاطر المحيطة بالعملية السلمية".

واوضح ان الاصدار "سيكون خطوة اولى ستتبعها مؤسسات مالية ومصرفية اخرى، وهذه الطريق سالكة لكل المؤسسات المصرفية التي تتمتع ميزانياتها بالشفافية والمتانة والقادرة على مواكبة العمل المصرفي الحديث. ومبلغ الـ٦٠ مليون دولار هو خطوة اولى في برنامج واسع للمصرف يتناول اصدارات اخرى لبنك الاعتماد، وتوظيفها سيتم في مجالات متوسطة وطويلة الاجل ضمن اطار عمل مصرفنا العادي، ونحن ناشطون في مختلف مشاريع التمويل للمؤسسات الاقتصادية في لبنان. وبما ان الاصدار حصل وهو يؤمن موارد متوسطة الاجل، فسيساعدنا على توسيع قاعدة التسليفات للمشاريع الاقتصادية. وفعلا اخذنا التزامات في مشاريع عدة رئيسية كفندق فينيسيا وشركة الترابة اللبنانية وكازينو لبنان وغيرها من المؤسسات التي تحتاج الى تمويل طويل الاجل".

وشدد على ان المصرف يتمتع بنسبة سيولة عالية تصل الى ٢٣ في المئة ونسبة السيولة بالعملات الاجنبية تصل الى ٧٠ في المئة.

ولفت الى ان المصرف لم يقدم اية ضمانات خاصة الى المستثمرين وان الاكتتاب تم بناء على ميزانيته وملاءته وهيكليته وأدائه المصرفي، وهذا القرض هو على مسؤوليته وهناك بند صريح بأن مصرف لبنان لا يضمنه (مصرف لبنان يملك ٩٧ في المئة من اسهم بنك الاعتماد اللبناني).

وذكر ان حاكمية مصرف لبنان تشجع القطاع المصرفي عموما على تطوير موارده ودخول اسواق المال العالمية وايجاد الحلول لازمة السيولة الراهنة.

وكشف ان مصرفين آخرين يعدان حاليا لاصدارين من النوع نفسه.

ووزع بيانا اعلنت فيه "ميريل لينش" ان الاصدار "هو اول تجربة في الاسواق العالمية لمؤسسة عربية بعد وصول نتنياهو الى السلطة في اسرائيل". وفائدة الاصدار ترتكز على فائدة السندات الاميركية زائدة ٣,٤٠ نقاط.

وقد توزعت الاكتتابات كما يأتي: ٥٠ في المئة من المكتتبين كانوا من العرب و٤٠ في المئة من الاوروبيين والاميركيين. وتوزعت الاكتتابات بين مؤسسات استثمار وافراد، مع الاشارة الى ان هذا الاصدار لم يسمح بتسويقه في لبنان او في المصارف اللبنانية لذلك لم يشترك فيه اي من المصارف اللبنانية وتم التوظيف عالميا.

الأنوار

السبت ٢٢ حزيران ١٩٩٦ – العدد ١٢٦٣٤

## اول مصرف وطني يصدر سندات دولية

# «الاعتماد اللبناني»: ٦٠ مليون دولار دفعة اولى تمت تغطيتها بالكامل.. و٤٠ مليون دولار لاحقاً

اعلن رئيس مجلس ادارة «الاعتماد اللبناني» الدكتور جوزف طربيه عن تغطية كامل السندات الدولية التي اصدرها البنك بقيمة ٦٠ مليون دولار، وتولت «ميريل لنش انترناشيونال» تسويقها، الامر الذي جعل «الاعتماد اللبناني» اول مصرف في بيروت ينجح في اصدار سندات دولية. وقال طربيه في بيان له بعد ظهر امس:

الاعتماد اللبناني اصبح اول مصرف في بيروت يصدر سندات دولية يوم الخميس بقيمة ٦٠ مليون دولار اميركي، وقد قامت مؤسسة «ميريل لنش انترناشيونال» تسويقها.

وترتكز فائدة الاصدار الذي مدته ثلاث سنوات على فائدة سندات الخزينة الاميركية زائد ٣٫٢٠ نقطة، وان الاكتتاب بها قد اقفل يوم الاربعاء اذ تعدى عدد المكتتبين قيمة الاصدار كما صرحت لـ«رويتر» ميريل لنش من مكتبها في لندن.

كما صرحت انه بدأ التداول بالسندات في السوق الثانوية. وانه عندما بوشر بالتداول ارتفع السعر قليلاً مما جعل القبول على هذه السندات حاراً. وصرحت ايضا ان الاصدار هو اول تجربة في الاسواق العالمية لمؤسسة عربية بعد وصول السيد بنيامين نتنياهو الى السلطة في اسرائيل.

كما صرحت ان نجاح الاصدار يؤكد ان كلمة السر في لبنان هي الاستمرار في الاعمار.

هذا وتوزعت الاكتتابات كالآتي: ٥٠٪ من المكتتبين كانوا من العرب و٤٠٪ من الاوروبيين والاميركيين. وقد توزعت الاكتتابات بين مؤسسات استثمار وافراد، مع الاشارة الى ان هذا الاصدار لم يسمح بتسويقه في لبنان او في المصارف اللبنانية لذلك لم يشترك اي من المصارف اللبنانية وتم التوظيف عالمياً.

ومن المتوقع ان يقوم «الاعتماد اللبناني» بتوظيف هذه الاموال في مجالات متوسطة وطويلة الاجل مما سيمكنه من توسيع دوره الفاعل في الاقتصاد اللبناني اذ ان التمويل المتوسط والطويل الأجل لا يلقى تشجيعاً كبيراً في لبنان لأن معظم ودائع المصارف اللبنانية يطغى عليها قصر الاجل.

واضافت الشركة اننا نتوقع ان تتبع مصارف اخرى نفس الخطوة التي قام بها الاعتماد اللبناني للولوج الى اسواق المال العالمية.

وتجدر الاشارة الى ان الحكومة اللبنانية سبق ان اصدرت سندات دولية بقيمة ٨٠٠ مليون لمساعدة ورشة الاعمال.

ونقلت «رويتر» عن طربيه قوله ان النجاح الذي حققه الاصدار كان علامة ايجابية للبنان. واضاف: مع الاضطراب في الشرق الاوسط هناك خوف كبير من سياسة اسرائيل وهذا يعني ان نجاح اصدارنا هو حقاً تقييم اقتصادي وسياسي ايجابي للوضع، وهذا ما يعطي املاً كبيراً للاقتصاد اللبناني.

وتابع: ان النجاح يشير الى ان الاعمار في لبنان سوف يستمر «بمعزل عن الوضع السياسي ومما سيكون عليه الموقف الاسرائيلي». واعرب عن تفاؤله بان نتنياهو لن يمضي قدماً بالبرنامج المتشدد الذي انتخب على اساسه والذي يرفض مبدأ مبادلة الارض بالسلام مع العرب. وقال: اعتقد ان الموضوع هو قضية دولية وكل القوى الاجنبية معنية به ولديها التزامات لحله خاصة الولايات المتحدة واوروبا. واضاف ان سندات الستين مليون دولار هي الجزء الاول من اصدار قيمته مئة مليون دولار سوف يجري استكماله لاحقاً. وقال معدداً مشاريع في الفنادق وفي صناعة الاسمنت وقطاعي الترفيه والصحة حيث لبنك «الاعتماد اللبناني» التزامات تمويل «هذا يعطينا اداة حقيقية لنصبح اكثر فعالية في التمويل الطويل والمتوسط الأمد».

وقد انصرفت البنوك اللبنانية عن تامين القروض الطويلة والمتوسطة الاجل التي يحتاج اليها القطاعان العام والخاص في عملية اعادة الاعمار الوطنية وذلك بسبب واقع ان الودائع المصرفية منهكة بالقروض القصيرة الاجل.

L'Orient
LE JOUR

Samedi 22 Juin 1996

# PREMIERE EMISSION D'EURO-OBLIGATIONS D'UNE BANQUE COMMERCIALE

Le Crédit libanais a été la première banque commerciale libanaise à procéder à une émission d'euro-obligations, a annoncé vendredi son PDG Joseph Tarabay.

L'émission de 60 millions de dollars sur trois ans a été réalisée jeudi par l'américain Merrill Lynch à un taux de 9,7%.

Selon M. Tarabay, **«le succès de la souscription, close un quart d'heure après son lancement, prouve que le Liban jouit toujours de la confiance des investisseurs en dépit de l'agression israélienne d'avril et de l'arrivée au pouvoir en Israël de Benjamin Netanyahu».**

L'émission a été souscrite à 40% par des investisseurs européens et américains, a-t-il précisé.

Le Crédit libanais, détenu à 97% pr la Banque centrale du Liban, est classé septième sur les 80 banques opérant au Liban, son ratio de solvabilité est de 23% et son capital est de 80 milliards de livres libanaises (50 M USD).

AL-ITIMAD الاعتماد
مجلة المال والاقتصاد والنفط
حزيران ١٩٩٥

# ندوة برنامج تمويل التجارة العربية
# المناعي يحث رجال الاعمال على الافادة من البرنامج
# رئيس بنك الاعتماد اللبناني الدكتور طربيه: البرنامج يدعم الاهداف التنموية والاقتصادية التي يحتاجها لبنان



المنصة الرئيسية وبدا من اليمين : د. طربيه، عدنان القصار، ود. جاسم المناعي.

رأى رئيس صندوق النقد العربي بوصفه رئيس برنامج تمويل التجارة العربية الدكتور جاسم المناعي ان البرنامج هو اول مؤسسة مالية عربية مشتركة متخصصة في تنمية التجارة العربية البينية، القادرة على خلق فرص للمتاجرة في الاسواق العربية على اسس متكافئة، وتقدم خدمات التمويل والتسويق والمعلومات من خلال شبكة معلومات متكاملة. وحث رجال الاعمال اللبنانيين على الافادة من تسهيلات البرنامج.

جاء ذلك في الندوة التي نظمتها غرفة التجارة والصناعة في بيروت ومصرف الاعتماد اللبناني في قاعة المؤتمرات في الغرفة في حضور النائب جاك جو خدريان. ونائب حاكم مصرف لبنان الثالث الدكتور محمد شطح، والمصرفي العربي عبدالله السعودي، ورئيس غرفة التجارة والصناعة في صيدا محمد الزعتري، ورئيس جمعية الصناعيين جاك صراف وعدد كبير من رجال الاعمال والمصارف والمهتمين.

وتحدث رئيس غرفة التجارة والصناعة في بيروت عدنان القصار عن دور التجارة البينية العربية فاعتبر ان برنامج تمويل التجارة العربية يمثل منطلقا ثابتا للتكامل الاقتصادي العربي. وقال ان "رفع المكانة التنافسية للمصدرين العرب في الاسواق العربية هدف يتطلب عملا حثيثا في اتجاه استكمال تحرير التجارة العربية البينية من القيود والحواجز، والعمل على تطبيق الاتفاقات التجارية الثنائية والمتعددة الاطراف وتعبئة موارد مالية اكبر لتمويل التجارة العربية والعمل على توسيع شبكة المعلومات التجارية العربية".

## طربيه

وتحدث الدكتور جوزف طربيه رئيس مجلس ادارة مصرف الاعتماد اللبناني، وهو المصرف الذي اعتمد كوكالة وطنية لبرنامج تمويل التجارة العربية فشرح دور الوكالة وما تقوم به، وقال ان مصرف الاعتماد وضع خدماته بتصرف القطاع المصرفي اللبناني والمستوردين والمصدرين لاتاحة التمويل الميسر لجميع المصدرين والمستوردين في لبنان.

واعتبر طربيه ان التجارة العربية البينية مازالت تواجه معوقات ناتجة عن السياسات الاقتصادية والمالية، وقال انه في ظل التبدلات الحاصلة على صعيد تحرير التجارة الدولية لا بد لهذه المعوقات ان تتلاشى لصالح حرية انسياب السلع.

وأضاف: ان برنامج تمويل التجارة العربية، كما ترون، هو من المؤسسات العربية التي تخطو خطوات متقدمة على صعيد المنهجية العلمية في سبيل رفع كفاءة التجارة العربية البينية التي ما تزال تواجه معوقات اخرى ناتجة عن السياسات الاقتصادية والمالية التي تعيق التدفقات السلعية في الاسواق العربية. وفي ظل التبدلات الحاصلة على صعيد تحرير التجارة الدولية لا بد لهذه المعوقات ان تتلاشى عاجلا ام آجلا لمصلحة حرية انسياب السلع والخدمات.

وفي هذا السياق، دشن مصرف "الاعتماد اللبناني" عملية الربط الآلي بين مركزه في بيروت ومركز معلومات التجارة العربية في ابو ظبي حيث وضعت معلومات الشركة المذكورة في تصرف الجهاز المصرفي اللبناني والهيئات التجارية والاقتصادية المختلفة.

الدكتور طربيه اعتبر ان برنامج تمويل التجارة العربية الذي تشارك فيه ٣٤ مؤسسة مالية عربية في مقدمها صندوق النقد العربي والصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وعدد من المصارف المركزية والتجارية في الدول العربية، يفتح آفاقا جديدة امام المصدر والمستورد العربي ويخلق تمويلا ميسرا وطويل الاجل. ومن شأن ذلك ان يشكل دعما ولو محدودا للاهداف التنموية والاقتصادية التي يحتاجها لبنان في الوقت الحاضر في ظل تباطؤ الاستثمارات الجديدة ومشكلات التمويل مع زيادة اعباء خدمة الدين والعجز في الموازنة العامة.

ويرى الدكتور طربيه ان البرنامج سيوفر في طبيعة الحال التمويل للمبادلات التجارية بين الدول العربية للسلع والخدمات المصاحبة لها شريطة استيفاءها قواعد المنشأ، بمعنى ان تكون تلك السلع ناشئة في احدى الدول العربية او انه قد تم انتاجها او تصنيعها في تلك الدولة من مواد اولية وعناصر انتاج اخرى ناشئة فيها او في اية دولة عربية اخرى. وتعتبر السلعة ذات منشأ عربي اذا بلغت نسبة القيمة المضافة اليها في الدول العربية المعنية ٤٠ في المائة او اكثر. وتستثنى من هذا البرنامج مادة النفط الخام. ويؤمن البرنامج مادة النفط الخام. ويؤمن البرنامج تمويلا نسبته ٨٥ في المائة من حجم التمويل. وكل ذلك سيسهم مساهمة فاعلة



جانب من الحضور وبدا روبير دباس، جاك صراف، ومحمد الزعتري.

في تعزيز وتنمية المبادلات التجارية بين لبنان والدول العربية وفي ما بين الدول العربية نفسها ويعزز القدرات الانتاجية والتنافسية للمنتج والمصدر العربي في آن.

وعن معدلات الفوائد على التمويل من خلال البرنامج اشار الدكتور طربيه الى انها تزيد بهامش ميسر فوق فائدة (ليبور). والاجل لسنوات خمس كحد اقصى. ويتحدد الهامش الاضافي على الفائدة في ضوء نوعية الملف وشخصية العميل.

وحول الضمانات المطلوبة من المصدر او المستورد للحصول على التمويل اجاب الدكتور طربيه: هناك نوعان من الضمانات، النوع الاول في المخاطر التجارية التقليدية، كما في اي ملف تجاري. ويمكن ان تكون الضمانة شخصية او عينية. اما النوع الثاني من المخاطر غير التجارية فيمكن ان تؤمن ضمانتها من المؤسسة العربية لضمان الاستثمارات.

وعن دور المصارف التي تنوي افادة عملائها مباشرة من الوكالة الوطنية لبرنامج تمويل التجارة العربية قال الدكتور طربيه: ان المستفيد يمكنه الافادة مباشرة من خلال مصرفه. ويتحمل المصرف مسؤولية الملف تجاهنا كوكالة للبرنامج. والوكالة تكون مسؤولة بدورها تجاه البرنامج ككل.

ومن اجل تفعيل برنامج تمويل التجارة العربية وتوسيع نطاق الاستفادة من موارده، تم تنفيذ وانشاء شبكة المعلومات التجارية العربية بالتعاون مع كل من البرنامج الانمائي للامم المتحدة ومركز التجارة الدولية.

وفي اطار جهوده لإيصال شبكة معلومات التجارة العربية الى مرحلة التنفيذ العملي، وضع البرنامج خطة لربط عدد محدود من نقاط الارتباط المختارة في الدول العربية التي تملك القدرة الفنية والتقنية للربط مع مقر الشبكة في ابو ظبي. ويتناول الربط في هذه المرحلة كلا من الاردن، تونس، مصر ودبي في الامارات العربية المتحدة، كما قام البرنامج بتدشين عملية الربط مع لبنان بين المركز الرئيسي للاعتماد اللبناني في بيروت ومقر الشبكة في ابو ظبي. وسيضع مصرف الاعتماد اللبناني خدمات الشبكة المذكورة في تصرف القطاع المصرفي في لبنان والقطاع التجاري والمالي وكذلك مراكز الابحاث والاعلام والنشر.

ووصف الدكتور طربيه المعلومات التي ستؤمنها الشبكة بأنها ستكون عن المؤسسات المصدرة والمستوردة وعن نوعية السلع التي يضمنها برنامج تمويل التجارة العربية، الامر الذي يتيح اسلوب معلومات جديدا ومنمطا. ونسعى في المستقبل لربط الشبكة بالمراكز المشابهة المعنية بالمعلومات التجارية التي قد تنشأ في لبنان، ومن بينها المركز المشترك بين برنامج الامم المتحدة للانماء ووزارة الاقتصاد والتجارة. وفي مثل هذه الحال فسيشمل تنسيق المعلومات دولا من خارج العالم العربي.

## وفد رسمي ياباني وقروض من اليابان

زار بيروت وفد رسمي ياباني برئاسة باسوكي تانيزاكي مدير ادارة القروض اليابانية التابعة لوزارة الخارجية، واجرى محادثات مع كبار المسؤولين تتعلق بمشاريع تطرح الحكومة اللبنانية تمويلها بقروض من اليابان وهي حاليا قيد الدرس لدى الحكومة اليابانية.

وضم الوفد ممثلين لوزارات التجارة الدولية والصناعة والمال والتخطيط والزراعة والبريد والاتصالات السلكية واللاسلكية وصندوق اليابان للتعاون الاقتصادي الخارجي، وهذا الوفد هو الثالث الذي زار لبنان في الشهرين الاخيرين.

البيان
مجلة مالية اقتصادية اجتماعية
شباط (فبراير) ١٩٩٥



## د. جوزف طربيه - الاعتماد اللبناني -:

# خريطة العمل المصرفي مدعوة للتغيير والتحديث لتلبي حاجات التمويل والاستثمار

## الاعتماد اللبناني اضحى بين المصارف العشرة الاولى في لبنان من حيث رأسماله والأول بعدد فروعه

لم نستطع في الشهر الماضي من جمع كل الاجوبة عن اسئلة «البيان» التي كنا ارسلناها الى الخبراء الذين تم اختيارهم لتقويم اوضاع القطاع المصرفي، فالبعض كان خارج لبنان والبعض الآخر حالت ظروف شخصية دون اجابته

وحيث نعلق اهمية على اجوبة بعض خبرائنا المخضرمين الكبار مثل الدكتور جوزف طربيه، اصررنا على نشر اجوبته في هذا العدد تعميما للفائدة.

### عصر الاستثمارات

■ كيف يستعد القطاع المصرفي اللبناني لمواجهة التغيرات في المنطقة لا سيما المنافسة المتوقعة من المصارف الاجنبية والاسرائيلية بشكل خاص؟

د. طربيه: ان الاحداث المتسارعة تدل بصورة لا تقبل الشك على ان تحولات هامة ستطرأ على صعيد منطقة الشرق الاوسط وستؤدي الى وضع برنامج اقليمي يتضمن توزيعا للوظائف الاقتصادية في المنطقة ولبنان سيكون اول المعنيين بالتحدي الاقتصادي الذي سيكون الوجه الآخر للسلام واذا كان من الصعب ان يعود لبنان الى تادية الوظيفة الاقتصادية نفسها التي كان يؤديها قبل الحرب فإنه لا يزال يتمتع بمقومات تميزه عن محيطه.

اما بالنسبة للمصارف في لبنان، فعلى الرغم من ان الاحداث حجمت ميزانيتها وهمشت دورها الاقليمي، لم يتكون في العالم العربي مركز مالي بديل يؤدي كل الخدمات التي كانت سوق بيروت المصرفية تؤديها قبل الاحداث.

لم يعد من الممكن بالطبع احياء الدور المصرفي للبنان بالصيغة نفسها التي كانت سائدة قبل الاحداث، بسبب التغييرات الكبيرة التي حصلت على الصعيد المصرفي العربي والدولي ونشوء افنية جديدة لانسياب الرساميل وتوظيفها بعيدا عن خدمات القطاع المصرفي اللبناني. والدور الجديد الذي سيلعبه لبنان على الصعيد المصرفي والمالي يكمن في اعادة احياء السوق المالية اللبنانية مع هدف تطويرها مستقبلا لتصبح سوقا مالية اقليمية تتولى استقطاب الرساميل وتدويرها وتوظيفها في ادوات مالية داخلية وخارجية. ولبنان مؤهل لخلق هذه السوق ولتفعيلها انطلاقا من تقاليده المصرفية العريقة وتشريعاته القائمة على احترام الحريات الاقتصادية ومنها تحويل الاموال وحماية السر المصرفي كما ان عودة الهدوء والاستقرار السياسي للبنان والسلام للمنطقة سيساعدان في عودة قسم مهم من اللبنانيين العاملين في القطاعات المصرفية والمالية والدولية، والذين كسبوا خبرات وعلاقات تمكنهم من توظيفها في خدمة زبائنهم والبلاد.

ان القطاع المصرفي اللبناني، ما خلا استثناءات قليلة، قد تخطى سلبيات الاحداث بدليل بقائه صامدا طيلة مراحل الازمة السياسية وقد تمكنت السلطات النقدية من مواكبة التطورات العالمية على الصعيد المصرفي، فاوجبت على المصارف تدعيم ملاءتها وفقا لأخر المعايير الدولية، كما فرضت سقوفا للتسليف بالعملات الاجنبية، وسعت الى تطوير التشريعات المصرفية وخاصة من اجل تسهيل الدمج المصرفي، كما جرى تفعيل دور مؤسسة ضمان الودائع من اجل تدعيم ثقة المودعين في المصارف العاملة في لبنان.

غير ان خريطة العمل المصرفي اللبناني مدعوة للتغيير والتحديث لتلبي حاجات التمويل والاستثمار ويتعين على المصارف ان تذهب الى ابعد من تجميع الموجودات والودائع كما كانت تفعل قبل عام ١٩٧٥. فالعصر هو عصر الاستثمارات وفي ظل انحسار المدخرات وازدياد الطلب عليها لا بد من تفعيل المواد المالية بغية تحويلها من مدخرات جامدة الى ادوات استثمارات، ما يستدعي تطوير اسواق راس المال باعتبارها الاداة التي يتم من خلالها تحويل المدخرات الى استثمارات.

### شكوى الصناعيين

■ توجد شكوى عامة في سقوف القطاعات الانتاجية لعدم تقديم التسليفات لها (حتى القصيرة الاجل) رغم ان المصارف كانت تتجاوب معها وتساعدها قبل الاحداث الاخيرة فكيف يرد على هذه الشكوى؟

د. طربيه: ان سوق التسليف في لبنان مرنة. وهي تتجاوب مع المتطلبات التشغيلية للاقتصاد الوطني. وليس صحيحا ان هناك تزمتا من المصارف في التسليف التجاري، الا ان الشكوى مردها في الواقع الى احد سببين: الاول يتعلق بالتسليف الصناعي اذ ان المصارف التجارية بحكم تركيبتها المالية وبحكم القوانين السائدة ليست مؤهلة لاعطاء التسليف المتوسط والطويل الاجل الذي يتطلبه التسليف الصناعي بينما تتالف معظم موارد المصارف التجارية من ودائع قصيرة الاجل او ودائع تحت الطلب اما السبب الثاني فيتعلق بالتسليف العقاري اذ ان المصارف حاليا غير مندفعة في التسليف العقاري بسبب طبيعة هذا التسليف الطويل الامد. ولان قسما كبيرا من القطاع التجاري اندفع، على الرغم من ذلك، في توظيفات عقارية مستعملا قسما كبيرا من التسهيلات المعطاة له لغايات تجارية للقيام باستثمارات عقارية ما ادى الى تعريض السوق التجاري لضائقة سيولة ساهم فيها ايضا الركود الاقتصادي وتوجه القسم الاكبر من الودائع بالليرة اللبنانية للتوظيف في سندات الخزينة اللبنانية ما ادى ايضا الى منافسة القطاع العام للقطاع الخاص على اقتطاع قسم كبير من موارد المصارف المتاحة للتسليف.

### الهامش ينحسر

■ توجد شكوى ثانية لدى كل زبائن المصارف من وجود فارق كبير بين الفائدة على التسليفات والفائدة على الودائع حلافا لما هو قائم في مصارف العالم فما هو تفسيركم لهذا الامر ومتى يتحقق التوازن كما كان في السابق؟

د. طربيه: ان الهوامش بين الفوائد الدائنة والمدينة في لبنان مرشحة للانحسار تدريجا بسبب التطورات الايجابية الحاصلة في الوضع الاقتصادي اللبناني وكذلك في درجة المخاطر. ولكن تجدر الاشارة الى الوضع الخاص للقطاع المصرفي اللبناني الذي هو مضطر الى التسليف بعملة غير العملة الوطنية ما يلقي اعباء عليه تضطره الى تغطيتها عن طريق هوامش الفوائد المرتفعة. ولن يستقيم الوضع نهائيا الا بعد عودة الليرة اللبنانية للعب دورها كاداة اساسية للتسليف في لبنان ما يعيد آلية سوق التسليف الى الدوران الطبيعي.

### ٤١ فرعا

■ ما هو تقييمكم لاداء مصرفكم في العام ١٩٩٤ وما هي الخدمات الجديدة التي قدمها لزبائنه او التي ينوي تقديمها في المستقبل القريب؟

د. طربيه: يصنف الاعتماد اللبناني بين المصارف العشرة الاولى في لبنان وهو يتصدر هذا الترتيب من حيث راس ماله الذي اصبح منذ ١٩٩٤ ثمانين مليار ليرة لبنانية مدفوعة بكاملها كذلك فإنه يتصدر اللائحة من حيث شبكة فروعه التي غدا عددها بعد فتح فروع جديدة واستيعاب مصرفين محليين هما كابيتال تراست بنك وفرسب فيديسيان بنك: واحدا واربعين فرعا عاملا.

اضافة الى ذلك فإن الاعتماد اللبناني هو احد مؤسسي السوق الثانوية وله مقعد في هذه السوق حيث يقوم مباشرة بتنفيذ كل عمليات الشراء والبيع.

الى ذلك فان الاعتماد اللبناني بترخيص من فيزا انترناشيونال يصدر ويسوق بطاقة الاعتماد فيزا الاكثر انتشارا في العالم، اذ يزيد عدد حامليها على ٣٠٠ مليون وعدد المؤسسات المتعاملة معها على ١٠ ملايين. اضافة الى هذه البطاقة فإن مصرفنا ناشط في سوق بطاقات الاعتماد اذ انه بدأ باصدار بطاقات ماستر كارد ايضا ودايترز كلوب وكذلك بطاقة لينك.

كذلك فإن مصرفنا يقدم لزبائنه الامان والضمان عبر شركة التامين الخاصة «الاعتماد اللبناني للتامين» التي تغطي المخاطر كافة.

كما سمي مصرفنا خلال عام ١٩٩٤ كوكالة وطنية لبرنامج التجارة العربية.

### عطاء دائم

■ ما هو مطلبكم من الرئيس الجديد لجمعية المصارف؟

د. طربيه: اننا نتعاون مع الرئيس الجديد لجمعية المصارف الدكتور فرنسوا باسيل من خلال عضويتنا في مجلس ادارة الجمعية، ومن خلال توليتا لرئاسة اللجنة القانونية في الجمعية واننا نعتقد ان رئيس الجمعية الدكتور باسيل لن يبخل لا بالجهد ولا بالوقت لحمل المسؤوليات الكبرى التي تولدها التطورات المتسارعة الحاصلة في لبنان وفي المنطقة.

السفير

١٩٩٤/٩/١٧

# مصرف الاعتماد اللبناني يقوم مقام الوكالة الوطنية لبرنامج التجارة العربية

أعلن النائب الثالث لحاكم مصرف لبنان الدكتور محمد شطح ان مصرف لبنان توصل الى اتفاق مع ادارة برنامج تمويل التجارة العربية البينية يمكن المستوردين والمصدرين اللبنانيين من الاستفادة من خدمات البرنامج بالرغم من ان لبنان لم يصبح عضوا مساهما في البرنامج بعد.

وقال شطح وهو في آن عضو في مجلس ادارة برنامج تمويل التجارة العربية ان مصرف لبنان اعتمد مصرف الاعتماد اللبناني كوكالة وطنية للبرنامج.

وفهم من مصادر مصرفية، ان لبنان صرف النظر حاليا عن المساهمة في تاسيس الوكالة الوطنية (اللبنانية) لبرنامج تمويل التجارة العربية، لكنه سيستمر في الافادة من التسهيلات التي يقدمها البرنامج، كونه عضوا في صندوق النقد العربي المساهم الرئيسي في الصندوق وكذلك في الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وكانت الحصة المقرر ان يكتتب بها لبنان كراسمال للوكالة الوطنية للبرنامج ٥ ملايين دولار مناصفة بين مصرف لبنان والمصارف التجارية.

وقال رئيس مجلس ادارة مصرف الاعتماد اللبناني الدكتور جوزف طربيه ردا على سؤال لـ «السفير» حول الاجراءات العملية التي سيباشر بها المصرف الذي سيتصدى للقيام مقام الوكالة الوطنية للبرنامج، بان مصرف الاعتماد اللبناني انشا وحدة خاصة بالبرنامج لتقديم الخدمات المطلوبة لزبائن المصرف والمصارف الاخرى ايضا.

تابع الدكتور طربيه قوله بانه سيتم لاحقا الاعلان عن اجراءات تنفيذية توطئة للاقلاع في تقديم التسهيلات والخدمات المطلوبة.

وجاء في تصريح الدكتور شطح الذي تناول طبيعة عمل برنامج التجارة العربية:

«ان عملية التمويل تتم عبر خطوط ائتمان ولفترات محددة يمكن ان تمتد من ثلاث الى خمس سنوات، وخطوط الائتمان يستفيد منها المستورد او المصدر.

اما قنوات التمويل واعادة التمويل فتتم عبر ما يسمى «الوكالات الوطنية» التي تقوم بدور الوسيط بين البرنامج والمستفيد.

واوضح انه في النظام الاساسي للبرنامج، فان المصارف المركزية في البلدان العربية هي المخولة تسمية «الوكالات الوطنية»، والوكالات التي سبق وتمت تسميتها من قبل المصارف المركزية العربية وتتراوح بين مصارف مركزية او مصارف متخصصة او تجارية، وطلبات التمويل او اعادة التمويل تتم اما عن طريق خط ائتمان خاص او خط ائتمان عام يمنح للوكالة الوطنية من قبل البرنامج.

اضاف قوله: ويتقاضى البرنامج فائدة بالدولار الاميركي تعادل فائدة (Li-bor) مضافا اليها هامش يصل الى نصف في المائة.

اما بالنسبة للسلع المؤهلة للتمويل فهي العربية المنشا، وتعتبر السلعة ذات منشا عربي اذا بلغت نسبة القيمة المضافة اليها في الدول العربية المعنية ٤٠٪ او اكثر. ستستثنى مادة النفط الخام من البرنامج. وهذا الاخير يؤمن تمويل ٨٥٪ من حجم التمويل.

واشار الى ان مصرف لبنان المركزي توصل الى اتفاق مع ادارة البرنامج يمكن المستوردين والمصدرين اللبنانيين من الاستفادة من البرنامج، برغم ان لبنان لم يصبح بعد عضوا مساهما فيه.

ومن المتوقع ان تكتمل قريبا الخطوات الاجرائية التي ستمكن لبنان من الاستفادة من عمل البرنامج.

يشار الى ان محافظي المصارف المركزية العربية، تقدموا في ٣ ايلول بتوصية تدعم مبادرة مدير عام برنامج تمويل التجارة العربية الدكتور جاسم المناعي التي تحث وتشجع ادارة البرنامج للبحث في ادخال تعديلات في النظام الاساسي مما يتيح للبرنامج التعاطي مباشرة مع المصارف التجارية والمؤسسات المالية العربية التي يختارها.

والبحث في التعديلات الجديدة سيتم خلال اجتماع مجلس ادارة البرنامج في ٢٢ ايلول الحالي في ابو ظبي، ومن المتوقع ان يرفع المجلس المذكور تقريره الى الجمعية العمومية في اجتماعها المقبل.

البيان
مجلة مالية اقتصادية اجتماعية
تموز(يوليو) ١٩٩٤



د. جوزف طربيه

# حقيقة دمج ادكوم وفينيسيان بالاعتماد اللبناني

## تمت صفقة فينيسيان لمصلحة جميع الافرقاء ولمصلحة مودعي المشرق اولا

علمت البيان من مصادر موثوق بها ان المفاوضات بين بنك الاعتماد اللبناني بشخص رئيس مجلس ادارته ومديره العام الدكتور جوزف طربيه وبين المعنيين في مصير بنك الفينيسيان في مصرف لبنان ورئيس لجنة تصفية بنك المشرق وقد انتهت الى اتفاق لمصلحة جميع الافرقاء.

ورغم ان الاتفاق ما زال موضع درس في مصرف لبنان حيث سلم اليه قبل صدور هذا العدد باسبوع واحد، الا ان النقاط الرئيسية فيه لم تعد خافية على الكثيرين لاسيما على لجنة تصفية بنك المشرق التي سوف تكون المستفيد الاول من الاتفاق بتحصيلها حوالي مليوني دولار من ديون تمرز، وهذا المبلغ سيضاف الى المبالغ المحصلة من قبل لجنة التصفية والتي سوف توزع قرشا دائرا على مودعي المشرق.

ولاحظنا بكثير من الاعجاب كيف جرت المفاوضات بدون اية ضجة ولاردات فعل سلبية من موظفي الفينيسيان الذين تمّ ارضاؤهم بتعويضات عادلة.

اما بالنسبة للديون والدعاوى المتراكمة منذ عهد وجدي معوض فان الاعتماد اللبناني قد اخذها بعين الاعتبار، وربما اسفرت بعد صدور الاحكام عن ارباح اضافية لمصلحته.

وعلمت البيان ان كبار موظفي الفينيسيان من اصحاب الكفاءات سوف يلتحقون بالاعتماد اللبناني حيث يواصلون عطاءهم الى جانب الكفاءات التي تدير البنك المذكور بكثير من الحكمة والروية وذلك بفضل رئيس مجلس ادارته ومديره العام الدكتور جوزف طربيه واعضاء مجلس الادارة الذين اثبتوا نجاحهم وتفوقهم في ميدان عملهم في القطاع الخاص.

### ادكوم

اما بالنسبة لما قيل عن دمج ادكوم بنك بالاعتماد اللبناني فان شيئا رسميا لم يحصل بعد، وما نشر هو مجرد توقعات تم استنتاجها اثر اتصالات جرت بين ادارتي الاعتماد اللبناني وادكوم وذلك قبل عدة اشهر.

وتقول معلومات البيان ان رئيس ادكوم بنك الاستاذ هنري صفير الذي تحوّل الى قطاع الاعلام مؤخرا، رجل مليء جدا وغير مستعجل لبيع فروع مصرفه باسعار متدنية، وربما كان ينتظر الوقت المناسب لعقد صفقة رابحة مع غير جهة وليس بالضرورة مع الاعتماد اللبناني.

اذا، ان صفقة دمج ادكوم بالاعتماد اللبناني لم تتم وقد لا تتم لان المفاوضات بشانها غير جارية كما في الوقت الحاضر.

علما ان ادكوم بنك كان قد باع فرعه في فردان الى السوسيته جنرال وذلك قبل عدة اشهر.

البيان
مجلة مالية اقتصادية اجتماعية
تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٣

# د. جوزف طربيه: "VISA" جواز سفر مالي لا تقف في طريقه حدود



... توجهنا الى الدكتور جوزف طربيه المدير العام لبنك الاعتماد اللبناني للاستيضاح حول بطاقة "VISA" العالمية. وهذه تفاصيل الحوار:

■ نعرف ان بنك الاعتماد اللبناني هو وكيل بطاقات «فيزا» في لبنان، منذ متى يمثل هذه البطاقة وما هو عدد حامليها في لبنان وفي العالم؟

– ان بطاقة «فيزا» هي بطاقة الإئتمان الاولى في العالم حيث انها تضم وفقا لاحصاءات عام ١٩٩٢ حوالي ٣٠٠ مليون مشترك يستفيدون من خدمات حوالي ١٠ ملايين مؤسسة منتشرة في معظم اقطار العالم. لقد استحصل الاعتماد اللبناني على حق اصدار هذه البطاقة من "Visa International" خلال عام ١٩٨٧ . وما ان استقرت الاحوال في لبنان في مطلع التسعينات حتى اجرينا معها مفاوضات ترمي الى نقل لبنان من لائحة الدول ذات المخاطر العالمية التي لا تتعامل مع "Visa" الى لائحة البلدان المقبولة المخاطر. وقد اقترنت مفاوضاتنا بموافقة "Visa International" على اعطائنا حق تمثيلها في لبنان لخدمة حاملي البطاقات الدولية الصادرة خارج لبنان.

وقد بدأنا بادارة هذا البرنامج في لبنان اولا حيث انضم اليه من خلالنا حوالي ٣٠٠٠ مؤسسة تجارية اصبحت تقبل الدفع بواسطة بطاقة الـ "Visa".

كما استحصلنا ايضا على ترخيص بادارة البرنامج في سوريا مما يفيد الاقتصادين اللبناني والسوري نتيجة للمدفوعات بالعملات الاجنبية التي يجريها حاملو البطاقة الاجانب عند قدومهم الى كل من البلدين.

السفير

السبت ٢٣/١٠/١٩٩٣

# التطبيع الاقتصادي وميزات لبنان التفاضلية

تعيش منطقة الشرق الأوسط احداثاً تاريخية متسارعة بعد توقيع الاتفاق المرحلي بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية ومع قرب دخول المنطقة المرحلة السلمية المرتقبة، يتصدّر الموضوع الاقتصادي قائمة المواضيع المطروحة، وقد برزت آراء وتعليقات في لبنان والمنطقة حول الوجه الآخر للسلام الآتي وهو التطبيع الاقتصادي بين العرب وإسرائيل، وما قد يجره على الاقتصاد العربي، ومنه الاقتصاد اللبناني من اخطار نتيجة انفتاح اسواق المنطقة العربية امام الاقتصاد الاسرائيلي المتحفز، في وقت لا يزال الاقتصاد العربي يعاني من معوقات عديدة، منها البنيوي الذي يستوجب معالجات اساسية طويلة المدى، ومنها الطارئ الناتج عن التدمير والخسائر التي سببتها حرب الخليج، إضافة الى نضوب الاحتياطيات المالية العربية بسبب تكلفة الحرب وما استتبعها لاحقاً من إنفاق باهظ على انظمة الدفاع والتسلح. وانه من المفارقات المؤلمة ان يأتي السلام الى المنطقة والعرب غير مستعدين له كما داهمتهم الحروب في السابق وهم غير مستعدين لها، مما يفسر المنحى التشاؤمي الذي ذهب اليه بعض المحللين الاقتصاديين العرب، والذين رأوا ان مشروع السلام الاسرائيلي ـ الفلسطيني، نظرا للظروف غير المتكافئة التي يتم بها، يجعل اسرائيل الرابح الاكبر في عملية الاستفادة من خيرات المنطقة العربية ومن أسواقها.

انه مما لا شك فيه ان التطبيع الاقتصادي هو في صلب التطبيع السياسي التي تريده اسرائيل نتيجة للعملية السلمية الجارية. ويعرف المتتبعون للملف الاسرائيلي العربي ان الاسرائيليين حاضرون للتطبيع الاقتصادي وقد اعدوا له العدة منذ سنوات عن طريق الندوات التي عقدت حوله في اسرائيل والغرب، والدراسات والخطط الاقتصادية الموضوعة الرامية الى ربط اقتصادهم باقتصاديات المنطقة. وتبدو خطط التطبيع الاسرائيلية جذابة على الصعيد النظري اذ تفترض خفضا للنفقات العسكرية مما يتيح توجيه الرساميل نحو التنمية، كما تتناول الاندماج الاقتصادي الاقليمي بما فيه من مواضيع، كالتبادل التجاري والسياحي عن طريق وقف المقاطعة العربية لاسرائيل، ومواضيع الطاقة، واقتسام المياه، والاتصالات وفتح الطرق، والمشاريع الاقتصادية المشتركة.

ويلقى التطبيع الاقتصادي بين إسرائيل والعرب تشجيعا من الغرب، والبنك الدولي بصورة خاصة الذي يرغب في قيام تعاون اقتصادي اقليمي. وقد أعد البنك الدولي لهذه الغاية تقارير تتضمن عدة مشاريع ترمي إلى تأمين «الاندماج والتداخل الاقتصادي» في الشرق الأوسط في حال التوصل إلى السلام وانتظام الأمور في الصورة الايجابية المتوقعة. ومن هذه المشاريع ما يتضمن بناء طرق دولية تربط الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط مع شمال افريقيا واوروبا، ومنها ايضا ربط بعض دول الشرق الأوسط كهربائياً ببعضها للافادة المكثفة من مصادر الطاقة، ومنها مشاريع لنقل المياه والطاقة الكهربائية وتاهيل مرافئ ومطارات الخ... وقد ربط البنك الدولي بين عملية السلام الجارية واختيار المشاريع الاقليمية التي ينوي تمويلها والتي من شانها تقوية الروابط الاقتصادية بين منطقة الحكم الذاتي وإسرائيل والأردن. واعطى البنك لهذه المشاريع الأولوية على غيرها من المشاريع التي تستفيد منها بلدان اخرى في المنطقة ومنها لبنان. واشار رئيس البنك الدولي لويس برستون إلى ان اتفاقا اوسع للسلام سيغير هذه الصورة.

أما اتفاق غزة ـ اريحا اولاً فيعدد في ملحقه الرابع برامج التنمية الاقليمية المنوي تنفيذها، وهي تتضمن ما يلي:

ـ إقامة صندوق تنمية للشرق الأوسط كخطوة اولى، وبنك تنمية للشرق الأوسط كخطوة ثانية.

ـ تطوير خطة اسرائيلية ـ فلسطينية ـ اردنية مشتركة للتنسيق حول استغلال البحر الميت.

ـ شق قناة لوصل البحر المتوسط بالبحر الميت.

ـ تحلية المياه.

ـ خطة اقليمية للتنمية الزراعية.

ـ ربط الشبكات الكهربائية فيما بينها.

ـ التعاون الاقليمي لنقل الغاز والنفط وموارد الطاقة الأخرى.

ـ خطة تنمية اقليمية للسياحة والنقل والاتصالات السلكية واللاسلكية.

مقابل المراهنة على التطبيع الاقتصادي الذي سيؤدي إليه السلام القادم، تبرز شكوك حول مدى نجاح عملية التطبيع السياسي نفسه. ويرى المعترضون على الاتفاقية الاسرائيلية الفلسطينية ان السلام الذي قد تؤدي إليه هذه الاتفاقية هو «سلام في النصوص وليس في النفوس» او انه «سلام بين القادة وليس بين الشعوب» وان «اتفاقية غزة واريحا اولاً هي النتيجة «غزة واريحا اولاً واخيراً» اي انه لا أمل في استرداد الفلسطينيين اية حقوق لهم خارج ما تم الحصول عليه في اتفاق الحكم الذاتي، مع ما يتركه ذلك من مرارة واستمرار للعداء النفسي بين الشعوب العربية واسرائيل، ومما يؤدي الى تضاؤل الحظوظ في قيام اي تطبيع كامل وخاصة على الصعيد الاقتصادي.

إنه خارج المراهنة السياسية القائمة بين العاملين لتسويق الاتفاق الاسرائيلي ـ الفلسطيني والمعارضين له العاملين على إسقاطه، نرى أن المصلحة العليا تقضي بالتحضير للسلام ومواجهة مفاعيله الاقتصادية كانه حاصل غدا. فخطورة الاحداث المتلاحقة على الصعيد العالمي وانعكاساتها على منطقة الشرق الأوسط تدعونا إلى التعاطي الجدي مع التحولات الحاصلات والتفكير في وسائل التحرك العملي والملموس للافادة منها أو تجنب اضرارها. وان الفكر الاقتصادي يجب ان يتمحور في هذه المرحلة حول الدور المستقبلي الذي يمكن أن تلعبه كل دولة من دول المنطقة. وعلى هذا الصعيد ان لبنان معني اكثر من غيره بمواجهة اية آثار ضارة للاتفاق وخاصة لجهة ما يبدو من محاولة لتهميش دوره وطموحات اكثر من فريق في المنطقة للحلول مكانه في هذا الدور. ويبرز هذا الأمر بصورة خاصة عند المقارنة بين الطريقة غير المبالية للتعاطي العربي والدولي مع موضوع انشاء «صندوق اعمار لبنان» والذي لم يقترن مطلقاً باي تنفيذ، وبين جدية التعاطي مع موضوع تمويل اتفاق غزة واريحا من خلال الخطي المتسارعة على الصعيد الدولي لاقرار التمويل المذكور، وآخرها الاجتماع الذي عقد في واشنطن في اول الشهر الجاري للدول المانحة للمساعدات. وتبدو الاستراتيجية الغربية بالنسبة لهذا الموضوع واضحة، وهي تنطلق من ان السبيل الوحيد لحماية الاتفاق المذكور هو الاسراع في تنفيذه. ويستدعي التنفيذ تضافر عنصرين اساسيين هما عنصر التمويل اي المساعدات المالية والقروض والاستثمار المباشر، والعنصر المؤسساتي أي خلق المؤسسات القادرة على استيعاب هذا التمويل وإدارته عن طريق استقطاب الكفاءات البشرية الفلسطينية وجلها متوفر ومنتشر في بلدان عديدة، للقدوم والمساهمة في عملية بناء الهيكليات الأساسية المطلوبة.

إن الأحداث المتسارعة تدل بصورة لا تقبل الشك ان تحولات هامة ستطرأ على صعيد منطقة الشرق الأوسط خاصة وان ما يجري على الصعيد الدولي يتجاوز موضوع الاتفاق بين الفريقين الاسرائيلي والفلسطيني الى وضع برنامج اقليمي يتضمن توزيعا للوظائف الاقتصادية في المنطقة. ان لبنان سيكون اول المعنيين بالتحدي الاقتصادي الذي سيكون الوجه الآخر للسلام، لذلك عليه اعداد نفسه للمرحلة الجديدة التي تقدم له فرصة استعادة بعض وجوه دوره الاقتصادي والخدماتي في عصر السلام والانفتاح. واذا كان الصراع يتمحور حول التفكير في الدور المستقبلي لكل دولة من دول المنطقة، فانه من الأولى للبنان، وهو صاحب الدور الاقتصادي الاقليمي السابق المميز، ان يعد نفسه بصيغ جديدة لأخذ دوره ضمن اقتصاديات المنطقة. ويقدم تاريخ لبنان الاقتصادي مثالا يحتذى لقوة اقتصاد السوق مقارنة بما هو سائد في معظم اقتصادات دول المنطقة التي لا تزال رازحة تحت انظمة الاقتصاد الموجه في ظل اعتمادها الواسع على القطاع العام والممارسة التجارية المقيدة.

وانه إذا كان من الصعب ان يعود لبنان الى تادية نفس الوظيفة الاقتصادية التي كان يؤديها قبل الحرب، وذلك بسبب تغيير لبنان نفسه والتغيير الذي حصل في محيطه وفي العالم طيلة السبعة عشر سنة الماضية، فإن لبنان لا يزال يتمتع بمقومات مكنته من جذب الاستثمارات نظرا للمزايا التي يتمتع بها، والتي يمكن تلخيصها بما يلي:

أولا: نظام الحرية الاقتصادية الكاملة

إن نظام الاقتصاد الحر هو من الخيارات الرئيسية التي لم تتعرض يوما لأي انتقاص. وهو يتميز على سبيل التعداد لا الحصر بالخصائص التالية:

ـ حرية القطع وحرية تحويل رؤوس الأموال وعائداتها وفوائدها وأرباحها دون قيد أو شرط أو رقابة.

ـ حرية تاسيس المؤسسات بكافة اشكالها من فردية أو شركات اشخاص او شركات أموال دون فرض اية إجازة مسبقة من السلطات العامة باستثناء بعض النشاطات كالضمان والمصارف.

ـ حرية الاستثمار للاجانب بما فيه تاسيسهم شركات لبنانية، وكذلك حرية تمركز فروع الشركات الأجنبية. ولا توجد اية قيود على غير اللبنانيين باستثناء ما يتعلق بتملك اسهم المصارف أو العقارات في لبنان حيث أن تملك غير اللبنانيين يخضع لنصوص خاصة تحدد الحصص او المساحات القصوى التي يمكن تملكها وتفرض الحصول على ترخيص مسبق.

ـ حرية الدعاية والاعلان بكافة وسائل الاعلام.

ثانيا: نظام الضمانات القانونية للاستثمار

يوفر التشريع اللبناني ضمانات قانونية هامة جدا تحمي الاستثمارات منها:

ـ حماية الملكية الفردية برعاية سلطة قضائية مستقلة، إذ تنص المادة ١٥ من الدستور اللبناني على ان الملكية الخاصة هي في حمى القانون.

ـ نظام للسرية المصرفية له مفاعيل مطلقة. وهو يحمي سرية حسابات الزبائن لدى المصارف تجاه اي كان بما فيه السلطات العامة من تنفيذية وقضائية.

ـ نظام لضمان الودائع المصرفية المودعة لدى المصارف العاملة في لبنان يضمن رساميل المودعين لغاية حدود معينة.

ـ نظام لضمان الاستثمارات عن طريق مؤسسة رسمية تتمتع بشخصية معنوية واستقلال مالي واداري. تضمن هذه المؤسسة الاستثمارات لقاء أجر، ويشمل الضمان اخطار الحرب (المعلنة وغير المعلنة) والأخطار الناجمة عن العمليات العسكرية وعن الاخلال بالنظام العام مثل الحرب الأهلية والثورات والفتن واعمال العنف غير الفردية.

ثالثا: نظام ضريبي معتدل

يقوم النظام الضريبي في لبنان على مجموعة من الضرائب والرسوم تحتل منها الضرائب غير المباشرة مركز الصدارة. ويتميز هذا النظام بصورة عامة باعتداله وكثرة الاعفاءات المقررة في القانون لغايات الانماء الاقتصادي والاجتماعي او تشجيع الاستثمارات وتمركز المؤسسات في لبنان.

أما أهم هذه الاعفاءات فهي التالية:

١ ـ اعفاءات دائمة من ضريبة الدخل لبعض النشاطات:

ينص قانون ضريبة الدخل (المرسوم الاشتراكي رقم ١٤٤ تاريخ ١٩٥٩/٦/١٢) على اعفاءات دائمة من ضريبة الدخل على الأرباح لبعض النشاطات الاقتصادية كمعاهد التعليم، والمستثمرين الزراعيين، ومؤسسات الملاحة الجوية والبحرية، وشرط المعاملة بالمثل للمؤسسات الأجنبية التابعة لبلدان تعمل فيها مؤسسات لبنانية.

٢ ـ اعفاءات مؤقتة من ضريبة الدخل للاستثمارات الجديدة:

تتناول هذه الاعفاءات ما يلي:

أ ـ اعفاءات ضريبية لغايات الانماء الصناعي

نص القانون رقم ٢٧/٨٠ على اعفاءات ضريبية لغايات الانماء الصناعي تتناول ما يلي:

ـ اعطاء اعفاءات ضريبية لكامل الأرباح للمؤسسات الصناعية الجديدة التي تنشأ في المناطق التي ترغب الحكومة في تنميتها والتي تحدد بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء.

ـ اعطاء اعفاءات ضريبية للارباح التي يعاد توظيفها في المشاريع الصناعية إذ أجاز القانون رقم ٢٧/٨٠ للمؤسسات الصناعية ان تعفي بجزء معين من أرباحها السنوية الصافية المبالغ التي تخصها لتوظيفاتها الذاتية.

ب ـ اعفاءات ضريبية لغاية تشجيع انشاء المصارف المتخصصة:

قررت المراسيم الاشتراعية الصادرة خلال عام ١٩٧٧ اعفاءات من ضريبة الدخل بغاية تشجيع انشاء مصارف متخصصة. وقد تضمنت الأحكام

الصادرة بهذا الخصوص ما يلي:

- اعفاء مصارف الأعمال ومصارف التسليف المتوسط والطويل الأجل من ضريبة الدخل المنصوص عليها في الباب الأول من المرسوم الاشتراعي رقم ١٤٤ تاريخ ١٩٥٩/٦/١٢ طيلة السبع سنوات الأولى من تاريخ تاسيسها.

- اعفاء الفوائد الناتجة عن شهادات الايداع المصدرة من قبل هذه المصارف من الضريبة المنصوص عليها في الباب الثالث من المرسوم الاشتراعي رقم ١٤٤ تاريخ ١٩٥٩/٦/١٢ وكذلك الفوائد الناتجة عن سندات القروض أو عن غيرها من القروض التي قد تعقدها.



الدكتور جوزف طربيه

٣ - اعفاءات من ضريبة الدخل لبعض ايرادات رؤوس الأموال المنقولة

اعفى قانون ضريبة الدخل بعض إيرادات رؤوس الأموال المنقولة من الضريبة، ومنها فوائد المبالغ المقيدة في حسابات توفير، ايرادات السندات على الخزينة اللبنانية، فوائد الودائع بالعملات الأجنبية العائدة لغير مقيمين في لبنان، إيرادات القروض المعقودة بالعملات الأجنبية من الدولة اللبنانية أو المؤسسات العامة أو البلديات مع مؤسسات اجنبية غير مقيمة في لبنان، وشهادات الايداع التي تصدرها جميع المصارف وسندات الدين التي تصدرها الشركات المغفلة، الخ...

٤ - اعفاءات من ضريبة الدل لتشجيع تمركز المؤسسات في لبنان

- اعفاءات لشركات الهولدنغ

يمكن تحديد شركة «الهولدنغ» أو الشركة القابضة بانها تلك التي يكون موضوعها توظيف الأموال في تملك الأسهم والحصص في شركات أخرى بغية تثمير هذه التوظيفات وإدارة الشركات التابعة.

وقد اعفى القانون أرباح شركة الهولدنغ من أية ضريبة على الدخل، وفرض عليها رسما سنوياً مقطوعاً.

- اعفاءات للشركات المحصور نشاطها خارج لبنان (اوف شور)

يتضمن التشريع اللبناني نظاماً للشركات المحصور نشاطها خارج لبنان يقضي بإعفاء هذه الشركات من ضريبة الدخل على الأرباح واخضاعها بدلاً من ذلك لضريبة سنوية مقطوعة قدرها مليون ليرة لبنانية. ويتيح نظام شركات الأوف شور للمستثمرين اللبنانيين والعرب والأجانب، في ظل التشريع المشار إليه اعلاه، أمكانيات كبيرة للعمل من خلال لبنان دون أن يكونوا خاضعين للضريبة على الدخل في لبنان.

٥ - اعفاءات ضريبية ضمن نظام المناطق الحرة

ينص المرسوم رقم ١٥٧٤٧ تاريخ ١٩٦٤/٣/١٣ بانه يمكن في كل مرفأ بحري أو بري أو جوي تخصيص جزء من توابع هذا المرفأ يدعى «منطقة حرة» وعزله عن الوضع الجمركي.

وبالفعل فقد انشئت، تطبيقا لهذا النص، منطقة حرة في كل من مرفأ بيروت ومطار بيروت الدولي.

ويقضي نظام المنطقة الحرة بإمكانية إدخال البضائع إليها من أي منشأ أجنبي او وطني كانت حيث تعتبر

**د. جوزف طربيه**

رئيس مجلس ادارة - مدير عام بنك الاعتماد اللبناني ش.م.ل.

الأراضي اللبنانية او في الخارج، على مجموع الأرباح التي يحققونها في لبنان. وانه حتى تعتبر الأرباح قد تحققت في لبنان، ينبغي أن يكون حصولها قد تم من جراء جهد أو نشاط بذل فيه، وذلك دون التوقف عند تحديد موضوع جنسية المكلف او إقامته، إذ يكفي وجود النشاط ولا يشترط وجود المؤسسة نفسها او وجود المكلف على الأراضي اللبنانية، كما انه بالمقابل لا يخضع للضريبة في لبنان، المقيمون فيه، عن أرباحهم التي تتحقق لهم في الخارج.

ويبدو جلياً من ذلك أن المشترع الضريبي قد رسم لمكانية الضريبة اضيق حدود بينما تعتمد دول أخرى حدودا اوسع، مما يجعل من البنية الاستقبالية للاستثمارات، بنية سمحة على الصعيد الضريبي.

٧ - المشاريع الحكومية الرامية الى تخفيض معظم معدلات الضرائب والرسوم

لايمكن أن نستعرض النظام الضريبي المعمول به في لبنان دون أن نشير الى الاتجاه الحكومي الحالي الرامي الى تخفيض معدلات الضرائب المعتمدة، إذ أحالت حكومة الرئيس الحريري الى المجلس النيابي مشروع قانون بهذا المعنى، وهو يرمي إلى تعزيز الميزات التفاضلية للبنان على الصعيد الضريبي عن طريق اجراء تخفيضات جوهرية على معدلات الضرائب والرسوم السارية المفعول حاليا، كما يرمي المشروع الى استيعاب آثار التضخم النقدي عن طريق الاجازة بإعادة تقييم الأصول الثابتة والعقارات والأسهم وحصص الشراكة واعفاء الزيادات في القيمة الناتجة عن تدني قيمة النقد من الضريبة على الدخل وإخضاعها لرسم مقطوع قدره ١٥ بالمئة.

رابعاً - توفر الفرص للاستثمارات المجزية

ان الاقتصاد اللبناني يوفر فرصا جيدة للاستثمارات المجزية إضافة الى توفر الاطارات القانونية المناسبة وسهولة اجراءات التاسيس والتمركز وكفاءة قطاعات الخدمات المختلفة من إدارية ومصرفية ومالية، وتبرز فرص الاستثمار الرابح في مختلف الحقول والمجالات إذ ان لبنان يخرج من حرب طويلة ويدخل في مرحلة اعمار شاملة حيث بدأت تتجه إليه الرساميل والأشخاص والبضائع. ومن المنتظر أن يعظم شان هذه التدفقات مع تنامي الآمال بالسلام في منطقة الشرق الأوسط، وتصاعد تدابير التشجيع التي تقدمها الدولة اللبنانية لتنشيط الجهد الانمائي والاعماري.

إنه من الطبيعي، في ظل تردي الأوضاع التي سببتها الأحداث في لبنان، وتحسن مناخات الاستثمار في بعض دول المنطقة، ان يتحول المستثمرون عن التوظيف في لبنان طيلة فترة الأحداث. الا انه مع رسوخ مسيرة السلام، عادت الميزات التي يتمتع بها لبنان الى الواجهة، خاصة وان الأحداث التي ضربت البلاد لم تؤثر، على الرغم من قساوتها، إلى أي مدى

بالحريات الاقتصادية والقانونية التي كانت سائدة قبل الحرب. وان هذه المأثرة في التاريخ الاقتصادي للبنان هي خير ضمان للمستثمر على ثبات واستقرار المناخ السليم الذي يرعى العملية الاستثمارية في البلاد.

وانه على هذا الصعيد. وعلى رغم الأحداث التي شوهت صورته، لا يزال لبنان يتمتع بمزايا ذاتية لا بد من أن تعود وتلعب دورها على الصعيد الاقتصادي بعد ترسخ الأمن والسلام وثبوت الاستقرار السياسي فيه والعودة التامة الى سلطان الدولة والقانون. فالبنية القانونية للبنان لا تزال مناسبة لاستقبال الاستثمار وجلب الرساميل والمستثمر يبحث دائما قبل التوظيف عن وجود المناخ المؤاتي للاستثمار على ضوء الضمانات القانونية المتوفرة ودراسات الجدوى وما الى ذلك من تقنيات العصر. وان خارجة عن المنطقة الجمركية، وان هذه البضائع عند إدخالها وأثناء إقامتها في المنطقة الحرة وعند تصديرها او إعادة تصديرها، تعفى من جميع رسوم الجمرك والاستيراد أو عند الاقتضاء، من رسوم التصدير والاستهلاك والدخولية وجميع الرسوم الأخرى غير التي تكون موضوعة لمصلحة الهيئة المكلفة باستثمار المنطقة الحرة. ولا يمكن لادارة الجمارك ان تفرض اية مهلة كانت فيما يختص بمدة إقامة البضائع المودعة في المنطقة الحرة.

٦ - الترتيبات المعمول بها لمنح الازدواج الضريبي

يأخذ قانون ضريبة الدخل اللبناني بمبدأ اقليمية الضريبة على أرباح المهن الصناعية والتجارية وغير التجارية، إذ تقضي المادة الثالثة منه بان تتناول الضريبة على الدخل الأشخاص الحقيقيين والمعنويين المقيمين في

البيان
مجلة مالية اقتصادية اجتماعية
كانون الثاني (يناير) ١٩٩٣


د. جوزف طربيه

# د. جوزف طربيه - الاعتماد اللبناني -:

# الوضع المصرفي اقوى من الوضع الاقتصادي

## تشكيل حكومة الرئيس الحريري سجّل صدمة ايجابية لكافة القطاعات الاقتصادية

## رأسمال الاعتماد اللبناني هو الاكبر بين رساميل المصارف الوطنية

**عندما تسلم الدكتور جوزف طربيه رئاسة وادارة بنك الاعتماد اللبناني لم يمر ببالنا ان هذا الرجل سوف يكون اكثر كفاءة ومقدرة من مؤسسيه، واعتقدنا بان روجيه تمرز سوف يبلع ودائعه مثلما بلع ودائع المشرق وشقيقيه في باريس ونيس...**

**ولم تمر ثلاث سنوات على تسلم الدكتور طربيه لهذا البنك حتى صار الاكبر برأسماله والاوسع بفروعه والاوحد بوكالته لبطاقة الائتمان الشهيرة فيزا..**

**انها الخبرة والكفاءة والمعرفة المتجسدة بشخص الدكتور طربيه وهي التي احدثت هذا التطور في هذا البنك الذي حماه الله من براثن روجيه تمرز.**

**في لقائنا مع د. طربيه سجلنا الحديث المشوّق الآتي:**

### حكومة الحريري حققت صدمة ايجابية

□ كيف تقوّمون نتائج القطاع المصرفي في العام ١٩٩٢؟

- شهد لبنان خلال العام ١٩٩٢ تقلبات حادة على جميع الاصعدة السياسية والاقتصادية والمصرفية والنقدية اذ بدا العام المذكور بتوترات ازدادت وتيرتها بدءاً من الفصل الاول من العام حتى بلغت الذروة خلال الفصل الثالث لتعود وتنحسر مع تاليف الحكومة الجديدة ودخول فريق من رجال الاعمال المرموقين في التركيبة الحكومية وفي مقدمتهم رئيس الحكومة بالذات مما احيا الامل مجددا باستعادة السيطرة على الوضع برمته بعد ان كان قد جمح بشكل خطير نحو الهاوية.

وقد شهد القطاع المصرفي التقلبات عينها اذ سجل الفصل الاول من العام ضغطا شديدا على الليرة اللبنانية استمر بالتصاعد خلال الفصلين الثاني والثالث من العام حتى لامس سعر الدولار الاميركي ٣٠٠٠ ل.ل. خلال شهر ايلول ١٩٩٢ .

اما الميزانية المجمعة للمصارف التجارية فقد ارتفعت من ٦٧٩٧ مليار ليرة لبنانية في نهاية عام ١٩٩١ الى ١٦٧٥٢ مليار ليرة لبنانية في نهاية ايلول ١٩٩٢ اي بزيادة مقدارها ٩٩٥٥ مليار ليرة لبنانية ونسبتها ١٤٦٪ وهذه الزيادة ناتجة بصورة كبيرة عن تدهور سعر صرف الليرة اللبنانية وليس عن تطور ايجابي للقطاع المصرفي، اذ ان ودائع هذا القطاع محتسبة بالدولار الاميركي قد حققت تدنيا خلال التسعة اشهر الاولى مقداره حوالي ١٠٪ عن بداية العام وهذا التدني مظهر من مظاهر الخلل في المسيرة الاقتصادية والركود في مختلف القطاعات رغم ان بعضها سجل اداء اقتصاديا مقبولا. وقد سجل تشكيل الحكومة الجديدة في اوائل الفصل الرابع من هذا العام صدمة ايجابية لكافة القطاعات الاقتصادية بما فيها القطاع المصرفي حيث تحسن ميزان المدفوعات وحقق فائضا خلال الربع الاخير من العام اذ فاض عن قيمة العجز الذي اصاب الميزان التجاري كما تحسن سعر صرف الليرة اللبنانية بعد الانهيار الذي لحق بسعر الصرف في الفترة السابقة من العام.

ولم يشهد القطاع المصرفي خلال العام ١٩٩٢ اية ظواهر تعثر مصرفي اذ يبدو ان الازمات التي شهدتها بعض المصارف خلال السنوات السابقة قد تم حصرها، وكان عام ١٩٩٢ عام بدء المعالجات على ضوء التشريعات الجديدة التي وضعت في هذا الحقل.

ولا يزال المجلس النيابي يناقش بعض اوجه هذه المعالجات كموضوع الدمج المصرفي كما اصدر مصرف لبنان تعاميم متعددة اهمها تعميم الملاءة تطبيقا لمقررات بازل هذه الامور جميعها تشكل معالجات من شأن نتائجها ان تظهر في المستقبل لتحصن القطاع المصرفي وتزيد من امكانياته لمواجهة التطورات المالية والاقتصادية المرتقبة للبنان وللمنطقة.

### الوضع المصرفي هو الاقوى

□ هل ترك تعثر بعض المصارف تاثيرا على القطاع؟

- لقد ادى تعثر بعض المصارف الى ردة فعل سلبية من قبل بعض فئات المودعين، الذين صدمتهم الخسائر التي لحقت بهم او باهلهم او بمعارفهم، فكان الرد الطبيعي احجام الفئة الضئيلة هذه ولبعض الوقت، عن الايداع في المصارف والاحتفاظ بمدخراتها نقدا في المنازل او تحويلها الى خارج لبنان. ولكن هذه الظاهرة الظرفية تضاءلت مفاعيلها مع المناعة التي اظهرها القطاع المصرفي، وانحسار موجة التعثر وانحصارها بعدد قليل من المصارف مما اعاد الثقة ونبتها في القطاع ككل. وقد ظهر الامر جليا ان الجسم المصرفي سليم ومنيع وانّ الوضع المصرفي هو اقوى من الوضع الاقتصادي. اذ ان اداء المصارف كان دائما اكفأ من اداء القطاع ككل وانّ النهوض الاقتصادي في لبنان سيكون ممكنا بسبب سلامة الوضع المصرفي وكفاءة المصارف في تعبئة الموارد واداراتها لتوظيفها في الاقتصاد اللبناني وفي اعادة الاعمار.

### الدمج ظاهرة يفرضها التطور

□ هل تؤيدون الدمج بين المصارف وتبعا لاية اسس؟

- إن موضوع الدمج بين المصارف، هو ظاهرة يفرضها التطور الاقتصادي والمصرفي. اذ انّ كفاية العمل المصرفي تتطلب امكانيات ادارية وتقنية ومعلوماتية، لا يمكن ان تتحمّل كلفتها الوحدات المصرفية الصغيرة. ودون الدخول في مظاهر الدمج المصرفي والامور التقنية الاخرى، نعتقد انّ الاتجاه العالمي هو نحو الدمج بين المصارف. فحتى الكبيرة منها في الولايات المتحدة الاميركية فضّلت سياسة الدمج على الاستمرار في شكل وحدات منفصلة ونعتقد ان التيار هذا سيلحق بلبنان كما لحق بغيره من الدول، وسيتضمن معالجات للمصارف الصغيرة التي لم تعد تستطيع ان تتحمّل الكلفة المرتفعة للتشغيل، خاصة وان السوق اللبنانية محدودة، وان التنافس بين المصارف ليس محمودا، كما هو محمود في بقية القطاعات التجارية. وان البقاء في القطاعات التجارية هو للأقوى. اما على الصعيد المصرفي فان سقوط مصرف ما، لا يؤدي الى حصول الخسائر لمساهميه فقط، انما يؤدي الى حصول الخسارة لمودعيه. وهؤلاء المودعون هم ابرياء على صعيد عملية الاداء التجاري. لذلك فإنّ السلطات العامة وبخاصة النقدية، لا بد لها من ان ترعى هذا الامر الرعاية الكاملة وبخاصة على صعيد اعطاء المصارف التي تختار سياسة الدمج المنافع وبالاخص لجهة تطبيق بعض التعاميم المصرفية وعلى صعيد التشجيع الضريبي. اذ انه لا بد من ان يكون لكل عملية دمج، عائد ضريبي معين ليكون هناك تشجيع للسير في هذه السياسة السليمة.

ونحن نعتقد انه بعد انتهاء المجلس النيابي من مناقشة واقرار مشروع قانون الدمج المصرفي ستتحقق بعض عمليات الدمج التي سيكون لها النتائج الجيدة على الذين ساروا فيها، وكذلك على القطاع المصرفي ككل.

### نسبة الملاءة الجديدة لمصلحة المصارف

□ هل تتوقعون ان تتمكن المصارف اللبنانية من الوصول الى نسبة ملاءة ٨ في المئة خلال ثلاثة اعوام؟

- إنّ نسبة الملاءة التي قررتها السلطات النقدية

بموجب التعميم الاخير الذي صدر عن مصرف لبنان والذي اعطى المصارف مهلة ثلاثة اعوام كي تتقيد بهذه النسبة، اعتقد انه لا بد للمصارف اللبنانية من ان تتقيد بهذه النسبة ليس ارضاء للتشريعات او للسلطات النقدية اللبنانية، بل انسجاما مع المقررات الدولية التي اصبحت مرعية على هذا الاجراء. وللأسف، نعلم انّ التصنيف الدولي للبلدان ذات المخاطر الكبيرة تدخل فيها جميع الدول العربية ما عدا المملكة العربية السعودية. فاذا كان القطاع المصرفي اللبناني متخلفا عن السير في ركب المقررات الدولية على هذا الصعيد، فستكون الانعكاسات سيئة جدا على القطاع المصرفي ككل. اني اعتقد انّ المهلة التي حددت للمصارف لتتقيد بنسبة الملاءة، هي مهلة كافية، لتمكين المصارف التي يعجز عن الوصول الى تحقيق مثل هذه النسبة، من ايجاد معالجات اخرى عن طريق الدمج او التصفية الذاتية او اية طرق قانونية اخرى تمكنها من حفظ اموال مساهميها وكذلك الحفاظ على اموال مودعيها. ولا شك انه في نهاية الفترة التي قررتها السلطات النقدية، انا شبه اكيد من انّ المصارف كافة ستكون متقيدة بنسبة الملاءة لأنّ هذه النسبة هي قرار لا رجوع عنه ولا يمكن تخطيه.

## رأسمالنا هو الاكبر

□ كم يبلغ رأسمال الاعتماد اللبناني حاليا؟

• ان الرأسمال النقدي هو ٣١ مليار ل.ل. وهذا يعني ان رأسمال المصرف هو الأكبر مقارنة مع رساميل المصارف الوطنية الاخرى.

هذا وقد حققنا قفزة نوعية خلال سنة ١٩٩٢ على صعيد الودائع، اذ انها بلغت ٤٠١ مليار ل.ل. ونحن لا نريد التوقف عند حجم الودائع، بل نتوقف عند حجم الزيادة السنوية التي نحققها، فالقفزات الكبيرة في هذا المضمار تحققها المصارف الاجنبية في لبنان، اما نحن كمصرف لبناني يقتصر عملنا داخل لبنان، كانت القفزات التي حققها المصرف خلال السنتين الاخيرتين، قفزات مميزة جعلت المساهمين على اقتناع تام بوجوب اعطاء هذا المصرف الدعم الكافي لكي لا يكون مروره في القطاع المصرفي مرحليا، وقد اتضح ذلك، وبصورة خاصة مع التأييد الخارجي لنجاح المصرف داخليا، باعطائنا بطاقة الفيزا الدولية التي اعطيها المصرف، منفردا وذلك بصورة حصرية. وكذلك فتحت السوق اللبنانية لحاملي البطاقة هذه وعددهم مئات الملايين في العالم وهناك عشرات الالوف من اللبنانيين العاملين في الخارج الذين يزورون لبنان ويستعملونها. والبطاقة هذه حركت السوق اللبنانية والاحصاءات التي بين ايدينا تدل على انّ الكثيرين لا يحملون المبالغ النقدية، التي تخوّلهم شراء الكماليات كالجوهرات، كشخص، مثلا، يزور لبنان لمدة ٢٤ ساعة فيمر امام واجهة احد محال المجوهرات فتعجبه احداها فيشتريها بواسطة بطاقة الفيزا، التي تحرك السوق اللبنانية وبخاصة لشراء الكماليات وذلك بشكل غير متوقّع من قبلنا. وبالطبع لقد غطّينا السوق اللبنانية بسرعة فائقة وتردنا العمليات من المناطق اللبنانية كافة وحتى من المناطق النائية. وحتى في منطقة صور انّ العاملين في الامم المتحدة يقبضون رواتبهم التي نقيد لهم في حساباتهم ويستعملون الفيزا، وهذا يعني جلب السيولة من الخارج الى لبنان.

هذه بطاقة الدفع الاولى في لبنان وهي الاولى في العالم. وقد اعطت المصرف دفعا قويا الى الامام.

## مصرفنا اوسع المصارف انتشارا

□ هل من مشاريع جديدة لديكم؟

• ان مصرفنا اوسع المصارف في لبنان انتشارا وطموحاتنا هي في تشغيل فروعنا كافة بأكفأ طريقة ممكنة وذلك ضمن سياسة تحفظ محافظة على اي تغيّر في الوضع السياسي والاقتصادي. انا اقول انّ المصرفي الجيد لا يقول انّ ذلك ليس متوقعا، فالمصرف هو ادارة الامور غير المتوقعة. كأن نسلّف شخصا، علينا ان نتوقع عدم استرداد الدين، وبالتالي يجب ان يكون غير المتوقع داخلا ضمن الحساب، فاموال المودعين مقدسة ويجب ان تعاد اليهم دون تبرير عدم دفعها بأن التغيرات الاقتصادية فاجأتنا او ما شابه ذلك. وانا شخصيا محافظ جدا.

الادارة
شباط (فبراير) ١٩٩٢

جوزف طربيه

# الجدوى الاقتصادية تتحكم بالتخصيص

**رئيس مجلس ادارة بنك الاعتماد اللبناني الدكتور جوزف طربيه ركز على المفهوم الجديد للدولة كمنفذ لاعتماد التخصيص، ورأى ان طبيعة النظام المصرفي اللبناني وموارده لا تؤهله لتمويل التخصيص.**



«التوفيق بين الدولة والشركات والمواطنين»

عرف مطلع القرن العشرين رواجا لفكرة توسيع دور الدولة في الحقل الاقتصادي والخدماتي، وطبقت الانظمة الشيوعية والاشتراكية مبدأ تملك الدولة لكافة وسائل الانتاج. غير ان هذا المفهوم لدور الدولة الاقتصادي شهد تراجعا كبيرا، بخاصة في السنوات الاخيرة، حيث ان الاتجاه السائد اليوم هو حصر تدخل الدولة في الشأن الاقتصادي في اطار رسم السياسة العليا وسن القوانين المناسبة لمنع الاحتكار وتسهيل وتنظيم عملية المنافسة وابعاد سيف الاستغلال والتجاوزات،بخاصة في حقل الخدمات الاساسية.

بالنسبة الى لبنان، كان جزء كبير من النشاطات الاقتصادية والخدماتية في عهدة القطاع الخاص، الا ان ظروفا اقتصادية اضطرت الدولة للحلول مكان القطاع الخاص في تملك بعض القطاعات او تسييرها، محافظة على استمراريتها او لضرورة اجراء التطوير اللازم لها او لعجز القطاع الخاص عن الاستمرار في تحمل اعباء تمويلها واجراء التوظيفات المالية اللازمة لتجديد الانشاءات وتوسيعها. وغالبية القطاعات التي تملكها الدولة لها الطابع العام، اي انه لم يكن ممكنا التخلي عن هذه القطاعات وتركها تندثر وتزول او تنهار على الصعيد المالي. وهذا السيناريو يتكرر في معظم القطاعات التي قامت الدولة بتملكها جزئيا او كليا، ومنها على سبيل المثال شركة طيران الشرق الاوسط بعد ازمة بنك انترا ومصلحة السكك الحديد ومصلحة كهرباء لبنان بالاضافة الى عدة مصالح مياه وكهرباء.... الخ بحيث بات دور الدولة في الحقل الخدماتي كبيرا جدا وبالتالي فان الكلام عن التخصيص وعودة هذه القطاعات الى ملكية القطاع الخاص تتطلب صدور قرارات سياسية واقتصادية في آن، علما ان التجارب التي عرفتها دول اخرى على هذا الصعيد تشير الى ان عملية التخصيص لا يمكن ان تحصل بسهولة، اذ لا بد من ان تواجه في البداية جدلا ومقاومة شديدين من مجموعات متعددة ومصالح قد تتضرر من هذه العملية، وانه من الصعب جدا تصور ان مراكز قوى حالية قد تتخلى بسهولة لمصلحة مراكز قوى اقتصادية جديدة. اما في الواقع فان التخصيص عملية اقتصادية، ولا بد للوصول اليها من وجود مستثمرين راغبين في تملك بعض النشاطات الاقتصادية، التي يتولاها القطاع العام وتتطلب تمويلا كبيرا، لان معظمها يعمل في ظل ظروف غير اقتصادية ويعاني من تراكمات تتمثل في الدمار الناتج عن الاحداث اللبنانية والانهيارات في البنية الادارية والمالية لهذه المؤسسات. اما على الصعيد التقني فان التخصيص عملية معقدة وتتطلب تعاونا بين مراجع السلطة السياسية في سبيل تقرير القطاعات او المؤسسات او المصالح المؤهلة له، كما انه يتطلب الاستعانة بخبرات دولية تساعد في معالجة المشكلات التقنية الكبيرة التي لا بد ان تنتج عن عملية نقل هذه القطاعات الاقتصادية من اساليب وطرق عمل القطاع العام الى اساليب ووسائل عمل القطاع الخاص وتقنيته.

ان لبنان بحاجة الى اعادة دراسة وضع قطاعات الخدمات فيه من اتصالات ومواصلات وكهرباء ومياه... الخ. من اجل تقرير صوابية وجدوى ابقاء كل او بعض هذه القطاعات في ملكية القطاع العام، او نقلها الى القطاع الخاص.

وكل هذه القطاعات ترتدي طابع المرافق العامة التي لا ينبغي للدولة ان تكون حيادية بالنسبة لتأمين استمرارية تشغيلها بافضل الوسائل والاساليب، وكذلك السهر على حسن تأدية خدماتها وتطويرها ضمن اطار ربحية معقولة لا ترهق كاهل المستهلك وتؤمن له بالمقابل الخدمة المطلوبة. واقرار مبدأ التخصيص في لبنان يتطلب صدور قانون عن المجلس النيابي يتضمن التفصيلات الكافية والوافية التي تنظم عملية انتقال اي قطاع من القطاعات الاقتصادية او المؤسسات العامة التي هي في عهدة الدولة الى القطاع الخاص وشروطها والرقابة المستقبلية عليها، اذ ان النشاطات المطلوب نقلها الى القطاع الخاص هي نشاطات منتجة ولا بد للمشترع من تأمين المصلحة العامة ان لجهة توفير الخدمات المطلوبة او لجهة حصول الدولة على حصتها من العائد المالي الناتج عن تشغيل المؤسسات التي يطالها التخصيص. وقد يسأل سائل لماذا لا يحسن القطاع العام اوضاعه ويقوم هو بالاستفادة من عائدات الخدمات التي تطرح للتخصيص؟

ان الغاية من نقل بعض النشاطات الى القطاع الخاص هي تسيير النشاطات بصورة اكفأ، باعتماد وسائل القطاع الخاص وطموحاته المبنية على الربحية وعلى الجدوى الاقتصادية والتقنيات الادارية التي هي في اساس مقومات القطاع الخاص، كما ان للدولة فائدة من تحسين اداء القطاعات المذكورة وتعزيز ربحيتها التي لا يمكن ان تؤمن الا عن طريق القطاع الخاص، فلا بد من ان تحقق الدولة عائدا ماليا او فرض جزء تلزيم هذه النشاطات الى مؤسسات خاصة.

وبالنسبة الى المصارف، فان غاية العمل المصرفي هي تمويل النشاطات الاقتصادية، لكن طبيعة النظام المصرفي اللبناني وموارده لا تؤهله للقيام بتوظيفات مالية طويلة المدى، لان موارد هذا القطاع هي بمعظمها قصيرة المدى، لذلك فان عملية نقل بعض القطاعات الاقتصادية الى القطاع الخاص لا بد من ان تستند بصورة اساسية الى الاموال الخاصة للمستثمرين، الا انه بامكان المصارف تأمين الاموال التشغيلية لتسيير هذه القطاعات، وذلك ضمن الدور الذي تؤديه المصارف اللبنانية في تمويل مختلف القطاعات الاقتصادية العاملة، علما ان عملية الاستثمارات المذكورة تقوم بها في كل الدول مصارف اعمال متخصصة، اي مصارف تسليف متوسط وطويل الآجل، فيما يفتقر القطاع المصرفي اللبناني الى مثل هذا النوع من المصارف، اذ ان المصرفيين اللذين يتعاطيان هذا النشاط في لبنان لا يمكنهما تأمين التمويل المطلوب نظرا لحجمه الكبير. اما الاموال الخاصة في لبنان، فلا تشكل امكانات كبرى على صعيد الاستثمارات والتوظيفات، وذلك بسبب تدهور قيمة الصرف للعملة اللبنانية مما اثر سلبا على القيمة الاسمية للأموال الخاصة في المصارف اللبنانية، كما ان الانظمة المرعية الاجراء لا تسمح في الوقت الحاضر باعادة تقييم الاموال الخاصة وموجودات المصارف كي تصبح معبرة عن قيمتها الفعلية.

البيان
مجلة مالية اقتصادية اجتماعية
العدد ٢٤٢ – كانون الثاني (يناير) ١٩٩٢



د. جوزف طربيه

# د. جوزيف طربيه

# مشروع الاصلاح المصرفي هو خشبة انقاذ للمودعين والمساهمين معا

## رفع الرساميل الى ستة مليارات يتماشى مع الاتجاه المصرفي العالمي

**قانون الاصلاح المصرفي جاء بمثابة شبكة انقاذ لعديد من المصارف التي لم يعد بامكانها مماشاة تطور العمل المصرفي تكنولوجيا على صعيد الملاءة والاموال الخاصة ومسالة رفع رساميل المصارف الجديدة الى ستة مليارات تدل على الحكمة في اتخاذ مثل هذا القرار واذا كنا نتصور ان حل مشكلة الرهائن في لبنان وحل مشكلة الشرق الاوسط مؤشر ايجابي فعلينا اعادة تأهيل الادارات واجهزة الجباية ومحو اثار المديونية السيئة.**

**هذا بعض ما ورد في حديث الدكتور جوزف طربيه رئيس مجلس ادارة بنك الاعتماد اللبناني ومديره العام الى مندوب البيان ادوار كنعان.**

### الاصلاح المصرفي

صدر قانون الاصلاح المصرفي وفيه مواد مهمة مثل وضع اليد لتحقيق الدمج او التصفية والتعويض على مودعي المصارف المتعثرة من قبل المؤسسة الوطنية لضمان الودائع بمبلغ خمسة ملايين ليرة او ما يعادلها بالعملات الاجنبية. فما هو تعليقكم على هذا القانون وهل يخدم القطاع المصرفي ككل؟

ـ اولا ان قانون الاصلاح المصرفي له الطابع المرحلي في بعض نواحيه لانه يتضمن معالجات لوضع راهن للمصارف العاملة في لبنان فعلى هذا الصعيد يقدم القانون الجديد معالجات جديدة لم يكن يتضمنها التشريع اللبناني السابق والذي يعود بخطوطه الكبرى الى ازمة انترا وما حصل من معالجات لتلك الازمة، ان القطاع المصرفي اليوم بتركيبته وبمشاكله يختلف عن التركيبة التي كانت له منذ ما قبل خمسة عشر عاما. وان المشاكل التي يواجهها اليوم هي مختلفة والمعالجات كذلك لا بد من ان تكون مختلفة. لذلك اتى هذا القانون الجديد ليلبي حاجات هذا القطاع ويتضمن معالجات، بعضها له الطابع الأني وبعضها الاخر له الطابع المستمر. فعلى صعيد ضمانة ودائع القطاع المصرفي اتى هذا القانون برفع قيمة الضمانة المضمونة بحيث حددت حاليا بخمسة ملايين ليرة لبنانية وبالطبع ان الضمانة تشمل وديعة كل مودع في المصرف المعني، بمعنى انه ممكن ان يكون للمودع ودائع في عدة مصارف ففي كل مصرف وديعته مضمونة لغاية خمسة ملايين ل.ل.

واذا علمنا ان معظم ودائع القطاع المصرفي للافراد تقع ضمن هذا السقف نعتبر ان هذه الضمانة جيدة وتغطي حاجة كبيرة للمودع وهي حاجته الى الاستقرار والسلامة في الاموال الموظفة منه في المصارف اللبنانية. اما بالنسبة الى قضية المعالجات الثانية التي يتضمنها هذا القانون فنتوقف بصورة خاصة عند موضوع التصفية الذاتية فقد اتى هذا القانون يساعد على تنقية القطاع المصرفي ويتضمن معالجات هي في صالح المصارف وفي صالح استمرار القطاع ايضا فبالنسبة الى المصارف، انه مما لاشك فيه، ان كلفة العمل المصرفي اليوم هي كبيرة جدا وباهظة جدا، وتتطلب توظيف طاقات بشرية وطاقات معلوماتية كبيرة جدا. ان بعض المصارف الصغيرة الحجم لم تعد تتحمل مثل هذا الانفاق الكبير وبالتالي لم يعد من مجالات لها للاستمرار بغض النظر عما اذا كانت لها مشكلات مالية او على صعيد الديون المشكوك بتحصيلها او مشكلات اخرى. فعلى صعيد الربحية، اذا ما تدنت ربحية مصرف او زالت او حصل عجز متوال في المصرف المعني فمن شأن ذلك ان يؤدي بالنتيجة العاجلة او الاجلة الى توقف هذا المصرف. فقد اتى قانون الاصلاح المصرفي ليساعد في حل المشكلة بان قدم لهذه المصارف خشبة انقاذ تساعد على حفظ حقوق مودعيها وعلى حفظ حقوق المساهمين ايضا. ان كل هذه الاعتبارات قد عالجها قانون الاصلاح المصرفي فضمن بالنسبة للمودعين حصولهم على كامل ودائعهم اذا ما كان وضع ميزانية المصرف لا تشكو من عجز اي اذا كان هناك تساو او فائض بالنسبة الى الموجودات على المطلوبات. كما اتاح للمساهم ان لا يخسر قيمة مساهمته اذا لم يكن هناك عجز في وضعية المصرف فعلى هذا الصعيد ان التصفية الذاتية التي اتاحها القانون تقدم حلولا للمساهم وللقطاع المصرفي وللسلطة النقدية ويتعاون هؤلاء الفرقاء تمكن تنقية القطاع المصرفي من العناصر الضعيفة او غير القابلة بامكانياتها الذاتية للاستمرار. وهذا بحد ذاته عمل جيد لان الحلقات الضعيفة في القطاع المصرفي تنعكس بمشاكلها على الوحدات القوية لانه بالنسبة للمتعاملين مع المصارف هناك قلة متنوّرة تعرف امكانيات المصارف التي تتعامل معها. اما معظم الناس فلا يفترض فيهم مثل هذه المعرفة. اذا هناك واجب على السلطات العامة وبصورة خاصة السلطة النقدية. كما ان هناك مصلحة للقطاع المصرفي ككل ولجمعية المصارف ان يتعاون كل الافرقاء لانجاح تنفيذ وتطبيق هذا القانون لانه يتضمن حلولا جيدة من شأنها ان تساعد على تقوية القطاع وعلى استمراريته. اما قضية الدمج فالحلول الجيدة فيه هي التي تتم بصورة ارادية وليس بصورة قسرية. فاذا استعرضنا نصوص القانون الحالي نرى ان المشترع اللبناني لم يتطرق اطلاقا الى موضوع الدمج القسري اي انه لا يمكن ان يتم فرض دمج مصرف مع مصرف آخر فقضية الدمج هي قضية حرة يلجأ اليها اصحاب العلاقة في ما اذا كان لهم مصلحة في ذلك. واعني باصحاب العلاقة المصرفين اللذين يرغبان في اجراء مثل هذا الدمج. وعملية الدمج هي في الواقع حتى وان تمت حبيا، معقدة بعض الشيء لانها تجمع جسمين غير متجانسين وتتطلب جهودا على صعيد الادارة وعلى صعيد الاستراتيجية في المصرف المعني وتتطلب جهدا خاصا حتى يتم نجاح مثل هذه العملية وقانون الاصلاح المصرفي الجديد لا بد من ان يشجع مثل هذه العمليات ولكن كما قلت ان هذه العمليات متروكة لاصحاب المصارف انفسهم ليختاروا الطريق الذي

البيان – كانون الثاني (يناير) ١٩٩٢

يرونه مناسبا لمصالحهم وهذا الطريق ممكن ان يكون التصفية الذاتية او الدمج مع مصرف آخر. وهنا اريد ان اتوقف ايضا عند شيء مهم بالنسبة لقانون الاصلاح المصرفي: انّ قانون الاصلاح المصرفي ترك المخالفات الواقعة في المصارف من شأن القضاء فاذا ما كان هناك من تقصير او اهمال في مصرف معين من جراء الادارة السيئة الحاصلة فيه فان امر معالجة شؤون المودع مستقل تماما عن امر الملاحقات والمسؤوليات التي ثبتت فيها المحاكم والتي تبقى في صلاحية المحاكم المختصة. هذا واعتبر ان عملية الدمج بحد ذاتها، بين المصارف، دقيقة على الصعيدين التقني والاداري اي انها تؤدي الى جمع ادارتين مختلفتين وجسمين قد يكونان متناقضين وتتطلب اعادة التركيبة الادارية للمصرفين المندمجين بشكل يسمح بتسيير المصرفين كانهما مصرف واحد وهذه الامور بالطبع لا بد من معالجتها في الفترة الاولى من الاندماج ولا بد في فترة لاحقة وقصيرة من الزمن ان لا يواجه المصرفان المندمجان مشكلة على هذا الصعيد لانه لا بد للحلول الادارية والتقنية ان تأتي في المرحلة الاولى للاندماج. اذا هناك امور ادارية وتقنية لا علاقة للتشريع بها انما تتطلب معالجتها من الاختصاصيين في المصرفين المعنيين للوصول الى تشكيل وحدة ادارية صالحة للعمل ومؤهلة لادارة اعمال المؤسسة الجديدة.

## الرساميل الجديدة

■ احيا قانون المهل خمس رخص مصرفية كانت ماتتة، وقد قرر مصرف لبنان رفع الرأسمال الى ستة مليارات، فما هو رأيكم؟

- عملية احياء الرخص السابقة تمت بقانون، وعندما يجري تقرير ذلك بقانون لا يعود من مجال للطعن، لان القانون هو الواجب التطبيق. انما قضية تحديد رأسمال المصارف الجديدة بستة مليارات ليرة هو تدبير حكيم وضروري فنحن امام موضوعين مختلفين قضية احياء الرخص او اعطاء تراخيص جديدة وقضية فرض الرأسمال الادنى للمصارف الجديدة التي تريد ان تنطلق في العمل. فقضية تحديد رأسمال المصرف الجديد بستة مليارات ل.ل. هي قضية حكيمة واعتبر ان هذا المبلغ هو حد ادنى ليستطيع اي مصرف من بدء اية انطلاقة في الوضع الحالي حيث ان تكلفة العمل المصرفي والتاسيس وانشاء ادارة عامة وفرع او فرعين كبداية هي تكلفة باهظة جدا كما واعتبر ان المصارف لا تعمل فقط برساميلها وانما تعمل ايضا بثقة المودعين وبوداتعهم لذلك فان المقياس ليس فقط الرأسمال الذي يخصصه المصرف فاذا لم يستطع المصرف ان يجلب اليه الودائع في السنوات الاولى فمن الطبيعي انه حتى الرأسمال هذا الذي قد نعتبره مرتفعا بعض الشيء في المقياس اللبناني ولكنه في الواقع رأسمال متواضع جدا بالنسبة الى اي مصرف يريد ان يعمل اذا ونعتبر ان المقياس الصحيح للعمل المصرفي هو كسب الودائع بالاضافة الى وجود اموال خاصة كافية للمصرف تمكنه من القيام بالعمليات المصرفية ضمن احترام التعاميم المصرفية والنسب المفروضة من السلطات النقدية للعمل المصرفي. نحن نتصور ان قضية الستة مليارات ل.ل. هي مرحلة اولى وحد ادنى ولا بد للسلطات النقدية من ان ترفعه على ضوء تطور البنية التقنية للمصارف ونحن نعلم ان المصارف القديمة ولو كانت رساميلها الاسمية هي دون هذا المبلغ الا ان توظيفاتها قد تمت في ظل اوضاع كانت فيها القوة الشرائية لليرة اللبنانية كبيرة جدا بالمقارنة مع ما هي عليه اليوم. فاذا اعتبرنا ان المصارف التي كانت عاملة قبل عام ١٩٨٠ واذا اعتبرنا ان سعر الدولار كان دون الثلاث ليرات لبنانية في ذلك الوقت فنرى ان معظم رساميل المصارف القديمة. اذا ما اعدنا تحديدها بالدولار بتاريخ تكوين الرأسمال، لتبين ان قيمة رساميلها الفعلية هي اكبر من هذا الرقم بكثير. اذا الموضوع هو رغبة السلطة التشريعية في اعطاء رخص جديدة او رغبتها في تقرير سياستها على ضوء القبول بمصارف جديدة او عدم القبول بتاسيس مصارف جديدة فاذا ما اعتبرنا ان هناك قرارا تشريعيا او قانونا سمح باحياء هذه الرخص فانه يعود للسلطة النقدية ان تحدد الرأسمال الادنى. وقد حددته بستة مليارات ليرة.

ونحن نعلم ان الاتجاه العالمي في هذا الموضوع يركز على رفع الاموال الخاصة للمصارف وذلك تحقيقا لسلامة العمل المصرفي ولمصداقية المصارف ليس فقط على الصعيد الداخلي وانما ايضا على الصعيد الدولي وتعاطيها مع المصارف العالمية.

## السلام والاستثمار والضرائب

■ هل ترى دكتور طربيه ان الضرائب بشكل عام تواكب التطور التشريعي في فترة السلام؟

- كان لي مداخلة في ندوة اقيمت في لبنان في اواخر شهر ت١ في موضوع مناخات الاستثمار في لبنان على ضوء التشريعات المختلفة التي ترعى المؤسسات في لبنان وترعى عملية الاستثمار في لبنان والظروف السياسية والاقتصادية السائدة اليوم والتي من شانها اذا ما جرى تحليلها تحليلا صحيحا ان تجلب استثمارات الى لبنان في السنين المقبلة وذلك بصورة كبيرة واكيدة شرط ان تستمر مسيرة السلام وان يستمر ويتطور الاستقرار السياسي الذي ننعم به في الوقت الحاضر. واعتقد على هذا الصعيد ان هناك تطورات ايجابية كبيرة ومؤشرات توصي بالتفاؤل على صعيد معالجة المنطقة التي يعتبر لبنان قائما فيها وكذلك على حل المشكلات الداخلية المرتبطة بشكل او باخر بالوضع الاقليمي وخاصة بحل قضية مشكلة الشرق الاوسط. واذا ما نظرنا اليوم الى مشكلة من المشكلات الكبيرة التي كانت تثقل بعبئها على لبنان وهي مشكلة اطلاق سراح الرهائن الغربيين نعتقد ان هناك مؤشرات لا بد بعد حل هذه المشكلة من ان تظهر تباعا ومن شانها ان تطلق لبنان من الاسر الذي كان واقعا فيه على الصعيد الدولي وبصورة خاصة على الصعيد المالي. وتدفع بالمستثمرين اللبنانيين وغيرهم الى العودة الى الاستثمار في لبنان لان المناخات التي يتمتع بها لبنان على هذا الصعيد ليست ابنة الساعة ولا هي ابنة تشريعات آنية. انما هناك تركيبة اقتصادية ومالية قانونية ومصرفية ترعى عمل المؤسسات الخاصة في لبنان وهذه المؤسسات ثبتت فعاليتها واثبتت راحتها في العمل من خلال التشريعات الموجودة. وهذا يشكل جاذبا لمشاريع جديدة لا بد من ان تأتي على صعيد القطاعات الاساسية الرئيسية التي كانت تجلب الاستثمارات الى لبنان ومنها بصورة خاصة قطاع العقارات، قطاع المصارف وقطاع الخدمات المتخصصة وقطاع الفنادق ... انّ هذه كلها في ظل الاسعار الرائجة حاليا في لبنان اسعار للموجودات والعقارات والمؤسسات، هي في مصلحة المستثمر لان الاسعار لا تزال متدنية حاليا في لبنان ولا بد من ان ترتفع تباعا مع تدفق رجال المال والاعمال الى لبنان مع تركيز وضع الاستقرار الحالي على الصعيدين السياسي والاقتصادي. نحن متفائلون ونعتبر ان المناخات الموجودة في لبنان على هذا الصعيد قد اثبتت جدواها ولا بد من ان تعود وتثبت جدواها مرة اخرى كواحة تكاد تكون فريدة في منطقة الشرق الاوسط بكامل ما تقدمه مَن معطيات ايجابية في حقل التوظيف والاستثمار. والمستثمر واع جدا والمستثمرون العرب بشكل خاص اصبحوا اصحاب تجربة عميقة وناضجة من جراء تعاملهم مع استثماراتهم في مختلف انحاء العالم واعتقد ان هناك قناعات قد تكونت لديهم بان ما يوفره لبنان فريد بالنسبة الى ما يطمحون اليه ولا بد انهم عائدون وقد بدات مظاهر العودة تتجلى بشكل تدريجي. ولا بد ان تتعاظم هذه الحركة مع الاتجاه التفاؤلي الذي تسير به الاحداث حاليا. ونتمنى ان تستمر هذه المسيرة مسيرة السلام في لبنان وتتجه الادارات الحكومية، وبصورة خاصة تلك التي تتعاطى بشان الخدمات وبالشان المالي والاقتصادي، بزخم اقوى بعد معالجة المشكلات الانية التي واجهتها، لمعالجة المشاكل البنيوية للوضع الحالي نحن لا نتصور ان اهلية لبنان للعودة وللعب دوره الفاعل في اقتصاد المنطقة لا يمكن ان تعود بالشكل القوي الذي نريده بدون اعادة تاهيل لكافة الخدمات التي ترعى اقامة وعمل المؤسسات في لبنان ونقصد بذلك خدمات الهاتف والاتصالات وكذلك خدمات الكهرباء والبنية التحتية بكافة صورها كما نتمنى من جهة اخرى ان تجري حركة نوعية على صعيد اعادة تاهيل اجهزة الجباية والانفاق في الدولة بحيث نعود الى جباية الضرائب بشكل صحيح وبشكل سليم لانه لا يمكن للدولة ان تستمر في الانفاق عن طريق المديونية العامة. لان اثار هذه المديونية ستكون سيئة جدا على الوضع النقدي والاقتصادي للبنان. وبالطبع لا يمكن للسياسة المالية الناجحة ولانجازاتها التي تحققت حتى الان ان تستمر اذا لم تؤازرها سياسة مالية وضريبية جيدة تمكن من الامساك بالوضع المالي والوضع الاقتصادي ككل ليكون هذا الوضع منسجما ومؤاتيا لاستمرارية الاستمرار في ثبات سعر القطع الذي استطاعت السلطات النقدية ان تحافظ عليه طيلة الاشهر الماضية.

القرار
اللبناني
اقتصادية * قضائية * اجتماعية
تشرين الثاني ١٩٩١

## د. طربيه متفائل بالمستقبل

# لا اخاف على الحرية في لبنان ونظامنا المصرفي حاجة للمنطقة

في ظل الازمة الاقتصادية التي يعاني منها لبنان منذ فترة. والتي تضاعف وزرها خلال السنتين الاخيرتين. فتعثرت بعض المصارف، واصبحت اخرى في عداد المتوقفة. لكن القطاع المصرفي بصورة عامة حافظ على توازنه وموقعه في الحياة الاقتصادية.

« الاعتماد اللبناني » من المصارف التي استطاعت خلال احلك الظروف توفير السيولة اللازمة لعملياتها وكان فاعلاً فخدمة القطاعات التجارية والصناعية اللبنانية. ولعل الفضل في ذلك يعود الى الادارة السليمة التي يتمتع بها المصرف برئاسة رئيس مجلس ادارته. الدكتور جوزف طربيه.

« القرار » التقت الدكتور طربيه وحادثته في شؤون هذا القطاع.

□ دكتور طربيه، صاحب تجربة واسعة في القطاع المصرفي. كيف يقوم تجربته المصرفية ؟

- لقد مارست العمل المصرفي في وقت كانت مختلف القطاعات الاقتصادية عرضة للخضات الامنية وتجاذب الاحداث التي سيطرت على الوضع اللبناني خلال الخمسة عشرة سنة الأخيرة. وكان دوري كرئيس لمؤسسة مصرفية رائدة في السنوات الثلاث الماضية هو الحفاظ على موقعنا ضمن القطاع المصرفي اللبناني في وقت واجه هذا القطاع صعوبات كبيرة نتيجة الاوضاع الامنية التي كانت سائدة وحالة التعثر التي لحقت ببعض المصارف وانعكست بمردودها السلبي على مجمل القطاع. إنما اثبتت المصارف السليمة الادارة ان الظروف الصعبة لن تقوى عليها اذا ما اتبع في اداء العمل المصرفي الاصول السليمة والقواعد التي يجب مراعاتها. فالعمل المصرفي هو عمل منظم وعمل علمي وكل من تقيد بقواعده يبقى بعيداً عن المخاطر.

## التشريعات الجديدة تساعد على تنظيم القطاع المصرفي

### المحافظة على قدر كاف من السيولة

□ ما هي السياسة التي تحكم عمل « الاعتماد اللبناني »؟.

- الاعتماد اللبناني مصرف كبير يتعاطى ويمول النشاطات التجارية المختلفة وبالطبع تتطور سياسته ضمن قرارات مجلس ادارته على ضوء الاوضاع الاقتصادية. فلكل وضع اقتصادي سياسة مصرفية معينة.نحن في السنوات الماضية حافظنا على سيولة كبيرة جداً وكنا فاعلين في خدمة القطاعات التجارية والاقتصادية التي كنّا على تعاطي معها منذ عشرات السنين. بالطبع اننا ندخل اليوم مرحلة إعمار ومرحلة سلام وعلى ضوئها لا بد من اجراء مراجعات محددة لسياسة المصرف. وهذا شيء طبيعي لان المصرف يجب ان يواكب الوضع الاقتصادي ويتاثر به ويؤثر عليه. وعلى هذا الصعيد وضمن اطار السياسة التي يتبعها مصرف لبنان ندرس توجهات جديدة لا بد من ان تنعكس اثارها الايجابية مصالح عملائنا لأن هؤلاء هم اليوم اكثر نشاطاً في السوق التجارية. ولا بد للمصرف من ان يواكب هذا النشاط على صعيد التمويل وعلى صعيد الارشاد لقرارات المتعاملين معه وعلى صعيد حماية ودائعه وتنميتها.

### مشروع الاصلاح المصرفي

□ مشروع الاصلاح المصرفي لم ير النور بعد. على الرغم من محاولات التطمين الذي يقوم بها المسؤولون. كيف تنظر الى هذا المشروع ؟ وهل سيساهم برأيك في تمتين الوضع المصرفي؟



.. اذا حلت قضية الرهائن تتغير النظرة الى لبنان.

- بالطبع ان المواضيع المصرفية، او المشاكل المصرفية التي يعالجها التشريع الجديد هي مواضيع آنية. التشريعات السابقة لم تلحظ حلولاً كافية لها اذ لا بد للتشريع المصرفي ولكل تشريع ان يتطور على ضوء الحاجات الاقتصادية والمالية والاجتماعية. المشروع الجديد يعالج الاوضاع المستجدة التي تحتاج لمعالجة تشريعية كي يستقيم الوضع. وانا اعتقد ان هذا التشريع هو في طور الصدور بعدما اقرته اللجان النيابية. وانصور ان اصداره سيكون خلال ايام معدودة. ولا نفترض ان اي تشريع هو كامل انما الصيغة النهائية التي وضع بها ترضي اهداف عدة منها تنقية السوق المصرفية ومعالجة اوضاع المصارف المتعثرة وتجنيب المصارف العاملة حالياً الوقوع بحالة تعثر. وهناك ناحية ايجابية هامة هي رفع قيمة ضمان الودائع حيث اصبحت

الوديعة المضمونة في حدود خمسة ملايين ليرة لبنانية وهذا يمتن الوضع المصرفي ويطمئن المودعين الى سلامة ودائعهم ضمن حدود مقبولة وهذه الوديعة المضمونة هي بمختلف العملات، فالتشريع الجديد لا يلحظ فقط ضمانة بالليرة اللبنانية، وهذا تحديث يحافظ على وضع سوق الودائع في لبنان كسوق دولية ويراعي حرية اللبنانيين بحمل العملات التي يختارونها وهو من ضمن التوجه العام للحفاظ على حرية القطع وحرية السوق المالية في لبنان.

□ اذن لا خوف من تعثر مصارف جديدة في ظل القانون الجديد ؟

- الخوف موجود دائماً. فقانون الاصلاح المصرفي لا يمنع المصارف، او المغامرين في الحقل المصرفي من التسبب بتعثر مصارفهم انما لا نتصور ان هؤلاء هم كثيرو العدد. ونتصور ان القطاع سليم انما التشريع الجديد يساعد مصرف لبنان ويساعد المصارف ايضاً التي لم تعد مردوديتها كافية في ظل المنافسة وفي ظل تطور السوق المصرفي حالياً. فهو يساعدها على التصفية الذاتية او يساعد مصرف لبنان على تصفيتها مع حفظ حقوق جميع المتعاملين بمن فيهم اصحاب رأس المال نفسهم.

## اعمار لبنان

□ لبنان على عتبة إعادة بناء شاملة الى اي حد تستطيع المصارف المساهمة في ورشة الاعمار ؟

- للمصارف في الاعمار دور رئيسي اكان هذا الاعمار عن طريق ودائع المصرف او بتمويل خارجي. فإن المصارف لا بد ان تكون مؤهلة لتلعب دور الارشاد والوساطة ودراسة المشاريع قبل تمويلها. ولا بد ايضاً من ان تلعب الدور الرئيسي في تحريك هذه الرساميل وفي اعطائها المردودية الصحيحة. بالطبع امكانية المصارف محدودة، فلبنان خارج من حرب طاحنة الحقت اضراراً رئيسية في كافة القطاعات الاقتصادية، وقدرة المصارف من قدرة مودعيها وهي رساميل لبنانيين بصورة عامة. لكن عودة الودائع من الخارج لتلعب دورها ضمن اطار النظام المصرفي اللبناني يساعد المصارف على تامين مساهمة اكبر في تمويل القطاعات الاقتصادية اذ لا يمكن ان يقوم اللبنانيون وحدهم بإعمار لبنان الخارج من نكبة اقتصادية كبيرة جداً. فنحن بتشجيعنا وباستقطابنا كافة انواع التوظيفات الاجنبية نساهم في إعادة الاعمار.

□ ولكن هناك تريث في عودة هذه الرساميل فهل انتم متفائلون ؟

- لا شك ان صورة لبنان في الخارج تحسنت بالنسبة لتصنيفه على صعيد المخاطر الاقتصادية. وهو يعتبر اليوم اقل تعرضاً للمخاطر بالمقارنة مع العام الماضي. وقضية المخاطر قضية سياسية. فالأمر ليس بيننا إنما هي نظرة الدولة والمؤسسات الدولية الينا. فهناك تصنيفات ومقاييس دولية وهذه المقاييس تتمثل بارقام. فنحن تطورنا على هذا الصعيد. وانا اعتقد انه اذا ما حلت قضية الرهائن الغربيين بصورة سريعة، تتغير النظرة الى لبنان لجهة المخاطر الاقتصادية.

## مستقبل الحرية المصرفية

□ هل هناك خوف على القطاع المصرفي من تنظيم جديد يحدّ من الحريات المالية الموجودة في لبنان ؟

- لا اخاف على الحرية في لبنان لأن اللبناني حرّ بطبعه، فحتى لو تقيدت المؤسسات او الدولة، لا يمكن تقييد حرية اللبناني. لكن اريد ان افصل بين الحرية والفوضى. فتنظيم الحرية ليست بسيىء انما تقييد الحرية هو السيىء، وهناك فرق بين التنظيم والتقييد. فحدود الحرية هي حدود حرية الغير، على الصعيد المصرفي وعلى كافة الاصعدة. انا لا ارى ان هناك مؤشرات لتحديد الحريات. فمختلف التنظيمات السياسية ومختلف الفئات اللبنانية ترفض اي مبدأ للحد من الحريات. اما بالنسبة للمصارف فلا اعتقد ان هناك اي اتجاه للمس بالحريات الرئيسية لا حرية القطع ولا حرية التمويلات ولا السرية المصرفية. بل على العكس نتصور ان النظام المصرفي اللبناني ضمن نطاق تنظيمه الحالي هو حاجة، ليس فقط للبنان بل للمنطقة.

## تسليفات واعتمادات

□ لماذا تتشدد المصارف حالياً بفتح إعتمادات للقطاعات الاقتصادية ؟

- المصارف لم تتوقف عن تسليف القطاعات الاقتصادية حتى في احلك الظروف. انما على المصارف باعتبارها تتعامل بأموال



الدكتور طربيه مع رئيس التحرير غسان حرب والزميلة جاكلين زغبي.

# لا يمكن اعمار لبنان بالرساميل المحلية وحدها

## الدكتور جوزيف طربيه

الدكتور جوزيف طربيه، رئيس مجلس ادارة بنك الاعتماد اللبناني ش.م.ل. دكتور في الحقوق من جامعات فرنسا ومجاز في ادارة الاعمال من الولايات المتحدة الاميركية. مصرفي ناجح وخبير قدير في الشؤون المالية والاقتصادية (له مؤلفات علمية واقتصادية بارزة). شارك في مؤتمرات محلية ودولية عدة ابرزها مؤتمر لوزان الاقتصادي عام ١٩٨٨ حيث سلط الاضواء على واقع المسألة الاقتصادية اللبنانية ومستقبلها.

المودعين ان تكون حريصة وان تعمل ضمن نطاق السلامة.

الاوضاع في السنوات الماضية لم تكن مشجعة للمصارف بالنسبة للتسليف لان المخاطر كانت كبيرة وبصورة خاصة الامنية. ولا بد ان تطور المصارف نظرتها الى السوق نتيجة للتطورات الحاصلة على الارض على الصعيدين الاقتصادي والامني. وتوسع شبكة تسليفاتها لتمويل الاقتصاد وتمول الصفقات السليمة وبصورة خاصة على الصعيد التجاري. اما قضية الصناعة فهي قضية اخرى. فالتسليف الصناعي يحتاج الى تمويل متوسط وطويل الاجل، وطبيعة الموارد في النظام المصرفي اللبناني هي قصيرة الاجل. فالتسليف الصناعي يحتاج الى ترتيبة مصرفية اخرى ولا بد من تطوير ادوات مالية تساعد بتطوير هذه القطاعات وخاصة قطاع الصناعة.

□ كيف تصف العلاقة بين المصارف اللبناني والمصارف الاجنبية ؟

- اعتقد ان الثقة بقيت موجودة في القطاع المصرفي في لحلك ساعات الاحداث بدليل ان هذا القطاع حافظ على ودائعه، ليس بالليرة اللبنانية فقط انما بالعملات الاجنبية.

إنما التقويم الخارجي للمصارف اللبنانية وضعه ضمن نطاق البلدان التي تواجه مخاطر. وعلى المصرفي الاجنبي ان يكون حريصاً فلا يمكن ان يعرض مصرفه لمخاطر ترتدي طابع التسليف. إنما بالرغم من ذلك بقيت المصارف الرئيسية في العالم تتعامل بشكل جيد مع المصارف اللبنانية الرئيسية. أما قضية الاضطراب الذي لحق بقضية التعامل المصرفي خلال فترة تصاعد الاحداث فهي عائدة لانقطاع المواصلات والاتصالات السلكية واللاسلكية. ولكن هذا الاضطراب لم يدم طويلاً ولم يترك اثاراً ذات شان بالنسبة للمصارف المليئة.

□ كيف نطمئن المودع اللبناني الذي يتجه الى المصارف الاجنبية ؟

- اعتقد ان خيار المودع يعود الى طبيعة



.. سياسة مصرف لبنان نجحت في توازن السوق.

# التسليفات ستتطور مع تحسن الوضع الامني

تعامله مع المصرف بدليل ان هناك مصارف صغيرة واخرى كبيرة وكلها لها زبائنها. اما على صعيد التمييز بين مصرف اجنبي عامل في لبنان ومصرف لبناني، فالمصارف اللبنانية السليمة الادارة لها حقها في السوق مثلها مثل المصارف الاجنبية. وحتى المصارف الاجنبية الموجودة في لبنان يديرها لبنانيون اذن الثقة تعود الى سلامة الادارة وليس الى الاسم فقط. وخيار المصرف الاجنبي ليس اجنبياً انما لانه كان اداة ميسرة لتحويل المال الى الخارج خاصة وان الثقة كانت مفقودة بالوضع السياسي وليس بالوضع المصرفي او المالي.

### العلاقة
### مع مصرف لبنان

□ كيف تقوم علاقاتكم مع مصرف لبنان ؟

- هي علاقة مع المساهم الرئيسي في مصرفنا ومع رئيس السلطة النقدية. فوضع مصرف لبنان تجاه « الاعتماد اللبناني » يحمل صورتين فهو اولاً المساهم الرئيسي في مصرفنا ونتعامل معه كمساهم رئيسي يملك معظم اسهم المصرف. وهو من ناحية ثانية رئيس السلطة النقدية الذي يعامل مصرفنا كما يعامل بقية المصارف. أي انه ليس لدينا امتيازات خاصة ونحن نراعي دائماً في هذه العلاقة ان يكون عملنا مثالياً فالسوق المصرفية لان ملكية المصرف لنا تلقي علينا مسؤولية اكبر من الذي تلقيه على اي مصرف آخر.

□ كيف ترى وضع الدولار الاميركي ؟

- مصرف لبنان يعتمد سياسة ناجحة على صعيد تثبيت وضع الدولار وهذه ليست فرضية انما وضع ملموس نشهده يومياً باستقرار وضع الدولار ومجيء توظيفات من عملات اجنبية من الخارج وتحويلها الى ليرات لبنانية وتوظيفها. نحن امام نجاحات للسياسة النقدية نريد ان نرى نجاحاً للسلطة المالية اي ان اجهزة الجباية يجب ان تستعيد امكانيتها لانه لا يمكن الاستمرار في سياسة الديون والمحافظة على السعر الثابت لليرة اللبنانية في وقت واحد.

□ كيف تقوم رحلتك الاخيرة الى الخارج ؟

- سافرت الى الخارج لاعمال تتعلق بالمصرف، ومن ضمن الاتصالات التي اجريتها كان هناك جانب له دور في استقطاب رساميل جديدة للبنانيين وغير اللبنانيين من الخارج.

واتصور ان الانطباع العام الذي كونته لنظرة الخارج الى لبنان على الصعيد الاقتصادي يجعلني متفائلاً بالمستقبل اذا ما احسن اللبنانيون الاتكال على النفس والبعد عن كل ما يفرق فيما بينهم.

جاكلين زغبي

le Commerce du Levant

25 Juillet 1991

# L'encouragement à l'investissement au Liban

*Par Joseph TORBEY (*)*

*Le Liban est un petit pays dont les dimensions économiques sont incommensurables avec l'exiguïté de son territoire et la médiocrité de ses ressources naturelles. C'est incontestablement dans le domaine des échanges extérieurs qu'apparaît la spécificité des structures économiques libanaises, forgées, des décennies durant, pour permettre à l'initiative privée de développer tout son dynamisme: libre circulation des hommes, des marchandises et des capitaux, liberté totale des changes et des transferts; le tout est renforcé par une tradition historique d'ouverture, une position géographique privilégiée et un climat tempéré favorable.*

Bien que le Liban ait traversé, pendant 16 ans, une crise meurtrière et dévastatrice, l'économie libanaise n'en a pas moins gardé les facteurs qui ont fait sa puissance.

Un premier facteur, et finalement le seul dans la mesure où les autres en découlent, est le facteur humain. Jeune, débrouillard, dynamique ayant un sens aigu des affaires et de l'initiative privée, le peuple libanais a montré une grande capacité d'adaptation à la crise qui a frappé le pays.

Le second facteur de puissance du système économique libanais est la stabilité de ses structures face à la détérioration de l'environnement politico-militaire. Ainsi, malgré les bouleversements et les troubles politiques des dernières années, l'économie libanaise a continué à fonctionner sans changement de visage ni d'orientation. Elle est restée une économie libérale dominée par les services. Dans ce contexte, les autorités publiques ont toujours œuvré pour consolider les structures qui ont fait la force du pays. A cet effet, le Liban avait entrepris, depuis 1977, une opération de réaménagement du contexte au sein duquel s'inscrit l'action du secteur privé, dans le sens de la sécurisation des investissements, de l'octroi d'incitations fiscales nouvelles et de la création de nouvelles formules d'institutions financières, telles que les sociétés "Holding" et les sociétés "Off-shore" qui sont destinées à réactiver la place de Beyrouth comme centre financier régional et à la replacer dans le circuit financier international.

## Avantages assurés par le régime économique libanais

Le Liban possède des structures d'accueil très favorables pour l'implantation des personnes physiques ainsi que des sociétés. Ces structures se caractérisent par les traits suivants:

### *A - LE CONTEXTE JURIDIQUE*

Le libéralisme pratiqué par le Liban est fortement ancré dans ses traditions. La liberté d'entreprise et l'initiative privée sont respectées sous toutes leurs formes. La liberté d'exercice des activités commerciales et industrielles est ouverte aux étrangers au même titre qu'aux Libanais. La possibilité de résidence au Liban ne soulève pas de problèmes particuliers et pratiquement un permis de séjour ou de travail est obtenu sans difficulté. Les formalités de constitution d'une société sont très réduites, que ce soit une société de capitaux ou une société de personnes et aucune autorisation administrative préalable n'est requise sauf pour l'exercice de la profession bancaire ou les assurances.

### *B - LE CONTEXTE FISCAL*

Le système fiscal libanais est réputé pour sa modération et l'existence de plusieurs incitations pour encourager les investissements.

La législation fiscale est basée, en ce qui ◊

concerne l'imposition des revenus, sur le principe de la territorialité aboutissant à l'exonération des revenus réalisés à l'étranger.

L'impôt sur le revenu des personnes physiques est un impôt cédulaire. L'originalité des impôts cédulaires consiste en ce qu'ils constituent autant d'impôts qu'il y a de natures de revenus. Le contribuable paie chacun de ces impôts s'il reçoit des revenus de la cédule correspondante; et il est traité indépendamment pour les revenus de chaque cédule. Le système fiscal libanais ne prévoit aucun impôt général ou complémentaire sur le revenu global qui vient de plusieurs sources. L'impôt sur les bénéfices est progressif par tranches de revenus et s'applique uniformément aux personnes physiques et aux associés dans les sociétés de personnes. Le taux s'échelonne entre 6% et 50% pour les bénéfices industriels, commerciaux et non commerciaux. Les bénéfices des sociétés de capitaux sont imposés selon un taux fixe de 26% et les distributions sont frappées d'un impôt de 12%. Les salaires et traitements sont imposés selon un taux progressif qui s'échelonne entre 2% et 32%. Les revenus de capitaux mobiliers et les plus-values de l'actif immobilisé sont imposés selon un taux fixe de 15%.

## I - LES INCITATIONS FISCALES

Le système fiscal libanais prévoit expressément l'exemption fiscale de certaines activités ou revenus. Il existe des exemptions permanentes et des exemptions temporaires.

### A - LES EXEMPTIONS PERMANENTES

La loi prévoit une exonération permanente de l'impôt pour certaines activités telles que:

1 - Les établissements d'enseignement

2 - Les exploitants agricoles

3 - Les compagnies de navigation aérienne et maritime et, sous réserve de réciprocité, les compagnies étrangères appartenant à des pays où opèrent des compagnies libanaises.

4 - Les sociétés holding

5 - Les sociétés off-shore

6 - Le régime privilégié de la société holding date depuis juin 1983. Cette société doit prendre la forme d'une société anonyme libanaise. Son objet doit être limité aux activités suivantes:

- L'acquisition de participations dans des sociétés anonymes et des sociétés à responsabilité limitée au Liban et à l'étranger.

- La gestion des sociétés au capital desquelles elle participe.

- L'octroi de prêts à ces sociétés et la garantie de leur engagement auprès des tiers. A cet effet, la Société holding peut emprunter des banques et émettre des obligations à concurrence de 5 fois son Capital augmenté des réserves.

- L'acquisition de brevets d'invention, de concessions, de marques déposées et autres droits réservés et la cession des droits y relatifs.

La Société holding bénéficie d'une exonération totale de l'impôt sur les bénéfices et de l'impôt sur les distributions; elle est assujettie à une taxe annuelle de 1,5 pour mille du capital de la société, augmenté de ses réserves. Ce taux est réduit à 1 pour mille au-delà de 20 millions de L.L. et à 0,5 pour mille au-delà de 50 millions de L.L. sans que la taxe puisse dépasser toutefois un plafond de 100.000 L.L. l'an.

7 - Le régime des compagnies off-shore a été introduit dans la législation fiscale du Liban en 1983. La Société off-shore doit prendre la forme d'une société anonyme libanaise. Son objet doit être limité aux activités suivantes:

- La négociation et la conclusion de transactions qui doivent être exécutées hors du Liban, concernant des biens se trouvant à l'étranger ou en zone franche douanière.

- L'utilisation des facilités de la zone franche douanière pour le stockage de biens importés destinés à la réexportation.

- La prestation de services (études, consultations...) pour des entreprises domiciliées à l'étranger.

- La Société off-shore ne peut exercer la professsion bancaire, les assurances ou l'activité holding.

- Les avantages du statut off-shore sur le plan fiscal sont très importants. La société off-shore bénéficie d'une exonération totale de l'impôt sur le bénéfice et de l'impôt sur les distributions. Elle doit acquitter une taxe annuelle forfaitaire très légère. Elle n'est pas soumise au timbre fiscal sur les contrats conclus. Ses salariés étrangers bénéficient d'un abattement à la base de 30% dans le calcul de l'impôt sur les salaires.

8 - Régime des zones franches douanières.

Le régime des zones franches douanières existe au Liban depuis 1933. Il est permis, en vertu de la procédure de "l'admission temporaire" et de "l'entreposage industriel", d'éviter le paiement de droits de douanes sur les importations de matières premières et de produits semi-finis destinés à être transformés puis réexportés, à condition que ces produits ne passent pas sur le marché intérieur.

9 - L'amortissement accéléré.

Les entreprises peuvent procéder à l'amortissement accéléré de leurs immobilisations. Les taux applicables pour le calcul de l'amortissement afférent à chacun des biens sont fixés dans des limites minimum et maximum pour chaque élément amortissable à l'intérieur desquelles l'entreprise peut choisir les pourcentages qui lui conviennent.

En cas de réévaluation de l'actif immobilisé, l'amortissement peut être calculé sur la valeur réévaluée de l'élément amortissable.

### B - LES EXEMPTIONS FISCALES TEMPORAIRES.

A côté des exemptions permanentes, la loi prévoit des exemptions temporaires en vue d'encourager les investissements. A cet égard, on peut citer:

1 - L'exemption des industries nouvelles. Sont exonérés de l'impôt sur le revenu pour une durée qui ne dépasse pas 10 ans, à compter de la date du commencement de leur production, les bénéfices des établissements créés au Liban à partir de l'année 1980 à condition qu'ils aient pour objectif la fabrication de marchandises et de produits nouveaux qui n'étaient pas produits au Liban avant 1980.

2 - Exemption pour les besoins d'autofinancement. Les établissements industriels sont autorisés à financer, au moyen d'une partie déterminée de leurs bénéfices nets annuels, leurs propres investissements. Les montants investis seront couverts progressivement par les prélèvements sur les bénéfices de l'année pendant laquelle l'investissement a été réalisé et les trois années suivantes dans une proportion maximum de 50% desdits bénéfices.

Ce pourcentage sera porté à un maximum de 75% quand l'investissement aura été réalisé dans une des régions que le gouvernement désire développer.

3 - Exemption pour les banques de crédit à moyen et à long terme.

L'exonération accordée à ces banques consiste en une franchise totale de l'impôt sur le revenu pour les 7 premières années suivant la constitution de la banque. Puis à partir de la 8ème année, exemption de cet impôt à concurrence d'un revenu atteignant 4% du capital.

*C - LE CONTEXTE FINANCIER*

Le Liban possède toutes les caractéristiques d'un vrai centre financier. Ainsi, comprenant plus de 80 banques, il comporte une structure bancaire excellente, jouit d'un système fiscal léger, possède des employés de bureau qualifiés et polyglottes, des conseillers et des praticiens d'un niveau international (juristes, avocats, experts comptables, etc...), un encadrement humain compétent.

L'essor de la banque au Liban a été trop souvent attribué au "miracle libanais". Mais il n'y a rien de miraculeux dans cette réussite qui est le fruit d'une longue évolution stimulée par la conjonction de facteurs externes favorables et de particularités qui ne sont pas communes dans la région. Parmi ces particularités, on peut citer:

1 - La liberté de change et de transfert des capitaux.

Dès son accès à l'indépendance, en 1943, le Liban s'oriente graduellement vers un libéralisme absolu et, en 1948, une loi instaure la liberté totale des changes et des transferts de capitaux. Cette politique de libre échange a été maintenue sans aucune restriction en dépit de la crise meurtrière qu'a traversée le pays.

2 - L'existence d'une loi qui institue le "secret bancaire" le plus absolu, qui est opposable aux personnes et aux autorités administratives, judiciaires et militaires (loi du 3 septembre 1956). Le secret ne peut être levé qu'avec l'autorisation écrite du client ou de ses ayants-droit, ou au cas où il serait déclaré en faillite, ou en cas de litige entre la banque et le client, né de relations bancaires.

3 - La possibilité d'ouvrir un compte joint qui peut fonctionner par la seule signature de l'un des déposants. (loi du 19 décembre 1967). Cette loi stipule qu'en cas de décès de l'un des titulaires d'un compte joint, ses partenaires peuvent disposer entièrement de la totalité du compte. Dans ce cas, la banque est tenue au secret à l'égard des héritiers du déposant décédé.

4 - La possibilité d'ouvrir un compte numéroté dont le titulaire n'est connu que du directeur de la banque ou de son mandataire. Des coffres privés peuvent être également loués dans les mêmes conditions.

5 - Une zone franche bancaire a été instituée en 1977. En vertu de la légalisation qui réglemente cette zone, les comptes libellés en devises étrangères des personnes physiques ou morales non résidentes sont exemptés de l'impôt de 12% versé aux comptes créditeurs.

Il est évident que les dispositions précitées semblent favoriser un développement harmonieux du système, malgré l'incertitude politique et militaire qui avait prévalu durant les années de guerre.

## LES TRAITÉS FISCAUX

Le seul traité signé par le Liban pour éviter les doubles impositions est conclu avec la France. Des traités concernant les doubles impositions sur les revenus des compagnies de transport maritime et aérien ont été signés avec le Japon, l'Inde, le Pakistan, la Norvège et l'Italie.

## LA SÉCURISATION DES INVESTISSEMENTS

Les investissements faits au Liban peuvent bénéficier d'une protection qu'assurent le droit commun et les organismes spécialisés. Nous pouvons citer dans cet ordre d'idées ce qui suit:

1 - La propriété privée est sacrée et protégée par la loi (article 15 de la Constitution). Le problème de nationalisation n'a jamais été posé par aucun des partis ou des groupes politiques qui animent la vie publique au Liban.

2 - La garantie des dépôts bancaires jusqu'à concurrence de 1.000.000 L.L. est assurée depuis 1967, par une société mixte à laquelle participent, à parts égales, l'Etat et les Banques opérantes au Liban. Aussi, une loi du 16 janvier 1967 établit une procédure spéciale pour renflouer les banques en état de cessation de paiement.

3 - Un institut national de garantie des investissements, jouissant de la garantie de l'Etat, a été créé en 1977. Cet organisme, dont peuvent bénéficier les investissements effectués postérieurement à sa création, couvre l'actif immobilisé des entreprises de pertes découlant de risques non économiques: guerre déclarée ou non déclarée, opérations militaires, troubles à l'ordre public y compris les actes de guerre civile, révolutions, subversions et actes de violence ayant un caractère collectif. La prime annuelle exigée des bénéficiaires de la garantie est de 0,2% du montant garanti.

4 - Un accord a été conclu en 1981 entre le gouvernement libanais et l'agence américaine "Overseas Private Investments Corporation" dont l'objet est de garantir les investissements américains à l'étranger. En vertu de cet accord, les investissements américains nouveaux au Liban seront garantis de manière illimitée par l'agence précitée contre les risques suivants:

- la nationalisation
- les pertes causées par la non-convertibilité des monnaies.
- les conséquences de guerres, révolutions ou émeutes.

Tels sont d'une manière sommaire les traits qui caractérisent l'environnement juridique et économique des investissements au Liban. Cependant, ces facteurs, pilier d'un essor passé et d'une reprise future, ne sont valables que dans la mesure où le pays retrouverait sa stabilité politique; stabilité possible et nécessaire pour l'équilibre du Moyen-Orient et la paix mondiale. Heureusement, la guerre n'a pas pu ébranler les structures politiques du pays, ni détruite les mécanismes de sa prospérité. Les bombardements ont écrasé des localités entières, mais les destructions subies ont été plus spectaculaires que décisives.

Le désastre a eu aussi ses côtés positifs et, au lieu de s'effondrer devant les destructions de la guerre, les Libanais ont montré une vitalité à toute épreuve.

Il ne fait pas de doute aujourd'hui. que le Liban revit et que tout est de nouveau possible en ce pays, qui sut déjà surmoter tant de drames dans son histoire.

Contrairement aux accalmies précédentes, la stabilisation actuelle du pays découle d'un nouveau consensus politique interne qui demande à être soutenu par tous les Libanais. L'audace qu'a montrée l'Etat a permis à l'Armée de remettre graduellement la souveraineté nationale en place. Une page est donc tournée dans l'histoire du Liban, une histoire qui a été fertile en épisodes mouvementés.

Le Liban est actuellement au centre d'une mutation socio-économique d'une dimension majeure, et la question que pose un historien averti est de savoir quel visage ce Liban offrira demain au monde. Un pays qui serait le paradis des investisseurs et des banquiers? Un pays unifié? Une société éclatée?...

Quant aux Libanais, ils rêvent d'un paradis retrouvé où les enseignements de la guerre viennent enrichir des données historiques et anthropologiques de base du pays pour l'édification d'un Etat moderne et d'un esprit renouvelé.

*(*) PDG. du Crédit Libanais Sal et Secrétaire général de l'Association fiscale libanaise*

البيان
مجلة مالية اقتصادية اجتماعية

آذار (مارس) ١٩٩١


د. جوزف طربيه

## مشروع طبع الـ ٥٠٠٠ والـ ١٠٠٠٠ ل.ل. لا يؤثر سلباً على قيمة النقد

قال الدكتور جوزف طربية الامين العام لجمعية الضرائب اللبنانية ان اصدار اوراق نقدية من فئتي الـ ٥٠٠٠ والـ ١٠.٠٠٠ ليرة يعزز سعر صرف الليرة ولا يخفضه كما يتصور البعض اذ ان وجود اوراق نقدية بهذا الحجم بايدي الناس يؤدي الى تحول الناس عن حمل الدولارات لاجل شراء الحاجيات ودفع بدل الخدمات ويشجع تاليا على حمل العملة اللبنانية وهذا بدوره يحد من التهافت على شراء الدولار.

ويرى بعض المواطنين ان اذاعة خبر طبع اوراق نقدية من فئة كبيرة اثّر نفسيا للوهلة الاولى، الا ان ما يعانيه المواطنون من حمل كميات من فئة الالف ليرة لانفاقهم جعلهم يتقبلون الفكرة بل انهم ايدوها لان اختيارهم بين حمل كميات من الالف ليرة وبين شراء الدولار تهربا من حمل هذه الكميات يجعلهم يقفون الى جانب عملتهم الوطنية.

ومن المتوقع ان يوافق المجلس النيابي على مشروع طبع فئتي الـ ٥٠٠٠ والـ ١٠٠٠٠ ل.ل. خلال الشهر الحالي.

البيان
مجلة مالية اقتصادية اجتماعية

شباط (فبراير) ١٩٩١

# الدكتور جوزف طربيه للبيان:

## القطاع المصرفي اللبناني اثبت بالتجربة الفعلية انه جدير بثقة الجميع

## الاستمرارية والبقاء والمستقبل للمؤسسات المصرفية السليمة



د. جوزف طربيه - الاعتماد اللبناني

الدكتور جوزف طربيه منذ تسلمه رئاسة مجلس ادارة مصرف الاعتماد اللبناني ش.م.ل. حتى اليوم تمكن من تقويته وتحصينه وابقائه من اقوى واصلب المصارف اللبنانية. في حديثنا معه يسهب بشكل علمي في شرح احوال القطاع المصرفي اللبناني مع انتهاء مرحلة الحرب اللبنانية وقيام بيروت الكبرى وبروز الحرب الخليجية وانعكاساتها على الاقتصاد اللبناني، كما يبدي رأيه في موضوع المصارف المتعثرة في لبنان ويعلق اهمية كبرى على تسلم الشيخ ميشال الخوري حاكمية مصرف لبنان.

البيان
مجلة مالية اقتصادية اجتماعية

شباط (فبراير) ١٩٨٩



د. جوزف طربيه

## طربيه: الرقابة المؤخرة لا تنفع

وعن السرية المصرفية تحدث ايضا الدكتور جوزف طربيه، رئيس مجلس ادارة بنك الاعتماد اللبناني فقال: «ان السرية المصرفية هي من مقومات النظام المصرفي في لبنان وتشكل العنصر القوي في هذا النظام وتقتضي المحافظة عليها ضمن الحدود التي نص عليها القانون خصوصا وانها تنحصر في حماية الحسابات الدائنة في المصارف بصورة مطلقة واضاف ان الأخطار التي تتعرض لها ملاءة المصارف هي ليست في الحسابات الدائنة بل في الحسابات المدينة من توظيفات وتسليفات وضمانات وكفالات. وهذه كلها تقع تحت رقابة لجنة الرقابة في مصرف لبنان ولا يحول قانون السرية المصرفية دون ممارسة اللجنة صلاحياتها ضمن هذا النطاق. وان اللجنة تقوم بمهامها ضمن ظروف صعبة ودقيقة، تمر بها البلاد. مع العلم ان هذه الرقابة هي رقابة مؤخرة وليست مسبقة لتحول دون وقوع المصرفه في التجاوزات».

العمل

الجمعة ٢٠ كانون الثاني ١٩٨٩

# تسويق طبخة تعيينات والجمعية لن تَعقد
# قيادة جماعية لـ"بنك المشرق"
# المركزي "يستعلم" عن اسماء المجالس قبل التعيين

استمرت الاتصالات أمس في شأن ازمة بنك المشرق. وهي تمحورت خصوصاً في اتجاه التحضير لاجتماع الجمعية العمومية لمساهمي البنك المقرر غداً السبت والمخصص لانتخاب عضو جديد لمجلس الادارة تمهيداً لانتخابه رئيساً لـ«المشرق» بعد قبول استقالة رئيس مجلس ادارة المصرف الحالي السيد روجيه تمرز.

## تسويق طبخة مرشحين

وتحدثت مصادر مطلعة في مصرف لبنان وفي ادارة المشرق عن طبخة تعيينات جديدة في بنك المشرق وهي طبخة تكثفت الاتصالات المصرفية والسياسية في شأنها للتوافق عليها قبيل موعد الجمعية العمومية غداً.

وتلحظ هذه الطبخة تعيين الدكتور سمير مقدسي رئيساً لمجلس ادارة المشرق بعد انتخابه عضواً في مجلس الإدارة وتعيين مديرين للمصرف المذكور هما رياض سلامة وناصر الصعيدي.

الا أن مصادر مصرفية مطلعة شككت في امكان نضوج هذه الطبخة لاعتبارات تتعلق اساساً بالاسماء المطروحة اذ استبعدت هذه المصادر أن يوافق السيدان سلامة والصعيدي على المهمة التي ستوكل اليهما (على حد تعبير «الوكالة العامة» للأنباء).

الى ذلك، رجحت مصادر مصرفية أخرى عدم اكتمال نصاب الجمعية العمومية لبنك المشرق وهذا يعني أن تسند مسؤولية ادارة المصرف لاعضاء مجلس الادارة الحاليين في صورة اجماعية وهم السادة: جوزف طربيه كممثل لوزارة المال وأحمد الحاج وممثل عن شركة انترا وذلك الى حين الاتفاق على اسم رئيس لمجلس الادارة.

## تعميم للمركزي من وحي الأزمة

وفي خطوة، وصفتها مصادر مصرفية بأن أسبابها ترتبط مباشرة بأزمة المشرق، عمم مصرف لبنان أمس على المصارف العاملة بضرورة اخطاره باسماء رؤساء مجالس ادارات واعضاء هذه المجالس قبل تعيينهم من قبل ادارات المصارف. وذلك للحصول على موافقة مصرف لبنان المسبقة على الاسماء المرشحة لهذه المناصب.

وكان المجلس المركزي لمصرف لبنان اتخذ قراراً بالمعنى المنوه عنه اعلاه وقام أمس بإبلاغ مضمونه وحيثياته الى المصارف.

وأوضحت مصادر مسؤولة في مصرف لبنان ان القرار المذكور يعتبر نافذاً في خلال ٢٠ يوماً من تاريخه بعد تبلغ ملاحظات المصارف على مضمون القرار.

## سلامة الجهاز المصرفي

واوضحت هذه المصادر أن الهدف من القرار المذكور هو سلامة الجهاز المصرفي اللبناني انطلاقاً من المسؤوليات المباشرة والمهمة التي تلقى عادة على رؤساء واعضاء مجالس ادارات المصارف بحيث يجب أن تتوافر شروط محددة في هؤلاء سبق لمصرف لبنان وان حددها في تواريخ سابقة.

ولفتت هذه المصادر الى أن مصرف لبنان كان قد تقدم بمشروع مماثل قبل نحو ثلاث سنوات غداة ازمة فرست «فنيسيان بنك» الا أن جمعية مصارف لبنان رفضت التجاوب مع توجه المركزي الذي عاد اليوم الى التأكيد على مشروعه السابق بعد حصول ازمة بنك المشرق.

النهار

السبت ٢٩ كانون الأول ١٩٨٨

# قضية بنك المشرق تثير غبارًا

# مجلس الإدارة لم يكتمل نصابه والهيئة المصرفية دعيت الجمعة

دعيت امس الهيئة المصرفية العليا الى الاجتماع العاشرة قبل ظهر غد للبحث في تعيين مدير موقت لبنك المشرق، في حال عدم الاتفاق اليوم على اختيار خلف لرئيس مجلس الادارة المدير العام السيد روجيه تمرز.

وافادت مصادر مصرف لبنان ان الحاكم الدكتور ادمون نعيم دعا الهيئة "بعد تعذر الاتفاق على خلف للسيد تمرز والتدخلات الواسعة في هذا الصدد واستنفاد الحاكم كل الوسائل اللينة لاتمام انتقال مهمات رئاسة بنك المشرق من السلف الى الخلف". واوضحت ان الدكتور نعيم "امهل المعنيين اليوم لحسم الموضوع قبل اجتماع الهيئة غدا". واضافت انه "على رغم الهالة التي تحاط بها القضية، يطمئن مصرف لبنان المودعين كافة الى انه ليس ثمة ما يدعو الى الخوف ما دام هو موجودا".

وامس لم يكتمل نصاب مجلس ادارة بنك المشرق الذي كان مقررا ان ينعقد في مصرف لبنان، بسبب غياب السيد تمرز ومنع ممثل الدولة في مجلس الادارة رئيس مجلس ادارة بنك الاعتماد اللبناني السيد جوزف طربيه من العبور الى المنطقة الغربية على حاجز العجة. وحضر عضو المجلس رئيس مجلس ادارة بنك الكويت والعالم العربي الدكتور احمد الحاج وممثل شركة انترا للاستثمار في المجلس المدير العام المساعد للشركة السيد غازي مرعي بدل السيد خالد شهارو (الممثل الاصيل) لوجود الاخير خارج لبنان.

وقالت مصادر مصرف لبنان انه كان مقررا ان يتسلم مجلس الادارة استقالة السيد تمرز خطيا بعد تأكيده للهيئة المصرفية الجمعة الماضي تنازله عن رئاسة بنك المشرق، وان ينتخب خلف له للفترة الانتقالية حتى موعد الجمعية العمومية للمساهمين في ٣١ كانون الثاني ١٩٨٩، وكان الاوفر حظا السيد طربيه، لتولي هذا المنصب الا ان اصرار بعض الافرقاء على انتخاب الوزير السابق الدكتور الياس سابا مديرا عاما للفترة الانتقالية تمهيدا لانتخابه في الجمعية العمومية عضوا في مجلس الادارة وتاليا رئيسا مديرا عاما ادى الى تعطيل الجلسة. واشارت الى ان الحاكم "فوجىء بعدم السماح للسيد طربيه بالعبور". واعلنت ان "اكثر من مخرج للمأزق الراهن مطروح وربما تبلور في الساعات المقبلة وربما عاد مجلس الادارة الى الاجتماع اليوم لعدم ايصال الامور الى الحائط المسدود".

## الحاج

ولدى انصراف الدكتور الحاج من مصرف لبنان صرح لـ"النهار": "من المؤسف ان يكون هناك تهافت من شخصيات مصرفية وغير مصرفية كبيرة على منصب رئيس مجلس الادارة المدير العام لبنك المشرق لخلافة السيد روجيه تمرز، ومن المؤسف اكثر ان تتحول القضية من مصرفية الى تجاذب سياسي وطائفي ومذهبي. ان سكوتي في الماضي كان نابعا من حرصي على مصلحة المصرف العليا وليس تغطية لشخص او اشخاص معينين. اما بالنسبة الى ما ورد عن ترشيحي للمنصب، فانني اؤكد للمرة الالف انني لست مرشحا ولا ارغب في تولي اي منصب يضاف الى مركزي رئيسا لمجلس ادارة بنك الكويت والعالم العربي".

## جمعية المصارف

وكان رئيس مصارف لبنان السيد عبدالله الزاخم ونائبه الدكتور هشام البساط زار الدكتور نعيم وتشاورا معه في تطورات قضية بنك المشرق.

وابلغ مصدر في الجمعية الى "النهار" ان "ما يهم جمعية مصارف لبنان وتستهدفه في اتصالاتها هو ان يرتب مجلس الادارة الحالي لبنك المشرق اموره حتى موعد الجمعية العمومية في ٣١ كانون الثاني المقبل وكل همنا الا يشغر منصب رئيس مجلس الادارة المدير العام لما يترتب على ذلك من نتائج سلبية. وللجمعية الثقة الكاملة بما تقرره حاكمية مصرف لبنان والدكتور نعيم".

L'Orient LE JOUR

Jeudi 29 Décembre 1988

# «AL MACHREK»: L'ABSENCE DE QUORUM EMPECHE L'ELECTION D'UN NOUVEAU PDG

**L'affaire du groupe «Al Machrek» tourne de plus en plus à l'épreuve de force entre le gouverneur de la Banque du Liban, M. Edmond Naim, et le PDG démissionnaire du groupe, M. Roger Tamraz.**

Le conseil d'administration du groupe qui était supposé tenir une réunion hier afin de trancher la question du remplacement de M. Tamraz à la tête de l'institution financière n'a plus siégé faute de quorum. Des sources bancaires généralement bien informées ont indiqué que la non-tenue de la réunion d'hier est le résultat de l'échec des pourparles entrepris entre les diverses parties concernées dans la nuit de mardi à mercredi afin de parvenir à un accord unanime et un candidat unique.

Or s'il est connu que M. Naim appuie sans réserve la candidature de M. Joseph Torbey (directeur du Crédit Libanais et membre du conseil d'administration du groupe «Al Machrek»), on ne sait pas exactement la position de M. Tamraz à ce sujet. En effet, ce dernier qui a appuyé au début la candidature de M. Ahmad Hajj (lui aussi membre du conseil d'administration) semble maintenant appuyer celle de l'ancien ministre M. Elias Saba. Ces mêmes sources ont ajouté que l'élection de M. Torbey ne constituait pas un problème puisque celui-ci avait l'aval de la majorité du Conseil d'administration du groupe «Al Machrek», sauf que M. Torbey vient de poser une condition: il exige l'accord de M. Sélim Hoss et celui du Brigadier Edgard Maalouf afin d'éviter tout quiproqu à l'avenir.

Des sources proches de la BDL affirment que le gouverneur insiste sur l'importance de nommer un PDG avant la date de la tenue de l'assemblée générale du groupe «Al Machrek» prévue pour le 21 janvier prochain.

En tout état de cause, les contacts se poursuivront dans l'espoir de parvenir à un accord qui permettrait la tenue de la réunion du conseil d'administration aujourd'hui.

النهار

السبت ٢٩ كانون الأول ١٩٨٨

# قضية بنك المشرق تثير غبارًا

## مجلس الإدارة لم يكتمل نصابه والهيئة المصرفية دعيت الجمعة

دعيت امس الهيئة المصرفية العليا الى الاجتماع العاشرة قبل ظهر غد للبحث في تعيين مدير موقت لبنك المشرق، في حال عدم الاتفاق اليوم على اختيار خلف لرئيس مجلس الادارة المدير العام السيد روجيه تمرز.

وافادت مصادر مصرف لبنان ان الحاكم الدكتور ادمون نعيم دعا الهيئة "بعد تعذر الاتفاق على خلف للسيد تمرز والتدخلات الواسعة في هذا الصدد واستنفاد الحاكم كل الوسائل اللينة لاتمام انتقال مهمات رئاسة بنك المشرق من السلف الى الخلف". واوضحت ان الدكتور نعيم "امهل المعنيين اليوم لحسم الموضوع قبل اجتماع الهيئة غدا". واضافت انه "على رغم الحالة التي تحاط بها القضية، يطمئن مصرف لبنان المودعين كافة الى انه ليس ثمة ما يدعو الى الخوف ما دام هو موجودا".

وامس لم يكتمل نصاب مجلس ادارة بنك المشرق الذي كان مقررا ان ينعقد في مصرف لبنان، بسبب غياب السيد تمرز ومنع ممثل الدولة في مجلس الادارة رئيس مجلس ادارة بنك الاعتماد اللبناني السيد جوزف طربيه من العبور الى المنطقة الغربية على حاجز العجة. وحضر عضو المجلس رئيس مجلس ادارة بنك الكويت والعالم العربي الدكتور احمد الحاج وممثل شركة انترا للاستثمار في المجلس المدير العام المساعد للشركة السيد غازي مرعي بدل السيد خالد شبارو (الممثل الاصيل) لوجود الاخير خارج لبنان.

وقالت مصادر مصرف لبنان انه كان مقررا ان يتسلم مجلس الادارة استقالة السيد تمرز خطيا بعد تأكيده للهيئة المصرفية الجمعة الماضي تنازله عن رئاسة بنك المشرق، وان ينتخب خلف له للفترة الانتقالية حتى موعد الجمعية العمومية للمساهمين في ٣١ كانون الثاني ١٩٨٩، وكان الاوفر حظا السيد طربيه، لتولي هذا المنصب الا ان اصرار بعض الافرقاء على انتخاب الوزير السابق الدكتور الياس سابا مديرا عاما للفترة الانتقالية تمهيدا لانتخابه في الجمعية العمومية عضوا في مجلس الادارة وتاليا رئيسا مديرا عاما ادى الى تعطيل الجلسة. واشارت الى ان الحاكم "فوجىء بعدم السماح للسيد طربيه بالعبور". واعلنت ان "اكثر من مخرج للمأزق الراهن مطروح وربما تبلور في الساعات المقبلة وربما عاد مجلس الادارة الى الاجتماع اليوم لعدم ايصال الامور الى الحائط المسدود".

### الحاج

ولدى انصراف الدكتور الحاج من مصرف لبنان صرح لـ"النهار": "من المؤسف ان يكون هناك تهافت من شخصيات مصرفية وغير مصرفية كبيرة على منصب رئيس مجلس الادارة المدير العام لبنك المشرق لخلافة السيد روجيه تمرز، ومن المؤسف اكثر ان تتحول القضية من مصرفية الى تجاذب سياسي وطائفي ومذهبي. ان سكوتي في الماضي كان نابعا من حرصي على مصلحة المصرف العليا وليس تغطية لشخص او اشخاص معينين. اما بالنسبة الى ما ورد عن ترشيحي للمنصب، فأنني اؤكد للمرة الالف انني لست مرشحا ولا ارغب في تولي اي منصب يضاف الى مركزي رئيسا لمجلس ادارة بنك الكويت والعالم العربي".

### جمعية المصارف

وكان رئيس مصارف لبنان السيد عبدالله الزاخم ونائبه الدكتور هشام البساط زار الدكتور نعيم وتشاورا معه في تطورات قضية بنك المشرق.

وابلغ مصدر في الجمعية الى "النهار" ان "ما يهم جمعية مصارف لبنان وتستهدفه في اتصالاتها هو ان يرتب مجلس الادارة الحالي لبنك المشرق اموره حتى موعد الجمعية العمومية في ٣١ كانون الثاني المقبل وكل همنا الا يشغر منصب رئيس مجلس الادارة المدير العام لما يترتب على ذلك من نتائج سلبية. وللجمعية الثقة الكاملة بما تقرره حاكمية مصرف لبنان والدكتور نعيم".

الأنوار

الخميس ٢٩ كانون الأول ١٩٨٨

# نعيم يهدد باللجوء الى تعيين مدير عام مؤقت
# ««المشرق» : تعثر انتخاب الرئيس الجديد بسبب فقدان النصاب ومنع طربيه من العبور

تعثرت امس عملية انتخاب رئيس مجلس ادارة ومدير عام جديد لـ «المشرق» للفترة الانتقالية حتى ٢٠ كانون الثاني المقبل. ولم يحضر الى مصرف لبنان الذي تحدد كمكان لانعقاد جلسة الانتخاب سوى ممثل السيد غازي مرعي ممثلا رئيس مجلس ادارة شركة «انترا» للاستثمار السيد جميل اسكندر والدكتور احمد الحاج عضو مجلس الادارة، في حين غاب السيد روجيه تمرز، ومنع ممثل الحكومة في مجلس الادارة الدكتور جوزف طربيه، واحد ابرز المرشحين للفوز بالمنصب من العبور عند بوابة المتحف. وطلب منه عدم الذهاب طوال قبل الظهر الى البنك المركزي، على رغم وجود قوة امنية من الجيش اللبناني ـ اللواء السادس كانتا بانتظاره عند حاجز العجة الى جانب مستشار الحاكم السيد محمد الحوت لمواكبته الى مقر مصرف لبنان .

واستنادا الى مصادر مصرفية رفيعة المستوى، فان فشل عملية الانتخاب، وفي اطارها منع طربيه من العبور الى الشطر الغربي انما هو نتيجة مباشرة لتعثر المساعي والاتصالات التي جرت طوال اليومين الماضيين للتوصل الى مرشح اجماع ولاختيار واحد من اثنين: الدكتور جوزف طربيه رئيس مجلس ادارة «الاعتماد اللبناني» الذي يدعمه الحاكم الدكتور ادمون نعيم استنادا الى مطالبته بـ «ادارة نظيفة وكفوءة بعيدا عن المداخلات السياسية تستطيع المساعدة على اصلاح الخلل في المشرق، وتكون قادرة على العمل المباشر». وقد اجرى سلسلة اتصالات مع المراجع السياسية في كلا المنطقتين لدعم هذا الترشيح .

والثاني هو الوزير السابق الدكتور الياس سابا الذي يحظى بدعم احد نواب الحاكم ودعم السيد تمرزنفسه، الا ان جهات سياسية خصوصا في الشطر الشرقي قد ابلغت المراجع المعنية اعتراضها على انتخابه بحجة انه يمثل طرفا سياسيا معينا. اضافة الى ان انتخابه سيؤدي الى تغيير في المواقع والتوازنات، وهو امر مرفوض، اقله في الوقت الحاضر .

ونقلا عن مصادر مطلعة في مصرف لبنان، فان الجلسة التي لم تنعقد امس بسبب فقدان النصاب، سبقتها اتصالات كان ابرزها اتصال الحاكم الدكتور ادمون نعيم بالدكتور جوزف طربيه مؤكدا له على دعمه له. وقد ابلغه طربيه استعداده للقيام بالمهمة شرط الاجماع وموافقة جميع الاطراف الفاعلة. وقد رد نعيم بانه سبق له ان حصل على تأييد الرئيس سليم الحص لهذا الترشيح، كما حصل دعم مماثل من وزير المال اللواء ادغار معلوف الموجود حاليا خارج لبنان. واتفق على تامين مواكبة امنية له من قبل اللواء السادس .

مصادر مقربة من الحاكم اوضحت ان الاتصالات ستستمر لانعقاد المجلس في جلسة ثانية، ربما تحددت اليوم، لبت الموضوع نظرا لخطورة الوضع وضرورة معالجته بالسرعة اللازمة، لكن، وبحسب المصادر نفسها، واذا ما استمر تعطيل انعقاد الجلسة، فان الحاكم سيجد نفسه مضطرا لدعوة الهيئة المصرفية العليا للانعقاد وتعيين مدير عام مؤقت لـ «المشرق» لتسيير شؤونه، ثم احالة الملف بكامله الى النيابة العامة للتحقيق في التجاوزات القائمة .

رئيس جمعية المصارف السيد عبدالله الزاخم شارك امس في الاتصالات، وزار كلا من الرئيس الحص والدكتور نعيم مشددا على ضرورة بت الموضوع في اقصى سرعة ممكنة تفاديا لاية انعكاسات قد تحصل، ومؤكدا على دعم الجمعية للقرار الذي يراه الحاكم صائبا لتسوية اوضاع «المشرق»، ومشيدا بكفاءة ونزاهة الدكتور طربيه لتولي المنصب .

في هذه الاثناء، ابلغ عضو مجلس ادارة «المشرق» الدكتور احمد الحاج حاكم المصرف المركزي ضرورة تكثيف المساعي توصلا الى صيغة الاجماع. وتردد ان تمرز ابلغ الحاكم كما ابلغ بعض اعضاء مجلس الادارة عن نية تقديم استقالته رسميا من عضوية مجلس ادارة «المشرق» .

النهار

الأربعاء ٢٨ كانون الأول ١٩٨٨

# الحاكم يريده قادرًا على التنقل
# إتصالات في الشرقية والغربية لاختيار رئيس لبنك المشرق

نشطت في اليومين الاخيرين الاتصالات لاختيار خلف لرئيس مجلس الادارة المدير العام لبنك المشرق السيد روجيه تمرز، خصوصا بعد دخول الفاعليات السياسية في المنطقتين الغربية والشرقية على الخط، تمهيدا للجمعية العمومية للمساهمين المقرر عقدها في ٣١ كانون الثاني ١٩٨٩.

وقد ردت الحكومة العسكرية على ترشيح الرئيس سليم الحص الوزير السابق الدكتور الياس سابا لهذا لمنصب، بترشيح السيد فاتن مطر الذي يعمل في "سيتي بنك" في الخارج، الامر الذي سيؤدي الى رفض متبادل لكلا المرشحين في ظل الاجواء السائدة بين بعبدا والصنائع.

وشددت مصادر مصرف لبنان على ضرورة انتخاب مجلس ادارة بنك المشرق رئيسا بديلا من السيد تمرز في غضون ٤٨ ساعة وعدم الدخول في بازار الاسماء، مشيرة الى ان ثمة توافقا على تولي رئيس مجلس ادارة بنك الاعتماد اللبناني السيد جوزف طربيه الرئاسة في الفترة الانتقالية التي تسبق الجمعية العمومية. ولفتت الى ان "البعض يتوسل التناقضات والخلاف على الاسماء بين شرقية وغربية للحؤول دون الاتفاق على اي اسم وتاليا ابقاء القديم على قدمه". وقالت "ان الرئيس الحص رشح الدكتور سابا لكنه لا يريد فرض ارادته في هذا المجال ويترك الامر لاصحاب الشأن خصوصا لحاكم مصرف لبنان الدكتور ادمون نعيم". ونسبت الى اوساط في المنطقة الشرقية "ان الطرف الشرقي مستعد لمعركة اسماء اذا اقتضى الامر، اما اذا ترك الخيار للمصرف المركزي فانه مستعد للانسحاب لمصلحة مرشح تسوية يسميه الحاكم".

واوضح مقربون من الدكتور نعيم "ان الحاكم يرغب في رئيس لبنك المشرق لا ترفضه اي من الحكومتين ولا يشكل اسمه احراجا لاي منهما. وهو غير مستعد لقبول مرشح لاحد الاطراف ويرى ان يكون الرئيس قادرا على ممارسة مهماته في المركز الرئيسي للمصرف في المنطقة الشرقية ليتاح له الاطلاع على كل الملفات وتوضيح ما ينبغي توضيحه لمصرف لبنان، وكذلك على التنقل بين المنطقتين من دون صعوبة، وان يكون ايضا اختصاصيا مصرفيا مشهودا له بالنزاهة".

ويذكر ان السيد تمرز يقيم حاليا في فندق "السمرلند" في بيروت الغربية.

الأنوار

الأربعاء ٢٨ كانون الأول ١٩٨٨

# طربيه وسابا ابرز المرشحين
# « المشرق » : مجلس ادارة طارىء لانتخاب مدير عام جديد

دعي مجلس ادارة «المشرق» الى الانعقاد في العاشرة من قبل ظهر اليوم الاربعاء في مصرف لبنان لتعيين مدير عام للمصرف خلفاً للسيد روجيه تمرز بصفته مديراً عاماً له بانتظار انعقاد الجمعية العمومية للمصرف في ٢١ كانون الثاني الجاري لانتخاب عضو جديد لمجلس الادارة تمهيداً لانتخاب رئيس له . وقد دعي الى حضور الاجتماع اليوم كل من ممثل شركة « انترا » مفوضاً من قبل رئيسها السيد جميل اسكندر ، والدكتور جوزف طربيه ، والدكتور احمد الحاج والسيد روجيه تمرز ، اضافة الى ممثل لوزارة المال.

وتأتي دعوة مجلس الادارة الى الانعقاد بشكل طارىء بالموازاة مع اصرار حاكم مصرف لبنان الدكتور ادمون نعيم على ضرورة تعيين ادارة جديدة لـ « المشرق» وابعاد السيد تمرز عن موقع القرار بانتظار انعقاد الجمعية العمومية لاحقاً.

واستنادا الى مصادر مصرفية مطلعة، فان اكتمال نصاب جلسة اليوم مرتبط بمدى التوصل الى الاتفاق على تعيين مدير عام جديد، قد يكون هو رئيس مجلس الادارة المقبل .

الأنوار

الثلاثاء ٢٧ كانون الأول ١٩٨٨

## موضوع الادارة الجديدة لـ «المشرق»:

# نعيم يستعجل استقالة تمرز ويرشح طربيه لخلافته

لم توفف عطلة الميلاد الاتصالات والمساعي لاستكمال تسوية الوضع في بنك «المشرق» وتعيين بديل لرئيسه المستقيل شفهيا السيد روجيه تمرز.

وبحسب مصادر موثوقة في مصرف لبنان فان الاتصالات تركزت على نقطتين اساسيتين. الاولى انتخاب رئيس مؤقت لـ «المشرق» يتولى ادارة شؤون المصرف في خلال الفترة الانتقالية التي تفصل عن الموعد الذي تحدد لانعقاد الجمعية العمومية في ٢١ كانون الثاني الجاري. وبالتالي ضرورة تخلي تمرز عن جميع صلاحياته منعا لحصول اية مفاجآت ممكنة. وفي هذا الاطار «حدث المصادر نفسها على ان حاكم مصرف لبنان الدكتور ادمون نعيم جدد رفضه، وبشكل قاطع، لاستمرار السيد تمرز في منصبه حتى ولو لفترة محددة. مقترحا اسم الدكتور جوزف طربيه، رئيس مجلس ادارة بنك «الاعتماد اللبناني». وقد ارفق الحاكم نعيم اختياره للدكتور طربيه بثلاثة تبريرات كافية في رأيه للاخذ بهذا الاقتراح، وهي اولا ان طربيه يدير حاليا شؤون «الاعتماد اللبناني» الذي هو مصرف يتمتع بملاءة مالية كافية للمساعدة وثانيا، لان «الاعتماد اللبناني» هو مصرف شقيق لـ «المشرق» في المجموعة المصرفية التي تملكها شركة «انترا»، وثالث هذه التبريرات، وهو شخصي، وملخصه ان الحاكم ابلغ الذين اتصلوا به ان «المشرق» يحتاج الى «ادارة نظيفة» لتسوية اوضاعه، وان هذه «الادارة النظيفة» يمثلها برأيه الدكتور طربيه.

الا ان المصادر نفسها تنقل عن الذين اتصلوا بالحكم اصراره على الشق الاول المتعلق بكف يد تمرز عن ادارة «المشرق» وضرورة التعيين الفوري لادارة بديلة له. في حين ان الشق الثاني الذي يتعلق بترشيح احد الاشخاص لهذا المنصب فهو متروك للمفاوضات والاتصالات. لذلك، فان الحكم الاول لمصرف لبنان هو الاتيان برئيس فوري لـ «المشرق» في خلال الاسابيع الثلاثة المقبلة. لكن من دون الاصرار على اسم معين.

وتعطي هذه المصادر اهمية خاصة لموقف مصرف لبنان في هذا الموضوع انطلاقا من المتبارين. الاول هو ان المصرف المركزي هو المالك الاكبر في شركة «انترا» التي تملك بدورها غالبية الاسهم في «المشرق» ومجموعة المصارف التابعة لها. اما الثاني فيتعلق بالدور المطلوب من مصرف لبنان في المرحلة المقبلة خصوصا لجهة توفير الدعم الكافي لـ «المشرق» في حال حاجته لذلك.

كذلك ترى هذه المصادر ان طرح موضوع الرئيس الجديد لـ «المشرق» استنادا الى معطيات موضوعية ومصرفية من شانه ابعاد الموضوع عن مستوى التعاطي السياسي، وحتى الطائفي. وفي هذا الاطار فقد سجل ظهور اسماء جديدة في بورصة المرشحين لرئاسة لـ «المشرق». فالى جانب الدكتور طربيه الذي يحظى بتاييد الحاكم، هناك اسم الوزير السابق الدكتور الياس سابا الذي رشحه اعضاء في المجلس المركزي لمصرف لبنان بدافع انه يمتلك من الخبرات ما يكفي للافادة منها في اعادة تصحيح الوضع. الا ان الاعتراض عليه استند الى ان مقر «المشرق» وبالتالي الادارة العامة فيها تفترض وجود شخصي فيها لمراقبة سير العمل وتصحيح الخلل اذا وجد، وهو الامر المتعذر على الوزير السابق بسبب عدم عبوره الى المنطقة الشرقية.

● خلافا لما تردد يوم السبت الماضي، فان السيد روجيه تمرز لم يغادر بيروت الى باريس، وانما يستقر حاليا في فندق السمرلند.

العمل

السبت ٢٤ كانون الأول ١٩٨٨

# محضر الاجتماع المصرفي في المركزي

## • "المشرق" مليء واستعداد رسمي لدعمه
## • الصراع حول بديل لتمرز يعقد النتائج
## • نعيم يدعم طربيه وبعض نوابه يرشح سابا

حسم الاجتماع المصرفي الموسع الذي عقد في مصرف لبنان أمس، قضية «بنك المشرق»، باتخاذ مجموعة مقررات وصفتها مصادر الاجتماع بأنها ايجابية، بعدما تأكد من التقارير والبيانات المطروحة أن «مجموعة المشرق» مليئة.

ومن أبرز المقررات المتخذة ابقاء السيد روجيه تمرز في رئاسة مجلس الادارة، في انتظار ان تنتخب الجمعية العمومية ـ التي حدد موعدها في ٢١ كانون الثاني المقبل ـ عضواً جديداً لمجلس الادارة ومن ثم تعيينه رئيساً ومديراً عاماً لبنك المشرق خلفاً للسيد تمرز. وتوقعت مصادر مصرفية قريبة من الاجتماع ان تتجه النية نحو الدكتور جوزف طربيه العضو الحالي في مجلس ادارة البنك الذي ينافسه على منصب الرئاسة الدكتور الياس سابا مدعوماً من بعض الاوساط السياسية المعروفة.

كما تقرر أن يقدم مصرف لبنان ـ بعدما تبين للمجتمعين مدى ملاءة بنك المشرق ـ الدعم المطلوب للبنك المذكور.

وكان الاجتماع المصرفي الموسع الذي انعقد أمس ضم اعضاء المجلس المركزي لمصرف لبنان أي حاكم المصرف الدكتور ادمون نعيم ونوابه السادة وهم على التوالي: حسين كنعان ومجيد جنبلاط ومكرديش بولدكيان، في حين غاب عن الاجتماع النائب الثالث للحاكم سمير عكاري بداعي السفر كما ضم الاجتماع رئيس لجنة الرقابة على المصارف الدكتور جورج كوتيا وعضو اللجنة السيد جعفر الشلبي وممثلي مجموعة مصارف بنك المشرق السادة: روجيه تمرز، جوزف طربيه ـ احمد الحاج، ريمون أديب وخالد شبارو بصفته ممثل الحكومة اللبنانية في شركة انترا. كما حضر الاجتماع المدير العام لمؤسسة ضمان الاستثمارات السيد عاطف كحيل ممثلا رئيس المؤسسة الوطنية لضمان الودائع الدكتور خطار شبلي.

وتبين في خلال الاجتماع من تقرير لجنة الرقابة على المصارف الذي تلاه الدكتور جورج كوتيا ان البنك مليء، ولكن القضية تكمن في الاشكالات المتمثلة في التمادي بالتوظيفات في الداخل والخارج، الأمر الذي شكل عبئاً على المصرف، اقترح المجتمعون معالجته عبر وسيلتين.

● اما عن طريق «تسييل» بيع بعض الموجودات.

● اما عن طريق دعم مصرف لبنان للمؤسسة المصرفية المذكورة، باعتبار انه يملك ٤٢ في المئة من اسهم مجموعة «المشرق» عبر شركة انترا للاستثمار.

وكشف النقاب عن أن المجتمعين قرروا أن يقدم مصرف لبنان الدعم المطلوب، عند الحاجة، بعدما تبين ملأة هذه «المجموعة». ولحظ المجتمعون في محضر الجلسة أمس ان بنك «المشرق» لا يعتبر مصرف عادياً، وانما هو الشركة الام لمجموعة شركات تابعة تتناول مصارف اخرى في لبنان، ومجموعة مصرفية في الخارج، ناهيك عن استثمارات كبيرة في أوروبا وأفريقيا، الأمر الذي يقتضي معالجة الام بواقعية».

وتبين من محضر الجلسة الموسعة ان المجتمعين، اثاروا ـ بعدما حسموا القضية المالية ـ موضوع خلف السيد تمرز (الذي قدم استقالته من رئاسة مجلس ادارة بنك المشرق) في ظل الانقسام السياسي والمالي الحاصل.

وفي ظل تباين وجهة النظر حول الشخصية المالية المرشحة لتبؤ رئاسة مجلس الادارة، وقد ظهر تياران متعارضان، داخل الاجتماع، حيال الأسماء المرشحة لخلافة تمرز:

● الأول ـ ويقوده حاكم مصرف لبنان الدكتور ادمون نعيم ـ يقضي بأن يصار الى اختيار البديل من ضمن اعضاء مجلس ادارة «المشرق». وقد ربط نعيم قرار المجتمعين بمساعدة البنك ودعمه بشرط ان يتولى مقدراته ممثل الدولة في «المشرق» وعضو مجلس ادارته الدكتور جوزف طربيه.

وهنا رد الدكتور طربيه، قائلاً أنه يشترط لقبول هذه المهمة وجوب اصدار قرار رسمي مسبق من المجلس المركزي لمصرف لبنان مدعوماً باجماع الافرقاء الماليين والمصرفيين المعنيين.

● الثاني ـ ويدعمه بعض نواب الحاكم ـ يقضي بترشيح الدكتور الياس سابا لرئاسة مجلس الادارة، مع العلم ان هذا الاقتراح يصطدم برفض مراجع مسؤولة وفاعلة على الصعيدين المالي والسياسي، لا تزيد ـ في الوقت الراهن على الأقل ـ تغيير التوازنات القائمة، او «خلطها» ـ اذا صح التعبير.

وفي ضوء المناقشات التي رافقت عملية «اختيار البديل» تم الاتفاق على دعوة الجمعية العمومية للمساهمين، في مبنى المركزي في ٢١ كانون الثاني المقبل، للنظر في امكان انتخاب عضو جديد في مجلس ادارة المشرق. تناط به مستقبلاً مهام رئاسة مجلس الادارة، اذا ما تم التوافق على «الاختيار».

le Commerce du Levant

Lundi 30 Mai 1988

LES PATRONS DE LA RELÈVE

# J. Torbey: «Le Liban a besoin d'une fiscalité mieux adaptée»



LA politique fiscale, c'est un dossier d'un intérêt certain surtout après ces quatorze années de guerre qui ont appauvri l'État. Les lignes directrices d'une réforme de l'impôt, les conditions de sa concrétisation, la politique monétaire actuelle, autant de sujets que nous avons abordés avec le Dr Joseph Torbey, président directeur général du Crédit Libanais, ancien inspecteur à la Cour des comptes, ancien contrôleur général financier des ministères de la Justice, des Affaires étrangères et de l'Information, ancien chef du service de l'impôt sur le revenu au ministère des Finances.

**— Dr Torbey, vous étiez chef du service de l'impôt sur le revenu, vous êtes un spécialiste de la fiscalité. Est-ce que vous pensez que le système fiscal du Liban d'avant 1975 était défendable?**

«Le système fiscal du Liban d'avant 1975 était celui d'un petit pays dont les dimensions économiques sont incommensurables avec l'exigùité de son territoire et la médiocrité de ses ressources naturelles. Les défenseurs du système économique d'avant-guerre ont toujours mis en garde les pouvoirs publics contre toute atteinte aux mécanismes du libéralisme économique qui ont fait la prospérité du pays. Pour eux, l'économie libanaise est une économie d'invisibles que l'on ne doit pas contrarier par une intervention massive des pouvoirs publics ou par une fiscalité excessive.

«Or, précisément, sur le plan fiscal, le Liban a joui d'une fiscalité très légère vu que les dépenses de l'État n'étaient pas assez développées et aucune action importante n'a été envisagée pour encourager la productivité fiscale ou pour faire jouer à l'impôt son rôle important dans la réduction des disparités régionales, ni d'agir en tant qu'instrument efficace sur la conjoncture économique et financière.

«Il est intéressant de signaler à cet égard que cet abstentionnisme fiscal avait ses défenseurs qui se recrutaient dans les différentes sphères de la vie politique et économique du pays. La doctrine économique prévalant jusqu'à ces dernières années se résumait en quelques dogmes simples et réconfortants qui sont principalement les suivants:

– «Une fiscalité adéquate doit répondre le mieux à la vocation du pays, à sa situation géographique et à ses besoins économiques et sociaux.

– «Le système fiscal libanais doit être conçu délibérément sous le signe de la modération. Le Liban étant géographiquement un pays de commerce et de transit situé au carrefour des routes entre la Méditerranée et les pays du Moyen-Orient. Une fiscalité exagérée ne pourrait qu'être préjudiciable aux intérêts économiques du pays et à sa vocation. Le Liban est, de même, un pays-refuge: refuge politique, social, refuge des minorités, refuge des capitaux.

«Le libéralisme économique contribue au développement de cette vocation du Liban et à sa prospérité.

– «Le Liban est un pays d'immigration qui compte la moitié de ses nationaux dans les pays d'outre-mer où ils ont acquis des situations sociales, morales et matérielles de premier plan. Le Liban, en établissant ses plans de reconstruction, doit favoriser la rentrée de ses citoyens avec leurs capitaux accumulés après plusieurs années de labeur. Une taxation légère des revenus de ces capitaux contribuerait à la réalisation de cet objectif.

– «L'économie libanaise est une économie d'invisibles: ce qui vaut pour elle c'est une balance générale des comptes et cette balance était manifestement excédentaire.

«Telles étaient les idées prônées et suivies par les responsables de la politique économique du pays.»

**— Quid de la situation actuelle?**

«Les finances de l'État passent actuelle-

nt par une situation critique. La onstruction du pays et la restructuration l'économie ne peuvent se faire que sous ipulsion d'un gouvernement dispensateur ne manne financière indispensable. tat libanais est assurément conscient de faits et il doit penser, parallèlement à tention d'une assistance financière in-iationale pour absorber les problèmes nomiques causés par la guerre, à une rme profonde du système fiscal en vue noderniser sa structure, d'améliorer son inistration et d'augmenter la produc-té des différents impôts tout en utilisant iscalité comme instrument efficace d'une itique économique et financière.»

**– Quels sont les moyens que devra enir l'État pour être en mesure d'appli-r cette politique?**

Une approche scientifique d'une ques-i telle que la réforme fiscale doit tou-rs tenir compte d'un certain nombre de traintes, surtout dans un pays où sub-ent un grand nombre de problèmes iaux, économiques, politiques, confes-nels, etc... L'exemple libanais montre les conditions nécessaires à l'instaura-i d'un pouvoir scientifique sur le plan al ou sur d'autres plans sont loin d'être nies. Quel spécialiste oserait prétendre la politique fiscale est soumise à des purement rationnelles et que les techni-is des finances et de l'économie sont en ure de dicter, purement et simplement, s décisions? Et que ferons-nous de l'in-ention des différentes forces politiques sociales qui font le siège du pouvoir?

Quoi qu'il en soit, il faut passer à l'ac-i tout de suite: refuser d'agir est inex-able quels que soient les obstacles. Car est vrai que le temps résout à lui seul problèmes, c'est souvent en éliminant, i fois, et la cause et l'effet, c'est-à-dire mettant brusquement un terme à la vie.»

**– Parlez-nous du nouveau plan compta-des banques? Quels en sont les apports?**

Ce plan a été établi par une commis-i multipartite dont j'ai été le rapporteur éral. Ont participé à cette commission experts internationaux de la CEE, de Banque de France, de la Banque du an, de l'Association des banques, de rdre des experts comptables libanais. Ce n a été mis en application, il y a deux , par arrêté du ministre des Finances. BDL, qui a apporté sa contribution ac-à l'élaboration du plan, a donné son robation finale à son adoption par l'État nais et va obliger prochainement les ban-s à établir des situations périodiques qui ivent être présentées aux autorités nétaires suivant des spécimens en har-nie avec les prescriptions du plan com-ble bancaire.

«L'objectif de cette normalisation comptable est lié à la satisfaction des besoins croissants d'information et de formation économiques. Sa nécessité est ressentie à tous les échelons de l'organisation sociale, qu'il s'agisse des banques, des collectivités publiques ou privées ou de l'État lui-même. Cette normalisation permet spécialement, par une coordination dans les définitions et les présentations, de répondre non seulement aux préoccupations financières, mais également de faciliter l'élaboration des états de synthèse et de satisfaire les préoccupations d'ordre économique général dont la comptabilité nationale est l'une des expressions principales.

«Sur le plan des banques, le nouveau plan comptable s'inscrit dans ce cadre général des préoccupations mais avec certaines spécificités propres et notamment dans les domaines suivants:

**— Protection des déposants**

Du fait que les banques jouent un rôle d'intermédiaire entre prêteurs et emprunteurs, il convient que sur le plan de la présentation des documents, et de ce fait au niveau des écritures comptables, qu'un certain nombre de dispositions soient prises pour être en mesure de pratiquer un examen de la liquidité des actifs. Cette même préoccupation se rattache à la mise au point des différents ratios de gestion.

**— Recensement de la masse monétaire**

Les banques jouent un rôle important sur le plan de la création monétaire. Les préoccupations de la normalisation comptable, dans ce domaine, porteront notamment sur le recensement de la masse monétaire.

**Contrôles relatifs aux opérations de change**

Sous cet aspect, la surveillance porte notamment sur les conditions de change. S'y rattachent des obligations au niveau des enregistrements comptables (suivi par devise, modalités d'évaluation, suivi des opérations au comptant ou à terme).

Le nouveau plan bancaire doit donc permettre une présentation plus rationnelle des phénomènes précités et contribuer à une connaissance plus approfondie de l'activité bancaire, en plus de son rôle comme instrument de gestion. Il répond donc à l'ensemble des besoins de la communauté bancaire et facilite la tâche des autorités financières et monétaires.

**— Comment évaluez-vous la politique monétaire actuelle appliquée par la BDL?**

«Je crois que la BDL est en train de faire son devoir. Coincée entre l'obligation de défendre une monnaie en perpétuel recul et un déficit budgétaire croissant, la BDL a développé une nouveauté dans ses attributions légales, à savoir ses tentatives répétées de réduire le gaspillage des deniers publics. Mais, comme toutes les administrations publiques, la BDL est limitée par ses moyens. Nous pensons que la situation s'améliorera avec l'amélioration de la situation générale dans le pays. Je pense aussi que les banques doivent œuvrer pour apporter leur soutien positif à la politique menée actuellement par la BDL dans l'intérêt de la livre libanaise et de l'économie du pays.»

**— Formation et carrière?**

«Je suis docteur d'Etat en droit de l'Université de Paris et licencié en Business Taxation de l'Université de la Californie du Sud, de Los Angeles.

«A part ma carrière dans la Fonction publique, j'ai été professeur de finances dans plusieurs universités et je suis membre du Conseil de la Faculté des sciences économiques et de gestion à l'Université libanaise.

«Je suis également représentant du Liban à la Commission franco-libanaise chargée d'éviter les doubles impositions et auteur de plusieurs ouvrages traitant de fiscalité, d'assurance et de banque.»

**— Vous avez shifté du secteur public au secteur privé. Lequel des deux est le plus séduisant?**

«La Fonction publique est séduisante et m'a permis de réaliser des objectifs sur le plan national surtout dans le domaine de la législation financière et l'élaboration de l'infrastructure statistique et comptable applicable aux entreprises libanaises soumises à l'impôt. Ceci dans le cadre d'un objectif final visant à doter le Liban d'un système général d'information économique à travers la normalisation de la comptabilité des entreprises.

«Bien sûr, le secteur privé me permettra de réaliser mes objectifs à partir de l'autre bord, à travers le développement de l'entreprise bancaire que je préside et qui est l'une des banques les plus importantes du pays. J'agirai de manière à donner une image de proue à cet établissement et à ses interventions dans la vie économique du pays, tout en gardant, comme premier objectif, la sécurité totale de l'argent des déposants et l'introduction sur le marché libanais des pratiques bancaires les plus évoluées.»

**— Situation familiale?**

«Marié, père de deux filles.» ■

**A.G.**

البيان
مجلة عالمية اقتصادية اجتماعية

حزيران (يونيو) ١٩٨٨

## جوزف طربيه رئيسا ومديرا عاما لبنك الاعتماد اللبناني خلفا لتمرز

جرى انتخاب الدكتور جوزف طربيه رئيس مصلحة ضريبة الدخل في وزارة المال، رئيساً ومديراً عاماً لبنك الاعتماد اللبناني خلفا للسيد ريمون اديب الذي انتخب في حينه بشكل مؤقت خلفا لزوجيه تمرز.

وقد قدم الدكتور طربيه استقالته من وزارة المال ليتمكن من تسلم مهامه الجديدة.

وعلم ان صراعا كبيرا يقوم حاليا في وزارة المال بين الموظفين الطامحين للحلول مكان الدكتور طربيه في رئاسة ضريبة الدخل.



جوزف طربيه ـ الاعتماد اللبناني ـ

البيان
مجلة مالية اقتصادية اجتماعية

نيسان (ابريل) ١٩٨٧



د. الياس سابا | هنري تيان | فؤاد ابو صالح | جوزف طربيه | فريد روفايل

# بورصة الاسماء المرشحة لحاكمية مصرف لبنان

## الياس سابا-هنري تيان-فريد روفايل-فؤاد ابو صالح-جوزف طربيه

بعد ان اختلف حاكم مصرف لبنان مع جميع من له علاقة معهم في وزارة المال وجمعية المصارف والمصرفيين ونوابه وعائلات المخطوفين والصحافة، لم يعد يجوز ان يبقى على راس الحاكمية المالية للبنان.

يكفي ان لا يناقش الامور المصرفية مع جمعية المصارف ليؤثر ذلك سلبا على العملة الوطنية..

ويكفي ان لا يناقش امور المصارف والمضاربات مع نوابه ليزيد ذلك في تكاثر المضاربات والمخالفات..

هذا الوضع المأساوي حمل رئيس جمعية المصارف السيد عادل القصار الى بحث الامر مع اركان الدولة وفي مقدمتهم رئيس الجمهورية مطالبا بايجاد حل قبل تفاقم الوضع وتسجيل المزيد من التدهور في داخل القطاع المصرفي وفي داخل مصرف لبنان وبالتالي في قيمة الليرة العليلة!

وتقول معلومات البيان ان اركان الدولة باتوا مقتنعين بوجوب التبديل ولكن بمن وكيف؟

الاسماء المقبولة في القصر والسراي ولدى الفعاليات القليلة، بل انها غير متوافرة، والاسماء التي تشكل تسوية قد لا تتوفر فيها كل المؤهلات المطلوبة، فالدولة لا تريد ان تنتقل من "الدلفة الى تحت المزراب"..

ومع ذلك ترددت اسماء معروفة مصرفيا ومالياً وهي حيادية : د. الياس سابا، هنري تيان، جوزف طربية، فؤاد ابوصالح، كارلوس خوري والشيخ ميشال الخوري الحاكم السابق.

د. الياس سابا يواصل اعتذاره مشترطا الاجماع على اختياره.

هنري تيان مدير عام بنك ناسيونال دي باري له شروطه التي تتعلق بالمكان الذي سيداوم فيه وبالعناصر التي سيتعاون معها.

جوزف طربيه رئيس ضريبة الدخل يحتاج الى دعم من قبل المصرفيين والسياسيين معا.

فؤاد ابو صالح رئيس جمعية الصناعيين ومدير عام غلوب بنك يتعرض لمعارضة من بعض المصرفيين بحجة ان مشاكل الصناعيين مع المصارف كثيرة ومعقدة وكانت له مواقف مناوئة لهم لصالح الصناعيين .

كارلوس خوري مدير عام سابق لرئاسة الجمهورية ورئيس شركة الترابة حاليا، لا اختصاص له بالقضايا المالية فهو قاض سابق ورجل قانون.

الشيخ ميشال الخوري لا يريد ان يشرب من الكاس المرة مرتين وقد صرح بانه يعتذر مسبقا عن قبول المنصب.

يبقى هناك خبراء واختصاصيون يؤخذ عليهم انتماؤهم الى احزاب وشخصيات سياسية :

د. ريمون ملاط له برنامج متكامل لانقاذ الليرة، فهو محسوب على حزب الاحرار.

د. خطار شبلي خبير في الشؤون المالية اللبنانية فهو محسوب على الرئيس شمعون.

هنري صفير رئيس ادكوم بنك فهو محسوب على جهات سياسية حزبية يسارية.

وتردد في اخر لحظة ان اسمين برزا في لائحة مستقلة وهما السيدان فريد روفايل رئيس اللبناني الفرنسي وجوزف عبدو الخوري رئيس ومدير عام البحر المتوسط سابقا.

وعلى الرغم من اعتذار روفايل غير مرة عن المنصب فان اتصالا جرى معه مجددا.

اما جوزف عبدو الخوري فقد يحضر الى بيروت لدرس الامر في حال تبلغه جديا امر ترشيحه.

السفير

١٩٨٤/٩/١٦

# اختتام "الطاولة المستديرة لاعمار لبنان"

# طربيه : اللبناني أظهر تكيفاً مع الازمة

اختتمت ندوة «الطاولة المستديرة لاعمار لبنان» التي ينظمها المنتدى الاقتصادي الاوروبي اعمالها، امس، في لوزان ـ سويسرا.

والقيت في جلسة الاختتام كلمات لكل من وزير العمل الرئيس سليم الحص ومحافظ مدينة بيروت المهندس متري النمار، ورفيق الحريري وممثل وزارة المال الدكتور جوزيف طربيه.

اكد طربيه في محاضرته التي وزعتها امس وزارة المال على «ان الاقتصاد اللبناني استطاع المحافظة على العوامل التي كونت قوته رغم الازمة التي يجتازها منذ ١٠ سنوات».

وتناول طربيه بشكل مفصل المزايا التي يوفرها النظام الاقتصادي اللبناني للاستثمار في لبنان والتدابير التي اتخذتها الحكومات المتلاحقة منذ بداية الاحداث لتشجيع الاستثمار.

وقال طربيه: ان لبنان بلد صغير. إلا ان حجمه الاقتصادي لا يمكن قياسه مع صغر ارضه وضالة موارده الطبيعية.

ومما لا شك فيه ان ذاتية الهيكلية الاقتصادية اللبنانية التي صنعتها عشرات السنين لتتيح للمبادرة الفردية تنمية ديناميتها، تظهر في ميدان المبادلات الخارجية. تنقل حر للاشخاص والبضائع والرساميل، حرية كاملة للصرف والتحويل.

ورغم ان لبنان يجتاز منذ عشر سنين ازمة قاتلة ومهدمة، فإن الاقتصاد اللبناني استطاع المحافظة على العوامل التي كونت قوته. فالعامل الأول، وفي النهاية الوحيد بقدر ما تنتج عنه العوامل الاخرى، هو العنصر البشري.

إن الشعب اللبناني، الديناميكي، ذو الاحساس الحاد بالاعمال وبالمبادرة الخاصة، اظهر قدرة كبيرة على التكيف مع الازمة التي عصفت بالبلاد. اما العامل الثاني في قوة النظام الاقتصادي اللبناني فيكمن في استقرار هيكلياته ازاء تقهقر المحيط السياسي والعسكري.

وهكذا، فبالرغم من الانقلابات والاضطرابات السياسية خلال السنوات الاخيرة فان الاقتصاد اللبناني استمر في العمل دون ان يغير وجهه او توجهه فقد بقي اقتصاد حر تسوده الخدمات.

فضمن هذا الاطار عملت السلطات العامة دائما لتدعيم الهيكليات التي كونت قوة البلد. ولهذا الغرض باشر لبنان منذ العام ١٩٧٧ عملية إعادة ترتيب للاطار الذي يدخل في صلبه عمل القطاع الخاص لجهة ضمان التوظيفات، ومنح حوافز ضريبية جديدة واستحداث صيغ مالية كشركات الهولدينغ والاوف شور، وذلك بهدف اعادة تنشيط بيروت كمركز مالي اقليمي ولوضعها مجددا في الدورة المالية الدولية.

المزايا التي يوفرها النظام الاقتصادي اللبناني يملك لبنان هيكليات ملائمة لاستضافة وتمركز الاشخاص الطبيعيين والشركات على حد سواء.

وتتميز هذه الهيكليات بالخصائص الاتية

الاطار القانوني ان النظام الحر الذي يمارسه لبنان قوي الرسوخ في تقاليده، فقيام المشاريع والمبادرة الخاصة محترمان في اشكالهما كافة

وحرية ممارسة الاعمال التجارية والصناعية مفتوحة للاجانب على قدم سواء مع اللبنانيين.

إن الاقامة في لبنان لا تثير مسائل خاصة، ويمكن عمليا الاستحصال على اجازة اقامة او عمل دون صعوبة.

وكذلك، فان معاملات تاسيس الشركات هي مختصرة سواء بالنسبة لشركات الاموال او شركات الاشخاص، فلا تتوجب اية موافقة ادارية مسبقة إلا بما خص ممارسة العمل المصرفي والضمان.

الاطار الضريبي يشتهر النظام الضريبي اللبناني باعتداله واحتوائه على جملة حوافز لتشجيع التوظيفات ويرتكز التشريع الضريبي فيما خص تكليف الايرادات على مبدأ الاقليمية الذي يؤدي الى اعفاء الايرادات المحققة في الخارج.

فالضريبة على مداخيل الاشخاص الطبيعيين هي ضريبة نوعية، وان ميزة الضرائب النوعية تكمن في تعدد الضرائب تبعا لتعدد انواع المداخيل. فالمكلف يدفع كلا من هذه الضرائب اذا حصل على ايرادات خاضعة لها ويعامل بصورة مستقلة عن ايراداته من كل نوع ولم يلحظ النظام الضريبي اللبناني اية ضريبة عامة او تكميلية على مجمل الدخل المتاتي للفرد من مصادر متعددة

إن الضريبة على الارباح هي تصاعدية تتناول شطور الربح، وتفرض على السواء على الاشخاص الطبيعيين والشركاء في شركات الاشخاص.

ويتراوح معدل الضريبة بين ٦ في المئة و٤٤ في المئة على ارباح المهن الصناعية والتجارية وبين ٥ في المئة و٣٩ في المئة على ارباح المهن غير التجارية

وتكلف ارباح شركات الاموال بمعدل ثابت قدره ٢٢ في المئة وتخضع التوزيعات للضريبة بمعدل ١٢ في المئة.

الحوافز الضريبية وينص النظام الضريبي اللبناني صراحة على اعفاء ضريبي لبعض النشاطات او المداخيل وهناك اعفاءات دائمة واخرى مؤقتة

le Commerce du Levant

6 Juin 1983

# PLAN COMPTABLE GENERAL ET REGLEMENTATION FISCALE

Par le Dr Joseph TORBEY (*)

**Le Plan comptable général est entré en vigueur au Liban depuis le début de l'année 1983. S'il n'est pas toujours compris, il n'en demeure pas moins une pièce essentielle de l'organisation administrative et économique du pays. Son originalité réside dans l'indépendance qu'il établit entre le résultat économique de l'entreprise et le résultat fiscal. Cette originalité résulte d'une option que les autorités du pays ont prise: elles ont voulu faire de ce plan un instrument de gestion pour les entreprises, et non seulement un instrument de politique économique ou fiscale.**

Les raisons de l'élaboration d'un plan comptable général libanais peuvent se ramener à une idée directrice fondamentale: organiser les comptes pour qu'ils deviennent significatifs pour tous les utilisateurs, notamment: les entreprises, l'Etat et les tiers.

Bien entendu, l'entreprise, cellule de base de l'économie d'un pays, est directement concernée par cette organisation des comptes. Le Plan comptable va lui donner une **mémoire ordonnée** des faits, opérations, situations, qui constituent le tissu quotidien de sa vie économique et financière. C'est à partir de cette mémoire que l'entreprise peut savoir où elle en est et remplir ses obligations légales ou contractuelles.

Pour les tiers, dont l'information doit être assurée légalement (associés, actionnaires, public boursier, administrations publiques) ou contractuellement (banquiers et autres créanciers), le Plan comptable permet de suivre l'évolution de l'exploitation, d'apprécier la qualité de la gestion et de juger les perspectives de développement de l'entreprise, recherches qui constituent l'essentiel du travail des analystes financiers.

L'Etat est intéressé à la normalisation comptable en tant qu'utilisateur de la comptabilité. Toutes les administrations sont, à des degrés divers, parties prenantes du Plan comptable. L'instauration d'une comptabilité normalisée dans les entreprises libanaises est assurément une façon pour l'Etat de mieux gérer les intérêts communs, puisqu'elle permet:

— Une utilisation plus rapide, donc plus efficace, des données économiques transmises par les entreprises pour établir la comptabilité nationale et pour définir la politique économique et financière globale.

— Un contrôle plus facile et plus étendu des facultés contributives des entreprises et, par conséquent, une plus grande justice dans la répartition de l'impôt. L'établissement de la base accessible à l'impôt sur les bénéfices doit se faire à partir du résultat comptable dégagé par l'application du Plan comptable. Bien entendu, la situation idéale, la plus simple, serait de constater l'équivalence du résultat comptable et du résultat fiscal. Malheureusement, il n'en est jamais ainsi. Le résultat comptable est modifié, tantôt en plus (charges non déductibles), tantôt en moins (produits non taxables) selon les opérations spécifiques visées, pour aboutir au résultat fiscal imposable. Les disparités entre les deux résultats, fiscal et comptable, ainsi que le moyen pratique de passer de l'un à l'autre feront l'objet de la deuxième partie de cette étude; la première partie sera consacrée à l'étude des principes qui commandent les rapports entre la comptabilité et la fiscalité en droit positif libanais.

## I — RAPPORTS ENTRE LA COMPTABILITE ET LA FISCALITE

Les points de rencontre de la comptabilité et du droit fiscal existent dans toutes les fonctions de la comptabilité.

En effet, le bénéfice imposable d'une entreprise est fonction des règles d'évaluation adoptées.

Le droit fiscal, intéressé au premier chef par la détermination du bénéfice imposable, doit donc intervenir dans le domaine comptable pour fixer les règles que les contribuables doivent suivre, pour la tenue de la comptabilité et les évaluations qui s'y attachent.

D'ailleurs, ce n'est pas seulement sur la comptabilité que les règles fiscales exercent ainsi leur influence. Car la gestion et la structure même des entreprises se trouvent conditionnées par la fiscalité. Celle-ci exerce son poids sur les décisions de gestion et sur la forme même de l'entreprise. En effet, l'entreprise, considérée comme entité fiscale, n'est pas soumise à un régime uniforme. La diversité fiscale a pour conséquence que l'impôt peut frapper plus ou moins lourdement des entreprises économiquement identiques, mais ayant des formes juridiques différentes. D'où le choix fait par les contribuables, indépendamment de toute nécessité d'ordre juridique ou pratique, de la forme qui leur paraît la moins coûteuse sur le plan fiscal.

Du point de vue de la gestion, la fiscalité n'est pas neutre et provoque de nombreuses modifications dans l'organisation productive des entreprises. Le chef d'entreprise, avant de prendre la plupart de ses décisions, doit en examiner les incidences fiscales au même titre que les aspects économique, commercial et financier. C'est pourquoi, l'étude du Plan comptable ne saurait être complète si elle n'est pas accompagnée d'un aperçu du système fiscal libanais et des prescriptions qui commandent la détermination du bénéfice imposable.

Au Liban, la comptabilité doit incontestablement beaucoup au droit fiscal. Nombre d'entreprises n'ont de comptabilité régulière que pour satisfaire aux prescriptions fiscales et répondre aux demandes des vérificateurs de l'administration. Sur le plan du développement de la technique comptable elle-même, la fiscalité a exercé une influence profonde. Elle a régulièrement apporté des définitions à partir desquelles il a été possible de dégager une véritable doctrine fiscale de la comptabilité. C'est ce qui explique pourquoi les mesures de normalisation comptable ont été trop souvent considérées comme un procédé d'inquisition fiscale et les avantages dont l'Etat peut bénéficier ont caché ceux que les entreprises peuvent en tirer pour leur propre gestion. Cette méfiance à l'égard de la normalisation pourrait être poussée jusqu'à l'obsession du fait que le Plan comptable général lui-même a été imposé aux entreprises en vertu d'un texte fiscal.

Mais heureusement, le gouvernement n'a pas élaboré le Plan comptable dans une optique fiscale. Au contraire, il s'est efforcé de satisfaire aux exigences d'ordres économique, comptable et fiscal tout en établissant un système qui comporte une solide assise doctrinale reposant sur les principes comptables internationalement admis et qui offre une grande souplesse dans l'application.

Cette conception trouve son expression la plus parfaite dans la distinction entre le résul-

*(*) Le Dr Joseph Torbey est chef du service de l'Impôt sur le revenu au ministère des Finances et membre du Conseil de la Faculté de gestion, section II, à l'Université libanaise. Le Dr Torbey a participé à l'élaboration du plan comptable en sa qualité de membre chargé du secrétariat de la Commission libanaise du Plan comptable.*

tat comptable et le résultat fiscal. Le législateur a admis comme base de détermination du revenu les règles comptables en y apportant les rectifications imposées par la loi fiscale. D'où ces deux résultats: le bénéfice comptable et le bénéfice fiscal. Un tableau de «détermination du résultat fiscal» a été créé pour assurer le passage du résultat comptable au résultat fiscal sans altération du premier.

Ainsi, non seulement la législation fiscale vient-elle en fait imposer un plan comptable, mais encore édicte-t-elle des règles comptables différentes de celles des règles fiscales en stipulant qu'elles sont obligatoires pour la détermination du bénéfice comptable qui est le seul publiable. Ce qui signifie que le législateur, afin d'obtenir un résultat fiscal, a rendu obligatoires les règles de détermination du bénéfice net comptable qui sont parfois différentes des règles fiscales, sans que cette solution aboutisse, toutefois, à la présentation de deux bilans, l'un soumis à des règles comptables et l'autre à des règles fiscales.

Cette solution admise par le législateur présente ainsi le caractère d'un compromis. En effet, elle reconnaît d'une part la prépondérance des règles comptables sur les règles fiscales. C'est la comptabilité qui constitue, en principe, l'instrument de mesure du revenu imposable. Donc si ce résultat fiscal est différent du résultat économique de l'exploitation qui apparaît en comptabilité, il doit cependant en procéder avec rigueur.

Ce résultat fiscal ne pourra être considéré comme exact que si le résultat comptable lui-même est exact. Il faut donc, pour justifier ce résultat fiscal, d'abord justifier le résultat comptable.

En revanche, la prépondérance des règles fiscales sur les principes comptables apparait dans la détermination des règles d'évaluation et dans les méthodes de présentation des comptes annuels.

Ce constat évident de divergence entre les règles comptables et les prescriptions fiscales est explicable. En effet, si la finalité première de la comptabilité et de la fiscalité est la détermination du résultat net de l'entreprise, leur objectif est différent. La comptabilité tente sans cesse de saisir le résultat économique réel de l'entreprise avec toute l'objectivité possible. La fiscalité est surtout une arme économique d'incitation ou de dissuasion. Les prescriptions fiscales en matière de détermination du bénéfice imposable sont, soit des instruments destinés à assurer des recettes au Trésor, soit des moyens de politique économique ou sociale.

## *I — OBLIGATIONS COMPTABLES D'ORIGINE FISCALE*

Les obligations comptables des entreprises varient en raison du régime d'imposition dont elles relèvent.

### 1) LES OBLIGATIONS COMPTABLES DES CONTRIBUABLES SOUMIS AU REGIME DU BENEFICE REEL SONT:

**A — LA DECLARATION ANNUELLE DES RESULTATS :**

Les entreprises doivent adresser chaque année au service des finances compétent une déclaration de leurs résultats, que ceux-ci soient bénéficiaires ou déficitaires. En vertu de l'article 30 de la Loi de l'impôt sur le revenu, le contenu de la déclaration fiscale doit obéir aux prescriptions du Plan comptable général qui prévoit **deux systèmes** de présentation des états financiers pour les entreprises qui relèvent du régime d'imposition d'après le bénéfice réel:

— **Un système de base** qui régit les entreprises suivantes:

- Les sociétés anonymes et toute société tenue d'avoir un commissaire aux comptes.
- Toute autre société ou entreprise individuelle qui emploie plus de 25 salariés ou dont le chiffre d'affaires annuel dépasse 10 millions de livres libanaises.

— **Un système abrégé** pour les autres entreprises.

Les entreprises assujetties au système de base doivent joindre à leur déclaration les documents suivants:

- Le bilan
- Le compte de résultat
- Les notes complémentaires
- Le tableau de financement
- Le tableau de détermination du résultat fiscal.

Les sociétés soumises aux règles relatives aux commissaires de surveillance doivent joindre à leur déclaration fiscale **le rapport des commissaires** avec les états et explications y relatives.

Quant aux entreprises relevant du système abrégé, elles doivent fournir, sous une forme allégée, un bilan et un compte de résultat, accompagnés des notes complémentaires prévues pour le système de base, dans la mesure où elles leur sont applicables, à l'exception du tableau des activités de l'entreprise. En outre, le tableau de financement n'est pas exigé.

Ces obligations allégées pour les entreprises relevant du système abrégé n'ont donc qu'un intérêt pratique très limité.

**B — DOCUMENTS COMPTABLES A TENIR:**

La comptabilité du contribuable doit comporter tous les documents de nature à justifier l'exactitude des résultats. Sont requis à cette fin:

— L'utilisation de la technique de la partie double garantissant le suivi des opérations et le contrôle arithmétique de la comptabilité.

— L'existence des pièces justificatives des enregistrements comptables,

— L'enregistrement chronologique des opérations,

— La tenue de livres de comptabilité permettant d'obtenir et de vérifier les états financiers prévus par le Plan comptable.

Les livres de comptabilité dont la tenue est obligatoire sont:

- Le livre-journal
- Le livre d'inventaire et du bilan
- Le grand livre
- Le livre des engagements

La tenue d'un livre-journal et d'un livre d'inventaire est requise par le Plan comptable, le Code de l'impôt sur le revenu et le Code de commerce.

Le grand livre et le livre des engagements sont rendus obligatoires par le décret N° 4665 du 26/12/1981 instituant le Plan comptable.

### 2) LES OBLIGATIONS COMPTABLES DES CONTRIBUABLES SOUMIS A L'IMPOT D'APRES LE BENEFICE FORFAITAIRE.

Les contribuables soumis au régime du bénéfice forfaitaire ne sont pas astreints à toutes les obligations comptables incombant à ceux qui sont imposables d'après leur bénéfice réel. Ils doivent, cependant, tenir une comptabilité simplifiée, et présenter une déclaration annuelle de leur chiffre d'affaires.

**A — LA DECLARATION ANNUELLE DES RESULTATS:**

Le contribuable doit, chaque année, adresser au bureau des finances compétent une déclaration de son chiffre d'affaires. Elle doit, outre l'identification de l'entreprise, contenir le montant des recettes encaissées, le montant des frais généraux, les noms des personnes employées dans l'entreprise et le montant des salaires versés.

Cette déclaration sert de base pour l'établissement de l'impôt. Seul, le montant des recettes encaissées est nécessaire pour déterminer l'imposition. Les autres éléments de la déclaration figurent à titre de renseignements pour apprécier la cohérence du résultat déclaré.

**B — DOCUMENTS COMPTABLES A TENIR:**

Dans ce régime qui comporte des obligations comptables allégées, les contribuables peuvent ne tenir qu'une comptabilité de trésorerie comportant obligatoirement un livre-journal des recettes et des dépenses et un registre des immobilisations.

Le chiffre d'affaires qui sert de base pour la détermination du bénéfice net forfaitaire est établi d'après le livre-journal prévu par le Code de commerce, quand il s'agit d'un commerçant obligé de tenir les livres de commerce.

Pour les redevables qui exercent une profession non commerciale, ils doivent tenir un livre-journal coté et paraphé par un notaire, similaire à celui prévu par le Code de commerce pour les commerçants.

### 3) LES OBLIGATIONS COMPTABLES DES CONTRIBUABLES SOUMIS AU REGIME DU BENEFICE ESTIME.

Les redevables imposables suivant le régime du bénéfice estimé ne sont pas astreints fiscalement à des obligations comptables déterminées, les bénéfices de cette catégorie de

redevables étant évalués directement par l'administration fiscale.

### *II — L'ENTREPRISE DEVANT LA DIVERSITE DES LEGISLATIONS COMPTABLES*

L'existence de plusieurs sources de réglementation comptable rend inévitable une interférence des règles comptables de sources différentes.

En principe, l'entreprise est tenue de respecter toutes les obligations comptables même si elles ont un caractère non fiscal. Les facilités accordées à certaines catégories de contribuables dans le domaine de la fiscalité restent sans effet à l'égard des obligations auxquelles ils sont assujettis du fait des dispositions du Code de commerce. Ces facilités ne constituent un droit pour les intéressés que dans la mesure où elles sont compatibles avec leurs obligations de caractère non fiscal. Ainsi, le Code de l'impôt sur le revenu dispense les petits commerçants, qui sont soumis au régime d'imposition suivant le bénéfice estimé, de la tenue d'une comptabilité. Mais ces commerçants doivent se conformer aux prescriptions du Code de commerce qui les y obligent et dont le non-respect peut être sanctionné de la peine de la banqueroute, en cas de cessation de paiement. Cela s'explique par le fait que les exigences du Code de commerce répondent à d'autres finalités que les préoccupations fiscales. Les documents comptables doivent en effet traduire les droits et obligations du commerçant envers les autres agents économiques. Ils constituent des instruments de preuve soit au profit du commerçant, soit au profit des tiers avec lesquels il est engagé.

Parfois la loi fiscale impose une obligation comptable qui est en désaccord avec d'autres règles comptables non fiscales. Le problème se pose surtout en matière de provisions où la législation fiscale est très restrictive. Si l'entreprise omet la constitution de provisions parce qu'elles ne sont pas déductibles fiscalement, elle enfreint la règle de prudence et s'expose, le cas échéant, au délit de présentation de faux bilan et de distribution de dividendes fictifs.

Les divergences de ce type sont résolues le plus souvent par le tableau de détermination du résultat fiscal qui permet la réintégration de manière extra-comptable des provisions non déductibles fiscalement dans le résultat fiscal.

## II — DETERMINATION DU RESULTAT FISCAL

Le bénéfice imposable est déterminé, en principe, à partir des notions de base du Plan comptable général, mais il est différent, à certains égards, du bénéfice comptable.

Alors que le Plan comptable définit le résultat de l'exercice comme étant égal tant à la différence entre les produits et les charges qu'à la variation des capitaux propres entre la fin et le début de l'exercice; l'article 7 du Code de l'impôt sur le revenu se limite à dire que le bénéfice net imposable est l'ensemble des recettes après déduction des frais et charges de l'entreprise. Il indique ensuite les règles qui gouvernent certaines charges et dépenses déductibles et énumère les charges non déductibles. La loi d'impôt ne s'est guère préoccupée de fixer des notions comptables de base pour la détermination du bénéfice imposable.

D'abord, elle ne contient aucun schéma de comptabilisation des opérations de l'entreprise; ensuite elle ne donne aucune définition quant au contenu comptable des termes utilisés, se limitant à préciser quelques indications sur les déductions et les réintégrations à opérer au résultat comptable.

La mise en application, en 1983, d'un plan comptable général doit apporter une solution à ce problème. En effet, en vertu de l'article 2 du décret N° 4665 du 26/12/1981 instituant le Plan comptable général, sont assujetties à ce plan les personnes physiques et les personnes morales qui sont tenues d'avoir une comptabilité régulière en vertu d'un texte législatif ou réglementaire.

Donc, toutes les entreprises doivent établir leurs comptes conformément aux dispositions du Plan comptable général. L'article 3 du décret précité précise que ce plan permet la définition du résultat comptable. Des ajustements sont apportés à ce résultat comptable pour déterminer le résultat fiscal en fonction de la réglementation fiscale en vigueur.

Quels sont les problèmes particuliers posés aux entreprises par les dispositions fiscales relatives à la détermination du bénéfice imposable?

### *I — LES REGLES D'EVALUATION*

La loi fiscale n'énonce pas de principes généraux concernant les règles d'évaluation. Les dispositions légales qui commandent cette matière peuvent être déduites des articles 7 et 45 de la loi d'impôt qui fixent respectivement les règles de détermination du bénéfice imposable et la procédure de réévaluation de l'actif immobilisé. La méthode de base retenue par la loi d'impôt pour l'évaluation des éléments inscrits en comptabilité est la méthode des coûts historiques.

Par contre, le Plan comptable général traite d'une manière détaillée des règles d'évaluation des éléments actifs et passifs du patrimoine de l'entreprise, et établit une distinction entre:

- Le coût d'entrée dans le patrimoine
- La valeur d'inventaire
- La valeur au bilan

A leur date d'entrée dans le patrimoine, les biens acquis à titre onéreux sont comptabilisés à leur coût d'acquisition; les biens produits par l'entreprise, à leur coût de production; les biens acquis à titre gratuit, à leu valeur vénale; les biens reçus en apport, à leu valeur d'apport.

A l'inventaire, les éléments actifs et passifs de l'entreprise sont évalués à leur valeur vénale dite valeur actuelle.

Pour l'arrêté des comptes (valeur au bilan) coût d'entrée et valeur actuelle sont comparés et le plus faible des deux est retenu. Si la valeur prise en compte est la valeur actuelle celle-ci est présentée à partir du coût d'entré par constitution d'une provision pour dépréciation. Dans le cas inverse, la plus-valu n'est pas comptabilisée en application de la règle de prudence.

Du point de vue fiscal, cette provision pou dépréciation n'est pas déductible et le coû d'entrée est la seule valeur retenue pour la détermination du bénéfice imposable, sous réserve des dispositions fiscales particulière en matière de réévaluation de l'actif immobilisé et d'amortissement.

#### 1) STOCK ET EN-COURS

L'établissement d'un inventaire annuel des stocks résulte de l'article 16 du Code de commerce et de l'article 10 du Plan comptable général.

Le Code de l'impôt sur le revenu n'a pas fixé de règles spéciales pour l'évaluation et la comptabilisation des stocks. Cependant, i ressort des dispositions de l'article 7 de la lo d'impôt, qui fixe les règles de détermination du bénéfice imposable, que les stocks doivent être évalués obligatoirement au prix de revient, même si le cours du jour à la clôture de l'exercice est inférieur au prix de revient.

Contrairement au Plan comptable général la réglementation fiscale en matière de provision ne permet la déduction d'aucune provision pour dépréciation des stocks.

A part cette divergence entre les règles comptables et les règles fiscales, toutes les autres prescriptions du Plan comptable général en matière d'évaluation des stocks et produits en cours sont applicables sur le plan fiscal, notamment le choix de la méthode d'évaluation. Ainsi, lorsque les produits en stock sont identifiables, les entreprises doivent retenir l'évaluation au coût d'achat ou coût de production: lorsque les produits en stock ne sont pas identifiables, l'évaluation est faite suivant la méthode premier entré, premier sorti ou la méthode du coût moyen pondéré, ce coût pouvant être calculé à chaque entrée ou sur une période n'excédant pas, en principe, la durée moyenne de stockage. Ces deux méthodes classiques d'évaluation sont agréées à condition que l'entreprise opte pour l'une d'elles d'une manière constante.

#### 2) LES IMMOBILISATIONS

Les problèmes que soulèvent les valeurs immobilisées sont essentiellement ceux

relatifs à leur valorisation au moment de leur entrée, au moment de leur cession et pendant tout le temps où elles demeurent dans l'actif de l'entreprise.

Le Code de l'impôt sur le revenu ne donne pas une définition propre des éléments de l'actif immobilisé et se contente de traiter de la réévaluation et des plus-values d'actif ainsi que des amortissements.

Le Plan comptable général supplée aux insuffisances de la loi d'impôt et traite d'une manière détaillée des principales questions comptables soulevées par la matière des immobilisations, exception faite des problèmes de la réévaluation.

**REGLES D'EVALUATION**

Le Plan comptable évalue les immobilisations corporelles et incorporelles suivant les règles d'évaluation applicables aux autres éléments actifs et passifs du patrimoine de l'entreprise.

a — **EVALUATION A LA DATE D'ENTREE**

Le Plan comptable et l'administration fiscale se trouvent d'accord sur le principe que les valeurs immobilisées doivent être comptabilisées pour leur valeur d'origine.

L'évaluation des immobilisations au moment de l'entrée dans le patrimoine a une incidence fiscale et l'administration peut être amenée à contester toute exagération ou insuffisance dans les évaluations pratiquées et en tirer des conséquences au regard de l'établissement de l'impôt.

Cette contestation se manifeste particulièrement en cas d'acquisition par voie d'apport, d'immeubles ou d'éléments incorporels, ou au cas de biens produits par l'entreprise elle-même.

L'entreprise est tentée à l'occasion de l'entrée ou de la sortie d'un bien immobilisé d'en minimiser la valeur vénale parce que le droit fiscal libanais comporte des droits et taxes ad valorem qui frappent les entrées et les sorties des valeurs immobilisées. Par contre, elle est parfois tentée d'exagérer la valeur de biens amortissables pour bénéficier d'annuités d'amortissements plus substantielles.

Pour les biens immobilisés produits par l'entreprise elle-même le souci du fisc vient du fait que la production d'immobilisations constitue un élément des recettes d'exploitation qui détermine le résultat imposable. L'entreprise est tentée de majorer ou de diminuer la valeur brute des immobilisations produites par elle suivant sa situation bénéficiaire ou déficitaire.

b — **VALEUR A L'ARRETE DES COMPTES**

— Immobilisations fiscales:

Les règles d'évaluation fiscales et comptables des immobilisations corporelles et incorporelles amortissables sont pratiquement identiques. Ainsi à l'arrêté des comptes:

— Les plus-values constatées par comparaison entre valeur actuelle et valeur d'entrée dans le patrimoine ne sont pas comptabilisées.

— Les moins-values entre lesdites valeurs sont prises en compte par l'application d'un Plan d'amortissement à la valeur d'entrée.

Le Plan comptable n'a prévu ni les méthodes, ni les taux d'amortissement, il dispose qu'à chaque arrêté des comptes, la valeur comptable nette du bien résulte de l'application du plan d'amortissement à la valeur d'entrée. Elle n'est pas affectée par la valeur actuelle du bien sauf si celle-ci lui est inférieure. Dans ce dernier cas, il est procédé à la constitution:

— soit d'un amortissement exceptionnel si la dépréciation est jugée irréversible, le reliquat du plan d'amortissement étant modifié en conséquence,

— soit d'une provision si la dépréciation n'est pas jugée irréversible,

Par contre, la loi d'impôt n'admet ni la constitution d'une provision pour dépréciation, ni le calcul d'un amortissement exceptionnel. Elle avance, en contrepartie, un plan d'amortissement avec des taux minimum et maximum à l'intérieur desquels l'entreprise peut choisir le taux ou les taux qui conviennent le mieux à son activité.

— Immobilisations non amortissables

Le Plan comptable stipule que, pour les immobilisations non amortissabes dont la valeur actuelle est inférieure à la valeur comptable, il est procédé, pour le montant de la différence constatée:

— soit à un amortissement exceptionnel lorsque la dépréciation est jugée irréversible,

— soit à la constitution d'une provision lorsque la dépréciation n'est pas jugée irréversible.

L'amortissement exceptionnel ainsi que la provision pour dépréciation ne sont pas déductibles fiscalement.

Quant aux plus-values qui apparaissent à l'arrêté des comptes entre valeur actuelle et valeur d'entrée, la comptabilité et la fiscalité s'accordent à ne pas les comptabiliser.

— Portefeuilles-titres

Les règles d'évaluation comptable des titres de participation, des titres immobilisés ou des valeurs mobilières de placement sont pratiquement identiques:

— La comparaison entre le coût d'acquisition comptabilisé à l'entrée dans le patrimoine et la valeur d'inventaire peut faire apparaître des plus-values ou des moins-values.

— Les plus-values ne sont pas comptabilisées

— Les moins-values doivent être comptabilisées sous forme d'une provision pour dépréciation. Cette provision n'est pas déductible fiscalement.

3) LA REEVALUATION DES IMMOBILISATIONS

En période d'inflation, les éléments du patrimoine d'une entreprise ne sont plus exprimés dans une unité constante. L'application de la méthode du coût historique met en cause la sincérité des bilans, dans la mesure notamment où les biens immobilisés ne sont plus représentés à leur valeur actuelle.

La réévaluation est l'opération qui consiste à modifier la valeur comptable d'un élément de l'actif de l'entreprise, pour le porter à sa valeur actuelle.

Il y a plus-value ou moins-value lorsque la valeur pour laquelle l'élément d'actif figurant en comptabilité apparaît comme accrue ou diminuée à la suite, soit d'une réévaluation de cet élément dans le bilan, soit d'une réalisation de l'élément par voie de cession.

Le Plan comptable, basé sur la méthode des coûts historiques, ne traite pas de la réévaluation des bilans. Il comporte néanmoins le compte 103 «Ecarts de réévaluation» et stipule que «les opérations ponctuelles ou générales de réévaluation des bilans ont pour objet de substituer aux valeurs antérieurement comptabilisées des valeurs révisées dans les conditions prescrites par la législation en vigueur».

**A) CHAMP D'APPLICATION DE LA REEVALUATION:**

Tout contribuable exerçant une profession industrielle, commerciale ou non commerciale est autorisé à réévaluer les immobilisations figurant à l'actif de son entreprise, à condition d'être soumis à l'imposition suivant le bénéfice réel.

La réévaluation des immobilisations peut être effectuée une fois tous les cinq ans. Elle doit porter sur la totalité des immobilisations, amortissables et non amortissables. Il s'agit donc d'une procédure facultative; les entreprises désirant ajuster la valeur comptable et la valeur réelle de leurs éléments d'actif peuvent effectuer une réévaluation «libre» ou «volontaire» de leurs biens.

**B) CONSEQUENCES FISCALES DE L'OPERATION DE REEVALUATION:**

En vertu de la loi N° 27/80 qui réglemente cette matière, la réévaluation est une opération facultative qui a les caractéristiques suivantes:

— La plus-value que fait apparaître l'opération de réévaluation n'est pas soumise à l'impôt sur le revenu dans les deux cas suivants:

• Si la plus-value reste distincte dans un compte spécial parmi les comptes du bilan.

## LOIS ET REGLEMENTS

• Ou bien si elle est utilisée à amortir des pertes encore apparentes et inscrites au bilan, dans les limites où elle est utilisée à amortir ces pertes.

— Par contre, la plus-value est soumise à l'impôt sur le revenu dans les autres cas, et l'entreprise est allouée alors à calculer l'amortissement sur la nouvelle valeur dégagée par la réévaluation.

Ce nouveau régime est donc en principe fiscalement neutre si l'objet de la réévaluation se limite à la constatation de la plus-value au bilan de l'entreprise.

Mais l'opération perd sa neutralité au point de vue fiscal lorsqu'il y a utilisation de la réserve de réévaluation, notamment:

— si la réserve est distribuée,

— si elle est incorporée au capital,

— si elle est utilisée pour compenser des pertes.

### *II — DETERMINATION DU RESULTAT FISCAL*

Le Plan comptable définit le résultat de l'exercice comme étant égal tant à la différence entre les produits et les charges qu'à la variation des capitaux propres entre le début et la fin de cet exercice.

Le résultat net de l'exercice provient d'opérations de natures différentes:

a) Les opérations courantes de l'entreprise qui correspondent à son exploitation normale et dont le solde constitue le résultat d'exploitation. Ce résultat tient compte de la structure financière et des produits financiers.

b) Les opérations exceptionnelles (ou hors exploitation courante) qui forment le résultat exceptionnel.

Les problèmes relatifs à l'évaluation des biens ainsi exposés ont une incidence directe sur le résultat fiscal. D'autres éléments concourent à la détermination de ce résultat dans la mesure où ils sont réglementés par la loi d'impôt.

#### 1) LES PRODUITS

Le Plan comptable général établit une distinction entre les produits d'exploitation, les produits financiers et les produits exceptionnels. La loi d'impôt n'est pas loin de cette schématisation puisqu'elle donne un traitement fiscal différent pour chacun de ces produits.

Les produits d'exploitation (hors produits financiers) et les produits financiers concourent à la formation du résultat courant avant impôt. Les produits exceptionnels entrent dans le résultat exceptionnel.

Si toutes les charges d'exploitation ne sont pas déductibles fiscalement, en revanche, les produits ne rentrent pas non plus tous dans le bénéfice imposable. Les éléments qui concourent à la détermination des résultats, dans la mesure où ils rendent le résultat fiscal différent du résultat comptable, sont les suivants:

**A — LES REVENUS MOBILIERS**

Les revenus mobiliers sont soumis, à l'origine, à l'impôt sur les revenus des capitaux mobiliers, qui constitue une cédule distincte de l'impôt sur les bénéfices. Cependant, l'article 70 de la loi d'impôt stipule que ces revenus font partie des résultats d'exploitation lorsqu'ils se rattachent à l'exercice de la profession.

**— LES INTERETS DES CREANCES:**

Les intérêts des créances, comptes courants, dépôts et cautionnements provenant de l'exercice de la profession, sont compris dans le résultat courant de l'entreprise.

**— LES REVENUS DES VALEURS MOBILIERES:**

Les valeurs mobilières,dont les revenus et profits doivent être pris en considération pour le calcul du bénéfice imposable, sont celles qui sont effectivement engagées dans l'entreprise. Il faut et il suffit qu'il s'agisse de valeurs faisant partie de l'actif de l'entreprise et employées directement ou indirectement aux fins commerciales de l'affaire.

A cet égard, il y a lieu de distinguer entre les revenus des valeurs libanaises et ceux des valeurs étrangères.

— Les valeurs libanaises:

Les revenus des valeurs libanaises sont exonérés de l'impôt sur les sociétés. L'article 9 de la loi d'impôt stipule à cet égard que les dividendes perçus par les sociétés de capitaux libanaises provenant d'actions où de parts d'autres sociétés de capitaux libanaises sont déduits entièrement des recettes imposées suivant le titre I (impôt sur les bénéfices) mais sont réimposables, à leur distribution par la seconde société, à l'impôt sur le revenu des capitaux mobiliers.

En revanche, ces revenus sont imposables à l'impôt sur le bénéfice lorsqu'ils sont encaissés par une entreprise individuelle ou une société de personnes.

— Les valeurs étrangères:

L'article 77 de la loi d'impôt soumet les revenus des valeurs mobilières étrangères à l'impôt, quand ces revenus sont réalisés au Liban, ou qu'ils reviennent à des personnes physiques ou morales, libanaises ou étrangères, qui y sont domiciliées.

Ces revenus sont soumis, à l'origine, à l'impôt sur le revenu des capitaux mobiliers. Mais, lorsqu'ils sont encaissés par une entreprise au titre de son activité professionnelle, ils constituent un élément du bénéfice imposable et sont imposés avec les résultats d'exploitation.

**B — LES REVENUS FONCIERS.**

Les loyers des immeubles, bâtis et non bâtis, figurant à l'actif des entreprises autres que les sociétés de capitaux ne sont pas compris dans le bénéfice imposable. Ces produits sont soumis à l'impôt sur la propriété bâtie qui est une cédule différente, qui a ses règles propres. L'article 8 de la loi de l'impôt sur le revenu permet, si ces produits sont ajoutés aux bénéfices de l'entreprise,de les déduire en entier desdits bénéfices et de les soustraire à l'impôt sur le revenu.

**C — LES REVENUS ACCESSOIRES :**

En principe, tous les revenus accessoires résultant de l'exercice de la profession doivent être rattachés au résultat d'exploitation.

Ainsi, les bénéfices et pertes de change entrent en compte pour le calcul du bénéfice imposable. De même les subventions et autres recettes analogues font partie des résultats d'exploitation lorsqu'elles se rattachent à l'activité professionnelle de l'entreprise. Aussi, doivent être prises en compte, comme des recettes, les indemnités reçues des tiers en réparation d'un préjudice subi.

#### 2) LES CHARGES

**A — NOTION DE CHARGES D'EXPLOITATION :**

Le Plan comptable général distingue les charges d'exploitation (autres que financières), les charges financières et les charges exceptionnelles.

Les charges d'exploitation et les charges financières concourent à la formation du résultat courant avant impôt. Les charges exceptionnelles entrent dans le résultat exceptionnel.

L'article 7 de la loi d'impôt énumère les charges et dépenses qui peuvent être déduites pour déterminer le bénéfice net servant de base au calcul de l'impôt. Ces charges et dépenses sont celles «inhérentes à l'exercice du commerce, de l'industrie ou de la profession».

L'énumération faite par la loi n'est pas limitative. Elle se contente de citer certaines charges et dépenses en les soumettant à des règles particulières.

D'une façon générale, sont déductibles toutes les charges et dépenses profesionnelles faites pour assurer le fonctionnement de l'exploitation ou résultant des charges qui incombent à l'entreprise. Ce sont:

«Le Commerce» — 6 juin 1983

— Les frais généraux

— Les amortissements

— Les provisions

Le Plan comtable ne comporte pas de définition des «frais généraux» qui sont une notion fiscale. En pratique cette notion recouvre l'ensemble des dépenses, qui n'ont pas pour contrepartie l'entrée d'un nouvel élément dans l'actif de l'entreprise.

### *III — ELEMENTS EXCEPTIONNELS DE RESULTAT*

Le résultat exceptionnel est déterminé à partir des opérations effectuées à titre exceptionnel par l'entreprise.

Ces opérations exceptionnelles (ou hors exploitation courante) sont les opérations qui, par leur nature, ne sont pas caractéristiques de l'exploitation normale et sont de caractère non répétitif, telles que les réalisations d'éléments d'actif immobilisés, survenance de pertes ou de profits exceptionnels, sinistre, boni de liquidation...

### CARACTERISTIQUES DU REGIME D'IMPOSITION DES PLUS-VALUES

L'article 16 de la loi n° 27/80 soumet les plus-values de l'actif immobilisé à un régime fiscal spécial qui se caractérise par les traits suivants:

— Les plus-values ou moins-values d'actif immobilisé ne sont en aucun cas incluses dans les bénéfices d'exploitation, même si elles surviennent en cours d'exploitation.

— La loi ne fait aucune distinction entre les plus-values à long terme et les plus-values à court terme. Le taux d'imposition est invariable dans tous les cas.

— La loi a prévu le remboursement de l'impôt en cas de remploi de la plus-value de cession dans un délai de deux ans dans la construction d'habitations pour les employés et ouvriers au service de l'entreprise.

Si la loi fiscale a traité l'imposition des plus-values, elle est restée muette sur la question des moins-values de cession. L'administration s'est alors trouvée devant un terrain vierge qu'elle a modelé librement.

Il ressort de la pratique administrative actuelle les notions suivantes:

Les plus-values et les moins-values de cession, constatées au cours d'un même exercice, doivent être compensées entre elles. Si la différence traduit une moins-value nette, elle n'est pas déductible du bénéfice d'exploitation, si elle résulte de la cession d'éléments non amortissables. Par contre, la moins-value résultant de la cession d'éléments amortissables est intégralement déductible du bénéfice d'exploitation, puisqu'elle est considérée comme résultant nécessairement d'une insuffisance des amortissements.

### *IV — LE TABLEAU DE PASSAGE DU RESULTAT COMPTABLE AU RESULTAT FISCAL*

En raison de l'existence des dispositions fiscales précitées, qui dérogent aux dispositions comptables établies par le Plan, le résultat net comptable apparaissant au «compte de résultat» (bénéfice si le solde de ce compte est débiteur, déficit dans le cas contraire) doit, le cas échéant, faire l'objet de réctifications extra-comptables positives (réintégrations) ou négatives (déductions). A cette fin, le résultat net comptable doit être majoré de toute charge non déductible fiscalement. En contrepartie, il doit être diminué des produits non taxables au titre de l'impôt sur les bénéfices. Le chiffre obtenu après correction constitue le résultat fiscal.

**1. LES REINTEGRATIONS :** Le résultat net comptable doit être notamment majoré, s'il y a lieu, des éléments suivants:

— Amortissements non déductibles

• Amortissements du fond commercial

• Amortissements excédentaires ou exceptionnels

— Provisions non déductibles

• Provisions pour dépréciation des immobilisations corporelles et incorporelles.

• Provisions pour dépréciation des titres de participation ou de placement.

• Provisions pour dépréciation des stocks et en-cours

• Provisions pour créances douteuses en l'absence d'un jugement de faillite.

• Autres provisions non déductibles.

— Impôts institués par la loi de l'impôt sur le revenu.

— Impôts exceptionnels et amendes personnelles.

— Moins-values sur cessions d'éléments d'actif non amortissables.

— Indemnités de représentation excédant 10% du traitement de base.

— Indemnités de licenciement excédant les limites prévues par la législation de travail.

— Intérêts du capital, intérêts excédentaires des comptes courants d'associés des sociétés de capitaux, intérêts de capitaux avancés à son entreprise par l'exploitant individuel ou les associés en nom de sociétés de personnes.

— Salaires de l'exploitant individuel ou des associés de sociétés de personnes.

— Tantièmes.

— Charges non engagées dans l'intérêt direct de l'exploitation.

— Pertes subies dans des établissements à l'étranger.

— Divers (à détailler).

**2. LES DEDUCTIONS :** Les principales déductions imputées sur le résultat net comptable de l'exercice pour obtenir le résultat fiscal sont les suivantes:

— Provisions non déductibles antérieurement taxées et réintégrées dans le résultat comptable de l'exercice.

— Plus-values sur éléments d'actif.

— Dividendes perçus par les sociétés de capitaux libanaises provenant d'actions ou de parts de sociétés de capitaux libanaises.

— Loyers bruts des immeubles soumis à l'impôt sur la propriété bâtie, perçus par des entreprises individuelles ou des sociétés de personnes.

— Bénéfices réalisés dans les établissements à l'étranger.

— Divers (à détailler)

— Report des déficits antérieurs dans les limites fixées par l'article 16 de la loi d'impôt.

Il faut souligner ici que la solution qu'apporte le tableau de passage est très pratique. Elle constitue un moyen adéquat pour concilier les divergences entre le résultat comptable et le résultat fiscal sans affecter les terminologies du Plan comptable ou le détourner de sa mission essentielle. Ainsi le Plan pourra jouer convenablement son rôle comme outil de gestion et comme instrument d'information et de formation économique contribuant par là au développement du pays ■

J. T.

البيان
مجلة مالية اقتصادية اجتماعية
كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٠

# ندوة الضرائب في لبنان - المقررات والتوصيات -

## خطار شبلي: لايجوز التهرب الضريبي في وقت تمر فيه الدولة بأصعب المراحل
## وائل أبو شقرا: اعمار لبنان الجريح يحتاج الى تكثيف الجهود وتجنيد كل الطاقات
## جوزف طربيه: نظام ضريبة الدخل غير عادل وسيئ التطبيق

افتتح الندوة مدير عام الوزارة الدكتور خطار شبلي نيابة عن وزير المالية الدكتور علي الخليل. وتكلم في الافتتاح نقيب خبراء المحاسبة الاستاذ وائل ابو شقرا وحاضر فيها كل من:

١ - الاستاذ وائل ابو شقرا: نقيب خبراء المحاسبة المجازين في لبنان. عن "المحاسبة والضرائب في لبنان"

٢ - الدكتور جوزف طربيه: رئيس دائرة ضريبة الدخل. عن "النظام الجديد لضريبة الدخل في لبنان"

وتولى التعقيب على المحاضرة الاولى الاستاذ فيكتور برباره عضو مجلس نقابة خبراء المحاسبة. وعلى المحاضرة الثانية الاستاذ عبد الرؤوف قطيش المراقب الرئيسي في وزارة المالية.

### جوزف طربيه يشرح ويوضح التعديلات

تساءل الدكتور جوزف طربيه في بحثه عما كان في ظل الظروف الراهنة يمكن التركيز عليه في تطوير النظام الضريبي في وقت تعرض فيه الاقتصاد اللبناني لاقسى الضربات وتقلصت مداخيل وتهدمت المؤسسات الاقتصادية

وانحسر ظل الدولة وحل الوهن في اجهزتها؟ واجاب على سؤاله بأنه مهما جرى تطوير النظام الضريبي لن يكون بكاف على المدى القصير او المتوسط لتغطية نفقات الدولة العادية وتسديد العجز المتراكم في الموازنات العامة وتعويض ما دمرته الحرب وتمويل مشاريع التنمية، ولا بد من اللجوء في اول الامر الى وسائل تمويل استثنائية لمواجهة كافة هذه المتطلبات.

اذاً: الغاية من النظام الضريبي الجديد ليست الحلول مكان هذه الوسائل على المدى القريب يقول جوزف طربيه انما تهدف الى نفس الغايات لجهة المساهمة في اعادة بناء الاقتصاد الوطني على اسس سليمة.

### ابرز التعديلات الجديدة

ويحدد جوزف طربيه في بحثه ابرز التعديلات التي تضمنتها الاحكام الضريبية الجديدة وهي التالية:

- اخضاع ارباح شركات الاموال في لبنان وتوزيعاتها لنظام ضريبي جديد.
- استحداث تشريع دائم للاعفاءات الضريبية لغايات الانماء الصناعي.
- وضع نظام جديد للاستهلاكات الصناعية.
- وضع نظام جديد لاعادة تخمين الاصول الثابتة وارباح التحسين الطارىء على عناصر الاصول.
- اقرار اعفاءات ضريبة لغاية تشجيع المصارف المتخصصة.
- استحداث احكام جديدة لمعالجة الموونات والديون المشكوك بتحصيلها.
- تمديد الفترة التي يمكن خلالها نقل عجز السنوات السابقة.
- وضع انظمة محاسبية موحدة للمؤسسات.
- اقرار اعفاءات وتخفيضات ضريبية لاصحاب الدخل المحدود.

### نظام غير عادل

وبعد ان تناول المحاضر بايجاز عرض التعديلات وتوضيح اسبابها اكد بان هذه التعديلات على اهميتها تشكل خطوة جزئية على الطريق الطويل. واعترف بان النظام الضريبي القائم غير عادل وينفذ بطريقة سيئة ويقول الدكتور طربيه:

انه مما لا شك فيه ان اجراء اي اصلاح ضريبي فعلي لا بد ان يتضمن اعادة نظر في نظام ضريبة الدخل من الاساس بسبب عدم عدالة هذا النظام بالاضافة الى عدم كفاية مردوده. وان المآخذ الاساسية على هذا النظام تعود الى سببين:

١ - السبب الاول تشريعي ويعود الى عدم ملأمة القانون الحالي لمقاييس العدالة التي يرسمها العلم الضريبي الحديث. ويتمثل ذلك باعتماد القانون المذكور للضرائب النوعية دون اية ضريبة عامة تصاعدية على مجموع الدخل، وابقائه مداخيل عديدة خارج نطاق الضريبة، واعتماده تكليف الدخل الفردي بدلا من دخل الاسرة وتعدد المسارب القانونية للتهرب الضريبي وضعف الصلاحيات المعطاة لجهاز الضرائب لضبط التهرب ومكافحته وعدم وجود نيابة عامة مالية وقضاء خاص للنظر بالجرائم المالية والاقتصادية التي يعد التهرب الضريبي في عدادها.

السفير

١٩٨٠/١١/٤

# كرم يستقبل رئيس ضريبة الدخل

استقبل نقيب المحررين ملحم كرم، صباح امس، في مقر النقابة رئيس ضريبة الدخل في وزارة المال الدكتور جوزف طربيه الذي قدم اليه كتابه الجديد "الضرائب على الدخل في لبنان ـ النظام الجديد ١٩٨٠".

اثنى كرم "على هذا الاتجاه الجديد في التأليف وهو جعل الشؤون المالية في متناول الناس".